



مجلة الأكاديمية العربية في الدنمارك

دورية علمية متخصصة نصف سنوية تصدرها الأكاديمية العربية في الدنمارك

رئيس التحرير:
أ. د. وليد الحياي

سكرتير التحرير:
أ. م. د. حسن السوداني

أعضاء هيئة التحرير:

أ. م. د. ناصر العذاري
أ. م. د. كاظم كريدي العادلي
أ. م. د. محمد قلحي
أ. م. د. لطفي حاتم
د. أسيل العامري

عنوان المراسلة
Address

Address: The Arab Academy in Denmark
kobbelvænget 72 B, st
brønshøj- Denmark 2700

Website : www.ao-academy.org
e-mail : ao-academy@yahoo.com

© حقوق الطبع والنشر محفوظة للأكاديمية العربية في الدنمارك
Det kongelige bibliotek Nationalbibliotek og kopenhavns
Universtitetsbibliotek Pligtafleverings-afdeling ISSN Danmark ISSN- 1902-8458
رقم الإيداع بالمكتبة الملكية الدنماركية ومكتبة جامعة كوبنهاغن : ISSN- 1902-8458

البحوث المنشورة تم تقويمها من قبل أساتذة
متخصصين بحسب التخصصات العلمية



مجلة الأكاديمية العربية في الدنمارك

دورية علمية متخصصة نصف سنوية تصدرها الأكاديمية العربية في الدنمارك

الهيئة الاستشارية

- أ.د. محمد أزهر السماك - العراق
أ.د. أبي سعيد الديوه جي - جامعة الموصل - العراق
أ.د. علاء الموسوي - تقنية التعليم الإلكتروني- كندا
أ.د. مجيد حسين - جامعة دبي
أ.د. قاسم الحبيطي - جامعة الإسراء/الأردن
أ.د. طارق شريف - جامعة العلوم التطبيقية/الأردن
أ.د. عفاف عبد الجبار - جامعة عجمان/ الامارات

« ثمن العدد : في الدول العربية 4 يورو € أو مايعادلها بالدولار الأمريكي \$
وفي دول الاتحاد الاوربي 5 يورو €

الاشتراكات

المؤسسات		الافراد		الاشتراك السنوي
البلدان الاسكندنافية	البلدان العربية	البلدان الاسكندنافية	البلدان العربية	الاشتراك بعملة €
100	80	50	40	لمدة سنة
160	150	80	70	لمدة سنتين
240	230	110	100	لمدة ثلاث سنوات
420	350	160	150	لمدة 5 سنوات

الفهرست

- افتتاحية العدد الاستاذ الدكتور وليد الحيايلى./ رئيس التحرير.....5
- * اتجاهات أعضاء هيئة التدريس بالجامعة نحو استخدام الحاسب الآلي في التدريس د. كاظم كريدي خلف العادلي
7..... د. علاهن محمد علي
- * الافكار العقلانية واللاعقلانية وعلاقتها بالصحة النفسية عند طلبة المرحلة الثانوية ودور الاسرة في ذلك لمواجهة العولمة
41..... د. بردان علي الحيايلى
- * أثر التجارة الالكترونية على الافصاح المحاسبي د. مجدي الجعبرى61
- * علاقة الرضا الوظيفي بالعوامل الديموغرافية في المؤسسة العمومية الجزائرية دراسة حالة المؤسسة العمومية الاستشفائية
84.....أ/شريف عمارة.
- * حوكمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ومتطلبات تأهيلها للاندماج في الاقتصاد العالمي
د. رحيم حسين أ. يحيى دريس.....112
- * الصناعة السياحية في الجزائر ودورها في تفعيل النشاط الاقتصادي والاجتماعي:دراسة تحليلية تقييمية.
أ. شابي حليلة أ.د بربيش السعيد133
- * " تدويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر - دراسة إستشرافية- أ/شوقي جباري أ/ حمزة العوادي.....153
- * رأي في شعر أسامة بن منقذ د. ثناء نجاتي عياش الجامعة الهاشمية- الأردن.....181
- * تقييم جودة المعلومات المحاسبية في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية -دراسة حالة المؤسسات المتوسطة في ولاية عنابة صوام ريم د. حمادة كمال197
- دور مناخ الاستثمار في دعم و ترقية تنافسية الاقتصاد الوطني الجزائري - دراسة تحليلية تقييمية -
د.ريحان الشريف أ. هوام لمياء223
- * السياسة النقدية الحديثة واستهداف التضخم في الجزائر دراسة تحليلية للفترة (2011/1999). محمد كريم قروف246
- *قنوات الانتقال للأزمة المالية : نماذج تقييمية للآثار - خاصة حالة الاقتصاد الجزائري -
الأستاذة الدكتورة: نادية شطاب بن يوب فاطمة283
- * قياس ممارسات إدارة الارباح في الشركات المساهمة المدرجة ببورصة باريس
أ.د. هوام جمعة أ. فداوي أمينة أ. بوسنة حمزة.....305
- * تحرير قطاع التأمين في الجزائر-عرض للمسار و وقوف عند النتائج- أ.مطرف عواطف.....325
- * دور الخصخصة المصرفية في عملية التنمية الاقتصادية- الجزائر نموذجا- محاجبية نصيرة347

الافتتاحية



أ.د. وليد ناجي الحياي

رئيس تحرير المجلة

بصدور العدد الرابع عشر من مجلة الأكاديمية العربية في الدنمارك تكون بذلك قد أتمت عامها السابع بجهدٍ متميزٍ تعاظمي من لدن الزميل سكرتير التحرير بالتعاون مع مجموعة من الأساتذة الأفاضل في هيئة التحرير يساعدهم بذلك هيئة المستشارين من العلماء العاملين في مختلف الجامعات العربية بالإضافة إلى شبكة واسعة من المقيمين من ذوي التخصصات العلمية المختلفة . وقد نشرت المجلة في أعداد تلك بحوثاً قد تجاوزت المائة والخمسون بحثاً في مختلف مجالات المعرفة ساهم بكتابتها أكثر من مائة وثمانون باحثاً منتشرون في جامعات البلدان العربية بدون استثناء ... وهذا العدد الثر قد تطلب عملاً واسعاً تميز بالدقة والمهارة ابتداءً من كتابة البحث ثم تقييمه وطبعه ونشره ومن ثم

توزيعه وهو بلا شك تراكم علمي سيكون مصدراً غنياً من مصادر المعرفة التي تقدم خدمة للباحثين والدارسين في شتى مجالاتها .

ان ابرز ما تميز به العمل في المجلة العلمية المحكمة للأكاديمية هو الجدية والرصانة العاليتين مما وفر لها سمعة علمية مرموقة في رحاب الجامعات العربية ووسط الباحثين من أعضاء هيئات التدريس وطلبة الدراسات العليا وهذه السمة أصبحت من مقومات عمل المجلة التي تحدث جميع المعوقات المفروضة على عملها نتيجة سعة المتطلبات لإصدار مجلة علمية رصينة محكمه يركن إليها الأستاذ الجامعي والباحث بكل ثقة ليقدمها الى الهيئات العلمية المعنية بالتقييم والتقويم لأنشطة الباحث ولإغراض الترقيات العلمية ..

بعد هذا المشوار من العمل المضني يحق لي جازماً وبدون ادنى شك و بثقة تامة ان مجلة الأكاديمية أصبحت إحدى كبريات المجلات العلمية في الوسط الجامعي العربي وهي ثقة مصدرها عشرات التقييمات التي وردت للمجلة من أكاديميين ومتقنين مرموقين على الصعيدين الفكري والمهني ... هذا المشوار وهذا التقييم يشعرا بالفخر و تزيد من مسؤوليتنا بالمحافظة على مسيرتها بنفس النهج وتطويره كي تستمر في ينبوعها المعرفي الغزير لجهد علمي مشترك.

ومن الحقائق التي اود ذكرها هنا ان عملية إصدار المجلة تمثل أنموذجاً في عمل الأكاديمية الجمعي حيث يشترك الجميع في التصميم والإخراج والطباعة والتصحيح اللغوي .. لتؤكد الأكاديمية بأن جميع العاملين فيها يعملون كخلية نحل لإنجاح عطائاتها الفكرية باذلين الجهد والوقت من أجل تحقيق الأهداف المعرفية التي نخطط لها بكل ثقة وسوف يثبت الزمن القريب صحة تلك الخيارات المعرفية.

اتجاهات أعضاء هيئة التدريس بالجامعة نحو استخدام الحاسب الآلي في التدريس

بحث من اعداد

الدكتورة علاهن محمد علي

الدكتور كاظم كريدي خلف العادلي

كلية التربية / الجامعة المستنصرية

كلية التربية / الجامعة المستنصرية

تشرين الاول 2013

مستخلص البحث

هدف البحث التعرف على اتجاهات أعضاء هيئة التدريس بالجامعة نحو استخدام الحاسب الآلي في التدريس ، كما سعى إلى تعرف أثر متغيرات الجنس، والقسم الأكاديمي، والمرتبة العلمية، وسنوات الخبرة في التدريس الجامعي . ولتحقيق أهداف البحث تم تطوير أداة تكونت من جزئين احتوى الجزء الأول منها على (34) فقرة تقيس اتجاهات أعضاء هيئة التدريس ، بينما احتوى الجزء الثاني (13) فقرة تضمنت المعوقات التي تعترض استخدام الحاسب الالكتروني بالتدريس في الجامعة ، وشملت عينة البحث (135) عضو هيئة التدريس من الجنسين اختيروا بالطريقة الطبقية العشوائية . وأظهرت نتائج البحث أن اتجاهات أعضاء هيئة التدريس إيجابية اتجاه استخدام الحاسب الآلي في التدريس، كما بينت النتائج غياب الفروق ذات الدلالة الإحصائية لاتجاهات أعضاء هيئة التدريس بكلية التربية نحو استخدام الحاسب الآلي في التدريس على وفق متغير النوع ، والقسم الأكاديمي ، والمرتبة العلمية. في حين بينت النتائج وجود فروق في اتجاهات أعضاء هيئة التدريس بكلية التربية نحو استخدام الحاسب الآلي في التدريس تعزى لمتغير سنوات الخبرة في التدريس الجامعي وقد انحصرت تلك الفروق بين أعضاء هيئة التدريس الذين تقل خبرتهم عن خمس سنوات وزملائهم ممن تقع خبرتهم بين (10-

15). كما بينت النتائج أن هناك معوقات من وجهة أعضاء هيئة التدريس نحو استخدام الحاسب الآلي وفي ضوء نتائج البحث وضع الباحثان عدداً من التوصيات أهمها: إقامة مشاغل ودورات تدريبية للأساتذة حول استخدام الحاسب الآلي في التدريس ، وتوفير أجهزة الحاسب الآلي وأجهزة العرض ولوحات العرض في جميع القاعات لضمان سهولة التدريس.

Research Summary

Research aims to identify attitudes of faculty members about the use of computers in teaching, also sought to know the impact of gender, and the academic department , scientific levels of professors , and years of experience in university teaching . To achieve the objectives of the research has been the development of a tool consisted of two parts contains the first part of which (34) paragraph measure attitudes of faculty members , while contains the second part (13) , paragraph included the difficulties that hinder the use of computers in teaching at the university, research included a sample of (135) Member faculty of both genders were selected stratified random . The results show that the attitudes of the faculty members was positive direction of the use of computers in teaching , and the results showed the absence of differences with statistical significance of the trends of the members of the faculty toward the use of computers in teaching according to the variable type, and the academic department , and the Grade . While showed Results are no differences in the attitudes of the members of the faculty about the use of computers in teaching due to the variable years of experience in university teaching has been confined to those differences between faculty members who experience less than five years and their colleagues who experience lies between (10-15) . The results also show that there are obstacles from the point of faculty members about the use of computers . In the light of the results of the researchers developed a number of recommendations , including : the establishment of workshops and training sessions for teachers on the use of computers in teaching, and the provision of computers and projectors display boards in all rooms to ensure ease of teaching..

المقدمة

نتيجة للنمو المتسارع في الجانب المعرفي، والانفجار السكاني في مختلف بقاع العالم، تسعى مؤسسات التعليم بصورة عامة، ومؤسسات التعليم العالي بخاصة إلى عمليات التحديث والتجديد والإفادة من التقنيات الحديثة. ويمثل تطوير الحواسيب، وبرمجياتها واستخدامها في عملية التدريس نقلة نوعية في مجال المستحدثات التقنية الرقمية في عملية التعليم والتعلم، والبحث العلمي مقارنة بالطرق التقليدية المستخدمة .

وأشارت العديد من الدراسات والبحوث كدراسة الجهوري 2001 والكيومي 2002 للجوانب الإيجابية في استخدام الحاسب الآلي في المجال الأكاديمي، ومنها المساهمة في تغيير نظم وطرائق التدريس التقليدية ، والخروج من الأطار المألوف في التدريس إلى التجديد في طرائقه والانتقال بالأستاذ في الفصل الدراسي من دور الملقن إلى دور المرشد والموجه، والانتقال نحو تطوير مهارات الطلبة فإن استخدام الحاسب الآلي في التعلم يعتبر البداية نحو التعليم المستمر. إذ يرى (عزاوي، الهرش، 2001) أن التعليم من خلال الحاسب الآلي أفضل من التعليم بالطريقة العادية نظراً لكثرة المعلومات والحاجة إلى تخزينها وإعادة استخدامها وفهمها، واكتساب مهارة كيفية التعلم، والبحث عن المعلومات.

وبعد الحاسب الآلي من التقنيات الحديثة المتطورة بشكل مستمر، والتي أسهمت بشكل متميز في تسهيل المهام، والأعمال في مختلف مجالات الحياة المعرفية، والعلمية، والمنزلية واليومية. وكان له دور متميز في المجالات التربوية المختلفة فهو وسيلة للتعلم الذاتي المبرمج، كما أنه آلة متميزة، ومتكاملة، تسمح بتحقيق فعالية ناجحة للتعلم عن طريق التواصل، والتفاعل الايجابي بين الطالب والمادة العلمية (الجهوري، 2001).

مشكلة البحث

تسعى المؤسسات العلمية والاكاديمية في العالم بشكل عام والعراقية بشكل خاص إلى توجيه اعضاء هيئة التدريس باتجاه استخدام الحاسب الآلي، والانتفاع منه في شتى مجالات الحياة، وبخاصة في المجال التعليمي سواء، من الجانب النظري أم التطبيقي للعملية التعليمية، فأصبح الحاسب الآلي جزءاً لا يتجزأ من لوازم العمل الاكاديمي . ومن هنا فإن على الأستاذ الجامعي تطوير نفسه مهنيًا وتقنيًا في هذا العصر والذي يطلق عليه زمن المعلوماتية والانفجار المعرفي ، ولا يتم ذلك إلا من خلال توظيف التقنيات الحديثة في طرائق التدريس حتى يكون الأستاذ الجامعي متميزاً علمياً وأكاديمياً في مجال تخصصه . وقد زاد الاهتمام باستخدام الحاسب الآلي في التعليم ، واخذت جميع الدول تدخل هذه التقنية في نظامها التعليمي . باعتبارها المحور الأساسي في العملية التعليمية، ولا يعني ذلك بأي حال من الأحوال الغاء دور الأستاذ الجامعي، ونتيجة لذلك يأتي هذا كمحاولة للكشف عن اتجاهات أعضاء هيئة التدريس في الجامعة نحو استخدام الحاسب الآلي في التدريس ومعوقاته، بعد أن أتضح للباحثين ندرة الدراسات التي تبين أهمية استخدام الحاسب الآلي في التدريس حيث يؤمل أن توفر هذه الدراسة معلومات

خاصة بمدى توظيف أعضاء هيئة التدريس بكلية التربية للحاسب الآلي في طرائق تدريسهم، ومدى الاستفادة من الحاسب الآلي في العملية التدريسية، كما يؤمل أن تساعد المسؤولين عن البرامج التدريبية من خلال تحديد ما يحتاجه أعضاء هيئة التدريس في تدريبهم على استخدام الحاسب الآلي.

أهمية البحث

يتميز عصرنا الراهن بسرعة التطور والانتاج في الأجهزة والمعدات التقنية بشكل عام والالكترونية منها بشكل خاص حتى صار يطلق عليه بعصر التقنية والمعدات الالكترونية ، اذ دخلت هذه الأجهزة في جميع مناحي الحياة وتخصصاتها المختلفة حتى لانكاد نجد نشاطاً لم تدخل المعدات الالكترونية في ادائه سواء في التخطيط او التنفيذ لما تتمتع به هذه المعدات من قدرة على دقة الأداء وسرعته فضلاً عن تنوع وتعدد نماذج التفسير والتوضيح والعرض . وتعد الحاسبات الالكترونية من اهم التقنيات الالكترونية التي اثبتت نجاحاً مميزاً في انجاز الكثير من المهام في الطب والهندسة والامن والادارة والاقتصاد والبناء والفن والتعليم وغيرها من المجالات المختلفة الى الحد الذي جعل الكثير من البلدان تتجز ما يعرف بالحكومات الالكترونية والتي هي لا تتعدى مجموعة من البرمجيات التي يمكن للفرد من خلال التعامل معها من انجاز الكثير من المعاملات الحكومية مما وفر للأفراد الكثير من الوقت وخفف عنهم الكثير من معانات المراجعات التي كانوا يتعرضون لها عند انجاز تلك المعاملات <http://www.ictmoi.com/> حتى صارت الامية لاتعني عدم القدرة على القراءة والكتابة فقط وانما اضيف لها الامية الالكترونية . ولكي تواكب المؤسسات العلمية في العراق ومنها الجامعات حركة التطور المتنامية في هذا المجال كان لابد من توفير مستلزمات الاستفادة من الأجهزة الالكترونية وهكذا فقد تم تزويد الكليات بالمختبرات الالكترونية الحديثة كما تم تزويد التدريسيين بأجهزة الحاسوب المتنقلة (Laptop) فضلاً عن توفير شبكات المعلومات الالكترونية العالمية داخل الحرم الجامعي بغية الافادة منها خلال التدريس . وحيث ان مدى الافادة من الأجهزة واسلوب التعامل معها يتوقف على طبيعة الاتجاه الذي يحمله الفرد نحو التطور والتغيير اذ تمثل الاتجاهات استعداداً للتصرف بطريقة محددة تنعكس في سلوك الافراد وتمثل قوة موجهة ودافعة نحو جهة محددة (سلامة وعبد الغفار .1974) وتعمل على تجاوز حالات التردد والحيرة والصراع ازاء المواقف المختلفة كونها تمتلك القوة الدافعة ذات الثبات النسبي والتي تمكن الفرد من التصرف ازاء المواقف المختلفة بشيء من التناسق على وفق خبراته المتجمعة لديه . (Traindis, 1971) . ان معرفة اتجاهات الفرد تساعد في التنبؤ بمواقفه المستقبلية فالفرد لايسلك سلوكاً مناقضاً لاتجاهاته إلا في حالات خاصة يكون فيها مضطراً لذلك ، اذ يرى كوهين (Cohen) بان اتجاهات الفرد تعد مؤشرات للسلوك ومحددات لكيفية التصرف واقعياً في الحياة اليومية (البديري 1984) وعلى هذا الاساس فإن اتجاهات اعضاء هيئة التدريس في الجامعة نحو استخدام الحاسب الآلي في التدريس تمثل الارضية الاساس الواجب توافرها لضمان الانطلاق نحو التحرك السريع باتجاه تطوير اساليب التعليم العالي و تجديدها ولذا اصبح من الضروري الكشف عن اتجاهات اعضاء هيئة التدريس نحو

استخدام الحاسب الآلي في التدريس، حيث يؤمل أن تكون للبحث الحالي أهمية نظرية وتطبيقية ممثلة بما يلي :

أولاً : الأهمية النظرية : إذ تتمثل أهمية البحث الحالي من الناحية النظرية بالقاء الضوء على موضوع الاتجاهات واسلوب قياسها واسلوب التعامل مع البيانات بطريقة علمية تفيد الباحثين والمهتمين بالموضوع .

ثانياً : الأهمية التطبيقية : وتتمثل بالتعرف على طبيعة اتجاهات شريحة مهمة من المثقفين وذوي الاختصاص ممثلة بالتدريسيين في الجامعة مما يوفر معلومات مهمة لذوي القرار تفيدهم في التخطيط للخطوات المستقبلية ذات العلاقة بتطوير واقع التعليم الجامعي .

اهداف البحث وأسئلته

يستهدف هذا البحث التعرف على اتجاهات أعضاء هيئة التدريس نحو استخدام الحاسب الآلي في التدريس ومعوقاته. وذلك من خلال الإجابة عن الأسئلة الآتية :

- ما اتجاهات أعضاء هيئة التدريس نحو استخدام الحاسب الآلي في التدريس؟
- هل هناك فروق في اتجاهات أعضاء هيئة التدريس نحو استخدام الحاسب الآلي في التدريس تعزى لمتغير الجنس، والقسم الأكاديمي، والمرتبة العلمية، وسنوات الخبرة في التدريس الجامعي؟
- ما المعوقات التي تواجه أعضاء هيئة التدريس بكلية التربية نحو استخدام الحاسب الآلي في التدريس؟

حدود البحث

اقتصر البحث على أعضاء هيئة التدريس الذين يقومون بالتدريس في كلية التربية بالجامعة المستنصرية ، ممن يحملون درجة الدكتوراه من رتبة أستاذ، وأستاذ مساعد ومدرس في العام الأكاديمي 2013/ 2014م.

مصطلحات البحث

الاتجاه Attitude: اختلف الباحثون والمهتمون بموضوع الاتجاهات حول تحديد تعريف واضح ومحدد للاتجاه واوردوا تعريفات متعددة تتوافق مع طروحاتهم النظرية ، وفيما يلي عدد من تلك التعاريف :
فقد عرفه " جوردون ألبرت " بأنه حالة استعداد أو تهيؤ عقلي تنظم عن طريق الخبرة، وتؤثر تأثيراً موجهاً أو دينامياً في استجابات الفرد لجميع الموضوعات، والمواقف المرتبطة بها.(Lindzey.1968)
وعرفه شابلن (Chaplin. 1973) بأن ميل ثابت نسبياً للتصرف والاستجابة بطريقة معينة نحو الناس والأشياء والمشكلات .Chaplin. 1973

ويعرفه زهران 1974 بأنه تكوين فرضي أو متغير كامن أو متوسط يقع بين المثير والاستجابة وهو عبارة عن استعداد عقلي أو تهيء عقلي عصبي متعلم للاستجابة سلباً أو إيجاباً نحو الأشخاص أو الأشياء أو الموضوعات والمواقف في البيئة . زهران 1974

اما صباريني وحسان 1987 فيعرفان الاتجاه بأنه : نزعات متعلمة للاستجابة سلباً أو إيجاباً نحو أشياء أو مواقف أو مؤسسات أو مفاهيم أو أشخاص" (صباريني وحسان ١٩٨٧) .

ويعرف اجرائياً لأغراض البحث الحالي بأنه : ميل التدريسي في الجامعة للتصرف سلباً أو إيجاباً نحو استخدام الحاسب الآلي في التدريس ويتمثل ذلك بالدرجة التي يحصل عليها من خلال اجابته عن فقرات المقياس المعد لهذا الغرض .

الحاسب الآلي Computer: عرفه إبراهيم (2002) بأنه جهاز إلكتروني يتسم بالدقة والسرعة العالية، ويمكن برمجته ليقوم باستقبال البيانات ومعالجتها وإخراج النتائج وفق تعليمات برنامج مخزون به .

الإطار النظري للبحث

دور الحاسب الآلي في عملية التعلم

أصبح الحاسب الآلي جزءاً أساسياً من حياة الإنسان المعاصر وأخذ يمتد ليشمل مجالات مختلفة في الميدان التربوي لما يمتاز به من مرونة، فالحاسب الآلي ساعد على بناء المادة المتعلمة بشكل مفصل، وتحليل المفاهيم المجرد، ونقل المعرفة، والمعلومات من خلال تفريد التعليم الذي يأخذ في الحسبان وقت المتعلم ومقدراته مما يجعل المتعلم يتحكم في تعلمه بدرجة معتدلة ومعقولة، لتعطي نتائج أفضل في تحصيله (الفار، 2000). أن استخدام الحاسب الآلي كأداة تعليمية ينمي لدى الطالب مهارات التفكير والإبداع وحل المشكلات، لأن الطالب يتعلم كيف يبني البرامج التعليمية للحاسب الآلي، أي أنه يتعلم برمجته الكمبيوتر، فالمعلم يعرض المشكلة أمام الطالب، والطالب يقوم بحلها عن طريق كتابة برنامج للكمبيوتر، وهذا يشجع الطالب على اكتساب مهارات الفهم العميق للمفاهيم والعلاقات المختلفة وممارسة التفكير المبدع، ويقوم المعلم بدور الموجه (مطوع، 2000).

ويعد، إدخال الحاسب الآلي في العملية التعليمية من أهم الاتجاهات المستقبلية، ويقدم اسهامات مبتكرة لعملية التعليم والتعلم، ويوفر بيئة تعليمية يكون فيها المتعلم إيجابياً، ويمكن تقويمه بشكل مستمر، وتقديم خطوات علاجية له عند الحاجة لها، كما أنه يمكن أن يحل محل المعلم ولكن في مواقف معينة (كمال، وآخرون، 1999).

أن الميزة الأساسية للحاسب الآلي هي قدرته على التفاعل، والحوار مع الطالب، فهو وسيلة حية تأخذ، وتعطي، وتناقش، وتوجه، وتتفاعل مع الطالب، حسب حاجاته الخاصة ومقدراته الآنية. كما أدى استعماله إلى إعادة النظر في طرائق التدريس وفي المعرفة المكتسبة، حيث ساعد ادخاله ضمن وسائل التدريس على تحديد الأهداف السلوكية المطلوب إيجادها عند المتعلم، وإجراء تحليل دقيق ومضبوط

لمحتوى المادة الدراسية، واختيار الطرق التي يجب اعتمادها ضمن عملية التعلم فالسرعة التي ينتقل إليها هذا العصر تشير إلى أن أساليب التعلم الإلكتروني ستكون أكثر أهمية من الأساليب التقليدية المستخدمة (صيام، وآخرون، 2000).

وبدعم من المؤسسات التربوية بدأ استخدام الحاسب الآلي في التعليم العالي أكثر من أي مستوى تعليمي آخر. كما ظهرت برمجيات تعليمية كثيرة تتناول موضوعات تعليمية متنوعة ومتوافرة في الأسواق بحيث يسهل الحصول عليها، وقد بني هذا الاستخدام على افتراض أن التعليم من خلاله أفضل من التعليم بالطريقة العادية نظراً لكثرة المعلومات والحاجة إلى تخزينها وإعادة استخدامها وفهمها، واكتساب مهارة كيفية التعلم، والبحث عن المعلومات (غزوي، والهرش، 2003). والحاسب الآلي كوسيلة مساعدة في التعليم مفيد في التعليم المفرد على التفاعل مع الطالب، وتوفير التعزيز الفوري في البرمجية التي تعرض بأسلوب يتناسب مع سرعة الطالب ونمط تعلمه (perzylo,1993).

وتهتم الجامعات بإعداد الإنسان الذي هو رأس مال لأي جهد حضاري من خلال توفير المناخ العلمي والبحثي، وما يتطلبه ذلك من مستلزمات وأدوات ومراكز بحثية ومكتبات جامعية متخصصة، والاستفادة من الفرص والإمكانيات المعرفية التي توفرها الجامعة، ليكون أكثر تهيئة واستعداداً علمياً وأكاديمياً في حقل تخصصه. لذا تتجه طرائق التدريس الحديثة إلى الاستخدام الأمثل للأساليب التدريسية التي تسمح بتنمية المواهب والمقدرات الذاتية للطلبة بعيداً عن الحفظ والتلقين (crunlish,1996). وأصبح الحاسب الآلي وسيلة تعليمية معترف بها تساعد المتعلم على زيادة التحصيل، وتنمي فيه الكثير من المهارات خاصة العقلية الإبداعية، وتوفر عليه الوقت والجهد في مواقف تعليمية كثيرة، إضافة إلى ذلك قدرة هذه التقنية على تخزين المعلومات وسهولة استرجاعها بشكل أيسر وأدق من المصادر والمراجع الورقية في أي وقت، مع عدم إغفال قدرتها على التفاعل بحيث تمكن مستخدمها من الاستفادة من الرسوم وحركتها، ومن التحكم بسرعة في عرض الأشكال على الشاشة وطريقة عرضها، ومن ثم زيادة تفاعل الطالب مع المادة الدراسية (العمرى، 2002).

قياس الاتجاهات النفسية

تشير البحوث والدراسات النفسية إلى وجود طرق عديدة لقياس الاتجاهات النفسية نذكر منها:

- 1- اعتماد التعبير اللفظي للفرد .
 - 2- الملاحظة، أو المراقبة البصرية للسلوك الحركي للفرد.
 - 3- قياس التعبيرات الانفعالية للفرد.
- ويعد النوع الأول منها (أي التعبير اللفظي) من أكثر الطرق شيوعاً نظراً لاعتماده على الاستجابات اللفظية وامكانية الحصول على الإجابات لعدد كبير من الأفراد في وقت وجيز.
- في حين أن عملية ملاحظة السلوك الحركي للفرد تتطلب وقتاً طويلاً، وتستدعي تكرار الملاحظة في ظروف مختلفة. من أمثلة ذلك الحكم على الاتجاه النفسي للفرد عن طريق ملاحظة ذهابه إلى الجامعة

أو لتأدية الصلاة، أو ملاحظ الشخص الذي يتردد على نوع معين من المكتبات، أو ملاحظة الركن أو الموضوع الذي يهتم به شخص ما عند قراءته للصحف دائماً، وهكذا . أما بالنسبة لعملية قياس التعبيرات الانفعالية في المواقع المختلفة، فهي تتمثل في دراسة ردود الشخص الانفعالية على مجموعة من المؤثرات، وهذا الأسلوب لا يصلح للاتجاهات النفسية عند مجموعة كبيرة من الأفراد. ويلاحظ أن قياس الاتجاه يتطلب بناء مقياس خاص لهذا الغرض تتوفر فيه عدد من الخصائص ومن أهمها:

1- اختبار عبارات المقياس وتركيب العبارة في حد ذاتها يعد أساساً ضرورياً وهذا يعني انتقاء عباراته وتركيبها بطريقة صحيحة ملائمة لنوعية الاتجاه المراد قياسه وتقديره.

2- تحليل عبارات المقاييس ويعني ذلك الناحية الكيفية للحكم على صلاحية كل عبارة من عبارات المقياس لتقدير الاتجاه المطلوب قياسه وتفسير أوضح لا بد من معرفة مدى اتفاق كل عبارة مع الهدف العام للاختبار (العادلي، 1995).

دراسات سابقة

أكدت العديد من الدراسات التي أجريت في جميع مجالات العلوم المختلفة على أهمية التقنيات الحديثة بشكل عام، وعلى أهميتها في العملية التعليمية بشكل خاص، وعليه سيتم استعراض الدراسات السابقة التي تناولت استخدام الحاسب الآلي وأهميته في العملية التعليمية، وفيما يلي عرض لبعض هذه الدراسات :

أولاً دراسات العربية

دراسة علي (1995) بعنوان "دراسة بعض المتغيرات المرتبطة باستخدام الحاسبات الآلية لدى الطلاب وأعضاء هيئات التدريس في التعليم العالي بجنوب المملكة العربية السعودية" هدفت إلى دراسة المتغيرات لدى كل من الطلاب والهيئة التدريسية باستخدام الحاسب الآلي، وقد أجريت الدراسة على عينتين : إحداهما من الطلاب والطالبات، والأخرى من أعضاء هيئات التدريس (الذكور والإناث) من ست كليات بجنوب المملكة، وقد اشتملت العينة الأولى على (322) طالبا وطالبة في مرحلة التعليم العالي تم اختيارهم عشوائياً، في حين اشتملت العينة الثانية على (222) من أعضاء هيئة التدريس (ذكور وإناث) من نفس الكليات التي اختير منها الطلاب من ذوي التخصصات المختلفة بطريقة عشوائية وأسفرت النتائج الدراسة إلى أن للتخصص تأثيراً دالاً على مدى استخدام الحاسب الآلي لكل من الطلاب وأعضاء هيئة التدريس وكذلك بالنسبة لامتلاكه. (علي، عبدالله، 1995)

ودراسة طوالبه (1997) " اتجاهات المعلمين والمعلمات نحو استخدام الحاسب الآلي لأداء المهام التربوية" هدفت إلى تقصي اتجاهات معلمي ومعلمات المرحلتين الأساسية والثانوية نحو الحاسب الآلي ونحو استخدامه البيداغوجي (كوسيلة تعليمية) ودرجة اختلاف هذه الاتجاهات حسب عدد من المتغيرات.

بلغت عينة الدراسة من (280) معلماً ومعلمةً في المدارس الحكومية في مديرية تربية أريد. أظهرت نتائج الدراسة أن لدى أفراد العينة اتجاهات إيجابية نحو الحاسب الآلي بشكل عام ونحو استخدامه البيداغوجي (التربوي) بشكل خاص، ولم تظهر النتائج اختلافاً لاتجاهات أفراد العينة تبعاً للمتغيرات المستقلة، كما أظهرت النتائج اتجاهات إيجابية نحو معلم ومختبر الحاسوب. وأشارت إلى حاجة أفراد العينة الماسة للتدريب على الحاسوب واستخدامه كوسيلة تعليمية. (طالبة، محمد، 1997)

ودراسة المذحجي وعبيدات (1998) " المعوقات التي تواجه أعضاء هيئة التدريس في استخدام التقنيات التربوية في جامعة الإمارات العربية المتحدة ووسائل التغلب عليها" هدفت إلى التعرف على خبرات أعضاء هيئة التدريس بالتقنيات التربوية الحديثة وإمكانية توظيفها في التدريس، وتحديد المعوقات التي تواجه أعضاء هيئة التدريس باستخدام التقنيات التربوية، ومن ثم التعرف على العوامل المؤثرة في استخدام التقنيات التربوية لديهم. أشارت نتائج الدراسة إلى أن أعضاء هيئة التدريس يتمتعون بمستوى إيجابي نحو التكنولوجيا وأهميتها، ولكن وجد أن هناك ضعفاً واضحاً في توظيف التقنيات التربوية بصورة مرضية كاستخدام برامج الحاسب وأجهزة الصوتيات والوسائط المتعددة. وأن من أهم المعوقات عدم توافر الوقت وقلة الأجهزة المطلوبة. (المذحجي، أحمد، علون، العبيدات، أحمد، 1999)

دراسة العبد الله (1998) " اتجاهات طلبة الدراسات العليا في كلية التربية والفنون في جامعة اليرموك نحو الحاسوب التعليمي في ضوء بعض المتغيرات. هدفت إلى معرفة اتجاهات الطلبة نحو استخدام الحاسوب التعليمي، تكونت عينة الدراسة من (74) طالباً وطالبة من طلبة الدراسات العليا في الكلية. أظهرت نتائج الدراسة أن هناك فروقاً ذات دلالة إحصائية في التحصيل بين الطلبة الذين تعلموا عن طريق الحاسوب والذين تعلموا عن طريق المحاضرة وكان لصالح الطلبة الذين تعلموا عن طريق الحاسوب، كما أشارت النتائج أن هناك تحسناً في اتجاهات طلبة المجموعة التي درست عن طريق الحاسوب التعليمي. (العبدالله، عبدالله، 1998)

أجرى الخوالدي (2000) دراسة بعنوان "واقع التقنيات التعليمية في كليات التربية للمعلمين والمعلمات في سلطنة عمان من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس" هدفت إلى الكشف عن واقع التقنيات التعليمية في كليات التربية للمعلمين والمعلمات في سلطنة عمان واتجاهات هيئة أعضاء التدريس نحو استخدام التقنيات التعليمية ومعوقات ذلك الاستخدام. وتكونت عينة الدراسة من (231) عضو هيئة تدريس ممن يدرسون في هذه الكليات في العام الأكاديمي 1998/1999. أشارت نتائج الدراسة أن هناك معوقات تواجه أعضاء هيئة التدريس في استخدام الأجهزة والمواد التعليمية، وقلة فرص التدريب في مجال إنتاج واستخدام التقنيات التعليمية. (الخوالدي، هلال، 2000)

وأجرى الجهوري (2001) دراسة بعنوان "اتجاهات طلبة الدراسات العليا في جامعة السلطان قابوس نحو استخدام الحاسب الآلي في ضوء بعض المتغيرات" هدفت إلى التعرف على اتجاهات طلبة الدراسات العليا في جامعة السلطان قابوس نحو استخدام الحاسب الآلي في ضوء بعض المتغيرات، وبيان أثر كل من الجنس، والكلية، والمستوى الأكاديمي والخبرة السابقة على الاتجاهات. استخدم الباحث استبانة مكونة من (50) فقرة تغطي خمس مجالات هي: الاستمتاع أثناء العمل على جهاز الحاسب الآلي، والمشاعر نحو الحاسب الآلي، وفائدة الحاسب الآلي، والرغبة في اقتناء الحاسب الآلي خاص. أظهرت الدراسة النتائج التالية: اتجاهات طلبة الدراسات العليا نحو الحاسب الآلي إيجابية، وليس هناك اختلاف في اتجاهات طلبة الدراسات العليا في جامعة السلطان قابوس نحو استخدام الحاسب الآلي يعزى لجنس الطلبة ومتغير الكلية، وأن هناك فروقاً دالة إحصائية تعزى لمستواهم الأكاديمي والخبرة الحاسوبية نحو استخدام الحاسب الآلي. (الجهوري، علي، 2001)

كما قام الغافري (2002) بدراسة بعنوان "استخدام الحاسب الآلي في إدارة التعليم العالي والهيئة الإدارية : دراسة مقارنة بين سلطنة عمان والمملكة المتحدة" هدفت إلى التركيز على استعمال تكنولوجيا الكمبيوتر من قبل الإداريين في جامعة السلطان قابوس في عمان، ومن قبل الإداريين في جامعة مانشستر في المملكة المتحدة، وكذلك التركيز على وجهات النظر لهؤلاء الإداريين بالنسبة لتكنولوجيا الحاسب الآلي وللخدمات التي تقدمها جامعاتهم. أخذت العينة من كلا الجامعتين من الهيئة التدريسية وغير التدريسية، وأجريت الدراسة على (324) إداري ومدير . أشارت نتائج الدراسة إلى أن معظم الإداريين في الجامعتين لا يستعملون تكنولوجيا الحاسب الآلي بشكل فعال في عملهم اليومي. كما أن بعض المهارات قد استعملت من قبل الإداريين أكثر من الهيئة التدريسية .

دراسة المحيسن (2000) " واقع ومعوقات استخدام الحاسب الآلي في كليات التربية بالجامعات السعودية" هدفت الدراسة إلى معرفة واقع استخدام الحاسب الآلي في كليات التربية بالجامعات السعودية من حيث الأجهزة والإمكانات، وكذلك مدى استخدام أعضاء هيئة التدريس في كليات التربية بالجامعات السعودية واتجاهاتهم نحو الحاسب الآلي، ومن ثم أهم المعوقات التي تقف عائقاً أمام استخدامهم له. وقد تم إجراء دراسة مسحية شملت عينة من كل كليات التربية بجامعات المملكة العربية السعودية وعددها ست كليات في خمس جامعات، وشملت العينة على (200) عضو وعضوه. وجاءت نتائج الدراسة على أن أهم معوقات استخدام الحاسب الآلي عدم وجود تدريب لأعضاء هيئة التدريس على الحاسب الآلي، وقلة توافر فنيي حاسب آلي وأجهزة حاسب في مكاتب أعضاء هيئة التدريس، وعدم توافر برمجيات حاسوبية، كما أظهرت النتائج رغبة العاملين في استخدام الحاسب الآلي في العملية التعليمية، وأن

الحاسب أداة هامة يجب أن يدرّب عليها معلم المستقبل كما أنها ضرورة ملحة لأستاذ الجامعة، كما أن لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين أفراد العينة ترجع لمتغير مستوى الخبرة وعدد سنوات التدريس أو التخصص أو الجنس في الاستخدام. (المحيسن، ابراهيم، 2000)

دراسة غزاوي، والهرش (2001) "أثر استخدام مساق الحاسوب في التربية على تحصيل طلاب كلية التربية والفنون بجامعة اليرموك وتنمية اتجاهاتهم نحو استخدامه" هدفت إلى معرفة أثر دراسة مساق الحاسوب في التربية في زيادة تحصيل الطلاب، واتجاهاتهم نحو استخدام الحاسوب في التعليم. تكونت عينة الدراسة من جميع طلاب مجتمع الدراسة المسجلين في مساق الحاسوب في التربية بلغ عددهم (47) طالباً وطالبة كان عدد الطلاب (17) طالباً وعدد الطالبات (30) طالبة.

(غزاوي، محمد، الهرش، عايد، 2001)

ثانياً: دراسات الأجنبية

دراسة رو كساكسري (Ruksaksri, 1985) "توظيف الحاسب الآلي في الجامعات الحكومية بتايلاند" هدفت إلى مقارنة استخدام الحاسب بين الجامعات الحكومية المختلفة بتايلاند، وذلك فيما يتعلق بالاستخدامات الإدارية والتدريسية والبحثية، والموازنة والموارد المخصصة للحاسب الآلي، والتنظيم الإداري لموارد الحاسب الآلي، والسياسة الخاصة باستخدامه، وتوظيف برامج ولغات الحاسب الآلي. أشارت النتائج إلى أن المتوسط لاستخدام الحاسبات الآلية في الجامعات الحكومية التايلندية (7) أعوام وأن استخدامات الحاسب الآلي لأغراض تدريسية أعظم مما عليه لأي أغراض أخرى.

(Ruksaksri , 1985)

دراسة مورر (Maurer, 1986) "معوقات تطبيق الحاسب الآلي كمساعدة للتعليم في كليات المجتمع بولاية كاليفورنيا (أسلوب دلفاي)" هدفت إلى معرفة المعوقات التي تمنع تطبيق الحاسب الآلي كمساعدة للتعليم في كليات المجتمع بولاية كاليفورنيا، أشارت النتائج إلى أن نقص الهيئة التعليمية في مجال الحاسب الآلي هو العائق الأول، كما احتل نقص الموارد المالية مركزاً عالياً في قائمة المعوقات.

(Maurer, E. 1986)

دراسة شيامنكارين (Cheamnkarin , 1992) "اتجاهات أعضاء الهيئة التدريسية في معهد راجا مانغالا للتكنولوجيا (تايلاند) حول تطبيقات الحاسب الآلي" هدفت إلى تحديد آراء واتجاهات الهيئة التدريسية في معهد راجا مانغالا للتكنولوجيا حول تطبيق الاستخدامات الإدارية والتدريس للحاسب الآلي، والتعرف على العوامل المؤثرة على آراء واتجاهات أعضاء الهيئة التدريسية حول تطبيقات الحاسب الآلي في التعليم العالي بتايلاند أشارت الدراسة إلى النتائج التالية أنه لم يكن للجنس والعمر والخبرة السابقة تأثير في مجال الحاسب الآلي، وأن هناك فروقاً في الآراء والتوجهات باستخدام الحاسوب لأغراض مؤسسية عند أخذ التخصصات والأعمال الوظيفية بعين الاعتبار. (Cheamnkarin , 1992)

دراسة سوسمان (1997) " استخدام الكمبيوتر من قبل الأخصائين النفسيين في المدارس : التحقق من السلوك والاتجاهات والمعرفة والمصادر والتوقعات والدعم الإداري" هدفت لقياس مدى استخدام الحاسب الآلي من قبل الأخصائين النفسيين في المدارس بولاية نيوجرسي الأمريكية، وذلك لتحديد أهمية معرفة الأخصائين النفسيين للحاسب الآلي، وإيجابيات وسلبيات استخدامه، وتطبيقات برامج تدريب على النفس المدرسي. شملت العينة (210) أخصائي نفسي من منطقة نيوجرسي بالولايات المتحدة الأمريكية. أظهرت النتائج أن أغلب نسبة المستجيبين يستخدمون الحاسب الآلي في المدرسة والمنزل لا يبدون رغبة في تقليص الاستخدام، وأن التدريب على استخدام الحاسب الآلي يتم في الغالب بصورة غير رسمية . (Sussman, M. (1997

دراسة تشن سوليفان وسيفني (2001) " وجهات نظر لمستقبل استخدام الحاسب الآلي في المؤسسات التربوية في الصين" هدفت إلى قياس توجّهات ومعتقدات عينة من المواطنين فيما يتعلق باستخدام الحاسب الآلي في الصين في العام 2010م، تم تطبيق الدراسة في بكين في سبتمبر 2001م على عينة من أربع مجموعات (أعضاء هيئة التدريس جامعيين، طلبة جامعيين، معلمي ابتدائي وثانوي، وأولياء الأمور) أظهرت نتائج الدراسة وجود آراء إيجابية فيما يتعلق باستخدام الحاسب الآلي في الصين في السنوات العشر القادمة، وقد كانت إجاباتهم متفائلة بالنسبة لاستخدامه في المجتمع والجامعات، بالرغم من أنهم لم يكونوا واثقين جدا من استخدامة في المدارس، كما أثبتت الدراسة أن جميع أفراد العينة أكدوا بقوة على أهمية الحاسب الآلي، وأنه سيوازي في المستقبل أهمية الكتب في التعليم، إلا أنهم أبدوا آراء محايدة فيما إذا كان الطلاب أنفسهم سيتعلمون بشكل أفضل من التعليم القائم على استخدام الحاسب الآلي ام من التعليم القائم على وجود المعلم. (Chen ,H. and Saveny, W. 2001)

يتضح من استعراض الدراسات السابقة أن معظمها ركزت على موضوع الحاسب الآلي وتطبيقاته في طرائق التدريس في المجال الأكاديمي، وفعالية استخدامه في التعليم ودرجة اتجاهات أعضاء هيئة التدريس نحو استخدام الحاسب الآلي.

إجراءات البحث ومنهجيته

منهج البحث :

اعتمد البحث المنهج الوصفي المسحي الذي يهتم بعرض الظاهرة المقاسة كما هي , اذ يعد هذا المنهج مناسباً لاهداف البحث الحالي ومتغيراته .

مجتمع البحث :

تكون مجتمع البحث من أعضاء هيئة التدريس حملة الدكتوراه برتبة أستاذ ، وأستاذ مساعد و مدرس ممن هم على رأس عملهم في العام الأكاديمي (2014 /1306) ويبلغ عددهم (280) عضواً كما هو موضح في الجدول (1) .

جدول (1) بين مجتمع الدراسة

عدد اعضاء هيئة التدريس							القسم الأكاديمي	
المجموع			المسائي		الصباحي			
الكلية	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	اللقب العلمي	
-	-	-	-	-	-	-	استاذ	الحاسبات
7	1	6	-	1	1	5	استاذ مساعد	
1	-	1	-	-	-	1	مدرس	
8	1	7	-	1	1	6	المجموع	
6	2	4	-	-	2	4	استاذ	الفيزياء
16	6	10	-	1	6	9	استاذ مساعد	
13	3	10	-	7	3	3	مدرس	
35	11	24	-	8	11	16	المجموع	
2	-	2	-	-	-	2	استاذ	الرياضيات
7	2	5	-	2	2	3	استاذ مساعد	
13	4	9	-	7	4	2	مدرس	
22	6	16	-	9	6	7	المجموع	
11	-	11	-	-	-	11	استاذ	التاريخ
17	7	10	2	5	5	5	استاذ مساعد	
31	15	16	8	9	7	7	مدرس	
59	22	37	10	14	12	23	المجموع	
4	-	4	-	-	-	4	استاذ	
5	2	3	2	-	2	3	استاذ مساعد	

11	7	4	3	-	4	4	مدرس	الجغرافيا
22	11	11	5	-	6	11	المجموع	
8	4	4	-	-	4	4	استاذ	اللغة العربية
31	10	21	3	7	7	14	استاذ مساعد	
20	6	14	3	6	3	8	مدرس	
59	20	39	6	13	14	26	المجموع	
1	-	1	-	1	-	-	استاذ	العلوم التربوية
19	12	7	5	1	7	6	استاذ مساعد	
14	11	3	9	3	2	-	مدرس	
34	23	11	14	5	9	6	المجموع	
3	1	2	-	-	1	2	استاذ	الارشاد النفسي
12	6	6	2	2	4	4	استاذ مساعد	
12	6	6	3	3	3	3	مدرس	
27	13	14	5	5	8	9	المجموع	
1	-	1	-	-	-	1	استاذ	علوم القرآن
6	2	4	-	1	2	3	استاذ مساعد	
7	1	6	1	5	-	1	مدرس	
14	3	11	1	6	2	5	المجموع	
280	110	170	41	61	69	109	المجموع	

عينة البحث :

- تكونت عينة البحث من (135) عضو هيئة التدريس تم اختيارهم بطريقة طبقية عشوائية ، والجدول (2) يبين توزيع عينة الدراسة وفقاً لمتغيراتها.

جدول (2) توزيع أفراد عينة البحث من أعضاء هيئة التدريس حسب متغيراتها

المتغير	الفئات	العدد		
		الذكور	الإناث	المجموع
القسم	الفيزياء	12	5	17
	الرياضيات	8	3	11
	التاريخ	18	11	29
	الجغرافيا	5	5	10
	اللغة العربية	20	10	30
	العلوم التربوية	6	11	17
	الارشاد النفسي	7	7	14
	علوم القرآن	5	2	7
	المجموع	81	54	135
المرتبة العلمية	أستاذ	13	4	17
	أستاذ مساعد	33	24	57
	مدرس	34	27	61
	المجموع	80	55	135
سنوات الخبرة في التدريس الجامعي	أقل من خمس سنوات	30		
	من 5-10 سنوات	48		
	من 10-15 سنوات	31		
	أكثر من 15 سنة	26		
	المجموع	135		

أداة البحث :

للتعرف على اتجاهات أعضاء هيئة التدريس نحو استخدام الحاسب الآلي في التدريس ومعوقاته تم أعداد مقياس لاتجاهات اعضاء هيئة التدريس نحو استخدام الحاسوب بالتدريس بعد ان تم الرجوع إلى عدد من الدراسات منها دراسة الخوالدي (2000)؛ الجهوري (2001)؛ غزاوي والهرش (2001)؛ العبدالله (1998)؛ وتكون مقياس الاتجاهات من جزأين الجزء الأول وقد ضم معلومات أساسية عن المفحوصين تتضمن الجنس، والقسم الأكاديمي، والمرتبة العلمية، وسنوات الخبرة في التدريس الجامعي. والجزء الثاني يمثل اتجاهات أعضاء هيئة التدريس نحو استخدام الحاسب الآلي، معرفة معوقاته.

التحليل الاحصائي لفقرات الاداة

يقدم التحليل الاحصائي لفقرات الادوات مؤشرات يمكن الاستدلال من خلالها عن صدق الفقرات وقدرتها التمييزية وتم تحليل فقرات المقياس المستخدم بالبحث الحالي على وفق الآتي .

اولا قياس علاقة درجة الفقرة بالدرجة الكلية

يعد مستوى علاقة درجة الفقرات بالدرجات الكلية للمقياس مؤشرا مهما عن مدى اتساق فقرات المقياس فيما بينها وهو مؤشر مهم لمستوى تمييز الفقرات Scales' Items discrimination والصدق البنائي Construct validity للمقياس ككل وقد تم حساب علاقة درجات الفقرات المقياس بالدرجة الكلية عن فقرات المقياس ككل بعد تطبيق المقياس على عينة بلغ تعدادها 50 تدريسيا من النوعين (ذكور وإناث) ان فقرات المقياس جميعا تمتلك معامل ارتباط جيد ودال احصائيا وكما هو موضح في الجدول (3)

جدول 3 علاقة درجات الفقرات مع الدرجة الكلية لمقياس

التسلسل	قيمة معامل الارتباط	التسلسل	قيمة معامل الارتباط
1	.472**	18	.288**
2	.408**	19	.279**
3	.407**	20	.405**
4	.535**	21	.521**
5	.304**	22	.393**
6	.409**	23	.376**
7	.439**	24	.576**
8	.347**	25	.202**
9	.278**	26	.339**
10	.629**	27	.611**
11	.392**	28	.479**
12	.421**	29	.408**
13	.494**	30	.392**
14	.619**	31	.438**
15	.266*	32	.314**
16	.361**	33	.347**
17	.323**	34	.298**

ثانيا : قياس تمييز الفقرات باستخدام طريقة المجموعتين المترابطتين

للتحقق من القدرة التمييزية لفقرات مقياس الاتجاهات لجأ الباحثان الى اسلوب المجموعتين المتطرفتين , اذ تم تطبيق اختبار (t) لعينتين مستقلتين على درجات الفقرات للمجموعتين العليا والدنيا من اجابات افراد عينة التحليل الاحصائي البالغ عددها 120 فردا وبنسبة 27% لكل مجموعة من المجموعتين اذ بلغ عدد كل مجموعة (32) فردا وقد بلغ متوسط درجات افراد المجموعة العليا (142,06) بانحراف معياري مقداره (30,27) ومتوسط درجات المجموعة الدنيا (94,4) بانحراف المعياري مقداره (33,35) وظهرت النتائج ان فقرات المقياس جميعا مميزة اذ كانت جميع قيم (t) دالة اصائيا عند مستوى دلالة (0,01) والجدول (4) يوضح ذلك

جدول 4 قيم t لدرجات فقرات مقياس اتجاهات اعضاء الهيئة التدريسية
نحو استخدام الخاسوب بالتدريس

الفقرات	المجموعة الدنيا		المجموعة العليا		t	مستوى الدلالة
	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري		
1	3.271 6	1.2350 3	3.8148	1.1303 9	2.920	.004
2	2.061 7	1.0289 0	3.7284	1.0841 2	10.03 6	.000
3	3.592 6	.77100	3.9753	1.0121 2	2.707	.008
4	2.148 1	.95015	3.9877	.99365	12.04 2	.000
5	2.419 8	1.1052 6	4.3086	.68268	13.08 6	.000
6	2.086 4	.85436	4.0988	.76819	15.76 3	.000

7	2.321 0	.81895	4.0123	.98099	11.91 2	.000
8	3.123 5	.96673	4.3580	.81100	8.805	.000
9	2.716 0	1.1317 5	3.9753	.85111	8.003	.000
10	2.580 2	1.0708 0	4.2099	.80181	10.96 4	.000
11	3.259 3	.91894	4.4938	.72670	9.484	.000
12	3.493 8	1.1194 1	3.9877	.91507	3.074	.002
13	1.938 3	.89925	3.5062	1.2857 2	8.994	.000
14	3.333 3	.98742	4.2469	.82962	6.375	.000
15	2.074 1	1.0461 6	4.1358	.80239	14.07 4	.000
16	1.888 9	.85147	4.1728	1.0098 3	15.56 2	.000
17	2.358 0	1.0759 7	4.4691	.69077	14.86 0	.000
18	3.098 8	1.0909 3	4.3457	.96385	7.709	.000
19	2.308 6	.98288	4.1235	1.0533 6	11.33 7	.000

20	3.296 3	.95452	4.3457	.86834	7.319	.000
21	3.506 2	.92363	4.4691	.67243	7.586	.000
22	3.592 6	.77100	3.9753	1.0121 2	2.707	.008
23	3.209 9	.87630	3.8642	1.1699 7	4.029	.000
24	3.259 3	.97183	4.3951	.84674	7.931	.000
25	2.666 7	.86603	4.5556	.65192	15.68 3	.000
26	2.888 9	.90830	4.6543	.52822	15.12 2	.000
27	2.790 1	.97103	4.2222	.92195	9.626	.000
28	2.777 8	1.1726 0	4.3210	.86353	9.537	.000
29	2.493 8	1.0502 8	4.2469	.85923	11.62 7	.000
30	2.382 7	1.0673 3	3.4198	1.2233 6	5.749	.000
31	2.950 6	.93409	4.1852	.80795	8.997	.000
32	3.185 2	1.0381 6	3.5432	1.0253 0	2.208	.029

33	2.963 0	.90062	4.6914	.53949	14.81 7	.000
34	2.370 4	1.0421 7	4.2222	.89443	12.13 6	.000

صدق الأداة :

للتأكد من صدق الأداة لجأ الباحثان إلى قياس الصدق الظاهري من خلال عرضها على عدد من المحكمين، وذلك بهدف التأكد من قياس ما وجدت من أجل قياسه ومدى ملائمة الفقرات لمجالات البحث وسلامة التعبير والتراكيب اللغوية، وعدم التكرار والتداخل، واعتبرت الفقرة صالحة عند موافقة 80% من أعضاء لجنة التحكيم البالغ عددهم 12 خبير . وتبين من خلال تحليل اجابات الخبراء المحكمين ان جميع الفقرات صالحة وتقيس فعلا ما وضعت من اجل قياسه . كما ان نتائج تحليل الفقرات احصائيا سواء ما يتعلق بعلاقة درجات الفقرات بالدرجة الكلية او من خلال قياس القدرة التمييزية للفقرات باستخدام اسلوب المجموعتين المتطرفتين يعد مؤشرا على توافر الصدق البنائي للمقياس .

ثبات الأداة

للتحقق من ثبات الأداة استخدمت معادلة الفا لكرونباخ للتحقق من معامل الاتساق الداخلي ، وظهرت النتائج ان معامل الثبات يبلغ (0,83) وهو معامل جيد يمكن الباحثين من الاطمئنان للنتائج التي يتم التحصل عليها ، اذ ان القيمة المقبولة لمعامل الثبات في البحوث الاستطلاعية التي أوصى بها كلا من كرونباخ (Cronbach , 1970) و نانلي (Nunnally , 1978) هي 70% ، في حين يرى الباحث سيكاران (Sekaran , 2000) وكلا من الباحثين أمير و سوندر بانديان (Amir & Sonderpandian , 2002) ان النسبة المقبولة لمعامل ألفا كرونباخ هي 60%

تطبيق الأداة :

بعد التأكد من صدق أداة البحث وأخراجها بصورتها النهائية وزعت الاداة باليد على عينة الدراسة البالغ عددهم (135) بعد ذلك تم تفرغها عن طريق الحاسب الآلي.

المعالجة الإحصائية :

بهدف الوصول للإجابة عن أسئلة البحث، أعتمد البحث الأوساط الحسائية والانحرافات المعيارية واختبار (ت) وتحليل التباين الأحادي والوسط المرجح واختبار شفبه للمعالجات المتعددة . وقد تمت عملية التحليل باستخدام الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)

نتائج البحث ومناقشته

هدف هذه البحث إلى تعرف اتجاهات أعضاء هيئة التدريس بكلية التربية نحو استخدام الحاسب الآلي في التدريس ومعوقاته، واستناداً إلى الأسئلة التي يحاول البحث الإجابة عنها والبيانات التي جمعها الباحثان من العينة المذكورة، فقد تم التوصل إلى النتائج الآتية:

النتائج المتعلقة بالسؤال الأول :

ما اتجاهات أعضاء هيئة التدريس بكلية التربية نحو استخدام الحاسب الآلي في التدريس؟
للإجابة عن هذا السؤال تم حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري للدرجات التي حصل عليها أفراد العينة من خلال إجاباتهم عن فقرات أداة البحث؛ حيث بلغ متوسط درجات أفراد العينة بصورة عامة عن مقياس اتجاهات أعضاء هيئة التدريس نحو استخدام الحاسب الآلي (107.25) بانحراف معياري مقداره (22.77) ، ويلاحظ أن هذا المتوسط يرتفع عن قيمة المتوسط النظري للمقياس البالغة (102) مما يدل على أن اتجاهات أعضاء هيئة التدريس إيجابية اتجاه استخدام الحاسب الآلي في التدريس. وبهدف قياس معنوية هذا الوسط لجأ الباحثان إلى اختبار (ت) لعينة واحدة وأظهرت النتائج أن الفرق معنوي عند مستوى الدلالة (0.01) والجدول (4) يوضح تفاصيل ذلك.

جدول (4) دلالة المتوسط الحسابي للعينة

العينة	الدرجة الدنيا	الدرجة العليا	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي النظري	قيمة (ت)	مستوى الدلالة
135	43	141	107.25	22.77	102	2,678	0.01

النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني

هل هناك فروق في اتجاهات أعضاء هيئة التدريس نحو استخدام الحاسب الآلي في التدريس تعزى لمتغير الجنس، والقسم الأكاديمي، والمرتبة العلمية، وسنوات الخبرة في التدريس الجامعي ؟
للإجابة عن هذا السؤال، تم الاتي :

أ. استخدام اختبار "ت" لقياس معنوية الفروق في اتجاهات أعضاء هيئة التدريس على وفق متغير الجنس . وتبين ان الفروق في اتجاهات الذكور والاناث نحو استخدام الحاسوب في التدريس غير دالة احصائيا , وتدل هذه النتيجة على ان اتجاهات أعضاء هيئة التدريس من النوعين (الذكور والاناث) متشابهة , وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة (cheamnkarin1992 شيامنكارين) ودراسة المحيسن 2000 ودراسة الجهوري 2001 ويبين جدول (5) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وقيمة (ت) ومستوى الدلالة لاتجاهات أعضاء هيئة التدريس وفقا لمتغير الجنس .

الجدول (5) نتائج اختبار (ت) لإيجاد دلالات الفروق بين متوسطات إجابات أعضاء هيئة التدريس على وفق متغير الجنس

الجنس	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ت	مستوى الدلالة
ذكور	81	106.70	27.04	0,340	غير دالة
اناث	54	108,075	14.29		

ب. وللتحقق من معنوية الفروق في اتجاهات أعضاء هيئة التدريس نحو استخدام الحاسب الآلي في التدريس على وفق متغير القسم الأكاديمي : تم استخدام تحليل التباين الأحادي ANOVA وظهرت النتائج ان الفروق غير دالة احصائيا والجدول (6) يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وقيمة (ف) ومستوى الدلالة . وربما يفسر ذلك أن اتجاهات معظم أعضاء هيئة التدريس في جميع الأقسام الأكاديمية بالكلية اتجاهات إيجابية نحو استخدام الحاسب الآلي في التدريس .

الجدول (6) نتائج استخدام تحليل التباين الأحادي لإيجاد دلالات الفروق بين متوسطات إجابات أعضاء هيئة التدريس على وفق متغير القسم الأكاديمي

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة
بين المجموعات	308.438	6	514.240	0.733	غير دال
داخل المجموعات	30186.562	43	702.013		
الكلي	33272.000	49			

ج. وللتحقق من معنوية الفروق في اتجاهات اعضاء هيئة التدريس على وفق متغير المرتبة العلمية : تم استخدام تحليل التباين الاحادي ANOVA وتبين ان الفروق غير دالة احصائيا . وقد يعزى السبب في ذلك إلى حداثة دخول الحاسب الآلي في التدريس إلى الكليات ورغبة الأساتذة كافة في استخدامه بغض النظر عن رتبهم العلمية.

جدول (7) نتائج استخدام تحليل التباين الأحادي

لإيجاد دلالات الفروق بين متوسطات

إجابات أعضاء هيئة التدريس

على وفق متغير المرتبة العلمية

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة
بين المجموعات	853.738	2	426.869	0.619	غير دال
داخل المجموعات	32418.262	47	689.750		
المجموع	33272.000	49			

د. وكذلك تم استخدام تحليل التباين الاحادي ANOVA للتحقق من معنوية الفروق في اتجاهات اعضاء هيئة التدريس على وفق سنوات الخبرة , وتبين وجود فروق في اتجاهات أعضاء هيئة التدريس بكلية التربية نحو استخدام الحاسب الآلي في التدريس تعزى لمتغير سنوات الخبرة في التدريس الجامعي ، حيث كانت قيمة (ف) المحسوبة دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$)

الجدول (8) نتائج استخدام تحليل التباين الأحادي لإيجاد دلالات الفروق بين متوسطات إجابات أعضاء هيئة التدريس على وفق متغير سنوات الخبرة في التدريس الجامعي

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة
بين المجموعات	5441.213	3	1813.738	2.998	0.05
داخل المجموعات	27830.787	46	27830.787		
المجموع	33272.000	49			

ولبيان مصادر الفروق لجأ الباحثان إلى اختبار شيفيه للمقارنات المتعددة حيث أظهرت النتائج تركز الفروق بين اتجاهات من تقل خبرتهم عن خمس سنوات وزملائهم من تقع خبرتهم بين (10-15) سنة، وكما هو موضح في الجدول (9)

جدول (9) قيم تحليل البيانات بطريقة "شفية" لمتغير سنوات الخبرة في التدريس الجامعي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس

العامل (الأول) (الثاني)	العامل	متوسط الفروق	الخطأ المعياري	مستوى الدلالة
1	2	21.68	18.908	.727
	3	46.94	19.228	.0129
*		25.14	18.003	.587
	4			
2	1	-21.68	18.908	.727
	3	25.26	11.056	.172
	4	3.46	8.753	.984
3	1	-46.94	19.228	.0129
*		-25.26	11.056	.172
	2	-21.80	9.425	.164
	4			
4	1	-25.14	18.003	.587
	2	-3.46	8.753	.984
	3	21.80	9.425	.164

النتائج المتعلقة بالسؤال الثالث :

ما المعوقات التي تواجه أعضاء هيئة التدريس بكلية التربية نحو استخدام الحاسب الآلي في التدريس؟

للإجابة عن هذا السؤال، اعتمد الباحثان على مجموعة من الفقرات للكشف عن المعوقات التي تعترض سبيل استخدام الحاسب الآلي في التدريس كونت في أداة البحث ولغرض تحديد أهم المعوقات تم قياس أسلوب درجة الحدة إذ حددت القيم التالية للبدايل (1،2،3،4) وعلية تعد الفقرة حادة اذا بلغت درجة

حدثها (2.5) واستناداً إلى البيانات الواردة في الجدول (8) يتضح أن درجات الحدة تراوحت بين (3.48، 2.48) وأن عدد الفقرات التي ارتفع مستوى حدثها عن (2.5) (12) فقرة مما يدل على أن معظم الفقرات الواردة في أداة البحث تعد معوقات أمام استخدام الحاسب الآلي في التدريس من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس كما يتبين من الجدول (10) أدناه. واتفقت نتيجة هذا البحث مع دراسة الخوالدي (2000).

الجدول (10) درجة حدة المعوقات التي تواجه أعضاء هيئة التدريس بكلية التربية نحو استخدام الحاسب الآلي في التدريس مرتبة تنازلياً

الرقم	ترتيب	الفقرات	درجة الحدة
9	1	كثرة المحاضرات وتنوعها يجعل إدخال البيانات في الحاسب الآلي أمراً صعباً	3.48
6	2	ندرة البرمجيات الحاسوبية التي تتناسب مع محتويات المقررات الدراسية	3.42
3	3	قلة توافر أخصائيين فنيين في إعداد برامج الحاسب الآلي اللازمة لاستخدامها في التدريس	3.36
5	4	ضعف مراعاة تصميم القاعات الدراسية لتناسب مع استخدام الحاسب الآلي	3.34
13	5	ضعف شبكة المعلومات وصعوبة الدخول إليها	3.18
11	6	قلة الأجهزة الحاسوبية وملحقاتها اللازمة لعملية التدريس	3.02
4	7	قلة الندوات التي تعقد بخصوص تقنية الحاسب الآلي	3
8	8	قلة الدورات وورش العمل التي تدرب أعضاء هيئة التدريس على استخدام الحاسب الآلي	2.86
10	9	انقطاع التيار الكهربائي وسرعة فقدان البطارية للأجهزة الحاسوبية	2.84
2	10	ضعف الخبرات المتبادلة في تقنية الحاسب الآلي بين أعضاء هيئة التدريس	2.72
7	11	القاعات الدراسية غير مؤهلة لاستخدام البرمجيات الحاسوبية	2.54
1	12	عزوف بعض أعضاء هيئة التدريس عن استخدام الحاسب الآلي في التدريس	2.52
12	13	يصعب اختبار الطلبة باستخدام الحاسب الآلي	2.48

الاستنتاجات

- على وفق ما تم التوصل اليه يمكن استنتاج الآتي :
1. يحمل اعضاء هيئة التدريس بالجامعة اتجاهات ايجابية نحو استخدام الحاسب الآلي في التدريس .
 2. يتشابه الذكور والإناث في اتجاهاتهم نحو استخدام الحاسب الآلي في التدريس على وفق متغير النوع (الذكور والاناث)
 3. لم يكن للقسم الاكاديمي تأثير على اتجاهات اعضاء هيئة التدريس نحو استخدام الحاسب الآلي بالتدريس .
 4. هناك فرق في اتجاهات اعضاء هيئة التدريس على وفق مدة الخبرة وخصوصا بين أولئك الذين لهم خبرة مدتها 10 سنوات وأولئك الذين تزيد خبرتهم عن 15 سنة , لصالح من تقع خبرتهم ضمن 10 سنوات
 5. رغم ان اتجاهات اعضاء التدريس ايجابية نحو استخدام الحاسب الآلي الا انهم لم يتمكنوا من استخدامه لوجود معوقات وصعوبات بعضها ادارية والبعض الآخر فنية .

التوصيات

- 1- إقامة مشاغل ودورات تدريبية للأساتذة حول استخدام الحاسب الآلي في التدريس.
- 2- توفير اخصائين في الحاسب الآلي في كل قسم أكاديمي يتولون ادخال البيانات في الحاسب الآلي لإعداد المحاضرات.
- 3- توفير أجهزة الحاسب الآلي وأجهزة العرض ولوحات العرض في جميع القاعات لضمان سهولة التدريس.
- 4- توفير البرمجيات الميسرة لعملية إعداد الدروس باستخدام الحاسب الآلي.
- 5- خفض نصاب أعضاء هيئة التدريس.
- 6- زيادة خطوط شبكة المعلومات لضمان جودة أدائها.

المقترحات

- 1- إجراء دراسة مشابهة على أعضاء هيئة التدريس في الجامعة
- 2- إجراء دراسة تجريبية لقياس أثر استخدام الحاسب الآلي في التدريس على مستوى تحصيل الطلبة.
- 3- إجراء دراسة لقياس اتجاهات أعضاء هيئة التدريس نحو استخدام الحاسب الآلي في التعليم الشبكي أو التعليم عن بعد.

المصادر

المصادر العربية

- ابراهيم، عبدالله، (2002). الحاسبات الإلكترونية وأسس معالجة البيانات. بالجامعات السعودية. المجلة التربوية، السعودية، (14) 57، 31-70.
- البدرى ، سميرة موسى عبد الرزاق .1984، بناء مقياس لقياس الاتجاه العلمي لمعلمي المرحلة الابتدائية ، كلية التربية ، جامعة بغداد ، رسالة ماجستير غير منشورة .
- الجهوري، علي، (2001). اتجاهات طلبة الدراسات العليا في جامعة السلطان قابوس نحو استخدام الحاسوب في ضوء بعض المتغيرات. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، الأردن، أريد.
- الخولدي، هلال، (2000). واقع التقنيات التعليمية في كليات التربية للمعلمين والمعلمات في سلطنة عمان من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، الأردن، أريد. الدارالجامعية الأسكندرية.
- زهران ، حامد عبد السلام . 1974، علم النفس الاجتماعي . ط3، القاهرة ، عالم الكتب .
- سلامة ، احمد عبد العزيز و عبد السلام عبد الغفار ، 1974. علم النفس الاجتماعي . القاهرة ، دار النهضة المصرية .
- صباريني ، حسان ومحمد سعيد وآخرون : الاتجاهات البيئية. قضايا بيئية ، ع ٣١ ، الكويت ، جمعية حماية البيئة ، ١٩٨٧ .
- صيام ، محمد، الدبسي، وحيد، أحمد، عصام، (2000). أثر تكنولوجيا التعليم في تطوير تدريس العلوم في مرحلة التعليم الأساسي. ندوة تطوير أساليب تدريس العلوم
- طوالبه، محمد، (1997) اتجاهات المعلمين والمعلمات نحو استخدام الحاسوب لأداء المهام التربوية" مجلة أبحاث اليرموك سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، (3) 3، 225-241. الأردن، أريد.
- العادلي، كاظم كريدي، (1995). بناء مقياس مقنن للشخصية الهستيرية ، رسالة دكتوراة غير منشورة، جامعة بغداد، كلية التربية، العراق.
- العبد الله، عبدالله، (1998). اتجاهات طلبة الدراسات العليا في كلية التربية والفنون بجامعة اليرموك نحو استخدام الحاسوب التعليمي في ضوء بعض المتغيرات. مجلة مؤتم للبحوث والدراسات، 13 (1)، 11-46.
- العبيدي، غانم سعيد، وآخرون، (1981). أساسيات القياس والتقويم في التربية والتعليم، الرياض، السعودية، دار العلوم.

- علي، عبدالله، (1995) دراسة بعض المتغيرات المرتبطة باستخدام الحاسبات الآلية لدى الطلاب وأعضاء هيئات التدريس في التعليم العالي بجنوب المملكة العربية السعودية. رسالة الخليج العربي، مكتب التربية العربي لدول الخليج، الرياض، السعودية، 83-125.
- العمري، محمد، (2002). واقع استخدام الإنترنت لدى أعضاء هيئة التدريس وطلبة جامعة العلوم والتكنولوجيا الأردنية، مجلة اتحاد الجامعات العربية، 40، (40)، 35-67. عمان، الأردن.
- غزاوي، محمد، الهرش، عايد، (2001) أثر استخدام مساق الحاسوب في التربية على تحصيل طلاب كلية التربية والفنون بجامعة اليرموك وتنمية اتجاهاتهم نحو استخدامه، مجلة دراسات مستقبلية، جامعة أسيوط، مصر 7، 103-120.
- الفار، إبراهيم، (2000). تربيوات الحاسوب وتحديات مطلع القرن الحادي والعشرين. دار الكتاب الجامعي العين، دولة الامارات العربية المتحدة في مرحلة التعليم الأساسي باستخدام تكنولوجيا، سلطنة عمان، مسقط.
- كمال، مروان، راسم، نوفل، محمد، نبيل (1991) التعليم في عصر الكمبيوتر، المجلة العربية للتربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (11) 1، 26-38.
- المحيسن، ابراهيم، (2000). واقع ومعوقات استخدام الحاسب الآلي في كليات التربية بالجامعات السعودية. المجلة التربوية، (14) 57، 31-70.
- المنحجي، أحمد، علون، العبيدات، أحمد، (1999). المعوقات التي تواجه أعضاء هيئة التدريس في استخدام التقنيات التربوية في جامعة الامارات العربية المتحدة ووسائل التغلب عليها، مجلة البحث في التربية وعلم النفس، مصر القاهرة (13)، 2، 202-227.
- مطاوع، ضياء الدين، (2000). فعالية الألعاب الكمبيوترية في تحصيل التلاميذ معسري القراءة (الدسكيلين) لبعض مفاهيم العلوم بالمرحلة المتوسطة في المملكة العربية السعودية، رسالة الخليج العربي، مكتب التربية العربي لدول الخليج، الرياض (21) 77، 139-199.
- المناعي، عبدالله، (2004). مجالات الاستفادة من خدمات الإنترنت في العملية التعليمية والبحث العلمي كما يتصورها أعضاء هيئة التدريس بجامعة قطر، مجلة العلوم التربوية، قطر، 5، -63-19. والتعليم، الرياض، السعودية، دار العلوم.

المصادر الأجنبية

- Al- Kiyomi, A. (2002). Tertiary Educations Readiness In Technological Change Unpublished Doctoral Dissertation The University Of Queens Lard.
- Al- Ghafri, R. (2002) The Use Of Computer Technology In Higher Education Management And Administration :A Comparative Study Between The Sultanate Of Oman And The Uk. Unpublished Doctoral Dissertation, The University Of Manches.
- Al- Cheamnkarn, P. (1992). Attitudes Of Faculty Members In Rajamangala Institute Of Technology Thailand Toward The Implementation Of Computers. Unpublished Doctoral Dissertation The Graduate Council Of The University Of North Texas.
- Amir , D . , & Sonderpandian , J. 2002 .Complete Business Statistics . New York : McGraw – Hill .
- Chaplin,J.P. 1973. Dictionary of psychology .7th ed .New York ,Dell
- Chen, H. and Saveny, W. (2001). Perspectives On The Future Of Compute Use In China. ETR and 50, (1), 193-101.
- Crunlish, C. (1996). The Internet For Busy People. Sebastopol, Ca : Os-Borne McGraw- Hill.
- Cronbach , L . 1970 . Essentials of Psychological Testing .New York : Harper & Row Publishers ,Inc .
- Lindzey .G.1968, Hand book of social psychology .2nd . ed. Reading Mass . Addison Wesly .
- Maurer, E. (1986). An Examination Of The Obstacles To The Implementation Of Computer – Aided Instruction In California Community Colleges, Delphi Technique. Dal- 4. (4), 11-38.
- Nunnally , J . C . 1978 . Psychometric Theory . 2nd ed. New York : McGraw– Hill .
- Perzylo, l. (1993). The Application Of Multimedia Cd Rooms In Schools British Journal of Educational Technology, 24
- Ruksaksri, P. (1985). The Utilzation Of Computers In public Universities In Thailand. Unpublished Doctoral Dissertation, The North Texas State University.
- Sekaran , U . 2000 . Research Methods for Business . New York : John Wiley & sons , Inc .
- Sussman, M. (1997). Computer use By School Psychology Ists : An Investion Of Behavior Attitudes Knowledge Resources And Administrative Support And Expectations. [http www Lib. Uml.Com](http://www.Lib.Uml.Com).
- Traindis , H.C.1971 ,Attitude change. New York, John Wiley

وزارة التعليم العالي
الجامعة المستنصرية
كلية التربية

الأفاضل / أعضاء هيئة التدريس المحترمين
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد

يقوم الباحثان بدراسة حول "اتجاهات أعضاء هيئة التدريس بكلية التربية نحو استخدام الحاسب الآلي في التدريس ومعوقاته" ولتحقيق ذلك فقد تم إعداد أداة للدراسة تتألف من من قسمين، حيث يمثل القسم الأول متغيرات الدراسة، أما القسم الثاني يمثل فقرات الأداة والتي تتجزأ إلى جزأين، يهدف الجزء الأول إلى معرفة اتجاهات أعضاء هيئة التدريس نحو استخدام الحاسب الآلي في التدريس، ويهدف الجزء الثاني إلى معرفة المعوقات التي تعوق استخدامه في التدريس .

يرجى التكرم منكم بالإطلاع على الأداة ووضع علامة (×) فيما يناسب اختياركم
شاكرين لكم تعاونكم، مؤكداً أن بيانات هذه الدراسة ستستخدم لغرض البحث العلمي.

وتقبلوا فائق الاحترام والتقدير

الباحثان / د. كاظم العادلي د. علاهن محمد علي

يرجى التكرم بتدوين البيانات التالية :

- 1- الجنس ☐ ذكر ☐ أنثى
- 2- القسم الأكاديمي
- 3- المرتبة العلمية مدرس ☐ أستاذ مساعد ☐ أستاذ ☐
- 4- سنوات الخبرة في مجال التدريس الجامعي (أقل من خمس سنوات) ☐ (من 5-10) ☐ (من 10-15) ☐ (أكثر من 15) ☐

فقرات الاتجاهات

م	الفقرات	موافق بدرجة عالية	موافق	لا رأي لي	غير موافق	غير موافق قطعيًا
1	التوسع العلمي الهائل وازدياد البيانات والمعلومات يجعل التعامل مع الحاسب الآلي أمراً ملحاً					
2	استخدام الحاسب الآلي في التعليم لا يعني أنتفاء الحاجة للأستاذ أثناء المحاضرة					
3	تدريب أعضاء هيئة التدريس في مجال الحاسب الآلي بشكل مستمر يسهم في تطوير طرائق التدريس المستخدمة					
4	التدريس باستخدام الحاسب الآلي يفيد الطلبة في حياتهم المستقبلية					
5	استخدام الحاسب الآلي في العملية التعليمية يوسع مجال التفكير ويساعد على الابتكار					
6	استخدام الحاسب الآلي في التدريس يشوق الطالب لاكتساب للمعلومات الجديدة					
7	تسهم البرمجيات الحاسوبية في تحسين طرق التدريس وتطويرها					
8	الاستعانة بالبرامج الحاسوبية يجدد نشاط المتعلم					
9	استخدام الحاسب الآلي في التدريس يضيف على الأستاذ صفه الموجه والمرشد					
10	التعلم من خلال الحاسب الآلي ينمي التفكير عند الطلبة					
11	التعلم من خلال الحاسب الآلي يثبت التعلم لدى الطالب ويقويه					
12	التدريس بواسطة الحاسب الآلي يرفع من مستوى التحصيل الأكاديمي عند الطلبة					

					3 استخدام الحاسب الآلي في التدريس يقوي من العلاقة الحميمة بين الطالب والمدرس
					4 برامج الحاسب الآلي التعليمية المستخدمة في التدريس تجذب انتباه الطلبة للمعلومات المعروضة على الشاشة
					5 التعلم باستخدام الحاسب الآلي يشنت الكثير من الوقت
					6 استخدام الحاسب الآلي في التدريس يعزز من قوة المحاضرة
					7 استخدام الحاسب الآلي يتطلب تدريباً متقدماً
					8 التدريس من خلال الحاسوب لحاب الآلي س يبعث في النفس الثقة والارتياح
					9 استخدام الحاسب الآلي في التعليم يجعله أكثر فعالية
					10 التدريس عن طريق الحاسب لآلي يمكن الطلبة من تعلم معلومات كثيرة في وقت قصير
					1 التعلم بواسطة الحاسب الآلي أفضل من أسلوب المحاضرة التقليدية
					2 استخدام الأستاذ للحاسب الآلي في التدريس ينمي مهنيًا وعلميًا
					3 الخبرات المكتسبة عن طريق الحاسب الآلي أكثر ثباتاً في الذاكرة
					4 التدريس من خلال الحاسب الآلي ينمي مهارات التعلم الذاتي لدى الطلبة
					5 التدريس من خلال الحاسب الآلي يساعد في الحصول على وسائل تعليمية إيضاحية لخدمة العملية التعليمية
					6 يمكن تكليف الطلبة بأنشطة متصلة بالمقرر الدراسي والقيام بها من خلال الحاسب الآلي
					7 يمكن من خلال الحاسب الآلي القيام بتشكيل رسومات توضيحية وجداول مبسطة تساعدني في تنظيم المقرر

8	التدريس من خلال الحاسب الآلي يساعد الطلبة على فهم معظم الجوانب المعقدة في المقرر				
9	استخدام الحاسب الآلي في التدريس يضيف حيوية ونشاطاً على المحاضرة				
10	استخدام البرامج الحاسوبية في التدريس يشنت الانتباه				
1	يؤدي استخدام البرمجيات الحاسوبية الى فقدان الكثير من وقت المحاضرة				
2	أرى ان استخدام الحاسوب في التدريس مضيعة للوقت				
3	يحتاج استخدام الحاسوب في التدريس تدريب متقدم لا يمتلكه				
4	يحتاج اعداد المحاضرة من خلال الحاسوب وقت طوي				

ثانيا : فيما يلي بعض الصعوبات التي قد تعيق استخدام الحاسب الآلي في التدريس الجامعي يرجى قراءتها بدقة واختيار البديل المناسب لوجهة نظرك بشأن مدى حدة تلك الصعوبات.

م	الفقرات	حادة جداً	حادة	قليلة الحدة	لا تعد صعوبة
1	عزوف بعض أعضاء هيئة التدريس عن استخدام الحاسب الآلي في التدريس				
2	ضعف الخبرات المتبادلة في تقنية الحاسب الآلي بين أعضاء هيئة التدريس				
3	قلة توافر أخصائيين فنيين في إعداد برامج الحاسب الآلي اللازمة لاستخدامها في التدريس				
4	قلة الندوات التي تعقد بخصوص تقنية الحاسب الآلي				
5	ضعف مراعاة تصميم القاعات الدراسية لتناسب مع استخدام الحاسب الآلي				

6	ندرة البرمجيات الحاسوبية التي تتناسب مع محتويات المقررات الدراسية			
7	القاعات الدراسية غير مؤهلة لاستخدام البرمجيات الحاسوبية			
8	قلة الدورات وورش العمل التي تدرب أعضاء هيئة التدريس على استخدام الحاسب الآلي في التدريس			
9	كثرة المحاضرات وتنوعها يجعل إدخال البيانات في الحاسب الآلي أمراً صعباً			
10	انقطاع التيار الكهربائي وسرعة فقدان البطارية للأجهزة الحاسوبية			
11	قلة الأجهزة الحاسوبية وملحقاتها اللازمة لعملية التدريس			
12	يصعب اختبار الطلبة باستخدام الحاسب الآلي			
13	ضعف شبكة المعلومات وصعوبة الدخول إليها			

الافكار العقلانية واللاعقلانية وعلاقتها بالصحة النفسية عند طلبة المرحلة الثانوية ودور الاسرة في ذلك لمواجهة العولمة

أ . د. بردان علي الحياني - كلية التربية للعلوم الإنسانية- جامعة الانبار-العراق

ملخص الدراسة

يهدف البحث التعرف الى نسبة انتشار الأفكار العقلانية واللاعقلانية ومستويات الصحة النفسية عند الطلبة في المرحلة الثانوية وإيجاد العلاقة بينهما. تكون مجتمع البحث من (2020) طالبا وطالبة حسب إحصائية مديرية التربية موزعين على (27) مدرسة ثانوية في مركز المحافظة واعتمد الباحث نسبة 0/10 منهم عينه لبحثه ممثلة لمجتمع البحث بلغ عددهم (200) طالبا وطالبة. واستخدم الباحث أداتين الأولى لقياس الأفكار العقلانية واللاعقلانية معتمدا المقياس الذي وضعه (أليس) وهو يحتوي على (52) فقرة لاعقلانية والأداة الثانية اعتمد مقياس الصحة النفسية المعد من قبل (سيد يوسف) والمتكون من (15) فقرة. وتوصل البحث الى النتائج التالية :-

1-ارتفاع في مستوى انتشار الأفكار اللاعقلانية بين أفراد عينة الدراسة من طلبة المرحلة الثانوية في محافظة الأنبار .

2- وجد ان اغلب الطلبة يتمتعون بصحة نفسية بصورة مرتفعة وهذا مما يعد مؤشرا جيدا على الرغم من الظروف والمشكلات المختلفة التي تواجههم نتيجة لظروف الاحتلال .

3-لا توجد فروق تعزى الى متغير الجنس والتخصص في جميع الأفكار اللاعقلانية .

4-لا توجد فروق داله في متغير الصحة النفسية تبعا للجنس والتخصص .

Research Summary

The research aims to identify the prevalence of ideas of rationality and irrationality and mental health levels of the students at the secondary level and find their relationship.

Search procedures

1-the research community and appointed : the research community of the (2020) students by statistical Directorate of Education distributed (27) secondary school in the center of the province and the researcher ratio of 10 /0 of them appointed to his representative of the research community numbered (200) students .

2-The researcher used the tools the first to measure the ideas of rationality and irrationality based scale developed by the (Wallis), which contains (52) paragraph irrationality and second tool adopted measure of mental health prepared by (Syed Yousuf) and consisting of (15) paragraph .

The search found the following results

1-a rise in the level of the spread of irrational ideas between members of the study sample of secondary school students in the province of Anbar.

2-either with regard to the level of mental health has been found that most of the students are in mental health are high and this is something which is a good indicator despite the different circumstances and problems that Tusbandm as a result of the conditions of occupation.

3-There are no significant differences due to the variable sex and specialization in all irrational thoughts.

4-There are no significant differences in mental health variable depending on the sex and specialty.

مشكلة البحث :-

تشير الكثير من الدراسات والأبحاث على اختلافها إن الناس يختلفون فيما بينهم في مظاهر النمو المختلفة والطلبة هم فئة من المجتمع يشير العلماء إلى أن الاختلافات فيما بينهم قد تعزى الى الفروق في درجة الأفكار اللاعقلانية ومستويات الصحة النفسية والبيئة التي ينتمون اليها ومدى التزامها بتعاليم ديننا الإسلامي .

وقد لاحظ الباحث من خلال مشاهداته اليومية فيما بين الطلبة والمدرسين وجود تراجع في قدرات الطلبة الأدائية وهذا مما يجعل الباحث يشعر بان الأفكار اللاعقلانية قد تنتشر فيما بينهم مما جعله يفكر في إجراء مثل هذه الدراسة للوقوف عليها ميدانيا لعدم وجود مثل هكذا دراسة على حد علمه تتناول دراسة انتشار الأفكار اللاعقلانية ومستوى الصحة النفسية لدى الطلبة في مرحلة الدراسة الثانوية وما هو دور العائلة في ذلك .

وبذلك يمكن القول ان مشكلة الدراسة تتمثل بالإجابة على السؤال التالي :- ما هو نوع ودرجة العلاقة بين الأفكار العقلانية واللاعقلانية ومستوى الصحة النفسية عند عينة من الطلبة في المرحلة الإعدادية وهل للعائلة دور في ذلك) .

أهمية البحث:-

تتضح أهمية البحث من خلال تناوله جانب من جوانب الشخصية الإنسانية وستوضح الدراسة مدى ما يتمتع به الطلبة في المرحلة الثانوية من قدرة على التفكير العقلاني ومستوى الصحة النفسية التي يتمتعون بها ودور الأسرة في ذلك بما له من أهمية في مواجهة العولمة .ويمكن ان تقدم هذه الدراسة تصورا عن مستوى البرامج التي يمكن ان تتناسب مع قدرات وإمكانات الطلبة في هذه الفترة والتي يمرون خلالها بمرحلة المراهقة التي تعد من اخطر المراحل التي يجتازها المراهق بما يؤدي الى رفع قدراتهم التحصيلية والاهتمام بالصحة النفسية والتي قد يكون لها الدور الفاعل في مواجهة الأفكار اللاعقلانية .

أهداف البحث:-

يهدف البحث الحالي التعرف على نسبة انتشار الأفكار العقلانية واللاعقلانية ومستويات الصحة النفسية عند الطلبة في المرحلة الإعدادية وإيجاد العلاقة بينهما من خلال الإجابة على الأسئلة الآتية :-

- ❖ ما مدى توزيع الأفكار العقلانية واللاعقلانية عند أفراد عينة البحث من طلبة المرحلة الإعدادية .
- ❖ ما مستويات الصحة النفسية التي يتمتع بها الطلبة في المرحلة الإعدادية .
- ❖ إيجاد الفروق ذات الدلالة الإحصائية في توزيع وانتشار الأفكار اللاعقلانية تبعاً لمتغير الجنس والتخصص عند أفراد عينة البحث .
- ❖ إيجاد العلاقة ذات الدلالة الإحصائية عند مستوى (0.05) بين الأفكار العقلانية وبين الصحة النفسية لدى الطلبة في المرحلة الإعدادية .
- ❖ توضيح دور الأسرة في الحد من تلك الأفكار اللاعقلانية من خلال إتباع القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة .

تحديد المصطلحات:

1- الأفكار العقلانية :- يرى اليس ان الإنسان كائن يتمتع بقدرة على التفكير المنطقي وهو بذلك في أحيان كثيرة ما يؤدي إلى الشعور بالاكتماء والسعادة إلا انه في بعض الأحيان يفكر بطريقة لاعقلانية مما يؤدي إلى الشعور بالنقص ويرى ان أسباب هذا التفكير اللاعقلانية يعود الى القناعات الخاطئة التي لقنها الآباء للأبناء ومن هنا يتوجب على كل إنسان أن يعي القناعات الخاطئة الموجودة لديه وإعادة النظر فيها في ضوء التفكير المنطقي .(الحياني :2008: 58).

التعريف الإجرائي للأفكار العقلانية -اللاعقلانية :

(هي الدرجة التي يحصل عليها الطالب من استجابته على مقياس الأفكار العقلانية -واللاعقلانية))الذي قام بتعريبه على البيئة الأردنية الريحاني عام 1987م والتي حددها ألبرت أليس في إحدى عشرة فكرة وأضاف إليها الريحاني فكرتين إضافيتين حيث تشير الدرجة الكلية 87 فأكثر إلى تفكير لاعقلاني بينما تعبر الدرجة الكلية التي يكون مجموعها اقل من 78 عن تفكير عقلاني .

2- (أ) الصحة النفسية ,((حالة من التوازن والتكافل بين الوظائف النفسية للفرد التي تؤدي به الى ان يسلك بطريقة تجعله يتقبل ذاته ويتقبل المجتمع ويشعر بدرجة من الرضا)).(كفاي :1995:ص21).

(ب)وعرفتھا هيئة الصحة العالمية :

((بأنھا حالة السلامة الكاملة من النواحي الجسمية والعقلية والاجتماعية وليست مجرد الخلو من الأمراض أو النشوهات وفي هذا الإطار نجد انه لكي يكون الفرد سليماً يجب ان يتمتع باللياقة البدنية

وان يكون لديه قدرات عقلية كاملة فضلا عن قدرته على التوافق النفسي والاجتماعي (((الحياني
:17(2012).

التعريف الإجرائي: هي الدرجة التي يحصل عليها الطالب من استجابته على فقرات مقياس الصحة النفسية المعتمد في هذا البحث .

العولمة:

عرفها الفوال :

هي نظام عالمي جديد له أدواته ووسائله وعناصره وميكانيته، اخترقت العالم من خلال وسائل مختلفة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والحاسب والانترنت والقنوات الفضائية ووسائل الاتصال الحديثة والعلوم الفيزيائية والبيئية والطبيعية والاجتماعية والثقافية ، والثقافية . (الفوال: 2011: 9).

وعرفتها الأصيل :

(العولمة: هي منظومة متكاملة يرتبط بها الجانب السياسي بالاقتصادي والثقافي ليشكل العولمة الثقافية ،وتعتبر تكنولوجيا المعلومات قوة الدفع للعولمة الثقافية التي تحول بيئة التعليم التقليدي الى بيئة تعلم الكتروني ،تستقطب الاستخدام الفعلي لمعطيات التقنية الحديثة والخدمات الالكترونية والاتصالية والمعلوماتية . (الأصيل :54).

المبحث الثاني :

يتناول هذا المبحث النظرية العقلانية التي طورها ألبرت أليس :تري هذه النظرية ان افكار الفرد هي التي تؤثر في مشاعره وتري ان البشر يفكرون ويشعرون ويتصرفون في وقت واحد ولم يفكر بطبيعة البشر من حيث الخير والشر بل يرى أنهم مخلوقات بشرية لديهم نزعات للصراع الداخلي منذ الولادة ويتأثر سلوكهم بالعائلة والثقافة السائدة .

ويرى ألبرت ان الفرد قادر على حل مشكلاته من خلال تعلم التفكير العقلاني والمنطقي حيث اعتبر ليس الافكار العقلانية احدى مكونات الشخصية . ويرى كذلك ان استعدادات البشر ليكونوا عقلانيين او

غير عقلانيين هو استعداد فطري وميلا مكتسب وان البيئة ومرحلة الطفولة تعتبر من العوامل المساعدة في ظهور احد الاتجاهين .

قدم باترسون عدة اقتراحات عن الطبيعة الانسانية في هذه النظرية بقولة ((ان المعالجين ينظرون الى الأفراد على أنهم متفردون وعقلانيون وغير عقلانيون يتعرضون للاضطرابات النفسية وان التفكير العقلاني يتأصل في مراحل حياة الطفل غير العقلاني بسبب ما يتعرض له من دوافع بيولوجية او بسبب ما يكتسبه من والديه او البيئة المحيطة به .

كما ان حالات الاضطراب الانفعالي ناتجة عن التعبير اللفظي والذي يقرر ذلك هو ادراك الفرد لهذه الحوادث وليس الظروف الخارجية .

فالأفراد المضطربون يعملون على زيادة مدة الاضطرابات عن طريق تمسكهم بالسلوك غير المنطقي كما ان الطريقة التي يتحدث بها الناس الى الآخرين ويحدثون أنفسهم بها هي التي تحدد مدى تكيفهم وان لدى الأفراد المقدرة على مواجهة نظامهم القيمي وان يعملوا لأنفسهم قيما وأفكارا جديدة وبذلك يمكن الإشارة من ان أهداف النظرية العقلانية الانفعالية هي:

(العمل على خفض القلق والعدوان عند الأفراد إلى اقل مستوى ممكن ومساعدتهم في ذلك لكي يصلوا الى اقل مستوى ممكن من القلق) (الحياني : 2011 : 278)

ويشير اليس انه يستخدم في بعض الاوقات بعض الاساليب المتبعة في نظريات اخرى مثل التداعي الحر او تحليل المقاومة او يساعد المسترشد على طرح الايجابي او السلبي على المعالج ولكنه يستخدمها في اطار اخر غير اطارها الاصلي من اجل تغيير النسق الفكري للمسترشد .

ويستخدم العلاج العقلاني الانتقائي فنيات رئيسية لتحقيق اهدافه ومن هذه الطرق :

1- الطرق المعرفية : وهو عملية التحليل المنطقي للأفكار غير المنطقية وفقا للأفكار والإيحاءات والتشيت المعرفي وهي كلمات معرفية يستخدمها المرشد في الإرشاد العقلاني الانفعالي عن طريق مساعدة المسترشد على تغيير أفكاره ومساعدته على تكوين أفكار منطقية أفضل ويمارس المسترشد عدة طرق في هذا الاتجاه منها : الإيحاء - وسائل الدفاع - اختبار البدائل - الدقة ألفتضية - استخدام وسائل التسلية .

2- استخدام إستراتيجية الهجوم : ويتم ذلك عن طريق مهاجمة الأفكار غير العقلانية وغير المنطقية لدى المسترشدين ويتم ذلك من خلال الدعاية المضادة او المعارضة المباشرة للمعتقدات ودور الإقناع والتشجيع .

3- الوسائل السلوكية : وتسمى الوسائل الفعالة الموجهة والعلاج العقلي الانفعالي وهو نوع من العلاج السلوكي المعرفي يستخدم الأساليب السلوكية في الإطار النظري للعلاج العقلائي ومن هذه الأساليب الاشتراط الإجرائي - والوظائف البينية - وتدريب المهارات وتعزيز الإدراك العقلي وأسلوب الاسترخاء والتعجل .

4- الأساليب التعليمية النشطة : حيث يتعلم المسترشد التفكير بطريقة عقلانية علمية ويتجنب الأفكار والمعتقدات غير العقلانية ومنها أسلوب التعلم العقلائي الانفعالي والسلوك العقلائي الانفعالي والتدريب العقلائي والمواجهة العقلانية .

5- الأساليب الانفعالية : والتي أطلق عليها أليس الوسائل العاطفية المثيرة للذكريات حيث يستخدم المرشد العقلائي مجموعة موجهة من الطرق للعمل مع مشاعر المسترشد ومن هذه الاساليب القبول غير المشروط وأسلوب النمذجة ويتمثل الأدوار وأسلوب مهاجمة الأفكار والمشاعر الدونية . (الداهري : 2005 : 523)

وقد أورد (أليس) إحدى عشرة فكرة غير منطقية (غير عقلانية) ولكنها موجودة في سائر الجامعات البشرية والتي تؤدي الى انتشار العصاب وهي:-

1- من الضروري أن يكون الفرد محبوبا أو مقبولا ويرضى عنه جميع المحيطين به وهي فكرة غير عقلانية لأنها غير ممكنة التحقيق .

2- على الفرد ان يكون على درجة عالية من الكفاءة . وان ينجز ما يمكن ان تعتبر نفسه بسببه ذا قيمة وأهمية و هي فكرة غير ممكنة التحقيق أيضا .

3- وترى هذه الفكرة ، أن بعض الناس شر وأذى وعلى درجة عالية من الخسة والجبن والندالة ، وهم لذلك يستحقون العقاب والتوبيخ ، وهذه فكرة غير عقلانية لأنه ليس هناك معيار محدد مطلق للصواب او الخطأ .

4- وترى هذه الفكرة ان من المصائب الفادحة إذا سارت الأمور بعكس ما يرغب ويتمنى الفرد وفي هذه الفكرة نوع من التفكير الضار .

5- ويشير في هذه الفكرة إلى ان المصائب والتعاسة التي يتعرض لها الفرد تعود أسبابها الى الظروف الخارجية وليس له عليها ضابط مع أن الظروف الخارجية تشكل خطرا على الإنسان وتهديدا له إلا ان هذا التصور نفسي في طبيعته .

6- وفيها ان الأشياء الخطرة والمخيفة هي أسباب الهم الكبيرة والانشغال الدائم للفكر وينبغي ان يتوقعها دائما وان يكون على استعداد لمواجهةها والتعامل معها وهي فكرة غير صحيحة لان الهم والقلق والانشغال يؤدي إلى أضرار .

7- من السهل على الفرد ان يتجنب بعض المسؤوليات وان يتحاشى مواجهة الصعاب بدلا من مواجهتها وهذا افتراض خاطئ لان تجنب انجاز الواجبات وتحمل المسؤوليات اكثر صعوبة وأذى للنفس وإثارة للمتابع من انجاز تلك المسؤوليات .

8- مطلوب من الشخص ان يعتمد على الآخرين ويجب ان يكون هناك شخص اقوى منه من اجل ان يعتمد عليه وهذا فرض غير معقول لان المبالغة في الاعتمادية تؤدي الى فقد الحرية وتقود إلى الفشل في التعليم وفقد الأمان .

9- ان خبرات وأحداث الماضي هي محددات السلوك الأساسية في الحاضر والمؤثرات الماضية ولا يمكن استئصالها . وعلى النقيض من ذلك هو ان السلوك الذي كان ضروري فيما مضى في ظروف معينة ضروريا في الحاضر .

10- يجب على الفرد ان يحزن لما يصيب الآخرين من اضطرابات ومشكلات وهذا اعتقاد خاطئ لان مشكلات الآخرين ليس من الالتزام ان تكون مصدر قلق وهم لنا .

11- الفكرة الأخيرة : لكل مشكلة حل وهذا الحل يجب التوصل اليه وخلاف ذلك ستكون النتائج خطيرة ، وهذا فرض غير مقبول لأنه توجد حل كامل وصحيح ومناسب لكل مشكلة تحدث.

ويمكن للمرشد وفقا لهذه النظرية القيام ببعض الإجراءات لمساعدة المسترشد :

- التعرف على أسباب المشكلة غير المنطقية التي يعتقد المسترشد والتي تؤثر في سلوكه وإدراكه فتجعله مضطربا .
- إعادة تنظيم إدراك وتفكير المسترشد عن طريق التخلص من أسباب المشكلة ليصل إلى مرحلة الاستبصار للعلاقة بين النواحي الانفعالية والأفكار والمعتقدات والحدث الذي وقع فيه المسترشد .

- مساعدة المسترشد على فهم (الأفكار اللامنتطقية) لديه ووضعها في مستوى وعيه وانتباهه .
 - مساعدة المسترشد على معرفة ان هذه الأفكار اللامنتطقية لديه هي السبب في مشاكله واضطرابه الانفعالي .
 - توضيح الأفكار المنطقية ومساعدته على عقد مقارنة بينها وبين الافكار اللامنتطقية .
 - ان يتبع المرشد أسلوب
 - المنطق لمساعدة المسترشد على تحقيق الاستبصار وكسب ثقته .
- وتتطلب هذه النظرية من عدة مسلمات تتعلق بطبيعة الإنسان وتؤثر في اضطراباته

الانفعالية وهي :

ان الإنسان يكون سعيدا عندما يفكر بطريقة عقلانية وعكسه عندما يفكر بطريقة غير عقلانية يؤدي الى خفض الإنتاج والشعور بالتعاسة والحزن وان السلوك المضطرب هو نتاج للتفكير غير المنطقي وان الاضطراب الانفعالي لا يكون نتيجة مباشرة للأحداث التي يواجهها وإنما هو نتيجة لما تثيره هذه الأحداث لدى الأفراد من أفكار وترى إن على الفرد أن يعرف الأفكار غير المنطقية وهذا هو هدف الإرشاد وفقا لهذه النظرية بان يبدأ المرشد بالعمل على التقليل من الحالة الانفعالية المزعجة بإظهار انه يمكن للفرد ان يتحكم في انفعالاته لأنها ترتبط بطريقة التفكير عن طريق الاسترخاء لزيادة قدرته على التحكم بانفعالاته وان يعمل المرشد على تحديد الافكار غير المنطقية الموجودة لدى المسترشد ودحض تلك الأفكار وتقنيدها بالأدلة وإذا نجح المرشد في ذلك فانه بحث عن التغيير لدى المسترشد في نظام معتقداته .

وجهة النظر الإسلامية في التفكير العقلاني :

لقد اهتم الدين الإسلامي من خلال ما ورد في القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة بالتفكير والتأمل كما في قوله تعالى (او لم يتفكروا في انفسهم ما خلق الله السموات والأرض وما بينهما إلا بالحق واجل مسمى وان كثيرا من الناس بلقاء ربهم لكافرون) (الروم 8)

أي دعوة من الباري عز وجل للتفكير في هذا الكون وما فيه من مخلوقات مختلفة ومتنوعة وانها مخلوقة لفترة محددة وكل مخلوق يدل على عظمة الخالق وتفرده في الخلق ومن غير المعقول ان هذا الخلق والنظام الكوني الهائل خلق سدى وعيضا او لأجل اللعب وهذه الاحتمالات مرفوضة لقوله تعالى (أحسب الإنسان أن يترك سدى) (القيامة 36).

(فحسبتم إنما خلقنكم عبثاً وأنكم ألينا لا ترجعون) (المؤمنون: 115)

(وما خلقنا السماء والأرض وما بينهما لاعبين) (الانبيا : 16) .

لقد مدح الباري عز وجل صاحب التفكير السليم المتبصر المحلل بقوله تعالى (الذين يذكرون الله فيما وقعوا وعلى جنوبهم ويتفكرون في خلق السموات والأرض ربنا ما خلقت هذا باطلا فقنا عذاب النار)
ال عمران: 190

وذم الباري عز وجل الذي لا يفكر ولا يعتبر بمخلوقات الله سبحانه وتعالى في قوله :

(وكأين من آية في السموات والأرض يمرون عليها وهم عنها معرضون)(يوسف : 105)

أن التدبر ضرورة ملحة كما يصورها القرآن الكريم حيث حاجة الإنسان للشعور بالأمن والتوافق النفسي
الكبيسي: 2004 (6-8)

ان التبصر في آيات القرآن الكريم يكسب الإنسان المتعلم الآمن والطمأنينة ويدرك انه حتى ان أصابه شر في الدنيا قد يكون خيرا وبذلك يصبر وحتى في حالة الفرح والخير ان لا يأخذه الكبرياء والغرور اقتداء بقوله تعالى (كتب عليكم القتال وهو كره لكم وعسى ان تكرهون شيئاً وهو خيرا لكم) (البقرة : 216) .

وتشير الدراسات إشارة صريحة إلى ان من يمتلك القدرة على التفكير يستطيع ان يتفحص الحجج ويتبين التفكير العقلاني من غير العقلاني إذا كانت قوية أم لا ؟ مثال على ذلك ما ورد عن أصحاب الكتب قبلنا عن النبي إبراهيم (عليه السلام) كان يهوديا او نصرانيا وما يبطل حجج ذلك كون رسالة النبي إبراهيم عليه السلام كانت قبل اليهود والمسيحية وهذا ما يوضحه قوله تعالى (يا أهل الكتاب لم تحاجون في إبراهيم وما أنزلت التوراة والإنجيل إلا من بعده افلا تعقلون) (ال عمران : 56) .

وهذا ما انكره الله سبحانه وتعالى على من يحاج في موضوع دون ان يستمع الى معلومات دقيقة بقوله تعالى (ها انتم هؤلاء حاجتكم فيما لكم علم فلم تحاجون فيما ليس لكم به علم والله يعلم وانتم لا تعلمون) (ال عمران : 66)

وان أليس ذكر في نظريته ان الإنسان يحمل في طبيعته الخير والشر وانه عقلاني وغير عقلاني وأحيانا أخرى يبدوا مقبولا اجتماعيا ظاهريا حيث يرى أليس أن الدين له جانب من العوامل التي تنمي الأفكار العقلانية واللاعقلانية وهذا واضح في عالمنا الإسلامي حيث نحكم على العقلانية مما تستمد من القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة اذ يقول سبحانه وتعالى (ياايها الذين امنوا استجبوا لله والرسول إذا دعاكم لما يحكمم واعلموا ان الله يحول بين المرء وقلبه وانه إليه تحشرون) (الحيناني :2011) .

بما ان المؤسسات التربوية تعد من أهم المجالات التي تتأثر وتؤثر فيها العولمة من حيث وظائفها ومهامها وأدائها وتخطيط برامجها ومناهجها 0والعولمة بما بما فيها من خير وضرر لا يمكن التخلص منها ولا يمكن لأحد يوقف تأثير العولمة عن طريق إيقاف المعلومات التي من الممكن ان تحدث التغيير لدى الأفراد لأنهم يشاهدون العالم بمختلف الجوانب وبأسهل ما يمكن في الوقت الحاضر عن طريق شاشات التلفاز التي أصبحت شائعة الاستعمال ودخلت في كل مكان ومجال مما جعل القدرات العقلية العادية تعاني من عدم القدرة على المنافسة والبقاء ما لم تعمل زيادة جودتها وقدرتها على اكتساب المعرفة في ظل الظروف التي أصبح للعولمة تأثيرا واضحا مما يجعل الحاجة ملحة لمساعدة الشباب على مواجهة تلك الظروف مما زاد من المهام الملقاة على عاتق التربية وعلى الأسرة لكي يدرك الطلبة معنى كونهم منتجين للثقافة وقادرين على إنتاج أفكارا جديدة والتحدي لما هو سائد وتكوين عقول ذات قدرة على الخيال والإبداع والتفكير الخلاق والناقد.ان العولمة صبحت خطرا على الشعوب فقد استطاعت ان تزيح الحدود بين الشعوب وان تزيل الحواجز حتى أصبح من السهل العبور بين اجزائه بما يحكمه من اتجاهات عالمية لا يمكن لاي جزء ان يقومها وإنما عليه ان ينافس داخل هذه الاتجاهات حتى يضمن البقاء والعيش بسلام .

دراسات سابقة :

ويعرض الباحث عدد من الدراسات في البيئة العربية التي لها علاقة في بعض جوانب المتغيرات المعتمدة في الدراسات (الأفكار اللاعقلانية – الصحة النفسية) .

1-دراسة الريحاني (1987)

وهدف هذه الدراسة الى التعرف على انتشار الأفكار اللاعقلانية واثار كل من عاملي الجنس والثقافة لدى عينة من الطلبة بلغت (400) طالب وطالبة من طلبة الجامعة الأردنية و(440) طالبا وطالبة من طلبة

جامعة كارولينا الشمالية في الولايات المتحدة الأمريكية وقد وجدت النتائج إلى أن الطلبة في الجامعة الأردنية أكثر تقبلاً للأفكار اللاعقلانية من الطلبة الأمريكيين وقد تميز الطلبة الأردنيين عن الأمريكيين في معظم هذا الأثر في التفكير اللاعقلاني مقاساً بالدرجة الكلية وأظهرت النتائج أيضاً وجود أثر دال إحصائياً لعامل الثقافة في الأفكار اللاعقلانية . (الريحاني : 1987 : 8)

2-دراسة الفصيل (1992)

هدفت الدراسة إلى الكشف عن مدى انتشار الأفكار اللاعقلانية عند عينة من الطلبة بلغت (733) طالباً وطالبة من كليات المجتمع الأردني وقد توصلت النتائج إلى انتشار الأفكار اللاعقلانية عند عينة الدراسة بنسب تتراوح بين (4.9%) في حدودها الدنيا و(33%) في حدودها العليا . كما وجد أن الذكور تميزوا عن الإناث في فكرة عقلانية واحدة بينما تميزت الإناث في ثلاث أفكار عقلانية . (الفصيل : 1992 : 32) .

3-دراسة رتيب (2000)

هدفت الدراسة إلى الكشف عن العلاقة بين الأفكار اللاعقلانية من ناحية والقلق الاجتماعي من ناحية أخرى لدى عينة بلغت (686) طالباً وطالبة من طلبة المرحلة الثالثة في كليات جامعة دمشق في الجمهورية العربية السورية وقد أشارت نتائج الدراسة إلى عدم وجود فروق دالة إحصائية في درجة الأفكار اللاعقلانية تبعاً لمتغيري الجنس والتخصص وإلى وجود علاقة ذات دلالة بين درجة الأفكار اللاعقلانية ودرجة القلق الاجتماعي من جهة أخرى تبعاً لمتغير الكلية (العلوم الاجتماعية – الاجتماعية) كما وجد إلى أن هناك أثر دال إحصائياً للأفكار اللاعقلانية في درجة القلق الاجتماعي . (رتيب : 2000 : 31).

4-دراسة احمد (2004)

هدفت الدراسة التعرف إلى مدى انتشار الأفكار اللاعقلانية عند المعلمين وعلاقتها بالاحترق النفسي وقد بلغت عينة الدراسة (318) معلماً ومعلمة بواقع (129) معلماً و(189) معلمة من معلمي مديريات التربية والتعليم بمدينة تعز في جمهورية اليمن وأشارت النتائج إلى وجود علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين الأفكار اللاعقلانية من جهة والاحترق النفسي من جهة أخرى لدى أفراد عينة الدراسة بصورة عامة تبعاً لمتغير الجنس .

ومن خلال اطلاع الباحث على الدراسات المذكورة انفا وبعض الدراسات التي لم تذكر فقد افاد من تلك الدراسات في منهجية البحث وتفسير النتائج المتعلقة بموضوع بحثه

إجراءات البحث:

المجتمع وعينة البحث: بعد تحديد مجتمع البحث من الطلبة البالغ عددهم (2020) طالبا وطالبة حسب احصائية مديرية التربية في المحافظة موزعين على (27) مدرسة متوسطة وثانوية في مركز المحافظة فقد اعتمد الباحث نسبة 10/0/0 منهم كعينة ممثلة لمجتمع الدراسة وبلغ عددهم (200) طالب وطالبة .

أداة الدراسة :

أولاً: الأداة المتعلقة بقياس الأفكار العقلانية واللاعقلانية : فقد اعتمد الباحث المقياس الذي وضعه أليس ((allis وهو يحتوي على (52) فقرة لاعقلانية وأمام كل فقرة تدرج ثنائي (نعم ، لا) تعبر القيمة نعم عن قبول الفكرة اللاعقلانية ويعطي الطالب الذي اختارها علامتان وتعني الاجابة (لا) عن رفض الفكرة اللاعقلانية ويعطي الطالب الذي اختارها علامة واحدة وتكون الدرجة الكلية على المقياس تتراوح بين (52-104) حيث تعبر الدرجة (52) عن رفض المفحوص لجميع الافكار اللاعقلانية اما الدرجة (104) فتعبر عن قبول المفحوص لجميع الافكار اللاعقلانية وتساوي الدرجة العليا التي يحصل عليها المفحوص على كل بعد من الابعاد في المقياس الثلاثة عشر (8) درجات وتمثل درجة عليا من التفكير اللاعقلاني اما الدرجة التي تساوي (4) درجات فتعتبر درجة عالية من التفكير اللاعقلاني اما الدرجة التي تساوي (4) درجات فتعتبر درجة عالية من التفكير العقلاني وتعبر الفقرات (1، 14، 27، 40) عن الفكرة اللاعقلانية الاولى و(2، 15، 28، 41) تعبر عن الفكرة اللاعقلانية الثانية والفقرات (13، 16، 29، 42) عن الفكرة اللاعقلانية الثالثة والفقرات (4، 17، 30، 43) عن الفكرة الرابعة والفقرات (5، 18، 31، 44) تعبر عن الفكرة الخامسة والفقرات (6، 19، 32، 45) عن الفكرة السادسة والفقرات (7، 20، 33، 46) عن الفكرة السابعة والفقرات (8، 21، 34، 47) عن الفكرة الثامنة، والفقرات (9، 22، 35، 48) عن الفكرة التاسعة والفقرات (10، 23، 36، 49) عن الفكرة العاشرة والفقرات (11، 24، 37، 50) عن الفكرة الحادية عشر والفقرات (12، 38، 51، 52) عن الفكرة الثانية عشر والفقرات (13، 26، 39، 52) عن الفكرة الثالثة عشر وقد مر المقياس بإجراءات معامل الثبات والصدق نظرا لمرور فترة طويلة على اشتقاق الخصائص السيكومترية له من خلال تطبيقه على عينة من الطلبة لاستخراج الثبات وعرضه على مجموعه من الخبراء في مجال التخصص وقد تأكد الباحث من ان فقرات المقياس تقيس ما وضع لأجله .

ثانياً:-إداة قياس الصحة النفسية :-

لقد اعتمد الباحث مقياس الصحة النفسية المعد من قبل (سيد يوسف) والمتكون من (15)فقرة وأمام كل فقرة بديلين يعطي البديل الأول درجة واحدة والبديل الثاني يعطى صفراً وتتراوح الدرجة الكلية للمقياس بين (15-صفر)درجة حيث تشير الدرجة صفر على انخفاض شديد في مستوى الصحة النفسية وتشير الدرجة (15)الى ارتفاع في مستوى الصحة النفسية (ملحق 2).

وقد مر المقياس بالاجراءات التي مر بها المقياس الاول للتأكد من ثباته وقياسه لما وضع من اجله .

إجراءات التطبيق ونتائج البحث:-

بعد إكمال الإجراءات السالفة الذكر على المقياس تم تطبيقهما على عين البحث (200)طالباً وطالبة من طلبة المرحلة الثانوية وقد توصلت الدراسة الى:-

*-فيما يتعلق بالهدف الأول معرفة انتشار الأفكار العقلانية واللاعقلانية لدى أفراد عينة الدراسة فقد تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وتم ترتيب الافكار اللاعقلانية تنازلياً وكما في الجدول (1).

ويتضح من الجدول (1) ان المتوسطات الحسابية تراوحت بين (5،11 - 5،75) حيث ان اعلى متوسط حسابي كان للفكرة اللاعقلانية التاسعة وان اقل متوسط كان للفكرة اللاعقلانية الثالثة وقد حصلت جميع الأفكار اللاعقلانية على متوسط حسابي أعلى من (5)وهذا مما يؤشر ارتفاع في مستوى انتشار الافكار اللاعقلانية بين افراد عينة الدراسة من طلبة الدراسة الثانوية في محافظة الانبار ,وكما يشير الى ذلك الجدول (1)

جدول(1)

يبين ترتيب الافكار اللاعقلانية تنازلياً:

الفقرة	المتوسط	الانحراف المعياري
التاسعة	5/ 75	1/37
الثالثة عشر	5/ 72	1/08
السابعة	5/71	0/ 86
الثانية عشر	5/70	5/ 70

0/83	5/ 47	الثامنة
0/94	5/36	الرابعة
0/86	5/24	الحادية عشرة
0/93	5/22	الخامسة
0/ 84	5/20	الثانية
0/96	5/17	الأولى
0/85	5/12	العاشر
0 /78	5/11	الثالثة

النتائج المتعلقة بالهدف الثاني:-

ما مستويات الصحة النفسية لدى افراد عينة الدراسة من خلال حساب التكرارات والنسب المئوية لاجابات الطلبة عينة الدراسة على مقياس الصحة النفسية وجد ان الطلبة حصلوا على الدرجات المؤشرة وكما في الجدول (2).

جدول (2)

يبين مستويات درجات الطلبة على مقياس الصحة النفسية

النسبة المئوية	التكرار	المستوى
0/0 25	19	المنخفض
0/0 56 ، 25	46	المتوسط
/0 75، 18	15	المرتفع
0/100	80	المجموع

يتبين لنا من الجدول (2) ان أكثر الطلبة كانوا ضمن المستوى المتوسط للصحة النفسية وقد بلغت النسبة المئوية (56.25) اما افراد العينة من المستوى المنخفض للصحة فقد بلغت 25% بينما كانت نسبة افراد العينة من ذوي المستوى المرتفع للصحة النفسية فهي (18.75 %). وهذا مما يوضح ان اغلب الطلبة يتمتعون بالصحة النفسية بصورة مرتفعة وهذا مما يعد مؤشرا جيدا على الرغم من الظروف والمشكلات المختلفة التي تواجههم .

وفيما يخص نتائج الاختبار التائي للاختلاف في توزيع الافكار اللاعقلانية تبعا لمتغير الجنس اتضح ان الفروق في المتوسطات الحسابية لم تبلغ مستوى الدلالة الإحصائية حيث لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في الافكار العقلانية تعزى إلى متغير الجنس في جميع الأفكار إذ ان القيمة المحسوبة لم تبلغ مستوى الدلالة الإحصائية عند مستوى (0.05) كذلك أظهرت النتائج الإحصائية ان الفروق بين المتوسطات الحسابية لم تبلغ مستوى الدلالة الإحصائية في الأفكار اللاعقلانية تعزى لمتغير التخصص في جميع الأفكار اذ لم تبلغ قيمة المتوسط مستوى الدلالة تبعا لمتغير التخصص عند مستوى (0.05) .

اما في متغير الصحة النفسية وهل توجد فروق دالة إحصائية عند مستوى (0.05) لدى أفراد عينة الدراسة تبعا لمتغيرات الجنس والتخصص .

وعند إجراء اختبار (ت) لعينتين مستقلتين لدلالة الفروق في الصحة النفسية تبين ان المتوسط الحسابي لعينة الذكور (27.05) والانحراف المعياري له (9.98) بينما كان المتوسط الحسابي لعينة الإناث (28.29) والانحراف المعياري (10.8) ووجدت قيمة (ت) المحسوبة (0.75) ومستوى الدلالة (0.01) حيث تشير النتائج بعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في الصحة النفسية تعزى الى متغير الجنس في جميع الأحوال - حيث لم تبلغ قيمة (ت) مستوى الدلالة الإحصائية عند مستوى (0.05) وهذا مما قد يعزى الى طبيعة المجتمع السائد في مجتمع الدراسة .

وفيما يخص نتائج الاختبار التائي (t-test) في مستويات الصحة النفسية تبعا لمتغير التخصص حيث اتضح ان الفروق بين المتوسطات لم تبلغ مستوى الدلالة الإحصائية حيث لا توجد فروق ذات دلالة في مستويات الصحة النفسية تبعا لمتغير التخصص (العلمي - الأدبي) اذ ان قيمة (ت) المحسوبة لم تبلغ مستوى الدلالة الإحصائية تبعا لمتغير التخصص (العلمي - الأدبي) عند مستوى (0.05) ويعزوا الباحث هذه النتيجة إلى أن عينة الدراسة يتعرضون لنفس الخبرات الدراسية والظروف الاجتماعية .

اما عن الهدف الآخر عن الفروق في الأفكار العقلانية تبعا للصحة النفسية عند الطلبة في المرحلة الثانوية . فقد وجد ان المتوسط الحسابي للفرع الأدبي (27.56) والانحراف المعياري (10.92) فيما يبلغ المتوسط الحسابي لمجموعة العلمي (27.69) والانحراف المعياري (10.94) وهذا مما قد يعزیه الباحث الى ان عينة الدراسة يتعرضون لنفس الظروف الاجتماعية . كما وجد ان هناك علاقة ارتباطية (سلبية)

يبين متغيري الدراسة اي كلما زاد مستوى الافكار اللاعقلانية انخفض مستوى الصحة النفسية لدى افراد العينة . وهو نتيجة طبيعية .

مناقشة النتائج:-

أظهرت النتائج ارتفاع نسبة الأفكار اللاعقلانية وهذه النتيجة تشير الى ان الأفكار الواردة في نظرية (أليس) لا تقتصر على مجتمع معين بل هي موجودة في العديد من الثقافات وتتفق هذه النتيجة مع العديد من النتائج التي توصلت إليها الدراسات وقد يعزى انتشار هذه الأفكار الى أسباب عدة قد يكون لنوعية التربية والتنشئة الاجتماعية حيث ان الكثير من المؤسسات تقلص من دور الطالب وتعتمد في تربيته على الآخرين ولم تمنحه الفرصة في محاولة اتخاذ القرار الخاص به وقد يكون لبعض المؤسسات التربوية بعض الأنماط في التنشئة التي تنشر بعض الافكار اللاعقلانية نتيجة للضبط والحماية الزائدة في الكثير من العوائل في المجتمع العراقي .

اما فيما يتعلق بنتائج مستوى الصحة النفسية لإفراد عينة البحث فقد أشارت النتائج الى ان هناك اختلاف في مستويات الصحة النفسية وان غالبية الطلبة يتمتعون بصحة نفسية جيدة وهو منسجم مع التوزيع الطبيعي للصحة النفسية وهي نتيجة ايجابية لصالح الطلبة من افراد العينة . اما عن نتائج الافكار اللاعقلانية تبعا لمتغير التخصص تبين عدم وجود فروق ذات دلالة احصائية وهذا يشير الى وجود تجانس في مجتمع الدراسة كونهم يتعرضون لنفس الظروف والضغوط الاجتماعية .

التوصيات:-

اما عن التوصيات التي يقترحها الباحث من خلال دور الأسرة في توجيه الشباب لمواجهة العولمة ويتمثل دورها بالاتي :

1-تأكيد الموروث الثقافي والفكري والديني والأدبي للأمة العربية في مختلف أوجه التعامل اليومي من خلال ابراز صفحاته المضيئة .

2-العمل على إشاعة ثقافة وإرادة النقد البناء المتواصل وتفتح عقول الشباب .

3-اعتماد الأسرة الرؤيا للحياة والتي تجعل الإنسان محور اهتمامها .

4-ترسيخ القناعة في عقول الشباب بان البقاء للأصلح والأكثر نفعاً للإنسانية استناداً إلى قوله تعالى ((وأما الزيد فيذهب جفاء وأما ما ينفع الناس فيمكث في الأرض)

5-التوضيح لأبنائها الشباب أفكار العولمة والتي تنادي بتذويب الخاص في الجماعي وإحلال الدخيل مكان الأصل وبما ان الثقافة كانت ولا تزال اكبر ملاذ للخصوصية والذاتية الإنسانية بكل تركيباتها المتجانسة .

6-ان توضح للشباب ان الوقوف في وجه العولمة يتطلب التنسيق عبر العمل الجماعي لأن الاخطار التي تتطوي عليها هجمتها الشرسة المتوحشة تهدد مصالحنا جميعاً.

7-ان يدرك الشباب بأهمية ان يكون للعرب المسلمين مرجعية غنية بالتجارب والخبرات التي تمكنهم من تجاوز المطالبة النظرية إلى العمل والانجاز من خلال المراهنة على إستراتيجية توازن المصالح على كافة المستويات .

8-توضيح أهداف العولمة والتي تسعى الى تحطيم كل ما هو نفسي (سيكولوجي)جماعي عن طريق زرع وإشاعة الأفكار اللاعقلانية في عقول الشباب واكتساب الهيمنة من خلال ما تسميه بالتجارة الحرة .

9-ان تقوم الأسرة وبالتعاون مع المؤسسات الثقافية والاجتماعية في الوطن العربي والإسلامي بتوضيح أهداف العولمة بانها ثقافية ورافضة لجميع الثقافات الأخرى من خلال :-

أ-عملها على اختراق وتهجين العقول للثقافات الأخرى .

ب:-التعامل مع الآخرين من الثقافات الأخرى بطريقة لا إنسانية .

ج:-العمل على طمس معالم التراث والعادات والتقاليد عند الشعوب وأكثرها تركيزا التراث العربي الإسلامي لما تشعر من تهديد لمصالحها وبذلك تجعل العالم يصبح إمبراطورية غربية يسيطر عليها الرأسماليون ويقوم على خدمتها فقراء العالم .

10-التوضيح للشباب بضرورة العمل على صياغة مكونات المجتمع بعيداً عن تأشيرات الغرب

11-تشجيع الشباب على التجديد والحدثة ولكن في إطار المحافظة على الأصول وإحياء القيم التراثية العربية .

12- إبراز دور العلماء العرب الذين خدموا هذه الحضارة ويمثلون قاسما مشتركا لدى الشعوب .

المقترحات:

يقترح الباحث :-

- 1-إجراء دراسات أخرى تشمل فئات أخرى من أبناء المجتمع مثل الجامعات والمؤسسات الإنتاجية – وفي مراحل دراسية مختلفة .
- 2-بناء برامج إرشادية وتطبيقها في الجامعات والمؤسسات التعليمية بما يساعد على تبصير الطلبة بواقعهم وما يحيط بهم من أخطار أهمها خطر العولمة .
- 3-إجراء دراسات توضح أهمية انتماء الشباب إلى مؤسسات ثقافية واجتماعية تعمل على توضيح أهداف العولمة وتسليحهم بالأفكار التي تتحدى ما تحاول تلك الجهات زرعه في نفوس شبابنا العربي .

المصادر :

- 1- إبراهيم ، عماد (1990) دراسة التفكير اللاعقلاني من حيث علاقته بالقلق والتوجيه الشخصي لدى عينة من الشباب الجامعي - رسالة ماجستير غير منشورة .جامعة الزقازيق . مصر .
- 2- أحمد ، عبد الله عثمان (2004) الأفكار اللاعقلانية وعلاقتها بالاحترق النفسي لدى معلمي مدينة تعز . جامعة صنعاء اليمن .
- 3- بني يونس ،محمد (2007) مستويات الصحة النفسية بأبعاد التوجيه الزمني عند عينة من طلبة الجامعة الأردنية - مجلة دراسات المجلد (34) العدد (1) الجامعة الأردنية . عمان .الأردن.
- 4- الجعافرة ، سمية عبد الحميد (2003) الصحة النفسية للعاملين وعلاقتها ببعض المتغيرات في بيئة العمل ، رسالة ماجستير غير منشورة .الجامعة الأردنية .عمان.الأردن.
- 5- الحياضي،صبري بردان علي(2008) الإرشاد والتوجيه بين القرآن الكريم وبعض النظريات الحديثة - دار صفاء للنشر والتوزيع .عمان .الأردن .
- 6- _____ (2011) الإرشاد التربوي والنفسي الإسلامي ونظرياته ط1 . دار صفاء للنشر والتوزيع . عمان .الأردن .
- 7- الكبيسي ،عبد الواحد حميد و الحياضي ،صبري بردان (2012) الارشاد والتوجيه التربوي . مركز دبيونو لتعليم التفكير ط1 . عمان . الاردن .
- 8- الداهري ، صالح حسن (2005) علم النفس الإرشادي ط1 .دار وائل للنشر .عمان .الاردن .
- 9- رتيب ، ناديا (2000) العلاقة بين الأفكار اللاعقلانية والقلق الاجتماعية لدى عينة من طلبة السنة الثالثة في جامعة دمشق .رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة دمشق.سوريا .
- 10-الريحاني ، سليمان(1987) الافكار اللاعقلانية عند طلبة الجامعة الاردنية وعلاقة الجنس والتخصص في التفكير العقلاني . مجلة دراسات المجلد (4) العدد(5) الجامعة الاردنية .عمان . الاردن .
- 11-الشخانية ، احمد (2005) اساليب التكيف للاحباط وعلاقتها بالصحة النفسية لدى العاملين في شركة الاسمنت الاردنية .رسالة ماجستير غير منشورة . الجامعة الاردنية . عمان . الاردن .
- 12-عبد الرحمن ، محمود السيد ومعتز السيد (1994) الافكار اللاعقلانية لدى الاطفال والمراهقين وعلاقتها بكل من حالة وسمة القلق ومركز التحكم .مجلة دراسات نفسية .المجلد(4) العدد (3) مصر .
- 13-الفيصل ،محمد (1992) علم الصحة النفسية ط1 مكتبة الانجلو المصرية . القاهرة . مصر .
- 14-كفافي ،علاء الدين (1995) الصحة النفسية . مكتبة الانجلو المصرية . القاهرة .

أثر التجارة الالكترونية على الإفصاح المحاسبي

إعداد

دكتور/ مجدي احمد الجعبرى

مدرس بقسم المحاسبة

الأكاديمية العربية بالدنمارك

ملخص البحث

يهدف هذا البحث إلى التعرف على التجارة الالكترونية والبيئة الخاصة بها، وعلى أهداف الإبلاغ المالى والخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، وكذلك تسليط الضوء على مفهوم و أسس ومقومات الإفصاح عن المعلومات المحاسبية، ثم استعراض اثر عمليات التجارة الالكترونية على الإفصاح المحاسبى .

ولتحقيق أهداف البحث تم دراسة القوائم المالية لشركة مجموعة الطيار للسفر والسياحة وهى شركة مساهمة سعودية تمارس نشاط خدمات السفر والسياحة والإيواء والشحن والنقل .

وقد انتهى البحث إلى أنه يوجد قصور فى تحقيق اهداف الإبلاغ المالى وكذلك عدم ملائمة الإفصاح المحاسبى فى الشركات التى تمارس نشاط التجارة الالكترونية .

Abstract

Research topic: Impact of electronic commerce on the accounting disclosure.

This research aims to identify the e-commerce and the environment of their own, and to identify the objectives of financial reporting and the qualitative characteristics of accounting information, as well as shed light on the concept and principles and elements of the disclosure of accounting information, and then review the impact of electronic commerce on accounting disclosure.

To achieve the objectives of the research was the study of the financial statements of Al - Tayyar Travel and Tourism, a Saudi joint stock company engaged in travel and tourism services, accommodation and shipping and transportation.

The research concluded that there is a failure in achieving the objectives of financial reporting as well as the lack of appropriate accounting disclosure in companies engaged in electronic commerce.

الإطار العام للدراسة.

مقدمة البحث.

يختلف نمط تنفيذ عمليات التجارة الالكترونية عن عمليات التجارة التقليدية، وهذا الاختلاف يؤثر على اجراءات القياس والافصاح، والافصاح هو وسيلة الاتصال بين الشركة والعالم الخارجي، ويتم الافصاح من خلال التقارير المالية التي تتضمن القوائم المالية والبيانات والمعلومات اللازمة والضرورية لإعطاء مستخدمي تلك التقارير صورة واضحة وصحيحة عن الشركة، فهو يعنى أن تتضمن التقارير المالية بعدالة ووضوح معلومات موثوق بها، وأن تُظهر القوائم المالية للشركة كافة المعلومات الرئيسية التي تهم الفئات الخارجية عن الشركة والتي تساعد على اتخاذ قراراتها الاقتصادية تجاه الشركة بصورة واقعية وحقيقية، وفي ضوء ذلك أصبح من الضروري الأخذ بنظر الاعتبار التأثيرات التي يمكن أن تنعكس على الافصاح المحاسبي في الشركات التي تمارس نشاط التجارة الألكترونية.

أهمية البحث.

تتبع أهمية البحث من الأهمية التي تحظى بها القوائم المالية التي تعلنها الشركات والتي تساهم في تنمية الثقة لدى المستثمرين بما تقدمه من بيانات ومعلومات ملائمة لقراراتهم، وهذا لا يتحقق إلا من خلال وجود الإفصاح المحاسبي الذي يحقق الثقة لدى المتعاملين، من هنا تأتي أهمية البحث حيث يركز على اثر عمليات التجارة الالكترونية على الافصاح المحاسبي ومدى كفاية المعلومات التي تفصح عنها الشركات التي تعمل في مجال التجارة الالكترونية وكذلك مدى تحقيقها لاهداف الابلاغ المالي.

أهداف البحث.

يهدف هذا البحث الى ما يلي:

التعرف على ما هية التجارة الالكترونية وعلي البيئة الخاصة بها.

التعرف على أهداف الابلاغ المالى والخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية المنصوص عليها فى الاطار المفاهيمى للمحاسبة المالية.

التعرف على مفهوم و أسس ومقومات الإفصاح عن المعلومات المحاسبية .

تحديد المعلومات التي يتم الإفصاح عنها في تقارير الشركات التي تمارس عمليات التجارة الالكترونية فى المملكة العربية السعودية من خلال استعراض ودراسة قوائم إحدى هذه الشركات وبيان مدى تحقيقها لاهداف الابلاغ المالى.

تحليل آثار عمليات التجارة الالكترونية على الافصاح المحاسبى .

طبيعة المشكلة.

إن قضية سهولة الحصول على المعلومات وحرية تداولها ومصادقيتها ودقتها من القضايا الرئيسية لرجال الأعمال والمستثمرين، ويحتاج المستثمر إلى بيانات ومعلومات تساعده في اتخاذ قراره الاستثماري، ويتم الحصول على هذه البيانات والمعلومات من مصادر عديدة أهمها التقارير والقوائم المالية، ومن هنا يمكن تحديد مشكلة البحث وهى مدى شمول التقارير المالية لشركات التجارة الالكترونية على المعلومات اللازمة والضرورية لإعطاء مستخدمى تلك التقارير صورة واضحة وصحيحة عن الوحدة المحاسبية ومدى تحقيق أهداف الإبلاغ المالى المنصوص عليها في الإطار المفاهيمي للمحاسبة المالية .

فرضيات البحث.

لتحقيق هدف البحث تم وضع الفرضيات التالية :

لاتعد متطلبات الافصاح المحاسبى ملائمة للافصاح فى ظل عمليات التجارة الالكترونية.

هناك قصور فى تحقيق اهداف الابلاغ المالى فى ظل عمليات التجارة الالكترونية.

منهجية البحث.

يعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي بالإضافة إلى منهج دراسة المضمون من خلال دراسة بعض المراجع والمصادر المتعلقة بالإفصاح المحاسبى والتجارة الالكترونية وتحليل القوائم المالية

لاحدى الشركات للتعرف على واقع الإفصاح في الشركات التي تمارس التجارة الالكترونية بالمملكة العربية السعودية.

خطة البحث.

لتحقيق أهداف البحث يتم تناول الدراسة من خلال الاتى:

المبحث الأول: الإطار النظري للتجارة الالكترونية .

المبحث الثاني: أهداف الابلاغ المالى والخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية.

المبحث الثالث: الاطار النظرى للافصاح عن المعلومات المحاسبية.

المبحث الرابع: الدراسة الميدانية على القوائم المالية لشركة مجموعة الطيار للسفر والسياحة لعام 2012م.

المبحث الخامس: والنتائج والتوصيات.

حدود البحث.

يهدف هذا البحث إلى دراسة مدى تأثير عمليات التجارة الالكترونية على الافصاح المحاسبى وعلى تحقيق اهداف الابلاغ المالى المنصوص عليها فى الاطار المفاهيمي للمحاسبة المالية وذلك فى الشركات التى تمارس نشاط التجارة الالكترونية بالمملكة العربية السعودية.

المبحث الأول: الاطار النظرى للتجارة الالكترونية.

1- مفهوم التجارة الالكترونية.

التجارة الإلكترونية كمفهوم عام، هي إدارة الأنشطة التجارية وتنفيذ العمليات المتعلقة بالسلع والخدمات بواسطة تحويل المعطيات عبر شبكة الإنترنت أو الأنظمة التقنية المشابهة .

وهناك العديد من التعريفات التي يحاول كلٌ منها أن يصف ويحدد طبيعة هذه التجارة وما يتعلق بها من ممارسات، نعرض فيما يلي بعض من هذه التعريفات:

عرّفت منظمة التجارة العالمية التجارة الإلكترونية بأنها: "مجموعة متكاملة من عمليات إنتاج وتوزيع وتسويق المنتجات والخدمات بوسائل إلكترونية. "

التجارة الإلكترونية هي: " استخدام التقنيات الحديثة في المعلومات والاتصالات؛ من أجل إبرام الصفقات وعقد المبادلات التجارية؛ من أجل تطوير التجارة العالمية وتنمية المبادلات. "

التجارة الإلكترونية: "هي تنفيذ عمليات بيع وشراء السلع والخدمات والمعلومات من خلال شبكة الإنترنت، بالإضافة إلى الشبكات التجارية العالمية الأخرى. "

التجارة الإلكترونية: "هي مجموعة متكاملة من عمليات إنتاج وتوزيع وتسويق وبيع المنتجات باستخدام الوسائل الإلكترونية. "

ويرى الباحث أنه يمكن تعريف التجارة الإلكترونية بأنها: عملية تسويق وتوزيع وتبادل المنتجات والسلع وتنفيذ الخدمات من خلال سوق إلكتروني عالمي .

2-أنواع التجارة الإلكترونية.

تتم عملية التبادل التجاري الإلكتروني ما بين أربعة أطراف هي: الأفراد، والمؤسسات، والشركات بمختلف أنواعها وأحجامها، والأجهزة المنظمة أو الإدارات الحكومية المختلفة. ويتم تقسيم التعامل التجاري الإلكتروني ما بين هذه الأطراف إلى أربعة أنواع رئيسية كالتالي:

التجارة بين مجموعات قطاع الأعمال التجارية وبعضها أي من شركة إلى شركة، ويعد هذا النوع أكثر الأطراف تعاملًا بالتجارة الإلكترونية.

التجارة بين مجموعات قطاع الأعمال التجارية والأفراد أي من شركة إلى عميل وتشمل التسوق على الخط.

التجارة بين مجموعات قطاع الأعمال التجارية والحكومية أي من شركة إلى حكومة وتشمل المشتريات الحكومية الإلكترونية.

التجارة بين قطاع الحكومة والأفراد وتشمل الخدمات والبرامج الحكومية على الخط.

ويرى الباحث أنه مع التطور السريع في صناعة الاتصالات وتقنية المعلومات وتطور مفاهيم التسويق ونمو عمليات التجارة الإلكترونية وانتشارها سوف يكون هناك إمكانية لظهور أنواع جديدة من التجارة الإلكترونية بخلاف الأنواع القائمة حاليًا.

3-أهمية التجارة الإلكترونية.

تتبع أهمية التجارة الإلكترونية من أهمية الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها والتي يمكن من خلالها تحقيق معدلات أرباح لم يكن من الممكن تحقيقها في ظل التجارة التقليدية. وتتمثل أهمية التجارة الإلكترونية في الآتي :

انخفاض التكلفة: حيث كانت عملية التسويق للمنتج مكلفة جداً في السابق؛ لأن الإعلان عن المنتج كان يتم بواسطة الوسائل التقليدية عبر التلفاز والصحف، أما الآن فيمكن تسويقه عبر شبكة الإنترنت وبتكلفة ضئيلة جداً .

تجاوز حدود الدولة: حيث كانت الشركة تتعامل مع عملاء محليين فقط بالسابق ، وإن رَغبت في الوصول إلى عملاء دوليين كانت تتكبد تكاليف كبيرة وغير مضمونة العائد ، أما الآن فتستطيع الشركة أن تضمن اطلاع الجميع على منتجاتها دون أي تكلفة إضافية تذكر خاصة أن شبكة الإنترنت دخلت جميع الدول.

التحرر من القيود: ففي السابق كانت الشركة تحتاج إلى ترخيص معين، والخضوع لقوانين عديدة، وتحمل تكلفة إنشاء فرع جديد أو توكيل آخرين في الدولة الأجنبية؛ حتى تتمكن من بيع منتجاتها. أما الآن لا تحتاج الشركة لأي من تلك الإجراءات.

الوجود الواسع: فالتجارة التقليدية بحاجة إلى سوق ملموس يستطيع المتعامل الذهاب إليه للشراء. أما التجارة الإلكترونية فإنها لا تحتاج إلى سوق ملموس، ويستطيع المتعامل من خلالها الدخول إلى هذا السوق غير الملموس في أي وقتٍ ومن أي مكان .

التداول العالمي: حيث تُمكن التجارة الإلكترونية المتعاملين من خلالها في تخطي حدود الدول والوصول إلى أي مكان بالعالم ودون تكلفة تذكر، على العكس من التجارة التقليدية التي يقتصر التعامل بها محلياً ويصعب على المتعاملين زيارة الأسواق العالمية للتسوق.

-4 خصائص التجارة الإلكترونية.

تتميز التجارة الإلكترونية بمجموعة من الخصائص تتمثل فيما يلي:

عدم وجود علاقة مباشرة بين طرفي العملية التجارية، حيث يلتقي كلاً من البائع والمشتري من خلال شبكة الانترنت.

عدم الاعتماد على الوثائق الورقية في إجراء وتنفيذ المعاملات ، حيث أن معظم عمليات التفاعل بين طرفي التعامل تتم إلكترونياً بدون الاعتماد على المستندات الورقية ، وبذلك تصبح الرسالة الإلكترونية المرسلة بين الطرفين هي السند القانوني في حالة نشوء أي نزاع بينهما .

إمكانية التأثير المباشر على أنظمة الحاسبات بالشركة من خلال ما يسمى بالتبادل الإلكتروني للبيانات والوثائق وهو ما يعد طفرة هائلة تحقق إنسياب البيانات والمعلومات بين الجهات المشتركة في العملية التجارية بكفاءة وفاعلية.

إمكانية التفاعل مع أكثر من مصدر في الوقت نفسه ، حيث يستطيع أحد أطراف التعامل إرسال رسائل إلكترونية إلى عدد لا نهائي من المستقبلين.

5-مخاطر عمليات التجارة الإلكترونية.

المخاطر القانونية لمعاملات التجارة الإلكترونية: يصطدم هذا التعامل بالنصوص التشريعية التي تم صياغتها في ظل بيئة التجارة التقليدية، حيث لا يوجد تشريعات متكاملة تنظم عمليات التجارة الإلكترونية وما يتعلق بها من إجراءات، والانتقال من مرحلة التعامل التقليدي إلى التعامل الإلكتروني يحتاج إلى تهيئة البيئة القانونية للمعاملات الإلكترونية وحماية الحقوق المتولدة عنها، بالإضافة إلى ضرورة توحيد التشريعات الدولية لهذا النوع من التجارة حتى لا يكون هناك تعارض بين تشريعات الدول المختلفة في هذا الشأن.

مخاطر التوثيق الإلكتروني: وتعتبر هذه المشكلة من التحديات الكبيرة للتجارة الإلكترونية حيث يتطلب الأمر التحقق من شخصية الطرفين المتعاملين في عقد صفقة تجارية معينة عبر شبكة الإنترنت.

مخاطر اختراق الموقع الإلكتروني: في حالة عدم تأمين الموقع الإلكتروني بصورة جيدة هناك إمكانية اختراق الغير للمعلومات الخاصة لكل من المستهلك والشركات.

المبحث الثاني: اهداف الابلاغ المالى والخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية.

1-الأهداف الأساسية للتقرير المالى.

يعتبر التقرير المالى الخارجى للمشروع مصدراً للمعلومات التى تقدمها الإدارة الى مستخدمى القوائم المالية الذين لا يمكنهم الحصول على المعلومات من مصادر اخرى، لذا يجب أن يتضمن التقرير معلومات تحقق مجموعة من الأهداف العامة تتمثل فى الاتى:

مساعدة المستثمرين والمقرضين والدائنين الحاليين والمتوقعين وغيرهم على تقييم المبلغ وتوقيت وشكوك صافى التدفقات النقدية وتوقعاتها المستقبلية الواردة للمنشأة.

تقديم معلومات مالية حول المنشأة المعدة للتقرير تكون مفيدة للمستثمرين والمقرضين والدائنين الحاليين والمتوقعين وغيرهم، لمساعدتهم فى اتخاذ القرارات المتعلقة بتوفير الموارد للمنشأة.

توفير معلومات عن موارد المنشأة والمطالبات من المنشأة ومدى أداء مجلس إدارة المنشأة لمهامه بكفاءة وفاعلية لاستخدام موارد المنشأة .

تقديم قائمة للمركز المالي تكون مفيدة في مجال التنبؤ والمقارنة و التقييم لقدرة المنشأة على تحقيق الدخل.

تقديم قائمة بالدخل الدوري بحيث يمكن الإعتماد عليها في عمل التنبؤات والمقارنات والتقييم بقدره المنشأة على تحقيق الدخل في المستقبل .

تقديم قائمة بالنشاط المالي بحيث يمكن الإستفادة منها في عمل التنبؤات والمقارنات والتقييم للقدرة الإيرادية للمنشأة، وهذه القائمة يتم التقرير فيها عن وقائع متعلقة بالعمليات والأحداث ذات الآثار النقدية المتحققة فعلا أو وجود احتمال كبير في تحققها.

تقديم قائمة بالتقديرات المالية المتصلة بالمستقبل ، حيث ان مثل هذه القائمة تساعد على التنبؤ بتقييم الأحداث الإقتصادية المتوقعة.

التقرير عن الأنشطة التي تقوم بها المنشأة ، والتي يكون لها أثر على المجتمع، بحيث تكون هذه الآثار قابلة للقياس الكمي حتى يمكن التقرير عنها ويعتبر هذا الهدف إشارة صريحة إلي المسؤولية الإجتماعية للوحدات الإقتصادية.

2- الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية.

لكي تحقق المعلومات المحاسبية الفائدة المرجوة منها هناك مجموعة من الخواص يجب أن تتسم بها تلك المعلومات، وتتعلق هذه الخواص بمعايير نوعية يمكن من خلالها الحكم على مدى تحقق الفائدة، وتتوقف الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية على نوعية القرارات التي يتخذها متخذو القرارات، وعلى مقدرتهم في الحصول على هذه المعلومات المحاسبية وفي فهمها واستخدامها في إتخاذ القرارات. وتشمل تلك الخصائص ما يلي:

الملاءمة.

المعلومات المالية الملائمة قادرة على إحداث فرق في القرارات التي يتخذها المستخدمون ويتحقق ذلك عندما تنطوي على قيمة تنبؤية او قيمة تأكيدية او كلاهما.

وفي عمليات التجارة الإلكترونية لا توجد معايير أو أسس للإفصاح عن عمليات القرصنة أو اختراق الموقع الإلكتروني للشركات أو حجم عمليات التلاعب في السداد أو حجم الديون المشكوك في تحصيلها، بالإضافة إلى اختلاف درجة الأهمية النسبية للمعلومات في التجارة الإلكترونية عن عمليات التجارة

التقليدية، وبالتالي تفقد المعلومات المحاسبية القدرة على التنبؤ بالمستقبل، الأمر الذي يجعل المعلومات المحاسبية للشركات التي تعمل في مجال التجارة الإلكترونية لا تتمتع بالملاءمة.

التمثيل الصادق.

يجب ان تمثل المعلومات الظواهر التي تقصد تمثيلها، ولكي يكون التمثيل صادق يجب ان يكون كاملاً وحيادياً وخالى من الخطأ.

ونظراً لوجود إشكالية في الأدلة الثبوتية لعمليات التجارة الإلكترونية، فإن إمكانية التثبت من المعلومات تكون محدودة، كذلك في حالة حدوث خلل أو اختراق لموقع الشركة من خلال شبكة الإنترنت تُصبح مخرجات النظام المحاسبي مشكوكاً بمصداقيتها، وبالتالي تفقد المعلومات المحاسبية ثقة المستخدمين، الأمر الذي يُفقد المعلومات المحاسبية للشركات التي تعمل في مجال التجارة الإلكترونية خاصية التمثيل الصادق.

القابلية للمقارنة.

وتساعد هذه الخاصية المستخدمين على تحديد وفهم نقاط التشابه في البنود والاختلاف فيما بينها.

وفي شركات التجارة الإلكترونية والتي تمارس نشاطها في معظم دول العالم من خلال عُملات نقدية غير متجانسة، وحيث إن هذه العملات تتغير قيمتها يومياً بالنسبة لعملة التقرير وفقاً لأسعار الصرف السائدة في تواريخ التدفقات النقدية، فإن مقارنة البيانات المالية لشركات التجارة الإلكترونية خلال الفترات المختلفة وكذلك مقارنة معلومات شركات التجارة الإلكترونية بمعلومات شركات التجارة التقليدية والتي تمارس نفس النشاط تكون مقارنة غير موضوعية؛ لعدم ثبات وحدة القياس، وبالتالي عدم تمتع المعلومات المحاسبية لشركات التجارة الإلكترونية بخاصية القابلية للمقارنة.

القابلية للفهم .

إن تصنيف وتمييز وعرض المعلومات بشكل واضح وموجز يجعلها مفهومة.

قابلية التحقق :

تعنى ان يكون بإمكان مراقبين مطلعين ومستقلين مختلفين التوصل الى اجماع على ان وصف محدد هو تمثيل صادق .

التقديم في التوقيت المناسب .

وتعنى توفير المعلومات لصانعى القرار فى الوقت المناسب بحيث تؤثر على قراراتهم .

المبحث الثالث: الاطار النظرى للإفصاح عن المعلومات المحاسبية.

1- مفهوم الإفصاح المحاسبي .

يعنى الإفصاح بشكل عام نشر المعلومات بأية وسيلة من وسائل الاتصال، وطبقاً لنظرية الاتصال فإن هناك المرسل والرسالة والمرسل إليه، وبمقتضى الإفصاح في المحاسبة يجب الاهتمام بعنصري الرسالة والمرسل إليه.

ويقضى مبدأ الإفصاح الشامل بضرورة شمول التقارير المالية على جميع المعلومات اللازمة الضرورية لإعطاء مستخدمي هذه التقارير صورة واضحة وصحيحة عن الوحدة المحاسبية.

كما يُعرف الإفصاح المحاسبي بأنه تقديم البيانات و المعلومات المحاسبية إلى مستخدميها بصورة كاملة و صحيحة و ملائمة بغرض مساعدتهم على اتخاذ القرارات.

بينما يرى البعض ان الإفصاح هو إجراء يتم من خلاله اتصال الشركة بالعالم الخارجي وأن المحصلة النهائية للإفصاح إنما تتمثل في القوائم المالية والبيانات والمعلومات التي تظهر من خلالها، فهو يعنى أن تتضمن التقارير المالية بعدالة ووضوح معلومات موثوق بها وأن تظهر القوائم المالية للشركة كافة المعلومات الرئيسية التي تهم الفئات الخارجية عن الشركة والتي تساعد على اتخاذ قراراتها الاقتصادية تجاه الشركة بصورة واقعية وحقيقية وان تتعهد الشركة بتقديم تلك المعلومات بصفة دورية.

وقد عرفتة لجنة إجراءات المراجعة الأمريكية بأنه عرض للقوائم المالية بكل وضوح طبقاً للمبادئ المحاسبية المقبولة ويتعلق ذلك بشكل وتنظيم وتصنيف المعلومات الواردة بالقوائم المالية ومعاني المصطلحات الواردة بها.

2- أنواع الإفصاح.

يمكن تصنيف الإفصاح من حيث الأهداف إلى ما يلي:

الإفصاح الكافي.

يشمل تحديد الحد الأدنى الواجب توفيره من المعلومات المحاسبية في القوائم المالية ويمكن ملاحظة أن مفهوم الحد الأدنى غير محدد بشكل دقيق إذ يختلف حسب الاحتياجات والمصالح بالدرجة الأولى كونه يؤثر تأثيراً مباشراً في اتخاذ القرار فضلاً عن أنه يتبع للخبرة التي يتمتع بها الشخص المستفيد.

الإفصاح المناسب.

هو الإفصاح عن جميع المعلومات الضرورية الكفيلة بجعلها غير مضللة.

الإفصاح الوقائي.

يهدف هذا النوع من الإفصاح إلى حماية المجتمع المالي و يسمى بالإفصاح الوقائي (التقليدي) و يتطلب الكشف عن الأمور الآتية:

السياسة المحاسبية.

التغير في السياسة المحاسبية.

تصحيح الأخطاء في القوائم المالية.

المكاسب و الخسائر المحتملة.

الارتباطات المالية.

الأحداث اللاحقة.

الإفصاح التثقيفي.

ظهر هذه النوع من الإفصاح اثر تزايد أهمية الملائمة حيث ظهرت المطالبة بالإفصاح عن المعلومات الملائمة لاتخاذ القرارات كالا فصح عن مكونات الأصول الثابتة و المخزون السلعي والإفصاح عن سياسة الادارة المتبعة الخاصة بتوزيع الأرباح و الهياكل التمويلية للمؤسسة .

3-مقومات الإفصاح المحاسبي .

يمكن إجمال مقومات الإفصاح المحاسبي فيما يلي :

تحديد المستخدم للمعلومات المحاسبية .

إن تحديد المستخدم للمعلومات المحاسبية يساعد في تحديد الخواص التي يجب توفرها في تلك المعلومات من حيث الشكل و المضمون، حيث ان مستخدمى المعلومات المحاسبية يختلفون في مستوى تفسيرهم للمعلومات، لذا يجب إعداد المعلومات من خلال تقرير واحد وفق نماذج متعددة من الاحتياجات أو تقرير مالي واحد متعدد الأعراض يلبي احتياجات المستخدمين، ويتمثل مستخدمى البيانات المالية في الاتى:

المستثمرين: يهتم المساهمون ومستشاريهم بالمخاطر والعوائد المتعلقة باستثماراتهم، وتتطلب تلك الفئة معلومات تساعد في اتخاذ قرارات تتعلق بشراء أو الاحتفاظ أو بيع الاستثمارات، ويحتاج المساهمين أيضا إلى معلومات تمكنهم من تقييم قدرة المنشأة على إجراء توزيعات أرباح.

العاملين: يهتم العاملون والمجموعات التي تمثلهم بالمعلومات المتعلقة بربحية واستقرار المنشآت التي يعملون بها، كما يهتم هؤلاء أيضا بالمعلومات التي تساعد في تقييم قدرة المنشأة على توفير المكافآت ومنافع التقاعد وفرص التوظيف.

المقرضين: يهتم المقرضون بالمعلومات التي تمكنهم من تحديد إمكانية سداد قروضهم وفوائدها في مواعيد استحقاقها.

الموردين وغيرهم من الدائنين التجاريين: يهتم هؤلاء بالمعلومات التي تمكنهم من معرفة ما إذا كانت المبالغ المستحقة لهم سوف تسدد في موعدها وعلى عكس المقرضون فإن الدائنون التجاريون يركزون اهتمامهم على المنشأة في الأجل القصير .

العملاء: يهتم العملاء بالمعلومات المتعلقة باستمرارية المنشأة خاصة في حالة ارتباطهم أو اعتمادهم على المنشأة في الأجل الطويل.

الجهات الحكومية: تهتم الجهات الحكومية بتوزيع الموارد وبالتالي بأنشطة المنشآت المختلفة وتحتاج تلك الجهات إلى معلومات لاستخدامها في توجيه وتنظيم تلك الأنشطة ووضع السياسات الضريبية وكذلك كأساس للإحصاءات المتعلقة بالدخل القومي وما يماثلها.

الجمهور العام: تؤثر المنشآت على الجمهور العام بطرق متعددة، فمثلا قد تقدم المنشآت مساهمة فعالة في الاقتصاد المحلي عن طريق توفير فرص عمل أو دعم الموردين المحليين وقد تساعد البيانات المالية الجمهور العام عن طريق تزويده بالمعلومات المتعلقة باتجاهات أنشطة المنشأة والمستجدات المتعلقة بأنشطتها وفرص ازدهارها.

تحديد أغراض استخدام المعلومات المحاسبية.

إن تحديد أغراض استخدام المعلومات المحاسبية من شأنه تحقيق خاصية الملائمة، حيث يستفيد المستخدم من المعلومات وتكسبه قدرة على التنبؤ وتساعد في اتخاذ القرارات.

وعلى الرغم من أن البيانات المالية لا تفي بكافة احتياجات هؤلاء المستخدمين من المعلومات، إلا أن هناك احتياجات مشتركة لهؤلاء المستخدمين فالبيانات المالية التي تفي باحتياجات المستثمرين الذين يتحملون مخاطر رأس المال سوف تفي أيضا بمعظم احتياجات المستخدمين الآخرين.

وتقع مسؤولية إعداد وعرض البيانات المالية للمنشأة بصفة أساسية على عاتق إدارتها، وتهتم الإدارة أيضا بالمعلومات التي تحتويها البيانات المالية حيث تساعد في مجالات التخطيط واتخاذ القرارات والرقابة، وتعتبر الإدارة قادرة على تحديد شكل ومضمون تلك المعلومات الإضافية بحيث تفي باحتياجاتها

الخاصة من المعلومات، ويعتبر التقرير عن مثل تلك المعلومات الإضافية خارجاً عن نطاق هذا الإطار ومع ذلك فالبيانات المالية المنشورة تعتمد أساساً على المعلومات التي تستخدمها الإدارة عن المركز المالي وتقييم الأداء والتغيرات في المركز المالي للمنشأة.

تحديد طبيعة المعلومة الواجب الإفصاح عنها .

يتم الإفصاح حالياً بواسطة القوائم المالية التالية:

بيان المركز المالي في نهاية الفترة.

بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر للفترة.

بيان التغيرات في حقوق الملكية للفترة.

بيان التدفقات النقدية للفترة.

الملاحظات وتشمل ملخصاً للسياسات المحاسبية المهمة ومعلومات توضيحية أخرى.

كما أن مجموعة المبادئ التي تخضع لها هذه القوائم تشكل قيوداً على الإفصاح المحاسبي منها:

إثبات الأصول بمبدأ التكلفة التاريخية مما يجعل المعلومات عرضة للشك وعدم المصادقية في فترات التضخم.

علي معد هذه القوائم إدخال بعض البنود وفق عدة معايير من ضمنها الأهمية النسبية مما يؤدي في بعض الأحيان إلى دمج بعض الحسابات.

من خلال ما تقدم نجد انه يجب التركيز علي نوعية المعلومات المفصح عنها بدلاً من التركيز على جانب كم المعلومات المفصح عنها.

4-متطلبات العرض والافصاح العام السعودية.

أولاً: متطلبات العرض العام.

المجموعة الكاملة للقوائم المالية: وتشمل أربع قوائم مالية أساسية وهي قائمة المركز المالي وقائمة الدخل وقائمة التدفق النقدي وقائمة التغير في حقوق أصحاب رأس المال أو قائمة الأرباح المبقاة، إضافة إلى ذلك الإيضاحات التي تعتبر جزءاً لا يتجزأ من القوائم المالية الأربعة.

إعتبارات الأهمية النسبية في العرض: يعتبر البند أو الجزء أو المجموعة مهمة إذا كان يترتب على حذفها أو عدم إبرازها أو عدم تقديم إيضاحات عنها أو التعبير عنها بصورة غير سليمة تحريف

المعلومات التي تعرض في القوائم المالية أو عدم كفاية تلك المعلومات المالية مما يؤثر على هذه القوائم عند تقييم أداء الوحدة المحاسبية. ولتحديد الأهمية النسبية لبند أو جزء أو مجموعة معينة في القوائم المالية لغرض تحديد ضرورة إبرازها في القوائم المالية أو في الإيضاحات المرفقة يجب أن تؤخذ نوعيتها وقيمتها النسبية في الاعتبار، وفي العادة يجب تقييم هذين العاملين معاً ومع ذلك فإن أحد هذين العاملين قد يكون هو العامل الحاسم في ظروف معينة.

الاسس العامة للعرض: يجب مراعاة الأسس الآتية عند إعداد القوائم المالية:

عند إعداد القوائم المالية، يجب اختيار الشكل واستخدام المصطلحات وتبويب عناصر القوائم المالية بطريقة تكفل تسهيل استيعاب المعلومات المهمة التي تشملها تلك القوائم، كما يجب تجميع البنود غير المهمة (كل في حد ذاته) مع البنود التي تمثلها إلى حد كبير بحكم نوعيتها. ومن الأفضل إظهار كافة القيم في القوائم المالية لأقرب ريال سعودي (أو لأقرب ألف ريال سعودي) تبعاً لحجم المبالغ التي تشتمل عليها القوائم، وذلك لكي يمكن استبعاد التفاصيل غير الضرورية.

تكتسب القوائم المالية فائدة إضافية إذا ما قورنت نتائج كل مدة مالية بنتائج المدة أو المدد المالية السابقة ؛ لذا يجب عرض القوائم المالية المقارنة ، وعند إعداد القوائم المالية المقارنة يجب أن تحتوي الإيضاحات على المعلومات المتعلقة بكافة المدد المالية التي تشملها تلك القوائم (وذلك بقدر ما تنطبق هذه المعلومات على الأوضاع الجارية) كما يجب شرح وإيضاح أية تغيرات في أساس عرض عناصر القوائم المالية من مدة مالية إلى أخرى، وفقاً لما يتطلبه هذا المعيار. الإفصاح عن تصنيفات جزئية أخرى للبنود المعروضة مثل تحليلي للذمم المدينة ، تفاصيل المخزون ، المخصصات ، توزيعات حقوق الملكية ، الاحتياطات.

يجب أن تُعطى كل قائمة مالية عنواناً يعبر عن محتوياتها ويوضح اسم الوحدة المحاسبية التي أصدرتها وشكلها النظامي (شركة مساهمة، شركة ذات مسئولية محدودة، شركة تضامن...الخ) والمدة أو المدد المحاسبية التي تغطيها القوائم المالية .

ويجب إعطاء الإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية عناوين بحيث يوضح كل عنوان ما يحتويه الإيضاح من معلومات ، كما يجب ترقيم هذه الإيضاحات وأن يشار إلى كل منها في القائمة المالية التي ترتبط بها ، يضاف إلى ذلك أن كل قائمة مالية يجب أن تشمل عبارة مضمونها أن الإيضاحات المرفقة تعتبر جزءاً لا يتجزأ من القوائم المالية.

ثانياً: متطلبات الإفصاح العام.

يحدد معيار الإفصاح العام متطلبات الإفصاح في القوائم المالية لكل ما يلي:

طبيعة نشاط المنشأة.

السياسات المحاسبية المهمة.

التغيرات المحاسبية بما في ذلك معالجتها المحاسبية.

المكاسب والخسائر المحتملة بما في ذلك معالجتها المحاسبية.

من خلال ما تقدم يلاحظ ان متطلبات العرض والافصاح السعودية غير كافية للتعامل مع عمليات التجارة الالكترونية حيث لم تراعى طبيعة تلك العمليات.

المبحث الرابع: الدراسة الميدانية على القوائم المالية لمجموعة الطيار للسفر والسياحة لعام 2012م.

للقوف على ما يتضمنه التقرير المالي للشركات التي تمارس نشاط التجارة الالكترونية، يعرض الباحث فيما يلي القوائم المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2012 (بالريال السعودي) لمجموعة الطيار للسفر وشركاتها التابعة، وهي شركة مساهمة سعودية تمارس نشاط خدمات السفر والسياحة والإيواء والشحن والنقل في السعودية ومصر ولبنان وماليزيا والسودان والإمارات العربية المتحدة من خلال شركاتها التابعة، كما تحتفظ الشركة باستثمارات بطريقة حقوق الملكية في شركات باليمن والكويت والولايات المتحدة الأمريكية وكندا والإمارات والسعودية، والشركة لديها موقع الكتروني تؤدي خدماتها الالكترونية من خلاله، وقد تم الحصول على نسخة من التقرير المالي للشركة من خلال موقع السوق السعودي (تداول) حيث أن أسهم الشركة مسجلة بالسوق المالي السعودي.

قائمة المركز المالي الموحدة بالريال السعودي.

البيان	إيضاح	2012	2011
الموجودات			
موجودات متداولة			
نقدية وما في حكمها	(4)	746837577	407436158
ذمم مدينه تجاريه، صافى	(5)	974134826	707931221
مستحق من أطراف ذات علاقة	(6-ب)	37090632	24597827
مصروفات مدفوعة مقدما وأرصدة مدينه أخرى	(7)	275834933	272441448
اجمالى الموجودات المتداولة		2033898968	1412406654
الموجودات غير المتداولة			
استثمارات في شركات، حقوق ملكية	(8)	413154558	163567607

25000000	25000000	(9)	استثمارات عقارية
1000000	1000000	(10)	استثمارات متاحة للبيع
143663879	146606629	(13)	موجودات غير ملموسة، صافي
475529510	594176101	(11)	ممتلكات ومعدات ، صافي
18873048	35758244	(12)	مشروعات تحت التنفيذ
827634044	1215695532		اجمالي الموجودات غير المتداولة
2240040698	3249593500		اجمالي الموجودات
			المطلوبات وحقوق الملكية
			المطلوبات المتداولة
7713107	4814134		بنوك سحب على المكشوف
93202192	1385160	(14)	قروض بنكية قصيرة الأجل
684351137	991657182	(15)	مصرفات مستحقة وأرصدة دائنة أخرى
27717031	34413686	(16-ب)	الزكاة وضريبة الدخل
185450264	223437889		ذمم دائنة تجارية
33087839	221121414	(6-ج)	مستحق لأطراف ذات علاقة
1031524570	1476829465		اجمالي المطلوبات المتداولة
			مطلوبات غير المتداولة
30638821	35342290		مكافأة نهاية الخدمة
30638821	35342290		اجمالي المطلوبات غير المتداولة
1062160391	1512171755		اجمالي المطلوبات
			حقوق الملكية
			حقوق المساهمين
800000000	800000000	(1)	رأس المال
134554611	210091652	(18)	احتياطي نظامي
1853075-	4717110-		فروق ترجمة عملات عن كيانات أجنبية
237759351	717592722		أرباح مبقاة
1170460887	1722967264		اجمالي حقوق المساهمين
7419420	14454481	(19)	حقوق الأقلية
1177880307	1727421745		اجمالي حقوق الملكية
2240040698	3249593500		اجمالي المطلوبات وحقوق الملكية

يتضح مما سبق انه لم يتم الإفصاح بالإيضاحات عن قيمة الذمم التجارية الناشئة عن الخدمات الالكترونية والأخرى الناشئة عن الخدمات التقليدية، وكذلك لم يتم الإفصاح عن المخصص المكون لكل منهما وطريقة تقديره، ويرى الباحث ضرورة الإفصاح عن الذمم التجارية الناشئة عن الخدمات الالكترونية بالإيضاحات ببند مستقل وكذلك المخصص المكون بشأنها وطريقة تقديره.

موجودات غير ملموسة (صافي).

تم الإفصاح عن الموجودات غير الملموسة بالصافي وفقا للإيضاح التالي:

البيان	الرصيد في 2012/12/31
الشهرة	172130894
فروق ترجمة عملات أجنبية	4475735
خسائر الانخفاض في الموجودات غير الملموسة	(30000000)
الصافي	146606629

تتمثل الشهرة في قيمة المبلغ المدفوع بالزيادة عن القيمة العادلة لحصص الشركة في صافي الموجودات المقنتاة. تتمثل خسائر الانخفاض في الموجودات غير الملموسة في قيمة الخسائر المتعلقة باستثمارات المجموعة في جمهورية مصر العربية نتيجة لظروف عدم التأكد المرتبطة بالأحوال السياسية.

يتضح مما سبق عدم إفصاح الشركة عن كيفية معالجة تكاليف إنشاء الموقع الإلكتروني وما يرتبط به حيث لم يتم إدراجه ضمن الأصول غير الملموسة بالإضافة إلى عدم الأخذ في الاعتبار خسائر الانخفاض في قيمة الموجودات المتعلقة بمجموعة الأصول التقنية الخاصة بتنفيذ الخدمات الإلكترونية والتي تتسم بسرعة التقادم.

قائمة الدخل الموحدة للسنة المنتهية في 2012/12/31.

البيان	إيضاح	2012	2011
الإيراد	20-25	5389948204	4607409134
تكلفة الإيراد	21	(4241401819)	(3578059252)
مجمل الربح		1148546385	1029349882
مصروفات بيع وتوزيع	22	(184424129)	(217837926)
مصروفات إدارية وعمومية	23	(188809840)	(153626302)
نصيب الشركة في صافي خسائر شركات مستثمر فيها بطريقة حقوق الملكية	8	(9914537)	(6373535)
الانخفاض في شركات مستثمر فيها بطريقة حقوق الملكية	8	(35285930)	(19494843)
الانخفاض في موجودات غير ملموسة		0	(15000000)
الانخفاض في استثمارات متاحة للبيع	10	0	(12272715)
إيرادات تشغيلية أخرى ، صافي		92182502	55824440

660569001	822294451		ربح التشغيل
7291796	2302726		أرباح من بيع ممتلكات ومعدات
490708	960071		إيرادات عمولات بنكية
(23283215)	(29496429)		عمولات ومصرفات بنكية
(15500711)	(26233632)		(مصرفات) / إيرادات أخرى ، صافي
645068290)	796060819		صافي الربح قبل الزكاة وضريبة الدخل وحقوق الأقلية
(27375776)	(32015378)	أ-16	مخصص الزكاة وضريبة الدخل
(5714905)	(8675029)		حقوق الأقلية
611977609	755370412		صافي ربح السنة
8.26	10.28	24	ربحية السهم من ربح التشغيل
(0.19)	(0.33)	24	(خسائر) السهم من (مصرفات) / إيرادات أخرى ، صافي
7.65	9.44	24	ربحية السهم من صافي ربح السنة

الإيراد (صافي).

أفصحت الشركة عن بند الإيراد وفقا للإيضاح التالي:

الرصيد في 2012/12/31

البيان

7305958692

اجمالي المبيعات

(1916010488)

مردودات مبيعات

5389948204

صافي الإيراد

لم تفصح الشركة عن الإيرادات المتولدة من الخدمات الالكترونية ببند مستقل.

أفصحت الشركة عن الإيراد في بند التقارير القطاعية حسب قطاعات الأعمال الرئيسية والمتمثلة في تذاكر الطيران، الشحن، النقل، ويرى الباحث ضرورة الإفصاح عن الإيراد حسب قطاع الخدمات الالكترونية وقطاع الخدمات التقليدية.

أشارت الشركة في الإفصاح عن الإيراد طبقا للقطاعات الجغرافية إلى تواجد الشركة في السعودية والسودان ومصر ولبنان وماليزيا والإمارات العربية، كما أفادت أن القطاعات الجغرافية المذكورة لم تساهم بنسبة 10% أو أكثر من اجمالي الموجودات أو الإيرادات فيما عدا قطاع المملكة العربية السعودية، ويرى الباحث انه يجب الإفصاح عن الموجودات والمطلوبات والإيرادات والأرباح للقطاع

الجغرافي دون النظر لنسبة المساهمة في ظل ممارسة الشركة تقديم خدمات الكترونية في تلك القطاعات بهدف تقييم المخاطر والعوائد لكل قطاع.

مجمل الربح.

الرصيد في 2012/12/31

البيان

1099453522 تذاكر الطيران / حجز السفر والسياحة

11935241 شحن

37157622 نقل وأخرى

1148546385 مجمل الربح

أفصحت الشركة عن مجمل الربح وفقا لقطاعات أعمال المجموعة الرئيسية، ويرى الباحث انه نظرا لان معظم أرباح الشركة من قطاع تذاكر السفر وحجز السفر والسياحة، وان هذا القطاع هو الوحيد الذي تمارس فيه تقديم الخدمات الالكترونية، فانه يجب الإفصاح عن الأرباح المحققة من الخدمات الالكترونية والأرباح المحققة من الخدمات التقليدية بإيضاح مستقل، ومن ثم تحديد ربحية السهم من الأنشطة الالكترونية وربحية السهم من الأنشطة التقليدية.

قائمة التدفقات النقدية الموحدة للسنة المنتهية في 2012/12/31.

2011	2012	البيان
		التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية
611977609	755370412	صافي ربح السنة
		تسويات
33942325	40025104	اهلاكات
(6229905)	(2302726)	أرباح من بيع ممتلكات ومعدات
(1061891)	0	أرباح من بيع استثمارات عقارية
15000000	0	الانخفاض في موجودات غير ملموسة
12272715	0	الانخفاض في استثمارات متاحة للبيع
(672323)	(1713574)	أرباح ناتجة من فروق ترجمة عملات أجنبية
6324681	9914537	نصيب الشركة من صافي خسائر شركات مستثمر فيها
48854	0	خسائر من بيع استثمارات في شركات مستثمر فيها
19494843	35285930	الانخفاض في شركات مستثمر فيها
45473155	20362466	مخصص ذمم مدينه تجاريه مشكوك في تحصيلها
5714905	8675029	حقوق الأقلية

23283215	29496429	عمولات ومصرفات بنكية
7344486	6607534	مخصص مكافأة نهاية الخدمة
27375776	32015378	مخصص الزكاة وضريبة الدخل
800288445	933736519	
		التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية
(163426152)	(286566071)	ذمم مدينة تجارية
21918120	(12492805)	مستحق من أطراف ذات علاقة
78276300	(3393485)	مصرفات مدفوعة مقدما وأرصدة مدينه أخرى
43313662	37987625	ذمم دائنة تجارية
11576596	188033575	مستحق إلى أطراف ذات علاقة
(125193983)	414669029	مصرفات مستحقة وأرصدة دائنة أخرى
(573308)	(1904065)	مكافأة نهاية الخدمة المدفوعة
(24493374)	(30082828)	عمولات ومصرفات بنكية مدفوعة
(25328753)	(25318723)	الزكاة وضريبة الدخل المدفوعة
616357553	1214668771	صافي النقدية الناتجة من الأنشطة التشغيلية
		التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية
(1750699)	(303750000)	مدفوعات لشراء استثمارات في شركات
(89766249)	(164723206)	شراء ممتلكات ومعدات
7946071	8962582	أرباح من استثمارات في شركات
179206	0	متحصلات من بيع استثمارات في شركات
11061891	0	متحصلات من بيع استثمارات عقارية
19961752	5951912	متحصلات من بيع ممتلكات ومعدات
(20010000)	(2021798)	صافي النقدية المدفوعة للاستحواذ على شركات
(4188871)	(16885196)	صافي التغير في مشروعات تحت التنفيذ
(76566899)	(472465706)	صافي النقدية المستخدمة في الأنشطة الاستثمارية
		التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية
(18538968)	(91817032)	صافي التغير في قروض قصيرة الأجل
1970948	(2898973)	صافي التغير في بنوك سحب على المكشوف
0	2517769	نصيب حقوق الأقلية في رأس المال
(2983581)	(3826825)	توزيعات أرباح مدفوعة لحقوق الأقلية
(493078790)	(306776585)	توزيعات أرباح مدفوعة للمساهمين
(512630391)	(402801646)	صافي النقد المستخدم في الأنشطة التمويلية
27160263	339401419	صافي التغير في النقدية وما في حكمها
380275895	407436158	النقدية وما في حكمها في بداية السنة
407436158	746837577	النقدية وما في حكمها في نهاية السنة

من خلال استعراض قائمة التدفقات النقدية يتضح أن الشركة عرضت التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية بصورة إجمالية، ويرى الباحث أن عرض التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية للشركة مبوبة إلى تدفقات تشغيلية من العمليات الالكترونية وتدفقات تشغيلية من العمليات التقليدية سوف يُوفر معلومات تُمكن المستخدمين من تقدير اثر عمليات التجارة الالكترونية على الوضع المالي للشركة. وبمراجعة التقرير المالي للشركة من قوائم ماليه وإيضاحات وجداول مرفقة تبين التالي:

- عدم الإفصاح عن مدى أمن وسلامة موقع الشركة الالكتروني ووسائل حمايته.
- عدم الإفصاح عن تعرض الموقع الالكتروني للشركة لعمليات قرصنة إلكترونية من عدمه.
- عدم الإفصاح ببند مستقل عن قيمة إيرادات الشركة من عمليات التجارة الإلكترونية.
- عدم الإفصاح ببند مستقل عن قيمة الأرباح الناتجة عن عمليات التجارة الإلكترونية.
- عدم الإفصاح عن قيمة الديون الناشئة عن العمليات الالكترونية.
- عدم الإفصاح عن المخصص المكون للديون المشكوك في تحصيلها والناشئة عن العمليات الالكترونية وكذلك معيار تقديرها.
- عدم الإفصاح عن وسائل حفظ الأدلة الثبوتية لعملياتها الالكترونية.
- من خلال ما تقدم يرى الباحث أن التقرير المالي للشركات التي تعمل بنظام التجارة الالكترونية يجب أن يتضمن إيضاحات كمية ووصفية إضافية تتمثل في التالي :
- قيمة الذمم التجارية الناشئة عن عمليات التجارة الالكترونية.
- قيمة الديون المشكوك في تحصيلها الخاصة بعمليات التجارة الالكترونية وكذلك المخصص المكون بشأنها ومعيار تقديره.
- قيمة الإيراد المحقق من عمليات التجارة الالكترونية.
- القطاعات الجغرافية التي تتواجد فيها الشركة والوزن النسبي لكل قطاع.
- وسائل أمن وسلامة الموقع الالكتروني للشركة وما يحتويه من معلومات ومدى تعرض الموقع لعمليات قرصنة الكترونية ووسائل حفظ أدلة الإثبات الالكترونية.

المبحث الخامس: النتائج والتوصيات.

النتائج.

توصل البحث الى النتائج التالية:

1 - أن متطلبات الإفصاح المحاسبى غير ملائمة للإفصاح فى ظل عمليات التجارة الالكترونية نتيجة عدم شمول التقرير المالى للشركات التى تتعامل بنظام التجارة الالكترونية بإيضاحات كمية ووصفية تعد ضرورية لتمكين المستخدمين من تقييم اثر عمليات التجارة الالكترونية على الشركة ، وتتمثل هذه الايضاحات فى الاتى:

الإفصاح عن وسائل أمن وحماية موقع الشركة الالكتروني.

الإفصاح عن قيمة الإيرادات والأرباح الناشئة عن عمليات التجارة الالكترونية.

الإفصاح عن الذمم التجارية الناشئة عن عمليات التجارة الالكترونية ومخصص الديون المشكوك فى تحصيلها المكون لتلك الذمم ومعيار تكوينه.

الإفصاح عن وسائل حفظ الأدلة الثبوتية لعملياتها الالكترونية.

الإفصاح عن مدى تعرض الموقع الالكتروني للشركة لعمليات قرصنة او اختراق.

الإفصاح عن القطاعات الجغرافية التى تمارس الشركة نشاطها من خلالها.

2 - يوجد قصور فى تحقيق اهداف الإبلاغ المالى المنصوص عليها فى الاطار المفاهيمى للمحاسبة المالية عند التعامل بنظام التجارة الالكترونية وذلك للأسباب التالية:

- الهدف الاساسى أن تفصح المنشأة عن معلومات لمساعدة مستخدمي بياناتها المالية على تقييم طبيعة وآثار الأنشطة التى تمارسها والبيئات الاقتصادية التى تعمل فيها، كذلك الإبلاغ عن معلومات حول الإيرادات المستمدة من منتجاتها او خدماتها وحول الدول التى تحقق فيها إيرادات وتحفظ فيها بأصول، وفى عمليات التجارة الالكترونية نجد ان التقرير لا يشتمل على معلومات او ايضاحات عن الدول والاسواق التى تمارس الشركة نشاطها من خلالها، وكذلك عدم الإفصاح عن الإيرادات والأرباح والذمم التجارية ومخصص الديون المشكوك فيها وعن وسائل امن وحماية الموقع الالكتروني، وعليه فان التقرير المالى فى الشركات التى تتعامل بنظام التجارة الالكترونية لا يحقق هذا الهدف .

- تكتسب المعلومات خاصية الملاءمة عندما تؤثر على القرارات الاقتصادية للمستفيدين بمساعدتهم فى تقييم الاحداث الماضية والحاضرة والمستقبلية، وفى عمليات التجارة الإلكترونية لا يتم

الإفصاح عن عمليات القرصنة أو اختراق الموقع الإلكتروني للشركات أو حجم عمليات التلاعب في السداد أو حجم الديون المشكوك في تحصيلها، بالإضافة إلى اختلاف درجة الأهمية النسبية للمعلومات في التجارة الإلكترونية عن عمليات التجارة التقليدية، وبالتالي تفقد المعلومات المحاسبية القدرة على التنبؤ بالمستقبل، الأمر الذي يجعل المعلومات المحاسبية للشركات التي تعمل في مجال التجارة الإلكترونية لا تتمتع بالملاءمة.

■ يجب ان تمثل المعلومات الظواهر التي تقصد تمثيلها، ولكي يكون التمثيل صادق يجب ان يكون كاملا وحيايا وخالى من الخطأ، ونظرا لوجود إشكالية في الأدلة الثبوتية لعمليات التجارة الإلكترونية، فإن إمكانية التثبت من المعلومات تكون محدودة، كذلك في حالة حدوث خلل أو اختراق لموقع الشركة من خلال شبكة الإنترنت تُصبح مخرجات النظام المحاسبي مشكوكا بمصداقيتها، وبالتالي تفقد المعلومات المحاسبية ثقة المستخدمين ولا تتمتع بخاصية التمثيل الصادق.

■ عدم تمتع المعلومات المحاسبية لشركات التجارة الإلكترونية بخاصية القابلية للمقارنة.

■ وفي ضوء النتائج السابقة يوصي الباحث بضرورة اعادة النظر بمتطلبات الإفصاح المحاسبي لتراعى طبيعة عمليات التجارة الالكترونية.

المراجع.

- i عبد الوهاب، أكرم، التجارة الإلكترونية، مكتبة ابن سينا، القاهرة 2004، ص 10.
- الزبيدي، وليد، "التجارة الإلكترونية عبر الإنترنت - الموقف القانوني" دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2004، ص 11.
- iii ككته، خيرى مصطفى " التجارة الإلكترونية"، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، طبعة أولى، عمان، 2009، ص 51.
- iv حماد، طارق عبد العال، " التجارة الإلكترونية" الدار الجامعية، الإسكندرية 2009، ص 7.
- v ككته، خيرى مصطفى " التجارة الإلكترونية"، مرجع سابق، ص 55 - 56.
- vi المهدي، عايدة حمد "مدى ملائمة متطلبات مسودة معيار الإبلاغ المالي الدولي المقترح الخاصة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم (المنشآت الخاصة) للتطبيق في بيئة المنشآت الخاصة بالأردن" رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، الأردن، عام 2009.
- vii الشيرازي، عباس مهدي، نظرية المحاسبة، دار السلاسل، الكويت 1990، ص 322.
- viii مطر، محمد "نظرية المحاسبة" الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة 2010، ص 341.
- ix الشيرازي، عباس مهدي، مرجع سابق، ص 324.
- x الشيرازي، عباس مهدي، مرجع سابق ص 330.
- xi الحيايى، وليد. نظرية المحاسبة، منشورات الأكاديمية العربية بالدنمارك، من ص 371 الى ص 378.
- xii الحميد، عبدالرحمن بن ابراهيم "نظرية المحاسبة" طبعة أولى، الرياض 2009، من ص 603 الى 628.

علاقة الرضا الوظيفي بالعوامل الديموغرافية في المؤسسة العمومية الجزائرية

دراسة حالة المؤسسة العمومية الاستشفائية

أ. شريف عمارة

أستاذ مساعد بكلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير - جامعة جيجل

ملخص:

تهدف هذا البحث إلى معرفة مدى وجود اختلافات في الرضا الوظيفي تعود للمتغيرات التالية: الجنس، العمر، المستوى الدراسي، الدخل الشهري والخبرة المهنية لفئة الممرضين العاملين في المؤسسة العمومية الاستشفائية منتوري بشير بالميلية ولاية جيجل. البيانات تم جمعها عن طريق توزيع ثمانون (80) استبياناً على ممرضي المؤسسة محل الدراسة. تم استخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (spss) لمعالجة البيانات. أظهرت نتائج اختبار ت (Independent-Sample t-test) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير الجنس، أما نتائج تحليل التباين الأحادي "ف" (One-Way Anova) فأظهرت عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في درجة الرضا الوظيفي لدى الممرضين مرتبطة بالمستوى الدراسي، ومستوى الدخل الشهري، وباستخدام طريقة توكي (Tukey) وجدت فروق ذات دلالة إحصائية تعود لمتغير العمر وذلك لصالح الفئة (من 46-50 سنة)، كما وجدت فروق بالنسبة لسنوات الخبرة وذلك لصالح الفئة (أكثر من 25 سنة).

الكلمات المفتاحية: الرضا الوظيفي، العوامل الديموغرافية، السعادة، القياس، الرفاه، الجنس، العمر، المستوى الدراسي، مستوى الدخل الشهري، الخبرة المهنية.

Abstract:

This study aims to find out whether there are differences in job satisfaction in relation to the following variables: gender, age, level of education, salary and job experience among the nurses employed in the public

healthcare institution, Mentouri Bachir El-Milia-Jijel. Data were collected through the distribution of eighty (80) questionnaire to nurses of the institution under study. For data processing, the program of Statistical Package for Social Sciences (spss) was used. The results of T test (Independent-Sample t-test) showed that there are no statistically significant differences attributable to gender, the results of One-Way Anova showed no statistically significant differences in the degree of job satisfaction among nurses linked to academic level, and the level of monthly income. By using Tukey's method there were statistically significant differences back to the variable age which were to the advantage of the category (from 46-50 years old). Also, there were differences related to job experience, which were to the advantage of the category (over 25 years old).

Keywords: Job Satisfaction, Demographic Factors, Happiness, Measurement, Well-Being, Gender, Age, Level of Education, Salary, Job Experience.

المقدمة:

لقد تم دراسة الرضا الوظيفي من طرف العديد من العلماء في مختلف الميادين، فبالنسبة لعلماء النفس التنظيمي كان هدفهم معرفة آثار الرضا الوظيفي على مخرجات الأفراد والإنتاجية. أما علماء اجتماع العمل فكانوا يسعون من خلال معرفة مستويات الرضا الوظيفي إلى تقدير درجة اندماج العمال في المنظمة والمجتمع ككل. أما علماء إدارة الموارد البشرية فهدفهم كان تحديد أي من التقنيات الإدارية تساهم في خلق قوى عاملة فرحة ومسرورة . بالمقابل، فإن معظم الاقتصاديين كان متحفظا من دراسة الرضا الوظيفي، فحسب "لوفي غاربونا (Lévy-Garbona) "و"مونتماركت " (Montmarquette) في 1997 " إن الاقتصاديين ينظرون إلى الأحكام الشخصية المتعلقة بالرضا والآراء الذاتية الأخرى على أنها كالصندوق الأسود الذي يجب أن يفتح فقط من طرف علماء النفس والاجتماع."

لكن في السنوات الأخيرة عاد الرضا الوظيفي فجأة للظهور كموضوع للبحث الأكاديمي، ويرجع الفضل الكبير في ذلك إلى الجهود الفكرية الآتية من علم الاقتصاد لا من علم الاجتماع والنفس، وابتاع أعمال "أسوالد (Oswald) في 1996 في مجال اقتصاديات العمل (Labour economics)، فتح المجال للعديد من الدراسات التي تهتم بعوامل ونتائج الاختلافات الموجودة بين الأفراد حول الرضا الوظيفي ، حيث اعتبرت هذه الدراسات الرضا الوظيفي متغير اقتصادي. في الوقت ذاته تضاعف عدد الاستبيانات الخاصة بسوق العمل (Labour market surveys) والتي تتضمن أسئلة حول مدى رضا العمال عن

أعمالهم. منذ ذلك الحين، ازداد اهتمام الاقتصاديين بتقييم الرفاه الذاتي (Subjective well-Being)، وكذلك قيمة الرفاه العام للأفراد وبالأخص الرضا الوظيفي. هذا الأخير الذي يستمدونه من أعمالهم يمكن أن ينظر إليه على أنه مؤشر لكيفية استجابة العمال للظروف الاقتصادية العامة.

وربما ما يثير الاهتمام أكثر هو كون الرضا الوظيفي يؤثر أيضا على النتائج الاقتصادية العامة. في هذا المعنى، الرضا الوظيفي هو متغير اقتصادي يستحق الدراسة؛ فمن خلاله يمكن التنبؤ بدوران العمل، التغيب، الإنتاجية أو أمور أخرى قد تؤثر على القوى العاملة، كما وجد أنه واحد من أهم العناصر التي تسمح بالتنبؤ بالرفاه الكلي (Overall well-Being).

إن هذه الأهمية المتزايدة لموضوع الرضا الوظيفي لتفسير الاختلافات الموجودة بين الأفراد حول الرفاه الشخصي والكلي، تجعل من نتائج قياسه معلومات حيوية لأي مؤسسة تريد الرفع من مستوى أداء عمالها وتحقيق مقاييس الجودة، وذلك من خلال الاطلاع المتواصل وبصورة منتظمة على ما يشعر به العمال إزاء أي برنامج أو هدف تريد المؤسسة تحقيقه. لكن السؤال المكمل والذي يحمل معلومات في غاية الأهمية والمعبر عنه بقلة الدراسات هو مدى وجود اختلافات في الرضا الوظيفي تعود للمتغيرات الديموغرافية؟، أي هل مستوى الرضا الوظيفي المعبر عنه هو نفسه بالنسبة للذكور والإناث، ولمختلف الفئات العمرية، المستويات الدراسية، الدخل الشهري والخبرة المهنية؟. هذه المعلومات الحيوية تساهم في جعل نتائج القياس أكثر عملية ودقة، وتسمح باتخاذ تدابير مشخصة لكل حالة ولكل فئة للحصول على النتائج المرجوة من عمليات التسيير أو التغيير.

ونظراً للتحديات التي تواجهها المؤسسات العمومية الجزائرية، والتي أفرزتها التحولات الاقتصادية للبلاد، التي تتطلب منها التطوير والتجديد، حيث أن الاهتمام بالموظفين وتطوير أساليب تسيير الموارد البشرية في هذه المؤسسات يعد أحد متطلبات عملية تحسين الإنتاجية ورفع الأداء، ولعل من أهم المؤسسات التي يبرز فيها دور الرضا الوظيفي على مخرجاتها، هي المؤسسات العمومية الاستشفائية التي تقدم خدمة حساسة وضرورية للمجتمع، ألا وهي الخدمة الصحية، حيث أن المستوى الصحي أصبح أحد مؤشرات التنمية والتقدم بصفة عامة، وبدورهم يعتبر الممرضون أكثر الفئات في الطاقم الصحي تأثيراً على أهم مخرجات النظام الصحي ألا وهي جودة الخدمة المقدمة للمرضى.

أهمية البحث

ونظراً للأهمية الحالية للمواضيع المرتبطة بتسيير الموارد البشرية في المجال العلمي والعملية، إضافة إلى قلة الدراسات - حسب إطلاعنا - التي تناولت الرضا الوظيفي للمرضى في المؤسسات العمومية الاستشفائية (وخاصة في الجزائر). من جهة أخرى، تبرز أهمية هذه الدراسة في تسليط الضوء

على قضية الاختلافات الموجودة بين الأفراد حول الرضا الوظيفي ومدى تأثيرها على فعالية العمليات التسييرية والبرامج التحفيزية بالخصوص.

مشكلة البحث

مع توسع الخدمات الصحية زاد استخدام التكنولوجيا الطبية المتطورة التي أدت إلى زيادة الحاجة إلى الممرضين والممرضات ذوي المهارات العالية الذين يحتاجون إلى أن تدريب في مجالات متنوعة من الرعاية الصحية؛ حيث أصبح من المطلوب من الممرضين تطوير خطط رعاية للمرضى على مدار اليوم، وتقديم التدريب والمشورة للمرضى وأسره، والمعرفة بالحالات التمريضية ذات المخاطرة العالية. وأصبح من المطلوب من الممرضين اليوم أن تكون لديهم مهارات في مجال الحاسوب والرياضيات واللغات الأجنبية ليتكيفوا مع التغيرات المتسارعة في التكنولوجيا في محيط المستشفيات. ومثل هذه التغيرات لم تؤد إلى الزيادة في الطلب على الممرضين فحسب، بل أدت كذلك إلى تغيير طبيعة المهنة، وذلك بزيادة المتطلبات الجسمية والنفسية على الممرضين، وساعات العمل غير المنتظمة، وآثارها الجسدية، النفسية والاجتماعية على الممرضين والتي تؤثر على الإقبال على المهنة؛ فطبيعة مهنة التمريض التي تتضمن العمل في مناوبات متغيرة للعمل من النهار إلى الليل، تعني العمل أربع وعشرين ساعة في اليوم وسبعة أيام في الأسبوع، وتتطلب نشاطات تتضمن المتابعة، والمساعدة، والعلاج، والتنسيق للرعاية الصحية. ومما يزيد من ظهور الآثار السابقة عدم توفر العدد الكافي من الممرضين، الأمر الذي يعني زيادة عبء العمل وبالتالي زيادة حدة تلك الآثار، فزيادة عبء العمل نتيجة هذا النقص ولتقديم الرعاية إلى أعداد متزايدة من المرضى اضطر الممرضون إلى عدم أخذ أوقات الراحة والوجبات المخصصة لهم وذلك من أجل توفير الرعاية للمرضى، وزيادة الضغط عليهم لانجاز العمل، والعمل الإجباري خارج أوقات الدوام، وعدم القدرة على الالتحاق بالدورات التدريبية، وزيادة الأمراض المتعلقة بالضغط لديهم.

علاوة على ما سبق، فإن محدودية دور الممرض في اتخاذ القرارات الصحية مع بقية أعضاء الفريق الصحي تعد من العوامل المؤثرة سلباً على بيئة عمل الممرضين. والحقيقة فإن النظرة السائدة نحو دور الممرضين أنه دور إلحاق في تقديم الرعاية الصحية وليس دور المشارك والقائد في هذا المجال يزيد من استياء هذه الفئة. إن هذه الحالة تدعونا لاتخاذ تدابير فعلية لتحسين ظروف هذه الفئة، وذلك لا يكون إلا من خلال إجراء قياسات مشخصة لكل فئة تعكس فعلا الاختلافات الموجودة بين الأفراد، وذلك من أجل زيادة كفاءة وفعالية البرامج والقرارات التسييرية الخاصة بالأفراد والمؤسسة ككل .

مما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

هل توجد اختلافات في الرضا الوظيفي لدى الممرضين تعود للمتغيرات الديموغرافية في المؤسسة العمومية الاستشفائية؟

أهداف الدراسة

ويمكن استخلاص هدفين أساسيين من هذه الدراسة وهما:

-هدف علمي: يتجلى في تبيان مكانة و أهمية الرضا الوظيفي المتجددة على مستوى المؤسسة، باعتباره من أهم الاتجاهات التي تؤثر على مردودية الأفراد والمؤسسة، وخاصة الجانب المالي لها، بالإضافة إلى معرفة أهم العوامل الديموغرافية المؤثرة عليه انطلاقا من كونه متغيرا تابعا لها. وكذلك معرفة أسباب وجود اختلافات بين البلدان حول الرضا الوظيفي.

-هدف عملي: ويتجلى من خلال دراستنا التطبيقية، وذلك عبر دراسة واقع الرضا الوظيفي للممرضين على مستوى المؤسسة محل الدراسة من حيث معرفة مستوى الرضا الوظيفي للممرضين على المستوى الجزئي، إضافة إلى معرفة ما إذا كان هناك اختلاف في الرضا الوظيفي باختلاف الجنس، العمر، المستوى الدراسي، الدخل الشهري والخبرة المهنية. وكذلك محاولة التوصل من خلال هذه الدراسة إلى نتائج وتوصيات يمكن للمؤسسة أن تستفيد منها من أجل تحسين وضع الممرضين وجودة الخدمات الصحية.

فرضيات الدراسة

- 1- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية لدى الممرضين تعزى للجنس؛
- 2- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية لدى الممرضين تعزى للعمر؛
- 3- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية لدى الممرضين تعزى للمستوى الدراسي؛
- 4- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية لدى الممرضين تعزى لمستوى الدخل الشهري؛
- 5- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية لدى الممرضين تعزى للخبرة المهنية.

منهج وأداة الدراسة

تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، لأنه يناسب طبيعة موضوع الدراسة، فهذا المنهج يمكن من التعرف على الظاهرة ووصف خصائصها، وتحديد علاقاتها بالمتغيرات المحيطة بها، كما يساعد على تجميع الحقائق وتبويبها وتحليلها.

و يستعان عند اعتماد هذا المنهج بأساليب التحليل الإحصائي، حيث نعتمد هنا على عدة أساليب إحصائية هي المتوسط الحسابي، الانحراف المعياري، وأيضا تم الاستعانة باختبار ستيودنت وتحليل التباين الأحادي لمعرفة مدى فروق ذات دلالة إحصائية بين الرضا الوظيفي والمتغيرات الديموغرافية، واختبار توكي لإجراء المقارنات البعدية بين المتوسطات .

ويتم جمع المعلومات والبيانات من خلال المراجع المختلفة، وتم تفريغها بواسطة البرنامج الإحصائي (spss) وتم تحليل النتائج حسب متغيرات الدراسة.

أما فيما يخص أداة الدراسة فقد تم استخدام مقياس "سباكتر (Spector) "لقياس الرضا الوظيفي والمسمى "مسح الرضا الوظيفي"- والصيغة المستخدمة في هذه الدراسة هي لسنة 1994- والتي تتكون من تسعة أوجه للرضا الوظيفي موزعة على 36 عبارة والتي تعبر عن الرضا الكلي للمرضين، حيث كل وجه من الأوجه يتكون من أربعة عبارات، وحسب سباكتر فان هذه الأوجه تشمل أغلب أوجه الرضا، كما يعتبر هذا المقياس نموذجيا.

خطة البحث

ولاختبار الفرضيات السابقة سيتم معالجة هذا الموضوع وفق العناصر التالية:

المبحث الأول: الإطار النظري

1. تعريف وأهمية الرضا الوظيفي؛

2. علاقة الرضا الوظيفي بالعوامل الديموغرافية؛

3. الاختلافات الثقافية بين البلدان.

المبحث الثاني: الدراسة العملية للبحث

1. أداة وعينة الدراسة؛

2. اختبار الفرضيات.

المبحث الأول: الإطار النظري

1- تعريف وأهمية الرضا الوظيفي

تنوعت تعاريف ومسميات الرضا الوظيفي، حيث تم تقسيمها حسب مشاعر الرضا، فقد تمثل محصلة كلية لشعور الفرد اتجاه عمله، أو قد تمثل مشاعر الفرد اتجاه جوانب وعناصر محددة لعمله؛ أي أن رضا

الفرد اتجاه عمله يمكن أن يعبر عنه بدرجة رضاه الكلي أو العام عن العمل، كما يمكن التعبير عنه بالرضا عن جوانب جزئية معينة تتكون منها المشاعر اتجاه العمل مثل درجة الرضا عن الأجر، أو درجة الرضا عن الإشراف أو درجة الرضا عن نوع أو محتوى العمل... الخ .

رغم تطور تعريف الرضا الوظيفي عبر العقود فأغلب الرؤى تشترك في الاعتقاد بأن الرضا الوظيفي هو "ردة فعل عاطفية إيجابية تتعلق بالعمل"، وفي الحقيقة هناك اتفاق بين الباحثين حول تعريف الرضا الوظيفي، ولكن نقطة الاختلاف بينهم تكمن في تحديد العوامل المسببة له .

فيما يخص أهمية الرضا الوظيفي فإنها تنأت من علاقته بباقي المتغيرات، ونذكر على سبيل الذكر وليس الحصر أهمها، فمثلا اهتمت أبحاث كثيرة بالعلاقة المباشرة بين اليد العاملة والزيون؛ حيث وضحت علاقة قوية بين رضا العامل ورضا الزيون ، ووجد أن العمال الراضون يساهمون في خلق رضا كبير للزيائن، وهذا الأخير بدوره يؤدي إلى أرباح كبيرة للمنظمة. بعبارة أخرى، خلق بيئة عمل تتميز بعمال راضيين ومحفرين قد اثبت أنها ضرورية لتحقيق أهداف ربحية، الوفاء بالوعود التسويقية والمنافسة على المدى الطويل.

لذلك، فكون المعاملة الحسنة للعمال لمجرد المعاملة فقط، رغم كونها سلوكا يشكر عليه في حد ذاته، فهذا يعبر عن جزء فقط من الصورة، لكن الأمر يتعلق بالاهتمام بالعمال بطريقة تجعلهم يشعرون بالسعادة عند الاعتناء بالزيائن . يذكر "دافيد مايستر (David Maister) "صاحب كتاب "Practise what you preach" أن « اتجاهات العامل تؤدي بشكل واضح إلى نتائج مالية » . لقد قامت مجلة "Harvard Business Review" بتلخيص لمقال "هسكت (Heskett) "من خلال التنويه إلى مقارنة نظامية (Systematic Approach) لتحقيق هذا الهدف «.. عندما نقوم بحساب أثر رضا العامل، الولاء والإنتاجية على قيمة المنتجات والخدمات المسلمة للزيون، يمكنك بناء رضاه وولاءه. من هنا نستطيع تقييم الأثر على النمو والربحية » .

من جهة أخرى، يعتبر الرضا الوظيفي، من منظور كونه متغيرا مستقلا، أهم المتغيرات التي تساعد في التنبؤ بدوران العمل. إن التفكير المنطقي يقودنا إلى افتراض أنه كلما زاد رضا الفرد عن عمله، زاد الدافع إليه للبقاء في هذا العمل، وقل احتمال تركه للعمل بطريقة اختيارية. لقد أجريت عدة دراسات تهدف إلى اختبار صحة هذا الفرض، وقد أظهرت كل الدراسات (بدرجة متفاوتة) أن هناك علاقة سلبية بين الرضا عن العمل ومعدل دوران العمل بمعنى أنه كلما ارتفع الرضا عن العمل يميل دوران العمل للانخفاض.

بالمقابل تبرز أيضا أهمية الرضا الوظيفي من خلال علاقته بمتغير يعتبر مقياسا للرفاه الشخصي وذلك خارج مكان العمل، ألا وهو الرضا عن الحياة. لقد وجدت العديد من الدراسات بشكل

متسق أن الرضا الوظيفي والرضا عن الحياة مرتبطان بشكل معتدل وإيجابي (مثل دراسة "جارج" (Judge) و"وتنبي (Watanabe) في 1993؛ "لانس (Lance) ، "لوتنشلاغر (Lautenshlager)، "سلون (Sloan) و"قاركا (Varca) في 1989؛ "شوبروك (Schaubroeck) " وآخرون في 1992؛ و"يفر (Weaver) في 1978). لقد وجد "لانس" وآخرون في 1989 ارتباط بين الرضا الوظيفي والرضا عن الحياة يقدر بـ0.58، كما تم التوصل إلى أن الرضا الوظيفي مرتبط بالرضا عن الحالة العائلية والنشاط العائلي . انطلاقا مما سبق، فالارتباط بين الرضا الوظيفي والرضا عن الحياة وحده لا يكفي لتوفير رؤيا واضحة عما يسبب الآخر؟ من الممكن أن يسبب الرضا الوظيفي الرضا عن الحياة، أو العكس، ففي دراسة طويلة الأمد لكل من "جارج" و "وتنبي" في 1993 وباستخدام إجراءات إحصائية معقدة "النمذجة الهيكلية للمعادلة (Structural Equation Modeling)" وجدنا دليلا بأن كلا من الاتجاهين للسببية بين الرضا الوظيفي والرضا عن الحياة ممكنان ، ولهذا فكل واحد منهما يؤثر على الآخر. هذا الدعم لفرضية الامتداد وجد عن طريق عينة ممثلة للتفنيين في الولايات المتحدة الأمريكية، والنمذجة الهيكلية للمعادلة التي تعبر عن إجاباتهم بخصوص قياسات الرضا عن العمل والحياة أفادت أن كل واحد منهما يسبب الآخر.

2- العلاقة بين الرضا الوظيفي والعوامل الديموغرافية

لتوضيح هذه العلاقة تم الاختصار على العوامل التي لها علاقة بفرضيات الدراسة وذلك كما يلي:

1.2. الجنس: أثبتت الدراسات أن مستوى الرضا الوظيفي يكون لدى الإناث أعلى مما هو لدى الذكور وهذا الفرق يرجع لأسباب طبيعية، فالمرأة تتميز بالتحمل والصبر أكثر من الرجل إلا أنه بعد الزواج ومع العمل كل الوقت، فإنهن يواجهن أدوارا متداخلة، هذه الأمور يمكن أن تؤثر على رضاهن عن العمل. وهناك دراسات تناولت الرضا الوظيفي في علاقته بالجنس، و التي تعد متناسقة إلى حد ما؛ حيث أشار كل من "هولين (Hulin)" و"سميث (Smith)" سنة 1964 إلى أن الفرق بين الجنسين يعود في الأصل ليس إلى طبيعة الجنس وإنما لطبيعة التعليم، الراتب ومدة الخدمة.

انطلاقا من هذه الدراسات فإذا ما تحكمتنا في هذه العناصر نصل إلى رضا وظيفي متساو، وقد أكد هذا الرأي "يورك (York)" و"سوسر (Sauser)" سنة 1978 في دراسة لهما على موظفي الحكومة، فوجدا أن الرجال بصفة عامة أكثر رضا، ماعدا في مظهر الأجر تبين أن النساء أكثر رضا. لعل ما يثير العجب في تساوي مستويات الرضا الوظيفي بين الرجال والنساء في أغلب الدراسات هو عدم عملهم في نفس الوظائف؛ على سبيل المثال، وجد "غرينهوس (Greenhaus)" ، "باراسورمان (Parasuraman)" ، و"ورملي (Wormely)" في 1990 عدم وجود اختلافات في الرضا الوظيفي تعود للجنس. رغم ذلك،

فقد وجدا أن الإناث كن أقل توجهها للأعمال الإدارية والمهنية وأكثر توجهها للوظائف النمطية مقارنة بالذكور.

العديد من التفسيرات تم تقديمها لهذا التساوي في الرضا الوظيفي بين النساء والرجال رغم اختلاف ظروف العمل والأجر ومنها: أولاً، اختلاف النساء من ناحية التوقعات، فالنساء يتوقعن القليل من العمل وبالتالي يكن راضين بالقليل؛ قد يكون هذا ناجم عن تطور حدث عبر الأجيال، أين كان على النساء قبول القليل من فرص الترقية وأجور أقل حتى ولو كانت لنفس الوظائف. ثانياً، يمكن أن يكون للرجال والنساء قيم مختلفة، فقد ناقش كل من "ويت (Witt)" و"نيي (Nye)" في 1992 كيف يمكن وجود اختلافات في إدراك العدالة تعود إلى الاختلاف في الجنس، فأحيانا يدرك الرجال والنساء عدالة توزيع العوائد بطريقة مختلفة، ومرة أخرى، هذا يؤدي إلى إدراك النساء للعوائد القليلة بأنها أكثر عدالة مما يدركه الرجال. على الرغم من كون هذه التفسيرات محتملة، إلا أنه لا يزال غير واضح لما لدى النساء رضا وظيفي متساو بالرغم من عدم التكافؤ في العمل.

2.2. العمر: أشارت الدراسات بأن السن والرضا الوظيفي مرتبطان، أما الطبيعة الدقيقة لهذه العلاقة غير واضحة. بعض الدراسات وجدت علاقة غير خطية، في حين أخرى وجدت علاقة خطية. قام كل من "براش (Brush)"، "موتش (Moch)" و"بويان (Pooyan)" في 1987 بتحليل فوقي لـ 19 دراسة وكان الارتباط متوسطاً بين السن والرضا الوظيفي وقدر بـ 0.22. على العموم، أوضحت هذه الدراسات أن الرضا الوظيفي يزداد مع العمر، كما وجد "زيتز (Zeitz)" في 1990 ارتباط غير خطي حيث ينخفض الرضا الوظيفي مبكراً في الحياة، ثم يستقر في منتصف العمر، ليرتد من جديد بحدود 45 سنة. مع ذلك ليست كل الدراسات وجدت دليلاً عن العلاقة الغير خطية.

إن العنصر الذي يبدو مهماً في علاقة السن - الرضا الوظيفي هو الجنس، فقد قام كل من "كلارك (Clark)"، "أوسوالد (Oswald)"، و"وور (Warr)" في 1996 باستقصاء أكثر من 5000 رجل وامرأة؛ بالنسبة للرجال، وجدوا بوضوح علاقات غير خطية للسن مع الرضا الوظيفي الإجمالي، وأيضاً مع طبيعة العمل وأوجه الأجر. أما بالنسبة للنساء، وجد أن النمط غير الخطي كان له أهمية صغيرة بالنسبة للرضا الوظيفي الإجمالي، ولا يوجد للأوجه الأخرى، بالمقابل تم إيجاد علاقة خطية فقط. إن مثل هذه الاختبارات تتأثر بالتقنيات الإحصائية المستخدمة لكشف العلاقات الغير خطية، حيث تكون أقل نجاعة مما تفعله الإجراءات المستعملة لكشف الأنماط الخطية. إن الفشل في إيجاد النزعات الغير خطية قد يكون في بعض الحالات بسبب ضعف القوة الإحصائية المرتبطة بعدم كفاية حجم العينة بدلاً من الخطية. انطلاقاً مما سبق، سواء كانت العلاقة خطية أو غير خطية، فمن المهم فهم الأسباب التي تربط بين السن والرضا الوظيفي.

بالمقابل هناك القليل من المعلومات بشأن أسباب هذه العلاقة الملاحظة، لكن العديد من الفرضيات قد قدمت في هذا الصدد. أقترح "ورايت (Wright) و"هاملتون (Hamilton)" في 1978 ميكانيزمين لتفسير ذلك. أولاً، ميكانيزم الجماعة (The Cohort Mechanism) وهو يعبر عن تغير توقعات وقيم الأمريكيين عبر الزمن، فالعمال الكبار السن يكونون أكثر رضا عن أعمالهم من العمال الشباب بسبب قبولهم بشكل أكبر للسلطة وتوقعاتهم قليلة من أعمالهم. ثانياً، ميكانيزم تغير العمل (The Job change Mechanism) وهو يشير إلى أن العمال الكبار السن لديهم وظائف أفضل ومهارات أكثر من نظرائهم الشباب. إضافة لما سبق، هناك ميكانيزمين آخرين يتمثلان في أن الأفراد مع مرور الزمن لديهم بشكل أكبر انخفاض تدريجي للتكاليف أو الاستثمار في العمل، وكون التوقعات قد تتغير مع الزمن؛ بالنسبة للميكانيزم الأول فهو يقترح أنه مع الزمن قد يساهم الاستثمار في الوظيفة من منظور الفوائد (مثل المنح) والعوائد (كالأجر) في الرضا الوظيفي. أما الميكانيزم الآخر، فهو عبارة عن تكيف الأفراد مع العمل من خلال تعديل توقعاتهم لتكون أكثر واقعية، وبذلك يكونوا أكثر سعادة بأمر قليل مع تزايد أعمارهم.

لا يوجد لحد الآن اختبار مناسب لميكانيزم الجماعة، فهو يحتاج إلى دراسة طويلة المدى لعينة من الأفراد طوال حياتهم لمعرفة هل هناك علاقة بين السن والرضا الوظيفي. أما ميكانيزم تغير العمل فقد حصل على الأقل على بعض التأييد التجريبي. أوضح "وايت (White) و"سباكتر (Spector)" في 1987 بأنه يمكن تفسير علاقة السن - الرضا الوظيفي بظروف العمل الجيدة للعمال الكبار السن، حيث يظهر العامل الكبير في السن صلة أقرب بين ما لديه وما يريده من منظور ظروف العمل وأيضاً الأجر الحالي، كما أنه يدرك معدلاً عالياً من التحكم الذاتي حول عوائد العمل. أما الميكانيزمين الآخرين فتوجد القليل من الدلائل التي تدعمهما.

يمكن الإشارة إلى أن العمال ليسوا مأخوذون بنفس الأهداف، وبالتالي فاحتياجاتهم تختلف باختلاف أعمارهم و مستوى خبرتهم، فمستوى الرضا الوظيفي يتحدد بمدى إشباع حاجيات كل فئة و هنا مثال على أهم احتياجات كل فئة عمرية حيث أن العمال في سن:

25 - عاماً: يحتاجون لدعم منظم لضمان خطواتهم الأولى في العمل .

30 - عاماً: يطالبون بخطط للمسارات الوظيفية والمزيد من التكوين الهادف.

35 - عاماً: هو الوقت الذي يطالبون فيه بكل شيء لأنهم يعلمون مكانتهم وأهميتهم للمنظمة في هذه المرحلة.

40 - عاماً: سن يطالب فيه العمال بالاهتمام بهم بشكل أكبر وأيضاً بحلول أكثر شخصية.

45 - عاما فما فوق: يطالب فيه العمال بالتعاقد المضمون أي يطلبون ثمرات عملهم.

3.2. المستوى التعليمي: توصلت العديد من الأبحاث إلى أن الفرد الأكثر تعلما يكون أقل رضا من الفرد الأقل تعلما، ويعود السبب في ذلك إلى أن طموحات و آمال الفرد الأكثر تعلما تكون مرتفعة بالمقارنة مع طموحات وآمال الفرد الأقل تعلما.

4.2. الأجر: يعتبر الأجر في مقدمة المتغيرات التي يسعى الفرد إلى تحقيقها من وراء عمله، حيث تكمن أهميته في أنه يحدد كثيرا من المدفوعات الأخرى كالعلاوات والميزات المضافة للأجور. إن الأجر الأساسي يمثل قيمة الوظيفة على المدى البعيد التي تمثل قيمة على المدى القصير، كما أنه يلعب دورا هاما في تحديد كل من الاختيار والتقدم الوظيفي بغض النظر عن العلاوات التي تمثل قيمة على المدى البعيد. إن السؤال الشائع الطرح عند الحديث عن الأجر هو " هل يستطيع المال أن يشتري السعادة؟".

العديد من الباحثين اعتبروا الأجر متغيرا أساسيا عند دراسة الرضا الوظيفي حيث تم تناول العلاقة بين الأجر والرضا الوظيفي تقريبا في كل الدراسات التي تمت في 80 عاما الأخيرة ، وقد اعتبرت هذه الدراسات الأجر نوع من أنواع الحوافز، وأنه عامل مهم لإشباع حاجات الفرد ، فهو الوسيلة لاقتناء متطلبات الحياة المادية، ووسيلة أيضا لتحسين الجوانب الأخرى للحياة خارج مكان العمل. رغم ذلك فالمال لا يمثل نفس القيمة بالنسبة لكل فرد، لبعض الناس المال يمثل النجاح، وآخرون يرونه شكلا من أشكال الأمان، ويمكن أن يمثل مقياسا للاستقلالية، الحرية وصفاء الذهن .

لقد أجريت العديد من الدراسات لإثبات العلاقة بين الأجر والرضا الوظيفي، نذكر على سبيل المثال دراسات "طومسون" في 1939 ودراسات "ميلر" في 1941 ودراسات "ستروات" في 1952، دراسات "كندل" و"سميث" في 1963. وهناك دراسات حديثة مثل دراسات "لي" و"ويلبر" في 1985، ودراسات "لوكس" وآخرون في 1990. كل هذه الدراسات أجمعت بأن هناك علاقة ايجابية بين الأجر والرضا الوظيفي، لكن هذه العلاقة تبدو مرتبطة أكثر بادراك العدالة والإنصاف منها بكمية النقود الممنوحة، لقد وجد أن مستوى الأجر يرتبط بشكل أقوى مع الرضا عن الأجر منه بالرضا الوظيفي الإجمالي ، لذا فالمقارنة الاجتماعية تعتبر عاملا أساسيا عند النظر للعلاقة بين الأجر والرضا، ولهذا يجب أن يكون الأجر الأساسي مماثلا للأجور التي تمنحها المنظمات الأخرى لموظفيها في نفس الوظائف، لكن توقعات العامل تعتبر أساسية أيضا. وحسب آدمز فالعمال يجب أن يشعروا بأن هناك توازنا عادلا بين العمل المنجز والتعويض المتحصل عليه، وإذا أختل هذا التوازن ستحدث حالة عدم الرضا.

5.2. خبرات النجاح والفشل في العمل: يمكن أن توجد علاقة بين مستوى الأداء ودرجة الرضا بإدخال متغيرات أخرى هي:

-مستوى الطموح: حيث إذا ما حقق الفرد مستوى أداء يقل عن مستوى طموحه، فإنه يحس بالفشل والاستياء، أما إذا حقق مستوى أداء يعادل أو يفوق مستوى طموحه فهذا يشعره بالنجاح والسرور ويزيد من رضاه عن عمله.

-درجة تقدير واعتزاز الفرد بذاته: كلما زادت هذه الدرجة كلما زاد أثر خبرات النجاح والفشل على الرضا الوظيفي.

-تقدير الفرد لعلاقة قدراته بالعمل: كلما تصور الفرد أن العمل يتطلب القدرات التي يتمتع بها والتي يعطي لها قيمة عالية، كلما زاد أثر خبرات النجاح و الفشل على الرضا لديه.

3 - الاختلافات الثقافية بين البلدان

فيما يلي سيتم التطرق للدلائل الحديثة حول إمكانية وجود اختلافات عابرة للثقافات (Cross- Cultural differences) في مستويات الرضا الوظيفي، والأسباب المحتملة لهذه الاختلافات.

لقد تم إجراء مقارنات للرضا الوظيفي لعمال من مختلف البلدان، لكن عدد هذه البلدان كان محدوداً، على سبيل المثال، "سلوكيوم (Slocum) و"توبكاك (Topichak) "في 1972 أظهر أن المكسيكيين أكثر رضا عن أعمالهم من الأمريكيين، ووجد "ماريون-لانديس (Marion-Landais) "في 1993 أن الدومنيكيين أكثر رضا من الأمريكيين الذين يعملون في فروع لنفس المنظمة في بلدانهم الأصلية. مع ذلك، وجد كل من " غريفث (Griffeth) و"هوم (Hom) "في 1987 بأن مسيري أمريكا الجنوبية أقل رضا من المسيرين في أوروبا الغربية. العديد من الدراسات أوضحت أن العمال اليابانيين أقل رضا من الأمريكيين؛ من بين هذه الدراسات دراسة "لينكولن (Lincoln) "، "هاندا (Hanada) و"أولسون " (Olson) في 1981، وأيضا "سميث (Smith) و"ميزومي (Misumi) "في 1989. لقد وجد "سباكتر " (Spector) و"ولزيري (Wimalasiri) "في 1986 أن الأمريكيين والسنغافوريين لا يختلفون في رضاهم الإجمالي.

وحسب " سوزا-بوزا وسوزا-بوزا (Sousa-Poza and Sousa-Poza) "في عام 2000 فقد نشر برنامج الاستقصاء الاجتماعي الدولي (The International Social Survey Program) نتائج استقصاء لـ 21 بلد-والتي أغلبها أوروبية-، حيث وجد أن العمال في الدانمرك كانوا أكثرهم رضا، متبوعين بالعمال من قبرص، ثم سويسرا، في حين أن أضعف مستوى للرضا الوظيفي ضمن العمال وجد في

هنغاريا، متبوعين بروسيا واليابان. أما الولايات المتحدة الأمريكية فقد تحصلت على المرتبة السابعة من واحد وعشرين، وتحصلت نيوزيلندا على المرتبة الثامنة، والمملكة المتحدة في المرتبة الرابعة عشر.

هناك القليل من الدراسات المقارنة للرضا الوظيفي عن أوجه العمل بين البلدان والتي استخدمت نفس المقياس، يوضح الجدول (01) نتائج أوجه مقياس مسح الرضا الوظيفي - (JSS) لجمهورية الدومينيكا، هونغ كونغ، سنغافورة والولايات المتحدة الأمريكية. لقد سجلت جمهورية الدومينيكا أعلى النتائج لكل الأوجه باستثناء "إجراءات التشغيل"، أين كانت في المرتبة الثانية من ناحية صغرها، في حين أن كل من هونغ كونغ، سنغافورة والولايات المتحدة الأمريكية كان لها تقريبا نفس الرضا الإجمالي، لكن فيما يخص الأوجه فقد كانت مختلفة؛ بالنسبة لهونغ كونغ كان متوسط نتائج الرضا الوظيفي محصورا بين 12.1 و 16 في مقياس مصنف من 4 إلى 24. أما سنغافورة فقد سجلت أعلى النتائج بين البلدان الأربعة فيما يخص وجه "إجراءات التشغيل"، وأعلى نتيجة لوجوها كانت "العوائد المشروطة"، حيث سجل كلا البلدين الآسيويين نتائج أعلى من الولايات المتحدة في مجال العوائد الممثلة في الأجر والترقية، ولكن نتائج أقل بالنسبة "لطبيعة العمل" والوجهان الاجتماعيان الممثلان بزملاء العمل والإشراف .

جدول رقم (01): الرضا الوظيفي عن الأوجه عبر مقارنات لأربع دول باستخدام مقياس (JSS)

الوجه	جمهورية الدومينيكا	هونغ كونغ	سنغافورة	الولايات المتحدة الأمريكية
الأجر	17.2	15.0	14.0	11.9
الترقية	16.4	14.2	13.4	11.8
الإشراف	20.0	16.0	13.4	19.0
العوائد	16.8	14.4	14.2	14.4
العوائد المشروطة	17.8	14.9	17.3	13.6
الإجراءات	12.3	12.1	17.0	13.5
زملاء العمل	20.0	15.6	13.4	18.1
العمل	22.2	14.9	17.1	19.1
الاتصال	18.1	14.9	14.9	14.2
الكلية	160.9	133.3	134.7	135.8
حجم العينة	148	136	182	12748

Source : Paul E. Spector, op, cit, P: 27.

فيما يخص الولايات المتحدة الأمريكية فكانت نتائجها أكثر تنوعاً، حيث تم تسجيل أصغر النتائج بين البلدان الأربع بالنسبة للعوائد المشروطة (على سبيل المثال، الاعتراف والتقدير للعمل الجيد)، الأجر والترقية. رغم ذلك، فقد تم تسجيل نتائج عالية لزملاء العمل، طبيعة العمل والإشراف. هذه النتائج تشير بأنه حتى وإن لم يكن هناك اختلافات في الرضا الإجمالي، فيمكن أن توجد اختلافات كبيرة ضمن الأوجه المختلفة للعمل.

هذه الدراسات تشير بوضوح إلى وجود اختلافات في الرضا الوظيفي وفي أنماط أوجه الرضا بين البلدان، إلا أنها لا توفر رؤية واضحة لأسباب هذه الاختلافات. مع ذلك، هناك العديد من التفسيرات المعقولة ومن بينها على سبيل المثال وجود دلائل معتبرة حول الاختلافات الثقافية بخصوص "القيم"، حيث يرى "هيوانغ (Huang)" و"فان دي فليرت (Van De Vliert)" في سنة 2002 أن القيم هي مفاتيح الفعالية والمستوى العالي للرضا الوظيفي في المنظمات المتعددة الجنسيات، ففي عام 1984 قام "هوفستد (Hofstede)" ببحث الاختلافات في القيم - متضمنة الفردية/الجماعية، الذكورة، التفاوت في القوة وإلغاء تأثير عدم الأكادة - في 40 بلداً مختلفاً؛ حيث تمثل الفردية (Individualism) المدى الذي يكون فيه الأفراد مهتمين بمصالحهم الخاصة واحتياجاتهم، على عكس الجماعية (Collectivism) التي تمثل أولئك الذين يكون اهتمامهم مرتبطاً بالجماعات (كالأسرة، جماعة العمل،...)، في حين تعبر الذكورة (Masculinity) عن الدرجة التي يكون فيها التركيز على الانجاز والأداء على حساب رفاه ورضا الآخرين، أما التفاوت في القوة (Power Distance) فهو يعكس درجة تميز الذين يتمتعون بمستويات عالية من السلطة والمكانة من أولئك الذين لديهم مستويات دنيا. وأخيراً، إلغاء تأثير عدم الأكادة (Uncertainty Avoidance) يمثل مدى ارتياح الأفراد في ظل بيئات تتميز بعدم الأكادة والتغير المستمر.

لقد توصل "هوفستد" في 1984 إلى وجود اختلافات واضحة عابرة للثقافات في كل من القيم الأربعة المذكورة سابقاً، على سبيل المثال، تولي كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبلدان غرب أوروبا أهمية كبيرة لقيمة الفردية، في حين تمثل الجماعية في البلدان الشرقية والبلدان الناطقة باللغة الإسبانية القيمة العليا. بخصوص الذكورة، وجد أن البلدان الاسكندنافية تولي أهمية كبيرة لهذا البعد مقارنة بباقي الدول. أما فيما يخص التفاوت في القوة فإن له قيمة عالية في البلدان الناطقة باللغة الإسبانية، والعكس صحيح في بلدان أخرى كأستراليا. بالنسبة لإلغاء تأثير عدم الأكادة، تم تسجيل القيمة العليا في بلدان مثل اليونان والبرتغال، وأدنى قيمة في سنغافورة والدانمرك.

يمكن القول أن العمال من ثقافات مختلفة يحتاجون أموراً مختلفة من أعمالهم، ومن الممكن أن يولوا اهتمامهم الأكبر لأوجه مختلفة من العمل، كما قد تتأثر هذه الاختلافات بأوضاع العمل الحالية بسبب الاختلافات السياسية والاقتصادية، فمثلاً، عادة ما يكون للعمال في البلدان التي تطبق

اقتصاديات السوق الحر مشاركة أكبر في عملية صنع القرار، ويكونوا محفزين بقوة لإظهار سلوكيات مفيدة للمنظمة . وحسب "زهو (Zhu)" في 1991 فإن الثقافة الوطنية تستطيع تحديد أسباب عدم العدالة بين الجنسين، وبالتالي يمكن تحديد الاختلافات في الجنس التي تؤثر على الرضا الوظيفي، على سبيل المثال، فضل التراث الكونفوشيوسي الرجل على المرأة، حيث توقع لهذه الأخيرة أن تلعب دورا ثانويا.

إضافة إلى الاختلافات في القيم، يمكن أن توجد الاختلافات العابرة للثقافات عندما يكون تأثير العمليات الاجتماعية (Social Processes) بارزا لدى العاملين، ففي الولايات المتحدة الأمريكية، التأثير الاجتماعي له أثر ضعيف على العاملين، ويكون فيها الرضا الوظيفي ذو علاقة ضعيفة ليسود القيم الثقافية. بالمقابل، في مجتمع تسوده الروح الجماعية مثل اليابان، فتأثير العمليات الاجتماعية يكون كبيرا . بقي أن نشير إلى أنه قد تم إجراء القليل من الدراسات العابرة للثقافات التي تخص موضوع الرضا الوظيفي، ولكن يبدو جليا أن الاختلافات في الرضا الوظيفي عبر مختلف البلدان هي حقيقة.

المبحث الثاني: الدراسة العملية للبحث

1. أداة وعينة الدراسة

لقد تم الاستعانة لتحقيق أهداف هذا البحث وزيادة مصداقية نتائجه بأحد المقاييس المشهورة والجاهزة للرضا الوظيفي ألا وهو "مسح الرضا الوظيفي (JSS) - "سباكتر (Spector))"، فهو يتكون من 36 عبارة مصممة لقياس تسعة أوجه للوظيفة ومحيط العمل، وتشمل أغلب العوامل المؤثرة في تحديد مستوى الرضا الوظيفي وذلك حسب تعبير "سباكتر"، وعبارات المقياس مهيكلة وفق مقياس مكون من ستة درجات، وكانت أوزانه متدرجة بين (موافق بشدة: 6) و (غير موافق بشدة: 1)، ومن صفات هذا الاستبيان أنه يستدعي ترتيب الأسئلة بطريقة مدروسة حيث يتم تجنب ميل المستجوب إلى إسقاط إجابة العبارة الأولى على باقي العبارات المعبرة على نفس المؤشر (مثلا الأجر)، كما أنه يستدعي عملية عكس نتائج العبارات المصاغة سلبيا، فمن دون ذلك، سيكون لأغلب المستجوبين نتائج متوسطة لأنهم سيميلون للموافقة على نصف العبارات وعدم الموافقة على النصف الآخر، فقط لأنها مصاغة في اتجاهين متعاكسين .

عكس النتائج يتم بإعادة ترقيم إجابات العبارات المصاغة سلبيا من 6 إلى 1 بدلا من 1 إلى 6؛ فالإجابة "غير موافق بشدة" تصبح 6 بدلا من 1، الإجابة "موافق بشدة" تصبح 1 بدلا من 6، نفس الشيء "غير موافق بشكل معتدل" تصبح 5 بدلا من 2، و "غير موافق بشكل طفيف" تصبح 4 بدلا من 3، أما "موافق بشكل طفيف" تصبح 3 بدلا من 4. وهناك طريقة سهلة لعكس نتيجة كل عبارة تتمثل في طرح نتيجة المستجوب حول العبارة من مجموع أقل وأعلى إجابة ممكنة؛ حيث يتم طرح نتيجة كل

عبارة من مجموع 1 و 6 أي 7، وهذا يمكن فعله بسهولة باستخدام برنامج التحليل الإحصائي للعلوم الاجتماعية . (SPSS)

ولقد تم توزيع هذه الأوجه على ثلاث محاور من أجل خدمة أهداف البحث: الرضا الوظيفي عن الحوافز المادية والمعنوية، الرضا الوظيفي حول علاقات العمل، الرضا الوظيفي حول إجراءات وطبيعة العمل.

فيما يخص مجتمع الدراسة فهو ممثل بجميع الممرضين من جميع مستويات السلم الوظيفي لأحد أهم المؤسسات العمومية الاستشفائية لولاية جيجل، والمتمثل في مستشفى منتوري بشيرالواقع بمدينة المليية، ابتداء من عون التمريض، ممرض مؤهل، ممرض حائز على شهادة دولة، ممرض رئيسي، حيث تم توزيع 80 استبياناً على أفراد عينة الدراسة، وأمكن استرجاع 62 منها مكتملة البيانات، وذلك بفقد عام يقدر بـ 22.5%. واشتملت عينة الدراسة على 36 من الذكور و 26 من الإناث ، حيث يتكون مجتمع الدراسة الكلي من 264 فردا .

2. اختبار الفرضيات

من خلال هذا العنصر سيتم اختبار فرضيات الدراسة، وبناء على البيانات التي تم تفريغها، سيتم تحليلها للتوصل إلى النتائج، وذلك كما يلي:

1.2. اختبار الفرضية الأولى: لاختبار الفرضية القائلة بأنه " لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية في الرضا الوظيفي لدى الممرضين تعزى للجنس"، تم استخدام اختبار ت- (Independent- Sample t-test) للمقارنة بين متوسطات مجموعتين فرعيتين على المستوى الكلي ثم لكل إجمالي محور من محاور الدراسة على العامل الديموغرافي ذو التقسيم الثنائي، حيث تم وضع فرض العدم (ف ٠): لا توجد فروق بين متوسطات إجابات العينة تبعا للجنس، أما الفرض البديل (ف ١): توجد فروق بين متوسطات إجابات العينة تبعا للجنس.

فإذا كانت قيمة الاحتمال أقل من أو تساوي (0.05) يتم رفض فرض العدم (ف ٠) وقبول الفرض البديل (ف ١) أي توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط إجابات العينة حسب عامل الجنس. انطلاقا من الجدول رقم (02) نلاحظ على المستوى الكلي عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الجنسين حول الرضا الوظيفي، حيث تم تسجيل نتيجة 0.893 وهي أكبر من 0.05.

أما فيما يخص محور إجراءات وطبيعة العمل فقد سجلت فروق ذات دلالة إحصائية بين الجنسين حيث تم تسجيل احتمال 0.023 وهو أقل من 0.05. وهذه الفروق لصالح جنس الذكور حيث أن متوسط الذكور (=3.854) بينما متوسط الإناث (=3.519).

جدول رقم (02): المتوسطات ونتائج اختبارات لأثر متغير الجنس على الرضا الوظيفي

المجالات	المقارنات	المتوسط	الانحراف المعياري	الخطأ المعياري	قيمة ت	قيمة الاحتمال
الحوافز المادية والمعنوية	الذكور	2,814	1,133	0.189	0.534	0.088
	الإناث	2,961	0.980	0.192		
علاقات العمل	الذكور	3,933	0.825	0.137	1.120	0.102
	الإناث	3,667	1.046	0.205		
إجراءات وطبيعة العمل	الذكور	3,854	0.624	0.104	1.807	0.023
	الإناث	3,519	0.836	0.164		
الكلي	الذكور	3,534	0.617	0.103	0.970	0.893
	الإناث	3,382	0.590	0.116		

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على إجابات أفراد العينة ومخرجات الـ SPSS

مما سبق، وبما أن نتيجة اختبارات على المستوى الكلي غير معنوية فيعني هذا قبول فرضية العدم، وبالتالي فرضية البحث الأولى "لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية في الرضا الوظيفي لدى الممرضين تعزى للجنس" تقبل .

تتفق نتيجة هذه الفرضية مع أغلب نتائج البحوث الموضحة في عنصر الجنس مثل دراسة كل من "غرينهوس (Greenhaus) ،"، "باراسورمان (Parasuraman) و"ورملي (Wormely) "في 1990 والتي مفادها عدم وجود فروق في الرضا الوظيفي بين الذكور والإناث. وتتفق أيضاً مع الدراسات السابقة من حيث أن أغلب نتائجها متشابهة مع نتائج الدراسة الحالية رغم كون معظم عينات الدراسة هي من جنس الإناث؛ على سبيل المثال في دراسة "مارتينا (Martina) " في 2002 ما يقارب 95% من عينة الدراسة إناث، ولعل تفسير عدم وجود الفروق يرجع إلى عدم وجود اختلافات في مستوى التعليم أو الأجور ومدة الخدمة بين النساء والرجال، وهذا ما يتفق مع ما أشار إليه كل من "هولين (Hulin)" و"سميث (Smith)" في سنة 1964 إلى أن الفرق بين الجنسين يعود في الأصل ليس لطبيعة الجنس وإنما لطبيعة التعليم، الأجر ومدة الخدمة. أما فيما يتعلق بوجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الذكور والإناث في محور إجراءات وطبيعة العمل وكانت لصالح الذكور وهو أمر طبيعي لكون في حالة وجود الاختلافات فإنها ترجح للذكور وذلك حسب دراسة "يورك (York) و"سوسر (Sauser) " في 1978 التي أكدت كون الرجال بصفة عامة أكثر رضا من النساء.

2.2. اختبار الفرضية الثانية: لاختبار الفرضية القائلة بأنه " لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية في الرضا الوظيفي لدى الممرضين تعزى للعمر"، تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي "ف () " (One-Way Anova) للمستوى الكلي ثم لكل إجمالي محور من محاور الدراسة على العامل الديموغرافي ذو التقسيم الأعلى من الثنائية، حيث تم وضع فرضية العدم (ف٠): لا توجد فروق بين متوسطات إجابات العينة تبعا للعمر، أما الفرضية البديلة (ف١): توجد فروق بين متوسطات إجابات العينة تبعا للعمر .

جدول رقم (03): المتوسطات ونتائج تحليل التباين الأحادي لأثر متغير العمر على الرضا الوظيفي

المجالات	المتوسطات الحسابية						قيمة ف	قيمة الاحتمال
	أقل من 30 سنة	30-35 سنة	36-40 سنة	41-45 سنة	46-50 سنة	أكثر من 50 سنة		
الحوافز المادية والمعنوية	3,510	3,607	2,172	2,387	3,320	2,75	3.970	0.004
علاقات العمل	3,694	3,464	3,969	3,437	4,266	4,35	2,228	0.064
إجراءات وطبيعة العمل	3,958	3,018	3,656	3,612	4,078	3,725	2,559	0.037
الكلي	3,721	3,363	3,266	3,145	3,888	3,608	3,905	0.004

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على إجابات أفراد العينة ومخرجات SPSS

يشير الجدول رقم (03) الخاص بتحليل التباين الأحادي إلى أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين العمر والرضا الوظيفي على المستوى الكلي عند مستوى (0.05)، حيث تم تسجيل قيمة الاحتمال الكلي بـ 0.004 وهي أقل من 0.05. مع ذلك، فإنه لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين العمر وعلاقات العمل حيث تم تسجيل احتمال قدره 0.064 وهو أكبر من 0.05.

بما أن نتيجة اختبار تحليل التباين معنوية فهذا يعني وجود على الأقل زوج من المعالجات الفرق بينهما معنوي، ولذلك يتطلب الأمر إجراء اختبارات مساعدة لمعرفة مصادر هذه الفروق، والتي من بينها اختبار توكي للمتوسطات الكلية لمتغير العمر، لكن ولغرض تسهيل قراءة النتائج تم تقسيم الفئات العمرية كما يلي :

الفئة الأولى: أقل من 30 سنة، الفئة الثانية: من 30-35 سنة،

الفئة الثالثة: من 36-40 سنة، الفئة الرابعة: من 41-45 سنة،

الفئة الخامسة: من 46-50 سنة، الفئة السادسة: أكثر من 50 سنة .

انطلاقاً من الجدول (04) نلاحظ وجود فروق دالة عند مستوى (أقل من 0.05) بين الفئة الرابعة (من 41-45 سنة) والخامسة (من 46-50 سنة) لصالح الفئة الخامسة حيث أن متوسط الفئة الخامسة (=3.888) ومتوسط الرابعة (=3.145)

جدول رقم (04): المتوسطات الكلية والمقارنات البعدية لمتغير العمر باستخدام اختبار توكي

الفئات العمرية	المتوسط	الفئة الأولى	الفئة الثانية	الفئة الثالثة	الفئة الرابعة	الفئة الخامسة	الفئة السادسة
الفئة الأولى	3.721	—	0,358	0,455	0,575	0,167	0,113
الفئة الثانية	3.363	—	—	0,097	0,217	0,524	0,245
الفئة الثالثة	3.266	—	—	—	0,120	0,622	0,343
الفئة الرابعة	3.145	—	—	—	—	0,742*	0,462
الفئة الخامسة	3.888	—	—	—	—	—	0,280
الفئة السادسة	3.608	—	—	—	—	—	—

*الفروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.05

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على إجابات أفراد العينة ومخرجات الـSPSS

بما أن نتيجة اختبار تحليل التباين الأحادي على المستوى الكلي معنوية فيعني هذا رفض فرضية العدم، وقبول الفرضية البديلة القائلة بوجود فروق تعزى للعمر وبالتالي لفرضية البحث الثانية " لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية في الرضا الوظيفي لدى الممرضين تعزى للعمر " ترفض.

أما نتيجة الفرضية البديلة التي مفادها وجود فروق ذات دلالة إحصائية في الرضا الوظيفي تعزى للعمر والتي كانت لصالح الفئة العمرية (من 46-50 سنة) تتفق مع نتائج الدراسات الموضحة في الجانب النظري التي تخص عامل العمر، حيث تشير إلى أن الرضا الوظيفي يزداد مع العمر، وأن العمال الأكبر سناً هم الأكثر رضا من غيرهم، وتتفق مع دراسة "مارتينا (Martina))" في 2002 في كون كبار السن هم الأكثر رضا.

3.2. اختبار الفرضية الثالثة: لاختبار الفرضية القائلة بأنه "لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية في الرضا الوظيفي لدى الممرضين تعزى للمستوى الدراسي"، تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي "ف"

(One-Way Anova) للمستوى الكلي ولكل إجمالي محور من محاور الدراسة على العامل الديموغرافي ذو التقسيم الأعلى من الثنائية، حيث تم وضع فرضية العدم (ف0): لا توجد فروق بين متوسطات إجابات العينة تبعا للمستوى الدراسي، أما الفرضية البديلة (ف1): توجد فروق بين متوسطات إجابات العينة تبعا للمستوى الدراسي.

جدول رقم (05): المتوسطات ونتائج تحليل التباين الأحادي لأثر المستوى الدراسي على الرضا الوظيفي

المتوسطات الحسابية	قيمة ف	قيمة الاحتمال	المجالات		
			متوسط	ثانوي	جامعي
2.975	1.716	0.189	الحوافز المادية والمعنوية	2.645	3.230
4.122	1.369	0.262	علاقات العمل	3.801	3.578
3.992	1.454	0.242	إجراءات وطبيعة العمل	3.637	3.602
3.696	1.577	0.215	الكلي	3.361	3.47

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على إجابات أفراد العينة ومخرجات SPSS

وكما هو الحال في الفرضية السابقة، سنتبع نفس الطريقة في حالة وجود فروق ذات دلالة إحصائية لمعرفة مصدر الاختلاف.

يشير الجدول رقم (05) الخاص بتحليل التباين الأحادي إلى أنه لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين المستوى الدراسي والرضا الوظيفي على المستوى الكلي عند مستوى (0.05)، حيث بلغت قيمة الاحتمال الكلي 0.215 وهي أكبر من 0.05. إضافة إلى ذلك، فإنه حتى على مستوى المحاور لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية وهذا ما تشير إليه القيم 0.189، 0.262 و 0.242 على التوالي. وبذلك تقبل فرضية العدم وترفض الفرضية البديلة، وبالتالي فرضية البحث الثالثة " لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية في الرضا الوظيفي لدى الممرضين تعزى للمستوى الدراسي " تقبل.

أما نتيجة هذه الفرضية لا تتفق مع نتائج الدراسات الموضحة في الجانب النظري التي تخص عامل المستوى الدراسي؛ حيث تشير إلى أن الرضا الوظيفي ينخفض مع ازدياد المستوى الدراسي، ولعل السبب في ذلك أن نظام الترقية في المستشفى يعتمد بشكل أكبر على الخبرة أكثر منه على الكفاءة المعرفية وبالتالي هناك قناعة لدى الممرضين بأن الأشياء لن تتغير إلا على المدى الطويل. ضف إلى ذلك، قلة مناصب الشغل تجعل من الممرضين الجدد ذوي المستوى الدراسي العالي يعتبرون أنفسهم من المحظوظين ومنه تقل مطالبهم.

4.2. اختبار الفرضية الرابعة: لاختبار الفرضية القائلة بأنه " لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية في الرضا الوظيفي لدى الممرضين تعزى لمستوى الدخل الشهري"، تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي "ف (One-Way Anova) للمستوى الكلي ولكل إجمالي محور من محاور الدراسة على العامل الديموغرافي ذو التقسيم الأعلى من الثنائية، حيث تم وضع فرضية العدم (ف٠): لا توجد فروق بين متوسطات إجابات العينة تبعا

جدول رقم (06): المتوسطات ونتائج تحليل التباين الأحادي لأثر مستوى الدخل الشهري على الرضا الوظيفي

المتوسطات الحسابية	قيمة ف	قيمة الاحتمال	المجالات			
			30000 فأكثر	25000 - 30000 أقل من	20000 - 25000 أقل من	18000 - 20000 أقل من
4.00	3,197	2,517	3,170	2,577	0,062	الحوافز المادية والمعنوية
4,417	3,583	3,936	3,886	0,741	0,532	علاقات العمل
3,5	3,469	3,812	3,909	1,227	0,308	إجراءات وطبيعة العمل
3,972	3,416	3,422	3,655	0,677	0,570	الكلي

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على إجابات أفراد العينة ومخرجات SPSS

لمستوى الدخل الشهري، أما الفرضية البديلة (ف١): توجد فروق بين متوسطات إجابات العينة تبعا لمستوى الدخل الشهري.

يشير الجدول رقم (06) الخاص بتحليل التباين الأحادي إلى أنه لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين مستوى الدخل الشهري والرضا الوظيفي على المستوى الكلي عند مستوى (0.05)، حيث بلغت قيمة

الاحتمال الكلي 0.570 وهي أكبر من 0.05. إضافة إلى ذلك، فإنه حتى على مستوى المحاور لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية وهذا ما تشير إليه القيم 0.062، 0.532 و 0.308 على التوالي. وبذلك تقبل فرضية العدم وترفض الفرضية البديلة، وبالتالي فرضية البحث الرابعة " لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية في الرضا الوظيفي لدى الممرضين تعزى لمستوى الدخل الشهري " تقبل.

إن عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في الرضا الوظيفي تعزى لمستوى الدخل الشهري يمكن تفسيرها بتقارب مستوى الدخول الشهرية، وأن الدخل الشهري يتحدد بشكل أكبر بمستوى الخبرة وفق النصوص القانونية، ولذلك فمتغير الأجر تابع لمتغير سنوات الخبرة.

5.2. اختبار الفرضية الخامسة: لاختبار الفرضية القائلة بأنه " لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية في الرضا الوظيفي لدى الممرضين تعزى لسنوات الخبرة المهنية"، تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي "ف" (One- Way Anova) للمستوى الكلي ولكل إجمالي محور من محاور الدراسة على العامل الديموغرافي ذو التقسيم الأعلى من الثنائية، حيث تم وضع فرضية العدم (ف٠): لا توجد فروق بين متوسطات إجابات العينة تبعا لسنوات الخبرة، أما الفرضية البديلة (ف١): توجد فروق بين متوسطات إجابات العينة تبعا لسنوات الخبرة.

وكما هو الحال في الفرضية السابقة، سنتبع نفس الطريقة في حالة وجود فروقات ذات دلالة إحصائية لمعرفة مصدر الاختلاف.

جدول رقم (07): المتوسطات ونتائج تحليل التباين الأحادي لأثر سنوات الخبرة المهنية على الرضا الوظيفي

قيمة الاحتمال	قيمة ف	المتوسطات الحسابية						المجالات
		أقل من 5 سنوات	من 5-10 سنة	من 11-15 سنة	من 16-20 سنة	من 21-25 سنة	أكثر من 25 سنة	
0.023	2.853	3.631	2.667	2.750	2.210	2.603	3.230	الحوافز المادية والمعنوية
0.310	1.224	3.608	4.306	3.283	3.583	3.848	4.167	علاقات العمل
0.101	1.947	3.537	3.583	3.750	3.216	3.890	3.392	إجراءات وطبيعة العمل
0.025	2.808	3.592	3.519	3.261	3.003	3.447	3.796	الكلي

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على إجابات أفراد العينة ومخرجات الـ SPSS

يشير الجدول رقم (07) الخاص بتحليل التباين الأحادي إلى أنه توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين سنوات الخبرة والرضا الوظيفي على المستوى الكلي عند مستوى (0.05)، حيث أنه تم تسجيل قيمة الاحتمال الكلي بـ 0.025 وهي أقل من 0.05. مع ذلك فانه:

-لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين سنوات الخبرة وإجراءات وطبيعة العمل حيث تم تسجيل احتمال قدره 0.101 وهو أكبر من 0.05؛

-لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية (أقل من 0.05) بين سنوات الخبرة وعلاقات العمل حيث تم تسجيل احتمال قدره 0.310 وهو أكبر من 0.05؛

بما أن نتيجة اختبار تحليل التباين معنوية فان هذا يعني أن هناك على الأقل زوج من المعالجات الفرق بينهما معنوي، ويتطلب ذلك إجراء اختبارات مساعدة لمعرفة مصادر هذه الفروق، حيث أجري اختبار توكي (Tukey) للمتوسطات الكلية لمتغير سنوات الخبرة، لكن ولغرض تسهيل قراءة النتائج تم تقسيم فئات سنوات الخبرة كما يلي: الفئة الأولى: أقل من 05 سنوات، الفئة الثانية: من 05-10 سنوات، الفئة الثالثة: من 11-15 سنة، الفئة الرابعة: من 16-20 سنة، الفئة الخامسة: من 21-25 سنة، الفئة السادسة: أكثر من 25 سنة. كما هو موضح في الجدول رقم (08).

من الجدول رقم (08) يتضح أن هناك فروقا دالة عند مستوى (أقل من 0.05) بين الفئة الرابعة (من 20-16 سنة) والسادسة (أكثر من 25 سنة) لصالح الفئة السادسة حيث أن متوسط السادسة (3.796) ومتوسط الفئة الرابعة (=3.003).

جدول رقم (08): المتوسطات الكلية والمقارنات البعدية لمتغير سنوات الخبرة المهنية باستخدام اختبار توكي

الفئات العمرية	المتوسط	الفئة الأولى	الفئة الثانية	الفئة الثالثة	الفئة الرابعة	الفئة الخامسة	الفئة السادسة
الفئة الأولى	3.592		0,073	0,331	0,589	0,145	0,204
الفئة الثانية	3.519		—	0,257	0,515	0,072	0,278
الفئة الثالثة	3.261			—	0,257	0,186	0,535
الفئة الرابعة	3.003				—	0,443	0.793*
الفئة الخامسة	3.447					—	0,349
الفئة السادسة	3.796						—

*الفروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.05.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على إجابات أفراد العينة ومخرجات الـ SPSS

بما أن نتيجة اختبار تحليل التباين الأحادي على المستوى الكلي معنوية فيعني هذا رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة، وبالتالي فرضية البحث الخامسة " لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية في الرضا الوظيفي لدى الممرضين تعزى لسنوات الخبرة" ترفض. إن نتيجة هذه الفرضية تتفق مع الجانب النظري؛ حيث تشير إلى أن الرضا الوظيفي يتغير مع سنوات الخبرة، وأن العمال الأكثر خبرة هم الأكثر رضا من غيرهم نظرا لإشباعهم لمختلف احتياجاتهم.

الاستنتاجات

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى وجود اختلافات في الرضا الوظيفي تعود للمتغيرات الديموغرافية التالية: الجنس، العمر، المستوى الدراسي، الدخل الشهري والخبرة المهنية لفئة الممرضين العاملين في المؤسسة العمومية الاستشفائية منتوري بشير بالميلية ولاية جيجل. بالنسبة للفرضية الأولى فقد أظهرت نتائج الدراسة عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في درجة الرضا الوظيفي لدى الممرضين يعزى لمتغير الجنس، إلا أنه وجدت فروق ذات دلالة إحصائية على مستوى محور إجراءات وطبيعة العمل بين الممرضين الذكور والإناث حيث أن درجة الرضا مرتفعة عند الذكور .

كما أظهرت نتائج الدراسة بالنسبة للفرضية الثانية وجود فروق ذات دلالة إحصائية في درجة الرضا الوظيفي لدى الممرضين تعزى لمتغير العمر، حيث وجدت الفروق بين الفئة العمرية (من 41-45 سنة) والفئة (من 46-50 سنة) وذلك لصالح الفئة من (من 46-50 سنة) أي أن درجة الرضا مرتفعة عند هذه الأخيرة.

في حين أشارت نتائج الدراسة بخصوص الفرضية الثالثة عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في الرضا الوظيفي لدى الممرضين تعزى لمتغير المستوى الدراسي.

فيما يخص الفرضية الرابعة أظهرت نتائج الدراسة عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في الرضا الوظيفي تعزى لمستوى الدخل الشهري.

وأخيرا أظهرت نتائج الفرضية الخامسة وجود فروق ذات دلالة إحصائية في الرضا الوظيفي تعزى لسنوات الخبرة المهنية، وكانت بين الفئة (من 16-20 سنة) والفئة (أكثر من 25 سنة) وذلك لصالح الفئة (أكثر من 25 سنة) أي أن درجة الرضا مرتفعة عند هذه الأخيرة .

التوصيات

انطلاقا مما سبق، نقترح أن تأخذ المؤسسة العمومية محل الدراسة بعين الاعتبار الاختلافات المسجلة بالخصوص في متغيري العمر والخبرة المهنية عند التعامل مع رضا عمالها وبالتالي زيادة فعالية سياساتها التحفيزية، التي تكون فعلا مبنية على احتياجات كل فئة، وحسب العامل الأكثر تأثيرا ، فإهمال

تأثير هذه العوامل قد يؤدي لإهدار موارد المؤسسة في تطبيق برامج لا تتناسب خصوصيتها واحتياجات كفاءاتها .

أما فيما يخص تحسين مستويات الرضا الوظيفي لفئة الممرضين، فبعد القراءة المكثفة لأهم النصائح المقترحة من طرف أهل الاختصاص، تم التوصل لبعض التوصيات التي قد تساهم في تحسين هذه المستويات لدى عينة البحث:

-تسوية مسألة التوظيف:

- توظيف عدد كاف من الممرضين لضمان أن لكل منهم عبء عمل معقول وتسوية المسائل المتعلقة بالموظفين في مختلف القطاعات وكذلك حالة الموظفين بدوام كامل أو بدوام جزئي؛
 - العمل مع النقابات لوضع جداول زمنية مرنة مناسبة لكل من الممرضين وأرباب العمل؛
 - استخدام موظفي الدعم لتخفيف الضغط عن الممرضين المقدمين للرعاية الصحية؛
 - تحديد المهارات اللازمة للمريض وخاصة عند عملية التوظيف؛
 - تكليف المسؤولين عن أقسام التمريض بتجنيد الموظفين؛
 - اعتماد أكثر الأدوات فعالية لقياس وتوزيع أعباء العمل.
 - مكافأة الجهود والانجازات:
 - تقديم رواتب تنافسية والاعتراف بالأقدمية من خلال الزيادات في الرواتب والمزايا؛
 - اعتماد الأقدمية بصفة متنقلة، أي أخذ الخبرة في عدة مصالح بدل البقاء في مصلحة واحدة؛
 - عرض التحرك الرأسي على الممرضين مع مرتبات مناسبة من أجل الاعتراف بما يملكه الموظفون من معرفة، مهارات وخبرة؛
 - القيام بالاعتراف ومكافأة الممرضين الذين يقومون بدور التأطير والتوجيه؛
 - تسوية المسائل المتعلقة بجودة الحياة وذلك بتقديم مجموعة من الخدمات مثل خدمات الرعاية، توفير غرف استقبال للموظفين، الحصول على وجبات ساخنة والمشاركة في برامج صحية .
- #### -تدعيم البناء التنظيمي:
- تعزيز الثقافة التنظيمية التي تشجع فرق الممرضين القوية والفرق المتعددة التخصصات من خلال تكوين هذه الفرق و اتخاذ القرارات بالمشاركة؛

-توضيح الأدوار المنظمة وغير المنظمة لموظفي التمريض؛

-تأسيس اتصال جيد بين المسيرين والمرضى، مع ملاحظة أنه في المؤسسات الصحية الاتصالات الغير رسمية المتكررة بين المستويات المختلفة للسلم الوظيفي تكون أكثر فعالية من الاجتماعات الرسمية .

-تدعيم القيادة والتطوير الوظيفي لدى المرضى:

-تخصيص مناصب إدارية للمرضى لدمجهم في الهيكل التنظيمي،

-تعزيز الترقية السريرية (وهي طريقة تشجع المرضى على التقدم دون أن يتخلوا عن الرعاية المباشرة للمرضى، فيشعر المرضى بأنهم مكافؤون ويسمح بتحقيق جودة ممتازة للرعاية) ومشاركة جيدة في تسيير المصالح؛

- منح بعض الحرية بشأن اتخاذ القرارات المتعلقة بالممارسة التمريضية؛

-كما يحتاج المرضى إلى بيئات عمل مدعمة بنماذج عمل وظيفية قوية، والتي تقيم أعمالهم وتقدر مدى تأثيرهم على مخرجات المريض، على سبيل المثال، تقاسم الحكم أو نموذج المستشفى الجذاب والتي تتضمن قيام المرضى بتوجيه الممارسة الوظيفية لعملية التمريض، تحديد المرضى لمقاييس للممارسة التمريضية، تقييم ما مدى تحقيق هذه المقاييس، والتمتع بمستوى مرتفع من الاستقلالية في اتخاذ القرارات.

-تعزيز الصحة في مكان العمل:

-مقاربة (نهج) تقوم على المشاركة من أجل تحسين ظروف العمل، أي السماح للمرضى بتقديم اقتراحات حول إعادة تهيئة مكان عملهم؛

-مراقبة صحة المرضى؛

-ضمان مكان عمل متوفر على الأثاث المناسب والكمية الكافية.

-الحرص على أن يكون العمل مكاناً للتعليم :

-منح إمكانيات التكوين والمرونة المناسبين للمرضى من أجل السماح لهم بالمشاركة في نشاطات التكوين؛

-ابتكار برامج للتوجيه والإرشاد؛

-تدعيم عملية تقييم المردودية.

-تعزيز التوظيف والحفاظ على موظفي التمريض:

-تبني مقاربات عمل أكثر ابتكارا (على سبيل المثال، منح وظائف ذات دوام كلي لحاملي الشهادات الجدد، مع توفير وقت للتوجيه أو من خلال ساعات عمل مرنة مع رواتب كاملة)؛

-إشراك الممرضين في استراتيجيات التوظيف والحفاظ؛

-العمل مع المكونين لإدماج ذوي الشهادات الجدد في سوق العمل.

الهوامش:

1. Michael Rose, Disparate measures in the work place... quantifying overall Job satisfaction, .British house hold panel survey conference, July 5.7, UK, 2001, P: 03
2. Philippe Moguéron, Job satisfaction among US Phd graduates: the effects of gender and .employment sector, First draft, IREDU and SPRU, Paris, 2002, P: 02
3. Anna Cristina D'addio and al, Analysis of satisfaction when individuals Baseline satisfaction .levels differ, University of Copenhagen, 2003, P: 03
4. □pour en savoir plus voir (Luigino Bruni, Pier Luigi porta, Handbook on the economics of (.happiness, Edward Elger publishing limited,UK, 2007
5. Philippe Moguéron, op, cit, P: 02
6. Jim Taylor and al, Relative pay and Job satisfaction some New evidence, Lancaster .University, England, 2003, P: 03
7. Joe Ann Newby, Job satisfaction of Middle school: principles in Virginia, Doctor Thesis, the .Faculty of Virginia Polytechnic Institute and State University, Virginia, 1999, P: 7, 8
8. Jean-Marie Pretti, FAQ ressources humaines, Dunod, Paris, 2006, P: 23
9. Marketing innovators, The Effects of employee satisfaction on company financial .performance, Marketing innovators international. Inc, 2005
10. Leigh Branham, The 7 hidden reasons employees leave, Amacom, New York, 2005, p: 05
11. Marketing innovators, op, cit, p: 02
12. Ibid, P: 03
- 12.1. محمد سعيد سلطان، السلوك الإنساني في المنظمات: فهم وإدارة الجانب الإنساني للعمل، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2002، ص204.
13. Paul E. Spector, Job Satisfaction: Application, Assessment, Causes, Consequences, Sage .Publications, New York, 1997, P: 70
14. Ibid, P: 70
15. Ibid, P: 28
16. Ibid, P: 25
17. Ibid, P: 26

18. Marie- Madeleine, Attirer et fidéliser les meilleurs, l'essentiel du management, Numéro 53, Paris: Juillet 1999, P : 43
19. ريمة خلوطه، تأثير جماعة العمل على رضا العامل داخل المؤسسة:دراسة ميدانية بوحدة المدخرات التابعة للمؤسسة الوطنية ENPEC بسطيف، رسالة ماجستير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2006/2005، ص85.
20. إيهاب صبيح محمد رزيق، العلاقات الصناعية وتحفيز الموظفين، دار الكتب العلمية، القاهرة، 2001، ص: 33.
21. ريمة خلوطه، مرجع سبق ذكره ، ص: 78.
22. Arlene s.Hirish, How to be happy at work, Second edition, Jist works, Indianapolis, 2004, P: 27
23. Paul E. Spector, op, cit, P: 70
24. Ibid, P: 26
25. Colin. P. Silverthorne, Organizational psychology in across cultural perspective, University Press, New York, 2005, P: 174
26. Paul E. Spector, op, cit, P: 26
27. Ibid, P: 27
28. Colin. P. Silverthorne, op, cit, P: 174
29. Steve M. Jex, Organizational psychology: a scientist practioner approach, John Wiley & Sons, New York, 2002, P: 132
30. Ibid, P: 133
31. Colin. P. Silverthorne, op, cit, P: 175
32. Steve M. Jex, op, cit, P: 133
33. Paul E. Spector, op, cit, P: 09

حوكمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ومتطلبات تأهيلها للاندماج في الاقتصاد العالمي

أ. يحي دريس

د. رحيم حسين

جامعة تبسة - الجزائر

جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريريج - الجزائر

ملخص:

يعالج هذا البحث إشكالية تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر، وهذا بالاعتماد على نظام الحوكمة كمدخل جديد، خاصة في ظل ما تشهده الجزائر من انفتاح على الاقتصاد العالمي والإقليمي، وما يمثله ذلك من تحد بالنسبة لهذا النوع الحساس من المؤسسات.

Abstract;

The present study covers the problematic of the qualification (rehabilitation) of the small and medium enterprises in Algeria, with the reliance on the governance system as a new approach especially under what algeria witnesses from an openness to the regional and world economy. This openness represents a kind of challenge for these sensitive type of enterprises

مقدمة:

تشكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر قطاعا فنيا ما يزال عديد المشاكل يكتنف مسارها ويعيق تطورها، خاصة في ظل التوجه الجديد نحو اقتصاد السوق والانفتاح على الاقتصاد العالمي، ويتوقع أن تتعمق التحديات على إثر الانضمام المرتقب للجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، وهو ما يقتضي ضرورة تأهيل هذه المؤسسات وإخضاعها لشروط الحوكمة بغرض تحقيق تأقلمها وتعزيز تنافسيتها. ولا نعتقد أن ترك هذه المؤسسات لقواعد السوق كفيل وحده بإعدادها للمنافسة محليا ودوليا ما لم يتم ذلك في إطار برنامج تأهيل شامل لمختلف الجوانب المرتبطة بهذه المؤسسات، مدعم ببرنامج يرسى لقواعد اقتصاد قائم على الحوكمة، لاسيما وأن الاقتصاد الجزائري يشهد خلال العشرية الأخيرة تحولا هاما من نمط المؤسسات الكبيرة الحجم (وهي مؤسسات القطاع العام) إلى نمط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (المرتبطة بنمو القطاع الخاص)

إن اعتماد الجزائر لبرامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يعتبر قديم نوعا ما (أكثر من عشرية كاملة)، إلا أن نتائجه لا تزال محدودة جدا، على الرغم من اعتماد برامج الدعم الأوربي وبرامج الشراكة مع بعض الدول المتقدمة، زيادة على البرامج المحلية، وهي ما تزال في حاجة إلى جهود مكثفة لإنجاحها.

يتضمن هذا البحث مناقشة وتحليل شروط وأبعاد تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، من خلال إيجاد علاقة جيدة وإيجابية بين مختلف الفاعلين داخل المؤسسة، وكذا ترشيد العمل بها باعتماد نظام الحوكمة كأسلوب عملي أعطى الكثير من النتائج الجيدة بالنسبة للمؤسسات ذات الحجم الكبير، ويمكن أن يعطي النتائج نفسها بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك بغرض تأهيلها للاندماج في الاقتصاد العالمي، وجعلها تعمل وفق معايير الكفاءة والشفافية المطلوبة.

وعليه، فإن إشكالية بحثنا تتمحور حول التساؤل الرئيسي التالي: كيف يمكن تأهيل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال حوكمته كمقاربة جديدة بالجزائر، في ظل ما نشهده من انفتاح على الاقتصاد العالمي؟

ومن أجل مناقشة هذا التساؤل فإننا ننطلق من فرضية أساسية مفادها أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية تحتاج إلى تأهيل، وأن الحوكمة يمكن أن تساهم في ذلك.

أهمية البحث:

إن موضوع تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو واقع حال، وهو بالتالي يحتاج إلى دعم وإنجاح من أجل استدامة عمل هذا القطاع، ومن ثم ضمان تطور إيجابي للاقتصاد ككل. وبما أن الانفتاح على الاقتصاد العالمي أمر لا مناص منه، فإن حوكمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو أمر غاية في الأهمية، يمكن أن يؤدي في النهاية إلى تأهيلها وفق معايير عالمية.

أهداف البحث:

نأمل من خلال هذا البحث إلى تحقيق جملة من الأهداف أبرزها:

- التعرف على الوضعية الراهنة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ومدى قدرته على المنافسة في ظل الانفتاح على السوق العالمية؛
- تقصي ما إذا كان هناك برامج ناجحة لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، ومدى تطبيق نظام الحوكمة على مستوى المؤسسات الجزائرية؛

- بلورة أهم المتطلبات التي ينبغي توفيرها بغية حوكمة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والوصول به إلى مستوى يضمن له الاستقرار والديمومة؛
- الخروج ببعض المقترحات والتوصيات التي يؤمل أن تساهم في تطوير الوضع الراهن لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر.

منهج البحث:

نعتمد في هذا البحث على منهج الاستقراء، حيث سنقوم بتشخيص ومراجعة الوضع الخاص بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والبرامج المتعلقة بتأهيلها، وذلك باستخدام أسلوب الوصف والتحليل، وسوف نستعين في ذلك بالبيانات والإحصائيات ذات الصلة، كما إننا سنرجع إلى عدد من الأبحاث الأكاديمية التي من شأنها أن تدعم تحاليلنا وأطروحاتنا.

خطة البحث:

مراعاة لمنهج البحث وموضوعه ارتأينا معالجة هذا الموضوع من خلال ثلاثة محاور وهي:

- المحور الأول عبارة عن مدخل يتم فيه عرض واقع ومكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضمن النسيج الاقتصادي الجزائري في ظل الانفتاح الاقتصادي؛
- في المحور الثاني نحاول إبراز أهمية نظام الحوكمة، ولماذا بالضبط حوكمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- أما المحور الثالث والأخير فهو عبارة عن دراسة معمقة لجانب التأهيل باعتماد الحوكمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية .

المحور الأول:

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في ظل الانفتاح على الاقتصاد العالمي

1- مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

بالنظر إلى الأهمية المتنامية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مختلف الاقتصاديات ودورها البارز في مجال خلق الثروة وتوفير فرص العمل، حيث إنها تشكل نحو 90% من المؤسسات في العالم وتشغل نحو 80% من اليد العاملة، فإن الاهتمام بها أصبح يشكل أولوية في برامج الحكومات ومختلف المنظمات المتخصصة، ومن ثم فإن تحديد إطار تشريعي لهذا النوع من المؤسسات بات ضروريا حتى يمكن على الأقل تحديد المستهدفون من المساعدة والدعم بشكل دقيق .

1-1-1 معايير تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

يرتبط بناء تصنيف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بحسب كل منطقة جغرافية. ففي فرنسا مثلاً تجمع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة معاً كمفهوم واحد، وتستثنى المؤسسات الكبيرة فقط فتسمى "petite et moyennes entreprises PME"، أما الدول الناطقة باللغة الإنجليزية فتحتفظ فقط بالمؤسسات الصغيرة، فيتحدثون بالتالي عن "Small Busnisses"، بينما يركز الألمان على موقفهم الوسيط، فيشيرون لها بـ "MITTELESTAND" وللاشارة فإن المنظمات الدولية تميل إلى المقاربة الفرنكفونية، حيث تعبر عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمجموعة واحدة "SMALL AND MEDIUM SIZE ENTREPRISE"، مع تأكيدها على الصعوبات المرتبطة بعمليات الإحصاء وإجراء المقارنات الدولية. وبغض النظر عن التسميات، وعلى العموم فإن أي تعريف يمكن أن يقدم لهذا النوع من المؤسسات سيبنى في الغالب إما على الأساس الكمي أو على الأساس النوعي :

1-1-1-1 التصنيف على الأساس الكمي: وهو تصنيف يعتمد على المعايير التالية:

حجم العمالة، مبلغ رأس المال المستثمر، حجم الإنتاج و القيمة المضافة، قيمة المبيعات والحصة السوقية وغيرها.

1-1-1-2 التصنيف على الأساس النوعي: ويعتمد على المعايير التالية: المستوى التقني المستخدم،

الطبيعة التسويقية للمؤسسات سواء موجهة للسوق المحلي أو الدولي...إلخ.

1-2-1 تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر :

أخذت الجزائر في تعريفها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمعايير الاتحاد الأوروبي، حيث يلخص تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر على أنها: كل مؤسسة إنتاج سلع و/أو خدمات، مهما كانت طبيعتها القانونية، تشغل من 1 إلى 250 شخصاً ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 2 مليار دينار أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 500 مليون دينار، كما تتوفر على الاستقلالية، بحيث لا يمتلك رأسمالها بمقدار 25% فما أكثر من قبل مؤسسة أو مجموعة مؤسسات أخرى لا ينطبق عليها تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويمكن تفصيل هذا التعريف من خلال الشكل التالي:

شكل رقم (01):

تصنيف المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

التصنيف المؤسسة	عدد العمال: سنوات	رقم الأعمال السني	أ	الحصيلة السنة
متوسطة	> 250	2 مليار دج >	أ	> 500 مليون
صغيرة	> 50	200 > مليون دج	أ	100 > مليون دج
مصغرة	> 10	20 > مليون دج	أ	10 > مليون دج

2- واقع وأهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

حظي قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر باهتمام بالغ من قبل السلطات العمومية، لاسيما خلال العقد الأخير، وقد كان ذلك نتيجة منطقية للانتقال من اقتصاد مخطط، هيمنت فيه المؤسسات العمومية ذات الحجم الكبير لأمد طويل، إلى اقتصاد حر سمح ببروز قطاع خاص مبتدئ من جهة، ومن اقتصاد شبه مغلق إلى اقتصاد مفتوح على المنافسة الأجنبية من جهة ثانية. فلقد رافق هذا الانتقال تحول عميق في واقع قطاع المؤسسات ذات الحجم الصغير والمتوسط، وأصبح جل المؤسسات المنشأة تنتمي إلى هذا القطاع.

1-2 تطور حجم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

سجل عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر نموا معتبرا خلال السنوات الأخيرة، فقد تضاعف هذا العدد ما بين سنتي 2004 و 2010، ويعد كل من تحرير المبادرات الخاصة ودعم إنشاء المؤسسات من ناحية، وتطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي منذ 2001 من ناحية ثانية، المبررين الأساسيين لهذا النمو. الجدول التالي يبين تطور هذا النوع من المؤسسات خلال الفترة 2004-2010:

جدول رقم (01): تطور حجم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر 2005-2010

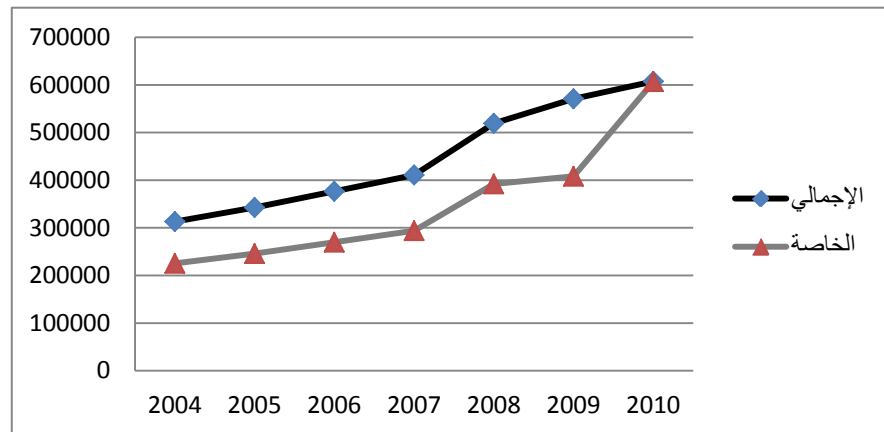
2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	
606737	408155	392013	293946	269806	245842	225449	الخاصة
560	598	626	666	739	874	778	العمومية
-	162085	126887	116347	106222	96072	86732	الحرفية
607297	570838	519526	410959	376767	342788	312959	الإجمالي

المصدر: مديرية أنظمة المعلومات والإحصائيات، وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار

ومن الملاحظ أن مؤسسات القطاع العام لا تمثل إلا نسبة ضئيلة من إجمالي المؤسسات، وهي في تناقص، في حين تشهد مؤسسات القطاع الخاص تزايدا حتى إنها تكاد تشكل كل مؤسسات القطاع في سنة 2010. الشكل البياني التالي يوضح تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع الخاص بالمقارنة مع تطور إجمالي مؤسسات القطاع:

شكل رقم (02): تطور حجم م.ص.م الخاصة في الجزائر بالمقارنة مع إجمالي مؤسسات القطاع

شكل رقم (02): تطور حجم م.ص.م الخاصة في الجزائر بالمقارنة مع إجمالي مؤسسات القطاع



تجدر الإشارة إلى أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قد تضاعف خلال العشرية الأخيرة، ويرجع ذلك إلى دعم الشغل الذاتي عبر آلية ترقية المقاولاتية، كما إن هذا النمط من المؤسسات يشكل نحو 94% من النسيج الوطني للمؤسسات ويولد 35% من القيمة المضافة، ومع ذلك يبقى مؤشر م.ص.م

بالنسبة لعدد السكان متواضعا، حيث هناك 15م.ص.م لكل 1000 ساكن، في حين يصل هذا المؤشر من 50 إلى 60 م.ص.م لكل 1000 ساكن في الاقتصاديات الناشئة .

ومن ناحية أخرى نشير إلى أن حوالي 95% من المؤسسات التي يتضمنها قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر هي عبارة عن مؤسسات صغيرة جدا، أو يسمى بالجزائر مؤسسات مصغرة (أقل من 10 عمال)، وهذا الرقم في حد ذاته لا يدل عن اختلال جوهري في الهيكل، إلا أن ما يمكن اعتباره تحديا أمام عملية التأهيل هو أن حوالي 30% من هذه المؤسسات، حسب دراسة للمجلس الاقتصادي الاجتماعي بالجزائر، يعمل خارج الإطار الرسمي، أي غير مصرح به، هذا إضافة إلى هيمنة قطاع الخدمات، ولاسيما قطاع النقل، على النوع من المؤسسات.

2-2- مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري:

ساهمت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ولا تزال في دعم الاقتصاد الجزائري فهي تشغل ما يقرب من مائة ألف شخص سنويا ، حيث بلغ عدد العاملين بالقطاع، حسب إحصائيات وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار لسنة 2010، أكثر من 1,625 مليون عامل، من حجم إجمالي لليد العاملة المشغلة لذات السنة قدره 9735000 عاملا، وهو ما يمثل نسبة مساهمة في التشغيل بحوالي 17% ، علما أن معدل البطالة بالجزائر لسنة 2010 قد بلغ 10% حسب الديوان الوطني للإحصائيات، إذ بلغ عدد اليد العاملة النشطة 10812000، وهو ما يدل عن المساهمة المعتبرة نسبيا لهذا النوع من المؤسسات في ترقية الشغل والتخفيض من حدة البطالة.

كما تبرز أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري بشكل واضح، من خلال مكانتها في كل من الناتج الخام والقيمة المضافة، حيث يساهم القطاع الخاص، ممثلا أساسا بمؤسسات صغيرة ومتوسطة، بما نسبته 83.59% من الناتج الخام الإجمالي خارج قطاع المحروقات، ونسبة 88.13% من القيمة المضافة خارج قطاع المحروقات المحققة في سنة 2009، وهو ما يبرر أهمية وحيوية هذا القطاع في النسيج الاقتصادي الجزائري.

أما فيما يخص الصادرات فالجزائر تعتمد بشكل كبير على قطاع المحروقات، الذي يمثل ما نسبته 98% من إجمالي الصادرات، إلا أنه وخارج صادرات هذا القطاع فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تساهم بنسبة تصل إلى 75.76%، وهي تمثل حسب الوزارة الوصية المرتبة العشرون إفريقيا في هذا المجال.

3- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و متطلبات الانفتاح الاقتصادي:

شهد العقدين الأخيرين تطورا جد هام لمنحى الاقتصاد الجزائري، بدأ بالسير من اقتصاد موجه مركزيا تتحكم الدولة بأغلب ما فيه، إلى اقتصاد يسير حسب متطلبات السوق تتحكم فيه ونسبة كبيرة قاعدة

العرض والطلب إثر انسحاب الدولة من كثير القطاعات، وتوج هذا النهج باتفاقية وقعت مع الطرف الأوربي تهدف لخلق فضاء من التبادل الحر بين الضفتين ، ومساعي جادة لدخول المنظمة العالمية للتجارة .

حيث يقوم الاتحاد الأوربي والجزائر تدريجيا بإنشاء منطقة للتجارة الحرة تهدف لحرية حركة السلع خلال فترة انتقالية لمدة تصل إلى اثني عشر عاما من تاريخ بدء نفاذ هذا الاتفاق ، يتم فيها إلغاء كلي للتعريفات الجمركية، إلا على بعض السلع التفضيلية المتعلقة بالقطاع الفلاحي .

كما تهدف هذه الاتفاقية إلى تحرير تجارة الخدمات وانسحاب المؤسسات ذات الطابع العمومي من هذا القطاع (خاصة الخدمات المالية والبنكية والإعلام والاتصال) التي يسوق الاتحاد الأوربي على أنها المحفز الأساسي لقدام الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الجزائر، وكذا إعطاء الحق في إنشاء أو تأسيس المؤسسات.

ويتعلق المحور الثاني من الاتفاقية بضرورة موائمة الاقتصاد الجزائري والتنظيمات والمعايير الدولية، فيتعين على الجزائر القيام بإلغاء تدريجي للإعانات المقدمة لبعض القطاعات، وكذا المعاملة التفضيلية للمؤسسات العمومية، كما يجب على الجزائر أن تقوم بإصلاحات تخص قطاعات النقل والإعلام والاتصالات، وكذا المنظومة المحاسبية والخدمات المالية، ولهذا قام الأوربي بتقديم " مساعدات " تقنية ومالية وذلك ضمن إطار برنامج MEDA.

ولحد الآن لم تتمكن الجزائر من استغلال الإعفاءات الواسعة لمنتجاتها والتسهيلات الممنوحة لها لدخول السوق الأوروبية بسبب عدم مطابقة المنتج الجزائري للمواصفات الأوروبية؛ حيث لم تتمكن من استهلاك إلا نسبة متواضعة من نظام الحصص ذات المزايا الخاصة، الذي يتعلق بعدد من المنتجات التي يمكن لها تصديرها دون رسوم، إذ استغلت 6 أصناف فقط من مجموع 41 صنفاً؛ في حين تمكن الطرف الأوروبي من الاستفادة من معظم المنتجات والحصص المعفاة من الرسوم والتعريفات الجمركية.

ونتيجة لهذا الوضع جاء الميزان التجاري لصالح الطرف الأوروبي، فبلغت واردات الجزائر من أوروبا عام 2008 نسبة 53,15% مرتفعة بنسبة 45,46% مقارنة بعام 2007 حيث بلغت 21مليار دولار بعدما كانت تقدر بـ 11,2 مليار دولار عام 2005؛ أما الصادرات فبلغت نسبتها 52,04% وتكشف الأرقام بصورة واضحة اعتماد الجزائر الكبير على مختلف الواردات الأوروبية، كما تبقى الجزائر بعيدة على الأهداف التي رسمتها وهي رفع صادراتها نحو أوروبا من السلع والخدمات الخارجة عن قطاع النفط والغاز، وتشير الإحصائيات أنه في مقابل 01 دولار تصدره الجزائر نحو الاتحاد الأوروبي فإنها تستورد ما قيمته 20 دولار، فقد بلغت الصادرات الجزائرية نحو أوروبا خارج قطاع النفط والغاز 01 مليار دولار خلال عام 2008 مقابل واردات بلغت 20,8 مليار دولار في نفس السنة .

كل هذه الأرقام تعتبر مؤشرا مخيفا بالنسبة للاقتصاد الجزائري ككل، ولقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل خاص، ففي ذات السياق من شأن هذه الوضعية أن:

- تعرض وجود المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لخطر الإفلاس، بسبب قوة وجودة المنتجات الأوروبية المنافسة ونقص الحماية الوطنية نتيجة الإلغاء التدريجي لكثير من القيود الجمركية؛
- التقليل الإجباري لحجم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية، على اعتبار أن الاتفاقية تنص على ضرورة خصخصة القطاع العام.

ومن ناحية أخرى لا ترغب الجزائر في البقاء على هامش التجارة العالمية لذلك فهي تسعى جاهدة للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، والتي إن تمت فإنه يتوقع أن تقضي عددا من الآثار على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة منها ما هو إيجابي ومنها ما هو سلبي .

حيث يلتزم البلد المنظم لهذه المنظمة بما يسمى مبدأ الدولة الأولى بالرعاية (NPF)، الذي يعني أن البلد المضيف يجب أن يطبق على المستثمر الأجنبي العضو في المنظمة معاملة لا تقل تفضيلا عن تلك التي تمنح للمستثمرين من أي بلد أجنبي آخر ، كما تشترط المنظمة على الدول الأعضاء عدم التمييز بين السلع المستوردة والسلع المحلية المماثلة من صعيد احترام الضرائب الداخلية واللوائح المحلية، على سبيل المثال .

بتوفر كل هذه الالتزامات الدولية والإقليمية فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مطالبة اليوم وأكثر من أي وقت آخر بزيادة قدرها على المنافسة لضمان البقاء في السوق خاصة وأن بإمكانها أن تستفيد من:

- تدعيم القطاع بمساعدات مالية من الجانب الأوروبي في إطار برنامج MEDA نحو 57 مليون أورو مقدمة لإعادة تأهيل وتطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة)؛
- فتح أسواق خارجية جديدة أمام القطاع وبالتالي زيادة فرص الربح فقد زاد حجم الصادرات خارج المحروقات منذ سنة 2005 حتى بداية 2008 من 492 مليون دولار إلى 890 مليون أورو أي بزيادة تقدر بنحو 80%؛
- انخفاض قيمة المنتجات نصف المصنعة بسبب رفع الجمركة عنها؛ وبالتالي زيادة قدرة المنتجات الوطنية على المنافسة من خلال انخفاض التكاليف الإجمالية ؛
- الجودة الناتجة على الاحتكاك بالمؤسسات العالمية صاحبة الخبرة والتنظيم الكبيرين في مجال الأعمال، والوصول إلى منابع تكنولوجيات الإعلام والاتصال، بطرق أكثر يسرا وأقل تكلفة.

- زيادة حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة من طرف المؤسسات ذات الحجم الكبير وبالتالي إتاحة فرصة المقابلة من الباطن وعمليات الإمداد logistique التي تتولاها عادة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

المحور الثاني : حوكمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

1- مفهوم الحوكمة:

تقدم الحوكمة باعتبارها " مجموعة الآليات التنظيمية الموجودة للتأثير والحد من السلطة والنفوذ في قرارات المسيرين، أي "حوكمة" سلوكهم وتحديد حيزهم التقديري" ، وبالتالي فمفهوم الحوكمة يركز على تحسين عملية التسيير والإدارة من خلال آليات تضمن العمل وفق أطر شفافة.

2- مبادئ الحوكمة:

يمكن تفسير حوكمة المؤسسات من خلال المعايير أو المبادئ المحددة لها، والتي تتضمن العناصر الخمسة التالية:

1-2- حماية حقوق المساهمين في المؤسسة:

للمساهمين بالمؤسسة حقوقاً تجاهها يجب حمايتها حتى يطبق نظام الحوكمة، تتمثل أساساً في: حق المشاركة في الربح والتصرف في الأسهم عن طريق نقل الملكية، حق الحصول على المعلومات الخاصة بالمؤسسة في الوقت المناسب وبشكل منظم وأن تتاح لهم إمكانية الحضور والتصويت في الجمعية العامة للمؤسسة.

2-2- المعاملة المتكافئة لجميع المتعاملين:

يكفل إطار حوكمة المؤسسات المعاملة المتكافئة بين حملة الأسهم، وفي حماية حقوقهم القانونية، ومنع أي عمليات من شأنها ضمان تداول للأسهم أو السندات بصورة لا تتسم بالشفافية أو المصادقية.

3-2- دور أصحاب المصالح في حوكمة المؤسسات:

يقصد بأصحاب المصالح؛ ذوي العلاقة مع المؤسسة من موردين وزبائن وعمال وبنوك وهيئات داعمة، حيث يسمح إطار حوكمة المؤسسات بوجود آليات لمشاركة أصحاب المصالح في المؤسسة، وما يحقق لهم ذلك من خلق للقيمة واستدامة للمشاريع القائمة على أسس سليمة ومتينة.

4-2- الإفصاح والشفافية:

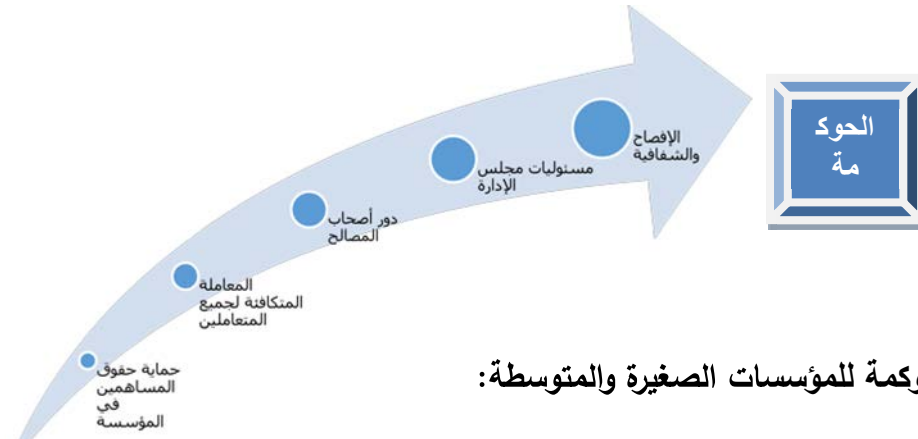
تهدف حوكمة المؤسسات إلى تحقيق مبدأ الشفافية من خلال الإفصاح عن المعلومات الهامة وبأسلوب يتفق ومعايير الجودة المحاسبية والمالية، كما ينبغي ضمان وصول هذه المعلومات إلى كافة المساهمين وأصحاب المصالح في الوقت المناسب وبالطرق المناسبة.

5-2 مسؤوليات مجلس الإدارة:

يعتبر تأكيد النوايا الحسنة وتوفير المعلومة الكاملة والصادقة لكافة المتعاملين والمساهمين من أبرز مسؤوليات مجلس الإدارة، كما إن على هذا المجلس العمل على تحقيق مصالح المؤسسة وكافة المساهمين بما يتفق والتشريعات السائدة.

وعموما يمكن إبراز الطريق إلى الحوكمة من خلال المعايير المحددة لها في الشكل التالي:

شكل رقم (03): الطريق إلى الحوكمة



3 - أهمية الحوكمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تتبع الحاجة إلى ممارسة حوكمة المؤسسات للفصل بين الملكية والإدارة. ففي الغالب نجد أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا تفصل بين الإدارة والملكية، بمعنى أن صاحب أو أصحاب المؤسسة هم مجلس الإدارة وهم الإدارة في نفس الوقت، وهو ما يؤدي إلى خلق نزاعات وصراعات داخل العمل. ومن ناحية أخرى كثيرا ما تؤثر الاختلافات الشخصية والعائلية على اتخاذ القرارات الخاصة بالمؤسسة، وهذا واضح جدا بالمؤسسات ذات الطابع العائلي، التي تحتل نسبة كبيرة من المؤسسات الصغيرة، إذ أن معظمها مملوك ومدار من طرف عائلات. ومن هنا يمكن اعتبار أن الحوكمة ليست مجرد خيار، بل هي آلية أساسية وضرورية لاستقرار وإنجاح هذا النوع من المؤسسات. ومع ذلك نجد في الواقع أن معظم هذه المؤسسات لا تعترف بأهمية تطبيقها، وهذا راجع لعدة أسباب منها :

- الكشف عن بيانات ومعلومات تستفيد منها المؤسسات المنافسة؛
- إطلاع المساهم الصغير الذي يمتلك أسهم قليلة على حقيقة الوضع في المؤسسة؛
- في بعض المؤسسات نجد أن الأعراف لديها أهم بكثير من تطبيق معايير تساهم في تحسين الإدارة بالمؤسسات؛
- تعيين أفراد من خارج العائلة في مراكز حساسة يؤثر على مركزهم الاجتماعي.

وبالمقابل تستفيد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المطبقة للحوكمة من عديد المزايا التي تمكنها من:

- فتح الباب لها بالدخول إلى الأسواق العالمية، وكذا إلى أسواق الأوراق المالية؛
- تقليل أثر النزاعات والخلافات العائلية على أداء المؤسسة؛
- تحسين الأداء العام للمؤسسة ومساعدة المديرين ومجالس الإدارات على تطوير إستراتيجية المؤسسة؛
- ضمان اتخاذ قرارات مبنية على أسس حكيمة وسليمة؛
- تقليل المخاطر وتشجيع الأداء، وبالتالي تحسين فرص الوصول إلى أسواق المال؛
- التمكن من تحقيق مبدأ الشفافية والقابلية للمحاسبة.

4- خصوصية الحوكمة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

لقد دفعت الأهمية المتزايدة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عديد المختصين إلى محاولة إسقاط مفاهيم الحوكمة عليها. غير أن الخصوصيات التي تتميز بها هذه المؤسسات، لاسيما منها المتعلقة بالجوانب الإدارية والتنظيمية، تحتم توليد خصوصيات لنظام حوكمتها.

1-4- المسير ركيزة نظام الحوكمة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

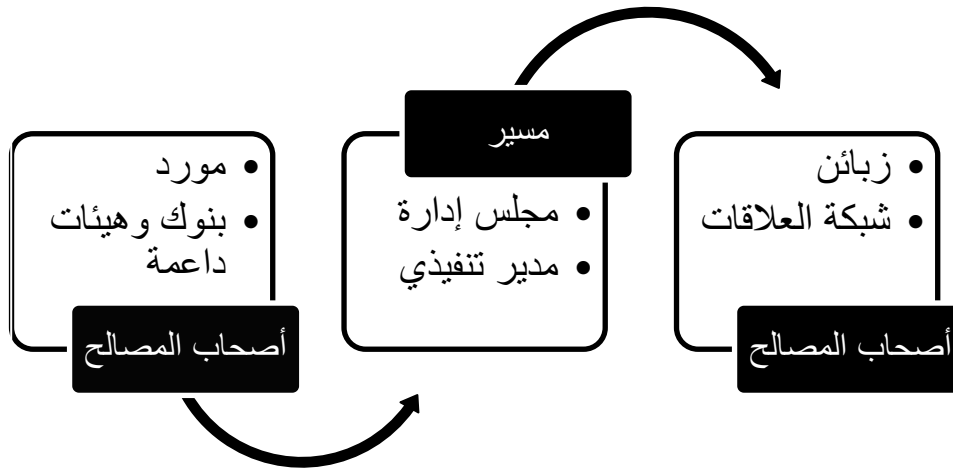
يدور نظام حوكمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حول المهام المنوطة بالمسير ومدى توافرها ومبادئ ومعايير الحوكمة، فمن أهم أهداف نظرية الحوكمة المساعدة على توضيح الدور الذي ينبغي أن يلعبه المسير في إبراز العلاقة ما بين عدد من الفاعلين من جهة، وإرضاء كل أصحاب المصالح في إطار شفاف يضمن تحقيق أهداف المؤسسة من جهة ثانية. وفي هذا الصدد ، وحيث إن المسير في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة غالبا ما يكون أحد أفراد العائلة، وأعضاء مجلس إدارتها هم أفراد العائلة، فإن هناك مجالا واسعا لتفويض السلطة وتداخل الصلاحيات، مما يجعل عملية اتخاذ القرار تحكمها الكثير من الأحكام الاجتماعية الخاضعة لظروف الأسرة. وعليه فإن اعتماد أسلوب الحوكمة من شأنه أن يحد من الكثير من المشاكل الإدارية التي هي في الأساس نابعة من عدم الفصل بين الإدارة والملكية. ولكن بالمقابل سيتيح نظام الحوكمة للمسير استغلال شبكة العلاقات الاجتماعية بشكل أكثر إيجابية واستثمارها كرأس مال فكري واجتماعي يمكن توجيهه لخدمة أغراض المؤسسة وتحسين علاقتها مع مختلف الشركاء .

2-4- علاقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأصحاب المصالح في إطار الحوكمة:

ترتبط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالكثير من العلاقات مع أصحاب المصالح داخل وخارج المؤسسة، وهذا يستوجب عليها العمل معهم ضمن معايير الشفافية التي يفرضها نظام الحوكمة. ولما كان هذا النوع

من المؤسسات في كثير من الدول لا يخضع للمعايير المحاسبية والمالية المنظمة، أصبح بالتالي الحديث عن مصداقية المعلومات المعلنة أمر غاية في الصعوبة. فالبنوك والمؤسسات الداعمة والمانحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تبحث دائما عن معلومات تخضع لمبدأي الشفافية والمصداقية، وهي لا تكاد تجدها في هذه المؤسسات، كما أن الدولة بمختلف مصالحها الحكومية تواجه صعوبات في التأكد من مدى صدقية المعلومات التي تصدرها هذه المؤسسات. يمكن توضيح علاقة الحوكمة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال الشكل التالي:

شكل رقم (04): إطار الحوكمة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة



المحور الثالث

حوكمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر كمدخل لتأهيلها

1- واقع تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

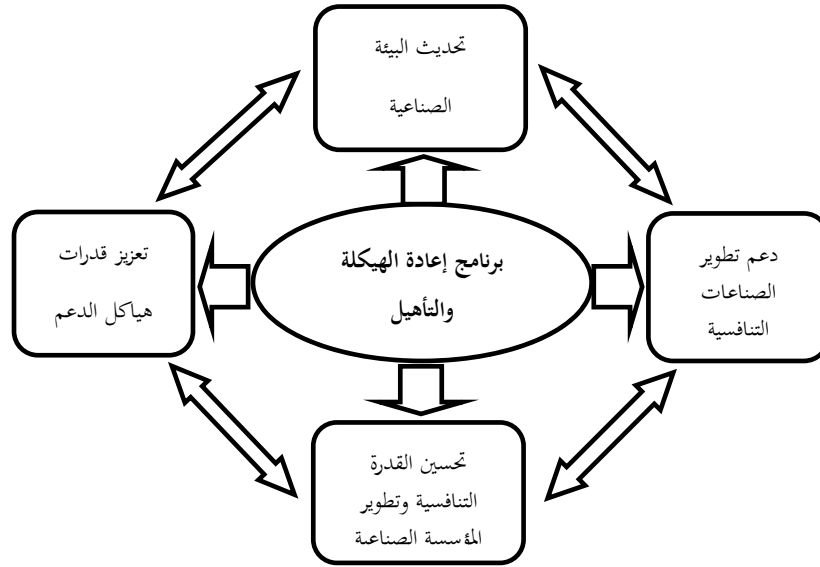
1-1 مفهوم تأهيل المؤسسات:

التأهيل هو مفهوم حديث النشأة طور من قبل منظمة الأمم المتحدة من أجل التنمية والصناعة ONUDI في السنوات الأخيرة، وقد عرفت على أنه عملية تصميم وإنجاز ديناميكية واسعة تستهدف إحداث تغيرات كبيرة في ظل بيئة شاملة، وبالتالي هو إجراء مستمر لتحضير وتكييف المؤسسة مع محيطها وفق متطلبات التبادل الحر، ويترجم هذا التأهيل من خلال جعل المؤسسة:

- في وضع تنافسي من حيث السعر، النوعية والإبداع؛
- قادرة على متابعة تطورات التكنولوجيا والسوق والتحكم فيهما.

ويمكن توضيح أهداف عملية التأهيل من خلال الشكل التالي:

شكل رقم (05): هدف برنامج إعادة الهيكلة والتأهيل



Source: ONUDI, « Guide méthodologique: restructuration, mise à niveau et compétitivité industrielle », 2002, Vienne, p: 07

2-1- نتائج بعض برامج التأهيل المعتمدة في الجزائر:

1-2-1- البرنامج الوطني للتأهيل الصناعي:

يدار هذا البرنامج من طرف وزارة الصناعة وإعادة الهيكلة الصناعية، يهدف إلى تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات الصناعية الجزائرية التي تشغل أكثر من 20 عامل. وفي إطار هذا البرنامج تم منذ جانفي 2002 إلى غاية ديسمبر 2005، تلقى 324 طلب حيث تم قبول طلبات 218 مؤسسة توفرت فيها الشروط من بين 317 مؤسسة تم معالجتها، استفادة من مرحلة التشخيص، بينما استفادة 93 مؤسسة من مخططات التأهيل، وذلك من بين 99 ملف تمت دراسته، وتعتبر هذه الأرقام ضعيفة مقارنة بما كان مسطرا ومأمولا من تأهيل لـ 100 مؤسسة سنويا منذ انطلاق البرنامج في سنة 2002.

1-2-2- البرنامج الأوروبي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (EDPME):

هو عبارة عن برنامج تعاون ثنائي بين وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية من جهة، واللجنة الأوروبية من جهة أخرى، وهو خاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ويندرج في إطار الاتفاقية المبرمة بين الاتحاد الأوربي والجزائر. ولقد حقق هذا البرنامج، وإلى غاية نهاية 2007، عددا من النتائج على صعيد مختلف المحاور المستهدفة:

أ- فيما يخص الدعم المباشر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تم دخول 685 مؤسسة ضمن إجراءات التأهيل، حيث توقفت 179 مؤسسة مباشرة بعد عملية التشخيص المسبق، بينما رفضت 61 أخرى البدء في عملية التأهيل وتوقفت بعد التشخيص المعمق، في حين خضعت 445 مؤسسة لبرنامج تأهيلي. وترجع أغلب أسباب التوقف عن إتمام برنامج التأهيل إلى:

- تحفظ رئيس المؤسسة على المواصله؛

- عدم تحقيق أي قيمة إضافية للمؤسسة بعد أول عملية؛

- صعوبات مالية بالنسبة للمؤسسة .

ب- فيما يخص دعم الهيئات المالية:

تم القيام بـ 191 عملية منذ سبتمبر 2002، منها 20 عملية لصالح 05 هيئات مالية متخصصة، 27 عملية لصالح المؤسسات من أجل تطوير أنظمة المحاسبة والمالية، و 144 عملية من أجل تسهيل وصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى مصادر التمويل .

ج- فيما يخص الهيئات الداعمة:

هناك 187 عملية أجريت من أجل دعم محيط وهيئات دعم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، استفادت منها وزارات وهيئات حكومية وهيئات دعم أخرى مثل وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية، وغرفة الصناعة والتجارة الجزائرية وغيرهما.

2 -حوكمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر كمدخل جديد لتأهيلها

تستوجب حوكمة المؤسسات في الجزائر الكثير من الإجراءات، سواء على المستوى الكلي أو على المستوى الجزئي، وقد باشرت السلطات العمومية في الجزائر عددا منها نذكر أهمها فيما يلي:

1-2-على المستوى الكلي:

1-1-2-استحداث نظام محاسبي مالي جديد:

تمت المصادقة على النظام المحاسبي والمالي (SCF) في 2007 (قانون 25 نوفمبر 7200)، وشرع في تطبيقه منذ الفاتح من يناير 2009. ويسمح هذا النظام بتحقيق تسجيلات وافية لجميع التعاملات المالية، كما يتيح تحقيق استقلال قانون المحاسبة بالنسبة للقانون الجبائي، مما يتيح بالتالي تحقيق هدف الشفافية التي تفرضها القوائم المالية وفق هذا النظام المحاسبي الجديد.

-2-1-2 إصلاح المنظومة المالية:

لإرساء بنى ملائمة للحوكمة كان لابد من إجراء إصلاحات في المنظومة المالية والمصرفية، إذ أن هذه المنظومة تعتبر أحد أهم المرتبطين بالمؤسسة، ومن ضمن هذه الإصلاحات إعداد نظام محاسبي خاص بالبنوك، اعتماد نظام المقاصة الإلكترونية، السماح للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدخول بورصة الجزائر، تفعيل دور صندوق ضمان قروض الاستثمار الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وغيرها. كما تم في مجال التأمينات إعادة تقييم الأرصدة المجمدة (أوت 2007)، إضافة إلى فتح هذه السوق أمام القطاع الخاص، بما فيه فروع الشركات الأجنبية، وتم تأسيس صندوق ضمان للمؤمنين.

-2-2-2 على المستوى الجزئي:

-2-1-2 تطوير الحوكمة بالمؤسسة:

ما تزال جهود النهوض بمستوى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة متواصلة وطنيا، ومنها ما يتم بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ONUDI، ومن أبرز هذه الجهود تعزيز شبكة مرافقة هذه المؤسسات، على غرار مشاتل ومحاضن المؤسسات ومراكز الدعم الجهوية. كما يجري حاليا إعداد مدونة للحكم الراشد للمؤسسة، بالتعاون مع أرباب العمل من القطاع الخاص ومجموعة التفكير الجزائرية حول المؤسسة.

-2-2-2 تحسين النوعية:

يستجيب إنشاء هيئة للاعتماد (ALGERAC) إلى حرص السلطات العمومية في الجزائر على تعزيز مسعى تحقيق الجودة، وذلك بهدف تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات، خاصة بعد الانفتاح الاقتصادي وعقد اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي والانضمام المرتقب إلى المنظمة العالمية للتجارة.

-2-3-2 فتح رأس مال المؤسسات للمساهمين:

ارتفع عدد المؤسسات التي تمت خصصتها من 58 مؤسسة سنة 2003 إلى 110 سنة 2007. وتجدر الإشارة هنا إلى التعديل الذي أجري على القانون التجاري، خاصة فيما يتعلق بشركات المساهمة. هذا إضافة إلى الدور المدعم لبورصة الجزائر.

-2-4-2 تطوير المنافسة:

نشير في هذا الصدد إلى أن التشريعات الجديدة التي تمت المصادقة عليها في 04 مايو 2008، تمنح مجلس المنافسة صلاحيات واسعة في مجال الصفقات العمومية وضبط السوق، وهي تركز منع كل

أشكال التفرد لتفادي احتكار السوق من طرف متعامل اقتصادي واحد، كما أنها تحدد العلاقات الوظيفية بين المجلس المذكور ومختلف سلطات الضبط القطاعية.

-3 متطلبات حوكمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر:

على الرغم من اعتماد الجزائر عدد من الإجراءات الهادفة لحوكمة المؤسسات الجزائرية، سواء منها العمومية أو ذات الملكية الخاصة، إلا أنه لا يمكن اعتبارها كافية لأسباب كثيرة، والتي من ضمنها النتائج المتواضعة المحققة جراء برامج التأهيل المختلفة، كما أن انتشار مفهوم الحوكمة وثقافتها لا تزال محدودة جدا على مستوى المؤسسات الجزائرية، فمعظم مسيري وأصحاب هذه المؤسسات، خاصة منها الصغيرة والمتوسطة، والتي تمثل نحو 99% من عدد المؤسسات، لا يدركون شيئا عن الحوكمة، وهذا ما يزيد من تعقيدات تطبيقها. وعليه فإن تطبيق حوكمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر يتطلب تهيئة من عدة جوانب لعل أهمها ما يلي:

-1-3 تهيئة المنظومة التشريعية:

ونقصد بذلك إعداد قوانين وتشريعات تفرض العمل من خلال مجلس الإدارة بالمؤسسة، خاصة فيما يتعلق بالقرارات الهامة والإستراتيجية كالتوسعة والاستثمار الجديد وطلبات القروض الهامة وغيرها، وهو ما من شأنه أيضا أن يفعل العمل الجماعي ويجعل من المؤسسة ملك لشخص أو عدد من الأشخاص ولكن تديرها مجموعة.

-2-3 تهيئة المنظومة المالية:

لا يمكن خلق مؤسسات قادرة على المنافسة وقابلة الديمومة في ظل منظومة مصرفية ومالية ضعيفة تخشى المخاطرة، بل وتعمل في نطاق إداري بيروقراطي، إذا يجب تأهيل هذه المنظومة بحيث تصبح فعلا محركا للاقتصاد وقاطرة له، وذلك من خلال تحفيزها لمنح التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتيسير إجراءاته، واعتماد أساليب ابتكارية للتعامل مع خصوصيات هذا النوع من المؤسسات، وإنشاء مصارف متخصصة وتسهيل إجراءات اعتماد بنوك ومؤسسات مالية جديدة.

-3-3 تهيئة بورصة الجزائر:

إن الحديث عن حوكمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يعني ضمنا وجود مساهمين، والعمل من خلال المساهمين يتطلب بورصة فاعلة تتيح المكان للتعامل مع مختلف المؤسسات والأفراد، وبالتالي فإن تهيئة بورصة الجزائر وتفعيل دورها يصبح أولوية في اتجاه تطبيق الحوكمة. ومن ضمن الإجراءات في هذا المجال فتح المؤسسات المتوسطة الحجم على الأقل 20% من رأسمالها للتداول، مما يتيح فرص تمويلية للأفراد والمؤسسات.

4-3- تهيئة السوق ودمج السوق الموازية في النشاط:

لا يزال الاقتصاد الجزائري يعاني كثيرا من تداعيات السوق الموازية، التي تحد من قدرة المؤسسات على الابتكار والتطور ومن خلق مؤسسات جديدة، إذ أن حوالي 34.2 % من الناتج الداخلي الخام هي ضمن هذه الفئة . ومع ما لهذه السوق من آثار سلبية على الاقتصاد، إلا أن حجمها وصعوبة القضاء عليها يجعل من الضروري التفكير في آليات تساعد على دمجها ضمن فضاءات يمكن التحكم بها، كخلق تعاضديات وجمعيات مهنية تؤطر هذا العمل، والعمل على إيجاد هيئة تضم عددا من المؤسسات العاملة في هذه السوق بمجلس إدارة يضم أصحاب هذه المؤسسات بصفاتهم مساهمين.

5-3- تهيئة الإطار المحاسبي المالي:

على الرغم من صدور نظام محاسبي مالي جديد بالجزائر يتضمن الكيانات الصغيرة ، إلا أن تطبيق مبدأ الشفافية في إطار هذا النظام الجديد يبدو غير واضح المعالم. ولذلك لابد من تدعيم هذا النظام بأجهزة ضبط ومراقبة مختصة تضمن شفافية المعلومات المعلنة، وبالتالي تضمن حقوق أصحاب المصالح.

6-3- نشر الحوكمة كثقافة:

إن اعتماد أساليب علمية وإعلامية وتحسيسية لإبراز أهمية الحوكمة ونشر ثقافتها على مستوى المؤسسات، بما فيها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، يعد ضرورة ملحة للوصول إلى تطبيق مبادئها ميدانيا، ومن ضمن هذه الأساليب عقد مؤتمرات وندوات وأيام دراسية وتحسيسية لتوجيه أصحاب القرار، وكذا إعداد منشورات وأدلة حول تطبيق الحوكمة، هذا فضلا عن إدماج مؤسسات التعليم والتكوين والتدريب في العملية.

خاتمة البحث وتوصياته:

إن تطبيق نظام حوكمة المؤسسات بالجزائر أمر متاح، وإن الجهود في هذه الاتجاه، وهي ما تزال في بداياتها، يمكن أن تكلل بالنجاح، إلا أن ذلك لن يتحقق بمجرد إصدار تشريعات وتنظيمات، بل لابد من مضاعفة الجهود بالتعاون مع هيئات ومنظمات إقليمية ودولية متخصصة، وكذا الاستفادة من التجارب الناجحة في هذا المجال. وفي هذا الإطار لا ينبغي تركيز الاهتمام على المؤسسات الكبيرة واستبعاد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، خاصة وأن هذه الأخيرة أضحت تعد المكون الرئيسي لقطاع الأعمال. ولكن في نفس الوقت لا ينبغي أيضا أن نغفل أهمية تأهيل هذه المؤسسات وإعدادها للاندماج في اقتصاد عالمي تسوده منافسة شرسة، لاسيما في ظل تباطؤ وتيرة تطبيق برامج التأهيل المتعاقبة وتواضع نتائجها.

يمكن تلخيص نتائج هذا البحث فيما يلي:

- لا يزال قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر هشاً ويحتاج لعمل كبير على الكثير من الصعد لتطويره.
- على الرغم من الأرقام المحققة والمعلنة حول قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر، إلا أنه لا يزال يعاني من كثير الصعوبات والتعقيدات، لعل أبرزها هيمنة القطاع غير الرسمي عليه، وهو ما من شأنه أن يعيق تطبيق برامج التأهيل بصورة شاملة وفعالة.
- نقص الوعي لدى الكثير من أصحاب المؤسسات بأهمية ضرورة التأهيل، وعدم الاكتراث بالخطر الذي تشكله المؤسسات العالمية المنافسة على وجود هذه المؤسسات.
- ليست هناك إرادة واضحة فيما يخص حوكمة المؤسسات الخاصة بالجزائر عموماً.
- ضعف السوق المالية ونقص فعاليتها بالجزائر يمثل عائقاً أمام تداول أسهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ولا يساعد على بسط الشفافية ونشر المعلومات.
- ضعف المنظومة التشريعية والجبائية يخل بتطبيق الحوكمة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- وعلى ضوء هذه النتائج، وفي سبيل تطوير وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر وإخضاعها لمبادئ ومعايير نظام الحوكمة، يمكن تقديم التوصيات التالية:
- تكثيف الجهود قصد تطوير السوق المالية بما يضمن رفع مستوى حجم تداول الأسهم ضمن قواعد الشفافية ويؤدي إلى رفع عدد المؤسسات المتدخلة فيه.
- تطوير الجانب المحاسبي والمالي الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بحيث تراعى فيه المتطلبات والمعايير المالية والمحاسبية الدولية.
- بذل المزيد من الجهود في سبيل إيجاد سوق تسودها الشفافية وتحكمها قواعد المنافسة، مع تيسير الإجراءات وتقديم التحفيزات اللازمة، ومنها التحفيزات الجبائية الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، قصد استقطاب المؤسسات العاملة في السوق غير الرسمية نحو القطاع الرسمي.
- تفعيل دور هياكل دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل بلوغ مرافقة أفضل للمؤسسات الناشئة والأفكار المبدعة، وكذا ربط هذه الهياكل، كالمشائيل والمحاضن التقنية، بالمؤسسات الجامعية ومراكز البحث، استغلالاً للقدرات والكفاءات العلمية المتواجدة بهذه المؤسسات.
- توسيع نطاق نشر المعرفة والمعلومات الخاصة بنظام الحوكمة في أوساط محيط الأعمال، ونشر الوعي بضرورة الفصل بين الملكية والإدارة في المؤسسات، بما فيها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الهوامش

*كلمة ألمانية تعني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

Nadine LEVRATTO, Les PME: Définition, rôle économique et politiques publiques, Editions De Boeck, 2009, p :21

Robert WITTERWULGHE, Frank Janssen, La PME une entreprise humaine, Editions De Boeck, 1998, p-p : 14-16

القانون رقم 01-18 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 يتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، الجريدة الرسمية بتاريخ 15 ديسمبر 2001، العدد 77

In: "Les PME en Algérie et les politiques de soutien à leur développement", DG Trésor, publications des services économiques, Janvier 2012

Voir les bulletins d'information économique, Ministère de la PME et de l'Artisanat, N-N° 12-13

Ministère de l'industrie, de la petite et moyenne entreprise et de la promotion de l'investissement, bulletins d'information économique N :18, 2010

دخل الاتفاقية حيز التنفيذ منذ الفاتح من سبتمبر 2005، حيث يعد الاتحاد الأوروبي أهم شريك اقتصادي بالنسبة للجزائر حيث بلغت نسبة التبادلات التجارية 65% من الصادرات الجزائرية و 57% من الواردات راجع في ذلك: زغيب شهرزاد، "الشراكة الأورو - جزائرية بين متطلباتها وواقع الاقتصاد الجزائري"، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة قسنطينة، عدد 32، ديسمبر 2009 ، المجلد ب، ص:339

تجدر الإشارة هنا ان الجزائر تقدمت في سنة 2010 بطلب رسمي لتأجيل تاريخ التفكيك الجمركي الكلي إلى سنة 2020 بدل نهاية 2017 ، وهي تتفاوض لحد الآن من أجل هذا.

Voir l'article N: 06 de l'accord de l'association entre L'UE et L'Algérie.

Taline KORANCHELIAN et Gabriel SENSENBRENNER, "ALGÉRIE: Questions choisies", Rapport du FMI, 19 janvier 2006, p-p :4-10

صباحة بغورة، "بعد أربع سنوات من اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي : شراكة غير متكافئة"، مجلة المعرفة، 2009/12/06، متاح على الموقع:

<http://www.almarefh.org>

Groupe de travail des liens entre commerce et investissement, Document de réflexion sur la non-discrimination, OMC, 27 juin 2002

تنص المادة الثالثة من الاتفاق العام للتعريفات الجمركية والتجارة "الغات" تنص على أن "منتجات إقليم أي طرف متعاقد المستوردة إلى أراضي أي متعاقد آخر معاملة لا تقل تفضيلاً عن تلك الممنوحة لمثل المنتجات ذات المنشأ الوطني في احترام جميع القوانين واللوائح والمتطلبات التي تؤثر على بيعها الداخلية" راجع في ذلك:

Kamal SAGGI AND nese SARA, « National treatment at the WTO: the roles of product and country heterogeneity », international economic review, Vol. 49, No 4, November 2008

Voir les articles N°17 – 22 de l'accord de l'association entre L'UE ET L'Algérie.

Jean-Pierre BOISSIN, Véronique FAVRE-BONTE, "Mondialisation, fusions-acquisitions et ultigouvernement du groupe via ses filiales" , Revue Sciences de la Société – N° 54, octobre 2001, p :144

نشير في هذا الصدد إلى أننا سنأخذ بمعايير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD علماً أن هنالك تقسيمات أخرى لا يسع المجال لذكرها والتطرق لها، كما يمكن تفصيل هذه المعلومات بالرجوع إلى:

OECD, OECD Principles of Corporate Governance, 2004

خالد الخطيب، "تأثير مبادئ الحوكمة على الشركات العائلية"، جامعة العلوم التطبيقية، متاح في الموقع : <http://www.economicat.com>

Gilles LECOINTRE, Le Grand Livre de l'économie PME, Lextenso Editions, Paris, 2010, p-p: 180-181

ONUDI, "Guide méthodologique: restructuration, mise à niveau et compétitivité industrielle", 2002, Vienne. P: 07

Abdelkarim BOUGHADOU, « Politiques d'appui à la compétitivité des Entreprises algériennes », Ministère de la Petite et Moyenne Entreprise et de l'Artisanat, Avril, 2006

هذه الإحصاءات مأخوذة من :

Ministère de la PME et de l'Artisanat, "programme d'appui aux PME/PMI Des résultats et une expérience à transmettre", Rapport final – Euro Développement PME, Décembre 2007

تقرير الآلية الأفريقية للتقييم من قبل النظراء، " نقطة الارتكاز الوطنية، حول تنفيذ برنامج العمل الوطني حول الحوكمة"، نوفمبر 2008، الجزائر ص: 16.

نفسه، ص: 21

راجع في ذلك: ملاك قارة، "التعامل مع الاقتصاد غير الرسمي: تحاليل ومقارنة مع بعض الدول"، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة قسنطينة، عدد 32، ديسمبر 2009، المجلد أ، ص: 209

راجع في ذلك: الجريدة الرسمية رقم 19 المؤرخ بـ 25 مارس 2009، ص: 22

الصناعة السياحية في الجزائر ودورها في تفعيل النشاط الاقتصادي والاجتماعي:دراسة تحليلية تقييمية

أ. شابي حليمة

كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير

أ.د. بربيش السعيد

جامعة باجي مختار- عنابة- الجزائر

ملخص:

يسعى هذا البحث إلى تسليط الضوء على واقع الصناعة السياحية في الجزائر و دورها في تفعيل النشاط الاقتصادي و الاجتماعي باعتبارها مصدرا تمويليا بديلا يمكن الاعتماد عليه لمواجهة التذبذب في الموارد النفطية التي تعتبر المصدر الرئيسي للتمويل في الاقتصاد الجزائري فعلى الرغم من امتلاك الجزائر لمقومات الانتاج السياحي إلا أنها مازالت تواجه عدة صعوبات ساعدت على تفاقم العجز الاقتصادي لميزان المدفوعات السياحي و التي كان بالإمكان تلافيها لو اعتمدت على سياسة تخطيطية مدروسة للمقومات التي لم تستثمر و التي لم تستغل بعد، وفقا لأسس علمية لتحقيق النتائج المرجوة.

الكلمات المفتاحية: صناعة السياحة، التنمية الاقتصادية، التنمية السياحية، التنمية الاجتماعية و الثقافية.

Abstract :

This research aims to highlight the reality of the tourism industry in Algeria and its role in activating the economic and social activities as a source of alternative financial resources which can be relied upon to meet the fluctuation in oil resources, the main source of the Algerian economy financing. Despite owning elements of tourism production Algeria still facing several difficulties that helped to exacerbate the economic deficit of the tourism balance of payments. This deficit could have been avoided if a deliberate planning policy of tourism production elements that have not been invested and which have not been exploited yet, had been adopted and this according to a scientific basis to achieve the desired results.

Keywords: tourism industry, economic development, tourism development, social and cultural development.

مقدمة:

تعد صناعة السياحة طريق متميز للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية، و بشكل خاص للدول النفطية التي تعتمد على مورد اقتصادي واحد و هو النفط الذي قد يتعرض في أي وقت للتراجع مما يلحق الضرر المالي و المادي بالاقتصاد الوطني و يدفع بها للبحث عن مورد اخر ينافس و يكمل المورد الناضب، فالسياحة مورد دائم اذا ما احسن استغلالها .

أهمية البحث:

- يلعب قطاع السياحة دورا هاما في تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية من خلال توفيره فرص العمل و ادخال العملات الصعبة و مساهمته في الناتج الداخلي الخام؛
- تعتبر السياحة عاملا بارزا في حماية البيئة اذا تم تكييفها مع البيئة الطبيعية و المجتمع المحلي من خلال التخطيط السليم و الادارة الواعية الساعية لتبني مؤشرات الاستدامة اللازمة و المناسبة.

مشكلة البحث:

تمتلك الجزائر مقومات سياحية متاحة بمختلف عناصرها الطبيعية و التاريخية و الثقافية، كما تمتلك موارد مالية تساعد على تحفيز الاستثمار في هذا القطاع، مع هذا نرى أن الجزائر مازالت غير قادرة على النهوض بمنتوجها السياحي بمصاف باقي الدول المجاورة. و هذا يجعلنا نطرح التساؤل التالي: إلى أي مدى يمكن للنشاط السياحي تفعيل تنمية اقتصادية و اجتماعية واعدة في الجزائر؟

فرضيات البحث: يمكن صياغة الفرضيتين التاليتين:

- يمكن الاعتماد على المشاريع الاستثمارية السياحية للدفع بعجلة التنمية الاقتصادية؛
- يعاني القطاع السياحي في الجزائر من صعوبات تحد من تحقيق نشاطه رغم وجود الإمكانيات اللازمة والمقومات الضرورية لتعزيز مكانته.

أهداف البحث:

- التعرف على تطور الأهمية النسبية لواقع صناعة السياحة في الجزائر خلال مدة البحث(2002-2010)؛
- التعرف على مدى مساهمة صناعة السياحة في الجزائر في الدخل الوطني و أهمية إيرادات السياحة في تغطية العجز في ميزان المدفوعات.
- ابراز دور البيئة الثقافية و الاجتماعية في نمو القطاع.

منهج البحث:

بالنظر الى طبيعة الموضوع محل الدراسة و لمعالجة الاشكالية المطروحة و اختبار الفرضيات المتبناة، تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي فيما يخص المفاهيم العامة التي شكلت مدخلا للدراسة و

المنهج الاحصائي التحليلي، فيما يتعلق بالجزء الباقي و ذلك بالاعتماد على بعض الأدوات الاحصائية كالنسب المئوية و معدلات النمو. و المستقاة من مؤسسات رسمية كوزارة السياحة و هيئات حكومية كالديوان الوطني للإحصاء و منظمات عالمية كالمنظمة العالمية للسياحة.

حدود الدراسة:

اقتصر البحث على الفترة الزمنية 2002-2010 أما الحدود المكانية تتمثل في الجزائر.

الدراسات السابقة:

1- دراسة لخالد كواش بعنوان "أهمية السياحة في ظل التحولات الاقتصادية -حالة الجزائر" (رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004)، تطرق الباحث الى البعد الاقتصادي للسياحة و الى تطورات السياحة في الجزائر ، و مقومات تنظيمها و أدائها ، و توصل في الأخير الى أن القطاع السياحي في الجزائر لم يحظى بالأهمية التي تجعل منه قطاع يساهم في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية على الرغم من المميزات الطبيعية و الجغرافية و الثقافية و التاريخية.

2- دراسة من طرف حيزية حاج الله بعنوان " الاستثمارات السياحية في الجزائر"، (رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006)، تناولت الباحثة أهمية السياحة و حركة السياحة الدولية و العربية، و اهتمت بمعالج الاستثمارات السياحية في الجزائر في ظل التحولات الاقتصادية، و توصلت الى ان الدولة الجزائرية تسعى الى وضع تدابير و اجراءات لدعم تنمية سياحية مستدامة تتمثل في الاجراءات المتعلقة بالتكوين، و النوعية و الترويج السياحي و اجراءات دعم النشاط السياحي على المستوى المحلي.

3- دراسة من طرف بوعقلين بديعة بعنوان: "الاستثمارات السياحية و اشكالية تسويق المنتج السياحي في الجزائر"، (رسالة دكتوراه دولة غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006)، تطرقت الى دور الاستثمارات في الاقتصاد الوطني و ذلك من خلال التطور التاريخي لهذا القطاع بالجزائر و ما واكبه من اصدار عدة قوانين و تشريعات و ذلك من خلال المخططات التنموية ، و توصلت الى ان العرض السياحي و التسويق السياحي علاقة طردية و كذلك بين الطلب السياحي و التسويق السياحي و ما له من تأثير و خلق مناصب شغل.

تقسيم البحث: قسم البحث الى مبحثين رئيسيين:

المبحث الأول: حيث تطرق الى مفاهيم خاصة بصناعة السياحة، وخصائصها و أنواعها و التعرف على ماهية المنتج السياحي مع ابراز دور السياحة في التنمية الاقتصادية.

المبحث الثاني: دراسة دور صناعة السياحة في تفعيل النشاط الاقتصادي و الاجتماعي و الثقافي في الجزائر، و التأكيد على تطور الأهمية النسبية لهذه الصناعة.

المبحث الأول: المقاربة النظرية للصناعة السياحية.

أولاً: ماهية النشاط السياحي، وخصائصه، وأنواعه و دورة حياة المنتج السياحي.

1- ماهية النشاط السياحي:

للسياحة أكثر من تعريف، وكل منها يختلف عن الآخر بقدر اختلاف الزاوية التي ينظر منها، حيث بدأت المحاولات الأولى لتعريف ظاهرة السياحة في الثمانينات من القرن التاسع عشر إلا أن أول تعريف محدد لها يعود إلى العالم الألماني (جوييرفريدلر عام 1905م) أنها: "ظاهرة عصرية تنبثق من الحاجة المتزايدة إلى الراحة وإلى تغيير الهواء وإلى مولد الإحساس بجمال الطبيعة ونمو هذا الإحساس وإلى الشعور بالبهجة والمتعة والإقامة في مناطق لها طبيعتها الخاصة، وأيضاً إلى نمو الاتصالات وعلى الأخص بين الشعوب".¹

يلاحظ أن هذا التعريف يؤكد على البعد الاجتماعي، لكن ما يعاب عليه إهماله للجوانب الاقتصادية المترتبة على النشاط السياحي، كما أشار إليها العالم النمساوي (هرمن فون شولرا) بأنها "اصطلاح يطلق على كل العمليات التالية وخصوصاً العمليات الاقتصادية التي تتعلق بدخول الأجانب داخل منطقة معينة".²

وفي عام 1943 ظهر كتاب بعنوان (النظرية العامة للسياحة) للكاتبين Hunziker و Kroft، حيث توصلوا فيه إلى أن تعريف السياحة يشتمل على كل الروابط والتأثير والظواهر الطبيعية والعلاقات المادية وغير المادية التي تنطبق على حقيقة الإقامة المؤقتة للسائحين، فهي "المجموع الكلي للعلاقات والظواهر الطبيعية التي تنتج من إقامة السائحين شريطة أن تؤدي إلى إقامة دائمة أو ممارسة أي نوع من العمل سواء كان عملاً دائماً أو مؤقتاً".³

2- خصائص النشاط السياحي:

يتميز النشاط السياحي بجملة من الخصائص التي تجعله كصناعة يختلف عن باقي الأنشطة الاقتصادية الأخرى ويمكن حصرها في الآتي:

1- المنتج السياحي منتج مركب: فهو مزيج من عناصر متعددة تتكامل مع بعضها لتشكل أو تقدم

منتجا سياحيا، فهو عبارة عن عوامل جذب طبيعية (ظروف مناخية، جغرافية، وبيئية) وعوامل جذب تاريخية: حضارية، دينية وثقافية بالإضافة إلى بنى أساسية عامة مثل الطرقات، المطارات، وأماكن الإقامة كالفنادق والقرى السياحية ومن خدمات المطاعم وأماكن الإقامة كالفنادق والقرى السياحية

¹ - نعيم الظاهر: سراب إلياس: مبادئ السياحة، الطبعة الأولى، دار المسيرة، عمان، الأردن، 2001، ص 29.

² - نفس المرجع، ص 30.

³ - أسامة صبحي الفاغوري: الإرشاد السمععي ما بين النظرية والتطبيق، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق، عمان، 2006، ص 5.

وأماكن للترفيه وأيضا منشآت لخدمة السائحين من مكاتب سياحية وبنوك. بالإضافة إلى أنه يتضمن درجة الوعي السياحي لدى مواطني المقصد السياحي متمثلا في حسن المعاملة، وأي إهمال لهذه العناصر السابقة يؤثر على الصورة النهائية للمنتج السياحي، مما يؤدي إلى انخفاض التدفق السياحي إلى البلد المضيف؛

2- السياحة صادرات غير منظورة: فالسياحة تمثل عرضا للخدمات بصفة أساسية وليست منتوجا ماديا يمكن نقله من مكان إلى آخر، والمستهلك يأتي بنفسه إلى مكان المنتج السياحي للحصول عليه ومن ثمة فإن الدولة المصدرة للمنتج السياحي أي الدولة المضيفة لا تتحمل نفقات النقل على غرار الصادرات السلعية الأخرى؛

3- عدم قابلية المنتج السياحي للتخزين أو النقل: من مكان إلى آخر كما في العديد من الصناعات الأخرى التي تصلح منتجاتها للتخزين لفترات زمنية معينة، وبما يتفق وحجم العرض والأسعار؛

4- عرض المنتج السياحي عرض جامد (غير مرن): بمعنى أنه يصعب استغلال المنتج المتمثل في عوامل الجذب السياحي في مجال السياحة على الأقل في الفترة القصيرة، هذا بالإضافة إلى أن عرض المنتج السياحي عامة ليس من السهل تغييره طبقا لتغير أذواق السائحين وتفضيلاتهم وهذا ما يجعل عملية تسويق المنتج السياحي تختلف عن تسويق المنتجات التقليدية التي يتغير عرضها وفقا لتعديل خط الإنتاج من حين إلى آخر ليلائم مطالب السوق.⁴

ان الحديث عن العملية السياحية هو الحديث عن الأركان الرئيسية التي تشمل السائح باختلاف دوافعه و عن المقصد الذي يتلاءم مع رغباته اضافة الى مجموع الخدمات المقدمة، و نتيجة هذا التنوع فقد نتجت مجموعة من التصنيفات أو مجموعة من الأنواع تبعا لاختلاف الدافع أو لاختلاف الغاية من التصنيف.

3- أنواع السياحة: يمكن تصنيف أنواع عديدة للسياحة وفقا لعد أسس و معايير معينة منها:

❖ **وفقا للبعد الجغرافي:** حيث يمكن التمييز بين أشكال السياحة حسب المنظمة العالمية للسياحة

كما يلي:-

- السياحة الخارجية: تشمل الأنشطة التي يقوم بها زائر مقيم خارج البلد المرجعي.
- السياحة الداخلية: و التي تشمل السياحة المحلية و السياحة الوافدة، أي، أنشطة الزوار المقيمين و غير المقيمين في البلد المرجعي.
- السياحة الدولية: و التي تشمل السياحة الوافدة و السياحة الخارجية، أي، أنشطة الزوار المقيمين خارج البلد المرجعي، أما كجزء من الرحلات السياحية المحلية أو الرحلات السياحية المغادرة و أنشطة الزوار غير المقيمين في البلد المرجعي في الرحلات السياحية الوافدة.

⁴ - صليحة عيشي: الأداء والأثر الاقتصادي والاجتماعي للسياحة في الجزائر وتونس والمغرب، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم

الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة باتنة، 2010، ص ص 19-21.

- السياحة المحلية: تشمل أنشطة الزائر المقيم في البلد المرجعي.
- السياحة الوافدة:هي مجمل الأنشطة التي يقوم بها الزائر غير المقيم في البلد المرجعي.
- السياحة الوطنية:و التي تشمل على السياحة المحلية و السياحة الخارجية، أي، أنشطة الزوار المقيمين داخل و خارج البلد المرجعي.⁵

❖ وفقا للعدد: و التي تشمل على :-

- السياحة الفردية:و هي قيام الشخص أو مجموعة أشخاص بزيارة بلد أو مكان في حين أن السياحة الجماعية المقصود بها هي سياحة الأفواج بطريقة مرتبة و منظمة من قبل الشركات السياحية و يتميز هذا النوع بانخفاض الأسعار نسبيا.⁶

❖ وفقا للغرض: و تشمل مايلي:-

- أ-السياحة الثقافية:هي ذات طبيعة ذهنية على الأخص، و هي السياحة التي تتشد الاطلاع على تاريخ و عادات الأشخاص في نفس الاطار الحقيقي الذي يعيشون فيه.
 - ب-سياحة الاستجمام: هي السياحة التي يلتبس السائح منها الراحة سواء عن طريق المكان أو الظروف الذي توفر له، كالسياحة العلاجية أو سياحة النقاهاة.
 - ج-السياحة الرياضية:يكون الباعث عليها الرغبة في ممارسة أنواع معينة من الرياضة ،حيث يزداد حجم السياح الذين يسافرون مدفوعين ببواعثها.⁷
- في النهاية يجب التنويه الى ان هذه التصنيفات لأنواع السياحة بين الأنماط المختلفة منها يحقق أغراضا علمية على صعيد الدراسة النظرية ،أما في الواقع العملي فلا توجد سياحة ثقافية بحد ذاتها أو سياحة علاجية بحد ذاتها....و انما الواقع يقول أنه في الغالب يجمع السائح بين عدة أنماط سياحية في ان واحد خلال رحلة سياحية واحدة.

4-دورة حياة المنتج السياحي:

- يعتبر مدخل الخدمات السياحية واحدا من أهم المداخل المتعلق بمزيجها التسويقي، والأصل في مدخل الخدمات السياحية هو أن نأخذ خدمة بعد أخرى ونقوم بدراستها على حدى من حيث مصادرها وحالة الطلب والعرض عليها والمنشآت التي تقوم بتسويقها والأنشطة التسويقية اللازمة لتصريفها أو تقديمها للسائح.

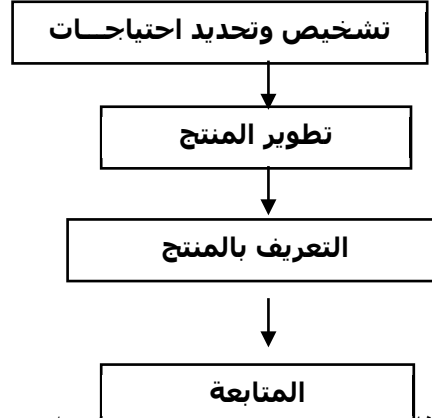
⁵التوصيات الدولية المتعلقة باحصاءات السياحة 2008، منشورات الأمم المتحدة، ادارة الشؤون الاقتصادية و الاجتماعية ، العدد 83، نيويورك، 2011، ص100.

⁶أحمد محمد مقابلة: صناعة السياحة، الطبعة الأولى ، دار كنوز،عمان-الأردن،2007،ص ص 36-37 (بتصرف).

⁷محمد عبد الفتاح أحمد، طابع عبد اللطيف طه: الجغرافيا السياحية، جامعة عين شمس،2008-2009،ص 82(بتصرف).

يمكن توضيح آلية عمل مدخل الخدمات السياحية من خلال الشكل التالي والذي يمثل العملية التسويقية السياحية بشكلها المبسط .

شكل رقم (01): العملية التسويقية السياحية

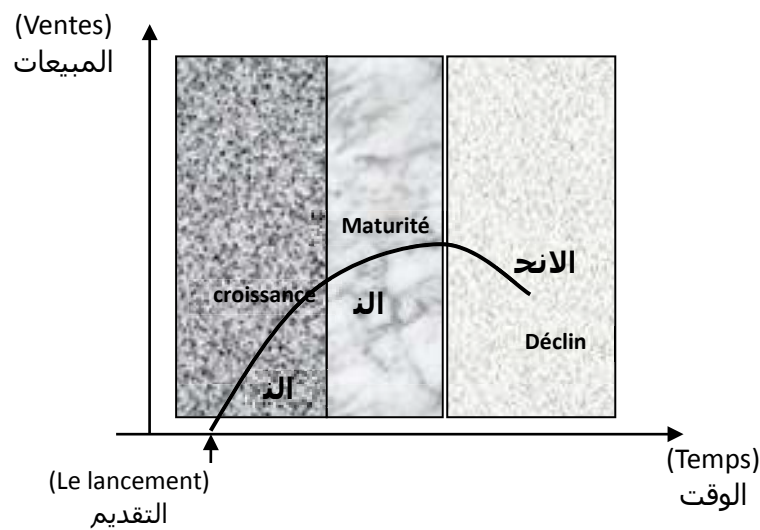


المصدر: حميد عبد النبي الطائي. التسويق السياحي، مدخل استراتيجي، الطبعة الأولى، دار الوراق، الأردن،

2004، ص. 196⁸

ومن الأمور المتعارف عليها أن للخدمات السياحية مدة حياة تطول و تقصر، فهي معرضة للتقادم أو النسيان والاندثار عندما تحدث متغيرات في البيئة الكلية والجزئية للصناعة، أو عندما يمل السائح منها لأسباب كثيرة ومتنوعة. وبشكل عام فإن دورة حياة المنتج السياحي تتم من خلال المراحل التالية التي يبينها الشكل التالي:

شكل رقم (02): دورة حياة المنتج السياحي



⁸ حميد عبد النبي الطائي: التسويق السياحي، مدخل استراتيجي، الطبعة الأولى، دار الوراق، الأردن، 2004، ص. 196.

Source : Gilbert DellaRagione : **Mercatique touristique, éditions casteilla, Paris, 2007,**
p105.

(مع ترجمة وبتصرف)

من خلال الشكل، يتعرض المنتج السياحي إلى مراحل بدءا بتحديد الفكرة ورسم الخطوط العريضة لتشكيله وعرضه بالطريقة التي ترضي السياح وترقى لرغباتهم، ولكن لا تنتهي العملية بالانتهاء من تقديمها، بل أنها تبدأ في واقعها من هذه المرحلة بالذات، حيث ينبغي متابعة سير الخدمة وانعكاساتها والتغذية العكسية من السوق ، لتبدأ مرحلة التقويم لتلافي الأخطاء وتحسين الأداء. وهذه العملية مستمرة ومتواصلة.⁹

وهنا يمكن إبراز الفروقات بين سمات الخدمة السياحية والمنتج من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (01): الفروقات بين سمات الخدمة السياحية والمنتج

الرقم	السمات	المنتجات	الخدمات السياحية
01	المنتج	لملموس	غير ملموس
02	القدرة على القياس	موضوعية	اجتهادية
03	إدراك المستهلك	نمطية	يتوجب الانتفاع بها حتى يمكن تقييمها لحظة جاهزيتها
04	الشكل	تنتج	إبداعية
05	وقت الاستهلاك	عندما تنتج	غالبا تكون لحظة جاهزيتها
06	إمكانية تخزينها	يمكن تخزينها لفترات	لا يمكن تخزينها
07	الامتلاك	تمتلك لفترة طويلة	لا يمكن امتلاكها
08	المكان	تنتقل من المصانع إلى المستهلك عبر الوسطاء	يتطلب من السائح الانتقال إلى مكان تواجد الخدمة السياحية
09	التسليم	تسلم في أي وقت يرغب	غير متجانسة ومتباينة

⁹ - Gilbert DellaRagione : **Mercatique touristique, éditions casteilla, Paris, 2007, p105.**

(مع ترجمة وبتصرف)

	به المستهلك		
قاعدة التكاليف محددة	على أساس التكلفة	التسعير	10

المصدر: حميد عبد النبي الطائي: التسويق السياحي، مدخل استراتيجي، مرجع سبق ذكره، ص 201.¹⁰

ثانيا: السياحة عامل للتنمية الاقتصادية.

يقصد بالتنمية، "الجهود المنظمة التي تبذل وفق تخطيط مرسوم للتنسيق بين الإمكانيات البشرية والمادية المتاحة في وسط اجتماعي معين من أجل تحقيق مستويات أعلى للدخل القومي والدخول الفردية ومستويات أعلى للمعيشة والحياة الفردية ومستويات أعلى للمعيشة والحياة الاجتماعية في نواحيها المختلفة للوصول إلى تحقيق الرفاهية الاجتماعية".¹¹

وبهذا تغدو التنمية ظاهرة شاملة تتكامل فيها الجوانب التقنية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والبيئية.¹²

يمثل الاستثمار في صناعة السياحة عنصرا حيويا وفاعلا في تحقيق عملية التنمية المتوازنة والمستدامة لأي بلد، حيث أن أي زيادة في حجم الاستثمار سوف تؤثر على حجم وتوزيع المنشآت السياحية المختلفة ومن ثم تدفق المجاميع السياحية إلى الأقاليم، وتعني الزيادة في تدفق المجاميع السياحية زيادة في حجم العوائد السياحية وزيادة في مستوى الأرباح التي تؤدي بدورها إلى تطوير نوع وحجم الخدمات السياحية من خلال ما يسمى بالمضاعف.

حيث تشير الدراسات إلى أن الأثر المضاعف الذي تحدثه السياحة على الدخل القومي تبعاً للمستوى الاقتصادي والاجتماعي حيث يرتفع هذا الأثر إلى خمسة أضعاف في الدول المتقدمة بينما يكون المضاعف في حدود تتراوح بين ضعفين إلى أربعة أضعاف في الدول النامية.¹³

1- أبعاد التنمية السياحية:

تكتسب التنمية السياحية عددا من الأهداف المتكاملة، ففيما يتجسد البعد الاقتصادي من خلال دورها في تأمين ميزان المدفوعات الإيجابي وزيادة نسبة الإسهام في الناتج المحلي الإجمالي، فهي تمثل

¹⁰ حميد عبد النبي الطائي: التسويق السياحي، مدخل استراتيجي، مرجع سبق ذكره، ص 201.

¹¹ - صبري فارس الهيثي: التخطيط الحضري، الطبعة الأولى، دار البازوري، عمان، 2009، ص 11.

¹² - Malcolm Gillis et autres : **Economie du développement**, 2eme édition, édition De Boeck, Bruxelles, 2007, p 88.

¹³ - موفق عدنان عبد الجبار حميري: أساسيات التمويل والاستثمار في صناعة السياحة، دار الوراق، عمان، الأردن، 2010، ص 6.

إحدى الصادرات الهامة غير المنظورة وعنصر أساسي من عناصر النشاط الاقتصادي، يتمثل البعد التنموي للسياحة في توليد فرص عمل جديدة (مباشرة أو غير مباشرة)، أما البعد الثقافي فيتجسد في الحفاظ على التراث والإرث الحضاري و إغناؤه بما يكفل إحيائه، كذلك تطوير المناطق والمدن التي تتمتع بإمكانات سياحية من خلال توفير مرافق البنى الأساسية والتسهيلات اللازمة لخدمة السياح والمواطنين على السواء.

إضافة إلى ذلك فللسياحة أبعاد أخرى تؤثر فيها أو تتأثر بها، مما يكسبها إسهاما في إبراز الصورة الحضارية للبلد ونقلها إلى الوسائل الإعلامية الخارجية، في تحفيز الصورة الإيجابية للنشاط السياحي وإبراز أهميته.¹⁴

1-1- مساهمة العوائد السياحية في الناتج المحلي الإجمالي:

يمكن اعتبار مساهمة العوائد السياحية في الناتج المحلي الإجمالي أحد أهم الطرق المألوفة لتبيان دورها في التنمية الاقتصادية، وتعتمد هذه الطريقة على معرفة حجم الطلب ومتوسط حجم الإنفاق للسائح المحلي والخارجي. لقد حاولت بعض الدول (مثل انكلترا وأستراليا) اعتماد نسبة استخدام الخدمة أو المنتج من قبل القطاع السياحي دون القطاعات الاقتصادية الأخرى، لكي تصبح القيمة المضافة التي يولدها القطاع السياحي مجدية لاقتصاد أي بلد يجب أن تزيد نسبة استخدام الخدمة / المنتج السياحي على 25% من مجموع الاستخدام العام بمعنى آخر عندما تشكل السياحة استهلاك الخدمات أو المبلغ النتيجة من قبل القطاعات الصناعية أو الخدمية الأخرى وهذا نتيجة التداخل مع خدمات والمنتجات الصناعية الأخرى تقف عائلا دون التعرف وبشكل دقيق على مدى مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي.

1-2- تحسين مركز ميزان المدفوعات:

فالميزان السياحي جزء من ميزان المدفوعات التجاري لأي بلد فمثلا قد تصل نسبة مساهمة السياحة حوالي 10% من ميزان المدفوعات الكلي وقد تزداد هذه النسبة عند تنفيذ مشاريع سياحية جديدة مما يؤدي إلى زيادة شدة الجذب السياحي للمجاميع الوافدة مما يزيد من حجم العملات الأجنبية كإيرادات بعد خصم التكاليف التي تتحملها المشاريع بالعملات الأجنبية حيث تقوم بشراء كل مستلزمات الضيوف وحسب طلباتهم.¹⁵

1-3- السياحة والتضخم:

تؤثر السياحة وتتأثر بظاهرة التضخم، إذ أن هذه الظاهرة تمس كل القطاعات الاقتصادية دون استثناء، لارتباطها بقيمة النقود التي هي وسيلة تبادل السلع والخدمات الاقتصادية، فالتضخم هو ظاهرة

¹⁴ موفق عدنان عبد الجبار الحميري، المرجع السابق، ص ص 9-10.

¹⁵ - نفس المرجع، ص ص 13-15.

الإفراط في نمو المستوى العام للأسعار مما يؤدي إلى تدهور القوة الشرائية للنقود، وبالتالي فهو يؤثر في النشاط السياحي من خلال رفعه لأسعار المنتجات السياحية وهو ما يعني تدهور القوة الشرائية للسياح. كما أن النشاط السياحي في جانبه الاستهلاكي والذي يتميز في كثير من الأحيان بأنه نشاط موسمي يؤدي إلى زيادة الطلب الاستهلاكي في المناطق السياحية، ففي حالات جمود العرض الكلي (الإنتاج) تكون السياحة أحد عوامل التضخم، وعليه فيجب العمل على إحداث التوازن بين العرض والطلب في ظل تخطيط سياحي جيد يأخذ بعين الاعتبار فترات نمو وركود النشاط السياحي. ويمكن إرجاع ارتفاع أسعار الخدمات السياحية إلى الأسباب الآتية:

- إما الإسراف في الطلب من السياح، والذي يتسبب في تضخم الطلب؛
- وإما لارتفاع تكاليف الإنتاج في المناطق السياحية، والذي يتسبب في تضخم التكلفة¹⁶.

المبحث الثاني: دور السياحة في تفعيل النشاط الاقتصادي و الاجتماعي بالجزائر.

يرى الكثير من المهتمين بقطاع السياحة بأن لها دورا هاما في تنمية وتطوير الجوانب الاقتصادية والاجتماعية في مجتمعات الدول المضيفة، كما أن هذه الصناعة لا تخلو من الجوانب السلبية أسوة ببقية الصناعات الأخرى ولذلك فلا مناص من الإلمام بالآثار المتعددة لهذه الصناعة، حيث يمكن درء المشاكل وتعزيز المزايا عند تنمية القطاع بالطرق التي تعني باحتياجات الحاضر ومتطلبات المستقبل.

أولاً: دور السياحة في تفعيل النشاط الاقتصادي بالجزائر.

يمكن إبراز دور السياحة في تحفيز النشاط الاقتصادي من خلال دراسة الآثار الاقتصادية للسياحة على بعض متغيرات الاقتصاد الوطنية منها: تشكيل الناتج المحلي الإجمالي، ميزان المدفوعات، التشغيل، التضخم¹⁷.

1- السياحة والناتج المحلي الإجمالي:

تعتبر الإيرادات السياحية من أهداف السياسة العامة المتعلقة بتنمية وتطوير هذا القطاع بمختلف أنشطته، سيما إذا كانت هذه الإيرادات تشكل قدرا معتبرا في الناتج المحلي الإجمالي، وتتحقق هذه الإيرادات من إنفاق السائحين في الدول السياحية المضيفة على مختلف السلع والخدمات السياحية، ومختلف الأنشطة المرتبطة بهذا القطاع.

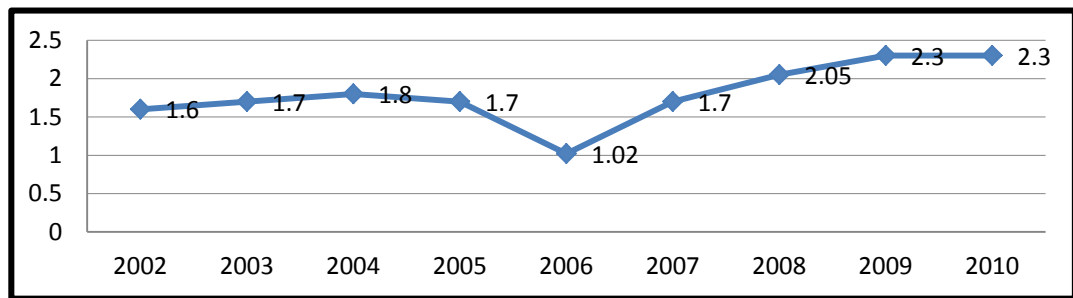
¹⁶ - محمود فوزي شعوي: السياحة والفندقة في الجزائر، دراسة قياسية ن 1974-2002، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، 2007، ص33.

¹⁷ - نفس المرجع، ص 22-23.

وفي حالة الجزائر لم يحدث تطور في حجم الحركة السياحية الوافدة إليها، وهذا نتيجة حتمية لضعف مكونات العرض السياحي من فنادق وخدمات سياحية وبنى أساسية وغيرها، إضافة إلى الأوضاع السياسية والأمنية الصعبة التي عاشتها البلاد خلال عقد التسعينات.

ومع ذلك، ومنذ سنة 2008، سجل نمو بنسبة 2,05% مع مساهمة هذا القطاع بنسبة 2,3% في الناتج المحلي الإجمالي سنة 2009 و بقي مستقرا بين سنتي 2009 و 2010 خارج قطاع المحروقات وهذا ما يوضحه الشكل الموالي.

الشكل رقم (03): حصة قطاع السياحة من PIB* (2002-2010) وحدة القياس: النسبة المئوية



Source : Site d'internet : www.mta.gov.dz/site_relooke/fr/IndiceEco.php consulté le :27/02/2013.

¹⁸ (مع ترجمة وبتصرف)

كما أن نسبة المساهمة المباشرة للقطاع في الناتج المحلي الإجمالي قدرت بـ 3,7% سنة 2011 و من المتوقع أن تبلغ حدود 4,6% في آفاق 2021.¹⁹

2- السياحة وميزان المدفوعات:

يعتبر ميزان المدفوعات سجل منظم يتكون من جانبين، جانب دائن تدرج به كافة العمليات التي تحصل منها الدولة على النقد الأجنبي مقابل ما تصدره من السلع والخدمات إلى العالم الخارجي، وجانب مدين تدرج به كافة العمليات التي تدفع فيها الدولة مقابل ما تستورده إلى العالم الخارجي. وتمثل السياحة إحدى المعاملات غير المنظورة في ميزان المدفوعات ويشمل ميزان السياحة الفرق بين ما يمر عبر الجهاز المصرفي بين متحصلات ومدفوعات السياحة.

¹⁸ - Source : Site d'internet : www.mta.gov.dz/site_relooke/fr/IndiceEco.php consulté le :27/02/2013.

(مع ترجمة وبتصرف)

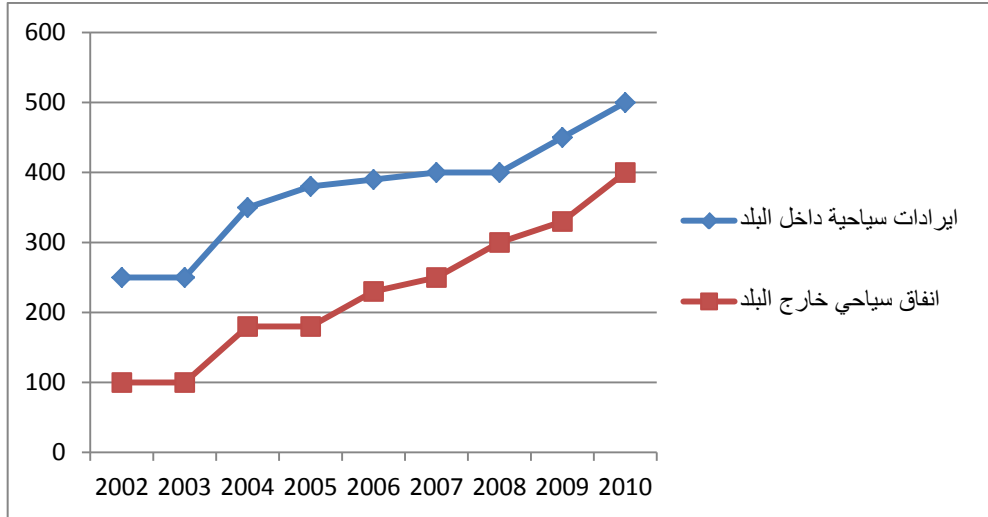
site- media / uploads/ downloads/Algeria.Pdf. consulté le ¹⁹ / - Site internet: www.wttc.org

04/02/2012 à 20: 13 h (مع ترجمة وبتصرف)

والشكل الموالى يعبر عن تطور ميزان السياحة في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2002 إلى غاية 2010 والتي وصلت فيها إيرادات القطاع السياحي إلى حدود 400 مليون دولار، بنسبة نمو قدرت بـ 21% مقارنة بسنة 2009.

لكن يبقى الإنفاق السياحي خارج البلد أكبر مقارنة بما يتم الحصول عليه من إيرادات سياحية داخل البلد، حيث يبدو أن ميزان السياحة يشهد عجزا دائما، نظرا لضعف الإيرادات مقارنة بمدفوعات²⁰.

الشكل رقم (04): تطور ميزان السياحة في الجزائر (2002-2010) وحدة القياس: مليون دولار



Source : Site d'internet : www.mta.gov.dz/site_relooke/fr/IndiceEco.php consulté le :27/02/2013.
(مع ترجمة وبتصرف)

ثانيا: دور السياحة في تفعيل النشاط الاجتماعي و الثقافي البيئي بالجزائر.

1- السياحة والتشغيل:

تعتبر السياحة صناعة خدمات لعمل مكثف ومصدر هام للتوظيف سواء بشكل مباشر داخل قطاع السياحة ذاته، أي ما يتصل باستغلال المقاصد السياحية، كالعائلة المخصصة للنقل السياحي، والإرشاد السياحي، حماية السياح، حفظ شؤونهم، أو بشكل غير مباشر، بالمساهمة في توفير فرص العمل بالقطاعات التي تمد السياحة باحتياجاتها من السلع والخدمات، كالعاملين في البنى الأساسية، والزراعة وتجارة المواد الغذائية والصحة²¹.

في الجزائر، تعتبر الفنادق و الأسيرة من المؤشرات التي يمكن الاعتماد عليها في عملية التوظيف، حيث شهدت سنة 2010 نموا ملحوظا في العمالة الخاصة بالفنادق والمطاعم حيث قدر عدد

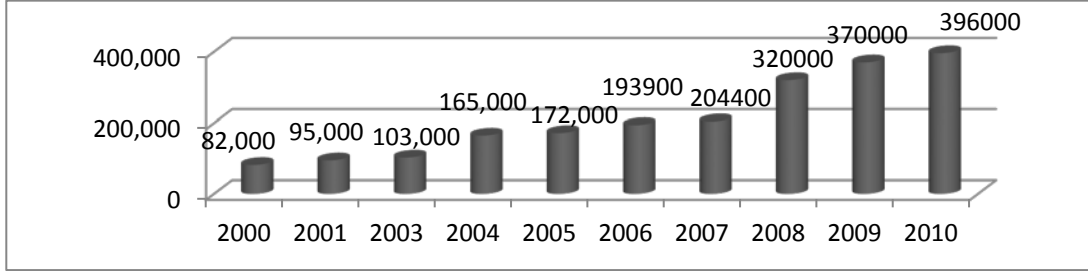
²⁰ - Source : Site d'internet : www.mta.gov.dz/site_relooke/fr/IndiceEco.php consulté le :27/02/2013.
(مع ترجمة وبتصرف)

²¹ - عشي صليحة : مرجع سبق ذكره، ص ص 157-160.

العاملين فيها بـ 369000 وظيفة مقابل 82000 وظيفة في عام 2000 وهذا ما يبينه الشكل الموالي:²²

الشكل رقم(05): تطور عدد المستخدمين في الفنادق والمطاعم في الجزائر (2000-2010)

وحدة القياس: عدد المستخدمين



Source : www.mta.dz , Consulté le 27/02/2013. (مع ترجمة وبتصرف)

وفقا لـ WTCC*: فإن عدد العاملين بصفة مباشرة في قطاع السياحة في الجزائر يقدر بـ 344 ألف وظيفة، سنة 2011 أي بنسبة نمو 3,3% من مجموع العمالة. لتصل في حدود 474 ألف وظيفة بحلول عام 2021.

أما بالنسبة للعدد الإجمالي للمستخدمين (المباشرة وغير المباشرة) في هذا القطاع فقد قدر بـ 680 ألف منصب عمل سنة 2011 والذي من المحتمل أن يصل إلى 937 ألف منصب في حدود 2021²³.

2- دور السياحة في تفعيل النشاط الثقافي:

فالسياحة كنشاط إنساني وظاهرة اجتماعية تسود المجتمعات المختلفة التي تتمتع بالمغريات وعناصر الجذب السياحية و الجزائر من بين هذه البلدان ، تؤثر فيها سلبا وإيجابا، لأنها تقوم على التفاعل المباشر بين ثلاثة أطراف هي : السائح، والبيئة الاجتماعية، وأفراد المجتمع المضيف، مما ينتج عنها العديد من الآثار الاجتماعية والثقافية التي تؤثر على عادات وتقاليدهم وقيم ومبادئ المجتمع المضيف.

ويقصد بالآثار الاجتماعية والثقافية للنشاط السياحي رصد كل النتائج الاجتماعية والثقافية لصناعة السياحة، ومن الملامح الخاصة بالسكان، وسلوكهم، وعلاقاتهم، والخصائص الثقافية المتعلقة

²² Source : www.mta.dz , Consulté le 27/02/2013. (مع ترجمة وبتصرف)

* WTTC : World Travel Tourism Council

²³ - www. Wttc.gov.dz.consulté le : 4/02/2012 à 13 :06 h. (مع ترجمة وبتصرف)

بالأنشطة، والعادات، والتقاليد، والفنون، والآداب، واللغات، والأديان. وتتحد النتائج الاجتماعية والثقافية للنشاط السياحي تبعاً لمجموعة من المتغيرات داخل الدولة السياحية وتتمثل في الآتي:

✓ **التقاء الثقافات المختلفة** يعد محددًا لظهور العديد من الآثار الاجتماعية والثقافية سواء الإيجابية والسلبية؛

✓ **حجم الدولة المستقبلية للنشاط السياحي** وتوسيع المكاني للأنشطة السياحية ومدى قوة الأسس الدينية والثقافية بها؛

✓ **مستوى التطور الاجتماعي والحضاري لسكان الإقليم السياحي**، ومدى تأثرهم بالآخرين، فكلما كان مستوى التطور عاليًا قل تأثير السائح على سكان المقصد السياحي والعكس صحيح.

2-1- الآثار الإيجابية:

■ تأثير السياحة على الجوانب الثقافية:

إذ تعتبر السياحة وسيلة اجتماعية لتنمية الثقافة بين الشعوب حيث تكتسب المعارف والخبرات والمهارات المختلفة من سائحي الدول القادمين، مما يساهم في رفع مستوى ثقافة سكان الأقاليم السياحية²⁴؛

■ **التحول الطبقي:** نتيجة العمل السياحي بمختلف مجالاته، تتغير سلوكيات وأنماط حياة أفرادها تبعاً للتغير الناشئ في أحوالهم الاقتصادية المترتبة عن السياحة²⁵؛

■ **أثر السياحة على التطور الاجتماعي:** إذ تعتبر النافذة التي تطل منها الشعوب المختلفة على بعضها البعض حيث تساهم في توفير الاحتكاك المباشر، وبالتالي تلعب السياحة دوراً هاماً في توفير الفرص أمام أفراد المجتمع للتعرف على الأفكار والاهتمامات والثقافات الأجنبية المختلفة للسائحين، وهو ما يساهم في انفتاحهم على العالم الخارجي ويساعد على اكتسابهم الكثير من القيم.

2-2- الآثار السلبية:

■ أثر السياحة على التركيب الديمغرافي للسكان:

استقطاب أيدي عاملة كثيرة من خارج الإقليم، هذه الحركة السكانية تؤدي إلى ظهور خلل في التركيب السكاني من حيث العمر والجنس، لأن هذه الحركة انتقائية.

■ الخلل الاجتماعي:

من خلال تأثير العادات والتقاليد الاجتماعية الغربية على السكان المحليين خاصة بالنسبة لمناطق الجنوب المعروفة بأسرها المحافظة.

²⁴ - عيساني عامر: الأهمية الاقتصادية لتنمية السياحة المستدامة حالة الجزائر، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باتنة، 2009، ص 37-38.

²⁵ - نعيم طاهر، سراب إلياس: مبادئ السياحة، مرجع سبق ذكره، ص 86-87.

■ التصادم الثقافي:

عادة ما ينشأ عن اختلاف الأفكار والاتجاهات والمعارف واللغة بين مواطني الدول المضيضة للسائحين مشكلات عديدة يترتب عنها تعارض في الفكر، وتصادم في الثقافة وانفصام بين شخصية كل منهما وانعدام التفاهم بينهما، الأمر الذي يحدث شرخا عميقا في البناء السياحي للمقصد السياحي، هذا التنازع قد يمثل تحديا بناء للجماعة المحلية إذا ما كانت معبئة في إطار إستراتيجية تنموية تعنى بإبراز الخصوصية الحضارية للخدمة السياحية، وتقدم الوسائل الفعالة لتطوير الشخصية الوطنية والحفاظ على الهوية الثقافية، وتنمية الخصوصية الحضارية لمجتمع المقصد السياحي²⁶.

3- التخطيط لسياحة مستدامة: إذا تم تخطيط التنمية والإدارة بشكل جيد، فإن السياحة تعمل على:

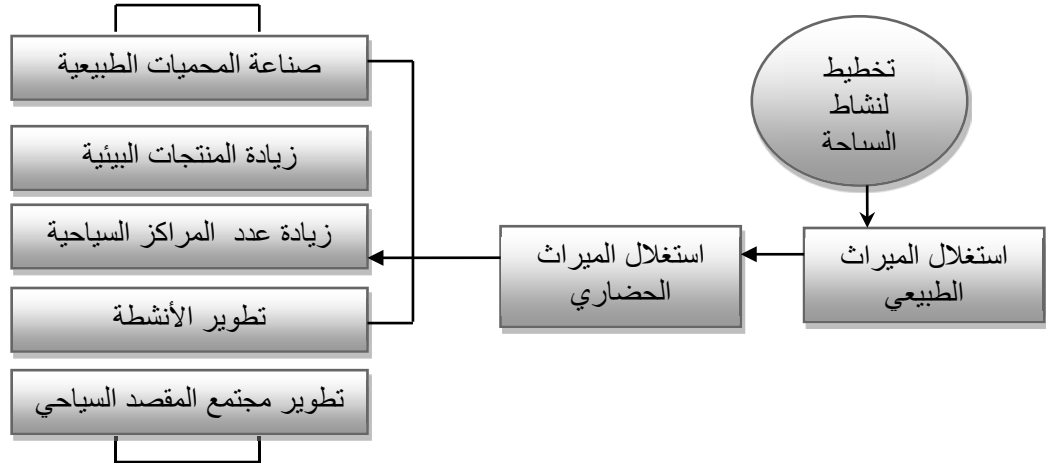
- ✓ تشجيع المستثمرين في المستوى المحلي على إنشاء مشاريع سياحية، وهذا بدوره ينعكس على زيادة فرص العمل والدخل والعوائد؛
- ✓ تحسين مستوى المعيشة؛
- ✓ تؤمن عوائد ضريبية يمكن استخدامها لتلبية احتياجات السكن وتطوير البيئة التحتية؛
- ✓ تفتح أسواقا جديدة للمنتجات المحلية والزراعية والصناعية وتشجع المهن بأنواعها؛
- ✓ تطوير مواقع الاستجمام والمواقع الثقافية والأثرية والأنشطة التجارية؛
- ✓ تساهم في التوعية البيئية؛
- ✓ تساهم بعوائدها في تمويل برامج التنمية المحلية والوطنية²⁷.

يأتي التخطيط البيئي للنشاط السياحي بأهمية ليس فقط لما يحققه من عائد ومردود اقتصادي واجتماعي، ولكن لما يقوم به من وقف للهدر البيئي- وللغشوائية وسوء استغلال للموارد النادرة، والميراث والتراث الحضاريين البيئيين. وهذا ما يوضحه الشكل التالي:

²⁶ - زيد منير سلمان: الاقتصاد السياحي، دار الراية، عمان، الأردن، 2008، ص ص 102-104.

²⁷ - محسن أحمد الخضير: السياحة البيئية، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2005، ص 62.

شكل رقم (06): استخدام تخطيط النشاط السياحي لتحقيق التمايز السياحي للمقصد السياحي.



المصدر: محسن أحمد الخضيرى: السياحة البيئية، الطبعة الاولى، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2005، ص 233 .

فإيجاد أنماط بديلة للنشاط السياحي التقليدي، من شأنها أن تضمن قابلية الموارد الطبيعية للاستمرار، وفي الوقت ذاته تسمح بممارسة السياحة بدون أن يحدث هدر للموارد الطبيعية في المنطقة الجغرافية التي تشكل المحمية الطبيعية وبالتالي جعلها صالحة للأجيال القادمة.

أما إذا لم يتم التخطيط للتنمية السياحية بشكل جيد، ينتج عنه:

- قد تصادف بعض المواقع كثافة في عدد السياح، ينتج عنه الزحام المسبب للسير العشوائي في المواقع السياحية، نتيجة سوء تقدير الاستيعاب؛

- تلوث المحيط البيئي: الهواء، المياه السطحية والجوفية...؛

- بعض المواقع لا تجد المستوى المنشود من الطلب السياحي بسبب سوء التصميم أو سوء الخدمات أو الدعاية السيئة أو سوء الإدارة.

الخاتمة:

يتبين مما سبق أن السياحة تسهم في إبراز إمكانات الدول - خاصة النامية منها- الطبيعية والتاريخية والحضارية، وتعمل على تدعيم التفاهم بين الشعوب والاهتمام بتراثها الحضاري وحماية القيم الثقافية للمجتمعات على مر الزمن، فإنها قد يترتب عليها في آن واحد آثارا جانبية سلبية مثل بقية الصناعات على البيئة بكل جوانبها (الطبيعية، التاريخية والحضارية).

وفقا لما سبق و في إطار دراستنا تم التوصل إلى بعض الاستنتاجات و المقترحات، يمكن إدراجها على النحو التالي:

أولاً: الاستنتاجات.

- تمتلك الجزائر مقومات طبيعية، و جغرافية، و ثقافية و تاريخية تجعلها مقصد سياحي هام يساهم في دعم الاقتصاد الوطني، إلا أن استغلال هذه الإمكانيات بعيد عن المستوى المطلوب بسبب التأخر الكبير الذي عرفته ترقية القطاع؛
- ركزت الجزائر في السنوات الاخيرة على استغلال العوائد النفطية لإقامة بنى تحتية جديدة و تجديد البنى التحتية القديمة (بناء المدارس، الجامعات، تعبيد الطرق الوطنية، بناء السكنات، المنشآت السياحية و الامنية...الخ)، إلا ان هذه البنى و ان كانت ضرورية، فإنها لا تكفي وحدها لخلق تنمية سياحية مستدامة؛
- سجل الميزان السياحي الجزائري عجزا لذلك هو يساهم في تخفيض فائض ميزان المدفوعات؛
- عدم الاستقرار السياسي والأمني الذي عاشته الجزائر منذ أوائل العقد الأخير من القرن الماضي؛
- ضعف جودة الخدمات المقدمة في مختلف المرافق السياحية؛
- غياب الثقافة السياحية للمجتمع المحلي.

و عليه و تأسيسا على ما سبق يمكن القول أن كلتا الفرضيتين المطروحتين في بداية هذا البحث محقتين حيث بالنسبة للفرضية الأولى والتي تنص على أنه، يمكن الاعتماد على المشروعات الاستثمارية السياحية للدفع بعجلة التنمية الاقتصادية، تبين من خلال الدراسة أن لقطاع السياحة دورا مهما في عملية التنمية من خلال خلق مناصب الشغل و زيادة الناتج المحلي الاجمالي فتهميشه يؤدي بالضرورة الى ضعف أداء الاقتصاد الوطني .

بالنسبة للفرضية الثانية و المتمثلة في أن القطاع السياحي في الجزائر يعاني من صعوبات تحد من تحقيق نشاطه رغم وجود الإمكانيات اللازمة والمقومات الضرورية لتعزيز مكانته، بقي يواجه صعوبات تتمثل خاصة في غياب سياسة تسويقية للمنتوج السياحي الجزائري و منه ضرورة تحسين الخدمات السياحية بتبني استراتيجية واضحة المعالم تتلاءم مع مكونات العرض السياحي و بالتالي خلق مساهمة فعالة لقطاع السياحة في الاقتصاد الوطني.

ثانيا: التوصيات: و تشمل على:-

- ☐ القيام ببحوث خاصة بكل منطقة من المناطق السياحية في الجزائر بحيث ينفرد كل منتج ببحث يتلاءم مع طبيعة كل منطقة وما تزخر به من امكانيات سياحية،
- ☐ توظيف كل الامكانيات الحضارية والطبيعية والثقافية قصد إبراز منتوج سياحي جزائري، كبعث المتاحف واستغلال القصور الصحراوية بعد ترميمها وصيانتها وتصفية وضعتها العقارية حتى يمكن توظيفها في مشاريع تنمية و سياحية بالأخص: نزل إقامة – فضاءات ثقافية وتنشيطية- مطاعم؛
- ☐ إنجاز المخيمات السياحية وتكثيف مراكز التنشيط والمطاعم السياحية وبعث وكالات أسفار مختصة؛
- ☐ إنشاء واستكمال الأجهزة التشريعية والتنسيقية من قبل الدولة ودعم الأجهزة التنفيذية المناط بها تنفيذ أنظمة ومقاييس وقواعد حماية الاستثمار السياحي؛
- ☐ التركيز على التخطيط الإقليمي عند استغلال موارد العرض السياحي؛
- ☐ تنشيط دور المجتمع المحلي والمنظمات غير الحكومية في ميدان الجهود الرامية والداعمة لحماية البيئة من التلوث؛
- ☐ تطوير المقاييس البيئية للجودة النوعية للبيئة والمراقبة عن طريق إنشاء برامج الرصد البيئي وتدريب الكوادر المتخصصة؛
- ☐ التأكيد على أهمية رؤية البيئة لا كقيمة مادية فحسب بقدر ما هي قيمة حضارية ودالة عن الدلالات الأساسية والجوهرية على الرقي، بما يجعلها رمزا للتاريخ والحضارة والهوية.

الهوامش:

1. نعيم الظاهر: سراب إلياس: مبادئ السياحة، الطبعة الأولى، دار المسيرة، عمان، الأردن، 2001، ص 29.
2. نفس المرجع ، ص 30 .
3. أسامة صبحي الفاغوري: الإرشاد السمعي ما بين النظرية والتطبيق، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق، عمان، 2006، ص5 .

4. صليحة عيشي: الأداء والأثر الاقتصادي والاجتماعي للسياحة في الجزائر وتونس والمغرب، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة باتنة، 2010، ص ص 19-21 .
5. التوصيات الدولية المتعلقة باحصاءات السياحة 2008، منشورات الأمم المتحدة، ادارة الشؤون الاقتصادية و الاجتماعية ، العدد 83، نيويورك، 2011، ص 100.
6. أحمد محمد مقابلة: صناعة السياحة، الطبعة الأولى ، دار كنوز، عمان-الأردن، 2007، ص ص 36-37 (بتصرف).
7. محمد عبد الفتاح أحمد، طابع عبد اللطيف طه: الجغرافيا السياحية، جامعة عين شمس، 2008-2009، ص 82 (بتصرف).
8. حميد عبد النبي الطائي: التسويق السياحي، مدخل استراتيجي، الطبعة الأولى، دار الوراق، الأردن، 2004، ص 196.
9. Gilbert DellaRagione : Mercatique touristique, éditions casteilla, Paris, 2007, p105.
10. (مع ترجمة وبتصرف)
11. حميد عبد النبي الطائي: التسويق السياحي، مدخل استراتيجي، مرجع سبق ذكره، ص 201.
12. صبري فارس الهيثي: التخطيط الحضري، الطبعة الأولى، دار اليازوري، عمان، 2009، ص 11 .
13. Malcolm Gillis et autres : Economie du développement, 2eme édition, édition De Boeck, Bruxelles, 2007, p 88.
14. موفق عدنان عبد الجبار حميري: أساسيات التمويل والاستثمار في صناعة السياحة، دار الوراق، عمان، الأردن، 2010، ص 6 .
15. موفق عدنان عبد الجبار الحميري، المرجع السابق، ص ص 9-10 .
16. نفس المرجع، ص ص 13-15 .
17. محمود فوزي شعوبي: السياحة والفندقة في الجزائر، دراسة قياسية ن 1974-2002، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، 2007، ص 33.
18. نفس المرجع، ص 22-23.
19. Source : Site d'internet : www.mta.gov.dz/site_relooke/fr/IndiceEco.php.consulté le : 27/02/2013.
20. (Site internet: www.wttc.org / site- media / uploads/ downloads/Algeria.Pdf. consulté le)
21. عشي صليحة : مرجع سبق ذكره، ص ص 157-160 .
22. *WTTTC : World Travel Tourism Council.
23. (www. Wttc.gov.dz.consulté le : 4/02/2012 à 13 :06 h. مع ترجمة وبتصرف)
24. عيساني عامر: الأهمية الاقتصادية لتنمية السياحة المستدامة حالة الجزائر، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باتنة، 2009، ص ص 37-38.
25. نعيم طاهر، سراب إلياس: مبادئ السياحة، مرجع سبق ذكره، ص ص 86-87.
26. زيد منير سلمان: الاقتصاد السياحي، دار الراية، عمان، الأردن، 2008، ص ص 102-104.
27. محسن أحمد الخضيرى: السياحة البيئية، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2005، ص 62.
28. محسن أحمد الخضيرى: المرجع السابق، ص 233.
29. رعد مجيد العاني: الاستثمار والتسويق السياحي، الطبعة الأولى، دار كنوز المعرفة، عمان- الأردن ، 2008، ص 64.
- 30.

تدويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر -دراسة إستراتيجية -

أ شوقي جباري أ حمزة العوادي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

جامعة أم البواقي . الجزائر

الملخص:

لم يعد التدويل في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ذلك النشاط الثانوي الذي لا يلقى الاهتمام إلا في حال تشبع أو وجود منافسة حادة في السوق المحلي، بل أصبح حاليا ضرورة ملحة تفرض نفسها كشرط للبقاء والاستمرار؛ و أمام تزايد الاهتمام بخيار تدويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية قصد بناء اقتصاد متوازن يستطيع الصمود في وجه التقلبات التي قد تصيب قطاع المحروقات.

لذلك تهدف هذه الدراسة إلى محاولة تسليط الضوء على أهم الإشكاليات التي تطرحها عملية التدويل بالنسبة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية ، وصولا إلى اقتراح إستراتيجية تتلاءم وخصائص هذه المؤسسات وتعظم مكاسب التوجه نحو الأسواق الدولية .

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، التدويل، التصدير، الإستراتيجية.

Abstract:

Recently, internationalization of SMEs receive a big attention, The case of saturation, Competition in domestic markets are no longer the only reason of internationalization, Cause this later becomes an urgent necessity imposes it self as a condition for the survival and continuity, The Algerian SMEs were aware of this growing interest of the internationalization of SMEs as a necessity of building a balanced economy.

This study aims to highlight the important problems posed by the internationalization of the Algerian SMEs and gives a proposing strategy taking in consideration the different characteristics of those enterprises and maximizes the gains of trends towards international market.

Key words: small and medium-sized enterprises, internationalization, export, strategy.

المقدمة:

تحتل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهمية بالغة في مختلف الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، ويرجع ذلك للدور الكبير الذي تلعبه في تفعيل استراتيجيات النمو، من خلال زيادة فرص التوظيف ومواجهة الفقر والبطالة وإعادة توزيع الدخل والمساهمة في زيادته. ورغم هذا الدور الفعال فلم تحظى إلا بدعم محدود من الحكومات، غير أنها تتجح في الاستمرار والبقاء في الأسواق والنمو، نتيجة قدرتها المتناهية على الابتكار والتوصل إلى تطوير طرق مبتكرة في الإنتاج والتسويق .

وفي ظل اشتداد حدة المنافسة وتسلط المؤسسات الكبيرة وبحثها الدعوب على اكتساح الأسواق ورفع حصتها السوقية والتطور التكنولوجي الذي بات أحد أهم سمات العصر الحديث، أصبح من الملح على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مواجهة كل هذه التحديات، من خلال تعظيم قدرتها التنافسية وتوفير فرص حقيقية للنمو ومجابهة المنافسة الشرسة.

وتواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة اليوم أكثر من أي وقت مضى رهانات متعددة مصدرها القوى التنافسية والتحديات الناشئة عن العولمة، وانفتاح الأسواق وانحياز الحواجز وموانع التجارة وتدفقات رأس المال، والتي أصبحت تدفعها بقوة للحصول على مزايا تنافسية تأهلها للتوجه نحو التدويل، و هذا بالنظر لما تتمتع به من ديناميكية و سرعة تساعد على مسايرة التحولات السريعة، إضافة إلى القدرة على خدمة الأسواق المحدودة و التي لا تغري المؤسسات الكبيرة بالتوطن بالقرب منها أو بالتعامل معها، و تلبية احتياجات الأسواق من السلع التي ترتبط بأذواق المستهلكين بدرجة أكبر من المؤسسات الكبيرة، نظرا للاتصال المباشر الذي ينشأ بين كل من أصحابها والعملاء، فضلا إلى القدرة على تغيير أو تعديل نشاطها أو أسلوب عملها حسب تقلبات الأسواق الدولية (حالة رواج أو كساد)، من خلال ابتكار منتجات تستجيب للتطورات المستمرة الذي يفرضها النظام الاقتصادي الحديث، كما تتمتع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بقدرة كبيرة على غزو الأسواق الدولية والمساهمة بشكل فاعل في تنمية الصادرات وتوفير النقد الأجنبي والتخفيف من حدة العجز في ميزان المدفوعات، بل أنها ساهمت في تحقيق فائض في ميزان المدفوعات لدى الكثير من الدول.

مشكلة البحث:

ومع تزايد فرص اندماج الجزائر في الاقتصاد العالمي، و ضرورة بناء اقتصاد متوازن يستطيع الصمود في وجه التقلبات التي قد تصيب قطاع المحروقات عملت الدولة على تبني نهج اقتصادي يعتمد على قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالنظر للنجاح الباهر الذي حققه هذا النوع من المؤسسات، إذ استطاعت قلب موازين التصدير العالمي، و باتت تشكل منافسا حقيقيا يواجه الشركات المتعددة الجنسيات، و يفند كل النظريات التي كانت تنتظر على أن التدويل حكر على المؤسسات الكبيرة.

ورغم الجهود المبذولة إلا أنها تبقى غير كافية للارتقاء بهذا القطاع؛ فالأمر يستوجب صياغة إستراتيجية واضحة تحدد الآليات الكفيلة بتحقيق نقلة نوعية نحو تعظيم مكاسب تدويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية.

أهمية البحث:

تتبع أهمية البحث في عرض أهم الإسهامات الفكرية والعلمية المعاصرة في مجال تدويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتوضيح القواعد المتعارف عليها دوليا، و التي من شأنها تسريع وتيرة نفاذ هذا النوع من المؤسسات إلى الأسواق الدولية، مما يساهم في وضع الركائز الأساسية لصياغة وبلورة إستراتيجية ملائمة لتدويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية.

وعلى العموم يستلهم هذا البحث أهميته من خلال حداثة المشكلة المعالجة والمرتبطة بعملية تدويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في ظل تزايد فرص الاندماج ضمن منظومة الاقتصاد العالمي، إذ تبرز ضرورة رسم معالم إستراتيجية واضحة يحدد فيها الدور المنوط بهذه المؤسسات بما يسمح بتعظيم مكاسب التوجه نحو الأسواق الدولية وفك الارتباط الوثيق بقطاع المحروقات.

أهداف البحث:

يرمي البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

-إزالة الغموض الذي يكتنف الكثير من المصطلحات النظرية المتعلق بالموضوع ، قصد إرساء اللبنة الأساسية للبحث.

-الوقوف على واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بتشخيص إسهاماتها في التنمية الاقتصادية، من خلال إبراز دورها في زيادة الدخل والتخفيف من درجة البطالة، بالإضافة إلى معرفة درجة توجهها نحو التصدير والأسباب الحقيقية التي تقف أمام تسريع وتيرة تدويلها.

-وضع إستراتيجية ملائمة من شأنها تسريع وتيرة توجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نحو التدويل قصد تعظيم المكاسب التي يمكن جنيها لعل في مقدماتها تنويع الموارد.

فرضية البحث:

نظرا للارتباط الوثيق الكامن بين الاقتصاد الجزائري و قطاع المحروقات، بات من اللازم بناء إستراتيجية فعالة وملائمة لتدويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية، تعتمد أساسا على تعزيز تنافسية هذا النوع من المؤسسات، و إزالة مختلف العقبات التي تحول دون توجهها نحو التدويل، و لن يتأتى ذلك إلا

من خلال زرع ثقافة التصدير لدى القائمين بأعمالها، كما يستوجب الأمر ضرورة الاستفادة من التقارب الجغرافي مع الأسواق الإفريقية و العربية لاسيما في ظل تنامي فرص تفعيل السوق العربية المشتركة.

منهج البحث:

قصد الإجابة على الإشكالية المطروحة و كذا اختبار صحة الفرضية المتبناة فسيتم الاعتماد على المناهج الملائمة لمعالجة الموضوع كما يلي:

- المنهج الوصفي عند التطرق إلى الإطار المفاهيمي لتدويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- المنهج التحليلي من خلال تحليل واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، وكذا معالم الإستراتيجية الملائمة لتحقيق التوجه السليم للتدويل هذا النوع من المؤسسات.

هيكل البحث:

تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة محاور؛ حيث يتضمن الأول الإطار المفاهيمي والدراسات السابقة، إذ سيتم التعريف بالتدويل ودوافعه وأهم الاستراتيجيات المرتبطة به، بالإضافة إلى رصد أهم الدراسات السابقة، أما المحور الثاني فيعرض إلى واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية فيبين نموها ومساهماتها في الناتج الداخلي ودورها في إمتصاص البطالة، وكذا درجة توجهها نحو التصدير، وخصص المحور الثالث من البحث لوضع إستراتيجية ملائمة لتدويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية، وفي الأخير تم تلخيص محتوى الدراسة في الاستنتاجات فضلا على تقديم التوصيات التي من شأنها تذليل العقبات التي تحول دون توجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة نحو التدويل .

أولاً: الإطار المفاهيمي والدراسات السابقة

لقد أدركت الكثير من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في السنوات الأخيرة أن التركيز على سوق واحدة ببلد واحد أصبح لا يضمن البقاء و الاستمرارية و ذلك لشدة المنافسة بين المؤسسات القائمة فيه، و كذا عدم القدرة على الحفاظ على حصة السوق المعتادة لأن حواجز الدخول تلاشت، و بالتالي تطوير المؤسسة و استمرارها يكون من خلال التفكير في تنويع الأسواق و محاولة التواجد في أكثر من سوق و في أكثر من بلد، مما يدفع المؤسسة للتفكير في عملية التدويل.

1 - مفهوم تدويل المؤسسة:

هناك اختلاف واضح بين الباحثين حول تحديد تعريف موحد لظاهرة التدويل، باعتباره مفهوما اقتصاديا متعدد الأبعاد بين مختلف جوانبه، فبعض الباحثين أمثال "Ruzzier" يرى بأن التدويل هو: "عملية التوسع الجغرافي للأنشطة الاقتصادية خارج الحدود الوطنية" و يرى البعض الآخر بأن التدويل هو: "عملية أو

مراحل متتابعة تقوم على مزيج من المهارات المختلفة التي تمتلكها المؤسسة أو التي تسيطر عليها، و التي تسمح للمؤسسة باكتساب الخبرة تدريجيا في الأسواق الدولية .

و حسب "Gankema" فإن التدويل هو: "عملية تتألف من مجموعة من الخطوات التي تمكن الشركة من تسويق منتجاتها بانتظام في الأسواق الخارجية ."

هذا و يعتبر آخرون التدويل: "جعل نشاط المؤسسة نشاطا دوليا يتجاوز الحدود الوطنية، ويتنقل من السوق الوطني إلى السوق الدولي ."

و من خلال قراءة التعاريف السابقة يتبين بأن المؤسسات لا تقتحم الأسواق الدولية عشوائيا أو بطريقة غير مدروسة، بل لا بد من تمرين، إما بالخبرة المكتسبة من خلال استغلال سوق له خصائص متقاربة جغرافيا و نفسيا من السوق المحلي، أو من طرف وسطاء أو وكلاء، فالتدويل هو عملية مكونة من مراحل متتالية تسمح للمؤسسة باكتساب الخبرة تدريجيا في الأسواق الأجنبية.

2 -دوافع التدويل:

عادة ما يدفع المؤسسة للتفكير في التدويل مجموعة من العوامل، و التي تختلف باختلاف محيط و طبيعة كل مؤسسة فمنها التجارية ومنها المالية بالإضافة إلى العوامل الداخلية الخاصة بالمؤسسة و العوامل الخارجية التي تفرزها البيئة .

1-2 -العوامل التجارية:

تتمثل العوامل التجارية في عوامل داخلية بالمؤسسة تدفع بها للبحث عن الأسواق الخارجية وذلك لأسباب تجارية بحثة نذكر منها:

-القرب من الأسواق الدولية: فقد تكون الشركة في موقع قريب من السوق الدولية، كأن تكون في منطقة عبور أو تقاطع دولي، أو يقع مقر نشاطها في سوق حرة تعطي لهذه الشركة حافزا إضافيا للتوجه نحو التسويق الدولي، و مع تطور وسائل الاتصالات و النقل، أصبحت كل الأسواق قريبة نسبيا لدرجة لم يعد عائق البعد يمثل مشكلة كبرى عند اتخاذ قرار التوجه نحو الأسواق الدولية.

-تشبع السوق المحلي: يحدث في كثير من الأحيان تشبع السوق لمنتج ما أو لخدمة ما نتيجة كثرة المنتجين و المستوردين؛ مما يدفع بالمؤسسة بالتفكير إلى البحث عن سوق آخر في الأسواق الأجنبية مما يسمح لها من جهة بتطوير المؤسسة من خلال زيادة المبيعات و من جهة أخرى تعويض الحصة المفقودة في السوق المحلي أو التي ستفقد مع مرور الوقت.

- موسمية السوق المحلية: بعض المنتجات و الخدمات يكون الطلب عليها موسميا مما يجبر المؤسسة على البحث عن أسواق دولية لتعديل التذبذبات الموسمية.

- صغر حجم السوق المحلي: و هنا تصل المؤسسة إلى تغطية سوقها المحلي تغطية تامة، و هذا يجعلها تنظر إلى السوق الدولية كفرصتها الوحيدة للنمو و التوسع.

- تخصص المؤسسة: تخصص المؤسسة معناه اختيار قسم من السوق و هذا ما يجعلها معرضة لهجمات المنافسة عند دخول أي منافس جديد للصناعة التي تخصصت فيها، و كذلك بحكم تخصصها قد يكون سوقها المحلي محدودا، مما يدفع بها للتفكير في التدويل و البقاء في ميدان تخصصها.

- تمديد دورة حياة المنتج دوليا: من المتعارف عليه أن المنتج يمر في دورة حياته بأربعة مراحل رئيسية و كل مرحلة تتطلب إستراتيجية معينة، كذلك بالنسبة لتدويل المؤسسة يتبع هذه المراحل، ففي مرحلة تقديم المؤسسة المبتكرة و التي تستحوذ على التقدم التكنولوجي الناتج عن المجهودات المسخرة للبحث و التطور حيث يبدأ التصدير من البلد الذي تم به الابتكار، و في مرحلة النضج يتم الانتقال إلى الإنتاج بالخارج، و في المرحلة الموائية و هي التدهور تبدأ الإنتاج في الدول التي بها محفزات كانهخفاض اليد العاملة والضرائب ثم إعادة التصدير إلى البلد الأصل و حسب " Nathalie " فإن هذا يناسب كثيرا المنتجات التي تتطلب تكنولوجيا عالية.

2-2- العوامل المالية:

تمثل العوامل المالية التي تدفع بالمؤسسة في التفكير في اقتحام الأسواق الدولية في تخفيض تكاليف الإنتاج و البحث عن وفورات الحجم بالإضافة إلى إهلاك استثمارات البحث و التطوير.

- تخفيض تكاليف الإنتاج: بالانتقال إلى السوق الدولية يكون الهدف من تدويل نشاط المؤسسة تخفيض تكاليف الإنتاج نظرا لارتفاعها في السوق المحلي، من خلال الاستفادة من المزايا التي تمنح للمستثمرين في البلدان المستقبلية للاستثمارات بالإضافة إلى اليد العاملة المنخفضة التكلفة.

- البحث عن وفورات الحجم: من المعروف إن سعر التكلفة للوحدة لأي مؤسسة ينخفض من خلال زيادة الإنتاج، و هذا ما يجعل المؤسسة تفكر في السوق الدولية لأن هذه الأخيرة تعطي لها فرصة زيادة الإنتاج، مما يؤدي إلى انخفاض تكلفة الوحدة و بالتالي يسمح للمؤسسة بإعطاء أسعار تنافسية تمكنها من الولوج إلى الأسواق الدولية.

- استرجاع الاستثمارات: حسب " Boronad " و آخرون يكون البقاء في السوق المحلية أحيانا غير كاف لكي تكون استثمارات المؤسسة ذات مردودية معتبرة و هذا لبعض النشاطات التي تتطلب استثمارات كبيرة

بالنسبة للآلات الصناعية و البحث و التطوير؛ مما يحتم على المؤسسة التفكير في السوق الدولية لاسترجاع ما تم استثماره من خلال توسيع مبيعاتها إلى الأسواق الدولية.

-تخفيض المخاطر: إن تدويل نشاط المؤسسة يسمح بتخفيض المخاطر الاقتصادية، السياسية، القانونية والمالية و ذلك عن طريق تواجد جغرافي مدروس في عدة أسواق مختلفة.

3-2 -العوامل البيئية:

تدويل المؤسسة يمكن أن يكون أحيانا دون تخطيط استراتيجي مدروس مسبقا، بل يكون استغلالا لفرص عارضة في البيئة، و من بين هذه الفرص يمكن ذكر:

-الطلب التلقائي: هناك الكثير من المؤسسات خاصة الصغيرة و المتوسطة منها تبدأ التعامل مع السوق الدولية صدفة أو بشكل عشوائي و قد يكون هذا من خلال لقاء مع ممثل لمؤسسة أجنبية أو المشاركة في تظاهرة اقتصادية، مما يسمح للمؤسسة باكتشاف وجود طلب على سلعها أو خدماتها في الخارج. لذلك حسب "Corinne" هذه العملية تجعل المؤسسة تفكر في اقتحام الأسواق الدولية من خلال إتباع طريقة أكثر عقلانية للحصول على زبائن في الخارج.

-تغير المحيط الدولي: مع تطور التجارة العالمية وانخفاض الحواجز الناتجة عن التطور الحاصل في الاتفاقيات العالمية كاتفاقيات GATT و المنظمة العالمية للتجارة، بالإضافة إلى فتح العديد من القطاعات التي كانت حكرًا على القطاع العام في عدة دول كالنقل الجوي والاتصالات و البنوك. الأمر الذي سهل الاتصال بين الأسواق الدولية خاصة عن طريق شبكة الانترنت، مما يشجع الكثير من المؤسسات خاصة الصغيرة منها إلى التفكير في التدويل.

-توفر المعلومات: قد تتوفر لدى المؤسسة كم هائل من المعلومات عن سوق معين أو أسواق معينة، التي قد لا تتوفر لغيرها من المؤسسات و هذا من خلال الاعتماد على دراسات معينة، أو من خلال خبرة و زيارات أفراد منها لهذه الأسواق.

4-2 -العوامل الداخلية:

في هذا السياق كشف كل من "Cavusgil" et "Nevin" عن العوامل الداخلية الخاصة بالشركة التي تفسر سلوك انفتاحها على الأسواق الدولية و هي: توقعات إدارة الشركة حول تأثير الصادرات على نموها، المزايا التفضيلية المتاحة للشركة و آمال الإدارة و مدى ارتباطها بتوفير الأمان للشركة، و لبيان ذلك أوضح الباحثان أن الشركة قد تبدأ بممارسة نشاط التدويل نتيجة لتسلمها نشاط الاستيراد من مشتري أو موزع خارجي أو وكيل محلي لمصدر أجنبي، كذلك قد يكون الدافع لاهتمام الشركة بالتدويل هو أحد الجهات التي تتعامل معها كالبنوك، رجال الأعمال و الوسطاء، و عادة لا تتوفر أهداف طويلة الأجل

بالشركة حينما تبدأ بممارسة نشاط التدويل، و لكن واقع الأمر أن الربح القصير الأجل هو القوة الدافعة وراء القيام بالتدويل.

يضاف إلى ذلك عامل آخر لا يقل أهمية عن العوامل السابقة و هو رغبة المسيرين في تدويل نشاط المؤسسة حيث يكون أحيانا لسلوك المسيرين بالمؤسسة دور في التدويل، خاصة من ناحية مدى تحفز المسير الرئيسي للمؤسسة على اقتحام السوق الدولية، و هذا يتوقف بدوره على مدى خبرته في التصدير و تحمل المخاطر و القدرة على الابتكار و التجديد، لكن طموحات و تحفز المسيرين حسب "Croute" يتطلب كذلك توفر الإمكانيات المادية لغزو أي سوق دولية .

يضاف لما سبق أن عملية اتخاذ قرار التدويل تتأثر بعوامل أخرى رئيسية حاسمة يجب التركيز عليها، و يمكن تصنيف هذه العوامل إلى ثلاث مجموعات، المجموعة الأولى تضم العوامل الشرطية و التي تشمل خصائص المنتج أو السلعة (حدثتها مثلا) الخصائص المميزة للدولة المضيفة مثل الموارد و تكاليف الإنتاج و العلاقات الدولية مع الدول الأخرى، أما المجموعة الثانية فتشمل العوامل الدافعة و التي من أهمها الخصائص المميزة للشركة و المركز التنافسي، بينما تضم المجموعة الثالثة العوامل الحاكمة كسياسات الاستثمار، نظم الإدارة، الخصائص المميزة للدولة الأم (سياسات تشجيعها لتصدير رأس المال و الضمانات التي تقدمها الدولة)، بالإضافة إلى العوامل الدولية.

3 - استراتيجيات تدويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

و يمكن إجمال أهم الخيارات الإستراتيجية المتاحة أمام تدويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في:

3-1 - إستراتيجية التركيز:

تشير هذه الإستراتيجية إلى تركيز إمكانيات المؤسسة في مجال محدد تتخصص فيه، فتنتج نوعا واحدا من المنتجات، أو تتخصص في خدمة نوع معين من العملاء، أو تقدم منتجاتها إلى سوق معين و يمكن للمؤسسة أن تحقق هذه الإستراتيجية عن طريق التغلغل في السوق من خلال زيادة الحصة السوقية إلى أعلى حد ممكن و محاولة السيطرة عليها، أو زيادة المبيعات بإتباع سياسات تسويقية جديدة، أو عن طريق تطوير السوق للتوجه نحو الأسواق الجديدة في مناطق جغرافية أخرى في حالة توقف السوق الحالي، أو التركيز على تقسيمات سوقية جديدة لزيادة المبيعات، أو عن طريق تطوير المنتج لتحسين نوعية الجودة و جعل السعر و الأداء متناسبين . و ينبغي الأخذ بعين الاعتبار عند تطبيق هذه الإستراتيجية ما يلي:

- توقعات الزبائن من المنتج بالإضافة إلى وظيفته الأساسية؛

- عند اختيار عنصر التميز يجب مراعاة أن يكون هذا التميز غير قابل للتقليد بسرعة؛

- أن تكون القيمة التي سيجدها المستهلك أكثر مما كان ينتظر و ذلك بتحديد عوامل التحفيز المحتملة لجذب المشتري و التي يوفرها السوق الدولي، و تكون غير متوفرة عند منافسيه.

2-3 إستراتيجية التنويع: تعني هذه الإستراتيجية أن تختار إدارة المؤسسة الدخول في ميدان جديد من الأعمال مختلف تماما أو مرتبط بالأعمال التي كانت تقوم بها، و تلجأ المؤسسات الصغيرة و المتوسطة إلى إستراتيجية التنويع، إذا كان المجال الصناعي الذي تنتمي إليه المؤسسة لا يقدم الكثير أو يقدم القليل من فرص النمو أو المردودية، و هذا يحدث إما بسبب شدة المنافسة أو تدهور السوق، بمعنى أن الطلب على المنتج في السوق ككل وصل إلى مراحله الأخيرة، و أن المستهلك لم يعد في حاجة إليه مثلما كان عليه في مراحله الأولى، فالتنويع قد يكون امتدادا للنشاط الأصلي أو خروجا عنه، و من هنا يكون أمام المؤسسة بديلان للتنويع:

-التنويع المتجانس: و هي إحدى الاستراتيجيات التي تطبق في الأسواق الواعدة، و معناها إضافة منتج جديد يتوافق مع المنتجات الأساسية، و الهدف من هذا التنويع هو جذب مستهلكين جدد و توسيع السوق، و من بين دوافع تطبيق هذه الإستراتيجية هو وجود شهرة كبيرة للمنتجات الأصلية، تميز المنتج و الخدمة الأساسية بالموسمية، تذبذب أسعار المنتجات في بعض الأسواق، أو تدهور مبيعات المنتج الأساسي

-التنويع غير المتجانس: و هنا تدخل المؤسسة نشاطات جديدة لا ترتبط بنشاطاتها الحالية، هذه الإستراتيجية تركز على تقديم منتجات جديدة لإشباع حاجات مختلفة عن تلك التي يشبعها المنتج الحالي، و رغم المخاطر و الانتقادات الموجهة لإستراتيجية التنويع المختلط، إلا أن هناك الكثير من المؤسسات التي تتبعها بغرض تحقيق بعض الأهداف المتمثلة في تحقيق التوازن الاقتصادي للمؤسسة، مع تغطية بعض الجوانب التي تتعرض لها الشركة مع منتجاتها الحالية، و الاستفادة من المجالات الأخرى المتعددة و المتنوعة في البيئة الخارجية، طالما كانت هناك إمكانيات مالية و إدارية، و أيضا رغبة إلى جانب ذلك من أصحاب المؤسسة.

4 -الدراسات السابقة:

لقد نالت الدراسات السابقة والتي تم اعتمادها كمرجعية لبحثنا-قسما وافرا فيما يتعلق بموضوع تدويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في جانبه النظري، غير أن الدراسات التي تتناول إشكالية تدويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر نجدها قليلة جدا بالرغم من الأهمية البالغة التي يكتسبها هذا الموضوع، وفي هذا المجال يمكننا استعراض الدراسات الآتية:

"-جمعي عمار"، (2011)، إستراتيجية التصدير في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، الموضوع عبارة عن رسالة دكتوراه حاول الباحث من خلالها التعرف على وضعية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

الجزائرية ومدى مساهمتها في التصدير خلال الفترة (2000-2007)، كما قدم جملة من المحاور تعد بمثابة ركائز إستراتيجية لترقية صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية على ضوء المتغيرات الدولية، وعلى رغم ما ميز هذه الدراسة إلى أن الرسالة قد تشعبت في كثير من الموضوعات الثانوية المرتبطة بخصوصية الاقتصاد الجزائري، الأمر الذي شنت جهود الباحث وجعله يحيد بعض الشيء على الإشكالية والأهداف المرسومة للعمل.

"عبد الله بن حمو"، (2010)، تدويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الموضوع عبارة عن رسالة ماجستير عالجت مشكلة تدويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، حيث تم عرض الإطار المفاهيمي لتدويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمتطلبات والاستراتيجيات المعتمدة في هذا المجال، أما في الجانب التطبيقي فقد تم إعداد دراسة ميدانية شملت مجموعة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية بهدف الوقوف على أهم أسباب إجماعها عن العمل على المستوى الدولي، وكما عرج الباحث على دراسة واقع عملية التدويل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الفرنسية، ليتخذها كمعيار للمقارنة مع حالة الجزائر ولكنه أهمل إشكالية عدم تتطابق معايير تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين دولتي الدراسة مما اضعف النتائج المتوصل إليها وانعكس سلبا على قوة الاقتراحات لأنه لم يراعي عامل تجانس دول الدراسة.

"علي سيدي" و"مراد خطاب"، (2010)، بعنوان: تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية بين تهديدات وفرص التدويل: قراءة في بعض المقالات الأكاديمية والمعطيات العلمية، حيث حاول الباحثان الإلمام قدر الإمكان بالمفاهيم النظرية المرتبطة بالموضوع من خلال ما طرح من دراسات أكاديمية، ثم تم تحليل التركيز الجغرافي لأبرز صادرات الجزائر خارج المحروقات قصد كشف فرص التصدير المتاحة أمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية و رسم خريطة المنتجات التي تلبي الاحتياجات غير مشبعة في الأسواق الدولية، و ذلك مع مراعاة عاملين أساسيين أولهما يكمن في التركيز الجغرافي و ثانيهما يرتبط بالمزايا التنافسية للمنتجات. و ما يؤخذ على هذه الدراسة ربطها لإستراتيجية تدويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مع دول التركيز الجغرافي فقط دون الأخذ بعين الاعتبار أهم معايير ترقية الصادرات المتمثلة أساسا في التقارب الجغرافي و ما يحمله في طياته من سهولة النفاذ إلى الأسواق العربية و الإفريقية الواعدة، كما افترضت الدراسة الثبات المطلق للمزايا النسبية للمنتجات وبقاء علاقات التبادل التجاري مع دول التركيز الجغرافي، لكن الحقيقة العملية تؤكد درجة التغير الدائم للعوامل السابقة.

ثانيا:قراءة في واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائري

لم يتوقف السعي الحثيث للحكومة الجزائرية في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال جملة من التحفيزات والتسهيلات ، يقينا منها بأهمية الدور الذي تضطلع به في التنمية الاقتصادية

وعليه خصص هذا المحور بغية الإلمام بواقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية من حيث درجة نموها وتركزها القطاعي والجغرافي، وكذا إسهاماتها في زيادة الناتج الداخلي وامتصاص حدة البطالة، وإلقاء نظرة ثاقبة على درجة توجهها إلى التدويل وكافة الأسباب الحقيقية التي تمثل حجرة عثرة حقيقية أمام توجهها نحو الأسواق الدولية.

1 -تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية:

قصد معرفة درجة تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للفترة(2006-2011) ، لابد من ملاحظة الجدول رقم (1) ، حيث يبرز من خلاله نطاق هذا التطور.

لجدول رقم(1) : تطور تعدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر للفترة(2006-2011)

طبيعة م ص م	2006	2007	2008	2009	2010	2011
المؤسسات الخاصة	269806	293946	392013	455398	482892	511856
المؤسسات العمومية	739	666	626	591	557	572
الصناعات التقليدية	106222	116347	126887	169080	135623	146881
المجموع	376797	410959	519526	625069	619072	659309

المصدر: وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية، نشریات المعلومات الإحصائية، الموقع على الانترنت: www.pmeart-dz.org

من خلال الجدول السابق، يمكن القول أن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر عرف تطورا كبير خلال الفترة(2006-2011) وذلك من خلال تزايد أعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إذ ارتفع من 376797 مؤسسة في سنة 2006 إلى 659309 مؤسسة سنة 2011 أي بنسبة زيادة تعادل 75 %، ويمكن إرجاع ذلك للسياسة التشجيعية التي انتهجتها الدولة في إنشاء هذا النوع من المؤسسات، حيث عملت على تنويع وسائل الدعم وتوفير التمويل اللازم.

ومن جهة أخرى يلاحظ سيطرة المؤسسات الخاصة على العدد الإجمالي للمؤسسات إذا ما قورنت بالمؤسسات العمومية والصناعات التقليدية، فقد بلغت نسبتها في سنة 2011 حوالي 77.64 % ، بسبب الامتيازات والإجراءات الحكومية الرامية إلى تنويع الاقتصاد الجزائري والدفع بالقطاع الخاص قدما والتخلي التدريجي على القطاع العام، إذ يتجلى ذلك في التناقص الحاد والمستمر فقد انخفض عددها سنة

2011 بـ 30% مقارنة بسنة 2006، نتيجة إلى الشطب المستمر للمؤسسات من سنة إلى أخرى، وكذلك عدم قدرتها على البقاء والاستمرار أمام المنافسة الشديدة التي أصبح القطاع الخاص يفرض معالمها .

2- التوزيع القطاعي والجغرافي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية

من أجل معرفة أهم القطاعات التي يتركز فيها أكبر عدد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة لابد من تفحص الجدول رقم 2 والشكل رقم 1.

الجدول رقم (2): تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب قطاع النشاط للفترة

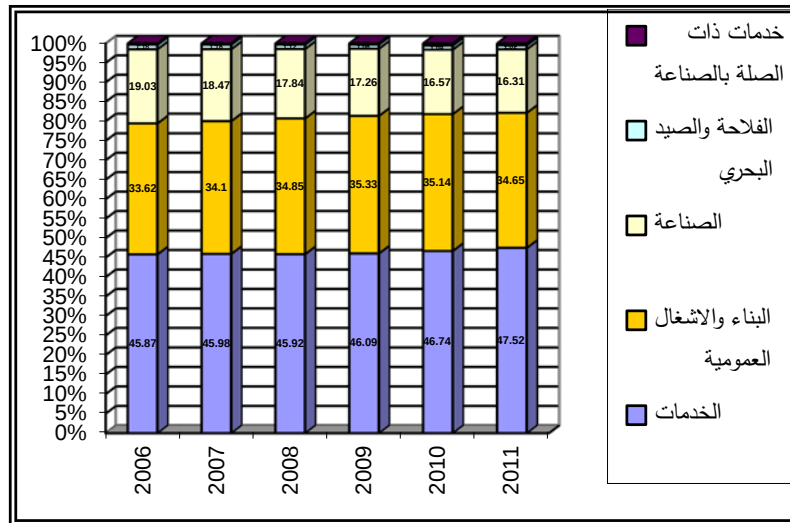
(2011-2006)

2011	2010	2009	2008	2007	2006	مجموعات فروع النشاط
186157	172653	159444	147582	135151	123782	الخدمات
135752	129762	122238	111978	100250	90702	البناء والأشغال العمومية
63890	61228	59670	57352	54301	51343	الصناعة
4006	3806	3642	3599	3401	3186	الزراعة والصيد البحري
1956	1870	908	876	843	793	خدمات ذات الصلة بالصناعة
391761	369319	345902	321387	293946	269806	المجموع

المصدر: نشرات المعلومات الإحصائية لوزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مصدر سبق ذكره

الشكل رقم (1): تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب قطاع النشاط للفترة

(2011-2006)



المصدر: من إعداد الباحثين باستخدام الجدول السابق.

من خلال الجدول رقم(2) والشكل رقم (1) يتبين هيمنة قطاع الخدمات على باقي القطاعات، فهو يمثل حوالي 47.62% سنة 2011، ثم يليه قطاع البناء والأشغال العمومية بـ: 34.66% خلال نفس العام، ثم يليه قطاع الصناعة بنسبة 16.31%، أما قطاع الفلاحة والصيد البحري و الخدمات ذات الصلة بالصناعة فيمثلان نسبا ضئيلة جداً، ويرجع ذلك إلى ما يلي:

□ يعتبر قطاع الخدمات من القطاعات التي لا تتطلب أموالاً كثيرة ولا تقنيات لهذا السبب، فإن هذا القطاع محل إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة فيشمل هذا القطاع الفروع التالية: النقل والمواصلات، التجارة، الفندقية والإطعام، خدمات للعائلات، مؤسسات مالية، أعمال عقارية، خدمات للمرافق الجماعية؛ بالإضافة إلى العائد المجزي الذي يتم جنيه من جراء عملية الاستثمار في هذه القطاعات، مقارنة بالمخاطر الكبيرة التي ترتبط بالقطاعات الأخرى.

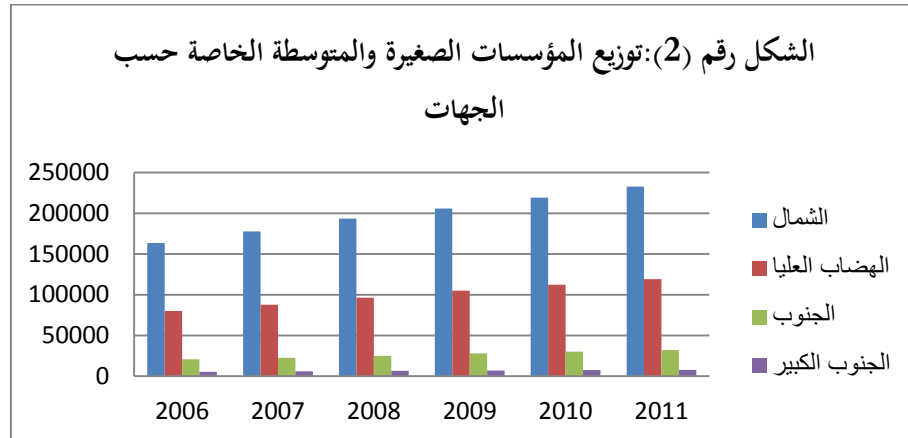
□ تركز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في قطاع البناء والأشغال العمومية يمكن إرجاعه إلى سياسة الدولة التنموية الرامية إلى تحسين الظروف الاجتماعية للمواطنين (السكن، الطرق، بناء السدود، المستشفيات، المدارس... الخ).

أما بالنسبة للتوزيع الجغرافي فيمكن إبرازه من خلال الجدول رقم (3) والشكل رقم (2) والذي يبين درجة تركز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عبر الوطن ومدى تحقيق ركائز التوازن الجهوي.

الجدول رقم(3): توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب الجهات للفترة (2011-2006)

الجهات	2006	2007	2008	2009	2010	2011
الشمال	163492	177730	193483	205857	219270	232664
الهضاب العليا	80072	87666	96354	105085	112335	119146
الجنوب	20803	22576	25033	27902	30153	32216
الجنوب الكبير	5439	5974	6517	7058	7561	7735
المجموع	269806	293946	321387	345902	369319	391761

المصدر: نشریات المعلومات الإحصائية لوزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مصدر سبق ذكره.



المصدر: من إعداد الباحثين باستخدام الجدول السابق.

من خلال الجدول رقم (3) والشكل رقم (2) يمكن القول أن أغلب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتمركز في الشمال وبدرجة أقل في الهضاب العليا، ويرجع ذلك إلى توفر جهة الشمال على موقع جغرافي هام يتمثل في القرب من الموانئ، وبالتالي تسهيل عملية الاستيراد، علاوة على توفرها على اليد العاملة المؤهلة، والكثافة السكانية المرتفعة ومن ثمة وجود سهولة كبيرة في تسويق المنتجات.

ويشكل عدم التوازن الجهوي خطرا كبيرا على تحقيق التنمية الشاملة، لاسيما أنه يؤدي إلى زيادة عدم عدالة توزيع الثروة، ومن ثم زيادة السخط الاجتماعي الذي يؤدي إلى درجة الهوة بين أفراد المجتمع الواحد، لذا ينصح الكثير من المختصين بضرورة توجه الحكومة نحو إنعاش النمو وخلق مناصب شغل، وكذا العمل على تنفيذ سياسة التخطيط الإقليمي الذي يحفز نقل الأعمال التجارية والإستراتيجية التي تعزز الاستثمار وتشجع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التكتل في شكل عناقيد صناعية، تأهلها للبقاء والنمو والصمود أمام رياح المنافسة الشديدة .

3 - مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام

تؤدي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا هاما في اقتصاديات الدول النامية والمتقدمة على حد سواء، رغم المزايا التي تتمتع بها المشروعات الكبيرة نتيجة وفرة الحجم (الإنتاج بحجم كبير)، والاحصائيات المتوفرة تدل على أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي الغالبة في اقتصاديات كافة البلدان بما فيها الصناعية، ففي الولايات المتحدة الأمريكية تمثل هذه المؤسسات نسبة 98% من مجموع المشروعات، وفي فرنسا 95%، بينما في اليابان تمثل نسبة 99% من مجموع المشروعات. وقد ساهمت هذه المؤسسات في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 57% في اليابان، 64.3% في إسبانيا و 56% في فرنسا و 44% في النمسا، و 43% في كندا، و 33% في استراليا. أما بالنسبة للجزائر فيمكن

ملاحظة الجدولين رقم 4 و 5 إذ من خلالهما تظهر درجة مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في الناتج الداخلي الخام والخارج عن قطاع المحروقات.

الجدول رقم (4): تطور الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات حسب الطبيعة القانونية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة (2005-2009)

الوحدة: مليار دينار جزائري

2009		2008		2007		2006		2005		
%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	
16.4	816.8	17.55	760.92	19.2	749.86	20.44	704.05	21.6	651	PIB القطاع العام
83.6	4162.02	82.45	3574.07	80.8	3153.77	79.56	2740.06	78.4	2364.5	PIB القطاع الخاص
100	4978.82	100	4334.99	100	3903.63	100	3444.11	100	3015.5	المجموع

المصدر: نشریات المعلومات الإحصائية لوزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مصدر سبق ذكره.

الجدول رقم (5): نسبة مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام خلال الفترة 2005-2009

الوحدة : مليار دينار جزائري

الناتج الداخلي الخام	الناتج الداخلي الخام خارج	نسبة مساهمة م ص م في PIB
2005	6930.15	3015.5
2006	7837	3444.11
2007	8567.9	3903.63
2008	10002.3	4334.99
2009	8809.6	4978.82

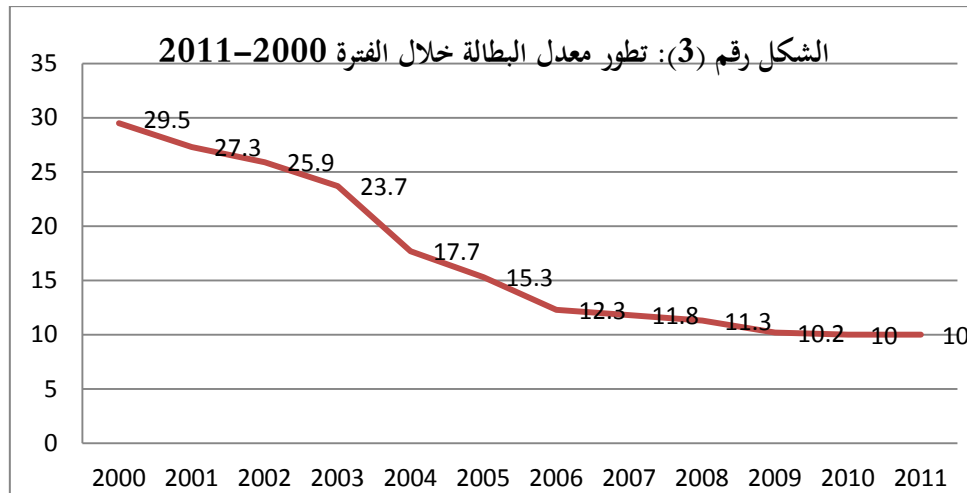
Source : la Algérie en quelques chiffres Résultats :2009-2011, OFFICE NATIONAL DES STATISTIQUES, Alger, N42, 2012, P66 .

من خلال الجدول رقم 4 نلاحظ أن درجة إسهام مؤسسات القطاع الخاص الصغيرة ومتوسطة تعد عالية في الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات مقارنة بمؤسسات القطاع العام، فقد بلغت نسبة المساهمة 78.4% في سنة 2005 لتوصل الارتفاع إلى أن تحقق نسبة 83.6 % خلال سنة 2009، ويرجع ذلك إلى تنامي عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة بشكل ملفت للنظر، بالإضافة إلى تركزها في قطاعات تتيح لها تحقيق هذه النتائج.

وما يؤكد تطور مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام هو ملاحظة الارتفاع المحسوس لحجم الناتج المتولد عنها مقارنة بالناتج الداخلي الإجمالي المتضمن لنشاط قطاع المحروقات [أنظر الجدول رقم (5)]؛ حيث حققت نسبة مساهمة تعادل 43.5% سنة 2005 لتستمر على نفس النسق لتبلغ 56.52% سنة 2009 والسبب في تزايد هذه النسبة راجع إلى ارتفاع درجة تذبذب أسعار النفط بشكل ملحوظ خلال السنوات التي أعقبت الأزمة العالمية.

4 - مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في امتصاص البطالة

تعتبر البطالة من أهم المشاكل الاجتماعية في الجزائر وتسعى السلطات العمومية في بذل كل المجهودات اللازمة من أجل احتوائها ، وقد شهد معدل البطالة نمو غير مسبوق ومرتفع في فترة التسعينات كنتيجة منطقية لتبني الجزائر برامج التكيف الهيكلي والتي أدت إلى تصفية أكثر من 250 شركة تساهم بتشغيل نسبة 30% من إجمالي العاملين في الشركات العمومية، ولكن بعد تزايد الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة انخفض معدل البطالة بشكل ملحوظ من 29.5 % سنة 2000 إلى 10% خلال سنة 2011 ، كما هو موضح في الشكل البياني التالي:



Source :- Données sur l'emploi et le chômage en Algérie .Ministère du Travail de L'emploi et de la Sécurité Sociale.P7. Au site d'internet :

http://www.mtess.gov.dz/mtss_fr_N/emploi/2008/EMPLOI%20ET%20CHOMAGE.pdf

-la Algérie en quelque chiffres Résultats :2009-2011,OP-CIT,P12.

وعلى العموم نتيجة تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وزيادة عملية الإنشاء واستقرار عمليات الشطب إلى حد بعيد فقد تعاظم دورها في التخفيف من حدة البطالة ، ومن خلال الجدول رقم (6) يمكن الوقوف على مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق مناصب الشغل.

الجدول رقم(6): تطور مناصب الشغل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

2009	2008	2007	2006	2005	2004	طبيعة م.ص.م
1494949	1233073	1064983	977942	888829	592758	خاصة (الأجراء أرباب المؤسسات)
51635	52786	57146	61661	76283	71826	العمومية
210380	254350	233270	213044	192744	173920	الصناعات التقليدية
1756964	1540209	1355399	1252647	1157856	838504	المجموع
%14.07	%13.64	%8.20	%8.19	%38.09	----	نسبة الزيادة

المصدر: نشریات المعلومات الإحصائية لوزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مصدر سابق.

من خلال الجدول رقم(6) نلاحظ أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ساهمت في خلق 1756964 منصب سنة 2009 أي بنسبة زيادة تقدر بـ 14.07 % مقارنة بالسنة السابقة، ولقد أدت هذه السياسة المنتهجة من التقليل من حدة البطالة التي سجلت خلال هذه الفترة معدلات مقبولة؛ حيث وصلت سنة 2009 إلى 10.2 %، وعليه يمكن القول أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تلعب دور بارزا في التخفيف من حدة البطالة وبالتالي القضاء على بعض الظواهر الاجتماعية الضارة بالمجتمع (كالهجرة غير الشرعية، الجريمة، الفقر).

وبهدف تعميق التحليل السابق وحسب المعلومات المتوفرة، من الملح تحليل إسهامات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل مقارنة بمستوى التشغيل الكلي في الجزائر، وذلك ما يوضحه الجدول رقم 7.

الجدول رقم (7): تطور مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق مناصب العمل

نسبة المساهمة	مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل	التشغيل الإجمالي	
10.45%	838504	7798412	2004
14.39%	1157856	8044220	2005
14.20%	1252647	8868804	2006
15.77%	1355399	8594243	2007
16.84%	1540209	9146000	2008
18.55%	1756964	9472000	2009

المصدر: وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، نشریات المعلومات الإحصائية، مصدر سبق ذكره.
بناء على ما سبق، يمكن القول أن هناك تحول لسياسة التشغيل في الجزائر من الاعتماد على برامج الوظائف المأجورة إلى الاتجاه نحو تشجيع الاستثمار بشقيه المحلي والأجنبي، لاسيما على المستوى المحلي حيث يبين الجدول رقم 7 إسهامات قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إرساء معالم هذا التحول، إذ أصبح القطاع يسهم بنسبة 18.55% من إجمالي مناصب الشغل خلال سنة 2009.

5 - مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الصادرات الجزائرية:

قبل تحليل مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الصادرات من المهم إلقاء نظرة على تركيبة الصادرات السلعية قصد إعطاء فكرة على حجم الارتباط الوثيق بين الاقتصاد الجزائري ومع قطاع المحروقات، ويمكن إبراز ذلك من قراءة بيانات الجدول التالي:

الجدول رقم (8): التركيبة السلعية للصادرات الجزائرية خلال الفترة (2006-2011)

الوحدة : مليون دينار جزائري

2011	2010	2009	2008	2007	2006	
25880.9	23405.5	8193.1	7657.3	6136.3	5327.1	مواد غذائية مشروبات وتبغ
5223836.8	4220106.0	3270277.5	4970025.1	4121790.4	3895736.2	الطاقة ومواد التشحيم
1444.2	803.8	392.6	507.1	897.7	1369.7	مواد أولية
10272.9	6173.2	11909.7	21035.2	10859.7	12793.7	مواد خام
108993.9	78567.6	50258.7	89308.4	68842.6	57385.1	منتجات نصف مصنع
25.7	58.8	19.5	67.7	42.2	64.7	تجهيزات فلاحية

2561.1	2235.1	3075.4	4334.5	3188.9	3162.6	تجهيزات صناعية
1115.7	2237.4	3559.4	2084.4	2405.4	3161.9	سلع استهلاكية
5374131. 3	4333587. 4	3347636. 0	5095019. 7	4214163. 1	3979000. 9	المجموع

المصدر: موقع الجمارك الجزائرية: <http://www.douane.gov.dz/>

من خلال الجدول أعلاه يتبين أن هيكل الصادرات الجزائرية يتركز في سلعة واحدة تتمثل أساسا في المحروقات طوال فترة الدراسة 2006-2011 بأكثر من 97% من إجمالي الصادرات، حيث تراوحت نسبتها في فترة 2006-2011 ما بين 97.2% و 97.9% ، ولقد مثلت سنة 2009 أدنى حصيلة للصادرات، فقد حققت خلال هذه السنة الصادرات النفطية نسبة 97.7% من الإجمالي ، وقد أرجع المحللون هذا الانخفاض إلى الأزمة المالية العالمية التي أثرت بشكل أو بآخر على كل دول المعمورة بدرجات متفاوتة، ولعل أهم قنوات التأثير تكمن في انخفاض العوائد النفطية بالنسبة للدول المصدرة له نتيجة مرور اقتصاديات الدول المتقدمة بمرحلة من الركود والتقرب والبحث عن السيولة، بهدف التخفيف من الآثار السلبية للأزمة المالية العالمية واحتوائها، بينما تم تسجيل أعلى حصيلة للصادرات سنة 2011 أين أخذ قطاع المحروقات حصة الأسد بنسبة تعادل 97.9% من إجمالي الصادرات وتعكس الحصيلة المحققة التعافي الذي بدأ يشهده الاقتصاد العالمي من الأزمة.

ويلاحظ من الجدول أيضا أن المنتجات غير النفطية لم تتعد نسبة 3%، وتعتبر هذه النسبة دليلا واضحا على الفشل الذريع للحكومة الجزائرية في بلوغ الهدف الاستراتيجي المنشود والمتمثل في جعل هيكلية الصادرات متنوعة وفك ارتباطها الوثيق بقطاع المحروقات، وبالتالي خلق اقتصاد متوازن ومتنوع في موارده.

وعموما بالنظر إلى التحليل السابق والمتعلق بالتركيب السلعي للصادرات الجزائرية وتوزيع عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي يتركز جلها في قطاع الخدمات والأشغال العمومية، تتولد قناعة بضالة توجه هذا النوع من المؤسسات نحو التدويل أي التصدير نتيجة لتركيزها في قطاعات لا تتيح لها تقديم إنتاج قابل للتصدير في الأسواق الدولية، إذ تشير الأرقام إلى مساهمة متواضعة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في قطاع الصادرات؛ حيث لم تتعدى نسبة المساهمة 30% من إجمالي الصادرات خارج المحروقات سنة 2007 أي ما مقداره 1.7% من إجمالي الصادرات، و هي نسبة ضئيلة جدا إذا تم ما مقارنتها بدول نامية أخرى، فالفيتنام مثلا تساهم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في قطاع التصدير بـ 20%، علاوة على ذلك يبلغ عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية المصدرة نحو 500 مؤسسة سنة 2007 ، وتتوزع صادرات هذه المؤسسات على المنتجات نصف المصنعة، المواد

الخام التجهيزات الصناعية، السلع الغذائية، السلع الاستهلاكية و التجهيزات الفلاحية بنسب: 75%، 6.75%، 6.75%، 5.25، 3.5%، 2.75% على التوالي .

وتجدر الإشارة أن الوضعية السابقة خلال سنة 2009 لم تتغير كثيرا ؛ حيث يلاحظ أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تعمل في مجال التصدير بلغ 489 مؤسسة أي ما يعادل حوالي 0,1% من إجمالي المؤسسات، وتقدر حصتها 1,04 مليار دولار أي ما يمثل نسبة 2,5% من الصادرات، بالمقابل ففي فرنسا وصل عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتوجهة نحو التدويل 647944 مؤسسة خلال سنة 2008، أي ما يمثل 24% من العدد الإجمالي للمؤسسات البالغ 2699767. وتؤكد هذه الأرقام ضعف التوجه نحو التدويل، وقد أرجع الكثير من المختصين ذلك للأسباب الآتية:

- عدم إدراج غالبية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة للتصدير ضمن أهدافها، بل تكتفي بفرض وجودها في الأسواق المحلية؛
- تعاني المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من عدم كفاية رؤوس الأموال لتوفير المعدات اللازمة و مستلزمات التشغيل بصفة دورية؛
- عزوف المنتجين عن التوسع في الإنتاج بسبب صعوبة التسويق؛
- انعدام الخبرة لدى المؤسسات المصدرة و التي تحول دون تموقعهم في الأسواق الأجنبية لمدة أطول؛
- غياب الإبداع و الابتكار بسبب ضعف ميزانية البحث و التطوير؛
- عدم توافق المنتجات الوطنية الموجهة للتصدير مع المعايير الدولية.

ثالثا: الإستراتيجية الملائمة لتدويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

سنحاول من خلال هذا المحور رسم إطار عام لإستراتيجية ملائمة لتدويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، و ذلك بالتركيز على مجموعة من المحاور الرئيسية و التي تمت صياغتها بناء على ما تناولته هذه الورقة البحثية في شقها النظري و هذا على النحو التالي :

1 - العمل على تقديم الدعم اللازم للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة :

حيث تحتاج المؤسسات الصغيرة و المتوسطة إلى دعم حكومي على مستوى الإطار التنظيمي من خلال بناء سياسات و منظومة مؤسسية تناسب خصوصيتها و مثال ذلك: إزالة العوائق التنظيمية و القانونية التي تقيد قدرة المؤسسات على التصدير، و تحسين الأنشطة التي سوف تزيد من حصيلة الصادرات، بالإضافة إلى الإعفاءات الضريبية، تقديم التسهيلات الائتمانية التي تسمح بتغطية

الفجوة بين الموارد المتاحة و الموارد اللازمة لهذه العملية ، حوافز التصدير، توفير الطاقة و إنشاء مناطق صناعية خاصة بها و حاضنات أعمال و غيرها، توفير المعلومات التسويقية السليمة بالإضافة إلى توفير البنية الأساسية للنقل و الاتصالات، و هذا من أجل خلق البيئة المواتية لنمو هذه المؤسسات، حتى تساهم بصفة معتبرة في رفع الكفاءة الإنتاجية لتنمية القدرات التصديرية في الأسواق التصديرية بشكل مستديم.

2 - تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات:

و هذا من خلال استغلال المزايا النسبية التي تتمتع بها الجزائر؛ في إنتاج التمور الزيتون و المنتجات البحرية على سبيل المثال، و التي قد تتحول إلى مزايا تنافسية، والمتمثلة في وجود وفرة في الموارد والمواد الأولية حيث يمكن تصنيع تلك المواد الأولية وزيادة القيمة المضافة منها في بعض مجالات الإنتاج بالإضافة إلى تحقيق الجودة في المنتجات الموجهة للتصدير و يتأتى ذلك من خلال أمرين اثنين، الأول يتمثل في إقامة نظم فحص السلع التي يتم تصديرها من أجل ضمان الجودة المناسبة للأسواق الخارجية؛ و الأمر الثاني هو الحفاظ على سمعة المنتج من خلال وضع نظام للجودة أو إقامة ندوات داخلية و معارض ترويج لجودة السلع و جودة التصميم.

3 -التوجه نحو الأسواق العربية و الإفريقية:

فكما هو معروف فإن للجزائر أسواقا محددة للمنتجات خارج المحروقات ولم تعرف أي تنوع ملموس، لذا فإن بناء الإستراتيجية يجب أن يحدد الأسواق التي يمكن للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية النفاذ إليها، و نعتقد أن التوجه نحو الأسواق العربية و الإفريقية يمثل السبيل الممكن لتدويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و في هذا الصدد تعتبر دول المغرب العربي من الدول المفتوحة على العالم الخارجي، خاصة مع موقعها الجغرافي المناسب للنفاذ إلى الأسواق الأوروبية، كما أن السوق الإفريقية تعد سوقا واعدة لصادرات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية حيث يمكن دخولها بشكل أيسر من أية سوق أخرى، إذ أن هذه الأسواق تتميز بالحجم الكبير من الزبائن المرتقبين، حيث يتوقع بها ما لا يقل عن 800 مليون مستهلك، كما تتوافر على حوافز جمركية و التي تتبناها الكثير من تكتلات الدول الإفريقية

4 -تشجيع إنشاء الكيانات الكبرى في مجال التصدير:

و يعني ذلك ربط المؤسسات المتميزة في إطار عنقود صناعي و تقديم الدعم لها لتشجيعها على التطوير و الابتكار بغرض التصدير، و يكمن الهدف من تشجيع إنشاء هذه الكيانات في التغلب على مشكلة ضعف كفاءة و إمكانيات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الحجم، الاستفادة من التسهيلات الائتمانية

التي تمنح للمؤسسات المصدرة، بالإضافة إلى جعل الشركات الوطنية ذات قدرة و إمكانات تنافسية في الأسواق الخارجية

5 -إزالة عقبات التصدير:

و هذا بالقضاء على العقبات التي يواجهها المصدرون، مع العمل على تبسيط إجراءات استيراد السلع الوسيطة و المستلزمات اللازمة لعملية إنتاج السلع المصدرة، و كذا إجراءات تصدير هذه السلع .

6 -توفير مجموعة متكاملة من خدمات التصدير:

و تعتمد هذه الخدمات على العناصر الآتية:

- توفير دراسات عن الأسواق الخارجية للتعرف على احتياجاتها؛
- بناء نظام للمعلومات التسويقية و التصديرية؛
- إقامة مراكز لتصميم و تطوير المنتجات التصديرية؛
- تقديم الخدمات التسويقية من معارض و مراكز خدمة البيع و بعثات ترويجية و الإعلان عن المنتجات الوطنية في الخارج؛
- توفير خدمات النقل الداخلي و الخارجي، بيوت التسويق و مراكز البيع الخارجية، بالإضافة إلى أنشطة التعبئة و التغليف، و كذا الرقابة على جودة المنتجات المصدرة؛
- تدريب الإطارات التسويقية على جميع المراحل و الأنشطة التسويقية، و هذا يتطلب إنشاء جهاز للتدريب التسويقي.
- 7التخطيط و التنظيم الكفاء للقطاع التصديري: حيث أن التصدير لا يتم إلا وفق سياسات مدروسة و مخطط لها مسبقا في مختلف المجالات كما يلي:
- مجال التخطيط للتصدير: وضع إستراتيجية للتصدير يحدد فيها السلع المستهدف تصديرها و السلع المراد إنتاجها بغرض التصدير للأسواق المستهدفة؛
- مجال منظومة التصدير: إنشاء هيئات لتنمية الصادرات، كهيئة مستقلة ذاتية التمويل تقدم خدماتها للمؤسسات المصدرة، و توفر المعلومات الكافية حول فرص التصدير؛
- مجال الترويج: توجيه جهود البعثات الدبلوماسية في الخارج نحو ترويج صادرات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة؛

- مجال البيئة التمكينية (المناسبة) للتصدير: حيث أن وجود بيئة مناسبة لتطوير عمليات التصدير يسمح بتدويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و يكون هذا من خلال: تبسيط إجراءات الحصول على شهادة المطابقة تسهيلا لدخولها إلى الأسواق الخارجية، إنشاء هيئات للتسويق الدولي، تشجيع قيام مؤسسات نقل و شحن كبيرة ذات خدمات عالية لعمليات التصدير.

رابعاً: الاستنتاجات والتوصيات:

الاستنتاجات:

في الختام يمكن القول أن التدويل لا يمثل إلا جزءاً ضئيلاً من اهتمام المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، بالرغم من كونه يعتبر ضرورة و تحدياً كبيراً في ظل ظروف العولمة الاقتصادية، و على العموم مكنتنا هذه الدراسة من التوصل إلى عدة نتائج يمكن إيجاز أهمها في النقاط الآتية:

-إن تدويل المؤسسة عبارة عن عملية مكونة من مراحل متتالية تقوم على مزيج من المهارات المختلفة التي تمتلكها أو التي تسيطر عليها، بالقدر الذي يكسبها الخبرة تدريجياً في غزو الأسواق الدولية والانتشار والتوسع.

-يرتكز قرار تدويل المؤسسة على عوامل رئيسية و حاسمة تصنف إلى ثلاث مجموعات، المجموعة الأولى تضم العوامل الشرطية و التي تشمل خصائص المنتج أو السلعة، الخصائص المميزة للدولة المضيفة و العلاقات التي تربطها مع الدول الأخرى، أما المجموعة الثانية فتشمل العوامل الدافعة و التي يتمثل أهمها في الخصائص المميزة للشركة و المركز التنافسي، في حين تضم المجموعة الثالثة العوامل الحاكمة كسياسات الاستثمار، نظم الإدارة، الخصائص المميزة للدولة الأم (سياسات تشجيعها لتصدير رأس المال و الضمانات التي تقدمها الدولة)، فضلاً على العوامل الدولية.

-تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ركيزة أساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية من خلال قدرتها المتناهية على دفع النمو في الدخل، والتخفيض من مستويات البطالة، لأنها تعتمد على تكثيف العمالة على عكس المؤسسات الكبرى التي تتطلب استثمارات رأسمالية ضخمة ، وأنماط تكنولوجيا متطورة.

-تعرف صادرات الجزائر خارج قطاع المحروقات ضعفاً كبيراً، مما يؤكد فشل السياسات الموضوعة من طرف الحكومة الجزائرية والرامية إلى جعل هيكله الصادرات متنوعة وفك الارتباط الوثيق بقطاع المحروقات، وبالتالي إنشاء اقتصاد متوازن ومتنوع في موارده.

-تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية عدة عراقيل تعيقها عن غزو الأسواق الدولية، فغالبيتها يصب جل اهتمامه على تلبية احتياجات السوق المحلية، فضلاً عن عدم كفاية رؤوس الأموال لتوفير

المعدات اللازمة و مستلزمات التشغيل بصفة دورية، مع غياب شبه تام للإبداع والابتكار نتيجة ضعف ميزانية البحث و التطوير أو انعدامها في كثير من الأحيان، بالإضافة إلى عدم توافق المنتجات الوطنية الموجهة للتصدير مع المعايير الدولية .

-إن ظاهرة التدويل أصبحت مآلا منطقيا للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و ذلك لما يشهده العالم من ثورة تكنولوجية و اتصالية هائلة، و تكتلات إقليمية، و إذا كانت هذه الظاهرة توفر لهذا النوع من المؤسسات فرصا أفضل للتوسع و التوغل في الأسواق الدولية، و مردودية أعلى مقارنة بالمحققة في السوق المحلي، فإنها تضع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية على المحك بالأخص في ظل اقتراب انضمامها للمنظمة العالمية للتجارة .

توصيات الدراسة :

و قصد التوجه الفعلي نحو تدويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية فإنه ينبغي العمل على:

-إيجاد تنسيق محكم بين مسيري المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الوزارة الوصية لتأهيل هذا القطاع و وضع خطة تنموية تعمل على التحكم الجيد في مجموعة مقومات المنافسة العالمية المتمثلة في الإدارة، التكنولوجيا و جودة المنتجات؛

-توطيد العلاقة بين المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و مراكز البحث التطبيقي لاستقطاب الأفكار و الإبداعات التكنولوجية و إيجاد الحلول التي تناسب مع مشاكلها التسويقية المطروحة بالأخص على المستوى السوق الدولية؛

-غرس ثقافة التسويق الدولي لدى مسيري المؤسسات باعتبارها أبرز العوامل الدافعة إلى توجه المؤسسة نحو التدويل، ولن يتأتى ذلك إلا من خلال تضافر جملة من العوامل، على رأسها ضرورة تأهيل الموارد البشرية؛

-تركيز جهود المؤسسة على جودة و نوعية المعلومات عن الأسواق الأجنبية، فالعبرة ليست بحجم المعلومات و غزارتها، و إنما بمدى موافقة وملائمة المعلومة للمسوق، من حيث مضمونها و توقيت بلوغها؛

-لا بد من وجود إرادة سياسية لتسريع عملية تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لجعلها قادرة على المنافسة، و من الضروري أن تتبع هذه المجهودات من إستراتيجية واضحة المعالم و مبنية على منهج واضح و موجهة بأهداف قابلة للقياس على الصعيدين المحلي و الدولي؛

-توفير بنك معلومات متطور في خدمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الراغبة في التدويل؛ بحيث يكون ذلك بمثابة قاعدة معطيات تزود المؤسسات بالفرص المتاحة من خلال التتقيب عن فرص التصدير؛

-الاستعمال المكثف للانترنت و التقنيات الحديثة للإعلام و الاتصال لتمكين المؤسسة من التفوق، خاصة في مجال التسويق الالكتروني؛

-دعم برامج التوحيد القياسي و إصدار شهادات بالالتزام بالمعايير حتى تصبح المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ذات مصداقية و موثوقية، و قبول واسع لدى شرائح مختلفة من المستهلكين؛

-يتعين على القائمين بأعمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية التركيز على أهم مفاتيح النجاح المتمثلة في القرب من بعض الأسواق الدولية و السهولة النسبية للنفوذ إليها، إضافة إلى استغلال المزايا النسبية التي تتمتع بها على المستوى العالمي في إنتاج التمور، الزيتون، العجائن، المنتجات البحرية على سبيل المثال و التي قد تتحول إلى مزايا تنافسية إذا ما تمت معالجتها بالطريقة الصحيحة من طرف تلك المؤسسات.

1. هوامش البحث:

Serge Amabile et autres, Les stratégies de développement adaptées par les PME internationales –les cas de pme méditerranéennes, Au site d'internet : <http://www.medeu.org/documents/MED4/Dossier3/AMABILE-LAGHZAOUI-MATHIEU.pdf>, p4

Soulimane Laghzaoui, L'internationalisation des PME : pour une relecture en termes de ressources et compétences, Au site d'internet : http://www.entrepreneuriat.auf.org/IMG/pdf/A4C11_FINAL.pdf, p 12

Serge Amabile et autres, op.cit, p6

علي سدي و مراد خطاب، تنافسية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية بين تهديدات و فرص التدويل: قراءة في بعض المقالات الأكاديمية والمعطيات العملية، الملتقى الدولي حول المنافسة و الاستراتيجيات التنافسية للمؤسسة الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، 8-9 نوفمبر 2010، ص5.

رولاند كالوري و آخرون، المنافسة العالمية و ديناميات قوى التفاعل من الممارسة إلى النظرية، ترجمة عبد الحكيم الخزامي، دار الفجر، القاهرة، 2003، ص129.

- عمر لعلاوي، تشخيص التصدير بالمؤسسة و تحليل البيئة الخارجية و دورهما في تحديد إستراتيجية غزو الأسواق الدولية، الملتقى العربي الخامس في التسويق الدولي، تونس، ماي 2007، ص151-152.

- يحيى سعيد علي عبد، التسويق الدولي و المصدر الناجح، دار الأمين للطباعة و النشر، الطبعة الأولى، القاهرة، 1997، ص25.

رولاند كالوري و آخرون، مرجع سبق ذكره، ص 129

علي سدي و مراد خطاب، مرجع سبق ذكره، ص 3.

عمر لعلاوي، مرجع سبق ذكره، ص 165.

علي سدي و مراد خطاب، مرجع سبق ذكره، ص 5.

محمد احمد عوض، الإدارة الإستراتيجية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1999، ص 64

Mohammed ABDELLAOUI et Amina HAOUDI, Outils de financement et contraintes de développement des PME au Maroc, "Les PME Maghrébines : facteurs d'intégration régionale", La revue de l'Économie & de Management, Faculté des Sciences Economiques et de Gestion, Université de Tlemcen, Algérie, N°09, Octobre 2009, <http://fseg.univ-tlemcen.dz/Larevue09.html>

Dominique STRAUSS-KAHN, AFPLANE, Management stratégique des PME/PMI " Guide méthodologique", Economica, Paris, 1991, P 05

O.E.C.D. Small and Medium Enterprise Outlook. OECD Publications Service, Paris. 2002. p .248

جمعي عماري، إستراتيجية التصدير في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة باتنة، 2011/2010، ص 198.

إبراهيم بلقلة، آليات تنمية و تنويع الصادرات خارج المحروقات و أثرها على النمو الاقتصادي: دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة الشلف، 2009/2008، ص 177
دوار إبراهيم، آليات تدويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة 2001-2009، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، 2011، ص 105.

Internationalisation des PME françaises, CEDEF, Ministère de l'économie, l'industrie et l'emploi, Juin 2010, P109

عاشور كتوش و محمد طريشي، تنمية و تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، الملتقى الدولي الأول حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية، جامعة الشلف، يومي 17 و 18 أبريل 2006، ص 916.

محمد رشدي سلطاني، التسيير الاستراتيجي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر: واقع، أهميته و شروط تطبيقه - حالة الصناعات الصغيرة و المتوسطة بولاية بسكرة، رسالة ماجستير في العلوم التجارية غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، 2005-2006، ص 47.

عبد القادر مولاي، التصدير كإستراتيجية لتحقيق التنمية الاقتصادية: دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007/2006، ص 24.

جمعي عماري، مرجع سبق ذكره، ص 216.

وصاف سعيدي، أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في البلدان النامية: الحوافز والعوائق، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004/2003، ص 124.

محمود حامد عبد الرزاق، تكنولوجيا المعلومات و زيادة الصادرات و دعم التنمية الصناعية، القاهرة، مكتبة الحرية للنشر و التوزيع، 2006، ص ص53-54.

قائمة المراجع :

المراجع باللغة العربية:

-إبراهيم بلقلة، آليات تنمية و تنويع الصادرات خارج المحروقات و أثرها على النمو الاقتصادي: دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة الشلف، 2008/2009.

-جمعي عماري، إستراتيجية التصدير في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة باتنة، 2010/2011.

-دوار إبراهيم، آليات تدويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة 2001-2009، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، 2011.

-رولاند كالوري و آخرون، المنافسة العالمية و ديناميكيات قوى التفاعل من الممارسة إلى النظرية، ترجمة عبد الحكيم الخزامي، دار الفجر، القاهرة، 2003.

-عاشور كتوش و محمد طريشي، تنمية و تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، الملتقى الدولي الأول حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية، جامعة الشلف، يومي 17 و 18 أبريل 2006.

-عبد القادر مولاي، التصدير كإستراتيجية لتحقيق التنمية الاقتصادية: دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006/2007.

-علي سدي و مراد خطاب، تنافسية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية بين تهديدات و فرص التدويل: قراءة في بعض المقالات الأكاديمية والمعطيات العملية، الملتقى الدولي حول المنافسة و الاستراتيجيات التنافسية للمؤسسة الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، 8-9 نوفمبر 2010 .

-عمر لعلاوي، تشخيص التصدير بالمؤسسة و تحليل البيئة الخارجية و دورهما في تحديد إستراتيجية غزو الأسواق الدولية، الملتقى العربي الخامس في التسويق الدولي، تونس، ماي 2007.

-محمد احمد عوض، الإدارة الإستراتيجية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1999.

-محمد رشدي سلطاني، التسيير الاستراتيجي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر: واقعه، أهميته و شروط تطبيقه -حالة الصناعات الصغيرة و المتوسطة بولاية بسكرة، رسالة ماجستير في العلوم التجارية غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، 2005-2006.

-محمود حامد عبد الرزاق، تكنولوجيا المعلومات و زيادة الصادرات و دعم التنمية الصناعية، القاهرة، مكتبة الحرية للنشر و التوزيع، 2006.

-وصاف سعدي، أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في البلدان النامية: الحوافز والعوائق، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2003/2004.

يحيى سعيد علي عيد، التسويق الدولي و المصدر الناجح، دار الأمين للطباعة و النشر، الطبعة الأولى، القاهرة، 1997.

المراجع باللغة الأجنبية:

la Algérie en quelque chiffres Résultats : 2009-2011, OFFICE NATIONAL DES -
,STATISTIQUES, Alger, N42, 2012

Dominique STRAUSS-KAHN, AFPLANE, Management stratégique des PME/PMI " Guide -
.méthodologique", Economica, Paris, 1991

Internationalisation des PME françaises, CEDEF, Ministère de l'économie, l'industrie et l -
.emploi, Juin 2010

Données sur l'emploi et le chômage en Algérie .Ministère du -

: Travail de L'emploi et de la Sécurité Sociale. Au site d'internet

http://www.mtess.gov.dz/mtss_fr_N/emploi/2008/EMPLOI%20ET%20CHOMAGE.pdf

Mohammed ABDELLAOUI et Amina HAOUDI, Outils de financement et contraintes de -
développement des PME au Maroc, "Les PME Maghrébines : facteurs d'intégration régionale"
, La revue de l'Économie & de Management, Faculté des Sciences Economiques et de Gestion,
Université de Tlemcen, Algérie, N°09, Octobre 2009, <http://fseg.univ-tlemcen.dz/Larevue09.html>

.O.E.C.D. Small and Medium Enterprise Outlook. OECD Publications Service, Paris. 2002-

Serge Amabile et autres, Les stratégies de développement adaptées par les PME internationales -
-les cas de pme méditerranéennes, Au site d'internet :
<http://www.medeu.org/documents/MED4/Dossier3/AMABILE-LAGHZAOUI-MATHIEU.pdf>

Soulimane Laghzaoui, L'internationalisation des PME : pour une relecture en termes de -
ressources et compétences, Au site d'internet :
http://www.entrepreneuriat.auf.org/IMG/pdf/A4C11_FINAL.pdf

رأي في تنوع أسامة بن منقذ

د. ثناء نجاتي عياش

الملخص

يهدف هذا البحث إلى بيان مظاهر إعجاب الشاعر طلائع بن رزيك بشعر الشاعر أسامة بن منقذ، الذي جاء في ثنايا القصائد الشعرية التي تبادلها الشاعران.

أما مظاهر إعجاب طلائع في شعر أسامة فتمثلت في إبراز قدرته على الابتكار والتجديد في صوره ومعانيه، وفي حسن اختياره لقوافيه، وحرصه على تهذيب شعره وتجويده، مما كان له أحسن الأثر في المتلقي، وضمن بذلك خلود شعره، وانتشاره على الألسنة، وتكمن ميزة الآراء السابقة في صدورها عن الشاعر طلائع، فهي نتاج تجربة حقيقية في نظم الشعر.

وسيسعى هذا البحث أيضا إلى بيان دور الاستعارات والتشبيهات التي استعان بها طلائع، وتحليل النماذج الدالة على الصور الحسية والبصرية والسمعية والحركية...الخ.

Title search : Admiration's aspects of the Osama bin Monketh 's poems

Abstract

Admiration's aspects of the Osama bin Monketh 's poems

This research aims to show the admiration's aspects of the poet Talaea Ibn Ruzeik in Osama bin Monketh 's poems.

The admiration's aspects of the poet Talaea in Osama's poetry were represented in highlighting his ability to innovate and innovation in forms and meanings ,in good choice of rhymes and in his commitment to fine tune and intonation in his poetry, which has had the best effect in the recipient, and within the immortality of his poetry which spread among people .

The advantage of the previous opinions issued by the poet Talaea , that they are outcomes of real experience in writing poetry.

And this research will also indicate the role of metaphors and similes used by Talaea and analysis models that indicate the sensory images, visual, auditory and Kinetic, etc...

مقدمة:

إن الناظر في ديوان الشاعر طلائع بن رزيك* يستوقفه حديثه عن شعر صديقه الشاعر أسامة بن منقذ**، من خلال الرسائل الشعرية التي تبادلها معا .

وهذه الظاهرة تستحق الوقوف عندها لصدورها عن شاعر عرف بنظم الشعر، وخبر أسرارها، فهو أقدر من غيره على تقييم الشعر ونقده، كما يرى الباحثي "إنما يعلم ذلك مَنْ وقع في سلك الشعر إلى مضايقه، وانتهى إلى ضروراته"(1). وهذا ما وافقه عليه بشار بن برد أيضا عندما قال: "إنما يعرف الشعر مَنْ يضطر إلى أن يقول مثله"(2). من هذا المنطلق يأتي هذا البحث ليبين كيف يعبر الشاعر عن إعجابه بشعر غيره، وما الذي يلفت، ويثير إعجابه، وذلك بتسليط الضوء على مظاهر إعجاب طلائع بشعر أسامة، ولا يهدف إلى الكشف عن رؤية نقدية له؛ لأنه لم يكن يسع إلى هذا الأمر، وكل الذي كان يهّمه دوام الصداقة بينهما؛ لأن أسامة كان همزة الوصل بينه وبين نور الدين زنكي؛ لذا حملته مجموعة من الرسائل إليه، دعاه فيها إلى الاتحاد معه للوقوف صفا واحدا في وجه الفرنجة.

ويتكون هذا البحث من محورين اثنين: نظرة في المضامين لبيان مواطن إعجاب طلائع بشعر أسامة، منها: حديثه عن كيفية نظمه لشعره، وانتقائه لمعانيه وصوره، وحسن اختياره لقوافيه، وتثنيته لشعره ليظهره بأبهى صورة ممكنة، مما يدل على حرصه على إرضاء المتلقي لشعره.

أما المحور الثاني فتمثل في إبراز مواطن الجمال في شعر طلائع الذي عبرَ من خلاله عن إعجابه بشعر أسامة؛ لذا حللت النماذج الدالة على اعتماد الشاعر على فنون القول، ومنها الاستعارة لما فيها من قدرة على التشخيص والتجسيد، وكذلك التشبيهات، ومراعاة النظير وحسن التعليل... الخ التي أسهمت معا في التعبير عن مراد الشاعر.

رأي في شعر أسامة بن منقذ

رسم الشاعر طلائع بن رزيك صورة مضيئة لصديقه أسامة بن منقذ، تتم عن إعجاب حقيقي بصفاته وأدبه وشعره، فأسامه كان متعدد المواهب، وهذا ما انعكس بصورة جلية في القصائد التي أرسلها طلائع إليه. وأول ما لفت طلائع في شعر صديقه قدرته على الغوص وراء معانيه، وتوقفه في اختيار قوافيه، كما سيتضح في هذا البحث.

اختار الشاعر التشبيه البليغ في أكثر من موضع؛ ليعبر من خلاله عن تفوق صديقه في عدة فنون، وعن إعجابه بقدراته الأدبية والعلمية كما يفهم من قوله(3):

علومك البحر غمر ليس تنتزف أسماعنا لمعاني درها صدف

وقوله (4):

آدابك الغر بحر ، ماله طرف في كل سمع بدا من حسنه طرف

وقوله (5):

وإن نظمت قريضا في مكاتبه فالبحر ما زال منه الدر ينتظم

فهو يشبه الأمر المعنوي (الأدب والعلم) بالأمر المحسوس (البحر) الذي لا يتوقف عطاؤه، والذي لا حد له، واختار التشبيه البليغ ليعلي من خلاله من شأن أدب صديقه، وإذا كان من المتعارف عليه تشبيه الكرم بالبحر، فإن الجديد عند الشاعر تشبيهه الأدب بالبحر، وربما دفعه إحساسه بغرابة هذا التشبيه إلى ذكر وجه الشبه بينهما بقوله (وهو البحر يحتوي في داخله الدر) وكذلك قصائد صديقه، كما أنه يقصد بذلك تعدد مواهبه فهو أديب وشاعر وفارس وكفى عن تميزه بهذه المجالات بقوله (بدا من حسنه طرف)، والطرف: كل شيء مستحدث عجيب (6)، ونظرة في عناوين المؤلفات* التي تركها أسامة تؤيد مصداق ما قاله طلائع. وجانس الشاعر بين (طرف وطرف) لما في الجنس من إيقاع صوتي جميل زاده التصريح جمالا في البيت الثالث.

وعبر الشاعر بصورة مليئة بالحركة عن قدرة صديقه على نظم قصائده، عندما شبهه بالغواص الماهر الذي يحسن الغوص؛ ليستخرج الدرر من أعماق البحر قاصدا بذلك عمق المعاني التي تتضمنها قصائد صديقه، وحسن اختياره لألفاظه التي تأتي بعد تأنيه الشديد في نظم قصائده .

وقد عُرف عن أسامة إخضاعه شعره لكثير من التقويم والتقيح حتى يظهره للناس بأفضل صورة (7) ؛ ولهذا لم يدون أسامة كل ما قاله من الشعر؛ لأنه لم يرض عن كل ما صدر منه، فحذف منه ما لم يرقه بدليل قوله (8):

كلما رددت في شعري النظر بان ضعف العي فيه ، وظهر

ليس يرضني ، ولا يمكنني جدد ما قد شاع منه واشتهر

فأجبل الفكر في تقليله فإذا قل اختصرت المختصر

وبه فقر إلى ذي كرم إن رأى ما فيه من عيب ستر

وقوله بعد أن جمع شعره في حياته" فعدت إلى تقليله وتمحيصه، وقمت بتنخيله وتلخيصه، وفيه بعد ذلك عيوب يشهد إنصافي وإقراري، ويشفع في سترها اعترافي واعتذاري" (9)، وكلامه هذا " يدل على تطلع أسامة إلى مثل أعلى، كان ينبغي أن يصل إليه مستوى شعره" (10).

وأبدى طلائع إعجابه بقدرة أسامة على اختيار اللفظ المناسب للمعنى الذي يود التعبير عنه، موظفا القول المعروف (رمى فقرطس*) كما يظهر من قوله (11):

قرطست رميا ، وكم رام بأسهمه إذا تُحَقِّق منه يسلم الهدف

والدليل على ذلك كما يقول محقق ديوان أسامة:" وما أورده في شعره من ألفاظ لغوية استعملت في معانيها الدقيقة" (12).

وجسد الشاعر الأمر المعنوي (العقول) بصورة حسية (بصرية - لونية) مركبة فهو أولا شبه القصيد بالبيستان الذي يسر الناظرين لما فيه من الحسن والنضارة، ومصورا صديقه بالإنسان الذي يتجول في هذا البستان؛ ليقطف من الثمر أجوده؛ فهو يتأنق في اختيار صوره وألفاظه؛ لذلك تأتي قصائده كما شبهها بالعروس شديدة الجمال والأناقة، بحيث جعل الجمال وقفا عليها وحدها دون الوري؛ ولهذا فهي مصدر للجمال وللحسن الذي يضفي بهاء ورونقا على كل من يصفه كما يظهر من قوله (13):

تجبل فكرك في روض العقول فلا تزال تختار ما تجني و تقتطف

بعثت منها هديا في الوري جلبيت فالحسن وقف عليها ليس ينصرف

عذراء تثبت فضل الواصفين لها فقد أفادت جمالا كل من يصف

ولئن ذكر المعنى عاما في الأبيات السابقة إلا أنه فصله في قوله (14):

حسنا تبرز في عرنينها شمم من الجمال وفي أجفانها وطف

كأن أسماعنا لما أصخن لها عجا ، أتيج لها من حليها شنف

بدت لنا كمصابيح الظلام وفي رأي العيون أنتتنا الروض الأنف

فهو شرع في سرد مواصفات جمال المشبه به (الحسنا/ القصيدة) مستغرقا في ذكر صورتها، ومغدقا عليها من صفات الحسن أجملها؛ لأنه يريد أن يبين أثر قصائد صديقه في المتلقي.

وهو في تصويره السابق حافظ على مواصفات الجمال التقليدية التي اعتاد الشعراء على ذكرها في قصائدهم، ليس هذا فحسب بل سار على النمط التقليدي الذي عهدناه في وصف المرأة في الشعر العربي من مثل: جمال الأنف وغازة شعر الحاجبين والأهداب مع استرخاء وطول، وحسن الصوت، والوضاعة، وعلى الرغم من هذا إلا أن الشاعر استطاع التجديد في بعض جوانب الصور الواردة في الأبيات السابقة الذكر من ذلك :

تشخيصه للجمال وإكسابه صفات الإنسان وأفعاله عندما شبهه بالإنسان الشامخ، يريد بذلك أن جمالها زادها وقارا ورفعة، أما حسن الصوت فلم يتحدث عنه مباشرة، مكثفيا بتسليط الضوء على الأثر الذي يتركه في نفس من يستمع إليه، تاركا بذلك المجال لخيال القارئ ليتخيل حسن صوتها، من خلال مقارنته بين الأذن قبل سماع صوتها وبعده، فقد صور الأذن قبل الاستماع إليه عارية من الحسن أما بعد الاستماع إليه فقد أصبحت تتزين بالقرط، وهذا يعني ضمنا فصاحتها وبلاغتها، ولو لم تكن كذلك لما كان لها هذا المفعول في المتلقي، قاصدا بذلك الأثر الحسن الذي تتركه قصائد أسامة في نفس من يستمع إليها، وبتوظيفه لضمير الجمع (نا) في قوله (أسماعنا) دلل على تفاعل المتلقي مع قصائد أسامة ليس هو فحسب، ومصدق ذلك ما يروى عن صلاح الدين أنه كان شغوبا بديوان أسامة، ويفضله على دواوين غيره من الشعراء (15).

أما وجهها فيتميز بإشراقه وبهائه المفهوم ضمنا من تشبيهه لها بالمصابيح التي تنير الظلام، وعلى الرغم من حسية طرفي التشبيه إلا أنه جدد في هذا التشبيه عندما عبر عن المفرد (الضمير في بدت) بصيغة الجمع (مصابيح) ليبالغ في بيان جمالها.

وبعد أن استطرد الشاعر في ذكر أوصاف المشبه به؛ ليستقصي بذلك مواطن جماله الذي قصد به قصائد صديقه أسامة، عاد فختم وصفه لها بعبارة موجزة لكنها ذات دلالة عميقة تغني عن ذكر كثير من التفاصيل، كما يظهر من قوله (أنتنا الروضة الأنف)، وعلى الرغم من تقليدية التشبيه السابق (تشبيه القصيدة بالروضة) إلا أن الشاعر اختاره لما فيه من قدرة على التجسيم، فهو جسم المعنى المجرد (القصيدة) في صورة الروضة التي لم تُرْعَ، ثم أضفى عليها صفات الكائن الحي عندما جعلها تأتي لزيارته، وتزيل الهم والحزن عن قلب كل من متّع ناظره برؤيتها، وهذا ما حدث له عندما قرأ قصيدة أسامة التي أهداها إليه، ولعله بهذا التشبيه يقصد قدرة أسامة على الابتكار والتجديد في قصائده، وطرقه لمعان لم تُطرق من قبل.

واستعان الشاعر بتجاهل العارف* في قوله (16) :

* هذا كتاب أتى أم روضة أنف *

ليعبر من خلاله عن مدى إعجابه بقصائد صديقه التي تركت أحسن الأثر في نفسه؛ ولهذا الرأي دلالة خاصة لصدوره عن طلائع الشاعر، الذي خبر نظم الشعر، وليس مجرد إعجاب صديق بقصيدة لصديقه .

وعبر بصورة (سمعية- بصرية) عن الأثر الحسن الذي يتركه شعر صديقه في نفس من يستمع له في قوله (17) :

إن نظمه طرق الأسماع كان لها وإن حوت عطلا من حلية شنف

أما الاعتراض في (وإن حوت عطلا) فيحتمل أمرين: إما أنه يريد أن شعر صديقه يزين الأذن حتى وإن خلت من الحلي، فهو بمنزلة القرط لها، والثاني وإن كانت الأذن ذات حلي فهو يزيدها جمالا، وكلا المعنيين يبين أن لشعر صديقه وقعا حسنا في نفس من يستمع له .

وعلى سر إعجابه بشعر صديقه لما فيه من لين ورقة مشبها إياه بالأزهار النضرة الجاهزة للقطف، فإذا كان منظر تلك الأزهار يثير في النفس الإعجاب مما يجعل الإنسان يقدم على قطفها؛ ل يتمتع بما فيها من جمال، كذلك أثر شعره في أذن من يستمع له. كما يفهم من الصورة الواردة في قوله (18) :

رقت حواشي كلام أنت ناظمه فيه ، فجاء كزهر الروض يقتطف

وتتالى الصور الشعرية التي تتم عن إعجابه بشعر صديقه أسامة، فبعد الصورة السمعية - البصرية- الحركية في البيت السابق، جاءت الصورة الحسية- اللونية في قوله (19) :

حررت منها حرة برزت لنا حسنا كنظم اللؤلؤ المكنون

لتنتم المعنى، فهو يشبه قصيدة صديقه بعقد من اللؤلؤ المكنون (المستور عن الأعين)، ولعله استمد تصويره السابق من قوله تعالى: {وَحُورٌ عَيْنٌ كَأَمْثَالِ اللُّؤْلُؤِ الْمَكْنُونِ} [الواقعة: 22:23]. ويتضح أنه نقله إلى سياق جديد، فالنص القرآني شبه نساء الجنة باللؤلؤ المكنون، ولم يذكر الشاعر وجه الشبه بين المشبه (القصيدة) والمشبّه به (عقد من اللؤلؤ) ليترك المجال أمام القارئ ليتخيل وجه الشبه بينهما، فقد يكون صديقه طرق موضوعات جديدة أو صورا مبتكرة بدليل قوله المكنون، أو تسلسل الأفكار وترابطها في قصائده بحيث تأتي مثل العقد المنظوم من اللؤلؤ، أو دقته في اختيار ألفاظه الملائمة لمعانيه كما يفعل ناظم اللؤلؤ، أو الوقع الحسن لقصائده في النفس، كما هو وقع اللؤلؤ، وكل هذه المعاني يحتملها التشبيه السابق. كما أن محقق ديوان أسامة بن منقذ شهد له بذلك بقوله: " وتتدفق خواطر أسامة في

قصيدته، ويرتبط بعضها ببعض حتى يصبح البيت لبنة، في بناء ملتحم مؤتلف... ولا تجد ذلك في مقطوعاته القصيرة فحسب، بل في قصائده الطويلة أيضا" (20).

واستوحى قول المتنبي (21):

ومن يك ذا فم مر مريض يجد مُرّاً به الماء الزلال

عندما شبه شعر صديقه بالماء الزلال في قوله (22):

وقريضه عند الظما ينسيهم الماء الزلال

محافظا على معنى بيت المتنبي، وسياقه الذي ورد فيه، وإن كان المتنبي يردّ بذلك على خصومه الذين حاولوا الانتقاص من قيمة شعره، والتقى الشاعران في بيان الأثر الحسن الذي يتركه الشعر في المتلقي.

وطافت ظلال قوله عليه السلام: "إن من البيان لسحرا" في ذهنه عندما وصف شعر صديقه بالسحر الحلال في قوله (23):

ما كان ظني أن يحرم منه لي السحر الحلالا

يقصد بذلك أن لشعر صديقه مفعول السحر في النفوس .

ولم يترك الشاعر مظهرا من مظاهر الجمال في قصائد صديقه؛ لذا توقف عن جمال الخط الذي دوّن به صديقه قصيدته من خلال الصورة الحسية- البصرية- الحركية- اللونية المعتمدة على الاستعارة أولا ثم التشبيه في قوله (24):

خط تنزهت الأزهار حين بدا كأنه الدر ، عنه فُتّح الصدف

وتكمن براعة الشاعر في قدرته على تركيب الصورة السابقة من عدة صور جزئية، فهو شبه الخط ضمنا بالرياض، ولم يعد مجرد أمر مادي، كما أنه شخصّ الأزهار وأضفى عليها من صفات الكائن الحي الذي يستمتع بالجمال المحيط به، كناية عن جمال خط صديقه، وإعجابا بمضمون قصيدته، ولم يكتف بهذا بل استعان بالتشبيه ثانيا ليشبه الخط في جماله ووضوحه بالدر الذي أزيل عنه الصدف، كما أن الفعلين (تنزهت وفُتّح) أسهما في إضفاء الحركة على تلك الصورة بحيث بدا الشاعر رساما يتأنق في رسم لوحته .

ولئن وُفّق في رسم الصورة في البيت السابق، إلا أنه لم يوفق باختياره الصورة الحسية- اللونية في قوله (25):

زهت على البدر نورا إذ أتت بسواد النقش يشبهه من خده كلف

ليعبر عن مدى جمال شعر صديقه، عندما شبه الحبر المستخدم في كتابة القصيدة بالكلف الذي يبدو على الوجه، وعلى الرغم من أن التشبيه الذي اختاره أدى المعنى المطلوب، إلا أنه يخلو من الجمال؛ لأن منظر الكلف في الوجه غير محبب إلى النفس على أية حال .

وعبر بصورة حسية- بصرية- حركية- لونية عن مدى إعجابه بالقصائد التي كان يرسلها إليه صديقه، مشبها إياها بالفتاة الجميلة التي تتبخر في ملابسها السوداء، مما زاد في إظهار جمالها، وكان للتلاعب اللفظي الذي أقامه الشاعر بين دلالة الألوان (أبيض- أسود) دوره في إكساب الصورة الواردة في قوله(26):

وردت إلينا منك مجد الدين بيضاء تخطر في الثياب الجون

طرافة ناتجة عن مراده بـ (الجون) أي الحبر الأسود الذي كتبت به، أما القصيدة نفسها فبيضاء .
ورسم الشاعر صورة تفيض بهاء وأناقة وجمالاً، قوامها التشبيه البليغ ثم الاستعارة في قوله(27):

هي البدر لكن الثريا لها قرط ومن أنجم الجوزاء في نحرها سبط

ليبين من خلالها تميز شعر صديقه، فقد جعل الشاعر القصيدة والبدر من حيث الجمال في درجة واحدة لا تمايز بينهما؛ ولهذا حذف أداة التشبيه وحذف أيضا وجه الشبه المفهوم ضمناً، وعلى الرغم من ابتذال التشبيه السابق إلا أن الشاعر استطاع التجديد فيه من خلال تشبيهه القصيدة بالبدر ثم تشبيهه القصيدة ضمناً بالفتاة الجميلة ثم ترك المشبه، واسترسل في رسم صورة المشبه به ذاكراً أدق التفاصيل؛ ليستكمل جوانب جمال هذه الصورة، فشبه الثريا بالقرط الذي كان يزين أذن تلك الفتاة ؛ لتزداد جمالاً، ثم زادتها القلادة (أنجم الجوزاء) التي كانت تزين نحرها جمالاً وبهاء.

وكشف توظيفه لمراعاة النظير* في بيته السابق عن براعته، فهو ذكر الثريا، والنجم والجوزاء لتتناسبها مع البدر بمعناه الحقيقي (القمر) كما أنه ذكر القرط والسمط (القلادة) لتتناسبها مع البدر بمعناه المجازي (الفتاة الجميلة) التي شبه بها قصيدة صديقه .

وهكذا يمضي الشاعر في رسم صوره المركبة (الحسية- البصرية- الحركية- اللونية- الشمية) المتكئة على التشخيص بتفصيله في صورة المشبه به في قوله(28):

مشت وعليها للغمام ظلائل تظل، ومن نسج الربيع لها بسط

ليرسم صورة حضارية لهذه الفتاة الأنيقة المترفة، معبرا بصورة مليئة بالحركة ناتجة عن مشية الفتاة فوق بساط نسجته يد الربيع، وبهذا يكون الشاعر قد شخص غير العاقل (القصيدة- الربيع) مضافا عليه صفات العاقل عندما شبه القصيدة بفتاة تمشي، وعندما شبه الربيع بكائن حي ينسج من الأزهار والنباتات بساطا لتمشي عليه تلك الفتاة .

واتكأ على أسلوب القصر عن طريق النفي وإلا (فما اخضر إلا) ليقارن بين حال ذلك المكان قبل أن تمشي تلك الفتاة فوقه وبعد أن مشت فوقه، فقد كانت أرضه جرداء قاحلة وإذا بها تخضر بمجرد أن مشت فوقها، وهي تجرر أذيال ثوبها خلفها مما جعلها تثير الأزهار في تلك الرياض فتجاوبت معها؛ لتنبعث منها الرائحة الطيبة التي تطيب الأنفاس بشمها. وأضفى الشاعر على هذه الصورة لمسة جمالية أخرى بتسليطه الضوء على لقطتين متباعدتين، تارة لقطة من الأرض، وتارة لقطة من السماء، ملتقنا إلى السحب التي غطت سماء تلك المنطقة ، التي أضفت ظلالا من البهجة والهدوء كما يفهم من قوله (29):

مشت وعليها للغمام ظلال تظل ومن نسج الربيع لها بسط
فما اخضر ترب الأرض إلا لأنها عليه، إذا زارت بأقدامها تخطو
ولا طاب نشر الروض إلا لأنه يُجرّ عليه من جلابيبها مرط

ومن يقرأ الأبيات السابقة منتزعة من سياقها يُخَيِّل إليه أن الشاعر يصف منظرا طبيعيا، يصور من خلاله جمال الطبيعة، ولا يخطر بباله أنه يتحدث عن جمال قصيدة صديقه.

ونالت القوافي التي كان أسامة يختارها لنظم قصائده حظها من وصف طلائع، بوصفها مظهرا من مظاهر تميز قصائد صديقه، فعلى ما يبدو لا تواجه أسامة مشكلة في اختيار قوافيه، فهو يحسن اختيارها، ويأخذ منها ما يشاء بدليل قوله (30):

وردت بحر القوافي، فاغترفت كما قد حلّ يوما بمد النيل مغترف

فهو يشبهه بمن يغترف من مدّ النيل، ولا يغترف من عمق النهر، كناية عن السهولة واليسر في العثور على القوافي، وكما كان طلائع دقيقا في قوله (31):

تأتي القوافي، وهي أبار له قصدا، فتخلج للأيدي العون

بتشبيهه القوافي تأتي طائفة لصديقه؛ ليتخير منها ما شاء، وفي قوله (وهي أبار له) كناية أنه كان يطرق قوافي قلما نظم الشعراء فيها، ونظرة في ديوان أسامة تبين مصداق ما قاله طلائع في قوافيه، فهو

لم يترك قافية إلا ونظم فيها بما في ذلك الحروف التي يقل اختيارها للقوافي كالزاي والطاء والضاد والظاء؛ ولهذا عد طلائع أسامة أستاذه في هذا المجال، ويفتخر بتتلمذه على يديه هو وغيره من الشعراء، وشخص القوافي ثانية عندما جعل لها وجهها، في قوله(32):

إذا تخفى لفتح وجه قافية فعن قوافيك شيلت دوننا السجف

وبما أن طلائع سيتولى الرد على قصائد أسامة فإن هذا الأمر سيدفعه هو أيضا إلى التجويد في قصائده، وبذلك يكون أسامة قد حفزه على الغوص مثله وراء المعاني المبتكرة وكذلك الصور؛ ولذلك شبه إحدى قصائده التي تولى الرد فيها على أسامة بالعروس، في قوله(33):

ودونك مجد الدين عذراء زفها إليك الوفاء المحض والكرم السبط

هديا تهادى بين حسن وفائنا وإنعامنا ذا التاج زان وذا القرط

راسما صورة حسية- بصرية- حركية لهذه العروس التي كانت في أبهى حلة وتتمايل تبخترا ما بين وفائه وإنعامه، اللذين جسدهما بصورة الكائن الحي الذي يلزم هذه الفتاة الجميلة، وتوليا زفها إلى صديقه، لكن جمال قصيدته مهما بلغ لا يبيح لها أن تتفاخر على قصيدة أسامة، التي ضمن عجزها في قوله(34):

على أنها تشتط إن هي ساجلت أجيرة قلبي إن تدانوا وإن شطوا

ومما سبق ذكره يتضح أن لشعر أسامة مكانة في نفس طلائع، للمزايا التي تميز بها شعره " فهو في عصره يوضع في مقدمة الشعراء الذين جددوا شباب الشعر، وكسوه حلة من الفخامة والقوة والجلال" (35) إذن ما قاله طلائع عن قصائد أسامة يعزز مكانته الشعرية التي أقر له بها عصره.

وبما أن قصائد أسامة تتميز بما فيها من جمال؛ لذا كان طلائع يتلقاها بقبول حسن، كما يتضح من قوله(36):

حتى إذا وفدت علينا لم تجد بابا، لعمرك، مغلقا من دوني

بإضافته على القصيدة صفات الكائن الذي يجد القبول والترحاب بمجرد وصوله، وليس بحاجة إلى طلب الإذن للدخول؛ لأن الأبواب مفتوحة أمامه ليدخل من حيث شاء، مكنيا بذلك عن متانة العلاقة بينهما، ومشجعا صديقه على المبادرة بالعودة إليه سريعا، فإذا كانت قصائده تجد كل هذا التكرم والترحاب فما بالك بصاحبها.

وعلى الرغم من هذا فإننا نلمس لمحة من الحزن في ثنايا القصائد المتبادلة بينهما، وربما كان هذا الأمر عائداً لكثرة المحن التي حلتْ أسامة، أو ربما لحزن طلائع على فراق صديقه، كما يفهم من قوله (37):

تشكو صبابتك التي آلت إلى داء تضرّم في الفؤاد دفين

وركّب الشاعر الصورة (الحسية- الصوتية- البصرية- الضوئية) في البيت السابق من عدة عناصر: فهو أولاً شبّه القصيدة بكائن حي يشكو مما ألمّ به من حزن ناتج عن شدة الشوق، مشبهاً الشوق بالداء المستقر في القلب، ثم شبّه الداء بالنيران المشتعلة، واختار اللفظ (تضرّم) وبصيغة المضارع، لما فيه من دلالة على الانتقاد والاشتعال، مما يعني أن إحساسه بالألم إحساس متجدد لا ينطفئ، كما أنه جعل هذا الداء يستقر في قلبه ليكني بذلك عن مقدار الألم الذي يكابده لمعاناة صديقه.

وعاد الشاعر للتشبيه ثانية في قوله (38):

قد علّمت سمر القنا أخلاقه فلذاك منها شدة في لين

بإضافته على الأخلاق وهي الأمر المعنوي صفات الكائن الحي وجعلها تعلّم، وفي إسناده التعليم إلى الأخلاق وليس إلى فاعلها؛ مبالغة في بيان مقدار إعجابه بحسن خلق صديقه الذي كان يجمع بين صفتي الحزم واللين ولا تتناقض بينهما؛ لأن كلا منهما في موضعه، مستمداً صورته السابقة من الواقع الحربي، ومستعينا بحسن التعليل* ليربط بين طرفي الصورة المتباعدين لكنه ببراعته استطاع اكتشاف العلاقة الواصلة بينهما، وكما قيل "تعباً لمن لا شجاعة له على الجمع بين كلمتين لم تقترباً أبداً من قبل" (39) فالقائد يحتاج إلى الحزم في موضعه واللين في موضعه؛ وكذا الرماح فهي تحتاج إلى اللين والصلابة معاً؛ لتستطيع القيام بمهمتها في المعركة على أحسن وجه، كما أن الشاعر بدأ كلامه بالتوكيد (قد علّمت) خشية أن يُظن أن ما يقوله من باب المجاملة لصديقه، وإنما هذه حقيقة يلمسها كل من خبر صديقه وعرفه معرفته.

واستمد الشاعر قوله (40):

إن من لم يتبع صنائع جوده منا ، وليس نداه بالممنون

من قوله تعالى: {الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ثُمَّ لَا يُتْبِعُونَ مَا أَنْفَقُوا مَنًّا وَلَا أَذًى لَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ} [البقرة: 262]؛ ليكني بذلك عن حسن خلق صديقه، وعدم منّه على الرغم من كثرة عطاياه- التي عبّر عنها بصيغة الجمع (صنائع)- وهي جزء من حسن خلقه النابع عن تمسكه بتعاليم الدين، وأكد هذا المعنى بالتذييل في قوله: "ليس نداه بالممنون"، ولكن الشاعر لم يوفق في

استخدام لفظتي (منّ- المن) لأنّ للمن ظلالاً غير محببة إلى النفس، على الرغم من نفيه هذه الصفة عن صديقه، وربما دفعه حرصه على المجانسة بين الكلمتين إلى توظيفهما، وإلا كان بإمكانه استخدام أية لفظة أخرى تؤدي المعنى المراد، وبخاصة (منّ) إذ كان بإمكانه الاستعاضة عنها بوهب أو أعطى أو منح.

النتائج:

ومن أهم النتائج التي خلص إليها هذا البحث:

تعددت مظاهر إعجاب طلائع بشعرأسامة، فهو تتبع القصيدة منذ أن تكون مجرد فكرة في ذهن مبدعها إلى أن ترى النور، قصيدة تروق لناظمها أولاً ثم لمتلقيها الخاص والعام على حد سواء.

فهو تحدث عن بحث أسامة عن التميز في قصائده ببحثه عن الجديد في المعاني والصور، وتأنيه الشديد في نظمه لقصائده، وتنقيحه لها إدراكاً منه لأهمية تنقيح الشعر، الذي هو في حقيقته قراءة نقدية ذاتية يقوم بها الشاعر؛ لأنه يغيّر ويبدل في ألفاظه ومعانيه، ويصوّب أي خلل يجده؛ ليقدم قصيدته بأفضل صورة(41).

وتوقف طلائع عند حسن اختيار أسامة لقوافيه التي كانت كما صورّ تأتية طائعة؛ لذا لا يجد صعوبة في هذا المجال، وهذا دليل على شاعريته.

وأبرزت قدرة طلائع على الاستقصاء في صورة المشبه به، فكان يطيل في ذكر أدق تفاصيله؛ لاتمام جوانب الصورة، وظهرت لذلك براعته في التشخيص بإضافته صفات الكائن الحي على الأمور المعنوية، وإكسابها القدرة على الفعل شأنها شأن العاقل، كما في تشبيهه قصائد أسامة تارة بالحسناء الحريصة على أنافتها، وإظهار جمالها، وتارة بالعروس التي تبدو في أبهى حلّة لتسرّ الناظرين، وصنيعه هذا يدل على حرصه على الأثر الحسن الذي سوف تتركه قصائده في المتلقي.

ولم يغفل طلائع توظيف المحسنات البديعية من مقابلة ومراعاة النظير وحسن التعليل التي دلت على اهتمامه بالصنعة في شعره.

واستمد طلائع بعض صوره من القرآن الكريم ومن الحديث النبوي الشريف، ومن شعر لبيد بن أبي ربيعة والمتنبي، ونجح في إدخال ما استمده في نسيج نصه؛ ليثريه .

الهوامش:

* هو أبو الغارات طلائع بن رزيك (-556 هـ) لُقِبَ بالملك الصالح، تولى الوزارة في عهد الخليفة الفائز ثم العاضد، فتح أبواب قصره أمام الشعراء والأدباء والفقهاء، ونفق في زمانه الشعر والنثر، وله ديوان شعر. ولمزيد من التفاصيل: ينظر: العماد الأصفهاني، محمد بن محمد بن نفيس، خريدة القصر وجريدة العصر (شعراء مصر) نشره: أحمد أمين وشوقي ضيف وإحسان عباس، 173-174. ووفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن خلكان، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت 2/ 5226.

** هو مؤيد الدولة أبو المظفر، أسامة بن مرشد بن منقذ (-584هـ/ 1188م) فارس، وشاعر، وأديب، وكان متعدد المواهب، ولد في شيزر التي دمرها فيما بعد زلزال قضى على أسرته فرثاهم بأعذب القصائد، وألف كتابه "المنازل والديار" بعد حدوث الزلزل في عام 553هـ، وعمر طويلا وانعكس هذا الأمر جليا في مؤلفاته، وقال عن ذلك: "لا يظن ظان أن الموت يقدمه ركوب الخطر، أو يؤخره شدة الحذر، ففي بقائي أوضح معتبر، فكم لاقيت الفرسان وقتلت الأسود وضربت بالسيوف وطعنت بالرمح وجرحت بالسهم، وأنا من الأجل في حصن حصين إلى أن بلغت تمام التسعين". له العديد من المؤلفات منها: كتاب البديع في نقد للشعر، وتاريخ القلاع والحصون، وكتاب المنازل والأديار، وكتاب لباب الآداب، وكتاب الاعتبار، وله ديوان شعر، جمعه في حياته وكتبه بخط يده. ولمزيد من التفاصيل ينظر: وفيات الأعيان، 2/ 195. وكتاب الاعتبار، أسامة بن منقذ، تحقيق وتقديم: قاسم السامرائي، وزارة الثقافة، عمان. عدة مواضع.

(1) إعجاز القرآن، الباقلاني، محمد بن الطيّب، شرح وتعليق: محمد عبد المنعم خفاجي، دار الجيل، بيروت، ط1، 168، 1991.

(2) نفسه، 169.

(3) ديوان طلائع بن رزيك، أحمد أحمد بدوي، مطبعة الرسالة، 1958، 76.

(4) نفسه، 71.

(5) نفسه، 90.

(6) المعجم الوسيط، مادة (طرف).

*من عناوين بعض مؤلفاته: كتاب البديع في نقد للشعر، وتاريخ القلاع والحصون، وكتاب المنازل والأديار، وكتاب لباب الآداب، وكتاب الاعتبار...ألخ

(7) الحياة الأدبية في عصر الحروب الصليبية، أحمد أحمد بدوي، دارنهضة مصر للطبع والنشر، القاهرة، ط2، 175، 176.

(8) ديوان أسامة بن منقذ، تحقيق وتقديم: أحمد أحمد بدوي وحامد عبد المجيد، عالم الكتب، بيروت، ط2، 1983، 14.

(9) مقدمة ديوان أسامة بن منقذ، 47.

(10) ديوان أسامة، مقدمة التحقيق، 13.

* وكل أديم ينصب للنضال، فاسمه قرطاس، فإذا أصابه الرّامي قيل: قرطس أي أصاب القرطاس، والرّميّة التي تُصيب مُقرطسة. لسان العرب، مادة (قرطس).

(11) ديوان طلائع، 72 .

(12) ديوان أسامة بن منقذ، 6.

(13) ديوان طلائع، 76.

(14) نفسه، 77.

(15) أسامة بن منقذ حياته وشعره، حسن عباس، الهيئة المصرية للكتاب، 129.

" * هو سؤال المتكلم عما يعلمه حقيقة تجاهلا منه به؛ ليخرج كلامه مخرج المدح أو الذم أو ليدل على شدة التذلل بالحب، أو لقصد التعجب، أو التقرير أو التوبيخ". بديع القرآن، ابن أبي الإصبع المصري، ، تقديم وتحقيق: حفني محمد شرف، نهضة مصر للطباعة والنشر، 50.

(16) ديوان طلائع، 71.

(17) نفسه، الصفحة نفسها.

(18) نفسه، الصفحة نفسها.

(19) نفسه، 102.

(20) ديوان أسامة بن منقذ، 14.

(21) ديوان أبي الطيب المتنبي، شرح أبي البقاء العكبري، دار المعرفة، بيروت، 228/3.

(22) ديوان طلائع، 83.

(23) نفسه ، 83.

(24) نفسه ، 71.

(25) نفسه ، الصفحة نفسها.

(26) نفسه ، 102.

(27) نفسه ، 64.

"* وهو ذكر الشيء وما يناسبه لا بالتضاد" الخطيب القزويني، جلال الدين محمد بن عبد الرحمن، الإيضاح في علوم البلاغة، شرح وتعليق وتنقيح: محمد عبد المنعم الخفاجي، بيروت ، دار الجيل، ط3، 199، 6/19.

(28) ديوان طلائع، 64.

(29) نفسه ، 64، 65.

(30) نفسه ، 71.

(31) نفسه ، 103.

(32) نفسه ، 72.

(33) نفسه ، 70.

(34) نفسه ، الصفحة نفسها.

(35) الحياة الأدبية في عصر الحروب الصليبية في مصر والشام، 188.

(36) ديوان طلائع، 103.

(37) نفسه ، 102.

(38) نفسه ، 103.

(39) مبادئ في علم الدلالة، رولان بارت، ترجمة: محمد البكري، دار قرطبة للطباعة والنشر، الدار

البيضاء، ط1، 1986، 109.

(40) ديوان طلائع، 103.

(41) هذا ما نصح بفعله ابن رشيق في كتابه: العمدة في محاسن الشعر وأدبه، تحقيق: محمد قرقزان،

دار المعرفة، بيروت، ط1988، 1، 1/ 222 و 223.

تقييم جودة المعلومات المحاسبية في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية -دراسة حالة المؤسسات المتوسطة في ولاية عنابة-

د. حمادة كمال

صوام ريم

كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة باجي مختار عنابة-الجزائر

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى اختبار مدى توفر الخصائص النوعية في المعلومات المحاسبية في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية، و في سبيل ذلك تم الاعتماد على الاستبيان كمصدر أولي لجمع البيانات، و الذي تم توزيعه على عينة الدراسة العشوائية البالغ عددها 38 فردا، و تم استخدام البرنامج الإحصائي SPSS 17.0 لمعالجة البيانات المجمعة و لاختبار فرضيات الدراسة. و قد أظهرت الدراسة أن المعلومات المحاسبية في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية ملائمة، قابلة للفهم و المقارنة و لكنها ليست موثوقة، مما يستدعي الباحثين أن يوصيا بضرورة زيادة معرفة المحاسبين بالمعايير المحاسبية الدولية.

الكلمات المفتاحية : مؤسسات صغيرة و متوسطة ،جودة المعلومات المحاسبية ،خصائص نوعية، الملائمة، الموثوقية، القابلية للفهم، القابلية للمقارنة.

Abstract:

The study aimed to investigate the availability of qualitative characteristics of the accounting information in the Algerian small and medium-sized enterprises, therefore a questionnaire has been used as a data primary source, which was distributed to the study's random sample numbering 38 members. The SPSS 17.0 has been used to analyze the data collected and to test the study's hypothesis. The study found that the accounting information in Algerian SME's is relevant, understandable, comparable but not reliable. As consequence, the researchers recommend to improve the accountant's knowledge particularly with regard to the International Accounting Standards.

Keywords : small and medium-sized enterprises, accounting information quality, qualitative characteristics, relevance, reliability, understandability, comparability.

تمهيد :

تعتبر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ركيزة أساسية ذات دور حاسم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول. تغطي، في الجزائر، 94% من النسيج الوطني المؤسساتي، و توظف حوالي 1.7 مليون شخص، كما تساهم ب 52% من الانتاج الاجمالي للقطاع الخاص خارج المحروقات و حوالي 35% من اجمالي القيمة المضافة. (Y.GODELUCK, 2012:01)

تنمو و تنشط هذه المؤسسات في بيئة أعمال تشهد جملة من التغيرات لم يسبق لها مثيل، لعل أهم مؤثراتها ثورة المعلومات التي أدت إلى بروز اقتصاد جديد تمثل فيه المعرفة أساس القيمة. أدى هذا الوضع إلى تعقد الحاجات و تشابك المصالح مما فرض الحاجة الملحة إلى انتاج و توفير معلومات يتم اعتبارها أساسا لاتخاذ القرارات الادارية، بما يضمن تحقيق الاهداف المنشودة للمؤسسات، فاستجابت المحاسبة باعتبارها علما اجتماعيا إلى هذه التغيرات، مما دفعها إلى الخروج عن الاتجاهات التقليدية التي حصرت دورها في مسك الدفاتر، لتصبح نشاطا خديما يعنى بتوفير معلومات محاسبية ذات جودة و جدوى تساهم في تلبية متطلبات المستخدمين على اختلاف أنواعهم.

و تحقيقا لمتطلب الجودة هذا، عكفت الهيئات المحاسبية الدولية المتخصصة و على رأسها مجلس معايير المحاسبة الامريكية (FASB: Financial Accounting Standards Board) سنة 1980 و مجلس المعايير المحاسبية الدولية (IASB: International Accounting Standards Board) سنة 1989 على تحديد الخصائص النوعية التي تضفي على المعلومات المحاسبية طابع الجودة مما يجعلها مفيدة بالنسبة لمستخدميها، و تتمثل هذه الخصائص في : الملائمة، الموثوقية، القابلية للفهم و القابلية للمقارنة.

في الجزائر، تم التخلي عن المخطط المحاسبي الوطني (PCN- Plan Comptable National) (1975) و تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF-2010: Système Comptable et financier) المستوحى من المعايير المحاسبية الدولية بما يحتويه من أسس و مبادئ محاسبية و خصائص نوعية للمعلومات، و ذلك تحت وطأة ضغط كبير تفرضه استحقاقات التكيف مع بيئة الاعمال الدولية ومتابعة تغيراتها باستمرار.

من هنا تظهر اشكالية دراستنا و التي من خلالها نحاول الإجابة عن السؤال الرئيسي التالي :

ما مدى توفر الخصائص النوعية في المعلومات المحاسبية في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ؟

و لقد تم في إطار مناقشتنا لإشكالية الدراسة وضع الفرضية الرئيسية التالية :

لا تراعي المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية توفير الخصائص النوعية في المعلومات المحاسبية التي تنتجها.

أهمية الدراسة :

تكتسب الدراسة أهميتها كونها تتطلع إلى مناقشة الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية التي تتضمنها القوائم المالية، و مدى تطبيقها في الواقع العملي على مستوى مؤسساتنا الاقتصادية خاصة الصغيرة و المتوسطة منها، نظرا لمكانة هذه المؤسسات في برامج التنمية الوطنية بعد فشل المجمعات الاقتصادية الكبرى.

كما تتبع أهمية الدراسة من القيمة التي اكتسبتها المعلومات المحاسبية في هذا العصر، إذ أنها أصبحت تمثل عنصرا هاما وموردا استراتيجيا تعتمد عليه المؤسسات في اتخاذ قراراتها و محاولة مجازاة ظروف المنافسة والتأقلم مع الظروف البيئية سريعة التغير، إضافة إلى قلة الدراسات المهمة بالمعلومات المحاسبية في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

أهداف الدراسة :

تهدف الدراسة إلى فحص الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية و مدى تطبيقها عمليا من جهة، بالإضافة إلى تحقيق الاستفادة لأصحاب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مما من شأنه زيادة الحرص على مراعاة توفير الجودة عند انتاج المعلومات المحاسبية، من جهة أخرى.

مناهج الدراسة :

تناسبا مع أهداف و فرضيات الدراسة، تم الاعتماد على المناهج العلمية التالية:

المنهج الاستقرائي

من خلال الدراسة المكتبية النظرية اعتمادا على المصادر الثانوية للمعلومات ممثلة في الكتب و المذكرات و مواقع الانترنت المتعلقة بموضوع الدراسة، إلى جانب **المنهج الوصفي و التحليلي** لوصف وتحليل و تفسير نتائج الدراسة الميدانية لاختبار فرضيات الدراسة والتحقق من نتائج الاختبار اعتمادا على المصادر الأولية للمعلومات ممثلة في استمارة الاستبيان، وتمت المعالجة الإحصائية للبيانات المجمعة باستخدام برنامج SPSS 17.0.

هيكل الدراسة :

في سبيل إجابتنا على اشكالية الدراسة قمنا بتقسيم هذه الدراسة إلى جانبين : **جانب نظري** يتم التركيز فيه على أهم الخصائص النوعية التي يجب مراعاة توفيرها في المعلومات المحاسبية حتى تتمتع بالجودة، و **جانب تطبيقي** يتم فيه الوقوف على مدى افراز هذه الخصائص في المعلومات المحاسبية التي توفرها مؤسساتنا الصغيرة و المتوسطة.

الجانب النظري:

تميزت الخمسينات من القرن العشرين بازدهار مهنة المحاسبة نتيجة انفتاحها على كل من النظرية الحديثة للقياس و النظرية الحديثة للمعلومات، فتركزت هاتين النظريتين آثارا جوهرية على وظيفة المحاسبة أدت الى انتقالها من مجرد نظام لمسك الدفاتر إلى نظام للمعلومات الاقتصادية.(الحيالي، 2007 : 32).

ففي حين تهتم نظرية القياس بمشكلة تقييم و تمثيل البيانات حتى تتبين أهميتها بصورة صحيحة (الحيالي، 2007 : 50)، فإن نظرية المعلومات تعالج مسألة الكفاءة في استخدام المعلومات المحاسبية، و ذلك عن طريق المقابلة بين تكلفة انتاج المعلومات و الفائدة المتحققة من استخدامها في عملية اتخاذ القرارات.(الحيالي، 2007 : 51)

و تتمثل تكلفة انتاج المعلومات المحاسبية في جملة العناصر المتعلقة بتكلفة المعدات، تكلفة عمليات تشغيل البيانات، تكلفة اعداد البرامج، تكلفة الاماكن المخصصة للأجهزة، تكلفة القوى العاملة، تكلفة الصيانة و المهمات و الادوات الاخرى.(الهالي، 2004 : 07)

أما لتحقيق الفائدة من المعلومات المحاسبية فإنه لا بد ان تتوفر هذه المعلومات على خصائص نوعية تم استخدامها لتقييم مستوى جودة المعلومات المحاسبية التي يتم عرضها و الافصاح عنها في التقارير المالية(الشيرازي، 1990 : 194).

تتمثل هذه الخصائص فيما يلي :

خاصية الملائمة:

تكون المعلومات المحاسبية ملائمة بمدى تأثيرها على قرارات المستخدم، و تكون غير ملائمة متى ضعف ذلك التأثير. و تعرف الملائمة بأنها : "قدرة المعلومات على ايجاد فرق في اتخاذ القرارات. " (دهمش، 1995 : 23)

و حتى تكون المعلومات المحاسبية ملائمة يجب ان تتوفر فيها الخصائص الفرعية التالية

-**القيمة التنبؤية** : يجب ان تساعد المعلومات المستخدم على تحسين قدرته على التنبؤ بالنتائج المتوقعة في المستقبل. (المطارنة و آخرون، 2011 : 18)

كما تجدر الاشارة إلى أن خاصية القيمة التنبؤية للمعلومات لا يقصد بها ان تكون للمعلومات قيمة تنبؤية في حد ذاتها وإنما يكون في امكانية الاعتماد عليها كأساس لعمل التنبؤ في المستقبل من قبل متخذ القرار. (الصيح، 1995 : 56)

-**القيمة الاستراتيجية** : وهي قدرة المعلومات المحاسبية على تصحيح التوقعات السابقة للمستخدمين (الشيرازي، 1990 : 201) و على تقديم تغذية عكسية عن نتائج القرارات الماضية، فهي مؤشر ضمني على مقدار نجاح ادارة المؤسسة في انجاز مهامها.

-**التوقيت المناسب** : يقصد بخاصية التوقيت المناسب " تقديم المعلومات في حينها. " (الشيرازي، 1990 : 201) لذا تعتبر كفاءة الكادر المحاسبي في الاسراع بتقديم المعلومات المحاسبية في الوقت المناسب. (النقيب، 2004 : 294)

خاصية الموثوقية :

تتعلق خاصية الموثوقية بمدى الاعتماد و الثقة و الاطمئنان التي يبديها مستخدم ما تجاه المعلومات المحاسبية.

وتتوفر هذه الخاصية في المعلومات عندما "تكون خالية من الأخطاء و حيادية و تتصف بأمانة التعبير. " (الشيرازي، 1990 : 201)

و تكون المعلومات المحاسبية موثوقة إذا توفرت فيها الخصائص الفرعية التالية :

-**الصدق في التعبير** : و هو ما يعرف بالموضوعية، و يقصد به تمثيل المضمون و الجوهر و ليس فقط الشكل تمثيلاً يعكس الواقع العملي للأحداث الاقتصادية و المالية، و يتطلب ذلك تجنب ثلاثة أنواع من التحيز هي : (الحيالي، 2007 : 137-141)

▪ تحيز مصدره قواعد القياس : ترجع أسبابه عموماً الى جملة المفاهيم و المبادئ و الفروض و الاعراف التي تحكم عملية القياس المحاسبي، مثل تحيز القياس التي تحتويها القوائم

المالية المعدة في فترات التضخم طبقا لمبدأ التكلفة التاريخية دون مراعاة تعديل آثار هذا التضخم على هذه القوائم ؛

■ التحيز من قبل القائم بعملية القياس : فمثلا قد تختلف مجموعة من المحاسبين الذين توكل لهم مهمة تحديد قسط اهتلاك أصل وفق طريقة القسط الثابت، فرغم اتفاقهم على استخدام نفس قاعدة القياس إلا انهم قد يختلفون في النتيجة المتوصل إليها، لأنهم قد يختلفون مثلا في تحديد العمر الانتاجي للأصل، أو في القيمة المتبقية للأصل في نهاية عمره الانتاجي؛

■ التحيز المشترك : و من أمثلته استخدام مبدا الحيطة و الحذر الذي يؤدي عموما إلى تخفيض قيمة الأصول المقاسة، لكن المحاسبين يختلفون في درجات تحفظهم أثناء استخدام هذا المبدأ، مما يؤدي إلى اختلاف قيم تحيز القياس.

-الحيداد : إن تناقض مصالح مختلف مستخدمي المعلومات المحاسبية لا ينبغي أن يؤثر على عمل المحاسب عند إعداد القوائم المالية. و يقصد بالحيداد : "عدم اختيار معلومات بشكل ينتج عنه تفضيل جهة أو طرف معين من الأطراف المعنية و المهمة بالمعلومات المحاسبية على حساب جهات أو أطراف أخرى." (دهمش، 1995 : 26)

-القابلية للتحقق : تعتبر هذه الخاصية مبدأ نسبيا، تشير إلى وجود درجة عالية من الاتفاق بين القائمين بالقياس المحاسبي الذين يستخدمون نفس طرائق القياس و هم بصدد فحص نفس المعلومات بأنهم يتوصلوا إلى نفس النتائج. (حنان، 2003 : 198)

خاصية القابلية للفهم :

تعتبر قابلية المعلومات المحاسبية للفهم شرطا هاما للحكم على خلاصة استخدام المعلومات و الاستفادة منها.

و يعتمد فهم المعلومات على مؤشرين مهمين هما : (النقيب، 2004 : 294)

■ درجة الوضوح و البساطة و الإفصاح في عرض المعلومات؛

■ مستوى الوعي و الفهم و الإدراك لدى مستخدمي تلك المعلومات.

خاصية القابلية للمقارنة :

و يقصد بهذه الخاصية أن يكون للمعلومات القدرة على اجراء مقارنات بين فترة مالية أخرى لنفس الوحدة الاقتصادية،أو المقارنة مع وحدات اقتصادية أخرى ضمن نفس النشاط.

و تعتبر هذه الخاصية المنهج الأساسي و العلمي في اجراء التحليل المالي والمحاسبي. (النقيب،2004 : 294)

و من الواضح أنه كلما كانت الطرق و الأساليب المحاسبية متميزة بالثبات كلما تحققت فائدة اكبر من المعلومات المحاسبية لأغراض المقارنة. (فرج الله،2011 : 60)

الجانب التطبيقي :

بعد هذا العرض النظري الموجز للخصائص التي تعطي للمعلومات المحاسبية قيمتها و جودتها،نحاول من خلال الدراسة الميدانية التعرف على واقع جودة المعلومات المحاسبية في المؤسسات المتوسطة في ولاية عنابة.

مجتمع و عينة الدراسة :

لأجل القيام بالدراسة الميدانية اعتمدنا على الاختيار المستهدف لمجتمع الدراسة و المتمثل في مجموعة المؤسسات الاقتصادية الجزائرية ذات الحجم المتوسط الناشطة على مستوى ولاية عنابة، و البالغ عددها 164 مؤسسة بتاريخ 2011/12/31 . (حسب تصريحات قسم المعلومات و الدراسات الإحصائية التابع لمديرية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لولاية عنابة،تاريخ الزيارة 10/07/2012 على الساعة: 14).

كما تجدر الإشارة إلى ان المعيار المعتمد في تصنيف المؤسسات في الواقع العملي،هو معيار العمالة فقط،حيث تعتبر المؤسسة متوسطة الحجم اذا تراوح عدد العمال بين 50 و 250 عاملا. (تصريحات قسم المعلومات و الدراسات الإحصائية).

و هذا يتعارض مع التصنيف الذي جاء به القانون 01-18 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بتاريخ 12 ديسمبر 2001 و الذي ينص على اعتبار أربعة معايير لتصنيف المؤسسات حسب الحجم كما يوضحها الجدول (01):

الجدول (01) :

التصنيف القانوني للجزائري للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

حجم	متوسطة	صغيرة	المؤسسة معايير التصنيف
الاستقلالية	كل مؤسسة يمتلك رأسمالها بمقدار 25 % فما أكثر من قبل مؤسسة أو مجموعة مؤسسات أخرى لا ينطبق عليها تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة		
العمالة	من 50 إلى 250	من 10 إلى 49	من 1 إلى 9
رقم الاعمال (مليون دج)	من 200 إلى 2000	أقل من 200	أقل من 20
الحصيلة السنوية (مليون دج)	من 100 إلى 500	أقل من 100	أقل من 10

المصدر : اعداد الباحثين بناء على القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، الجريدة الرسمية رقم 77، بتاريخ 12 ديسمبر 2001، المواد : 4 ، 5 ، 6 ، 7.

بعدها قمنا باختيار عينة عشوائية من مجتمع الدراسة بلغت (38) فردا تم توزيع الاستبيانات عليها و استرجاعها جميعا أي ما نسبته 23.17% من المجتمع و هو ما يشكل نسبة مقبولة، "حيث اظهرت خلاصة الخبرات و التجارب ان حجم عينة في حدود 10% إلى 15% من حجم المجتمع يبدو ملائما في معظم الدراسات و البحوث." (القصاص، 2007 : 104). و فيما يلي تفصيل سمات و خصائص أفراد العينة المستجوبين :

توزيع العينة حسب فروع النشاط الاقتصادي :

يوضح الجدول (02) توزع عينة الدراسة على الفروع الثلاثة للنشاط الاقتصادي، حيث يحتل قطاع الخدمات الصدارة بحوالي 40% من حجم العينة بمجموع 15 مؤسسة، يليه القطاع الصناعي بـ 14 مؤسسة بما نسبته حوالي 37% من حجم العينة، ثم القطاع الأولي بـ 23.684 %.

الجدول (02) : توزيع عينة الدراسة على فروع النشاط الاقتصادي

التوزيع حسب :	المجالات	التكرار	النسبة (%)
قطاع النشاط	فلاحة،صيد بحري،مناجم	9	23,684
	صناعة	14	36,842
	خدمات	15	39,474
المجموع		38	100

المصدر : اعداد الباحثين اعتمادا على إجابات الاستبيان

توزيع العينة حسب العمر:

يوضح الجدول (03) أن أكثر من 92% من عينة الدراسة عمرها أكثر من خمسة سنوات مما يعني امتلاكها خبرة مقبولة في نظر الباحثين في المجال المحاسبي.

الجدول (03) : توزيع عينة الدراسة حسب عمر المؤسسة

التوزيع حسب :	المجالات	التكرار	النسبة (%)
عمر المؤسسة	أقل من 5 سنوات	3	7,895
	من 6 الى 10 سنوات	17	44,737
	أكثر من 10 سنوات	18	47,368
المجموع		38	100

المصدر : اعداد الباحثين اعتمادا على إجابات الاستبيان

توزيع الأفراد المستجوبين حسب المركز الوظيفي :

يوضح الجدول (04) أن حوالي 66% من المستجوبين هم منتجو المعلومات المحاسبية أي المحاسبون،و حوالي 24% منهم لديهم علاقة مباشرة قوية بهذه المعلومات و هم المدراء الماليون،فهايتين الفئتين تملكان الدراية اللازمة بالموضوع محل الدراسة .

الجدول (04) :

توزيع عينة الدراسة حسب المركز الوظيفي للمستجوبين

التوزيع حسب :	المجالات	التكرار	النسبة (%)
الوظيفة	مالك مسير	4	10,526
	مدير مالي	9	23,684
	محاسب	25	65,789
المجموع		38	100

المصدر : اعداد الباحثين اعتمادا على إجابات الاستبيان

توزيع الأفراد المستجوبين حسب عدد سنوات الخبرة الوظيفية :

يوضح الجدول (05) أن أكثر من 81% من المستجوبين يعملون في مناصبهم منذ أكثر من خمسة سنوات مما من شأنه تعزيز قدرتهم على الحكم على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية و مدى تطبيقها في المؤسسات المشكلة للعينة.

الجدول (05) :

توزيع عينة الدراسة حسب عدد سنوات الخبرة الوظيفية للمستجوبين

التوزيع حسب :	المجالات	التكرار	النسبة (%)
سنوات الخبرة الوظيفية	أقل من 5 سنوات	7	16,421
	من 6 الى 10 سنوات	18	47,368
	أكثر من 10 سنوات	13	34,211
المجموع		38	100

المصدر : اعداد الباحثين اعتمادا على إجابات الاستبيان

توزيع الأفراد المستجوبين حسب المؤهل العلمي :

يوضح الجدول (06) أن أكثر من نصف المستجوبين حاملون لشهادات جامعية مما يضمن اجابتهم على اسئلة الدراسة بطريقة صحيحة تعطي نتائج أقرب للواقع.

الجدول (06) : توزيع عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي للمستجوبين

التوزيع حسب :	المجالات	التكرار	النسبة (%)
المؤهل العلمي للمستجوب	ثانوي فاقل	0	0,000
	دبلوم (تكوين مهني)	12	31,579
	جامعي	26	68,421
المجموع		38	100

المصدر : اعداد الباحثين اعتمادا على إجابات الاستبيان

توزيع الأفراد المستجوبين حسب التخصص العلمي :

يوضح الجدول (07) تنوع التخصصات العلمية التي ينتمي اليها المستجوبون مع تسجيل غالبية لتخصص المالية و المحاسبة (أكثر من 73%) و هو مؤشر ايجابي حيث أن اشكالية الدراسة تتعلق بالمعلومات المحاسبية،فهى الفئة الأقدر على فهم هذه الاشكالية .

الجدول (07) : توزيع عينة الدراسة حسب التخصص العلمي للمستجوبين

التوزيع حسب :	المجالات	التكرار	النسبة (%)
التخصص العلمي للمستجوب	ادارة	2	5,263
	مالية و محاسبة	28	73,684
	اقتصاد	2	5,263
	اخرى	6	15,789
المجموع		38	100

المصدر : اعداد الباحثين اعتمادا على إجابات الاستبيان

مما سبق يمكن القول بأن العينة المختارة تملك من المميزات و الخصائص ما يجعلها قادرة على الاجابة أسئلة الدراسة بدرجة مقبولة من الثقة في نظر الباحثين.

اداة الدراسة :

تم استخدام الاستبيان كأداة أساسية بشكل يتلاءم مع أهداف الدراسة لاختبار فرضياتها. و الذي تم اعداده و تقييمه بالرجوع إلى الأدبيات النظرية المتعلقة بموضوع الدراسة، و قد تم تدعيم الاستبيان في أغلب الاحيان بالمقابلة الشخصية لتفادي عدم فهم المستجوبين للمصطلحات المستعملة. و قد تكون الاستبيان من نوعين من الأسئلة كما يلي :

- 8 أسئلة تعريفية بعينة الدراسة؛
 - 18 سؤالاً من النوع المغلق المحدد للإجابة حتى يسهل على المستجوبين الإجابة عليها من جهة، وحتى يسهل على الباحثين ترميز و تنميط الإجابات لتحليلها من جهة أخرى.
- و قد تم استخدام مقياس Likert الخماسي، حيث منحت الدرجات من 1 إلى 5 لكل من البدائل الواردة لكل متغير.

صدق و ثبات الاستبيان :

يقصد بصدق الاستبيان أن يكون قادراً على قياس ما وضع لأجله بما يحقق أهداف الدراسة. و قد تم قياس الصدق الشكلي للاستبيان عن طريق عرضه على مجموعة من المحكمين الأكاديميين (أساتذة جامعيين) و المحكمين المهنيين (خبراء محاسبين) و الذين تم الأخذ بتوجيهاتهم في تعديله. كما تم قياس صدق الاستبيان بحساب معاملات Pearson للارتباط (r) بين كل متغير و الدرجة الكلية.

و كانت نتائج القياس كما يوضحها الجدول (08) :

الجدول (08) : معاملات Pearson للارتباط

المتغيرات	معاملات الارتباط	مستوى الدلالة Sig.
تمكنكم المعلومات المحاسبية من التنبؤ بالأحداث و من صياغة و تصميم الخطط المستقبلية	0.658	0.000
تعتبر القيمة التنبؤية للمعلومات المحاسبية خاصية نظرية تجدون صعوبة في تطبيقها عملياً	0.681	0.000
تمكنكم المعلومات المحاسبية من تصحيح أو تأكيد معلومات سابقة	0.545	0.000
تعتبر القيمة الاستراتيجية للمعلومات المحاسبية خاصية نظرية تجدون صعوبة في تطبيقها عملياً	0.765	0.000
تصلكم المعلومات المحاسبية في الوقت المناسب	0.826	0.000
تعتبر الملائمة خاصية نسبية فلا يمكن ان تكون معلومة ملائمة لكافة	0.668	0.000

الاطراف		
تختلف نتائج القياس المحاسبي باختلاف المحاسبين حتى يأتباع نفس الطرق المحاسبية	0.648	0.000
قد تتضمن المعلومات المحاسبية في مؤسستكم بعض الاخطاء الحسابية	0.655	0.000
قد تتضمن المعلومات المحاسبية في مؤسستكم بعض الاخطاء المحاسبية (فنية)	0.720	0.000
تتمتع المعلومات في مؤسستكم بصدق و أمانة تمثيلها للعمليات الاقتصادية و المالية	0.575	0.000
يختلف مضمون المعلومات بحسب ما اذا كانت موجهة لصاحب الشركة أو لطرف خارجي	0.394	0.028
لا يمكن الوصول إلى الحياد بشكل تام بسبب تضارب المصالح المختلفة في المؤسسة	0.834	0.000
تعتبر الموثوقية خاصية نظرية تجدون صعوبة في تطبيقها عمليا	0.691	0.000
تعتبر المعلومات المحاسبية مفهومة من كافة المستخدمين	0.636	0.000
كل مستخدم يفهم المعلومات المحاسبية بحسب خبرته و معرفته العلمية و العملية	0.542	0.000
تمكنكم المعلومات المحاسبية من مقارنة أدائكم من سنة إلى أخرى	0.580	0.000
تمكنكم المعلومات المحاسبية من مقارنة أدائكم مع اداء المؤسسات المنافسة	0.662	0.000
يمكن تطبيق القابلية للمقارنة عمليا إلا اذ اتبعت جميع المؤسسات نفس الطرق المحاسبية	0.720	0.000

المصدر : من اعداد الباحثين انطلاقا من نتائج برنامج SPSS

ملاحظة : قيمة (r) الجدولية عند مستوى معنوية (0.05) و درجة حرية (36) تساوي (0.320)

و تشير النتائج الى وجود علاقة ارتباط معنوية بين كل متغير من متغيرات الدراسة و بين الدرجة الكلية عند مستوى معنوية (0.05)، حيث أن قيم معاملات الارتباط المحسوبة كلها أكبر من القيمة الجدولية (0.320) و ذلك عند مستوى معنوية (0.05) و درجة حرية (36) من جهة، كما أن مستوى الدلالة لأغلبية متغيرات الدراسة أكبر من (0.05) من جهة أخرى. و منه فأسئلة الدراسة صادقة لما وضعت لقياسه.

أما ثبات الاستبيان فيقصد به التأكد من أن الإجابة ستكون نفسها تقريبا لو تكرر تطبيقها على أفراد العينة أنفسهم في أوقات مختلفة. و قد تم قياس ثبات الاستبيان لهذه الدراسة باستعمال معامل α -Cronbach

حيث يعتبر المعامل مقبولا احصائيا اذا كانت نسبته أكبر من 60%. (غياضة و آخرون، 2011 : 89). فكانت النتائج كما يوضحها الجدول (09) :

الجدول (09) : معامل α -Cronbach و ثبات الاستبيان

مجموع الاسئلة	العنوان	معامل α -Cronbach	الثبات *
18 - 1	مدى توفر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	0.973	0.986

المصدر: من اعداد الباحثين انطلاقا من نتائج برنامج SPSS
*الثبات يساوي الجذر التربيعي الموجب لمعامل α -Cronbach.

كما يوضحه الجدول (09) فإن قيمة معامل α -Cronbach تقدر بـ 97.30% و تشكل نسبة جد مرضية بالنسبة للباحثين، و كذلك زادت قيمة الثبات عن 98%. و منه فالاستبيان يتمتع بدرجة عالية من الثبات مما يطمئن الباحثين إلى امكانية تطبيقه على عينة الدراسة.

المعالجة الإحصائية :

بعد استرجاع الاستبيانات الموزعة، تمت معالجة الإجابات باستخدام البرنامج الاحصائي SPSS 17.0 باستخدام جملة من الأدوات الإحصائية الملائمة كالتالي :

- التكرارات، النسب المئوية، المتوسطات الحسابية، الانحرافات المعيارية، نسب التأييد و ذلك بغرض الدراسة الوصفية الوافية للمتغيرات ؛
 - معاملات Pearson للارتباط بغرض قياس صدق الاستبيان ؛
 - معامل Cronbach - α بغرض قياس ثبات الاستبيان ؛
 - اختبار T-Test للعينة الواحدة لاختبار الفرضيات ؛
- كما تم وضع مقياس ترتيبى للأهمية لإعطاء الوسط الحسابي مدلولاً كما يوضحه الجدول (10) :

الجدول (10) : مدلولات قيم الوسط الحسابي

الاهمية	مجالات قيم الوسط الحسابي
على نحو معدوم	1- أقل من 1.75
نادرا	1.75 - أقل من 2.5
أحيانا	2.5 - أقل من 3.25
غالبا	3.25 - أقل من 4
دائما	4 - إلى 5

المصدر : من اعداد الباحثين.

و قد تم تلخيص نتائج الدراسة في الجدول (11) كما يلي :

الجدول (11) : نتائج التحليل الاحصائي للدراسة

المتغيرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	نسبة التأييد	درجة التأييد	مدلول الوسط الحسابي
تمكنكم المعلومات المحاسبية من التنبؤ بالأحداث و من صياغة و تصميم الخطط المستقبلية	3,868	0.777	77,36	فوق المتوسط	غالبا
تعتبر القيمة التنبؤية للمعلومات المحاسبية خاصية نظرية تجدون صعوبة في تطبيقها عمليا	2.815	1.059	56.3	متوسط	أحيانا
تمكنكم المعلومات المحاسبية من تصحيح أو تأكيد معلومات سابقة	4,236	0,819	84,72	فوق المتوسط	دائما
تعتبر القيمة الاستراتيجية للمعلومات المحاسبية خاصية نظرية تجدون صعوبة في تطبيقها عمليا	3,000	1.013	60,00	متوسط	أحيانا
تصلكم المعلومات المحاسبية في الوقت المناسب	2,657	1,257	53,14	متوسط	أحيانا
تعتبر الملائمة خاصية نسبية فلا يمكن ان تكون	3,973	0.999	79,46	فوق	غالبا

معلومة ملائمة لكافة الاطراف				المتوسط	
تختلف نتائج القياس المحاسبي باختلاف المحاسبين حتى بإتباع نفس الطرق المحاسبية	2.263	1.178	45.26	ضعيف	نادرا
قد تتضمن المعلومات المحاسبية في مؤسستكم بعض الأخطاء الحسابية	2,289	1,271	45,78	ضعيف	نادرا
قد تتضمن المعلومات المحاسبية في مؤسستكم بعض الأخطاء المحاسبية (فنية)	2,684	0,774	53,68	متوسط	أحيانا
تتمتع المعلومات بصدق و أمانة تمثيلها للعمليات الاقتصادية و المالية	4,210	0,740	84,20	المتوسط	دائما
يختلف مضمون المعلومات بحسب ما اذا كانت موجهة لصاحب الشركة أو لطرف خارجي	2.236	0.970	44.72	ضعيف	نادرا
لا يمكن الوصول إلى الحياد بشكل تام بسبب تضارب المصالح المختلفة في المؤسسة	3,342	1,475	66,84	متوسط	غالبا
تعتبر الوثائق خاصة نظرية تجدون صعوبة في تطبيقها عمليا	2.289	1.112	45.78	ضعيف	نادرا
تعتبر المعلومات المحاسبية مفهومة من كافة المستخدمين	4.026	0.752	80.52	المتوسط	دائما
كل مستخدم يفهم المعلومات المحاسبية بحسب خبرته و معرفته العلمية و العملية	4,263	0,684	85,26	مرتفع	دائما
تمكنكم المعلومات المحاسبية من مقارنة أدائكم من سنة إلى أخرى	4,210	0,775	84,20	المتوسط	دائما
تمكنكم المعلومات المحاسبية من مقارنة أدائكم مع أداء المؤسسات المنافسة	2,868	1,043	57,36	متوسط	أحيانا
يمكن تطبيق القابلية للمقارنة عمليا إلا اذ اتبعت جميع المؤسسات نفس الطرق المحاسبية	3,605	1,126	72,10	متوسط	غالبا
المجموع	3.269	1.253	50.227	متوسط	غالبا

المصدر : من اعداد الباحثين انطلاقا من نتائج برنامج SPSS و من الجدول رقم (05)

انطلاقا من نتائج التحليل الإحصائي تم استخراج الملاحظات التالية:

بالنسبة لمدى توفر القيمة التنبؤية في المعلومات :

فيصرح المستجوبون بأن المعلومات المحاسبية غالباً ما تمكنهم من التنبؤ بالأحداث و من صياغة و تصميم الخطط المستقبلية، حيث بلغ الوسط الحسابي (3.868) و هو أعلى من الوسط الحسابي المفترض للدراسة (3.000) بانحراف معياري قدره (0.777) يدل على تمركز قيم إجابات أفراد العينة حول وسطها الحسابي، و بنسبة تأييد فوق المتوسط بلغت 77.36 % .

بالنسبة لاعتبار القيمة التنبؤية خاصية نظرية:

فيصرح المستجوبون بأن القيمة التنبؤية للمعلومات المحاسبية تعتبر أحياناً خاصية نظرية يجدون صعوبة في تطبيقها، حيث بلغ الوسط الحسابي (2.815) و هو أقل من الوسط الحسابي المفترض للدراسة (3.000)، بانحراف معياري قدره (1.059) يدل على تشتت قيم إجابات أفراد العينة حول وسطها الحسابي، بنسبة تأييد متوسطة بلغت 56.30 % .

بالنسبة لمدى توفر القيمة الاسترجاعية في المعلومات :

فيصرح المستجوبون بأن المعلومات المحاسبية تمكنهم دائماً من تصحيح أو تأكيد معلومات سابقة، حيث بلغ الوسط الحسابي (4.236) و هو أعلى من الوسط الحسابي المفترض للدراسة (3.000) بانحراف معياري قدره (0.819) يدل على تمركز قيم إجابات أفراد العينة حول وسطها الحسابي، بنسبة تأييد فوق المتوسط بلغت 84.72 % .

بالنسبة لاعتبار القيمة الاسترجاعية خاصية نظرية:

فيصرح المستجوبون بأن القيمة الاسترجاعية للمعلومات المحاسبية تعتبر أحياناً خاصية نظرية يجدون صعوبة في تطبيقها، حيث بلغ الوسط الحسابي (3.000) و هو مساو للوسط الحسابي المفترض للدراسة (3.000) بانحراف معياري (1.013) يدل على تشتت قيم إجابات أفراد العينة حول وسطها الحسابي، بنسبة تأييد متوسطة بلغت 60 % .

بالنسبة لتوقيت الحصول على المعلومات :

يصرح المستجوبون بأن المعلومات المحاسبية أحياناً ما تصلهم في الوقت المناسب، حيث بلغ الوسط الحسابي (2.657) و هو أقل من الوسط الحسابي المفترض للدراسة (3.000) بانحراف معياري (1.257) يدل على تشتت قيم إجابات أفراد العينة حول وسطها الحسابي، بنسبة تأييد متوسطة بلغت 53.14 % .

بالنسبة لاعتبار الملائمة خاصية نسبية :

يصرح المستجوبون بأن الملائمة تعتبر غالباً خاصية نسبية فلا يمكن ان تكون معلومة ملائمة لكافة الاطراف، حيث بلغ الوسط الحسابي (3.973) و هو أعلى من الوسط الحسابي المفترض للدراسة

(3.000) بانحراف معياري (0.999) يدل على تمركز قيم إجابات أفراد العينة حول وسطها الحسابي، بنسبة تأييد فوق المتوسط بلغت 79.46% .

بالنسبة لإثبات خاصية القابلية للتحقق :

فيصرح المستجوبون بأنه دائما ما تختلف نتائج القياس المحاسبي باختلاف المحاسبين حتى مع ثبات الطرق المحاسبية و اسس القياس، حيث بلغ الوسط الحسابي (4.263) و هو أعلى من الوسط الحسابي المفترض للدراسة (3.000) بانحراف معياري (0.685) يدل على تمركز قيم إجابات أفراد العينة حول وسطها الحسابي، بنسبة تأييد مرتفعة بلغت 85.26% .

بالنسبة لوجود الأخطاء الحسابية:

يصرح المستجوبون أن المعلومات المحاسبية في مؤسساتهم نادرا ما تتضمن بعض الأخطاء الحسابية، حيث بلغ الوسط الحسابي (2.289) و هو أقل من الوسط الحسابي المفترض للدراسة (3.000) بانحراف معياري (1.172) يدل على تشتت قيم إجابات أفراد العينة حول وسطها الحسابي، بنسبة تأييد ضعيفة بلغت 45.78% .

بالنسبة لوجود الأخطاء الفنية:

فيصرح المستجوبون بأن المعلومات المحاسبية أحيانا ما تضمن بعض الأخطاء المحاسبية، حيث بلغ الوسط الحسابي (2.684) و هو أقل من الوسط الحسابي المفترض للدراسة (3.000) بانحراف معياري (0.774) يدل على تمركز قيم إجابات أفراد العينة حول وسطها الحسابي، بنسبة تأييد متوسطة بلغت 53.68% .

بالنسبة لموضوعية المعلومات :

يصرح المستجوبون بأن المعلومات المحاسبية في مؤسساتهم تتمتع دائما بصدق و أمانة تمثيلها للعمليات التي حدثت خلال الفترة المالية، حيث بلغ الوسط الحسابي (4.210) و هو أعلى من الوسط الحسابي المفترض للدراسة (3.000) بانحراف معياري (0.774) يدل على تمركز قيم إجابات أفراد العينة حول وسطها الحسابي، بنسبة تأييد فوق المتوسط بلغت 84.20% .

بالنسبة لحيادية المعلومات :

يصرح المستجوبون بأنه نادرا ما يختلف مضمون المعلومات المحاسبية بحسب ما اذا كانت موجهة لصاحب المؤسسة أو لطرف خارجي، حيث بلغ الوسط الحسابي (2.236) و هو أقل من الوسط الحسابي المفترض للدراسة (3.000) بانحراف معياري (0.970) يدل على تمركز قيم إجابات أفراد العينة حول وسطها الحسابي، بنسبة تأييد ضعيفة بلغت 44.72% .

بالنسبة لاعتبار الحياد خاصية نسبية :

يصرح المستجوبون بأن الحياد يعتبر غالباً مفهوماً نسبياً غير عملي، حيث بلغ الوسط الحسابي (3.342) و هو أعلى من الوسط الحسابي المفترض للدراسة (3.000) بانحراف معياري (1.475) يدل على تشتت قيم إجابات أفراد العينة حول وسطها الحسابي، بنسبة تأييد متوسطة بلغت 66.84 % .

بالنسبة لاعتبار الموثوقية خاصية نظرية :

يصرح المستجوبون بأنه نادراً ما يعتبرون الموثوقية خاصية نظرية يجدون صعوبة في تطبيقها، حيث بلغ الوسط الحسابي (2.289) و هو أعلى من الوسط الحسابي المفترض للدراسة (3.000) بانحراف معياري (1.112) يدل على تشتت قيم إجابات أفراد العينة حول وسطها الحسابي، بنسبة تأييد ضعيفة بلغت 45.78 % .

بالنسبة لخاصية القابلية للفهم :

يصرح المستجوبون بأن المعلومات المحاسبية دائماً مفهومة من طرف كافة المستخدمين، حيث بلغ الوسط الحسابي (4.026) و هو أعلى من الوسط الحسابي المفترض للدراسة (3.000) بانحراف معياري (0.752) يدل على تمركز قيم إجابات أفراد العينة حول وسطها الحسابي، بنسبة تأييد فوق المتوسطة بلغت 80.52 % .

بالنسبة لاعتبار القابلية للفهم خاصية نظرية :

يصرح المستجوبون بأن القابلية للفهم تعتبر دائماً مفهوماً نسبياً فكل مستخدم يفهم المعلومات بحسب معرفته و خبرته العلمية والعملية، حيث بلغ الوسط الحسابي (4.263) و هو أعلى من الوسط الحسابي المفترض للدراسة (3.000) بانحراف معياري (0.684) يدل على تمركز قيم إجابات أفراد العينة حول وسطها الحسابي، بنسبة تأييد مرتفعة بلغت 85.26 % .

بالنسبة للقابلية للمقارنة الزمنية :

يصرح ر بأن المعلومات المحاسبية تمكنهم دائماً من مقارنة أداء مؤسساتهم من سنة إلى أخرى، حيث بلغ الوسط الحسابي (4.210) و هو أعلى من الوسط الحسابي المفترض للدراسة (3.000) بانحراف معياري (0.775) يدل على تمركز قيم إجابات أفراد العينة حول وسطها الحسابي، بنسبة تأييد فوق المتوسط بلغت 84.20 % .

بالنسبة للقابلية للمقارنة المكانية :

يصرح المستجوبون بأن المعلومات المحاسبية تمكنهم أحيانا من مقارنة أداء مؤسساتهم مع أداء المؤسسات المنافسة، حيث بلغ الوسط الحسابي (2.686) و هو أقل من الوسط الحسابي المفترض للدراسة (3.000) بانحراف معياري (1.043) يدل على تشتت قيم إجابات أفراد العينة حول وسطها الحسابي، بنسبة تأييد متوسطة بلغت 57.36% ؛

بالنسبة لاعتبار القابلية للمقارنة خاصية نظرية :

يصرح المستجوبون ان القابلية للمقارنة مصطلح غالبا لا يمكن تطبيقه عمليا إلا اذا اتبعت نفس الطرق المحاسبية و اسس القياس، حيث بلغ الوسط الحسابي (3.605) و هو أعلى من الوسط الحسابي المفترض للدراسة (3.000) بانحراف معياري (1.126) يدل على تشتت قيم إجابات أفراد العينة حول وسطها الحسابي، بنسبة تأييد متوسطة بلغت 72.10% .

اختبار و مناقشة فرضية الدراسة:

لاختبار فرضية الدراسة تم اجراء اختبار T-Test للعينة الواحدة و مقارنة قيم (t) المحسوبة مع القيم الجدولية عند مستوى معنوية (0.05) و درجة حرية (37).

اذ تقضي قاعدة القرار بقبول صحة فرضية العدم (H_0) اذا كانت قيمة (t) المحسوبة أقل من قيمة (t) الجدولية، و رفض صحة فرضية العدم (H_0) و قبول صحة الفرضية البديلة (H_1) اذا كانت قيمة (t) المحسوبة أكبر من قيمة (t) الجدولية.

اختبار الفرضية الجزئية الأولى : لا تتمتع المعلومات المحاسبية في المؤسسات المتوسطة الجزائرية بخاصية الملائمة.

لاختبار هذه الفرضية تم اعداد الأسئلة من رقم 1 إلى رقم 6، و النتائج كانت كما يلي :

الجدول (12): نتائج اختبار الفرضية الجزئية الأولى

المتغيرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t	الفرضيات
من 1 إلى 6	3.424	0.987	2.648	فرضية العدم H_0 : لا تتمتع المعلومات بالملائمة الفرضية البديلة H_1 : تتمتع المعلومات بالملائمة
				قبول

المصدر: من اعداد الباحثين انطلاقا من نتائج برنامج SPSS

ملاحظة : قيمة (t) الجدولية عند مستوى معنوية (0.05) و درجة حرية (37) تساوي (2.026).

في هذه الحالة يتم رفض فرضية العدم (H_0) حيث أن قيمة (t) المحسوبة (2.648) أكبر من قيمة (t) الجدولية (2.026) عند مستوى معنوية (0.05) و درجة حرية (37). أي أننا نقبل الفرضية البديلة و التي تنص على أن المعلومات المحاسبية في المؤسسات المتوسطة الجزائرية تتمتع بخاصية الملائمة.

حسب هذه الدراسة فإنه غالبا ما تتمتع المعلومات المحاسبية بالملائمة و يرجع السبب الى التعارض بين خاصية التوقيت المناسب و خاصية القيمة التنبؤية للمعلومات المحاسبية. إذ تطول الفترة الزمنية الفاصلة بين اعداد القوائم المالية و بين وقت اتاحتها للتداول لمختلف المستخدمين بينما تتطلب خاصية القيمة التنبؤية السرعة في اعداد المعلومات المحاسبية.

اختبار الفرضية الجزئية الثانية : لا تتمتع المعلومات المحاسبية في المؤسسات المتوسطة الجزائرية بخاصية الموثوقية.

لاختبار هذه الفرضية تم اعداد الأسئلة من رقم 7 إلى رقم 13، و النتائج كانت كما يلي:

الجدول (13): نتائج اختبار الفرضية الجزئية الثانية

المتغيرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t	الفرضيات
				فرضية العدم H_0 : لا تتمتع المعلومات بالموثوقية الفرضية البديلة H_1 : المعلومات تتمتع بالموثوقية
من 7 إلى 13	2.759	1.074	1.385 -	قبول رفض

المصدر : من اعداد الباحثين انطلقا من نتائج برنامج SPSS

بما أن قيمة (t) المحسوبة (1.385 -) أقل من قيمة (t) الجدولية (2.026) عند مستوى معنوية (0.05) و درجة حرية (37) فإننا نقبل فرضية العدم و التي تنص على أن المعلومات المحاسبية في المؤسسات المتوسطة الجزائرية لا تتمتع بالموثوقية.

و تفسر هذه النتيجة بوجود تعارض بين الخصائص الجزئية المكونة لخاصية الموثوقية من جهة، و التعارض بين خاصيتي الموثوقية و الملائمة من جهة أخرى.

فبالنسبة للحالة الأولى، نلاحظ مثلا عند تطبيق التكلفة التاريخية كأساس للقياس المحاسبي أن هذه الطريقة حيث يتم التسجيل بناء على الفواتير و المستندات بالاعتماد على المبادئ المحاسبية المعروفة تجعل القياس المحاسبي قابلا للتحقق، لكنها من جهة أخرى تعبر عموما عن أحداث ماضية و عادة ما يكون هذا التمثيل بعيدا عن الواقع الذي تعيشه المؤسسة، و منه فالتكلفة التاريخية تضمن القابلية للتحقق لكنها لا تضمن صدق تمثيل الاحداث الاقتصادية.

أما بالنسبة للحالة الثانية، فمن المعروف أن الاهتمام بدرجة عالية من الملائمة يكون بالضرورة على حساب الموثوقية و العكس صحيح.

فعلى سبيل المثال نجد أن ارقام التكلفة التاريخية رغم تمتعها بدرجة عالية من الموضوعية إلا أنها اقل ارتباطا بطبيعة المعلومات التي يحتاجها مستخدمو القوائم المالية، و بالتالي تتمتع بدرجة منخفضة من الملائمة، و العكس نجده في استخدام التكلفة الجارية كأساس للقياس إذ تكون أكثر ملائمة لاتخاذ القرارات رغم كونها اقل موثوقية.

اختبار الفرضية الجزئية الثالثة : لا تتمتع المعلومات المحاسبية في المؤسسات المتوسطة الجزائرية بخاصية القابلية للفهم.

لاختبار هذه الفرضية تم اعداد السؤالين 14 و 15، و النتائج كانت كما يلي:

الجدول (14): نتائج اختبار الفرضية الجزئية الثالثة

المتغيرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t	الفرضيات
				فرضية العدم H0 : لا فرضية البديلة H1 : تتمتع المعلومات بالقابلية للفهم
من 14 إلى 15	4.144	0.718	9.862	قبول

المصدر : من اعداد الباحثين انطلاقا من نتائج برنامج SPSS

بما أن قيمة (t) المحسوبة (9.862) أكبر من قيمة (t) الجدولية (2.026) عند مستوى معنوية (0.05) و درجة حرية (37) فإننا نقبل الفرضية البديلة و التي تنص على أن المعلومات المحاسبية في المؤسسات المتوسطة الجزائرية تتمتع بالقابلية للفهم.

و تستدعي هذه الخاصية من المحاسب و هو بصدد اعداده للمعلومات أن يراعي أنها ليست موجهة فقط لأشخاص لديهم أدوات قراءة و فهم تمكنهم من استيعابها (محاسبون،مدققون،محللون ماليون) .

اختبار الفرضية الجزئية الرابعة : لا تتمتع المعلومات المحاسبية في المؤسسات المتوسطة الجزائرية بخاصية القابلية للمقارنة.

لاختبار هذه الفرضية تم اعداد الأسئلة من رقم 16 إلى رقم 18، و النتائج كانت كما يلي:

الجدول (15): نتائج اختبار الفرضية الجزئية الرابعة

المتغيرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t	الفرضيات
				فرضية العدم H0 : لا تتمتع المعلومات بالقابلية للمقارنة الفرضية البديلة H1 : تتمتع المعلومات بالقابلية للمقارنة
من 16 إلى 18	3.561	0.981	3.528	رفض قبول

المصدر : من اعداد الباحثة انطلاقا من نتائج برنامج SPSS

بما أن قيمة (t) المحسوبة (3.528) أكبر من قيمة (t) الجدولية (2.026) عند مستوى معنوية (0.05) و درجة حرية (37) فإننا نقبل الفرضية البديلة و التي تنص على أن المعلومات المحاسبية في المؤسسات المتوسطة الجزائرية تتمتع بالقابلية للمقارنة.

و تتطلب خاصية القابلية للمقارنة الزمنية مراعاة أن يتم تجميع البيانات المحاسبية في بنود متماثلة وأن تتم المقارنة بمراعاة التجانس في الوحدة النقدية أي بالأخذ بعين الاعتبار قيمة النقد و قدرته الشرائية. و بالنسبة للمقارنة المكانية يجب مراعاة تماثل النشاط بين المؤسسات الخاضعة للمقارنة،و استبعاد الطرق البديلة للقياس و الافصاح عن الاحداث المتشابهة.

اختبار الفرضية العامة للدراسة : لا تراعي المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية توفير الخصائص النوعية في المعلومات المحاسبية التي تنتجها.

لاختبار هذه الفرضية تم اعداد الأسئلة من رقم 01 إلى رقم 18، وكانت النتائج كما يلي :

الجدول (16): نتائج اختبار الفرضية العامة للدراسة

المتغيرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t	الفرضيات
				فرضية العدم H0 : لا الفرضية البديلة H1 : تتمتع المعلومات النوعية بالخصائص النوعية
المجموع	3.269	1.253	1.235	رفض قبول

المصدر : من اعداد الباحثين انطلاقا من نتائج برنامج SPSS

بما أن قيمة (t) المحسوبة (1.235) أقل من قيمة (t) الجدولية (2.026) عند مستوى معنوية (0.05) و درجة حرية (37) فإننا نقبل فرضية العدم و التي تنص على أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية لا تراعي توفير الخصائص النوعية في المعلومات المحاسبية التي تنتجها.

استنتاجات الدراسة :

في ضوء التحليلات النظرية والعملية للدراسة التي أجريت على المؤسسات الاقتصادية المتوسطة الناشطة على مستوى ولاية عنابة، والتي هدفت إلى تحديد مدى مراعاة توفير الخصائص النوعية في المعلومات المحاسبية التي تفرزها هذه المؤسسات، تم التوصل إلى أن المعلومات المحاسبية في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية لا تتمتع بالخصائص النوعية، مما يؤكد الفرضية الرئيسية للدراسة.

لكن بالنسبة لتعميم النتائج، فإنه نظراً لكون الدراسة قد شملت عينة ممثلة لمجتمع المؤسسات ذات الحجم المتوسط بولاية عنابة فإنه لا يمكن للباحثين من الناحية العلمية تعميم النتائج على المجتمع الأوسع (المؤسسات الصغيرة و المصغرة و على المستوى الوطني).

و فيما يلي تفصيل نتائج الدراسة:

1. تعتبر المعلومات المحاسبية غالباً ملائمة اذ تمكن المستخدمين من التنبؤ بالمستقبل و من تصحيح الماضي، إلا انها خاصة نسبية، فهي تختلف باختلاف هؤلاء المستخدمين ؛

2. قابلية المعلومات المحاسبية للتحقق لم يتم اثباتها في الواقع العملي، إذ أنه يصعب أن يتم القياس المحاسبي بمعزل عن التقدير الشخصي للمحاسب مما يؤدي إلى اختلاف النتائج من محاسب إلى آخر؛

3. لا يمكن أن تخلو المعلومات المحاسبية من الأخطاء و خاصة منها المحاسبية الفنية، أما الأخطاء الحسابية فإنه حتى في حالة وجودها يجتهد المحاسبون في عدم اظهارها، كما أن المحاسبة لا تحدد مقدار الخطأ المقبول عمليا ؛

4. مفهوم الحياد رغم أهميته و ضرورته إلا أنه يجد صعوبة في تطبيقه عمليا و يظل مفهوما نسبيا إذ مازالت المعلومات المحاسبية في الجزائر موجهة أساسا لخدمة الاغراض الضريبية.

5. يمكن فهم المعلومات المحاسبية دائما، إلا أنها تعتبر خاصية ذاتية فكل مستخدم يفهم المعلومات بحسب معرفته و خبرته، و يختلف المستخدمون من حيث هذه القدرات؛

6. غالبا ما تمكن المعلومات المحاسبية من اجراء المقارنات، اذا اتبعت المؤسسات نفس الاجراءات المحاسبية و لفترات زمنية ثابتة، إلا أن ذلك لا يجب أن يضيي الجمود على التطبيق المحاسبي بل يجب تعديل هذه الاجراءات عند حدوث تغيرات ملحوظة في الظروف الاقتصادية خاصة التغيرات في قيمة النقد.

مما سبق يمكن القول بأنه من أجل الوفاء بأهداف القوائم المالية ينبغي التقيد بقاعدة أساسية هي أن تتضمن المعلومات المحاسبية حد أدنى من الخصائص النوعية، و في حالة التعارض بين البعض منها يتم اللجوء إلى الاحلال الجزئي أو المبادلة الجزئية.

التوصيات :

على ضوء النتائج التي تم التوصل إليها نقدم التوصيات التالية :

1. بالنسبة لمعايير تصنيف المؤسسات، نصي ضرورة الالتزام بمعايير التصنيف القانونية الأربعة (الاستقلالية، العمالة، رقم الاعمال، الحصيلة السنوية) و ليس فقط على معيار العمالة، هذا على مستوى التطبيق ؛

2. أما على مستوى التخطيط، فنوصي بمراجعة المعايير الرسمية المعتمدة. فرغم أن معيار العمالة يعد من أكثر المعايير شيوعا و أكثرها قبولا على المستوى الدولي إلا انه يجب التعامل مع هذا المعيار بحذر، فالعمال المقصودون بالتعريف القانوني هم الأجراء بصفة دائمة، أما معياري رقم

الاعمال و الحصيلة السنوية فيؤخذ عليهما تعرضهما إلى الاختلاف في الحصيلة المالية من وقت لآخر، لذا يجب إخضاعهما إلى إعادة التقييم بهدف إظهار التطورات التي تظهر على قيمة النقد بسبب التضخم أو التغير في سعر الصرف ؛

3. زيادة معرفة المحاسبين بالمعايير المحاسبية الدولية لما لها من أهمية كبيرة تساعد في الارتقاء بمستواهم العلمي و المعرفي في مجال المحاسبة، خاصة أن النظام المحاسبي المالي لا يزال حديث عهد التطبيق في الجزائر ؛

4. العمل على تفعيل دور محافظي الحسابات و السعي لإتباع معايير المراجعة الدولية مما يعزز موثوقية المعلومات المحاسبية .

المراجع العربية :

- الحيالي، وليد ناجي، نظرية المحاسبة، منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة في الدانمارك، 2007.
- الشيرازي، عباس مهدي، نظرية المحاسبة دار السلاسل للنشر و الطباعة، الكويت، 1990.
- الصيح، عبد الحميد مانع، أهمية الملائمة و الثقة في التقارير المالية المنشورة لغرض اتخاذ القرارات و تقييم الاداء. مذكرة ماجستير، جامعة المستنصرية العراق، 1995.
- القصاص، مهدي محمد، الاحصاء و القياس الاجتماعي، 2007، على الموقع : www.mahdyelkassas.name.eg/books/stati.doc تاريخ الاطلاع : 21 ديسمبر 2012 على الساعة 35 : 21.
- المطارنة، غسان فلاح، و خنفر، مؤيد راضي، تحليل القوائم المالية دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، الاردن، 2011.
- النقيب، كمال عبد العزيز، مقدمة في نظرية المحاسبة دار وائل للنشر و التوزيع، الاردن، 2004.
- الهالي، مصطفى حسين، تصميم و تقييم نظم المعلومات المحاسبية، ندوة الدعم المؤسسي و المعلوماتي لعمل المراكز الاستراتيجية في الحكومة، شرم الشيخ، مصر ، 6-10 فبراير 2004،
- حنان، رضوان حلوة، تطور الفكر المحاسبي : مدخل لنظرية المحاسبة دار الثقافة للنشر و التوزيع، الاردن، 2003.
- دهمش، نعيم حسين، القوائم المالية و المبادئ المحاسبية المتعارف عليها و المقبولة قبولاً عاماً دار المطبوعات للنشر، الاردن، 1995.
- غياضة، ساند نبيل، و درغام، ماهر موسى ، مدى التزام الشركات الصناعية المساهمة في قطاع غزة بتطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (16)، المجلة العربية للمحاسبة، العدد 14، 2011، جامعة البحرين
- فرج الله، محمد موسى، دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الادارية في ظل ظروف عدم التأكد. مذكرة ماجستير، الجامعة الاسلامية، فلسطين، 2011. على الموقع : <http://library.iugaza.edu.ps/thesis/95692.pdf> تاريخ الاطلاع : 13 أوت 2012 على الساعة 03 : 06.

المراجع الأجنبية :

Yann GODELUCK & Cyrill DARNEIX, Situation des PME en Algérie et les politiques de soutien à leur développement. Publication des services économiques, Ambassade de France en Algérie, 2012. Date de consultation : 15 mai 2011 Disponible sur le site : www.tresor.economie.gouv.fr/File/336299 à 15 : 42

النصوص القانونية :

القانون رقم 01-18 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، الجريدة الرسمية رقم 77، بتاريخ 12 ديسمبر 2001.

دور مناخ الاستثمار في دعم و ترقية تنافسية الاقتصاد الوطني الجزائري - دراسة تحليلية تقييمية -

د.ريحان الشريف أ. هوام لمياء

قسم العلوم المالية كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير جامعة باجي مختار - عنابة- الجزائر

ملخص:

لقد أصبح من القناعات الراسخة أن التنافسية وسيلة رئيسية لتطوير قدرة الاقتصاديات المتقدمة والنامية على التعايش في ظل بيئة دولية تتسم بالعولمة، وفي حين تقوم المنافسة بوصف هياكل الأسواق، سلوك الأفراد والأعمال، تعنى التنافسية بتقييم أداء الشركات أو الدول ومقارنتها في ظروف المنافسة المتاحة في هذه الأسواق. أما بالنسبة للجزائر فقد انتهجت بدرجات متفاوتة وبصفة تدريجية اقتصاد السوق، واعتمدت للغرض سياسات الخصخصة، تحرير التجارة، تحفيز الاستثمار المباشر وتأهيل المؤسسات قصد تحسين قدراتها التنافسية.

سنحاول من خلال هذا البحث التطرق إلى وضعية تنافسية الاقتصاد الجزائري من خلال بعض مؤشرات التنافسية و كذا تقديم أهم ملامح المناخ الاستثماري في الجزائر ومحاولة تقديم بعض المقترحات لتحسين القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني من أجل ضمان تنافسيته على مستوى الأسواق الدولية.

الكلمات المفتاحية : مناخ الاستثمار، التنافسية، بيئة الأعمال، الاقتصاد الجزائري.

The role of the investment climate in the support and promotion of the competitiveness of the national economy Algerian - Analytical evaluative study -

Abstract:

It has become a firm conviction that competitiveness is an essential means of expanding the capacity of developed and those developing economies to coexist in an international environment characterized by globalization. While competition describes the market structure, the behavior of individuals and business, competitiveness is interested in the evaluation of business performance or countries and compare them in the conditions of competition available in these markets. Regarding Algeria, it has taking on different degrees and gradually the market economy through policies of privatization, trade liberalization, stimulating direct investment and institutions rehabilitation to improve competitiveness.

We will try through this study to come within reach of the competitive position of the Algerian economy through competitiveness indicators, providing the most important features of investment climate in Algeria and trying to make proposals in order to improve the competitiveness of the national economy in order to ensure it in the level of international markets.

Key words: investment climate, competitiveness, business environment, Algerian economy.

Résumé : C'est devenu une conviction ferme que la compétitivité soit un moyen essentiel pour élargir la capacité des économies développées et celles en voie de développement à coexister dans un environnement international caractérisé par la mondialisation. Alors que la concurrence décrit les structures du marché, le comportement des individus et celui des entreprises, la compétitivité traite l'évaluation des performances des entreprises ou des pays et le comparent dans les conditions de la concurrence disponible sur ces marchés. Concernant l'Algérie, elle a opté à des degrés divers et de façon progressive l'économie de marché, en adoptent des politiques de privatisation, de libéralisation des échanges, stimuler les investissements directs et la réadaptation des établissements en vue d'améliorer sa compétitivité.

Nous allons essayer à travers cet article d'aborder la position concurrentielle de l'économie algérienne à travers des indicateurs de compétitivité, de fournir les caractéristiques les plus important du climat d'investissement en Algérie et d'essayer de donner des propositions afin d'améliorer la compétitivité de 'économie nationale en vue de l'assurer au niveau des marchés internationaux.

Mots clés: climat d'investissement, compétitivité, environnement des affaires, économie Algérienne.

مقدمة:

أدى النظام الاقتصادي العالمي الجديد، المتمثل بتحرير قيود التجارة العالمية إلى وقوع النشاطات الاقتصادية في الوقت الحاضر تحت هاجس التنافس على الصعيد العالمي؛ فالحواجز التقليدية لانسياب السلع والخدمات من ضرائب جمركية وحصص كمية آخذة بالتلاشي، مع زيادة التركيز على الحواجز التقنية المتعلقة بمعايير الجودة والبيئة، مما أدى إلى بروز منافسين جدد على درجة عالية من المهارة والقوة. و هو ما يمثل تحديا كبيرا وخطرا محتملا لدول العالم، وبخاصة الدول النامية، إلا أن هذا النظام في الوقت ذاته يشكل فرصة للبلدان النامية إن أمكن الاستفادة منه. فأهمية التنافسية تكمن في تعظيم الاستفادة ما أمكن من المميزات التي يوفرها الاقتصاد العالمي والتقليل من سلبياته، حيث تعتبر وسيلة رئيسة لتطوير قدرة الاقتصاديات المتقدمة والنامية على التعايش في ظل بيئة دولية منسجمة مع العولمة وانفتاح الاقتصاديات وتحرير الأسواق وشعارها البقاء للأفضل.

فالجزائر و باعتبارها دولة نامية تسعى إلى تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة، ورفع المستوى المعيشي، وكسب مقومات وإمكانيات تمكنها من مواجهة المنافسة العالمية؛ من خلال السعي إلى اكتساب مزايا وقدرات تنافسية والتي تكون أساسها ودعائمها الحصول على مصادر التكنولوجيا والكفاءات البشرية ذات القدرات الذهنية والفكرية القادرة على الابتكار والإبداع. وفي هذا الصدد عملت إلى بذل جهود لإعادة هيكلة اقتصادها لتنماشى مع التحولات الاقتصادية و السياسية التي تشهدها الساحة الدولية، و تعزيز تنافسياتها الاقتصادية؛ حيث بات لزاما على متخذي القرار أن يسعوا لتمكين الجزائر من اكتساب القدرة على مواجهة المنافسة وذلك بالعمل على هيكلة الاقتصاد الوطني من خلال توفير بيئة أعمال ملائمة، وتطبيق سياسات اقتصادية ومالية واجتماعية بغية تدعيم تنافسية النشاطات الإنتاجية والخدمات من سياسات مالية ونقدية، سياسات الاستثمار و تهيئة المناخ الاستثماري، و كذا سياسات تعزيز القدرات التكنولوجية الذاتية، ذلك أن التوجهات الاقتصادية العالمية تفرض على جميع الدول دون استثناء تنمية و اكتساب مزايا تنافسية حتى يمكن لها المواجهة.

إشكالية البحث:

إن عدم قدرة المنتجات الجزائرية من سلع وخدمات على المنافسة في الأسواق العالمية وحتى المحلية بالإضافة إلى ضعف وهشاشة قواعد مختلف القطاعات وبيئة الأعمال في الجزائر تشير بشكل

واضح إلى ضعف تنافسية الاقتصاد الجزائري، و عليه و بناء على ما سبق تسعى هذه الورقة البحثية إلى الإجابة على الإشكال الرئيسي التالي:

"هل نجحت الجزائر في تهيئة المناخ الاستثماري الملائم الذي من شأنه أن يحسن من الوضع التنافسي للاقتصاد الجزائري؟"

يمكن تجزئة هذه الإشكالية إلى الأسئلة الفرعية التالية:

- ما المقصود بالتنافسية؟
- ما موقع الجزائر ضمن مؤشرات التنافسية الدولية؟ و ما مدى ضعف تنافسية الاقتصاد الجزائري؟
- هل مناخ الاستثمار الحالي في الجزائر ملائم لدعم تنافسية الاقتصاد الوطني؟
- كيف يمكن جعل الاقتصاد الجزائري اقتصادا تنافسيا؟ و ما هي أهم الاستراتيجيات والسياسات التي تمكن من تعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني؟.

فرضيات البحث:

يستند البحث إلى الفرضيات الأساسية التالية:

- تتمثل التنافسية في عنصر أو عناصر التفرد التي تمكن الاقتصاد الوطني من احتلال أحسن المواقع على الصعيد الدولي؛
- ساهمت التوازنات الداخلية والخارجية المحققة نتيجة ارتفاع أسعار النفط، بشكل كبير إعادة بعث النمو في الاقتصاد الجزائري، و بالتالي تهيئة البيئة الاقتصادية المواتية والداعمة لقدراته التنافسية.
- سلبية أغلب المؤشرات الخاصة بمناخ الاستثمار في الجزائر من شأنها أن تضعف تنافسياتها على المستوى الدولي؛
- لتحقيق قدرة تنافسية عالية لا بد من تبني إستراتيجية مناسبة التي تعتمد على ترجمة الخيارات والخطط التي يتم تبنيها من قبل الحكومة إلى عمل فوري ومنتج، إضافة إلى الاهتمام بعنصر البحث والتطوير، و بالتالي يعتبر الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة واتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي عامل مدعم لتنافسية الاقتصاد الجزائري إذا تمت الاستفادة من المكاسب وتقادي المخاطر.

أهداف البحث:

يسعى هذا البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

- إبراز الإطار المفاهيمي للتنافسية؛
- معرفة نقاط القوة و الضعف في الاقتصاد الجزائري، وكذا تتبع ترتيب الجزائر في المؤشرات الصادرة عن المنتدى الاقتصادي العالمي؛
- عرض وتقديم أهم ملامح المناخ الاستثماري في الجزائر ومحاولة الوقوف على بعض جوانبه بالتشخيص والتحليل؛
- إبراز الجهود التي بذلتها و تبذلها الجزائر إيماناً منها بضرورة الإصلاح و التعديل للنهوض بقدرتها التنافسية في السوق العالمية.

أهمية البحث:

تتزايد أهمية البحث من منطلق أن الدول تسعى جاهدة للقيام بإصلاحات فعالة من أجل رفع قدراتها التنافسية، و بالتالي تحقيق السبق والتطور الاقتصادي. كما يستمد البحث أهميته من تزايد الاهتمام بموضوع التنافسية من قبل المؤسسات والدول والمنظمات الدولية؛ إذ أصبح لها مجالس وهيئات وإدارات،

ولها سياسات و إستراتيجيات و مؤشرات، بالإضافة إلى تعدد الجهات المصدرة لمؤشرات التنافسية كالمندى الاقتصادي العالمي و المعهد الدولي للتنمية والإدارة والمعهد العربي للتخطيط...الخ.

منهج البحث:

من أجل الإحاطة بجوانب الإشكال أعلاه سنستخدم في هذا البحث المنهج الوصفي التحليلي في قالب نسعى من خلاله إلى الإجابة على أهم متطلبات الإشكالية؛ من خلال التطرق إلى عرض و تقييم بعض الإحصائيات و المؤشرات الدولية التي تمت معالجتها خلال البحث.

خطة البحث:

يظم البحث مزيج من الأفكار الأكاديمية التنظيرية للموضوع محل البحث، مع محاولة محاكاة الواقع العملي بالإشارة إلى تجربة الجزائر في هذا المجال، و بغية الإلمام بالموضوع، فقد تم تقسيمه على النحو التالي:

المبحث الأول: الإطار النظري و الدراسات السابقة

المبحث الثاني: دور مناخ الاستثمار في تعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني الجزائري دوليا

المبحث الأول: الإطار النظري و الدراسات السابقة

أولاً- التنافسية: مفهومها، أنواعها، و محدداتها

يتداخل مفهوم التنافسية مع عدة مفاهيم أخرى، من بينها النمو والتنمية الاقتصادية وازدهار الدول وهذا ما يصعب من تحديد تعريف دقيق ومضبوط للتنافسية، إضافة إلى عامل مهم ألا وهو ديناميكية التغير المستمر لمفهوم التنافسية، ففي بداية السبعينات كانت ترتبط بالتجارة الخارجية ثم ارتبطت بالسياسة الصناعية خلال سنوات الثمانينات، أما في سنوات التسعينات فارتبطت بالسياسة التكنولوجية للدول، و حاليا تنافسية الدول تعني مدى قدرتها على رفع مستويات معيشة مواطنيها.

1-1- مفهوم التنافسية:

يختلف مفهوم التنافسية باختلاف محل الحديث فيما إذا كان عن مؤسسة، أو قطاع، أو دولة؛ فالتنافسية على صعيد المؤسسة تسعى إلى كسب حصة في السوق الدولي، تختلف عن التنافسية لقطاع متمثل بمجموعة من المؤسسات العاملة في صناعة معينة، وهاتان بدورهما تختلفان عن تنافسية دولة تسعى لتحقيق معدل مرتفع ومستدام لدخل الفرد فيها. من خلال مسح التعريفات المستخدمة في الأدبيات و خاصة تلك التي تستند إليها التقارير الدولية للتنافسية سنعطي صورة أوضح لما يفهم بالتنافسية، ومن أبرز التعاريف المتداولة ما يلي:

أ- **تعريف التنافسية حسب المؤسسات:** يتمحور تعريف التنافسية في هذا الإطار حول قدرة المؤسسة على تلبية رغبات المستهلكين المختلفة، وذلك بتوفير سلع وخدمات ذات نوعية جيدة تستطيع من خلالها النفاذ إلى الأسواق الدولية، فالتعريف البريطاني للتنافسية ينص على أنها: "القدرة على إنتاج السلع والخدمات بالنوعية الجيدة والسعر المناسب وفي الوقت المناسب وهذا يعني تلبية حاجات المستهلكين بشكل أكثر كفاءة من المنشآت الأخرى".⁽¹⁾ إن هذا التعريف يحصر تنافسية المؤسسة في تميزها عن غيرها من المؤسسات في تلبية حاجات المستهلكين و ذلك بتركيزها على معايير الجودة و السعر التنافسي مع التقيد بعامل الزمن لتقديم المنتجات في الوقت المناسب. في حين هناك من عرفها بأنها: " القدرة على تزويد المستهلك بمنتجات وخدمات بشكل أكثر كفاءة وفعالية من المنافسين الآخرين في

السوق الدولية، مما يعني نجاحا مستمرا لهذه المؤسسة على الصعيد العالمي في ظل غياب الدعم والحماية من قبل الحكومة، ويتم ذلك من خلال رفع إنتاجية عوامل الإنتاج الموظفة في العملية الإنتاجية (العمل ورأس المال والتكنولوجيا) ⁽²⁾. و الملاحظ من هذا التعريف أن عماد التنافسية هو الجودة لتلبية الطلب العالمي ومواجهة المنافسة الدولية، كما أن التنافسية ظاهرة يرتبط تحقيقها بالتحريك التجاري و الانفتاح الاقتصادي.

ب- تعريف التنافسية حسب قطاع النشاط: و هي تعني قدرة شركات قطاع معين في دولة ما على تحقيق نجاح مستمر في الأسواق المحلية و الدولية دون الاعتماد على الدعم و الحماية الحكومية و بالتالي تميز تلك الدولة في هذا القطاع، حيث تقاس من خلال الربحية الكلية للقطاع و ميزانه التجاري و محصلة الاستثمار الأجنبي فيه إضافة إلى مقاييس متعلقة بالكلفة و الجودة للمنتجات على مستوى القطاع. ⁽³⁾ و فقا لهذا التعريف فإن مفهوم التنافسية على مستوى القطاع يرتكز أساسا على مدى قدرة المؤسسات على تحقيق معدلات عالية من الإنتاجية مقارنة بمنافسيها المشابهين على المستوى الدولي تؤهلها للوصول إلى مكانة تنافسية دولية، وتمكنها من البقاء والاستمرار عن طريق الأنشطة الابتكارية.

ج- تعريف التنافسية على مستوى الدولة: أهتم الكتاب والاقتصاديين وكذا المنظمات والهيئات الدولية بتعريف التنافسية على مستوى الدول أكثر من تعريف التنافسية على مستوى المؤسسات وقطاع النشاط، لذلك نجد أن هناك العديد من التعريفات للمنظمات والمؤسسات والهيئات الدولية منها ما يلي:

- يعرف المنتدى الاقتصادي العالمي («**WEF**» World Economic Forum) التنافسية بأنها: " القدرة على توفير البيئة الملائمة لتحقيق معدلات نمو مرتفعة و مستدامة". ⁽⁴⁾ و في نص آخر عرفها المنتدى على أنها: " مقدرة الاقتصاد الوطني على التوصل إلى معدلات مستدامة من النمو الاقتصادي محسوبة بمعدلات التغير السنوي لدخل الفرد". ⁽⁵⁾

- أما المعهد الدولي للتنمية الإدارية («**International Institute for Management Development**» **IMD**) فيعرف التنافسية بأنها: " القدرة على إنشاء القيمة المضافة و زيادة الثروة الوطنية عن طريق إدارة الأصول و العمليات و ربط هذه العلاقات بنموذج اقتصادي اجتماعي قادر على تحقيق هذه الأهداف" ⁽⁶⁾، و يربط هذا التعريف تحقيق النمو بمقدرة البلد على إدارة أصوله بطريقة فعالة تسمح له بالتفوق في الأسواق الدولية.

- أما بالنسبة لتعريف معهد التنافسية الدولية («**Institute of Global Competitiveness**» **IGC**): " تتعلق التنافسية الوطنية بالأداء الحالي والكامن للأنشطة الاقتصادية المرتبطة بالتنافس مع الدول الأخرى" ⁽⁷⁾، وضع لهذا التعريف مجالات تتناول الأنشطة التصديرية ومنافسة الواردات والاستثمارات الأجنبية.

- و يعرفها المجلس الأمريكي للسياسة التنافسية بأنها: " قدرة الدولة على إنتاج سلع وخدمات تنافس في الأسواق العالمية وفي نفس الوقت تحقق مستويات معيشة مطردة في الأجل الطويل". ⁽⁸⁾

- أما منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية («**Organisation de Coopération et de Développement Economiques**» **OCDE**) فقد عرفت التنافسية على مستوى الدولة أنها: " المدى الذي من خلاله تنتج الدولة وفي ظل شروط السوق الحرة والعادلة، منتجات وخدمات تنافس في الأسواق العالمية، وفي نفس الوقت يتم تحقيق زيادة الدخل الحقيقي لأفرادها في الأجل الطويل". ⁽⁹⁾

على أساس ما سبق من تعريفات و آراء يمكننا القول أن تنافسية دولة ما تكون مقترنة بزيادة حصصها في السوق على مستوى التجارة الخارجية أو على مستوى التدفقات المالية، بزيادة في الدخل و

تحسن في مستوى معيشة أفرادها دون تدهور في ميزان المدفوعات الخارجية أو زيادة في أعباء الديون على المدى الطويل. كما أنها تقتزن بأداء الاقتصاد بصفة عامة و أداء القطاعات الخاضعة للمنافسة بصفة خاصة بشكل يجعل تحسن الحصص في السوق تحسناً مستمراً.

1-2- أنواع التنافسية:

العديد من الكتابات ميزت بين عدة أنواع من التنافسية منها (10) :

- **تنافسية التكلفة أو السعر:** فالبلد ذو التكاليف المنخفضة يتمكن من تصدير السلع إلى الأسواق الخارجية بصورة أفضل.

- **التنافسية الغير سعريّة:** و تشمل:

* **التنافسية النوعية:** و تشمل إضافة إلى النوعية و الملائمة و تسهيلات التقديم، عنصر الابتكارية، فالبلد ذو المنتجات المبتكرة، وذات النوعية، والأكثر ملائمة للمستهلك بوجود المؤسسات المصدرة ذات السمعة الحسنة في السوق، يتمكن من تصدير سلعة حتى و لو كانت أعلى سعراً من السلع المنافسة.

* **التنافسية التقنية:** حيث تتنافس المشروعات من خلال النوعية في صناعات عالية التقنية.

في حين هناك من يميز بين التنافسية الظرفية و التنافسية المستدامة، حيث أن (11) :

- **التنافسية الظرفية:** و هي التنافسية الجارية تركز على مناخ الأعمال و عمليات الشركات و

استراتيجياتها، و تحتوي على عناصر مثل: التكلفة، النوعية و الحصة السوقية...الخ،

- **التنافسية المستدامة:** و هي التنافسية التي تركز على الابتكار و رأس المال البشري والفكري، تحتوي على عناصر متنوعة أهمها: التعليم، رأس المال البشري، الإنتاجية، البحث والتطوير، الطاقة الابتكارية و قوى السوق...الخ.

1-3- محددات التنافسية:

تعتبر محددات تنافسية أي اقتصاد ومهما كان توجهه، أو الفكر الاقتصادي الذي يمارسه، من الأمور الهامة التي تحدد قوته ومدى تنافسيته، و قدرته على الاندماج في الاقتصاد العالمي، و لقد وضع الاقتصادي مايكل بورتر صاحب الميزة التنافسية نموذجاً لقياس القدرة التنافسية على المستوى الوطني "الماسة الوطنية"، يعرف بمحددات الميزة التنافسية، و التي تتوزع على نوعين من المحددات الرئيسية و المحددات المساعدة، و التي تعمل كنظام ديناميكي متكامل من خلاله تتفاعل وتتشابك كل المحددات مع بعضها. و قد استعرض بورتر ستة محددات تفسر عملية تحقيق و تعزيز الميزة التنافسية قسمها إلى الآتي (12) :

1-3-1- المحددات الرئيسية: و تضم المحددات الأربعة التالية:

أ- **أوضاع عوامل الإنتاج:** لا تقتصر عوامل الإنتاج في ظل نظرية الميزة التنافسية على العمل و رأس المال فقط، بل تشمل كافة عوامل الإنتاج من موارد طبيعية و بنية أساسية و موارد بشرية، بالإضافة إلى المعرفة و المناخ و الموقع، كما تتطلب الميزة التنافسية الكفاءة في استخدام عوامل الإنتاج و تفاعلها مع محددات الميزة التنافسية الأخرى.

ب- **أوضاع الطلب المحلي:** تشير طبيعة الطلب المحلي إلى مجموعة من الخصائص المتمثلة في تكوين الطلب المحلي (طبيعة احتياجات المستهلكين) و حجم الطلب المحلي و نمط معدل نموه، كما أنها تشير إلى الآليات التي يمكن من خلالها نقل تفضيلات المستهلك المحلي في دولة ما إلى الأسواق العالمية، من خلال تصدير العادات و أنماط الاستهلاك في السوق المحلي إلى الأسواق العالمية للتصدير المرتقبة.

و يمكن القول أن أحوال الطلب أو طبيعة الطلب المحلي تمارس دورا مباشرا و هاما في توليد و خلق الميزة التنافسية للدولة في الأنشطة أو الصناعات المختلفة، و قد حدد بورتر مجموعة من الخصائص التي يمكن أن يتسم بها الطلب المحلي حتى يؤدي إلى خلق و إيجاد الميزة التنافسية، و تتمثل هذه الخصائص في:

- أن يكون الطلب المحلي سابقا على الطلب الخارجي؛
- أن يكون الطلب المحلي مشابها إلى حد كبير إلى الطلب العالمي؛
- تعقيد الطلب المحلي من خلال الابتكار و التطوير و التحديث.

ج- الصناعات المكتملة و المغذية: يعتبر توافر مجموعة من الصناعات المكتملة و المغذية أحد محددات الميزة التنافسية، ذلك أنها صناعات مدعمة بمصادر التقنية الحديثة و الأفكار و رأس المال البشري، الأمر الذي يدعم التنافسية الدولية.

أما الصناعات المحلية المدعمة ذات المستوى العالمي فغالبا ما تقدم أكثر مدخلات الإنتاج كفاءة من حيث النفقة و الجودة، و أحيانا يكون ذلك بطريقة تفضيلية، و يترتب على ذلك وجود علاقات عمل وثيقة في شكل خطوط اتصال قصيرة و تدفق سريع و مستمر للمعلومات و تبادل مستمر للأفكار و الابتكارات فيما بينها.

د- إستراتيجية المنشأة و هيكلها و درجة المنافسة: يتضمن هذا المحدد الأهداف و الاستراتيجيات و طرق و أساليب تنظيم المنشأة بالإضافة إلى طبيعة المنافسة المحلية، و التي تشجع على الاختراع و تهيئ للنجاح على المستوى العالمي.

1-2-3- المحددات المساعدة و المكتملة: أضاف بورتر إلى المحددات الأربعة الرئيسية السابقة دور كل من الصدفة و الحكومة، باعتبارهما محددات مساعدة و مكتملة.

أ- دور الصدفة أو الفرصة: و هي كل الظروف و الأحداث التي تحدث تلقائيا كظهور اختراع جديد أو ابتكار جديد أو التقلبات العالمية الفجائية في الطلب و أسواق المال و الصرف و الحروب و الأوبئة، حيث تخلق فجوات تسمح بحدوث تغيرات في المزايا التنافسية للدول التي لها القدرة على تحويل هذه الصدفة إلى ميزة تنافسية.

ب- دور الدولة: و يظهر ذلك من خلال:

* **التأثير على شروط عناصر الإنتاج:** من خلال الإعانات و السياسات اتجه أسواق رأس المال و السياسة التعليمية.

* **التأثير على شروط الطلب المحلي:** من خلال حجم المشتريات الحكومية أو من خلال قوانين حماية المستهلك.

* **التأثير على خصائص الصناعات المغذية و المكتملة:** من خلال دعم هذه الصناعات و وضع المواصفات القياسية لمنتجاتها.

* **التأثير على استراتيجيات المنشآت و درجة التنافس بينها:** من خلال أدواتها المتمثلة في تشريعات أسواق رأس المال و السياسة الضريبية و قوانين منع الاحتكار أو من خلال التأثير على سياسة سعر الصرف و إدارة سوقه.

ثانيا- الدراسات السابقة:

توجد العديد من الدراسات النظرية والتطبيقية، التي تناولت موضوع مناخ الاستثمار و تنافسية الاقتصاد الجزائري، من خلال البحث عن أهميتهم وآثارهم تجاه الاقتصاد الوطني، ولقد تباينت تلك

الدراسات من حيث المنهج و المعالجة و النتائج المتوصل إليها، و يمكن سرد البحوث التي أمكن الوصول إليها والقريبة من بحثنا كما يلي:

- دراسة (طارق نوير، الكويت، 2003)، بعنوان: "دور الحكومة الداعم للتنافسية : حالة مصر" هدفت الدراسة و التي تتدرج ضمن سلسلة أوراق المعهد العربي للتخطيط، إلى تقييم جهود الحكومة المصرية في توفير بيئة أعمال مواتية مقارنة بالمنافسين العالميين و انعكاسها على تعزيز القدرات التنافسية للاقتصاد المصري، و ذلك من خلال تخصيص جزء من الدراسة لتحليل بيئة الأعمال و تنافسية الاقتصاد المصري، مع إعطاء نماذج لتجارب دولية ناجحة في التنافسية، و قد خلصت الدراسة إلى أن الاقتصاد المصري يزال بحاجة لبذل جهود كبيرة في مجال إصلاح بيئة الأعمال، وانه يجب العمل دائما على مقارنة نتائج هذه السياسات بالمنافسين الآخرين.

- دراسة (قويدري محمد، الجزائر، 2005)، بعنوان: "تحليل واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة و آفاقها في البلدان النامية - مع الإشارة إلى حالة الجزائر"

وضحت الدراسة و التي تتدرج ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه، أن الاستثمار الأجنبي المباشر يشكل أفضل الصيغ التمويلية الأجنبية المتاحة للدول النامية، إذ بواسطته يمكن تحويل التكنولوجيا، وترقية أداء العنصر البشري، والاستفادة من طرائق التسيير والتنظيم المتقدمة، فضلا عن إمكانية النفاذ إلى أسواق التصدير الأجنبية. وخلصت الدراسة إلى أن الجزائر ورغم الفرص الاستثمارية المتاحة، إلا أن حجم الاستثمارات الأجنبية الحالية لا يعكس الإمكانيات الكبيرة المتاحة، إذ الأمر يتطلب إستراتيجية ترويجية، تركز على بناء الانطباع، وتوليد الاستثمار، وخدمة المستثمر، إلى جانب الاستعانة بهيئات الترويج الدولية والإقليمية، وتفعيل دور التمثيل الخارجي للتشهير بالفرص الجديرة بالاستثمار

- دراسة (منصوري الزين، الجزائر، 2006)، بعنوان: "آليات تشجيع و ترقية الاستثمار كأداة لتمويل التنمية الاقتصادية"

هدفت هذه الدراسة و التي جاءت استكمالا لنيل شهادة الدكتوراه، إلى إبراز المكونات الرئيسية للمناخ المشجع للاستثمار و مدى توفرها في المناخ الاستثماري الجزائري.

و أظهرت نتائج الدراسة إلى أن الجزائر أبدت إرادة قوية و بذلت جهودا معتبرة لتطوير و ترقية الاستثمار، حيث عمدت إلى سن القوانين و التشريعات المحفزة للاستثمار، و بعث المؤسسات المؤطرة له و كذا تخصيص الأموال الأزمة لتطويره ، ذلك أن تبعات التحول من نظام ممرکز إلى اقتصاد السوق حال دون تحقيق النتائج بالقدر المنتظر و هو ما انعكس على فعالية تطبيق القوانين و بالتباطؤ عند تجسيد سياسة الإصلاح الاقتصادي، و هو ما أضفى نوعا من الركود و الجمود على المشاريع الاستثمارية التي لم تواكب الحاجات الاقتصادية و الاجتماعية للمجتمع.

- دراسة (إبراهيم عبد الحفيظي، الجزائر، 2008)، بعنوان: "دراسة تنافسية الاقتصاد الجزائري في ظل العولمة الاقتصادية"

اهتمت هذه الدراسة و التي تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، بتنافسية الاقتصاد الجزائري على المستوى الكلي دون المستوى الجزئي، وركزت على اتفاقية الشراكة الأوروبية الجزائرية التي تسعى للوصول إلى إقامة منطقة للتبادل الحر آفاق عام 2017 ، بالإضافة إلى مساعي الجزائر للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة من خلال فتح أسواقها وتحرير اقتصادها وتجارها الخارجية في ظل الظروف الراهنة لمؤسساتها الوطنية، وسعت هذه الدراسة إلى التركيز أكثر على معرفة الخطوات العملية التي يمكن بواسطتها رسم وتنفيذ خطة مستقبلية لبناء اقتصاد جزائري تنافسي وقوي.

و أظهرت نتائج الدراسة أن ظهور العولمة الاقتصادية كان سببا رئيسيا في اشتداد المنافسة بين المؤسسات و الدول، فقد أثرت في تغيير الوسائل التقليدية للمنافسة فلم تعد تقتصر على الموارد الطبيعية المتاحة أو السعر أو التكلفة، بل أصبحت تتعدى ذلك إلى نموذج القدرة أو الميزة التنافسية القائم على أساس رأس المال المعرفي و التكنولوجي، كما توصلت إلى أن رغم ما حققه الاقتصاد الجزائري من نتائج إيجابية في المؤشرات الخاصة بتوازن الاقتصاد الكلي، لم ينعكس ذلك إيجابا على تحسين أوضاعها التنافسية، إذ لا تزال تحتل المراتب المتأخرة في مؤشر التنافسية العالمي، كما بين هذا البحث جوانب القصور في تنافسية الاقتصاد الجزائري، من ضعف ديناميكية نشاطه الإنتاجي خارج المحروقات وهو ما انعكس سلبا على معدلات التصدير، وسبب تشوهات خطيرة في تركيبة هيكل الصادرات لصالح النفقات، بالإضافة إلى ضعف الاقتصاد الجزائري في اجتذاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة مقارنة ببعض الدول التي تشبه في خصائصها الاقتصاد الجزائري .

- دراسة (كاكي عبد الكريم، الجزائر، 2010)، بعنوان: "أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على تنافسية الاقتصاد الجزائري"

تبرز أهمية الدراسة و التي تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، من خلال تسليط الضوء على الاستثمارات الأجنبية المباشرة باعتبارها أداة أساسية في ترقية تنافسية الاقتصاد الوطني. و توصلت الدراسة إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر على تحسين الأداء وتطوير الكفاءات الإنتاجية لاقتصاديات الدول المضيفة، وبالتالي تعزيز القدرة التنافسية لهذه الاقتصاديات في السوق الدولية. أما بالنسبة للجزائر فقد توصلت إلى أنه و رغم الإصلاحات التي قامت بها لم تستقطب رؤوس الأموال المتوقعة، وبالتالي انعكست على تنافسية الاقتصاد الجزائري، الذي جعلها تحتل مراتب متأخرة في مؤشرات التنافسية الدولية، لذا تحتاج الجزائر إلى إصلاحات أخرى لجلب مزيد من تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة بغية زيادة قدرتها التنافسية، وبالتالي تحسين مركزها ضمن مؤشرات التنافسية الدولية.

ثالثا- تشخيص واقع الاقتصاد الجزائري وقدراته التنافسية:

إن المتتبع لوضعية التوازنات الكلية في الجزائر بعد المرور نحو اقتصاد السوق يجدها قد عرفت اختلالا كبيرا سواء في الموازين الداخلية أو الخارجية، وهو ما استدعى اللجوء إلى صندوق النقد الدولي وإعادة جدولة الديون الخارجية ما جعلها تخضع لشروط كثيرة من أهمها ضرورة العمل على خلق استقرار اقتصادي عن طريق إعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات وتخفيض العجز في الميزانية العامة للدولة وهو ما تم بالفعل، حيث تمكنت الجزائر من تحقيق التوازن الداخلي والخارجي، واحتلت مراتب متقدمة في تقرير التنافسية للمنتدى الاقتصادي العالمي في هذا المجال.

3-1- تشخيص الوضعية الحالية للاقتصاد الجزائري:

تمكنت الجزائر تدريجيا من استعادة مؤشرات الاقتصاد الكلية منذ تطبيقها لبرامج الإصلاح الاقتصادي التي أملت عليها المؤسسات النقدية والمالية الدولية، رغم أن هناك الكثير مما يمكن قوله بخصوص نتائج الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر وكذا وضعية الاقتصاد الوطني الحالية، فثمة حقيقة لا يمكن إغفالها، و هي أن معطياتها تبقى غير ذات دلالة كبيرة اعتبارا للطابع الخاص للاقتصاد الجزائري، و الذي بقي أسير مورد مالي وحيد و هو عائدات المحروقات مما جعله يتأثر بتقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية، وعليه سنحاول التعرض لواقع التوازنات الكلية في الجزائر من خلال تحليل

مؤشرات التوازن الداخلي و الخارجي للاقتصاد الجزائري خلال الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى غاية سنة 2011 و المبينة في الجدول رقم 01 كمايلي:

جدول رقم 01: تطور مؤشرات التوازن الداخلي و الخارجي للاقتصاد الجزائري للفترة 2000- 2011

البيان السنوات	الناتج الداخلي الخام (مليار دج)	معدل نمو الناتج الداخلي (%)	معدل التضخم (%)	رصيد الميزانية العامة (مليار دج)	رصيد ميزان المدفوعات (مليار دولار)	المديونية الخارجية (مليار دولار)	سعر الدينار مقابل الدولار	الاحتياطات الدولية (مليار دولار)
2000	4123.51	2.2	0.3	400.00	7.57	25.26	75.25	13.55
2001	4227.11	2.6	4.2	184.50	6.19	22.57	77.26	19.62
2002	4522.8	4.7	1.4	52.6	3.66	22.64	79.68	25.15
2003	5252.32	6.9	4.3	284.2	7.47	23.35	77.39	35.45
2004	6149.11	5.2	4	337.9	9.25	21.82	72.06	45.69
2005	7561.98	5.1	1.4	1095.8	16.94	17.19	73.35	59.16
2006	8514.83	2.0	2.3	1186.8	17.73	5.61	72.64	81.46
2007	9408.3	3.0	3.7	579.3	29.55	5.60	69.37	114.97
2008	11042.8	2.4	4.9	999.5	36.99	5.58	64.58	148.09

155.	72.6	5.41	3.86	570.3-	5.7	2.4	10034.3	2009
11	3							
170.	74.3	5.45	15.33	74.0-	3.9	3.4	12049.5	2010
46	9							
188.	76,0	4.40	20.06	28.0-	4.5	2.4	14384.8	2011
8	5							

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر، 2000 إلى 2011:

www.bank-of-algeria.dz

من نتبعنا لواقع مؤشرات التوازن الداخلي والخارجي خلال الفترة 2000-2011 كما هو موجود في الجدول أعلاه يمكننا تقديم الملاحظات التالية:

أ- **مؤشرات التوازن الداخلي:** بصفة عامة هناك عدة متغيرات يمكن التعبير من خلالها عن التوازن الداخلي لعل أهمها حجم الطلب الكلي من طرف المتعاملين الاقتصاديين، معدل التضخم والذي يشير إلى تذبذب المستوى العام للأسعار خلال فترة زمنية معينة ويعبر عن القدرة الشرائية للوحدة النقدية وحجم الطلب المتوقع عنده، رصيد الميزانية العامة للدولة والذي يعبر عن سياسة الإنفاق لديها وكذلك سياستها الضريبية، سوف نتناول أهمها في النقاط التالية:

- **الناتج الداخلي الخام للجزائر** تميز بالنمو المستمر حتى بلغ سنة 2011 حوالي 14384.8 مليار دج، و هو رقم قياسي لم تحققه الجزائر من قبل، فهو يتغير بتغير أسعار النفط و في نفس الاتجاه، و هذا طبعاً لسيطرة عائدات المحروقات على الدخل الوطني الإجمالي للجزائر. كما تم تحقيق **معدلات نمو** موجبة، وقد كانت مرتفعة خلال السنوات التي تغطي برنامج الإنعاش الاقتصادي الأول ولكنها انخفضت فيما بعد، وهذا النمو بطبيعة الحال مدفوع بارتفاع أسعار النفط بالدرجة الأولى.

- **معدلات التضخم** عرفت مرحلة تميزت بالتذبذب بين الارتفاع، حيث انخفض فيها معدل التضخم إلى أدنى مستوى له سنة 2000 بنسبة 0.3 %، و ذلك نتيجة لتطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي مع مؤسسات النقد الدولية ليعود إلى الارتفاع مباشرة سنة 2001 حيث بلغ 4.2 %، و مرد ذلك لارتفاع نمو الكتلة النقدية بنسبة 24,9 % بسبب الزيادة في الأرصدة النقدية الصافية الخارجية بالإضافة إلى إطلاق برنامج الإنعاش الاقتصادي سنة 2001، مما أدى إلى تزايد نفقات الموازنة التي ترتب عنها ارتفاع معدل التضخم، ليسجل انخفاضاً سنة 2002 بلغ 1.4 %، ليرتفع إلى 4.3 % سنة 2003 ثم 4 % سنة 2004، ليعود إلى الانخفاض مرة أخرى سنة 2005 أين بلغ 1.4 %. و ابتداء من سنة 2006 أخذت معدلات التضخم في الارتفاع بعد إطلاق برنامج ثاني وهو البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي الذي أقرته الحكومة استكمالاً للبرنامج الأول، حيث نجم عنه زيادة حجم النفقات العامة التي ضاعفت من عجز الموازنة العامة، واستمر معدل التضخم نحو الارتفاع ليسجل 5.7 % سنة 2009، في حين سجل ما يقارب 3.9 % سنة 2010 ليرتفع مجدداً سنة 2011 مسجلاً بذلك 4.5 %.

- **الميزانية العامة للدولة** رصيدها كان موجبا على طول الفترة محل الدراسة، ما عدا سنة 2009 لتسجل عجزاً قدر بـ 570.3 مليار دج والتي عرفت فيهما الجزائر بعض الصعوبات نتيجة تراجع الجباية البترولية، ونلاحظ أن هذا العجز قد تراجع نوعاً ما خلال سنتي 2010 و 2011 على التوالي.

ب- مؤشرات التوازن الخارجي: وهي مرتبطة بعلاقة الاقتصاد بالعالم الخارجي وتتمثل في رصيد ميزان المدفوعات والذي يشير إلى صافي التدفقات النقدية الداخلة والخارجة من وإلى الدولة المعنية، المديونية الخارجية والتي تشير إلى مدى قدرة الدولة على جلب رؤوس الأموال الأجنبية في شكل قروض لتمويل التنمية، سعر الصرف والذي يعبر عن القيمة الخارجية للنقد الوطنية مقابل العملات الأجنبية، موضحة فيما يلي:

- ميزان المدفوعات حقق فائضا مستمرا ومتزايدا بلغ 7.57 و 6.19 مليار دولار خلال سنتي 2000 و 2001 على التوالي، لارتفاع أسعار البترول في السوق الدولية، والتي ترتب عنها زيادة حصيلته إيرادات الصادرات التي بلغت 21.65 مليار دولار سنة 2000 مقابل 9.35 مليار دولار بالنسبة للواردات، مما دعم الرصيد الإيجابي للميزان التجاري الذي قدر بـ 12.3 مليار دولار خلال نفس السنة. واستمر الفائض في ميزان المدفوعات ليصل إلى 16.94 و 17.73 مليار دولار خلال سنتي 2005 و 2006 على التوالي، بسبب تحسن أسعار البترول في السوق الدولية خلال تلك الفترة. واصل رصيد ميزان المدفوعات ارتفاعه ليصل إلى 15.33 مليار دولار و 20.06 مليار دولار خلال سنتي 2010 و 2011 على التوالي. وهكذا تمكنت الجزائر من تحقيق استقرار في توازناتها الخارجية بفضل الرصيد الإيجابي لميزان المدفوعات، والذي تحكمه ثلاثة معايير أساسية تتمثل في حجم احتياطي الصرف، تقلبات أسعار البترول في السوق الدولي و التحكم في المديونية الخارجية؛⁽¹³⁾

- سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي عرف استقرارا بالرغم من التذبذب الذي عرفه الدولار في السنوات الأخيرة.

إعتمادا على ما سبق يمكننا إستنتاج أن الجزائر نجحت إلى حد بعيد في تحقيق توازنات كلية للاقتصاد، حيث عرفت الفترة ما بين سنة 2000 و 2011 استقرارا اقتصاديا سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي، و ما يمكن التأكيد عليه هو أن هذا الاستقرار كان مرتبطا بالدرجة الأولى بارتفاع أسعار النفط في الأسواق الدولية، مما يدل على أنها توازنات كلية هشّة و ستتلاشى بمجرد تراجع سعر النفط .

3-2- واقع تنافسية الاقتصاد الجزائري حسب تقرير التنافسية العالمي:

يعتبر تقرير التنافسية العالمي الذي يصدره المنتدى الاقتصادي مؤشرا فاعلا لقياس القدرة التنافسية للدول و أداة لتفحص نقاط القوة و الضعف في بيئة الأعمال، كما أنه يعتبر أداة لتوجيه السياسات الاقتصادية لبلدانهم على المستويين الكلي و الجزئي بغية النهوض بتنافسية اقتصادياتهم، خاصة في ظل التحديات و الأزمات التي تعصف بالاقتصاد العالمي.

لقد أوضح تقرير التنافسية العالمي لعام 2012-2013 تراجعاً طفيفاً لمرتبة الجزائر التنافسية إلى المرتبة 110 عالمياً من بين 144 دولة مقارنة مع المرتبة 87 من بين 142 دولة خلال العام 2011-2012، حيث أن القوانين الضريبية ومعدلات الضرائب وإمكانية الحصول على التمويل هي أهم المشكلات التي تواجه رجال الأعمال خلال مزاولتهم الأعمال في الجزائر، فتراجع مرتبة الجزائر حسب مؤشر التنافسية العالمي مرده إلى الأداء المتواضع للجزائر حسب بعض المحاور الأساسية والتراجع الكبير في مرتبة الجزائر حسب المحاور الأخرى؛ حيث اعتمد تصنيف التنافسية العالمية على دراسة حالة كل دولة وفقاً لـ 12 معياراً من مقاييس التنافسية العالمية والتي تشمل أساساً جودة المؤسسات، والبنية التحتية، واستقرار الاقتصاد، إلى جانب مدى استفادة أكبر عدد من المواطنين من التعليم الأساسي والرعاية الصحية القاعدية، والتعليم العالي والتكوين المهني، فضلاً عن جودة سوق البضائع والخدمات

والسوق المالية، ومستوى التقدم التكنولوجي، وحجم السوق، ومدى قوة الإبداع في النشاطات الاقتصادية، و التي يمكن عرضها في الجدول رقم 02 كما يلي:

جدول رقم 02: ترتيب الجزائر في تقرير التنافسية العالمي للفترة 2011-2012 و 2012-2013

المحاور الرئيسية	مرتبة الجزائر حسب تقرير 2012-2011		مرتبة الجزائر حسب تقرير 2013-2012		فرق الأداء
	المرتبة (1-)	النقاط (1-)	المرتبة (1-)	النقاط (1-)	
تصنيف التنافسية الإجمالي	87	4.0	110	3.7	23
المتطلبات الأساسية	75	4.4	89	4.2	14
1- مؤشر المؤسسات	127	3.1	141	2.7	14
2- مؤشر البنية التحتية	93	3.4	100	3.2	7
3- مؤشر الاقتصاد الكلي	19	5.7	23	5.7	4
4- مؤشر الصحة والتعليم الأساسي	82	5.5	93	5.4	11
معززات الكفاءة	122	3.4	136	3.1	14
5- مؤشر التعليم العالي والتدريب	101	3.5	108	3.4	7
6- مؤشر كفاءة سوق السلع	134	3.4	143	3.0	9
7- مؤشر كفاءة سوق العمل	137	3.4	144	2.8	7
8- مؤشر تطور الأسواق المالية	137	2.6	142	2.4	5
9- مؤشر الجاهزية	120	2.8	133	2.6	13

التكنولوجية					
10- مؤشر حجم السوق	4.3	49	4.3	47	2
عوامل تطور الإبداع والابتكار	2.3	144	2.7	136	8
11- مؤشر مدى تطور بيئة الأعمال	2.5	144	2.9	135	9
12- مؤشر الابتكار	2.1	141	2.4	132	9

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

World Economic Forum, The Global Competitiveness Reports:

2011-2012, pp: 94-95 and 2012-2013, pp: 88-89

وبحسب معطيات الجدول أعلاه فإن النتائج تشير إلى⁽¹⁴⁾:

- أ- ترتيب الجزائر حسب مجموعة المتطلبات الأساسية: نلاحظ من الجدول أن الجزائر سجلت تراجعاً قدر بـ 14 مرتبة عن سنة 2011-2012، والسبب في ذلك يعود إلى التراجع المحقق في أغلب المحاور المكونة لهذه المجموعة سنة 2012-2013، والتي نبرزها فيما يلي:
- مؤشر المؤسسات: حسب هذا المؤشر فإن أداء الجزائر قد سجل تراجعاً بـ 14 مركزاً مقارنة بترتيبها في التقرير السابق الصادر سنة 2011-2012 والذي كان 127 ويعود ذلك إلى تراجع أغلب المؤشرات المكونة له، ومن أبرزها مؤشر شفافية السياسات الحكومية و التي كان ترتيب الجزائر فيها خلال التقرير الأخير 144، حيث تراجع ترتيب الجزائر حسب هذا المؤشر الفرعي بـ 07 مراتب.
- مؤشر البنية التحتية: احتلت الجزائر المرتبة 100 حسب هذا المؤشر مسجلة بذلك تراجعاً طفيفاً مقارنة بالمرتبة التي احتلتها في تقرير 2011-2012 حيث تراجعت بـ 07 مراكز، و يعزى هذا التراجع بشكل رئيسي إلى التراجع المسجل في مؤشر جودة البنية التحتية للموانئ والذي احتلت فيه الجزائر المرتبة 131 في حين كانت 122 سنة 2011-2012، وكذلك التراجع الطفيف في مرتبة الجزائر حسب المؤشر الفرعي لجودة البنى التحتية للطرق والمواصلات و الذي قدر بـ 19 مرتبة ليحقق المرتبة 125 سنة 2012-2013.
- مؤشر الاقتصاد الكلي: من الملاحظ أن هناك تراجع طفيفاً في مؤشر الاقتصاد الكلي من المرتبة 19 خلال 2011-2012 إلى المرتبة 23 سنة 2012-2013 ليسجل تراجع قدر بـ 04 مراتب، والسبب يعود إلى التراجع في بقية المؤشرات الفرعية لهذا المؤشر.
- مؤشر الصحة والتعليم الأساسي: فيما يخص مؤشر الصحة و التعليم الأساسي ضمن مجموعة المتطلبات الأساسية، فقد احتلت الجزائر المرتبة 93 حسب هذا المؤشر مسجلة بذلك تراجعاً طفيفاً مقارنة بالمرتبة التي احتلتها في تقرير 2011-2012 حيث تراجعت بـ 11 مرتبة، والسبب يعود إلى التراجع

- المسجل في بقية المؤشرات الفرعية كالتراجع المسجل في مرتبة الجزائر حسب المؤشر الفرعي في مؤشر جودة التعليم الأساسي والذي قدر بـ 16 مرتبة ليحقق المرتبة 129 سنة 2012-2013.
- ب- **ترتيب الجزائر حسب مجموعة معززات الكفاءة:** لقد تراجعت الجزائر حسب هذه المجموعة بـ 14 مركزا حيث كانت ضمن المرتبة 122 خلال العام 2011-2012 لتتراجع إلى الرتبة 136 خلال العام 2012-2013، ذلك لأن تنافسية الاقتصاد الجزائري أصبحت تعتمد كليا على الكفاءة والفعالية في استخدام الموارد وليس فقط على مدى توافر الموارد الطبيعية والبنية التحتية الجيدة، حيث سجلت جل مؤشرات هذه المجموعة تراجعا كما يلي:
- **مؤشر التعليم العالي والتدريب:** سجلت الجزائر في هذا المؤشر المرتبة 108 مقارنة بالمرتبة 101 في عام 2011-2012 متراجعة بـ 07 مراتب، حيث يعزى ذلك إلى التراجع الطفيف في بعض المؤشرات الفرعية كمؤشر جودة التعليم و الذي تراجعت الجزائر فيه بـ 08 مراتب لتحتل المرتبة 131، و كذلك التراجع المسجل في مؤشر جودة إدارة المدارس حيث تراجعت بمقدار 30 مرتبة لتسجل المرتبة 131 ضمن الدول المشاركة في التقرير.
 - **مؤشر كفاءة سوق السلع:** في هذا المؤشر تراجعت الجزائر بـ 09 مراتب أي المرتبة 143 من بين 144 دولة مشاركة في التقرير وهي مرتبة متدنية ولا ترقى إلى المستوى المطلوب وهي تعطي لنا صورة عن عدم كفاءة الأسواق السلعية في الجزائر، فقد تراجعت مرتبة الجزائر في بعض المؤشرات الفرعية كمؤشر عدد الإجراءات اللازمة لبدء المشروع و الذي تراجعت فيه بـ 04 مراتب لتحل في المرتبة 92.
 - **مؤشر كفاءة سوق العمل:** هناك تراجع للجزائر حسب هذا المؤشر مسجلة بذلك تراجعا قدر بـ 07 مراتب عن السنة 2011-2012 و حلت بذلك في المرتبة 144، والسبب في ذلك يعود إلى التراجع المحقق في المؤشرات الفرعية المكونة لهذا المؤشر ولعل من أبرزها مؤشر الأجور و الإنتاجية حيث تراجع ترتيب الجزائر بـ 08 مراتب لتحتل المرتبة 144 مقارنة بالمرتبة 136 في العام 2011-2012.
 - **مؤشر تطور الأسواق المالية:** احتلت الجزائر المرتبة 142 من بين 144 دولة مشاركة في التقرير متراجعة بذلك بـ 05 مراتب عن ترتيب العام 2011-2012، وذلك بسبب تراجع مراتب بعض المؤشرات الفرعية، كمؤشر التمويل في سوق الأسهم 143 متراجعة بـ 04 مراتب ومؤشر سهولة الحصول على القروض بـ 33 مرتبة ليحل في المرتبة 128 و التراجع في مؤشر توفر رأس المال البشري بـ 28 مرتبة ليحل في المرتبة 138 خلال 2012-2013. و بالتالي فهي تعتبر في ذيل الترتيب بالنسبة لهذا المؤشر وعلى هذا الأساس يمكن القول أن الجزائر مازالت تعاني التخلف في مجال الأسواق المالية.
 - **مؤشر الجاهزية التكنولوجية:** حقق ترتيب الجزائر في مؤشر الجاهزية التكنولوجية تراجعا بـ 13 مرتبة عن سنة 2011-2012 لتحتل المرتبة 133، حيث يعزى ذلك إلى التراجع في بعض المؤشرات الفرعية ضمن هذا المحور كمؤشر توافر أحدث التقنيات التكنولوجية و الذي تراجعت الجزائر فيه بـ 20 مرتبة لتحتل المرتبة 142، و مؤشر القدرة على نقل التكنولوجيا أين تراجعت بـ 17 مرتبة لتحل المركز 140 مقارنة بترتيب سنة 2011-2012.
 - **مؤشر حجم السوق:** تراجعت مرتبة الجزائر بشكل طفيف جدا إلى المرتبة 49 بـ 02 مراتب عن سنة 2011-2012، وعلى العموم يمكن القول أن حجم السوق الجزائري يعتبر من بين المحفزات على الاستثمار؛ لذا يجب التوجه إلى الأسواق الخارجية لتوسيع السوق أمام المنتجات والخدمات الجزائرية وذلك لمحدودية السوق المحلية.

ج - ترتيب الجزائر حسب مجموعة عوامل تطور الإبداع و الابتكار: لقد تراجع ترتيب الجزائر حسب هذه المجموع بـ 08 مراتب مقارنة بترتيب العام 2011-2012 لتحتل بذلك المرتبة 144 من بين 144 مشاركة في التقرير، والسبب في ذلك يعود إلى التغيرات التي تطرأ على المؤشرات الفرعية.

- مؤشر مدى تطور بيئة الأعمال: كانت نتائج الجزائر متواضعة نوعا ما في جميع مؤشرات هذا المؤشر حيث سجلت تراجع بـ 09 مراتب ليصل إلى المرتبة 144 في الترتيب العام، و يمكن إبراز أهم المؤشرات المتراجعة كمايلي: مؤشر عدد الموردين المحليين بـ 46 مرتبة، ومؤشر نوعية الموردين المحليين بـ 09 مراتب، ومؤشر تطوير الحكومي للقطاعات بـ 02 مراتب، ومؤشر مدى تفويض السلطة بـ 06 مراتب.

- مؤشر الابتكار: شهد مؤشر الابتكار ضمن مجموعة عوامل تطور الإبداع و الابتكار تراجع بـ 09 مراتب ليسجل المرتبة 141 خلال العام 2012-2013 مقارنة بترتيب العام 2011-2012 و الذي كان 132، حيث تراجعت مؤشراته الفرعية كمؤشر التعاون بين الجامعات والمؤسسات الصناعية في البحث و التطوير والذي تراجع بـ 08 مراتب ليسجل المرتبة 144 و كذلك تراجع مؤشر جودة مؤسسات البحث العلمي بـ 15 مرتبة و مؤشر القدرة على الابتكار بـ 18 مرتبة ليسجلا المراتب 141 و 143 على التوالي خلال العام 2012-2013.

كما أوضح تقرير التنافسية العالمي أن الجزائر وبالرغم من توفرها على العديد من المزايا في بعض المؤشرات كمؤشر حجم السوق والذي احتلت فيه المرتبة 49 عالميا ومؤشر بيئة الاقتصاد الكلي والذي احتلت فيه الجزائر المرتبة 23 من بين 144 دولة شملها التقرير، إلا أن ذلك لم يسمح لها باحتلال مراتب متقدمة في المؤشر العام، وهذا يدل على أن أساس القدرة التنافسية المستدامة يرجع الكفة لمتغيرات على حساب متغيرات أخرى، فالأهمية النسبية للمتغيرات ليست نفسها، إذ تستمد هذه القدرة قوتها من عوامل تعزيز الفعالية والتطور التكنولوجي بالدرجة الأولى، وهو ما تعاني منه الجزائر إذ تحتل المرتبة 142 بالنسبة للمؤشر الخاص يتوفر التكنولوجيا الحديثة، والمرتبة 140 و 144 على التوالي فيما يخص كل من مؤشر الاستثمار الأجنبي المباشر والقدرة على نقل التكنولوجيا، و مؤشر استيعاب المؤسسات للتكنولوجيا الحديثة.

المبحث الثاني: دور مناخ الاستثمار في تعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني الجزائري دوليا

أولا- تقييم مناخ الاستثمار في الجزائر:

رغم الجهود المبذولة منذ بداية التسعينات و الموجهة نحو تحسين بيئة الأعمال و مناخ الاستثمار في الجزائر، و رغم النتائج الإيجابية المحققة على مستوى المؤشرات الاقتصادية الكبرى، لا تزال بيئة الاستثمار في الجزائر توصف بأنها غير مؤهلة تأهيلا كافيا، لذا و لأجل معرفة مكانة الجزائر و تقييم مناخ الاستثمار فيها ندرج أهم المؤشرات المعتمدة من طرف أهم المؤسسات الدولية المهمة بمناخ الاستثمار، فلقد ازدادت أهمية هذه المؤشرات في الكشف عن مدى جاذبية مناخ الاستثمار في الدول، و سيتم التطرق للبعض منها فيما يلي:

1-1- المؤشر المركب للمخاطر القطرية:

المؤشر المركب للمخاطر القطرية يصدر شهريا عن مجموعة (« The Political Risk Services » PRS من خلال الدليل الدولي للمخاطر القطرية (« International Country Risk »)

ICRG «Guide منذ عام 1980، حيث يهدف إلى قياس المخاطر المتعلقة بالاستثمار، و هو يغطي 140 دولة من بينها 18 دولة عربية. و يتكون هذا المؤشر من ثلاث مؤشرات فرعية هي:

- مؤشر تقييم المخاطر السياسية (يشكل 50 % من المؤشر المركب)،
- مؤشر تقييم المخاطر الاقتصادية (يشكل 25 % من المؤشر المركب)،
- مؤشر تقييم المخاطر المالية (يشكل 25 % من المؤشر المركب).

يقسم المؤشر المركب للمخاطر القطرية الدول إلى خمس مجموعات بحسب درجة المخاطرة كما يلي⁽¹⁵⁾:

- من 0 إلى 49.5 دول ذات درجة مخاطرة مرتفعة جداً؛
- من 50 إلى 59.5 دول ذات درجة مخاطرة مرتفعة؛
- من 60 إلى 69.5 دول ذات درجة مخاطرة معتدلة؛
- من 70 إلى 79.5 دول ذات درجة مخاطرة منخفضة؛
- من 80 إلى 100 دول ذات درجة مخاطرة منخفضة جداً.

و هذا يعني أن درجة المخاطرة تنخفض كلما ارتفع المؤشر في حين ترتفع درجة المخاطرة في حال انخفاضه، و الجدول التالي رقم 03 يوضح وضع الجزائر في المؤشر المركب للمخاطر القطرية.

جدول رقم 03: وضع الجزائر في المؤشر المركب للمخاطر القطرية للفترة 2002-2010

السنوات	2002	2003	2004	2005	2006	مارس 2007	ديسمبر 2008	ديسمبر 2009	ديسمبر 2010
درجة مخاطرة الجزائر	63.8	65.8	75.5	77.3	77.8	78.5	76.8	70.8	72.0

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على تقارير مناخ الاستثمار في الدول العربية، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، الكويت، من 2002 إلى 2010.

من خلال الجدول رقم 03 نلاحظ أن الجزائر تميزت بدرجة مخاطرة تراوحت ما بين معتدلة إلى منخفضة خلال السنوات من 2002 إلى 2010، مما يدل على تحسن وضعية الجزائر من حيث مناخ الاستثمار.

1-2- مؤشر الحرية الاقتصادية:

يأتي إصدار التقرير السنوي للحرية الاقتصادية العالمي و الذي يعتبر أحد أهم الأنشطة البحثية التي تصدر عن كل من معهد Heritage Foundation و صحيفة Wall street منذ عام 1995 بهدف قياس مدى التجانس بين السياسات المتبعة لدى الدول و مؤسساتها المختلفة الرامية إلى دعم الحرية الاقتصادية و التي تعني، حماية حقوق الملكية الخاصة للأصول و توفير مجالات لحرية الاختيار الاقتصادي للأفراد، و تعزيز روح المبادرة والإبداع، كما تعني غياب الإكراه القسري للحكومة في عمليات الإنتاج والتوزيع والاستهلاك للسلع والخدمات من غير مستلزمات حماية المصلحة العامة؛ كما يساهم مؤشر الحرية الاقتصادية، في إعطاء صورة عامة حول مناخ الاستثمار في البلد، لكونه يأخذ بالاعتبار التطورات المتعلقة بالمعوقات الإدارية والبيروقراطية، و وجود عوائق للتجارة و مدى سيادة

القانون و قوانين العمالة، حيث ازدادت أهمية مؤشر الحرية الاقتصادية وتتبعه من قبل المستثمرين بالدرجة الأولى و كذلك أصحاب القرار و المسؤولين لجهة خلق انطباع ايجابي عن البلد، و يدعم عمليات الترويج للاستثمار لاستقطاب حصة متزايدة من الاستثمار الأجنبي المباشر. و يعتمد هذا المؤشر على 10 عوامل متمثلة فيما يلي⁽¹⁶⁾:

- السياسة التجارية (معدل التعريفة الجمركية و وجود حواجز غير جمركية)؛
- وضع الإدارة المالية لموازنة الدولة (الهيكل الضريبي للأفراد و الشركات)؛
- حجم مساهمة القطاع العام في الاقتصاد؛
- السياسة النقدية (مؤشر التضخم)؛
- تدفق الاستثمار الخاص و الاستثمار الأجنبي المباشر؛
- وضع القطاع المصرفي و التمويل؛
- مستوى الأجور و الأسعار؛
- حقوق الملكية الفردية؛
- التشريعات و الإجراءات الإدارية و البيروقراطية؛
- أنشطة السوق السوداء.

وتمنح هذه المكونات أوزانا متساوية، و يتم حساب هذا المؤشر بأخذ متوسط هذه المؤشرات الفرعية، و الذي يمكن توضيح قيمه كما يلي:

- (1-1.95) دلالة على حرية اقتصادية كاملة؛
- (2-2.95) دلالة على حرية اقتصادية شبه كاملة؛
- (3-3.95) دلالة على ضعف الحرية الاقتصادية؛
- (4-5.00) دلالة على انعدام الحرية الاقتصادية.

و الجدول رقم 04 الموالي يبين لنا مرتبة الجزائر العالمية ضمن 179 دولة شملتها الدراسة للفترة الممتدة ما بين سنة 2009 إلى 2012 من خلال مؤشر الحرية الاقتصادية.

جدول رقم 04: مرتبة الجزائر الدولية من خلال مؤشر الحرية الاقتصادية للفترة 2012-2009

السنوات	2009	2010	2011	2012
الترتيب عالميا/179 دولة	107	105	132	140
الترتيب عربيا/17 دولة	14	13	14	15
التنقيط في المؤشر	56.60	56.90	52.40	51.00

Source: The Heritage foundation & wall street journal, index of economic freedom, <http://www.heritage.org/index>

بحسب معطيات الجدول أعلاه فالجزائر تقع في منطقة الحرية الاقتصادية الضعيفة، إذ احتلت المرتبة 140 عالميا في مؤشر الحرية الاقتصادية لسنة 2012 بحصولها على 51.00 نقطة مئوية، أما عربيا فقد تحصلت الجزائر على المرتبة 15 من أصل 17 دولة عربية من خلال مؤشر الحرية

الاقتصادية الذي يشتمل على جملة من المعايير الرئيسية التي يتم أخذها بعين الاعتبار، على غرار حرية الأعمال، أين حصلت الجزائر على 66.3 نقطة مئوية، حرية التجارة 72.8 نقطة مئوية، الإنفاق الحكومي 47.9 نقطة مئوية، وكذا حرية الاستثمار 20.0 نقطة مئوية، فيما بلغت نسبة حرية القطاع المالي 30.0 نقطة مئوية، بالإضافة إلى معايير أخرى تم قياسها كالملكية الفكرية ومحدودية الفساد وحرية العمال. وهذا الوضع بالنسبة للجزائر، يؤكد على ضرورة إعادة النظر في مناخ الاستثمار، وأدوات السياسات التجارية والنقدية، إلى جانب التشريعات والإجراءات الإدارية والبيروقراطية.

1-3- مؤشر الشفافية:

تصدر منظمة الشفافية الدولية سنويا مؤشر الشفافية أو النظرة للفساد منذ 1995 لتعكس درجة التحسن في ممارسات الإدارة الحكومية والشركات العالمية لغرض تعزيز الشفافية وجهود محاربة الفساد. يحاول المؤشر عبر مجموعة من المسوحات ومصادر معلومات معتمدة تحديد مدى تفشي الفساد في الدولة ودرجة تأثيره في مناخ الاستثمار كأحد المعوقات داخلها، يستند المؤشر إلى 14 مسحا ميدانيا، قامت به 7 مؤسسات دولية مستقلة ترصد آراء المستثمرين المحليين والأجانب والمتعاملين مع الإدارات الحكومية المعنية والخبراء والمحللين حول الإجراءات المتبعة ودرجة المعاناة التي تعترضهم في تنفيذ مشاريعهم، و تمزج آراءهم حول نظرتهم في مدى تفشي الفساد والرشوة، كما أدخلت مؤشر بيئة أداء الأعمال، ومؤشر الضبابية لأول مرة، ولا بد لقبول الدولة في المؤشر من أن يكون قد تم فيها إجراء 3 مسوحات للرأي حول النظرة للفساد على الأقل. و تتراوح قيمة المؤشر بين الصفر الذي يعني درجة فساد عالية و 10 الذي يعني درجة شفافية عالية. و الجدول التالي رقم 05 يستعرض ترتيب الجزائر في المؤشر للفترة 2003-2011.

جدول رقم 05: تطور مؤشر الشفافية في الجزائر للفترة 2003-2011

السنوات	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
عدد الدول/الترتيب	88/133	97/146	97/159	84/163	99/179	92/180	111/178	105/180	112/180
النقاط /10	2.6	2.7	2.8	3.1	3	3.2	2.8	2.9	2.8

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على تقارير منظمة الشفافية الدولية، الموقع:

www.transparency.org

حسب الجدول أعلاه نجد أن مؤشر الشفافية الدولية للجزائر قد تراوحت قيمه ما بين 2.6 و 3.2 خلال السنوات من 2003 إلى سنة 2011 وهذا يدل على أن الجزائر من البلدان ذات المعدلات العالية للفساد. و حسب تقرير التنافسية لعام 2011-2012 الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي والذي يتم فيه استقصاء شركات دولية و محلية حول عقبات ممارسة الأعمال في دولة ما، فإن الفساد يعتبر ثالث عقبة من حيث الأهمية في الجزائر⁽¹⁷⁾ بنسبة 16 % بعد كل من التمويل 19.2 % و البيروقراطية 18.4 % و من خلال النظر إلى وضعية الجزائر بالنسبة لهذا المؤشر، نجد أن الجزائر تتمتع ببيئة اقتصادية أقل شفافية في أداء الأعمال.

1-4- مؤشر سهولة أداء الأعمال:

يقيس مؤشر سهولة أداء الأعمال في قاعدة بيانات بيئة أداء الأعمال التي تصدر سنويا من البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية منذ عام 2004 مدى تأثير القوانين و الإجراءات الحكومية على الأوضاع الاقتصادية. يتكون المؤشر من متوسط عشرة مؤشرات فرعية تكون بمجملها قاعدة بيانات أداء الأعمال و تشمل تلك المؤشرات: بدء المشروع، التعامل مع التراخيص، توظيف العاملين، تسجيل الملكية، الحصول على القروض، حماية المستثمرين، دفع الضرائب، التجارة عبر الحدود، تنفيذ العقود، و إغلاق المشروع. كما هو موضح في الجدول رقم 06 التالي:

جدول رقم 06: وضع الجزائر في المؤشرات الفرعية لمؤشر سهولة أداء الأعمال للفترة 2009-2012

2012	2011	2010	2009	مكونات المؤشر الفرعية /السنوات
148	143	136	132	الترتيب في مؤشر سهولة أداء الأعمال
153	150	148	141	تأسيس الكيان القانوني للمشروع
118	117	110	112	استخراج تراخيص البناء
-	122	122	118	توظيف العمالة
167	165	160	162	تسجيل ملكية الأصل العقاري
150	139	135	131	الحصول على الائتمان
127	123	122	118	التجارة عبر الحدود الدولية
79	74	73	70	حماية المستثمر
164	162	168	166	سداد الضرائب
122	123	123	126	تنفيذ العقود التجارية
59	52	51	49	تصفية و إغلاق المشروع

Source: World Bank, Doing Business 2009, 2010, 2011, and 2012

من خلال تفحص بيانات الجدول أعلاه يتبين لنا الوضعية السيئة والسلبية التي يتوفر عليها المناخ الاستثماري في الجزائر من مناخ الأعمال والظروف المحيطة به، ما أدى إلى عزوف المستثمرين المحليين والأجانب عن الاستثمار في الجزائر. فتقرير البنك الدولي عن مناخ الأعمال في الجزائر وصفه بالوجهة الصعبة للمستثمرين، بالنظر إلى الإجراءات المعقدة والطابع المركزي والبيروقراطي للإدارة، فضلا عن عدم فعالية بعض الهيئات والمؤسسات التي تساهم في كثرة وتعدد الإجراءات والتدابير والمطالبات بالعديد من الوثائق للقيام بأي مشروع وثقل اتخاذ القرارات وارتفاع تكلفتها، حيث تحصلت الجزائر خلال سنة 2011 على المرتبة 143 عالميا من بين اقتصاديات 183 دولة، في حين تراجعت إلى المركز 148 من بين 183 دولة شملها الترتيب سنة 2012، وهي بالتالي من البلدان التي لم تحقق تغييرا كبيرا في مؤشرات البنك المعتمدة خلال هذه المرحلة رغم الإصلاحات الاقتصادية المتخذة. حيث سجل التقرير أن الجزائر لا توفر مناخا جذابا للاستثمار بالنظر إلى عوامل عديدة؛ حيث جاءت الجزائر في المرتبة 153 فيما يخص مؤشر تأسيس الكيان القانوني للمشروع؛ حيث تتطلب المرحلة 14 إجراء إلزاميا و 14

وثيقة بمعدل 25 يوما لكل مرحلة. أما فيما يخص الحصول على رخص البناء، فإن الأمر يتطلب 19 وثيقة وإجراء، لذلك صنفت الجزائر في المرتبة 118، من جانب آخر صنف التقرير الجزائر في المرتبة 167 في تسوية الملكية، كما جاءت الجزائر في الرتبة 150 في مؤشر الاستفادة من القروض البنكية، مع الإشارة إلى عدم ليونة القوانين في هذا المجال، مما جعل البنك يضع الجزائر ضمن أسوأ البلدان في هذا المؤشر. كما يواجه المستثمرون مشاكل عديدة في مجال تسوية الضرائب والرسوم، رغم إقدام الجزائر على تخفيض الضغط الجبائي، ولاحظ التقرير تحسنا في عمليات الجمركة، ومع ذلك ظل الترتيب الجزائري متواضعا، فقد حلت الجزائر في المرتبة 164 في مجال الضرائب والرسوم و127 في مجال التجارة الخارجية و122 فيما يخص تنفيذ العقود، فيما كانت أفضل ترتيب حصلت عليه الجزائر هو 59 ويتعلق بإنهاء المشروع الاستثماري الذي يتم بسرعة وفي وقت قصير، رغم أن مرحلة التصفية تأخذ بعدها وقتا طويلا جدا وتمتد لسنوات عدة. و إجمالا نلاحظ أن بيئة الأعمال في الجزائر لم تسجل تحسنا ملحوظا و هو ما تعكسه المعطيات السابقة لكن رغم هذا تبقى بعض المؤشرات إيجابية لبلد مثل الجزائر حيث نجد أنها في مؤشري إغلاق الشركات وحماية الاستثمارات تعتبر مقبولة مقارنة بعدد الدول الموجودة.

وبنأكد لنا بعد تحليل المكونات الأساسية والمؤسسية، سلبية أغلب المؤشرات الخاصة بمناخ الاستثمار، وبالنظر لهذه المعطيات نرى ضرورة القيام بتشخيص دقيق لعناصر البيئة الاستثمارية في الجزائر للوقوف على الأسباب الفعلية المعيقة لأنشطة المستثمرين الوطنيين والأجانب.

ثانيا- سياسات ترقية القدرة التنافسية للاقتصاد الجزائري:

يعد بناء وتنمية القدرة التنافسية منطلقا أساسيا لمجابهة تحديات النظام العالمي، الأمر الذي يتطلب جهودا جادة للقيام بتعديلات وتغييرات جوهرية في منظومة متكاملة من العوامل، كما أن المرور من وضعية اقتصادية حمائية إلى اقتصاد السوق عملية شاقة وصعبة، مما جعل الدولة تفكر في سياسات واستراتيجيات جديدة بهدف الرفع من قدرتها التنافسية، من خلال توفير خدمات البنية التحتية المساندة للقطاعات السلعية والخدمية، وإتباع السياسات الاقتصادية والإجراءات الإدارية المعززة للقدرة التنافسية، وكذلك وضوح وشفافية القوانين والتشريعات المنظمة للبيئة الاستثمارية الملائمة لمختلف القطاعات الاقتصادية، ومن أهم السياسات التي تسعى إلى دعم القدرة التنافسية للاقتصاد الجزائري ما يلي: (18)

2-1- العمل على تهيئة البيئة الاستثمارية المناسبة لتشجيع الاستثمارات المحلية و اجتذاب الاستثمارات الأجنبية: وضع إطار تشريعي ملائم يساعد على تحفيز الاستثمارات المحلية و الأجنبية و يكون متسم بالشمولية و المرونة و الوضوح في منح الإعفاءات و التسهيلات ضمن ضوابط تنموية و استثمارية واضحة و محددة و تبسيط إجراءات الترخيص و التسجيل للمشاريع الاستثمارية الجديدة و وضع الإطار المؤسسي اللازم للإشراف على كافة القضايا المتعلقة بالاستثمارات و إدارتها، و بالتالي توجيه مشروعات هذا الاستثمار إلى المجالات الأكثر أهمية في الاقتصاد.

2-2- إصلاح القطاع العام و تسريع عمليات الخصخصة: ذلك أن تطوير أداء المؤسسات العمومية الاقتصادية و رفع كفاءتها و زيادة إنتاجيتها و ذلك ضمن إجراءات التصحيح الهيكلي لكل القطاعات. كما يجب تنظيم عمليات الخصخصة التي باشرتها الدولة بمختلف الميادين و الإسراع في تنفيذها و تعزيز دور القطاع الخاص من خلال قيامه بعمليات الإنتاج و الاستثمار و التصدير بحيث ذلك لا يلغي الدور الرقابي و الإشرافي و التنظيمي للحكومة.

2-3- تامين الثروات و الموارد الاقتصادية: و يكون ذلك بتحفيز وتشجيع استغلالها و تحويلها و هو شأن الصناعة البتروكيماوية و السياحة و الصناعات التقليدية و الصيد البحري و هي قطاعات مولدة للثروة و مناصب الشغل و الصادرات الجديدة.

2-4- تشجيع الصادرات خارج قطاع المحروقات: و يكون ذلك من خلال دعمها الفعلي بتخفيف الإجراءات البيروقراطية و وضع تحفيزات جبائية و مالية ملائمة و خاصة في المجالات التنافسية فيمثل هذا المسعى يمكن للبلد أن يجسد تدريجيا قدوم موارد مالية خارجية بديلة.

2-5- مواصلة إصلاح السياسة النقدية: و هذا للوصول إلى الاستقرار النقدي الذي يعتبر بمثابة الركن الأساسي لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام و زيادة القدرة التنافسية، و يكون ذلك من خلال الاستفادة بحجم احتياطات الصرف الهائلة لدى البنك المركزي و تعزيز سلامة الجهاز المصرفي من خلال تفعيل مستويات الرقابة و الإشراف بما يتلاءم مع المعايير الدولية.

2-6- تطوير السوق المالية الجزائرية: إن الأهمية التي توفرها بورصات القيم المنقولة في تحقيق النمو الاقتصادي و تعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني باعتبارها وعاء ضروري لبناء الادخار الوطني و قاعدة لحفز الاستثمارات المحلية و جذب الأجنبية منها، و يكون ذلك من خلال إعادة هيكلة و تنظيم السوق المالية الجزائرية من خلال إيجاد الهيكل المؤسسي المناسب له و استكمال البنية التحتية له بما يتناسب مع المعايير الدولية تحقيقا للشفافية و سلامة لتعامل بالأوراق المالية.

2-7- تطوير سوق العمل الجزائري: إن تطوير سوق العمل يعد أحد الركائز الأساسية لتحسين الإنتاجية و تعزيز القدرة التنافسية، و يكون ذلك من خلال اتخاذ جملة من التدابير ترمي إلى تطويره بدأ بوضع إطار تشريعي ملائم و إعطاء دور للقطاع الخاص في إعداد السياسات و البرامج المتعلقة بتطوير و تأهيل القوى العاملة الجزائرية فضلا عن التوسع الكمي و النوعي في برامج التأهيل و التدريب المهني و تطوير سياسات التعليم العالمي بما يتلاءم مع سوق العمل.

2-8- تطوير الهياكل القاعدية و مشروعات البنية التحتية: و يكون ذلك من خلال التركيز على وفرة و نوعية الخدمات البنية التحتية و محاولة إشراك القطاع الخاص في إقامتها و تسييرها هذا بالإضافة إلى تطوير و تفعيل الإطار التشريعي و التنظيمي لخدمة البنية التحتية لتحسين كفاءتها و نوعيتها لما للدور الهام الذي تلعبه هذه المنشآت في تحسين المناخ الاستثماري و زيادة القدرة التنافسية.

2-9- الاهتمام بالبحث والتطوير و تكنولوجيا الإنتاج: فينبغي التركيز على تشجيع أعمال البحث والتطوير لتحقيق التميز النوعي للمنتجات الجزائرية، وذلك من خلال اعتماد آلية مناسبة لزيادة الإنفاق على البحث و التطوير، وكذلك توجيه المؤسسات من خلال برامج إعلامية مكثفة بأهمية البحث العلمي لغاية تطوير نوعية المنتج ومواصفاته، لإضافة إلى تنفيذ سياسة وطنية محكمة للعلوم والتكنولوجيا.

2-10- تطوير الإطار التشريعي و المؤسسي: يعتبر تحسين البيئة التشريعية و التنظيمية و المؤسسية أحد الإجراءات الهامة لانطلاقة تنمية فعالة وتحسن الإنتاجية والقدرة التنافسية و مواكبة متطلبات تحرير و عولمة الاقتصاد و الانفتاح على الأسواق الخارجية، و يكون ذلك من خلال مراجعة لجملة لتشريعات و القوانين الاقتصادية كقانون الاستثمار والشركات وقانون الجمارك والضرائب و قانون المنافسة ومنع الاحتكار وقانون استقلال القضاء... الخ. وإنشاء عدد من المؤسسات لتشجيع الاستثمار أو ترقية الصادرات، أو مؤسسات للمواصفات والمقاييس... الخ.

2-11- المواصلة في تأهيل المؤسسة الاقتصادية: و ذلك بهدف توجيه المؤسسة الاقتصادية إلى تحسين النوعية و وضع آليات تطوير و تحليل نقاط ضعف المؤسسة وبالتالي اقتراح طرق التقوية و

الاهتمام بالاستثمارات غير المادية كالمرافق التقنية و البرمجيات و التكوين و التدريب و إدارة الجودة الشاملة و معايير نظام المعلومات و الاستثمارات المادية في جلب التكنولوجيا الحديثة و محاولة تزويدها بأنماط تسير حديثة تعتمد على جودة الأداء و الفعالية في التنفيذ و الوضوح في الإعلام. فسياسة تأهيل المؤسسة الوطنية العمومية أو الخاصة القائمة تمكنها من مواجهة المنافسة الأجنبية و تتم هذه السياسة من خلال الإعانات العمومية المباشرة و إجراءات تخفيف التكاليف المالية للقروض المصرفية بواسطة دعم نسب الفائدة و أخيرا بتنظيم دورات تدريب و إعادة تأهيل لليد العاملة و الإطارات.

2-12- الاهتمام و السعي إلى تطوير العلوم و التكنولوجيا: يلعب هذا القطاع دور هام في عملية التنمية الاقتصادية وتحسين جودة الإنتاج و تعظيمه و رفع مستوى الإنتاجية، و يكون ذلك من خلال إيجاد العديد من المراكز و المؤسسات التي تعنى بالعلوم و التكنولوجيا لبناء قاعدة علمية تكنولوجية وطنية و العمل على تطويرها، و تبني سياسة تكنولوجية موائمة في أنشطة القطاعات التنموية و رفع مردوديتها و إدامتها بهدف زيادة القدرة الإنتاجية للصناعات الوطنية إضافة إلى تشجيع البحث العلمي في القطاع الاقتصادي بإجراءات مناسبة الذي يعتبر عامل حاسم من أجل التنافسية و التنمية.

النتائج و التوصيات:

يمكننا حصر أهم نتائج هذه الورقة البحثية في العناصر التالية:

- التنافسية هي قدرة الدول على توفير ظروف ملائمة تستطيع من خلالها المؤسسات العاملة في إقليمها النفاذ بمنتجاتها إلى الأسواق الخارجية، بغية زيادة نمو معدل الناتج الداخلي الخام، وقياس التنافسية هناك مجموعة من المؤشرات المعروفة، والتي تحاول بعض الهيئات والمنظمات الدولية نشرها دوريا عن كل دولة؛
- رغم الإصلاحات التي باشرتها الجزائر في كل الميادين، و رغم تحسن بعض المؤشرات الكلية و السيولة الهامة، إلا أن الاقتصاد الجزائري مازال بعيدا عن منافسة الاقتصاديات الأخرى بما فيها الأوروبية، بدليل المركز المتدني للجزائر بخصوص القدرة التنافسية المنشور في مختلف التقارير الدولية، حيث تظهر مؤشرات التنافسية الصادرة عن المنتدى الاقتصادي العالمي الضعف النسبي في تنافسية الاقتصاد الجزائري، أين تأتي الجزائر في رتب متوسطة في مؤشر التنافسية العالمي الإجمالي، وكذلك في مجموعة المتطلبات الرئيسة، الأمر الذي يوضح سعي الجزائر وتركيزها على عناصر هذه المؤشرات من أجل تخطي هذه المرحلة واللاحق بركب الدول في مجموعة الكفاءة والذي ترتب فيه الجزائر في رتب متأخرة جدا، الأمر الذي ينطبق أكثر على مجموعة عوامل تطور الإبداع و الابتكار .
- تتميز البيئة الاستثمارية في الجزائر بالعديد من العراقيل والمعوقات، ولقد صنفت الجزائر عالميا من بين الدول التي تحتل المراتب الأخيرة حسب المناخ الاستثماري.
- يعتبر دور الدولة في تدعيم وتحسين تنافسيتها على المستوى الدولي، من الأمور الهامة في هذا الصدد، وذلك بتوفير بيئة أعمال ملائمة، وتطبيق سياسات اقتصادية ومالية واجتماعية بغية تدعيم تنافسية النشاطات الإنتاجية والخدمية من سياسات مالية ونقدية، سياسات الاستثمار وتهيئة المناخ الاستثماري، سياسات تعزيز القدرات التكنولوجية الذاتية، سياسة إصلاح التشريعات والمؤسسات، أساليب الممارسة الإدارية الرشيدة، سياسة تحديث البنية الأساسية، تحديث الجهاز الحكومي والإداري...الخ.

- لتحقيق قدرة تنافسية عالية لا بد من تبني إستراتيجية مناسبة التي تعتمد على ترجمة الخيارات والخطط التي يتم تبنيها من قبل الحكومة إلى عمل فوري ومنتج، إضافة إلى تحسين الكفاءة التشغيلية بالاستغلال الأمثل لمدخلات الإنتاج بهدف الوصول إلى منتج عالي الجودة وبأقل كلفة ممكنة.

على ضوء دراستنا السابقة، والنتائج المتوصل إليها، نقدم الاقتراحات التالية:

- إن الأرقام المتوصل إليها في حالة الجزائر هي حقيقة لا تعكس حالة الاقتصاد الوطني، بل هي ظرفية بسبب انتعاش أسواق النفط ولكنها إيجابية ويجب الحفاظ عليها وإعادة استثمارها؛
- تعجيل الإصلاحات وتوفير المحيط الملائم لها كإصلاح النظام البنكي، تحرير نظام الأسعار، المحافظة على السعر الحقيقي للدينار الجزائري، تنمية القطاع الخاص وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة... إلخ؛
- إقامة اقتصاد جزائري قوي من خلال ترقية الصادرات خارج المحروقات للسماح برفع مستوى احتياطات الصرف وتنويعها، عن طريق منح مزايا للمستثمرين وتشجيعهم على التصدير للخارج، فالجزائر تملك ميزة تنافسية في قطاعات هامة كالزراعة، الصناعات الاستخراجية، الصناعة التقليدية، السياحة و الخدمات؛
- إعادة تأهيل مناخ الأعمال مما يؤدي إلى القضاء أو التخفيف على الأقل من عوائق الاستثمار كالبيروقراطية و الرشوة ، تأخر مشاريع البنية التحتية خاصة هياكل الاتصال، إصلاح بعض القوانين و جهاز العدالة، و القيام بمحاربة كل أساليب الفساد المالي و الإداري.... إلخ؛
- تدعيم تنافسية الاقتصاد وذلك من خلال إتباع أساليب تسييرية كفأة في المؤسسات و العمل على زيادة قدرتها و نجاعتها في الجوانب المالية و البشرية و التسويقية؛
- تحسين الكفاءة التشغيلية للموارد المستخدمة في الإنتاج من رأس مال مادي و بشري، و المواد الخام، و الطاقة و المعرفة مما يشجع المؤسسات على المنافسة مع نظيراتها سواء المحلية أو الأجنبية؛
- الاهتمام بالقطاع الخاص و دعمه و تحفيزه على المساهمة في التنمية بتوفير المناخ المناسب له من قوانين و استراتيجيات معينة؛
- وضع سياسات و استراتيجيات لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر و تشجيعه وتوجيهه من أجل تنافسية الاقتصاد الوطني؛
- العمل على إنشاء فريق خاص بالتنافسية الوطنية يقوم بإعداد و صياغة السياسة الصناعية الجزائرية بالتعاون مع الجهات المحلية و الدولية و يهتم بجل العوائق التي تحول دون تحقيق القدرة التنافسية لمختلف القطاعات الاقتصادية؛
- الاستفادة من المزايا و الإيجابيات التي توفرها عملية الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة و العمل على تكريسها لتقوية القطاع الصناعي العمومي و الخاص، و تحسن نوعية و جودة المنتجات و العمل على تقليل التكاليف بشتى الطرق، و إلا فإن السلبات سوف تطغى و تقضي على جل المؤسسات الصناعية الموجودة و تجعلها غير قادرة على المنافسة الغير متكافئة مع مثيلاتها من المؤسسات الأجنبية؛
- الاهتمام أكثر بالعنصر البشري والرفع من كفاءته باعتباره العنصر الرئيسي لإحداث أي تنمية مستدامة وهذا من خلال إصلاح نظم التعليم والتكوين التقليدية وتكييفها مع متطلبات سوق العمل وكذا الاهتمام أكثر بالبحث و التطوير؛
- الاقتداء بالدول الناجحة في مجال التنافسية و العمل على الانضمام إلى مختلف التكتلات الإقليمية العربية و غيرها للاستفادة من الكفاءات التكنولوجية و الفنية المتطورة و جني ثمار التعاون مما يخدم تنافسية الاقتصاد الوطني.

إن مساعي الجزائر وإن كانت حثيثة فهي غير مجدية بالمستوى المطلوب، ذلك أن الاستفادة من فرص الاندماج في الاقتصاد العالمي تبقى مقرونة بمدى قدرة الدولة على رفع قدرات التنافسية ومواجهة المنافسة الأجنبية، وهذا ما ينطبق على الجزائر والتي تدرك التحديات الاقتصادية الراهنة وتسعى جاهدة لدعم ترتيبها في مصاف الدول.

قائمة الهوامش و المراجع:

- 1- وديع محمد عدنان، " محددات القدرة التنافسية للأقطار العربية في الأسواق الدولية "، بحوث و مناقشات، تونس 19-21 جوان، 2001، ص: 122.
- 2- وديع محمد عدنان، المرجع السابق، ص: 123.
- 3- شاكر تركي إسماعيل، "التسويق المصرفي الإلكتروني و القدرة التنافسية للمصارف الأردنية"، مداخلة مقدمة في المؤتمر العلمي الخامس حول: "نحو مناخ استثماري و أعمال إلكترونية"، عمان، الأردن، تموز، 2007، ص: 04.
- 4- محمد خضري، " أثر اقتصاد المعرفة في تحقيق القدرة التنافسية للإقتصادات العربية"، مداخلة مقدمة في المؤتمر العلمي الدولي السنوي الخامس حول: " اقتصاد المعرفة والتنمية الاقتصادية"، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزيتونة الأردنية، عمان، الأردن، 27-28 أبريل، 2005، ص: 04.
- 5- محمد خضري، المرجع السابق، ص: 04.
- 6- حيان أحمد سلمان، "جدلية التنافسية الصناعية و جوهرها و مؤشراتهما في الاقتصاد السوري"، الاقتصادية الإلكترونية، العدد 423، دمشق، 2009، ص: 01.
- 7- وديع محمد عدنان، " القدرة التنافسية وقياسها"، سلسلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط الكويت، العدد 24، ديسمبر، 2003، ص ص: 06-07.
- 8- طارق نويرة، " دور الحكومة الداعم للتنافسية: حالة مصر"، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2002، ص: 05.
- 9- طارق نويرة، المرجع السابق، ص: 05.
- 10- كمال رزيق، " تنافسية الجزائر ضمن مقتضيات التنافسية الدولية كمؤشر للأداء المتميز"، مداخلة مقدمة في المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة ورقلة، 09 مارس 2005، ص: 326.
- 11- وديع محمد عدنان، " القدرة التنافسية و قياسها"، مرجع سابق، ص: 07.
- 12- سي علي أسماء، " استراتيجيات تنمية و تطوير الميزة التنافسية و آليات المحافظة عليها في منظمات الأعمال الحديثة"، مداخلة مقدمة في المؤتمر العلمي الدولي السادس حول الذكاء الاقتصادي و التنافسية المستدامة في منظمات العمال الحديثة، جامعة الشلف، 19-20 نوفمبر 2012، ص ص: 6-7.
- 13- لمزيد من التفصيل أنظر:
- Banque d'Algérie, Evolution Economique Et Monétaire En Algérie, Juillet 2010, p:70, Juillet 2011, p:43, Mai 2012, p:50.
- 14- لمزيد من التوضيح أنظر:- 2012, The Global Competitiveness Report, 2011-2012, p:95, Report, 2013, p:89.
- 15- لتفاصيل أكثر حول المؤشر أنظر: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، الكويت، 2011، ص ص: 55-56.
- 16- لتفاصيل أكثر <http://www.heritage.org/index/>
- 17- World Economic Forum, The Global Competitiveness Report, 2011-2012, p: 94.
- 18- علال بن ثابت، "متى يصبح الاقتصاد الجزائري تنافسي؟ دراسة في سياسات تحسين القدرة التنافسية في ظل اتفاق الشراكة"، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول: "آثار و انعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري و على منظومة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة"، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 13-14 نوفمبر 2006، ص ص: 12-13.

السياسة النقدية الحديثة واستهداف التضخم في الجزائر دراسة تحليلية للفترة (2011/1999)

الأستاذ: محمد كريم قروف

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قالم، الجزائر

المخلص:

بالرغم من نجاح السياسة النقدية الحديثة المبنية على تبني إستراتيجية استهداف التضخم في تحقيق معدلات تضخم منخفضة خلال العقد الماضي في العديد من الدول، والإقبال المتزايد على هذه السياسة وبشكل مستمر، إلا أن هناك بعض الشكوك في إمكانية تطبيقها بشكل فعال في الجزائر بالمدى القصير، وكذا في ظل الظروف النقدية التنظيمية والهيكلية غير المواتية على المستويين الداخلي والخارجي. وحتى يتم تفعيل أكثر للسياسة النقدية عامة، وتأكيد التنبؤ الصحيح لإستراتيجية استهداف التضخم بصفة خاصة، لابد من التنسيق بين السياسة النقدية وبقية أدوات السياسة الاقتصادية الأخرى وخاصة السياسة المالية من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وذلك بالتحكم في الكتلة النقدية وكبح التضخم والعمل على استعادة توازن ميزان المدفوعات والتأثير في سعر صرف العملة الوطنية تجاه العملات الأجنبية المتداولة. وتنويع الإقتصاد والخروج من دائرة الإقتصاد الريعي وتقليل التبعية للخارج في مجال التصدير والاستيراد.

La moderne politique monétaire et la ciblage de l'inflation en Algérie étude analytique de la période (1999/2011).

Résumé:

Malgré le succès de la politique économique moderne basé sur une stratégie qui vise la maîtrise le taux d'inflation durant la dernière décennie. Cependant, il ya des dente quand à l'application de cette politique dans les courts termes en algérie, en effet les conditions monétaires organisationnels et structurelles sont de favorable et cela au niveau interne et externe. Et pour activer plus la politique monétaire en général et l'adoption d'une stratégie qui vise la maîtrise de d'inflation, il faut une coordination entre la politique monétaire et les autres structures de la politique économique et en particulier la politique monétaire. Tout cela pourrait assurait une stabilité économique, en contrôlant la masse monétaire et freiner l'inflation et de travailler à rétablir l'équilibre de la balance des paiements et d'influencer le taux de change de la monnaie nationale par rapport aux devises échangées. Et de diversifier l'économie et de briser le cycle de l'économie de rente et de réduire la dépendance à l'extérieur dans le domaine des exportations et des importations.

mots clés: La politique monétaire, ciblage de l'inflation, La Banque centrale, Monetary mass.

مقدمة:

يتفق كم من الأكاديميين وصناع السياسة الاقتصادية على أن التضخم المرتفع وما يرتبط به من قابلية عالية للتغيير يشوه القرارات التي يتخذها القطاع الخاص بشأن الاستثمار والادخار والإنتاج، ويؤدي في النهاية إلى نمو اقتصادي أكثر بطئاً. وعلى هذا الأساس قامت أعداد متزايدة من الدول خلال الخمس عشرة سنة الأخيرة أو نحوها بمنح الاستقلال المؤسسي للبنوك المركزية وألزمته قانونياً بتوجيه السياسة النقدية أساساً لتحقيق نوع ما من استقرار الأسعار، فبعد سنوات من التضخم المرتفع دخل العالم فترة من استقرار الأسعار في التسعينيات، وساعدت البنوك المركزية هذا الاتجاه الملائم بالعمل بصورة متزايدة على إعلان المسار المقبل للمتغيرات الاسمية الرئيسية كطريقة للتأثير على التوقعات التضخمية.

وتساعد مثل هذه الأهداف الوسيطة المعلنة على تحسين مصداقية السياسة النقدية، وذلك بالحد من دوافع البنك المركزي لاستقلال المفاضلات قصيرة الأجل بين تحركات الإنتاج والتضخم، والتي يمكن بدون ذلك أن يؤدي إلى وجود ميل نحو التضخم. إن تلك الأهداف تكون ركيزة اسمية، تلزم البنوك المركزية بتطبيق سياسات متسقة بينما توفر في الوقت نفسه مقياساً شفافاً يمكن للعامة استخدامه في متابعة تطبيق السياسة النقدية.

ولجأت معظم الدول النامية التي عانت بعض المشكلات الاقتصادية في النصف الثاني من القرن العشرين إلى مؤسسات النقد الدولية لإجراء إصلاحات اقتصادية هيكلية للحد من ارتفاع الأسعار وزيادة التشغيل والمحافظة على استقرار سعر الصرف وتحقيق معدلات نمو مقبولة ومن ثم تحقيق استقرار اقتصادي في المدى الطويل، إذ شملت السياسة النقدية حيزاً معتبراً في برامج الإصلاح لاحتواء هذه المشكلات. كما اتبعت بلدان أخرى متقدمة ونامية مع بداية التسعينيات إطاراً آخر لإدارة السياسة النقدية بغية تحقيق الاستقرار في الأسعار. تقوم هذه السياسة على استهداف معدلات رقمية أو مدى محدد من التضخم، بحيث يكون الهدف الأساسي لهذه السياسة هو الاستقرار الاقتصادي في المدى الطويل.

قامت الجزائر على غرار باقي الدول النامية بتجربة العديد من السياسات واعتماد الكثير من المناهج لتحقيق التوازنات الكبرى لاقتصادها منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، منها ما نجح ومنها ما فشل، إلا أنه خلال فترة التسعينيات عرف الاقتصاد الوطني مرحلة جديدة، حيث شهدت أسعار النفط ابتداء من سنة 1999 بعض الارتفاع وتحسن مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي، إذ يمكن اعتبارها نقطة الانعطاف التي من خلالها تم تشكيل القاعدة النظرية للسياسة الاقتصادية والنقدية في الاقتصاد الجزائري. ومن أجل بلوغ مستوى قوياً من النمو خارج المحروقات على المدى المتوسط، أخذت السياسة النقدية حيزاً مهماً في إطار السياسة الاقتصادية الكلية، وذلك من خلال مجموعة من الإجراءات التي ميزت الوضعية النقدية في الجزائر والمنتظر منها أن تلعب دوراً هاماً في رسم معالم هذه السياسة، خصوصاً وأن الإدخارات المالية المتاحة حالياً للدولة تسمح بتمويل هذه الإجراءات والبرنامج.

مشكلة الدراسة:

إن استهداف التضخم كإطار للسياسة النقدية الحديثة هو بمثابة إستراتيجية جديدة أقدمت عليها مجموعة من الدول منها المتقدمة والصاعدة لإعطاء مزيد من الشفافية والمصداقية للسياسة النقدية. إذ يعتبر كتوجه بديل لسياسات استهداف سعر الصرف واستهداف بعض المجاميع النقدية.

كما أن تبني استهداف التضخم هو نتيجة لبعض الصعوبات التي واجهتها البنوك المركزية في تطبيق هذه السياسات كمثبتات بديلة للسياسة النقدية. وإذا كان الرأي الغالب قد انتهى إلى أن المحافظة على استقرار الأسعار أضحى هو الهدف الرئيسي والنهائي للسياسة النقدية، فإن فاعليتها ترتبط بمدى تحقيقها هذا الهدف ومنه التطلع لتحقيق هدف الاستقرار الاقتصادي ككل، وضمن هذا السياق تندرج إشكالية هذه الدراسة على النحو التالي:

ما مدى فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي بالجزائر خلال الفترة (1999/2011)، وهل بإمكان الهيئات النقدية إعتقاد وتطبيق سياسة استهداف التضخم حالياً أو ضمن الفترات المختلفة اللاحقة باعتبارها أسلوباً حديثاً في إدارة سياستها النقدية ؟.

أهمية وأهداف البحث:

لقد أصبحت الحاجة إلى إصلاح السياسة النقدية على الصعيد الوطني ضرورة تفرضها حقيقة مسلم بها وهي أنه ليس هناك اقتصاد في وقتنا المعاصر يستطيع تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية تلقائياً دون وجود سياسة نقدية مرنة ومتوازنة ذات كفاءة جيدة تتلائم مع المتغيرات المحيطة. ولعل نجاح السياسة النقدية الحديثة المبنية على تبني إستراتيجية استهداف التضخم في تحقيق معدلات تضخم منخفضة خلال العقد الماضي في العديد من الدول من جهة، والإقبال المتزايد على هذه السياسة وبشكل مستمر من جهة ثانية، قد زاد من أهمية هذه السياسة في دعم الاستقرار الاقتصادي، ومن إمكانية تطبيقها بشكل فعال في الجزائر بالمدى القصير على الأقل. ومن ثم تهدف هذه الدراسة ضمن الإطار الذي حدد لها إلى التعرف على:

- إبراز دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار والتوازن الاقتصادي الداخلي والخارجي.
- دراسة تحليلية وتقويمية لأداء السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (1999/2011).
- دراسة مدى توافق تطبيق سياسة استهداف التضخم مع واقع ومعطيات الوضعية العامة للاقتصاد الجزائري.

فرضيات البحث:

تقوم هذه الدراسة على ثلاثة فرضيات نحاول إثبات مدى صحتها وهي:

- تعد مسألة إصلاح السياسة النقدية في الجزائر مسألة ضرورية في ظل التطورات الاقتصادية الحديثة.
- يتوقف نجاح عملية التنمية الاقتصادية على وجود سياسة نقدية ذات كفاءة عالية.
- تعتبر عملية تبني وتطبيق إستراتيجية استهداف التضخم بشكل فعال في الجزائر غير مواتية بالمدى القصير.

منهج البحث:

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي، من خلال عرض الآراء والأفكار التي قدمها الاقتصاديون في مجال السياسة النقدية. والمستمدة من مصادر ثانوية وأولية متكاملة، تمثلت الأولى في مختلف المراجع والمقتنيات المكتبية، أما الثانية فهي جميع البيانات الصادرة عن المؤسسات والأجهزة الحكومية والهيئات الدولية.

خطة البحث:

لتحليل موضوع البحث تم إتباع خطة منهجية شملت مبحثين رئيسيين، الأول ضم الإطار النظري والدراسات السابقة، والذي ركزنا فيه على توصيف ظاهرة التضخم إلى جانب الأسباب المنشأة له وآثاره الاقتصادية، بالإضافة إلى دراسة مفهوم سياسة استهداف التضخم وأهم شروط الأخذ بها كإستراتيجية حديثة للسياسة النقدية، كما تم فيه استعراض لدراسات سابقة للموضوع بشكل عام. أما المبحث الثاني فقد تم من خلاله التطرق للسياسة النقدية الحديثة وإجراءات معالجة التضخم في الجزائر، حيث شملت عناصره تحليل عام لأداء السياسة النقدية في الجزائر خلال فترة الدراسة، كما تم فيه تسليط الضوء على واقع تطبيق إستراتيجية استهداف التضخم في الجزائر.

ليتم في نهاية الدراسة إدراج أهم النتائج والتوصيات الملخصة للبحث.

1- الإطار النظري والدراسات السابقة:

إن ظاهرة التضخم ليست وليدة العصر بل هي مسايرة لكافة الأنظمة الاقتصادية على اختلافها، وهي مشكلة تشمل كل الدول المتقدمة والنامية، إذ أن الآثار السلبية التي تتركها هذه الظاهرة كالحث من الإذخار وعدم التحفيز على الاستثمار وتخفيض معدلات النمو الإقتصادي إلى جانب التوزيع غير العادل للثروات، يستدعي من السلطة النقدية والتنفيذية البحث عن سياسات نقدية جديدة كفيلة بالحد من التضخم، وفي هذا الإطار طبقت معظم الدول التي واجهت مشكلة التضخم العديد من السياسات النقدية بحسب تعدد أسباب المنشأة للظاهرة والآثار الناتجة عنها.

وهو ما يدفعنا نحو محاولة مسايرة أهم التطورات الحديثة في إستراتيجية السياسة النقدية وكيفية تصميم السياسة النقدية في سياق ما يعرف باستهداف التضخم، ومعرفة أسباب إتجاه العديد من الإقتصادات

لأخذ بنظام إستهداف التضخم في سياساتها النقدية، بالإضافة إلى دراسة أهم شروط الأخذ بهذا النظام مع استعراضنا لدراسات سابقة في تطبيق هذا النظام واختبار فعاليته.

1.1 مدخل نظري عام لمفهوم إستراتيجية إستهداف التضخم:

لقد تولدت القناعة لدى العديد من الأكاديميين ومخططي السياسة النقدية والمسؤولين في البنوك المركزية بأن استقرار الأسعار يجب أن يكون هو الهدف طويل الأمد للسياسة النقدية. وقد تبين منذ نهاية الثمانينات أن التأثير على التضخم بشكل غير مباشر من خلال المقاربات التقليدية القائمة على التحكم بالمتغيرات الوسيطة مثل المجاميع النقدية أو سعر الصرف، لا تساعد كثيراً في تحقيق ذلك الهدف. الأمر الذي دفع ببعض الدول الصناعية والنامية لاحقاً، إلى تبني مقاربة مباشرة لمكافحة التضخم عرفت بسياسة استهداف التضخم. وهو إعلان صريح من قبل السلطات النقدية بأن هدف السياسة النقدية الحديثة هو تحقيق مستوى محدد لمعدل التضخم خلال فترة زمنية محددة.

1.1.1 مفهوم التضخم أنواعه وآثاره الاقتصادية:

يعتبر التضخم ظاهرة متعددة الأبعاد ومتشعبة الجوانب وتثير الكثير من القضايا النظرية والتطبيقية، ولهذا فقد شغلت هذه الظاهرة بالرجال السياسة والاقتصاد على حد سواء، نظراً للآثار السلبية التي قد تخلفها سواء من الناحية الاقتصادية أو من الناحية الاجتماعية في الدول المتقدمة أو الدول النامية. كما تضاربت النظريات المفسرة لها بالشكل الذي أدى إلى إختلاف أساليب معالجتها واحتوائها أو الحد من تفاقمها على الأقل.

أ- مفهوم التضخم:

ب- هو من أكثر المصطلحات الاقتصادية شيوعاً، غير أنه على الرغم من شيوع استخدام هذا المصطلح فإنه لا يوجد اتفاق بين الاقتصاديين بشأن تعريفه ويرجع ذلك إلى انقسام الرأي حول تحديد مفهوم التضخم، حيث يستخدم هذا الاصطلاح لوصف عدد من الحالات المختلفة مثل الارتفاع المفرط في المستوى العام للأسعار، وكذا ارتفاع الدخول النقدية أو عنصر من عناصر الدخل مثل الأجور أو الأرباح، بالإضافة إلى ارتفاع التكاليف، والإفراط في خلق الأرصدة النقدية. إلا أن الشائع هو استعماله للتعبير عن حالة ارتفاع الأسعار وآثارها على قيمة النقود من جهة، وهيكل الإنتاج داخل الاقتصاد من جهة أخرى. وقد اكتسبت ظاهرة التضخم أهميتها في الحياة الاقتصادية بسبب ارتباطها الوثيق بالجانب النقدي والإنتاجي، واهتم الاقتصاديون بدراسة هذه الظاهرة بهدف الوصول إلى تفسير وتحديد تعريف دقيق لها.

ومن أبرز التعاريف التي ميزت هذا المصطلح تعريفه على أنه " الارتفاع المستمر والملموس في المستوى العام للأسعار في دولة ما " (خالد الوزني، أحمد الرفاعي، 2003، ص 249). كما عرف

بأنه " عبارة عن الانخفاض المستمر والمتواصل في القيمة الحقيقية لوحدة النقد " (أنس البكري، وليد صافي، 2002، ص 197)، ومن خلال هاذين التعريفين يتبين بأن التضخم يعبر عن الزيادة في كمية النقود المتداولة إلى تلك الدرجة التي تؤدي إلى حدوث انخفاض في قيمتها، والذي ينعكس في صورة ارتفاع مستويات الأسعار المحلية، مع ثبات مستويات الدخل، بحيث يؤدي التضخم إلى انخفاض القوة الشرائية لوحدة النقد.

واعتمدت بعض الكتابات في تعريفها لظاهرة التضخم على الأسباب المنشئة للتضخم، مع تفاوت التركيز على هذه الأسباب بين تعريف وآخر، ومن أمثلة ذلك تعريف التضخم بأنه " كل زيادة في كمية النقد المتداول تؤدي إلى زيادة في المستوى العام للأسعار " (غازي حسين عناية، 1985، ص 14)، كما تم تعريف التضخم أيضا على أنه " زيادة محسوسة في كمية النقود " (فؤاد هاشم، 1974، ص 219)، وكذلك عرف بأنه الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار في دولة ما والناجم عن فائض الطلب عما هو معروض من السلع والخدمات خلال فترة زمنية معينة.

وبشكل عام، فإنه وبالرغم من تعدد تعاريف ظاهرة التضخم إلا أنها تشير إلى أنها تمثل ارتفاعات متوالية في المستوى العام للأسعار وانخفاض في القوة الشرائية لوحدة النقد. وعليه فإن تعريف التضخم يتضمن الخصائص التالية:

- أن قياس التضخم يتم بمقياس ما يسمى بالمستوى العام للأسعار، والذي يعرف على أنه متوسط ترجيحي لأسعار مجموعة السلع والخدمات المستخدمة أو المستهلكة في بلد ما.

- أن التضخم يعبر عن الارتفاع الملموس في المستوى العام للأسعار، حيث يجب أن يكون الارتفاع في المستوى

العام للأسعار واضحاً ومحسوساً في المجتمع، وأن يشمل الارتفاع فترة زمنية غير قصيرة، حيث يعبر عن التضخم بأنه عملية ديناميكية قابلة للملاحظة خلال فترة طويلة نسبياً.

ب - أنواع التضخم:

يمتاز التضخم بتعدد أنواعه واختلافها باختلاف المعيار المستخدم للتمييز فيما بينها، إلا أن هذه الأنواع غير منفصلة عن بعضها البعض، حيث تمتاز بالاشتراك في بعض الخصائص التي تجمع فيما بينها، إذ أن جميع أنواع التضخم تشترك في خاصية واحدة، وهي عجز النقود عن أداء وظائفها أداءً كاملاً. وفي ضوء ذلك نستعرض الأنواع المختلفة للتضخم بالاعتماد على بعض المعايير كما يلي:

ب.1. التضخم المرتبط برقابة الدولة على الأسعار: على الرغم من وجود الضغوط التضخمية في الاقتصاد إلا أنه يلاحظ أحياناً عدم ارتفاع الأسعار، وذلك يكون نتيجة قيام الدولة بفرض رقابتها على

أسعار السلع والخدمات ذات الأهمية الاقتصادية في حياة المستهلك أو المنتج، وهناك شكلين للتضخم ترتبط بهذا النوع وهي:

ب.1.1 التضخم المكشوف (**Open Inflation**): يتمثل في الارتفاع المستمر للأسعار دون أي عوائق تعترض ذلك.

ب.1.2 التضخم المكبوت أو الكامن (**Repressed Inflation**): وهو الحالة التي تُمنع فيها الأسعار من الارتفاع عن طريق سياسات و ضوابط تحد من الإنفاق الكلي و تحول دون ارتفاع الأسعار.

ب.2. التضخم المرتبط بالقطاعات الإنتاجية: حيث يقسم التضخم على أساس هذا المعيار إلى قسمين إنطلاقاً من القطاع الذي يشهد ارتفاع الأسعار وهما:

ب.1.2 التضخم الإستهلاكي أو السلعي (**Commodity Inflation**): وهو التضخم الذي يحدث في مجال السلع الاستهلاكية، حيث يمنح لمنتجي السلع الاستهلاكية فرصة لتحقيق أرباح مؤقتة كبيرة.

ب.2.2 التضخم الرأسمالي (**Capital Inflation**): وهو التضخم الذي يصيب جانب السلع الرأسمالية، ويكون تأثيره على مستويات الاستثمار والإنتاج.

ب.3. معيار حدة التضخم: واعتماداً على هذا المعيار يمكن التمييز بين الأنواع التالية من التضخم:

ب.1.3 التضخم الجامح (**Galloping Inflation/ Hyper Inflation**): وهو الذي ترتفع فيه الأسعار بشكل كبير جداً وتزداد فيه سرعة تداول النقود وتتوقف فيه النقود عن العمل كمستودع للقيم، فإذا استمر ذلك فإنه يؤدي إلى انهيار النظام النقدي و تنهار معه قيمة الوحدة النقدية.

ب.2.3 التضخم الزاحف (**Creeping Inflation**): وهو ناتج عن ارتفاع الأجور بنسبة أعلى من زيادة الإنتاج وهو تضخم تدريجي وبطيء، ترتفع فيه الأسعار بمعدلات صغيرة لذلك فهو يستغرق فترة زمنية طويلة حتى يظهر.

ب.3.3 التضخم المتقلب: ونكون أمام حالة التضخم المتقلب عندما ترتفع الأسعار بمعدلات كبيرة لفترة معينة، ثم تتدخل السلطات الحكومية والنقدية لتحد من هذا الارتفاع لفترة أخرى، ثم تعود الأسعار لترتفع من جديد بحرية وبمعدلات كبيرة فترة أخرى وهكذا.

ب.4. التضخم المرتبط بالعلاقات الاقتصادية الدولية: حسب هذا المعيار يقسم التضخم إلى نوعين؛ الأول مرتبط بالمبادلات التجارية للدولة، مع العالم الخارجي، في حين ينتج النوع الثاني من التضخم عن أسباب داخلية متعلقة بالاقتصاد المحلي للدولة.

ب.4.1 التضخم المستورد (Imported Inflation): وهو التضخم الذي يحدث نتيجة للعلاقات الاقتصادية الدولية، حيث يتم إستيراد جزء من التضخم الذي يكون داخل الدولة المصدرة عبر قناة الواردات، وينعكس ذلك على أسعار هذه السلع المستوردة.

ب.4.2 التضخم المحلي: وهو التضخم الناتج عن إختلالات هيكلية في الوظائف الاقتصادية المحلية، حيث يزيد الطلب ويعجز الإنتاج عن الاستجابة لهذه الزيادة أو تزيد كمية النقود عن الحاجة الفعلية للاقتصاد.

ب.5. معيار درجة التشغيل في الاقتصاد: ويصنف التضخم حسب هذا المعيار إلى الأنواع التالية:

ب.5.1 التضخم غير الحقيقي: ويحدث عندما تكون الزيادة في الأسعار ناتجة عن زيادة الطلب الفعلي، وفي نفس الوقت يزيد الإنتاج لأن الاقتصاد يحتوي على طاقات عاطلة غير مشغلة، كما أن الظروف الاقتصادية تمكن من زيادة الإنتاج وبالتالي فإن التضخم في هذه الحالة ليس ضاراً لأنه يشجع على زيادة الاستثمار وزيادة التوظيف.

ب.5.2 التضخم الحقيقي: يكون في الحالة التي لا تؤدي فيه أي زيادة في الطلب إلى زيادة في الإنتاج، وإنما الزيادة في الطلب تقابلها زيادة في الأسعار.

ج - الآثار الاقتصادية الناتجة عن التضخم:

تؤدي ظاهرة التضخم في الاقتصاد إلى بروز العديد من الآثار الاقتصادية التي تؤثر بصورة مباشرة أو غير مباشرة على حجم النشاط الاقتصادي، وبالتالي تؤثر على عملية التنمية الاقتصادية. وتتجلى هذه الآثار، نتيجة التغير في قيمة النقود أثناء تعرض الاقتصاد لموجات تضخمية تؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية لوحدة النقد بنفس نسبة الارتفاع في مستويات الأسعار. ويؤدي الانخفاض في قيمة النقود إلى التأثير على مستوى معيشة مختلف فئات المجتمع من خلال تأثيره على مستوى الدخل الحقيقي للأفراد والذي يتناقص بارتفاع المستوى العام للأسعار.

وتختلف درجة تأثير التضخم على أفراد المجتمع، حيث أن شريحة كبيرة في المجتمع والتي تمثل محدودي الدخل وأصحاب الدخل الثابتة والمعاشات التقاعدية، والذين تزداد معاناتهم جراء حدوث ارتفاع في مستويات الأسعار، نظراً لانخفاض في مستويات دخولهم الحقيقية وحساسية تأثرها بالتضخم، حيث يؤدي التضخم إلى انخفاض دخولهم النقدية الحقيقية، بينما تمثل الشريحة الأخرى المستفيدين من الارتفاعات في مستويات الأسعار ويمثلون فئة قليلة في المجتمع وتشمل المنتجين وأصحاب رؤوس الأموال والذين يحققون أرباحاً مرتفعة نتيجة الموجات التضخمية. أما بالنسبة للنتائج الاقتصادية الناجمة عن التضخم، والتي يمكن أن تؤثر على تطور الاقتصاد الوطني وتشويه بنيته، فيمكن أن نذكر أهمها فيما يلي:

ج.1. انخفاض معدل النمو الحقيقي للاقتصاد رغم الزيادة الاسمية القياسية في حجم الاستثمار. وذلك لأن زيادة تكلفة الاستثمار نتيجة ارتفاع الأسعار قد تدفع بالمستثمرين إلى العزوف عن الاستثمارات الكبيرة والتوجه نحو الاستثمارات الهامشية ذات التكلفة قليلة والربحية العالية مثل أعمال المضاربة وغيرها من العمال غير المنتجة وما ينجم عن ذلك من عثرات في عملية التنمية وتقدم المجتمع وتعميق حالة التخلف الاقتصادي والاجتماعي والثقافي.

ج.2. فقدان النقود لوظيفتها كمخزن للقيم، حيث تؤدي الارتفاعات المستمرة في الأسعار إلى فقدان النقود لجزء من قوتها الشرائية مما ينعكس في إضعاف ثقة الأفراد بوحدة العملة الوطنية، وفقدانها لوظيفتها كمخزن للقيمة، والذي يؤدي إلى إضعاف الحافز على الادخار لدى الأفراد وزيادة الميل للاستهلاك في مقابل انخفاض الميل للادخار، كما قد يتجه الأفراد إلى تحويل الأرصدة النقدية الزائدة عن حاجات الاستهلاك إلى ذهب أو عملات أجنبية ذات قيمة مستقرة أو استخدامها في اقتناء سلع معمرة، أو المضاربة في شراء الأراضي أو العقارات الفاخرة، وذلك بهدف الاستفادة من الأرصدة النقدية التي بحوزتهم قبل انخفاض قوتها الشرائية بفعل تأثير التضخم. وبناء على ذلك فإن التضخم يعمل على زيادة معدلات الاستهلاك والطلب الكلي والذي يؤدي بدوره إلى تفاقم الضغوط التضخمية في الاقتصاد خاصة عند بلوغ الاقتصاد مرحلة التشغيل الكامل، حيث أن الزيادة في الطلب الكلي لا يقابلها زيادة مماثلة في العرض الحقيقي مما يؤدي إلى ارتفاع مستويات الأسعار.

ج.3. تشويه العلاقات الاقتصادية والنقدية مع العالم الخارجي، وذلك نتيجة انخفاض قيمة العملة الوطنية تجاه العملات الأجنبية، وهي من النتائج السلبية للتضخم والتي يترك من خلالها بصماته السيئة على ميزان المدفوعات، وبالمقابل ازدياد معدل الاعتماد على الديون الخارجية، وتعميق علاقات التبعية إلى السوق العالمية، والوقوع تحت سيطرة الاحتكارات الأجنبية.

ج.4. حدوث حالة من الارتباك في تنفيذ مشروعات التنمية، حيث تمارس الضغوط التضخمية تأثيراً كبيراً على القرارات التي يتخذها المنتجون وأصحاب رؤوس الأموال وكذلك السلطات الحكومية في سبيل وضع الخطط والبرامج التي تستهدف تحديد المشروعات الاستثمارية التي تتطلبها عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث تؤدي الارتفاعات في مستويات الأسعار المحلية إلى صعوبة تحديد تكاليف إنشاء المشروعات الإنتاجية؛ وذلك نظراً للتغير المستمر في مستويات أسعار مستلزماتها، والتي تساهم في خلق صعوبات مالية تواجهها المشروعات الاستثمارية لتوفير موارد التمويل اللازمة لتمويل تلك المشروعات بسبب التغيرات المستمرة في تكاليف اقتنائها، والذي يؤثر سلباً على إنجاح خطط التنمية في تشغيل الطاقات الإنتاجية العاطلة، مما قد يؤدي إلى ظهور بعض الظواهر السلبية في الاقتصاد كارتفاع معدلات البطالة وسوء استخدام الموارد المالية من خلال توجيهها نحو المشروعات الأقل إنتاجية.

2.1.1 السياسة النقدية الحديثة وإستراتيجية استهداف التضخم:

إن استهداف التضخم كإطار للسياسة النقدية الحديثة هو بمثابة إستراتيجية جديدة أقدمت عليها مجموعة من الدول منها المتقدمة والصاعدة لإعطاء مزيد من الشفافية والمصادقية للسياسة النقدية. إذ يعتبر كتوجه بديل لسياسات استهداف سعر الصرف واستهداف بعض المجاميع النقدية. كما أن تبني استهداف التضخم هو نتيجة لبعض الصعوبات التي واجهتها البنوك المركزية في تطبيق هذه السياسات كمثبتات بديلة للسياسة النقدية. فقد تبين من خلال مجموعة من الدراسات أن ضعف العلاقة بين عرض النقود والأسعار والدخل، أو ما يعرف بالاستهداف النقدي، كان حافزاً إضافياً لتبني استهداف التضخم. فهذا يعني أن هناك تغيرات جديدة قد طرأت على النظرية النقدية متجاوزة أسس وقواعد النظرية النقدية الكلاسيكية كما وردت في تحاليل الاقتصاديين النقديين خصوصاً **M. Friedman** الذي يؤمن بأن " التضخم هو دائماً وفي أي مكان ظاهرة نقدية " (كمال الوالي، 2012).

أ - إستراتيجية السياسة النقدية الحديثة:

مند أن ظهرت بوادر تضخمية في الدول الكبرى، بدأت عملية ضبط التضخم ومكافحته تأخذ أهميتها القصوى في إستراتيجية السياسة النقدية هذا بعد أن أثبت الإقتصاديون مدى أثر تغيرات كمية النقود على مستوى النشاط الإقتصادي. فقد توصلوا بأن معدل نمو عرض النقود في الفترة الطويلة سوف يعبر عن نفسه في إختلاف معدل التغير في الأسعار، أما في الفترة القصيرة سوف يغير معدلات الأسعار والنتائج. فكانت نقطة التغير في وجهة إستراتيجية السياسة النقدية نحو إستخدام مجاميع الإحتياطي، بعد فشل إستخدام معدل الفائدة كهدف وسيط في السياسة النقدية، وقد كانت الإستراتيجية الحديثة للسياسة النقدية تتمثل في إختيار هدف وسيط هو النمو النقدي في السنة، ويكون ضبط هذا النمو النقدي بالتحكم في معدل الفائدة على الأرصدة النقدية لدى البنوك، ولكن هذه الإجراءات لم تلقى نجاحاً كبيراً، وتعرضت لعدة إنتقادات لأن البنوك المركزية تتحكم في سعر الفائدة في حين فقدت السيطرة على عرض النقود، ولذلك كانت هناك مجموعة إجراءات لدعم السياسة النقدية، تمثل أهمها في توسيع عريض لمجال تقلبات أسعار الفائدة، وإستخدام مجموع إحتياطات البنوك كهدف أولي لضبط كمية النقود، وقد تم التركيز على الإحتياطات الحرة (صالح مفتاح، 2003، ص 110).

ومع التكامل المتنامي لأسواق المال العالمية خلال العقدین الماضیین وتزايد التقلب في تدفقات رأس المال منذ أزمة النظام النقدي، أصبحت ظروف الإبقاء على نظام سعر صرف ثابت أكثر صعوبة. ونتيجة لذلك، فإن الإقتصاديات النامية والتي لا تزال تحتفظ بسعر صرف ثابت كمصدر استقرار اسمي للسياسة النقدية، تتعرض لضغط متزايد للتحرك في اتجاه إجراءات أكثر مرونة أو في الاتجاه الأقصى المقابل، مثل مجالس النقد أو الدولار الكاملة. إلا أنه خلال عقد الثمانينيات أصبحت تجربة الدول في التوجه النقدي غير مرضية. ومع قيام المؤسسات المالية بتطوير بدائل للنقود، فإن الطلب على النقود أصبح

غير مستقر بصورة متزايدة، وبات من الواضح أنه بالرغم من تزايد ارتباطها على المدى البعيد، فإن النفود والتضخم ليسا مرتبطتين بدرجة كافية على المدى القريب. ونتيجة لذلك، ففي أوائل التسعينيات تبنى العديد من الدول منظمة التعاون والتنمية ونيوزيلندا التوجه الصريح لسياسة إستهداف للتضخم كإستراتيجية لتنفيذ السياسة النقدية.

ب - مفهوم سياسة استهداف معدل التضخم:

يمثل التعامل مع التضخم كهدف نهائي رئيسي للسياسة النقدية توجهاً معاصراً في النظرية النقدية، وتتمحور سياسة استهداف التضخم حول مشكلة عدم التناسق الزمني في السياسة النقدية بشكل رئيسي. ويرتكز ذلك على دور الترتيبات المؤسساتية من أجل تحسين رفاه المجتمع. إن ترتيب الأفضلية لأي من تلك الترتيبات إنما يعتمد على أولويات المجتمع بالنسبة لأهداف السياسة النقدية الرئيسية (عبد الرزاق حساني، 2002، ص 101).

وفي إطار هذا التوجه يعتبر الاستهداف الأمثل للتضخم حلاً مثالياً لمشكلة اختيار الترتيبات المؤسساتية للسلطة النقدية بين المركزية أو الاستقلالية. وقد بادر الباحثين إلى إعطاء مجموعة من التعاريف الدقيقة محددين في ذلك الإطار المفاهيمي العام لهذه السياسة.

إن استهداف التضخم يعني إعلان كل من الحكومة والبنك المركزي على أن يكون هدف السياسة النقدية تحقيق معدل تضخم مستهدف في مدى زمني محدد كأن تحدد نسبة 3 % في السنة خلال سنتين متتاليتين (حسن إبراهيم العيوطي، 2005، ص 16). ويمثل التعامل مع التضخم كهدف نهائي رئيسي للسياسة النقدية توجهاً معاصراً في النظرية النقدية ويتمحور حول " استهداف التضخم " ويرمي إلى حل مشكلة عدم التناسق الزمني في السياسة النقدية بشكل رئيسي (Christian h; 1999; p 295).

أما إسماعيل أحمد الشناوي فقد اعتبر أن استهداف التضخم يعد من المفاهيم الحديثة نسبياً لتطوير أسلوب إدارة البنوك المركزية للسياسة النقدية من خلال التركيز بوضوح على معدل التضخم، ويتحدد استهداف التضخم في إعلان السلطات النقدية عن هدف رقمي محدد أو مدى محدد لمعدل التضخم في الأجل القصير وتحقيق استقراره في الأجل الطويل، يمثل الهدف الأساسي للسياسة النقدية (إسماعيل أحمد الشناوي، 2004، ص 1).

وبشكل عام فإن سياسة استهداف معدل التضخم تقوم على التزام السلطات النقدية بتحقيق معدل مستهدف للتضخم خلال فترة زمنية محددة، على أن يترافق ذلك مع إعطاء الاستقلالية التامة للبنوك في وضع وتطبيق السياسات والإجراءات اللازمة لتحقيق الهدف المعلن، ومع الالتزام الكامل بالشفافية في وضع السياسات وفي تطبيقها وكذلك في توجهاتها المستقبلية بما يعزز مصداقية البنوك المركزية ويرسخ ثقة الأسواق. وقد ظهر هذا الأسلوب في بداية التسعينيات، وبالضبط في نيوزيلندا عام 1990.

كما تجدر الإشارة إلى أن النظرية الاقتصادية لا تحدد معدل معين للتضخم ، أو آلية الوصول للمعدل المستهدف، فهذا راجع لحالة كل دولة على حدة، ويتميز هذا النظام بإهتمام السلطة النقدية بالاعتبارات المحلية وكيفية الإستجابة للصدمات التي يواجهها الإقتصاد المحلي، وكذا عدم وجود علاقة قوية ومستقرة بين النقود ومعدل التضخم، ومن السهل فهم الجمهور لأهداف السياسة النقدية (وهذا لا يتوفر بدرجة مماثلة في ظل إستهداف النقود) (central bank of Egypt, 2003, p 1).

ج - دوافع وعوامل إنتهاج سياسة إستهداف التضخم:

كما ذكرنا سابقاً، فقد واجهت البنوك المركزية في الدول الصناعية منذ منتصف الثمانينات مشكلة تعثر سياسة استخدام المتغيرات الوسيطة كالقاعدة النقدية وسعر الصرف لتحقيق هدفين متناقضين، هما زيادة النمو الاقتصادي وتخفيض معدل التضخم. وقد استندت تلك السياسة على فرضية القدرة على التحكم بالمتغيرات الوسيطة، وبأن هناك علاقة وثيقة بين هذه المتغيرات الوسيطة وتلك الأهداف، ويرجع تعثر هذه السياسة إلى سببين:

ج.1. التناقض بين الأهداف: حيث يخلق التناقض بين أهداف السياسة النقدية حالة من عدم اليقين لدى الجمهور وعملاء الأسواق بشأن أي منها له الأولوية في التحقيق. مما يؤدي بالتالي إلى عدم الثقة في مقدرة البنك المركزي على تحقيق أهدافه خصوصاً فيما يتعلق بتخفيض معدل التضخم والتحكم فيه بالأوقات الصعبة التي تحتاج إلى بناء الثقة لدى عملاء السوق.

ج.2. تغير قوة ارتباط المتغيرات الوسيطة: ويرجع السبب الثاني لتعثر لهذه السياسة إلى أن هذه المتغيرات الوسيطة مثل معدل نمو القاعدة النقدية أو أسعار الصرف قد تتغير قوة ارتباطها وتأثيرها على كل من معدل نمو الناتج الوطني ومعدل التضخم من وقت إلى آخر. بالإضافة إلى هذين السببين، فإن تبني نظام إستهداف التضخم كإطار عام جديد للسياسة النقدية في العديد من الإقتصادات خلال السنوات السابقة يعتبر دافع ومحفز قوي لإنتهاج هذا النظام، فقد أكد (Klaus Shmidt Hebbel) رئيس وحدة البحوث الإقتصادية في البنك المركزي الشيلي، أن الدول التي تبنت تلك السياسة الجديدة تمكنت من تخفيض كل من معدلات التضخم وهامش الخطأ في حساب التضخم في سياستها النقدية، بالإضافة إلى ذلك فقد ساهم هذا في رفع مصداقية السياسة النقدية وخفض حدة التقلبات في معدل التضخم وزيادة استقراره، فالأدلة الرقمية تشير إلى أن نظام إستهداف التضخم له أثر إيجابي على مصداقية الدولة وأداء سياستها النقدية، كما أنه يقلل من معدلات التضخم المتوقعة (central bank of Egypt, 2003, p 2).

ومن العوامل التي ساهمت في تبني هذه السياسة نذكر:

- إرتفاع معدلات التضخم في الثمانينات القرن الماضي، الأمر الذي اثر على معدلات النمو الاقتصادي وعلى تخفيض الموارد الاقتصادية، وهذا استوجب تخفيض التضخم والتحكم فيه.

- أن الاعتماد على المجمعات النقدية كاستهدافات وسيطية نتج عنها مشاكل في ظل اتساع الابتكارات المالية، إلى جانب عدم الاتفاق حول المجمع الأكثر دلالة على التضخم. وقد توصلت بعض الدراسات التي أجريت على السياسات النقدية المتبعة في عدد من الدول النامية، إلى أن هذه الدول عادة ما تنقسم بين إستهداف المعروض النقدي أو سعر الصرف أو التضخم، ثم تخطى العديد منها عن إستهداف سعر الصرف على أثر أزمت العملات، فأصبح الإتجاه العام هو المزج بين إستهداف المعروض النقدي والتضخم (central bank of Egypt, 2003, p 3).

- تطرح سياسة استهداف المجمعات النقدية مشكلة المحافظ المالية للأعوان الاقتصادية نتيجة تغيرات في أسعار الفائدة القصيرة والطويلة الأجل، مما يؤدي إلى اختلاف تشكيلة المجمعات النقدية الواسعة والضيقة من حيث الحجم، حيث انخفاض أسعار الفائدة القصيرة المدى مقارنة بأسعارها في المدى الطويل يساعد على تضخيم المجمعات الواسعة بسبب أن الأعوان الغير ماليين سيوظفون أموالهم في شكل سندات أكثر منها في شكل ودائع لأجل.

- عدم استقرار العلاقة بين المجمعات النقدية والتضخم الذي خلق مشكلة سياسة نقدية تستهدف المجمعات النقدية، مما نتج عنه التقليل من قيمته والتخلي عنه لصالح سياسة استهداف التضخم، وعدم استقرار هذه العلاقة لا يعطي نتائج مرضية لتحقيق تضخم منخفض.

- تسعى البنوك لتحديد معدل للتضخم في فترة محددة لتجنب مشكلة تضارب الإستهدافات (سعر الصرف، المجمعات النقدية) (محمد أحمد زيدان، 2009).

د - الجوانب العملية لتوجيه استهداف التضخم:

إن استهداف معدل التضخم هو إطار لسياسة نقدية تلزم البنك المركزي بتحقيق معدل تضخم منخفض. وتبدأ العملية عادة بإعلان رسمي مشترك من جانب البنك المركزي والحكومة (عادة وزارة المالية) بهدف كمي واضح للتضخم يتم تحقيقه خلال فترة زمنية محددة، كمثال تحديد نسبة للتضخم مقدارها 2 % في السنة خلال العامين التاليين. ويصبح البنك المركزي - الذي لابد أن يكون حراً في كيفية استخدام أدواته - مسؤولاً عن تحقيق هذا الهدف وأن يوفر بصفة منتظمة معلومات عامة عن إستراتيجيته وقراراته. ويساعد هذا الالتزام بالشفافية في الحد من عدم اليقين بشأن المسار المقبل للسياسة النقدية بينما يزيد من مصداقية البنك المركزي وخضوعه للمساءلة. كما يقوم البنك المركزي التقليدي في توجيه التضخم بضبط أدواته كأسعار الفائدة مثلاً عند مستوى معين اليوم يجعل توقعات التضخم بالنسبة لعام أو عامين قادمين قريبة من التضخم في ذلك الوقت من المستقبل.

وتقوم توقعات بدور الهدف الوسيط، ويدفع الفارق بين التضخم المتوقع والمستهدف اختيارات السياسة لرأب الفجوة بينهما. ويقرر البنك المركزي عادة، المسار المقبل للسياسة النقدية بعد تقويم المعلومات التي تم الحصول عليها من عدة مؤشرات، مثل توقعات التضخم التي تهيئها نماذج الاقتصاد الكلي، والتوقعات التي تقدم بوسائل أكثر آلية مثل نماذج النقل ذاتية الانحدار، وعمليات المسح القائمة على أساس توقعات التضخم.

كما تنتظر السلطات النقدية في تطورات المتغيرات المالية والنقدية الرئيسية، مثل النقود والائتمان والهيكل الزمني لأسعار الفائدة، وأسعار الأصول وظروف سوق العمل. وعندما يظهر أكثر من واحد من هذه المؤشرات بأن التضخم المقبل يحتمل أن يتجاوز الهدف، عندها تصبح الحاجة إلى تنشيط الأدوات أكثر وضوحاً.

هـ - الشفافية في ظل تحديد هدف التضخم:

تكون السياسة النقدية أكثر كفاءة عندما تفهم الأسواق أهداف السياسة والروابط بين تدابير السياسة النقدية وتلك الأهداف. وتلعب الشفافية دوراً أساسياً في أن تنتقل إلى المشاركين في الأسواق فكرة إمكانية الاعتماد على البنوك المركزية لما تحققه من نتائج، تؤدي بدورها إلى زيادة انضباط النظام في رسم السياسة وفي تطبيقها. وبقدر ما يتم الإعلان عن أهدافها، بما فيه الأهداف الوسيطة، توجد الشفافية أيضاً في ظل التوجيه النقدي. إلا أن مؤيدي توجيه التضخم يرون أن أسلوبهم يزيد الشفافية والاتصالات المفتوحة.

ومن أسباب ذلك أن فهم الإعلان الواضح عن أهداف التضخم أسهل من فهم الإعلان عن معدل النمو لإجماليات نقدية معينة. كذلك فإنه نظراً لأن تكاليف التضخم لا تنجم فقط عن معدله ولكن أيضاً عن تقلباته، فإن الأهداف الصريحة للتضخم تعمل بالحد من عدم اليقين حول المسار المستقبلي للتضخم، على تحسين قرارات الإدخار والاستثمار، وبذلك ترفع معدل الإنتاجية الشاملة. يضاف إلى ذلك أن إيضاح نوايا البنك المركزي يساعد في الحد من التقلبات في الأسواق المالية، مع ما يترتب على ذلك من آثار مفيدة لتخفيض المخاطر وعلاوات سعر الصرف (مصطفى بابكر، 2012).

وفي هذا الإطار تقوم كل البنوك المركزية المشاركة في توجيه التضخم بإصدار تقارير دورية عن السياسات النقدية أو ما يسمى تقارير التضخم، حيث توضح نوايا البنوك المركزية حول المسار المقبل للسياسة النقدية،

كما تفسر الفوارق بين معدلات التضخم الفعلية والمستهدفة. ولتحسين فهم المتعاملين الاقتصاديين لمنطق البنك المركزي، تتضمن تلك التقارير أيضاً وصفاً لكيفية التوصل إلى التوقعات حول التضخم (بما في ذلك تقويم مخاطر الصعود والهبوط) إضافة إلى بيان الكيفية التي يتصرف بها البنك المركزي إزاء

مجموعة من المسائل التطبيقية الإضافية. ويؤدي هذا البيان المسبق إلى الحد من احتمالات إساءة فهم رد فعل البنك المركزي تجاه تلك المسائل.

2.1 دراسات سابقة حول إستراتيجية إستهداف التضخم:

تناولت عدة أطروحات ورسائل وبحوث ظاهرة التضخم، حيث ركزت على الدراسات التحليلية والقياسية للظاهرة مع التطرق إلى مختلف السياسات التي بإمكانها معالجة التضخم، كما تطرقت دراسات أخرى للسياسة النقدية بانفراد خاصة في مرحلة التحول إلى اقتصاد السوق، بالإضافة إلى أنه تم دراسة هذه السياسة مع السياسة المالية لإبراز كيفية التنسيق بينهما.

فيما ركزت دراسات أخرى على مسار وإصلاحات السياسة النقدية في إطار تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي مع صندوق النقد الدولي. وكان من أهم الدراسات في الجانب الإصلاحي ما تطرق منها لدراسة مفهوم سياسة إستهداف التضخم وظروف تطويرها ومتطلبات تطبيق هذا الإطار لإدارة السياسة النقدية من شروط أولية وأخرى عامة لضمان نجاح وفعالية هذه السياسة. ومن بين هذه الدراسات نذكر:

1.2.1 دراسة إسر تيتار (Eser Tutar, 2002):

حاولت الدراسة تقييم سياسة استهداف التضخم في تركيا باستخدام نموذج الانحدار الذاتي، وخلصت بأن تركيا تتوفر لديها شرطين أساسيين لإستهداف التضخم. حيث تمثل الشرط الأول في استقلالية البنك المركزي، إذ استطاعت تركيا ومن خلال القانون من زيادة درجة استقلالية البنك المركزي بإدخالها تعديلات على قانون البنك المركزي وحل مشاكله مع الخزنة العامة والحرية من الهيمنة المالية. أما الشرط الثاني فهو امتلاك تركيا لهدف وحيد هو استقرار الأسعار وإعطاء هذا الهدف الأولوية علاوة على ذلك فإن سعر الصرف أصبح أكثر مرونة منذ سنة 2000، إذ احتاجت إلى استخدام أداة ارتكاز أخرى بعد قيامها بتعويم سعر الصرف ومن ثم تبنيها لسياسة استهداف التضخم. (رجاء عزيز بندر، 2005)

2.2.1 دراسة رجاء عزيز بندر (Raja Aziz Bender, 2005):

وتناولت البحث موضوع استهداف التضخم مع دراسة لتجارب بلدان نامية في السياسة النقدية، حيث إهتم البحث بالتعريف بسياسة استهداف التضخم وتوضيح الظروف التي تطورت فيها، كذلك يتطرق البحث إلى متطلبات وإجراءات تطبيق السياسة وتقييم أدائها، وتختتم الدراسة بعرض بعض تجارب الدول النامية التي طبقت هذا الإطار لإدارة السياسة النقدية.

وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج لعل أهمها أن سياسة استهداف التضخم تتميز بعدة مزايا منها قدرة السياسة النقدية على المحافظة على استقرار الأسعار في المدى الطويل، وتساعد على تفادي التقلبات في مستوى الناتج وتحفز على تحقيق معدلات نمو مرتفعة في المدى الطويل ومواجهة الصدمات

التي يتعرض لها الاقتصاد إلى جانب تعزيز الشفافية ومصادقية السياسة النقدية. كما أن استهداف التضخم يعد معيار أفضل لقياس فعالية السياسة النقدية مقارنة بالإستهدافات الأخرى.

إلا أنه وبالرغم من الإيجابيات السابقة الذكر لهذه السياسة، فقد أكدت الدراسة أنها لا تخلو من الانتقادات، حيث لا توجد ضمانات كافية بأن يكون البنك المركزي ناجحاً في استعمال تقديره بوضع سياسات نقدية ملائمة تستجيب لرد الصدمات المحتملة نتيجة وجود فترات إبطاء زمنية في عملية التنبؤ بمعدل التضخم. وتم إثراء هذه النتائج بمجموعة من التجارب الدولية التي تبقت هذه الاستراتيجية في سياستها النقدية. (رجاء عزيز بندر، 2005)

3.2.1. دراسة بلعزوز وطيبة (Ali Belazzouz Ben, Abdelaziz Tiba, 2008):

وضمن هذه الدراسة تم التطرق للسياسة النقدية واستهداف التضخم في الجزائر خلال الفترة (2003/1990)، وتهدف الدراسة إلى تقييم مدى فعالية سياسة استهداف التضخم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الجزائر في مرحلة انتقاله إلى اقتصاد السوق.

وقد بينت نتائج الدراسة أن السياسة النقدية تعتبر من بين السياسات المتخذة في علاج ظاهرة التضخم ودعم النمو الاقتصادي والتشغيل في الجزائر، خاصة بعد سنة 1990. إلا أنها أكدت أنه لا تتوفر الشروط في الوقت الحاضر لتطبيق سياسة استهداف التضخم في الجزائر، لكن بالإمكان اعتماد هذا الأسلوب في إدارة السياسة النقدية في المستقبل من خلال تبني السلطة النقدية هدف استقرار الأسعار في المدى الطويل، كهدف أساسي للسياسة النقدية، وإعطاء استقلالية أكبر لبنك الجزائر. بالإضافة لمجموعة الشروط المواتية لتحقيق ذلك. (بلعزوز، طيبة، 2008)

4.2.1. دراسة كمال الوالي (Kamal El Ouali, 2008):

وهي دراسة تم من خلالها تناول فكرة استهداف التضخم بين التأييد والانتقاد، وتم من خلالها الحديث عن استهداف التضخم بالمغرب، فقد بينت الدراسة أن تطبيقه على الأقل خلال هذه المرحلة، هو رهين بمدى إجماع الدول التي اعتمدته كإطار لسياستها النقدية حول نجاعته ومصادقيته، لاسيما في ظل مناخ دولي يطبعه ركود اقتصادي وانخفاض حاد لأسعار الفائدة. كما يكمن القول أن المغرب ليس مؤهلاً بعد بالشكل الكافي لتبني سياسة نقدية قائمة على استهداف التضخم، وذلك لعدة اعتبارات، بالرغم من تداول هذا المصطلح في بعض التقارير الصادرة عن بنك المغرب. وذلك لأن المغرب لم يستوف بعد كل الشروط التي يجب احترامها مسبقاً قبل تنفيذ أي سياسة نقدية تقوم على استهداف التضخم. فاستقلالية البنك المركزي كشرط مؤسسي يظل غير كاف دون استكمال الشروط الأخرى ذات طابع تقني من قبيل وضع النماذج التطبيقية الضرورية نظراً للدور الذي تلعبه التنبؤات في استهداف التضخم. كما أن تطبيق استهداف التضخم يجب أن يصاحبه نظام مرن لسعر الصرف وكذا استقرار في النظام المالي والإطار

المacro اقتصادي مع إمكانية تنسيق فعالة بين السياستين النقدية والمالية وحكمة مؤسساتية رشيدة. (كمال الوالي، 2012)

2. السياسة النقدية الحديثة وإجراءات معالجة التضخم في الجزائر.

تبنت الجزائر العديد من السياسات الإصلاحية التي تهدف إلى إرساء قواعد اقتصاد السوق. وقد استخدمت هذه السياسات ضمن آلياتها السياسة النقدية كوسيلة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال التحكم في الكتلة النقدية وكبح التضخم والعمل على استعادة توازن ميزان المدفوعات بالإضافة إلى العمل أيضاً على التأثير في سعر صرف العملة الوطنية تجاه العملات الأجنبية المتداولة. حيث بدأنا نشهد مؤخراً شبه الإقبال للسياسة النقدية على تبني سياسة استهداف التضخم كوصفة جديدة للسياسة النقدية قد تمكن بنك الجزائر من إيجاد وسيلة فعالة لضبط التضخم والتحكم فيه في حدود المعدلات المستهدفة مستقبلاً. وقد دارت العديد من التساؤلات حول مضمون هذه السياسة الإصلاحية، ومستوى أدائها وتأثيرها على مؤشرات الاقتصاد الوطني.

1.2 تحليل أداء السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2011/1999):

تعتمد السلطات النقدية في أي دولة على وضع ورسم إستراتيجية نقدية خاصة، قد تبدي عليها بعض التعديلات من فترة لأخرى نظراً لبعض الإختلالات المسجلة لبعض المؤشرات الاقتصادية. ويتعين على البنك المركزي تسطير جملة من الأهداف الواجب بلوغها يتقدمها التركيز على هدف معين كونه أهم هدف ينبغي استهدافه أولاً، ويبقى هدف استقرار المستويات العامة للأسعار يمثل الهدف المشترك في أغلب السياسات النقدية للدول بإختلافها. وفيما يلي نعرض تحليلاً عاماً لأداء السياسة النقدية بالجزائر وفعاليتها في تحقيق أهدافها النهائية خلال الفترة (2011/1999) متبعين في ذلك الخطوات التالية.

1.1.2 توجهات السياسة النقدية خلال الفترة (2011/1999):

إعتبرت هذه المرحلة معاكسة للمراحل السابقة في توجه السياسة النقدية، وذلك باعتماد السلطة النقدية سياسة نقدية توسعية تزامنت مع مجموعة البرامج والخطط التنموية التي شرع في تجسيدها، وكذا التي تم تسطيرها وإدراجها ضمن الفترات المختلفة اللاحقة. والمتمثلة في تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي امتد من أبريل 2001 إلى غاية أبريل 2004 وبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة ما بين 2005/2009 والبرنامج الخماسي للفترة 2010/2014، حيث تعززت المؤشرات الاقتصادية الكلية في الاقتصاد الوطني بشكل ايجابي خلال هذه الفترة.

وقد ساهمت العديد من العوامل في تحسين الوضع النقدي في الجزائر ودفعه نحو التوسع، ومن بين هذه العوامل ارتفاع أسعار البترول التي وصلت إلى مستويات قياسية بلغت حدود 126 دولار للبرميل الواحد سنة 2011. في حين سجل سعر البرميل الواحد 65.2 دولار سنة 2002 (Ministère 2011, p 4)

(des finances). ويظهر المسح النقدي لهذه الفترة التوجه نحو تطبيق سياسة نقدية توسعية، الأمر الذي نتج عنه ارتفاع في المستوى العام للأسعار.

الجدول رقم (01): تطور الوضعية النقدية للاقتصاد الجزائري خلال (2009/2000)

(الوحدة: مليار دينار جزائري)

البنود النقدية /السنوات	200 0	200 1	200 2	200 3	200 4	200 5	200 6	200 7	200 8	200 9
الإئتمان المحلي	162 1,3	161 0,9	184 5,4	180 3,6	151 4,4	846 ,6	601 ,3	12, 1	101 1,8	396 ,8
صافي الإئتمان للحكومة	677 ,5	569 ,7	578 ,6	423 ,4	20, 6	933 ,2	130 4,1	219 3,1	362 7,3	348 3,3 -
الإئتمان للاقتصاد	993 ,7	107 8,4	126 6,8	138 0,2	153 5	177 9,8	190 5,4	220 5,2	261 5,5	3 086 ,5
النقد وشبه النقد (M 2)	202 2,5	247 3,5	290 1,5	335 4,4	364 4,3	407 0,4	482 7,6	599 4,6	695 5,4	7 178 ,7
النقد (M1)	104 8,2	123 8,5	141 6,3	163 0,4	216 5,6	243 7,5	317 7,8	423 3,6	496 4,4	4 949 ,8
أشباه النقد	974 ,3	123 5	148 5,2	172 4	147 8,7	163 2,9	164 9,8	176 1	199 1	2 228 ,9
الودائع لدى البنوك	467 ,5	554 ,9	642 ,2	718 ,9	113 3	124 0,5	176 0,6	257 0,4	296 5,1	2 541 ,9

Source: Banque d'Alger.

تظهر مؤشرات الوضعية النقدية للاقتصاد الجزائري خلال هذه الفترة، ارتفاعا كبيرا نسبيا في الكتلة النقدية، ويرجع هذا أساساً إلى تنقيد الموجودات الخارجية وكذا إلى الزيادة المعتبرة بشكل عام في القروض للاقتصاد. يؤكد هذا الميل استمرار حيوية القروض للاقتصاد، مما يضع الجزائر ضمن مجموعة البلدان الناشئة ذات النمو السريع للقرض. إضافة إلى ذلك، يخص ارتفاع القروض (خارج السندات) كل من البنوك العمومية بـ **11,29 %** والبنوك الخاصة بـ **16,44 %**، في حين تتباين وتيرتها بين البنوك.

كما أن حيوية التمويل متوسط وطويل الأجل لمشاريع الاستثمار، لا سيما عن طريق التجمعات المصرفية قد تعزز بواسطة تمديد آجال نضج التمويل المصرفي. وتتضح هذه الظاهرة الأخيرة بقوة في السنوات الأخيرة، تحت تأثير التحفيز المالي الذي قدمته السلطات العمومية. ومن جهة أخرى، وفي ظرف يتميز بالنمو القوي في القروض للاقتصاد، ساهمت الشروط المالية المواتية وتعزيز الصلابة المالية للبنوك في توطيد دور قناة القرض في تخصيص موارد الادخار المالي المتزايدة، والممثلة في ودائع الأسر وودائع المؤسسات الخاصة أو ودائع المؤسسات العمومية، بما فيها مؤسسات المحروقات.

وقد تزايدت الودائع تحت الطلب لدى البنوك بـ **6,55 %**، أي بوتيرة أقل من تلك المتعلقة بالودائع لأجل (بما فيها الودائع بالعملات الصعبة) (**7,22 %**)، في الوقت الذي سجلت فيه الودائع لدى مركز الصكوك البريدية والخزينة العمومية، من جانبها، ارتفاعا أكثر أهمية (**21,84 %**). تجدر الإشارة كذلك إلى الزيادة الكبيرة في النقد الورقي اعتبارا من **2007**، أي بوتيرة سنوية متوسطة بواقع **18,2 %** بالنسبة للسنوات الأربعة الأخيرة، حيث بلغ نسبة النقد الورقي إلى الكتلة النقدية **26,09 %** في نهاية جوان **2011**. إذا كانت هذه النسبة مستقرة نوعا ما بين **2005** و **2008**، بحوالي **22 %**، فإن قفزة تداول النقد الورقي تفسر أساسا بالحجم الكبير والمتزايد للدفع بالنقد الورقي في المعاملات، متجاوزة تلك المتعامل بها في تجارة التجزئة (ملحق تقرير بيان السياسة العامة، **2011**، ص **520**).

وبصفة عامة يسجل خلال الفترة (**2009/2000**) اتجاه هبوطي لوتيرة التوسع النقدي إلى أن وصل إلى أدنى مستوى له في سنة **2009** بمعدل نمو **3,2 %**، زيادة عن تميز سنتي **2002** و **2004** بتقارب معدل نمو الائتمان في الاقتصاد ومعدل نمو الكتلة النقدية (**2 M**)، هذه الوضعية النقدية الملائمة تعتبر ملائمة لتحسن في الوساطة المصرفية، بالإضافة إلى ظهور الارتباط في السنوات الثلاثة السابقة، بين تطور الظروف المصرفية والنمو وضبط السيولة المصرفية على الخصوص كأداة للاستقرار النقدي. وهو ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (02): المؤشرات النقدية للاقتصاد الجزائري خلال (2009/2000)

الوحدة: (%)

المؤشر / السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
نمو الكتلة النقدية (M 2)	12.	22.	17.	13.	10.	11.	18.	24.	16	3,2
	99	30	30	71	51	71	61	21		
نمو الائتمان في الاقتصاد	-	8,5	17.	9.	11.	15.	7,1	15.	18.	18
	16,	2	47	00	2	9		7	6	
	99									
السيولة في الاقتصاد	38.	58.	63.	59.	56.	51.	52.	57.	58.	70.
	3	05	82	01	41	01	31	51	6	5

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات (O.N.S).

نلاحظ من خلال الجدول السابق توسع نقدي منخفضا تاريخيا سجّل في سنة 2009 (3,2 %) بمعدل أقل من الوتيرات العالية التي ميزت سنوات 2006 إلى 2008. إلا أن سنة 2010 تميزت بالعودة إلى التوسع النقدي (13,8 %)، ويعود ذلك إلى الدور الكبير الذي يلعبه صافي الموجودات الخارجية في مسار الإنشاء النقدي والتي ارتفعت بنسبة 10,2 % في 2010، وقد ترافق ذلك مع مواصلة حيوية القروض للاقتصاد. وعلى عكس ما حصل في العديد من البلدان الناشئة التي سجلت تقلصا في القروض للاقتصاد بسبب الأزمة المالية الدولية، فإن القروض الموزعة من طرف البنوك العاملة في الجزائر للمؤسسات والأسر، مباشرة أو عن طريق الاستثمار في السندات المصدرة من طرف المؤسسات، قد ارتفعت بـ 15,6 % في 2010، وتمثل هذه الزيادة نموا حقيقيا قويا للقروض يجعل من الجزائر إحدى البلدان الناشئة ذات النمو السريع للقروض. كما انه وتحت تأثير النمو القوي للقروض متوسطة وطويلة الأجل، ارتفعت حصة هذه القروض ضمن إجمالي القروض إلى 59,9 % في نهاية 2010 مقابل 57,2 % في نهاية 2009، مؤكدة بذلك ديناميكية التمويل طويل الأجل لمشاريع الاستثمارات لاسيما عن طريق تجمع البنوك لتقديم التمويل ومساهمة بذلك في تمديد مدة نضج التمويل المصرفي.

وقد ساهمت الظروف المالية المواتية وكذا صلابة النظام المصرفي أمام الأزمة الخارجية في تعزيز دور قناة القرض في تخصيص موارد الادخار في الجزائر. إذ تعززت هذه الأخيرة خلال سنة 2010، سواء على مستوى قطاع المحروقات أو قطاعات الأنشطة الأخرى، بعد تقلص ودائع قطاع المحروقات في

2009. من المفيد الإشارة إلى أن قائم الادخار المالي للأسر والمؤسسات الخاصة قد فاق في نهاية **2010** قائم الادخار المالي للمؤسسات العمومية، بما فيها مؤسسات قطاع المحروقات. وبالرغم من حدة فائض السيولة الهيكلية والمغذاة عن طريق الانتعاش المعتبر للنمو النقدي في **2010**، ساهم السير المنتظم للسياسة النقدية من طرف بنك الجزائر، في احتواء الضغوطات التضخمية في **2010** وبالتالي في إرساء المزيد من الاستقرار النقدي. ارتكز سير السياسة النقدية على الامتصاص الفعلي لفائض السيولة، نظرا لأهمية تنقيح الموجودات الخارجية في سنة **2010** بعد الصدمة الخارجية لسنة **2009**. فضلا عن ذلك، فإن الاحتياطات الحرة بلغت في المتوسط **63** مليار دينار في **2010**، منها **54** مليار دينار متشكلة من ودائع حرة للبنوك التي لم تتدخل في العمليات مع بنك الجزائر.

2.1.2 إصلاح إطار السياسة النقدية والاستقرار المالي:

تبقى مساهمة السياسة النقدية في الاستقرار المالي حاسمة في الجزائر، نظرا إلى هيمنة البنوك في النظام المالي الجزائري. وتنعزز هذه المساهمة في الفترة الأخيرة، في وضعية مميزة بالتسيير المرن لسعر الصرف بالموازاة مع هدف الاستقرار المالي الخارجي. وبالمثل، فإن التسيير الحذر لاحتياطات الصرف الرسمية، في مستوى يمكن من مواجهة صدمات خارجية محتملة، يندرج في إطار الهدف الاستراتيجي لتعزيز الاستقرار المالي. وقد دعمت التدابير التشريعية الجديدة (الأمر رقم **04/10** المؤرخ في **26** أوت **2010**) الإطار القانوني الذي ينظم القطاع المصرفي في الجزائر وتقوي الإرساء القانوني للاستقرار المالي كمهمة صريحة لبنك الجزائر، خاصة من زاوية مراقبة الخطر النظامي. ويرجع هذا الدعم لتعزيز الإجراءات التنظيمية المتخذة في السنوات الأخيرة، على ضوء بعض نقاط الضعف التي تمت معاينتها لا سيما النظام رقم **04/08** المؤرخ في ديسمبر **2008** الذي رفع بصفة جوهرية الرأس مال الأدنى للبنوك والمؤسسات المالية والنظام رقم **09-03** المؤرخ في ماي **2009** المتضمن القواعد العامة الخاصة بشروط البنوك والمتعلقة بالمخاطر على المنتجات المالية.

وطبقاً لذلك، يصبح لبنك الجزائر صلاحيات أوسع من حيث القيام بأي تحقيق على مستوى البنوك والمؤسسات المالية، خصوصا أن لمفتشي بنك الجزائر مهمة قيادة كل رقابة على مستوى هذه الهيئات وبالأخص لحساب اللجنة المصرفية. وعليه، فإن تعزيز صلاحيات بنك الجزائر يسمح بقدرة أكبر على الكشف المبكر لنقاط الضعف، وذلك عبر متابعة أفضل للبنوك والمؤسسات المالية. وفي هذا الإطار، عزز بنك الجزائر قدراته في مجال اختبارات الصلابة، بالموازاة مع إتمام النظام الجديد لتتقيط البنوك والمؤسسات المالية، مستهدفا أفضل رقابة للمخاطر المصرفية (إشراف موجه نحو المخاطر).

تقوم لجنة الاستقرار المالي لبنك الجزائر، من جهتها، بمراجعة مؤشرات الصلابة المالية والتي تتمثل في إحدى عشر (11) مؤشر مسماة (مؤشرات دنيا)، مع استهداف المؤشرات الأخرى والمسماة (مؤشرات

مقترحة). وفي سنة 2010، أعطيت أهمية خاصة للتقييم الدوري لاستقرار النظام المصرفي والمالي خاصة بواسطة اختبارات الصلابة التي أدخلت منذ سنة 2007. وفي نفس السنة، وفي مجال الأدوات الاحترازية الكلية (الاحتياطات الإجبارية...)، إهتمت لجنة الاستقرار المالي أكثر بفائض السيولة الهيكلي الذي يميز النظام المصرفي الجزائري. وهنا تبرز الحاجة لتحسين توزيع القروض للاقتصاد لدعم تنويع الاقتصاد الوطني، علما بأن خطر القروض يبقى الخطر المصرفي الرئيسي. وفي هذا السياق، تواصل العمل على تحقيق هدف تقليص المخاطر المرتبطة بالديون غير الناجعة، حيث بلغ معدلها 19 % في سنة 2010 مقابل 21,8 % في 2009. كما عززت التدابير التشريعية الجديدة وبقوة جهاز الوقاية وحل (الأزمات)، مع تركيز خاص على توجيه الإشراف المصرفي نحو المخاطر، خاصة وأن تكثيف تبادل المعلومات بين مختلف الهيئات المشرفة على القطاع المالي (بنك الجزائر، اللجنة المصرفية، الخزينة العمومية، هيئة رقابة شركات التأمين ولجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها)، والذي يهدف إلى تدقيق معرفة مستوى مقاومة النظام المالي للدورات الظرفية، سيسمح بكشف أفضل للعوامل المهددة لاستقرار المالي.

3.1.2 السياسة النقدية وتدعيم الإشراف المصرفي في الجزائر:

تميزت السنوات الأخيرة في الجزائر بتعزيز الإطار المؤسسي للإشراف البنكي تبعا للتدابير الجديدة المدخلة بالأمر رقم 04-10 المؤرخ في 26 أوت 2010، المعدل والمتمم للأمر رقم 03-11، المتعلق بالنقد والقرض. يعطي هذا الأمر الإرساء القانوني لاستقرار المالي، كمهمة لبنك الجزائر إضافة إلى مهمة استقرار الأسعار، ويتضمن أحكاما قانونية جديدة تهدف إلى تحكم أفضل في المخاطر من طرف البنوك والمؤسسات المالية. وقصد ضمان التقارب بين أعمال الإشراف والمبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة، المنصوص عليها من طرف لجنة بازل، إستمر بنك الجزائر سنة 2010 في إتمام مشروع عصرنه مهنة الإشراف القائمة على المخاطر. وتدخل هذه العملية في إطار تعزيز عمليات الوقاية التي تهدف إلى ترسيخ أقوى لاستقرار النظام المصرفي في الجزائر.

إن هذا المشروع المهيكلي، الذي يتوقع تطبيقه الفعلي لاحقا كمرحلة قيادية، يوصي بإعادة صياغة كل السيرورات المتعلقة بنشاطات الرقابة الممارسة من طرف البنك الجزائري. ويتضمن هذا المشروع تطوير نظام تنقيط مصرفي مطابق للمعايير الدولية، ويهدف هذا النظام الجديد إلى تعزيز القدرة على الكشف والإنذار المبكر وكذا تفصيل الجانب التنبؤي للرقابة. والكشف عن الأعراض المنذرة لفشل محتمل لأي بنك أو مؤسسة مالية في وضعية صعبة يعدّ ضروريا لضمان استقرار النظام المالي وحماية المودعين.

كما يسمح هذا النظام الجديد برد فعل سريع من طرف سلطة الإشراف واتخاذ الإجراءات التصحيحية الملائمة للتكفل بالصعوبات التي قد تواجهها هيئة مالية. ويدعم هذا الجانب الجديد من النظام والكامن في تنبؤ المخاطر هيئات الإشراف من التقليص المحسوس في تكلفة الإشراف من خلال استيعاب أفضل

لطبيعة المخاطر الخاصة بكل هيئة مالية خاضعة للرقابة واستهداف تلك التي تواجه صعوبات واستعمالاً عقلانياً لموارد الإشراف. وهذا ما سيسمح بالتمييز السريع بين الهيئات المالية السليمة من تلك التي تواجه صعوبات.

4.1.2 السياسة النقدية وهدف النمو الاقتصادي:

إن الحديث عن علاقة السياسة النقدية بالنمو الاقتصادي يقودنا إلى مسابقة مستوى النمو الاقتصادي لكمية النقود المتداولة في الاقتصاد الوطني خلال هذه الفترة، ويدعونا إلى التساؤل حول دور السياسة النقدية في نقل أثرها من الجانب النقدي إلى الجانب الحقيقي من خلال حفز وزيادة معدلات النمو الاقتصادي في حالة ما تم إتباع سياسة نقدية توسعية، هذه تعتبر إشكالية بالنسبة للسلطات النقدية التي تحاول دوماً تقليص مستوى الفارق بين نمو كمية النقود المصدرة وحجم التغير في الناتج الداخلي الخام الحقيقي وهو ما يعني تقليص حجم الفجوة التضخمية التي قد تنشأ نتيجة التسرب النقدي لتلك الكمية المصدرة من النقود إلى خارج الجهاز المصرفي الرسمي، بالإضافة إلى استغلال تلك النقود في مشاريع ليس لها مقابل حقيقي (لا تساهم في زيادة الإنتاج الوطني). وقد انعكس استقرار الاقتصاد الكلي في السنوات الأخيرة ايجابياً على الوضع النقدي والمالي، خاصة الفترة من سنة 2002 إلى سنة 2005، حيث تم تسجيل انتعاش معتبر في النمو الاقتصادي بمتوسط نمو بلغ 5,47 % وبالمقابل استقرار نسبي في معدل نمو الكتلة النقدية بنفس الفترة، مما ساهم في تخفيض معدل التضخم الذي بلغ 2,6 % سنة 2003. بالإضافة إلى انخفاض نسب الفائدة إلى ما بين 6,5 - 9 %، بعد أن كان يمثل ما نسبته 8 إلى 10 % سنة 2002 (المجلس الاقتصادي والاجتماعي، 2004، ص 28)، ويؤكد هذا التوجه دور هذه الأداة في مجال الضبط النقدي والاقتصادي. إلا أن هذا التوافق لم يدم لفترات طويلة حيث شهدت السنوات اللاحقة إختلالات واضحة على مستوى معدلات النمو الاقتصادي أو معدل نمو الكتلة النقدية. وهو ما يمكن توضيحه من خلال تطور معدل نمو الكتلة النقدية والنمو الاقتصادي خلال هذه الفترة.

الجدول رقم (03): تطور معدل نمو الكتلة النقدية والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1999/2009).

الوحدة: (%)

المؤشر / السنوات	199	200	200	200	200	200	200	200	200	200	200
	9	0	1	2	3	4	5	6	7	8	9
نمو الكتلة النقدية	13,	12,	22,	17.	13,	10,	11,	18,	24,	16	3,2
	6	99	30	30	71	51	71	61	21		
النمو الاقتصادي	3,2	2,2	2,6	4,7	6,9	5,2	5,1	2,	4,8	2,4	2,3
	0	0	0	0	0	0	0	00	0	0	7

**Source: Banque d'Alger, Algeria: Statistical Appendix IMF Country Report No: 08/102
March 2008, No: 01/163 September 2001.**

عند إعتبار أن معدل النمو الاقتصادي هو الهدف الأساسي للسياسة النقدية، فإننا نلاحظ تذبذباً في تلك المعدلات خلال هذه الفترة، إذ توجد عدة مبررات تؤكد عدم إمكانية الوصول إلى معدلات نمو منتظمة في الاقتصاد الوطني، وبالتالي يسقط هدف النمو الاقتصادي كهدف أساسي للسياسة النقدية، كما أن منطلق النمو يأتي من الاستثمار وتحريك الطاقات الإنتاجية بشكل مستمر، وهذا يعني تفعيل الطلب الكلي عن طريق سياسة نقدية توسعية.

فالمؤكد أن الهدف النهائي لأية سياسة نقدية يتمثل في الحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي والإبقاء على الأسعار عند مستويات مستقرة ومنخفضة نسبياً، إلى جانب تقادي الصدمات النقدية، والحد من تأثير الصدمات الخارجية، فقد أدت الأزمات المتكررة التي لحقت بالعديد من الدول المتبينة لنظم سعر الصرف الثابت إلى إضعاف الثقة في أطر السياسة النقدية المختارة من قبل هذه الدول.

إن التحديد الدقيق للهدف النهائي للسياسة النقدية المتمثلة في الحد من التضخم يعطي فاعلية أكبر لهذه السياسة، وهو ما لم يدرج في قانون النقد والقرض رقم 10/90 والأمرين المعدلين له رقمي (1/1) و (11/3) حتى نضمن فاعلية أكبر للسياسة النقدية، كما يجب أن يكون هناك تنسيق بين هدفها النهائي والأهداف الأخرى للسياسة الاقتصادية. وبالتالي يصبح هدف التضخم عنصراً محدداً مقارنة بالاستهداف النقدي الكمي المرن الساري المفعول، علماً بأن توقع التضخم على المدى القصير أصبح ذو أهمية خاصة.

5.1.2 تحليل تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (2011/1999):

يؤدي عدم التحكم في معدل التضخم إلى تشويه المؤشرات الاقتصادية الأخرى المعتمدة لاتخاذ القرارات الاقتصادية، كما أن تضخماً زاحقاً إذا لم يتم التحكم فيه يمكن أن يتحول إلى تضخم جامح، ولا يوجد هناك أي اتفاق حول تعرف التضخم لأن هذا المصطلح يستعمل لوصف العديد من الحالات تختلف حسب مصدر التضخم، مثل الارتفاع المفرط في المستوى العام للأسعار وارتفاع الدخل النقدية وارتفاع التكاليف، وإزالة اللبس من الأفضل تعريف التضخم بإضافة المصدر الذي ينتج عنه، مثل تضخم الأسعار وتضخم الأجور وتضخم الأرباح وتضخم التكاليف. وتعتبر الأرقام القياسية الأدوات الأكثر فعالية لقياس معدلات التضخم، ومن ثم تستخدم كمؤشرات إحصائية لقياس اتجاهات التضخم والانكماش الاقتصادي.

وفي الجزائر فإن مصدر وأسباب التضخم ليست نقدية فقط وإنما هيكلية ومؤسسية كذلك. وقد كانت معدلات التضخم مكبوتة خلال مرحلة الاقتصاد المخطط، وذلك بسبب القيود المفروضة على الأسعار التي كانت تتحدد بطريقة إدارية حفاظاً على القدرة الشرائية للمواطنين، ومع بداية عقد الثمانينات أصبحت

أغلب النشاطات لا تشتغل بالكفاءة المتعارف عليها دولياً، وهو ما انعكس على التوازنات المالية الداخلية للاقتصاد الجزائري، كما أن العرض الكلي لم يكن قادراً على مسايرة الزيادات المتتالية في الطلب الكلي، مما تولد عليه ضغوط تضخمية داخلية (تومي صالح، 2002، ص 307).

وصل معدل التضخم لرقم قياسي بلغ 0,34 % سنة 2000 كأدنى حد لمعدل تضخم تعرفه الجزائر منذ الاستقلال. وتفسيرات أسباب هذا الانخفاض يمكن إرجاعها إلى عدة إجراءات اتخذتها الحكومات المتعاقبة في إطار برنامج التعديل الهيكلي، كتحريك الأسعار، وتعديل أسعار الفائدة الحقيقية برفعها إلى مستويات قياسية سنّي 1995/1994، وتقليص الموازنة العامة إلى مستويات معقولة، والصرامة في تسيير الكتلة النقدية والبحث عن أساليب جديدة لتمويل الأنشطة الاقتصادية بدلاً من الإصدار النقدي المفرط، مما أدى إلى تراجع معدل التضخم في حدود معقولة بل قياسية. كما تفسر عودة ارتفاع معدل التضخم والتي بلغت نسبة 4,52 % سنة 2011، نتيجة لارتفاع نمو الكتلة النقدية بمعدل متوسط بلغ نسبة 14,92 % خلال فترة الدراسة 2009/1999 (وليد عايب، 2009، ص 126). وبالرجوع إلى الجدول رقم (04) أسفله، يمكن تحليل تطور معدلات التضخم بالجزائر خلال فترة الدراسة.

الجدول رقم (04): تطور معدلات التضخم بالجزائر خلال الفترة (2009/1999).

الوحدة: (%)

المؤشر / السنوات	19 99	20 00	20 01	20 02	20 03	20 04	20 05	20 06	20 07	20 08	20 09
نمو الكتلة النقدية	13, 6	12, 99	22, 30	17, 30	13, 71	10, 51	11, 71	18, 61	24, 21	16	3,2
معدل التضخم	2,8	0,3	4,2	1,4	2,6	3,6	1,6	2,5	4,5	4,8	5,7

Source: Banque d'Alger, Algeria: Statistical Appendix IMF Country Report No: 08/102

March 2008, No: 01/163 September 2001.

[http://www.indexmundi.com/algeria/inflation_rate_\(consumer_prices\).html](http://www.indexmundi.com/algeria/inflation_rate_(consumer_prices).html)

إن هذه المرحلة تميزت بتطبيق برامج تنموية مختلفة والتي تهدف إلى تخفيض معدلات البطالة مع السماح بمعدلات تضخم مرتفعة حيث شهدت معدلات التضخم ارتفاعاً محسوساً مع انخفاض معدلات البطالة نوعاً ما، إلا أن البعض من المحللين يرون أن أهم العوامل التي تتولد عنها الضغوط التضخمية في الجزائر يمكن حصرها في ثلاث مصادر، وهي التوسع في مكونات الإنفاق الكلي الخام؛ الزيادة في تكاليف الإنتاج (والمتمثلة أساساً في زيادة كتلة الرواتب والأجور)؛ وزيادة الكتلة النقدية.

وهناك ارتباط وثيق بين تطورات العوامل الثلاثة التي سبق أن ذكرناها وتطورات معدلات التضخم، حيث يعتبر التوسع في الإنفاق الكلي الخام من العوامل المسببة لارتفاع معدلات التضخم، إذ يؤدي انخفاض معدل نمو الإنفاق الكلي الخام إلى انخفاض معدل التضخم والعكس صحيح، ويعد الإنفاق الاستهلاكي أحد أهم مكونات الإنفاق الكلي الخام ويشكل قطاع الأجراء الجزء الأكبر من مستهلكي السلع والخدمات، حيث أن طلبهم المحدد بواسطة الأجور التي يتقاضونها يؤثر بشكل بالغ الأهمية على المستوى العام للطلب الكلي، وهذا ما يؤثر بشكل مباشر على الأسعار. كما أن اتجاه نمو كتلة الرواتب والأجور يسير بنفس اتجاه نمو معدل التضخم، فإذا ما رجعنا إلى الفترة (1999/2009) نلاحظ أن ارتفاع معدل نمو كتلة الرواتب والأجور من 4,37 % إلى 10,24 % ما بين سنتي 2000 و 2001 ، أدى إلى ارتفاع معدل التضخم من 0,30 % إلى 4,2 % خلال نفس الفترة (Mourad 5 benachnou, 1993, p).

ويعتبر المصدر الثالث نتيجة منطقية للمصدرين السابقين في الدول النامية التي تعتمد على الإصدار النقدي، ويتضح ذلك من خلال تطور الكتلة النقدية أن اتجاه نموها ارتبط بشكل كبير مع اتجاه نمو معدل التضخم ومع بقية المصادر. ووفقاً لما تراه المنطلقات الحديثة في التحليل الاقتصادي فإن لجوء الحكومة إلى تمويل نفقاتها من خلال زيادة العرض النقدي، كسياسة الإنفاق التوسعية المنتهجة بالجزائر سترتب عنه آثار توسعية على الناتج الوطني وذلك لأن التمويل بالعجز يترك أثراً على الناتج أحدهما يعود إلى الزيادة الإيجابية التي تتركها الزيادة في الإنفاق الحكومي على الناتج والآخر يتأتى عبر الأثر الإيجابي الذي تتركه زيادة العرض النقدي على الناتج. وبالرغم من الآثار الإيجابية، فإن هذه الوسيلة قد تسبب ظهور تضخم يضر بالاقتصاد نظراً لضعف وعدم مرونة الجهاز الإنتاجي، وهذا ما من شأنه أن يجعل جانب العرض الكلي لا يستجيب بالوتيرة نفسها لزيادة الطلب الكلي، الأمر الذي ينتج عنه تضخم في الاقتصاد.

ومن هذا المنطلق بدأ التوجه نحو السياسة النقدية المعروف بإسم إستهداف معدل التضخم **inflation targeting**، كأحد أهم التطورات الحديثة في مجال عمل البنوك المركزية. وقد بدأت بعض الدول الصناعية مثل أستراليا، كندا، نيوزيلندا، السويد وبريطانيا في تطبيق نظام إستهداف التضخم منذ الثمانينات وأوائل التسعينات، ثم تزايد إهتمام العديد من إقتصادات الدول الناشئة خلال التسعينات بهذه السياسة، منها الشيلي، المكسيك، والبرازيل.

أما في الجزائر، فقد سمحت السياسة النقدية لبنك الجزائر بتنظيم السيولة المصرفية للحد من التضخم وفرض أسعار فائدة منخفضة كسياسة حد أقصى لسعر الفائدة، مما أدى في العموم إلى خلق توازن نقدي داخلي كالتحكم في التوسع النقدي والتراجع في التضخم والتعامل بأسعار فائدة حقيقية موجبة، لكن الملاحظ أن ما يغطي النتائج المحققة على مستوى التوازنات النقدية في الجزائر كانت سببه الفعلي

الفسحة المالية الناتجة عن ارتفاع أسعار المحروقات ولم تكن بسبب تحسن الأداء الاقتصادي أو نتيجة للرشاد المالي (بابا عبد القادر، 2006، ص 8). وهنا نتساءل حول مدى مواكبة النظام المصرفي الجزائري للتطورات الحديثة في تصميم السياسات النقدية.

2.2 واقع تطبيق إستراتيجية استهداف التضخم في الجزائر:

لقد توقف عدد متزايد من الدول عن استخدام الأهداف الوسيطة مثل كندا ونيوزيلندا والمملكة المتحدة والسويد، وتوجهت نحو التعامل مع التضخم كهدف نهائي معن لسياساتها النقدية، لأن ذلك سيكون مرغوباً بشكل أكبر من أجل ضبط التوقعات التضخمية ويحافظ على مصداقية البنك المركزي، وذلك على الرغم من الاتفاق على صعوبة ضبط التضخم والتنبؤ به. ويوجد في الوقت الحاضر توجه واضح لدى الكثير من السلطات النقدية في الدول المتقدمة نحو هدف إعلان محدد للتضخم تسعى إلى تحقيقه، ويلقى هذا التوجه مساندة ودعمًا في بعض الأوساط العلمية والمصرفية.

أما في ما يخص حصيلة تنفيذ سياسة استهداف التضخم، تشير بعض الدراسات المنجزة في هذا الصدد أن معدلات التضخم ظلت مستقرة في أغلب الدول خلال العشرية الأخيرة إن لم يكن قد انخفضت إلى معدلات ضعيفة في بعض الدول الصاعدة التي كانت تعرف فيما مضى بتضخم مرتفع كالبرازيل والمكسيك وتركيا على سبيل المثال. والإيجابي في الأمر هو أن تراجع معدلات التضخم خلال فترة التسعينيات إلى حدود نهاية 2007 قد صاحبه نمو اقتصادي كانا لهما وقع إيجابي على تحسن القدرة الشرائية وإنعاش الاستثمار لدرجة أن مجموعة من الدول صارت مرشحة لتطبيق استهداف التضخم مستفيدة من الدعم التقني الذي يوفره صندوق النقد الدولي للبلدان التي ترغب في تبني هذا الإطار الجديد للسياسة النقدية. وهذا ما يدفعنا إلى التساؤل عن مدى تطبيق سياسة استهداف التضخم بالجزائر، خاصة بعدما شهد التضخم إستقراراً نسبي خلال الفترة 2009/1999 بمعدل متوسط بلغ 3,09 % ؟.

1.2.2 متطلبات إنتهاج سياسة الاستهداف التضخم بالجزائر:

إن إنتهاج سياسة استهداف التضخم وضمان فعاليتها ونجاحها، يتوجب توفر مجموعة من المعايير التي تتميز بها السياسة النقدية بالدولة، وحتى يمكن القول بأن الجزائر تستهدف أو يمكن أن تستهدف التضخم لابد من توفر هذه المعايير ضمن سياستها النقدية، وهي:

أ - الإعلان العام بقيمة التضخم المستهدف: إن الإعلان عن الأهداف الرقمية هو الشرط الأول لإمكانية تطبيق سياسة الإستهداف، إلا أننا لا نجد هذا الشرط متوفراً، ولم تلتزم به السلطة النقدية في الجزائر قبل سنة 2003، إذ لم ينص قانون النقد والقرض رقم 10/90، ولا الأمران المعدلان له، أو أي تعليمية صادرة عن بنك الجزائر، على تحديد معدل تضخم أو مدى مستهدف خلال إطار زمني معين.

في حين احتوى تقرير بنك الجزائر سنة 2003 إستدلاليا هدفا محددا للسياسة النقدية وهو استهداف نسبة تضخم لا تزيد عن 3 %، غير أن تطبيق هذا الرهان بقي صعب التحقيق على مدى السنوات اللاحقة، وبالفعل شهدت العشرية الأخيرة تذبذبات على مستوى معدلات التضخم، وتم اختراق هذا السقف من سنة لأخرى. إلا أنه وفي السنوات الأخيرة وقبل ترسيخ هدف التضخم وفي إطار توقع التضخم وتبعه، قام بنك الجزائر بتطوير أداة ملائمة منذ سبتمبر 2009 يتمثل في نموذج توقع التضخم على المدى القصير يعكس نظرة إستشرافية، من أجل توقع شهري لمعدل التضخم وتطوره على مدى سنة. على سبيل المثال، فإن معدل التضخم السنوي لنهاية سنة 2010 والذي تم توقعه في شهر سبتمبر 2010 لا يختلف إلا بـ 0,14 نقطة مئوية من معدل التضخم المحقق في شهر ديسمبر 3,91 % والمحسوب من طرف الديوان الوطني للإحصاء.

وعموماً، فإن التضخم السنوي المتوسط قد بقي قريباً من التوقعات على المدى القصير. وقد تراجع معدل التضخم هذا مقارنة بمستواه في نهاية سنة 2009 (5,74 %)، مقارنة مع هدف التضخم المحدد من طرف مجلس النقد والقرض (4 %، + أو - 1 نقطة مئوية) (la Banque d'Algérie, oct 6, 2011, p).

وبعد تعديل الجهاز التنظيمي في سنة 2009 والمتضمن أدوات سير السياسة النقدية (استرجاعات السيولة، تسهيلة الودائع المغلة للفائدة والاحتياطات الإجبارية)، وذلك استخلاصاً للدروس من الأزمة المالية الدولية الحادة لسنة 2008، تميزت سنة 2010 بإصلاح الإطار القانوني في هذا المجال حيث تم وضع هدف التضخم كهدف أساسي للسياسة النقدية، مع الحفاظ على الأهداف الكمية النقدية. وبالرغم من هذه التوقعات والتي يمكن اعتبارها غير معلنة بشكل واضح، يعد هذا الشرط كافياً للحكم على أن السلطة النقدية في الجزائر لا تستهدف التضخم كأسلوب لإدارة السياسة النقدية في تحقيق استقرار الأسعار في المدى الطويل.

ب - التزام استقرار الأسعار كهدف أساسي للسياسة النقدية: حيث يُعتمد الالتزام المؤسسي لاستقرار وتخفيض الأسعار كهدف أول للسياسة النقدية في المدى الطويل وكشرط أساسي لإنتهاج سياسة استهداف التضخم. وحسب المادة 55 من قانون النقد والقرض 10/90 فقد تمثلت الأهداف النهائية للسياسة النقدية بالجزائر في استدامة النمو وتحقيق التشغيل الكامل ثم بعدها استقرار المستوى العام للأسعار وسعر العملة الوطنية، إلا أنه وفي السنوات الأخيرة تم تعزيز الإطار القانوني البنكي، من خلال دعم الإطار المؤسسي للإشراف البنكي تبعاً للتدابير الجديدة المدخلة بالأمر رقم 04/10 المؤرخ في 26 أوت 2010، المعدل والمتمم للأمر رقم 11/03، والمتعلق بالنقد والقرض. حيث يعطي هذا الأمر الإرساء القانوني لاستقرار المالي، كمهمة لبنك الجزائر إضافة إلى مهمة استقرار الأسعار، ويتضمن تشريعات وأحكاماً قانونية جديدة تهدف إلى تحكم أفضل في المخاطر من طرف البنوك والمؤسسات

المالية. وفي العموم يمكن القول أن السياسة النقدية بالجزائر، تميزت بعدم إعطاء الأولوية لهدف استقرار الأسعار. هذا الأخير الذي يمثل هدف كل سياسة نقدية تسعى لتحقيقه دون الأهداف الأخرى باعتبار أن التضخم هو ظاهرة نقدية ناتجة عن الإفراط في الإصدار النقدي الذي لا يصاحبه زيادة حقيقية في الإنتاج مما ينعكس سلباً على الأسعار. إضافة إلى ذلك وفي ظل سياسة توسعية منذ سنة 2001 لا يستوجب أن يبقى تحقق النمو هو الهدف الأول، والذي لا يمكنه الاستدامة والاستقرار إلا في ظل استقرار الأسعار.

ج - استقلالية البنك المركزي: يعتبر توافر درجة كبيرة من الاستقلالية للبنك المركزي من المتطلبات الأساسية لتكون للسلطات النقدية الحرية في توجيه أدوات السياسة النقدية لتحقيق التضخم المستهدف في المدى المحدد والمتفق عليه مع الحكومة، دون تدخل حكومي في أسلوب تحقيق التضخم المستهدف، ويساعد على ذلك:

- أن يكون للبنوك بشكل عام وعاء كاف للإيرادات، والدين العام غير كبير حتى لا يشكل عبئاً على السياسة النقدية.

- الإلتزام بالحد من الاقتراض الحكومي سواء من البنك المركزي أو من البنوك العامة أو من بنك الاستثمار أو صناديق التأمين، ويمكن أن يتحقق ذلك في ظل اعتماد الحكومة على الإصدار المفرط للعملة من فترة لأخرى.

إذ يرى بعض المنتقدين لفكرة إستقلالية البنك المركزي أكثر مما ينبغي من شأنه العبث في الحقائق الاقتصادية والاجتماعية، في حين يرى مناصرو فكرة الاستقلالية للبنك المركزي بأن البنك المركزي المستقل من شأنه حماية عملة الدولة، كما يمثل أفضل السبل لمكافحة التضخم، بالإضافة إلى ذلك تضم إستقلاليته أن السياسة النقدية لن تفشل نتيجة الأغراض السياسية الحزبية، وهو ما يحدث أحيانا في الدول التي تهيمن فيها السلطة التنفيذية على البنك المركزي، وتوضح الدراسات التاريخية أن الدول ذات البنوك المركزية المستقلة، قد حققت بصفة عامة نجاحا أكبر في الحد من التضخم عن تلك الدول التي يخضع فيها البنك المركزي لموظفين يتم إنتخابهم (بول سامويلسون، 2006، ص 564).

إن تجربة بنك الجزائر حديثة نسبياً في الممارسة الميدانية للاستقلالية، بالرغم من أسبقية الناحية القانونية والتشريعية التي أعطت استقلالية أكبر للبنك، وحررت البنوك التجارية من قيودها الإدارية، حيث يعد قانون النقد والقرض 10/90 والمتمم والمعوض بالأمرية رقم 11/03 الصادرة بتاريخ 26 أوت 2003 والتشريعات المختلفة المتعلقة بتسيير القطاع المصرفي فيما بعد، من أهم المصادر التشريعية الداعمة لاستقلالية البنك المركزي. إلا أن الجزائر مازالت من حيث الممارسة الميدانية تعتمد على ما ورثته من الاقتصاد الموجه.

ويعد تدخل السلطة التنفيذية في إعطاء توجيهات إلى البنوك العمومية مثلاً عن تدخلها في المهام التي يمارسها البنك المركزي، والدليل على ذلك تصريحات التي تصدر من فترة لأخرى من طرف الحكومة بأن تضع المؤسسات العمومية أموالها في البنوك العمومية.

د - توفر الشفافية في السياسة النقدية: تعد الشفافية أحد أهم وسائل البنك المركزي لتأكيد إستراتيجية السياسة النقدية المنتهجة، وزيادة قنوات الاتصال بالجمهور والأسواق، ودعم خطط وأهداف صانعي السياسة النقدية. فعملية الإعلان مقدما عن أهداف نقدية محددة يسهل ويبسط إدراك هدف البنك المركزي، وذلك للحصول على دعم ومساندة الرأي العام لسياسات البنك المركزي ولضمان تعاون اتحادات الموظفين والعمال في مقاومة الزيادات في الأسعار وللتسيق بين السياسات النقدية للبنك المركزي والسياسات الاقتصادية للحكومة. من جهة أخرى للسياسات النقدية الأكثر شفافية أهميتها خاصة لما يتسم به أداء السياسة النقدية عادة من صعوبة في مراقبته ونقسيه، إذ أن العلاقات النقدية الأساسية يصعب فهمها تماما. لذا فانه من الضروري أن يجعل البنك المركزي المستقل الشفافية أهم ركائزه ليبرر استقلاله. إضافة لذلك فإن الشفافية الكاملة في العمليات النقدية لها دور أساسي في تحقيق نجاحها وتأكيد كفاءة إدارة البنك المركزي للسياسة النقدية. ويتم تحديث ذلك بالقراءة المستمرة للأحداث والتطورات الاقتصادية والسياسية وتفسير الفوارق بين معدلات التضخم الفعلية والمستهدفة. غير أنه لا تكفي الشفافية وحدها إذا لم توجد هيئة مسائلة يخضع لها البنك المركزي.

وما يلاحظ بالجزائر هو غياب هذه الشفافية والدور الذي يجب أن يقوم به بنك الجزائر بالاتصال بالجمهور والأسواق لشرح أهدافه بصورة واضحة، وذلك بالرغم من بدأت الجزائر بالاشتراك في النظام العام لنشر البيانات التابع لصندوق النقد الدولي في أبريل 2009، كما أنها تشترك مع هذا الصندوق ومع البنك الدولي في نشر " تقارير التقيد بالمعايير والقواعد " الخاصة بشفافية السياسة النقدية والمالية، والشفافية الضريبية، والرقابة المصرفية (برنامج إدارة الحكم في الدول العربية، 2012). بالإضافة إلى عدم إخضاع البنك المركزي للمساءلة، وذلك لغياب هيئة مستقلة للمساءلة حول مدى تحقق تلك الأهداف التي سطرها البنك المركزي سابقا. رغم المساءلة التي يقوم بها البرلمان إلا أنه يبقى يميزها نقص الفعالية الكافية لذلك.

إن الحديث عن نجاح سياسة استهداف التضخم بالجزائر وتطبيقها بفعالية على الأقل خلال هذه المرحلة، هو رهين بمدى إجماع الدول التي اعتمدته كإطار لسياستها النقدية حول نجاعته ومصادقيته، لاسيما في ظل مناخ دولي يطبعه ركود اقتصادي وانخفاض حاد لأسعار الفائدة. كما يكمن القول أن الجزائر ليست مؤهلة بعد بالشكل الكافي لتبني سياسة نقدية قائمة على استهداف التضخم، وذلك للاعتبارات السابقة الذكر، وكذا بالرغم من تداول هذا المصطلح في بعض التقارير الصادرة عن بنك الجزائر.

فالجزائر لم تستوفي بعد كل الشروط التي يجب احترامها مسبقا قبل تنفيذ أي سياسة نقدية تقوم على استهداف التضخم. وإستقلالية البنك المركزي كشرط مؤسسي يظل غير كاف دون استكمال الشروط الأخرى ذات طابع تقني من قبيل وضع النماذج التطبيقية الضرورية نظرا للدور الذي تلعبه التنبؤات في استهداف التضخم. بالإضافة إلى أن تطبيق استهداف التضخم يجب أن يصاحبه نظام مرن لسعر الصرف وكذا استقرار في النظام المالي والإطار الماكرو اقتصادي مع إمكانية تنسيق فعالة بين السياستين النقدية والمالية وحكمة مؤسساتية رشيدة. كما يجب الحسم في مؤشر قياس الأسعار، أي الفصل بين اعتماد مؤشر أسعار المستهلك أو استعمال مؤشر يستبعد الأسعار المدعمة. فضلا عن ذلك، يجب الإلمام بجميع المعادلات الاقتصادية التي من شأنها توضيح الرؤية في ما يخص الأداء الاقتصادي بصفة عامة، وذلك، حتى يتسنى للبنك المركزي ضبط كل أشكال المخاطر، سواء منها الداخلية أو الخارجية، التي قد تعوق تحقيق معدل التضخم المستهدف.

2.2.2 آليات دعم وتحسين فعالية السياسة النقدية الحديثة بالجزائر:

يرى مؤيدو سياسة استهداف التضخم كإستراتيجية حديثة للسياسات النقدية، أنها تساعد المستثمرين وحتى المستهلكين على معرفة معدلات التضخم وتكاليف الإقراض بصورة أفضل، ما يسهل اتخاذ قرارات الاستثمار والاستهلاك ويقلل من مخاطر تقلبات الأسعار وتكاليف الإقراض ويوفر استقراراً اقتصادياً منشوداً. ولنجاح هذه السياسة بالجزائر ينبغي توافر قدر كبير من الشفافية حول السياسات الاقتصادية، خصوصاً التضخم، وكذلك القدرة على التنبؤ بمعدلاته. وحتى يتحقق ذلك لابد على السلطات النقدية الجزائرية إتباع آليات حديثة من شأنها دعم وتحسين فعالية السياسة النقدية، وذلك مرتبط بدوره بتحقيق مجموعة من شروط، نذكر منها:

- أن يكون الهدف النهائي والوحيد للسياسة النقدية في الجزائر هو هدف استقرار الأسعار، والتخلي عن باقي الاستهدافات الاسمية الأخرى كالأجور، مستوى التشغيل أو سعر الصرف الاسمي. باعتبار أن تحقيق الأهداف الأخرى غير مضمون النتائج من جهة. ويتعارض مع تحقيق استقرار الأسعار في المدى الطويل من جهة ثانية.
- إعطاء استقلالية ميدانية كاملة للبنك المركزي من أجل توجيه الأدوات النقدية بشكل فعال وعدم تمويله لعجز ميزانية الحكومة.

- توفير بنك للمعلومات عن المتغيرات الاقتصادية والنقدية ذات الصلة بالتضخم مع التحلي بالشفافية وإخضاع البنك المركزي للمساءلة مع تواصل هذا الأخير مع كل الأعوان الاقتصاديين لشرح أهدافه خاصة وأنه السلطة الأولى المخولة بتطبيق سياسة الاستهداف.

- ضرورة وجود علاقة مستقرة بين أدوات السياسة النقدية ومعدل التضخم، حيث يجب على السلطة النقدية التحكم في أدواتها المتاحة للتأثير على التضخم في حال انحرافه وتشكل له نموذجاً حركياً لتقديره.

- استبدال مقياس التضخم الحالي بمقياس آخر تم اعتماده في عدد من الدول يسمى بالتضخم الأساسي يتم فيه استبعاد كافة السلع المدعومة من الدولة كالطاقة والغذاء والسلع الموسمية وأيضاً المستوردة من سلة السلع المكونة لمؤشر أسعار الاستهلاك (CPI) والهدف من ذلك هو الوصول إلى معدل حقيقي للتضخم؛ وكذا باعتبار أن ارتفاع الدعم الحكومي للسلع والخدمات عندما يستهدف بنك الجزائر التضخم أمر جد حساس، حيث أن أي تغيير في ذلك يهدم العملية بكاملها.

- ضرورة تطوير القدرات الفنية لبنك الجزائر في ما يخص التنبؤ والتوقع الدقيق بمعدلات التضخم، أي أن يكون لبنك الجزائر آليات متقدمة للتنبؤ بمعدل التضخم، فضلاً عن وجوب إصدار تقارير ومطبوعات رسمية ودوريات وبيانات عن الوضعية المستقبلية للمتغيرات الاقتصادية والنقدية التي لها تأثير في التضخم.

إن توفر هذه الشروط لتبني سياسة استهداف التضخم بالجزائر مرتبط بالتخلص من عدة صعوبات تتعلق بطبيعة الاقتصاد الوطني في حد ذاته، هذا الأخير الذي لا تزال تميزه العديد من الاختلالات الهيكلية والتنظيمية التي تفتقد في غالبها إلى الاستقلالية وعدم توافر درجات عالية من الشفافية والقدرات الفنية الجيدة، والممارسة الميدانية فيه تعتمد بشكل كبير على ما ورثته الجزائر من الاقتصاد الموجه، فضلاً أنه في مضمونه عبارة عن إقتصاد بترولي ريعي إلى حد كبير، ولهذا تجد الدولة صعوبة في التنبؤ الدقيق لسياسة الاستهداف.

الاستنتاجات:

- إن السياسة النقدية في الجزائر لم تستطع تحقيق كل أهدافها، كما أن ما تحقق من إنجازات خلال السنوات الأخيرة لا يمكن إرجاعه بصفة أساسية إلى نجاح السياسة النقدية. فالجزائر عرفت أوضاعاً اقتصادية حرجة في بداية العشرية الماضية، تميزت بضعف النمو الاقتصادي بشكل عام واختلال التوازنات الداخلية والخارجية، فضلاً عن المعدلات العالية للبطالة.

- لم تعد مسألة إصلاح السياسة النقدية في الجزائر مسألة اختيارية في ظل التطورات الاقتصادية والاجتماعية الداخلية والخارجية على حد سواء، وإنما أضحت ضرورة بالغة تؤدي إلى خسائر كبيرة للاقتصاد الوطني كلما تأخرت، ومن هذا المنطلق لابد على السلطة النقدية بالجزائر الاستجابة لمتطلبات العولمة والسعي في نفس الوقت إلى تحقيق التوافق مع التحديات الداخلية الجديدة.

- أصبح للسياسيين وصناع القرار للسياسة النقدية فناعة بأن تحقيق الاستقرار شرط ضروري للتنمية وضرورة تبني سياسة تخفيض التضخم.

- تمثل سياسة إستهداف التضخم إطار جديد لإدارة السياسة النقدية، وذلك من خلال التركيز على هدف إستقرار الأسعار في المدى الطويل كهدف نهائي لهذه السياسة، إلا أنه تعتبر عملية تبني وتطبيق إستراتيجية استهداف التضخم بشكل فعال في الجزائر غير مواتية بالمدى القصير.
- عدم استثناء النظام النقدي والاقتصادي الجزائري للشروط العامة والشروط الأولية لتبني وتطبيق سياسة إستهداف التضخم، فإذا أرادت السلطة النقدية تطبيق هذا الأسلوب مستقبلاً بشكل فعال لابد أن يقوم اقتصادها بالكامل على مبادئ إقتصاد السوق، المبني على تحرير كل من أسعار السلع والخدمات، وأسعار الفائدة، وسعر الصرف، والتجارة الخارجية وحرية حركة رؤوس الأموال.

التوصيات:

- بالرغم من نجاح السياسة النقدية الحديثة المبنية على تبني إستراتيجية استهداف التضخم في تحقيق معدلات تضخم منخفضة خلال العقد الماضي في العديد من الدول، والإقبال المتزايد على هذه السياسة وبشكل مستمر، إلا أن هناك بعض الشكوك في إمكانية تطبيقها بشكل فعال في الجزائر بالمدى القصير، وكذا في ظل الظروف النقدية التنظيمية والهيكلية غير المواتية على المستويين الداخلي والخارجي. وحتى يتم تفعيل أكثر للسياسة النقدية عامة، وتأكيد التبني الصحيح لإستراتيجية استهداف التضخم بصفة خاصة، نقترح مايلي:
- ضرورة التنسيق بين السياسة النقدية وبقية السياسات الإقتصادية الأخرى وخاصة السياسة المالية من أجل تنويع الإقتصاد والخروج من دائرة الإقتصاد الريعي وتقليل التبعية للخارج سواء في مجال التصدير أو الاستيراد.
 - تكييف الأطر التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالسلطة النقدية وتفعيل أدائها الميداني في المرحلة الحالية. والذي من شأنه إعطاء تدعيم أكثر استقلالية لبنك الجزائر، وذلك من أجل توجيه الأدوات النقدية بشكل فعال وعدم تمويله لعجز ميزانية الحكومة.
 - تشكيل نموذجاً حركياً لتقدير معدل التضخم بشكل دوري مستقبلاً. وذلك من خلال إجراء دراسة قياسية لنموذج إحصائي يربط معدل التضخم بأدوات السياسة النقدية، مع تفعيل أدواتها غير المباشرة خاصة ما تعلق بسياسة السوق المفتوحة.
 - دراسة وتطبيق سياسة إستهداف التضخم في مرحلة التحرير المالي. وفي ظل تقلبات أسعار المواد الخام والمواد الغذائية وكذا الأزمة المالية وتبعاتها الاقتصادية، حتى يتم تأكيد مدى مصداقية السياسة النقدية الجديدة في تحقيق هدفها النهائي المتمثل في استقرار الأسعار.

المصادر والمراجع:

أولاً: المراجع باللغة العربية:

- 1- بول سامويلسون، وليام دي نوردهاوس (2006 م)، علم الاقتصاد، الطبعة العربية، مكتبة لبنان، لبنان.
- 2- إسماعيل أحمد الشناوي (2004 م)، استهداف التضخم والدول النامية، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة عين الشمس.
- 3- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مصالح الوزير الأول، ملحق تقرير بيان السياسة العامة (2011 م).
- 4- المجلس الاقتصادي والاجتماعي (2004 م)، تقرير الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الأول، الجزائر.
- 5- تومي صالح (2002 م)، النمذجة القياسية للتضخم في الجزائر خلال الفترة 1988/2000، أطروحة دكتوراه من جامعة الجزائر، فرع القياس الاقتصادي.
- 6- وليد عايب (2009 م)، سياسة الإنفاق الحكومي كأداة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير من قسم الاقتصاد، جامعة دمشق.
- 7- بابا عبد القادر (2006 م)، السياسة النقدية في الجزائر بين الأداء والفعالية، مداخل مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني حول المنظومة البنكية في ظل التحولات القانونية والاقتصادية، جامعة بشار، الجزائر.
- 8- كمال الوالي (2012 م)، استهداف التضخم بين التأييد والانتقاد، من الموقع الالكتروني: <http://fr.wisdia.com>
- 9- صالح مفتاح (2003 م)، النقود والسياسة النقدية مع الإشارة إلى حالة الجزائر في الفترة 1990/2000، رسالة دكتوراه كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر، الجزائر.
- 10- عبد الرزاق حساني (2002 م)، النظرية والسياسة النقدية والتوازن الاقتصادي واقع السياسة النقدية وآفاقها في سورية، رسالة دكتوراه في الاقتصاد، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق.
- 11- حسن إبراهيم العيوطي (2005 م)، تحليل للسياسة النقدية في مصر وأهمية تحديثها واستهدافها للتضخم، المؤتمر العلمي السنوي 24 للاقتصاديين المصريين، تفعيل دول السياسة النقدية في الاقتصاد المصري.
- 12- محمد أحمد زيدان (2009 م)، سياسة استهداف التضخم كآلية للحد من التضخم في دول مجلس التعاون الخليجي، ورقة مقدمة في اللقاء السنوي السابع عشرة لجمعية الاقتصاد السعودية حول التكامل الاقتصادي الخليجي: الواقع والمأمول، المملكة العربية السعودية.

- 13- مصطفى بابكر (2012 م)، الأنظمة النقدية واستهداف الإقلال من التضخم، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، من الموقع الإلكتروني: <http://www.arab-api.org>.
- 14- برنامج إدارة الحكم في الدول العربية (2012 م)، الشفافية المالية بالجزائر، <http://www.pogar.org>.
- 15- خالد الوزني، أحمد الرفاعي (2003 م)، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، الطبعة السادسة، دار وائل للنشر، عمان.
- 16- أنس البكري، وليد صافي (2002 م)، النقود والبنوك بين النظرية والتطبيق، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان.
- 17- غازي حسين عناية (1985 م)، التضخم المالي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية.
- 18- فؤاد هاشم (1974 م)، اقتصاديات النقود والتوازن النقدي، دار النهضة العربية، القاهرة.
- 19- رجاء عزيز بندر (2005 م)، استهداف التضخم دراسة لتجارب بلدان نامية في السياسة النقدية، البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، العراق.
- 20- بلعوز بن علي، عبد العزيز طيبة (2008 م)، السياسة النقدية واستهداف التضخم في الجزائر خلال الفترة (2006/1990)، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 41، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

ثانياً: المراجع باللغة الأجنبية:

- 21 - Ministère des finances (2011), Direction générale de la prévision et des politiques, Situation économique et financière de l'Algérie.
- 22 - Christian h .Baddies (1999): monetary policy and public finance inflation targets in a new perspective. IMF; staff paper; vol 46; n3.
- 23 - The research staff of the Egyptian banking institute, inflation targeting, link seminar series, central bank of Egypt, Egyptian banking institute (2003), Cairo.
- 24 - The research staff of the Egyptian banking institute, macroeconomic policies and performance, the latin American experience, link seminar series, central bank of Egypt, Egyptian banking institute (December 2003), Cairo.
- 25- The research staff of the Egyptian banking institute, macroeconomic policies and performance, the latin American experience, link seminar series, central bank of Egypt, Egyptian banking institute (february 2003), Cairo.
- 26- Mourad benachnhou (1993), inflation, dévaluation, marginalisation, dar Elcharifa, Alger .
- 27- Evolutions économiques et monétaires en 2010 et éléments de tendance du premier semestre 2011, Communication du Gouverneur de la Banque d'Algérie devant l'Assemblée Populaire Nationale, Alger (2011), <http://www.bank-of-algeria.dz>.

قنوات الانتقال للأزمة المالية : نماذج تقييميه للأثار - خاصة حالة الاقتصاد الجزائري-

بن يوب فاطمة

جامعة 08 ماي 1945 - الجزائر

الأستاذة الدكتورة: نادية شطاب

جامعة باجي مختار عنابه - الجزائر

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى بيان أثر الأزمة المالية على بعض الاقتصاديات، مع الإشارة إلى بعض النماذج التقييمية، حيث أضحت الأزمات المالية مؤشرا للأسواق المالية المعولمة نظرا لكثرة وسرعة تكرارها في سياق متسلسل بدءا من أكتوبر 87، 89، مارس 90، وما تتابع في 2001 وما بعد ذلك وصولا لأزمة 2007 - 2008 حتى الآن، مع الإشارة إلى أن مكنم الخطر لم يعد الأزمة ذاتها بل سرعة انتشارها ودرجة العدوى وتأثيراتها.

Channels of transmission of the crisis financière: models of evaluation effects- Algerian cases economy-

Summary :

The goal of this study is to show the impact of the financial crisis, by stressing certain models to evaluate their state. The financial crises became the principal index and the criterion more distinguished from the international financial markets, because of their number and their speed and their aspects repetitive and cyclic: October 1987, 1989, Mars 1990, 2001, until the financial crisis 2007-2008... 2011. But one makes a point of stressing that the true danger is not any more the crisis itself, but it is the speed of its propagation and the degree of the contagion and the extent of the after-effects of these financial crises.

المقدمة

إن آثار الأزمة المالية تزايدت بالانتشار فلم تقتصر على الدول محل الأزمة بل تعدتها إلى دول أخرى حتى لو كانت بعيدة عنها اقتصاديا ، من هذا المنظور الدول المتقدمة والنامية سوف يصاب اقتصادها المالي و الحقيقي بالتدهور الذي مس الدول المصابة بالأزمة مع مرور الوقت. تتضح جليا السمات الرئيسية لبعض الاقتصاديات المصابة بالعدوى على التطورات الحاصلة في مؤشرات البورصة و تغيرات أسعار البترول ، تمهل و تهقر الاقتصاد الصيني، رجوع الأسواق المالية الملاحظة في شنغاي ،دبي، القاهرة، المغرب ، الكويت ...توضح العلامات الأولى للعدوى.

- أهمية البحث

تسعى هاته الورقة البحثية للتوضيح بأن الأزمة المالية الحالية البارزة في 2008 و ما خلفته من انعكاسات وخيمة على الاقتصاديات المالية الدولية سمحت بفتح نقاشات واسعة حول التغيرات و التطورات الاقتصادية الجديدة في تكوين مجموعة من مسببات هذه الأزمة ، و هناك من الاقتصاديات من استفاد ولم يستفد من هذه التطورات وهو ما انعكس فعليا على أدائها خلال السنوات الأخيرة و سرعان ما انتقلت عدوى الأزمة إليها وان كانت الآثار الناجمة تتفاوت من اقتصاد لآخر. من خلال البحث بنوع من الدقة الآليات و التداعيات الممكنة لقنوات الانتقال للعدوى على مختلف الاقتصاديات عبر عدة أساسيات مثل: الترابط التجاري الثنائي، ترابط مع سوق ثالث من خلال تواجد دائنون مشتركين، انهيارات مشتركة كتغير الطلب العام، أزمات السيولة، تغير معدلات الفائدة للأجانب حسب شعور المستثمرين وحسب درجة الخطر والتقارب الجغرافي.

- مشكلة البحث

من خلال ما سبق ذكره تسعى هاته الدراسة للتوصل للجواب على التساؤل الرئيسي التالي، الأزمة المالية : فيما تجسدت الآليات و قنوات انتقالها ؟ و ماهي تداعياتها على الاقتصاد الحقيقي و المالي ؟ حيث تم التركيز على الاقتصاد الجزائري بمعرفة هل الإصلاحات، التكيف الهيكلي، الانفتاح هل غيروا من هيكل الاقتصاد الجزائري في اتجاه أفضل حساسية للصدمات الخارجية.؟ هذه الأسئلة سوف تساعدنا على تحقيق عملية توطين للنمو والتطور الاقتصادي.

المبحث الأول: الإطار النظري و الدراسات السابقة

اهتز العالم خلال سنة 2008، لاسيما في الربع الثالث منه، لأزمة مالية واقتصادية خانقة أطاحت بكبريات الشركات والبنوك في العالم. إذ انهار بنك Lehman Brothers الأمريكي واستحوذ بنك أمريكا على شركة الخدمات المالية العملاقة Merrill Lynch . ونظرا لتشابك الاقتصاديات والأنظمة المالية للدول المتقدمة والدول الناشئة على وجه التحديد فقد انتقلت عدوى هذه الأزمة إلى كافة المناطق في العالم تقريبا وأصابا بشظاياها معظم الدول، وإن كانت بدرجات متفاوتة. كما أدى ارتباط أسواقها المالية إلى هبوط حاد في أسعار الأسهم في معظم بورصات العالم لعدة أشهر متتالية، الشيء الذي أوصل

الكثير منها إلى حافة الانهيار. وإذا كانت الشرارة الأولى لهذه الأزمة الأخيرة هي انفجار فقاعة القروض الرهنية ذات الجدارة الائتمانية المنخفضة subprime mortgages في الولايات المتحدة، فإنه سرعان ما انتشرت العدوى إلى الكثير من الشركات والمؤسسات المالية المرتبطة بشكل مباشر أو غير مباشر بقطاع البناء وإلى قطاعات واسعة في الاقتصاد الأمريكي ومنه إلى بقية الاقتصاديات في العالم. وما زاد الطين بلة هو أنه عندما تجمعت لدى البنوك والمؤسسات المتخصصة في الرهون العقارية محافظ معتبرة من تلك الرهون قامت بتوريقها securitization وتسويقها إلى بنوك ومؤسسات مالية أوروبية وآسيوية وأمريكية بطبيعة الحال، الأمر الذي عمم الكارثة عندما تدهورت أسعار تلك الأوراق الرهنية. والأمر المدهش هنا أن الأمريكيون أنفسهم يجهلون تقنيات هذه الأوراق المالية الرهنية المعقدة complex mortgage-backed securities¹.

- الدراسات السابقة

حسب اطلاع الباحثان ، إن موضوع الدراسة تم تناوله في عدة مقالات و مداخلات في ملتقيات وطنية و دولية من جهات متعددة ومختلفة نتيجة الصخب الكبير الذي أحدثته الظاهرة في السنوات الأخيرة ، و يمكن ذكر بعض المقالات المنشورة و المداخلات و الدراسات السابقة التي تعرضت للموضوع بذات السياق أو نحوه بمعطيات مختلفة كمرجعية يستفاد منها في بحثنا هذا نذكر منها مايلي:

- مداخلت بعنوان دراسة تحليلية لأثر الأزمة المالية على المتغيرات الاقتصادية الكلية لمنطقة اليورو من إعداد الأستاذة بن يوب فاطمة كمدخل في إطار فعاليات الملتقى الدولي حول إدارة الاتحادات النقدية في ظل الأزمات المالية يومي 07 و 08 ماي 2013 بكلية العلوم الاقتصادية بجامعة 20 أوت 1955 بسكيكدة الجزائر حيث تعرضت المداخلة للتوضيح بان الأزمات المالية المتكررة من طبيعة النظام الرأسمالي الذي شهد العديد من الأزمات المالية و المصرفية و لعل أزمة 2008 خير دليل ، حيث ركزت المداخلة على تحليل الآثار الناجمة للأزمة المالية التي انعكست سلبا على أداء مختلف الاقتصاديات و على معدلات نموها بشكل كبير مع الإشارة إلي اقتصاد منطقة اليورو كقوة صناعية لتحليل الآثار على مختلف متغيرات الاقتصاد الكلي للمنطقة.

- L'économie algérienne face à la crise :effets - De la conjoncture ou vulnérabilité structurelle -

مقال من إعداد الأستاذة الدكتورة شطاب نادية و آخرون منشور بالمجلة الدولية الكرياد-cread- و الذي تعرض للضعف الاقتصادي أو الهيكلي للاقتصاد الجزائري للأزمة و تحليل آثار الأزمة على الاقتصاد الجزائري بطريقة إحصائية قياسية حيث أوضحت الدراسة بان انعدام العلاقة بين النظام المالي لجزائري و العالمي ليس حماية للاقتصاد بل على المدى المتوسط يمكن أن تنتقل الأزمة عبر الاقتصاد الحقيقي

(أسعار البترول) مادام الاقتصاد الجزائري يعتمد بدرجة كبيرة على القطاع الهيدروكربوني و مادام هو عاجز عن إحداث إصلاحات جذرية للنهوض بالاقتصاد بعيدة عن قطاع المحروقات.

- العولمة الاقتصادية و الأزمات المالية: الوقاية و العلاج دراسة لازمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية من إعداد الباحثة نادية العقون ، 2012، 2013 حيث ركزت الأطروحة في البحث بنوع من الدقة مدى مساهمة العولمة المالية في تكوين الأزمات المالية وتوسع نطاقها و أهم الإجراءات و البدائل للوقاية منها على ضوء أزمة الرهن العقاري وخلصت الدراسة لتقديم جملة من السياسات و الآليات الوقائية التي من شأنها التقليل من احتمال حدوث الأزمات المالية.

- أثر الأزمة المالية العالمية على أداء الأسواق المالية العربية دراسة حالة سوق الدوحة للأوراق المالية خلال الفترة 2007-2009 من إعداد الطالب محمد الهاشمي حجاج مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير في علوم التسيير تخصص مالية الأسواق نوقشت بتاريخ 23 ماي 2012، يعالج هذا البحث موضوع الأزمة المالية الاقتصادية العالمية 2008 و انعكاساتها على أسواق الأوراق المالية العربية، وتهدف هذه الدراسة إلى محاولة التعرف على حقيقة وأبعاد الأزمة المالية العالمية، تبدأ أولاً بخلفية عامة عن الأزمات السابقة التي واجهتها الرأسمالية، ثم تبيان البوادر الأولى لأزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية، والتعرف على آثارها المختلفة على المستويين الأمريكي والعالمي والحلول التي طرحت للخروج منها، ثم بعد ذلك إعطاء صورة عن انعكاسات الأزمة المالية العالمية على أداء أسواق الأوراق المالية العربية. بعد استعراض مختلف الجوانب النظرية المتعلقة بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية، جاءت الدراسة العملية كمحاولة لتحليل أثر الأزمة المالية العالمية على أداء سوق الدوحة للأوراق المالية قبل وبعد إفلاس بنك ليمان برادرز باستخدام الأسلوب الإحصائي بيرسون ومعامل ارتباط (t-test des échantillons)

(indépendants) ، لغرض المقارنة بين مجموعتين للأداء وبيان الفرق بينهما . أظهرت نتائج

الدراسة إلى أن الأزمة المالية العالمية انعكست بآثارها على أداء سوق الدوحة للأوراق المالية.

- مداخلة تحت عنوان الأزمة المالية العالمية، انعكاساتها وحلولها من إعداد الدكتور الداوي الشيخ، أستاذ محاضر بكلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير -جامعة الجزائر في إطار المؤتمر الدولي حول الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور النظام الاقتصادي الغربي والإسلامي جامعة الجنان ، طرابلس يومي 13 و 14 مارس 2009 حيث هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أسباب وجذور الأزمة المالية العالمية الحالية، الجوانب والقطاعات الاقتصادية المتضررة التي تعرضت للصدمات الأولى الناتجة عن المد الأول للأزمة، ثم الآثار اللاحقة وغير المباشرة على المستوى العالمي والعربي؛ و في الأخير إعطاء بعض الحلول المقترحة لما بعد الأزمة. وخلصت الدراسة

بالجزم بان الاقتصاد العالمي مر بالعديد من الأزمات السابقة التي تعددت أسبابها، آثارها، حيزها ونتائجها فهي تمر وفقا لدورات تنتج عنها فترات توازن و أخرى تقهقر، فهي شر لا بد منه من أجل إعادة تنظيم الاقتصاديات.

المبحث الثاني: قنوات انتقال الأزمة المالية الدولية للجزائر و دول أخرى

تؤثر الأزمة المالية العالمية القائمة حاليا سلبيا في كافة الدول سواء أ كانت من الدول المتقدمة أم النامية. ومن المتوقع أن تشهد معدلات النمو تراجعاً معتبراً يزداد حدة كلما انزلقت التجارة الدولية بسرعة حادة نحو التراجع من جراء ذلك وارتفعت أسعار السلع وانكششت حالة التضخم ومن المتوقع أن تنخفض أسعار النفط والمواد الغذائية في العام الحالي مقارنة بالعام الماضي، إذن يمكن توضيح اثر تداعيات انتقال الأزمة على بعض الاقتصاديات نذكر منها:

. منطقة اليورو

دخلت منطقة اليورو، خلال الفترة التي تلت الأزمة المالية العالمية، في مرحلة انكماشية عميقة أعقبتها أزمة ديون حادة عام 2010. وقد ساهمت الإجراءات السريعة في الاستقرار النسبي للاقتصاد وإعطائه انطلاقة متواضعة في الوقت الراهن، لكن الأخطار لا تزال متواجدة وعلى جميع الأصعدة، ويمكن القول بأن الإصلاحات الهيكلية سوف تسهل في المستقبل القريب التعديل الاقتصادي وستفتح المجال لآفاق نمو موجبة أكثر.

أ. منطقة اليورو في مواجهة الأزمة

عقب التأثيرات السلبية لأزمة الرهن العقاري على دول المنطقة، عمدت اقتصاديات هذه الأخيرة باتخاذ عدة إجراءات لمواجهتها وتخفيف حدة التوترات في الأسواق. حيث تراكمت الاختلالات الضخمة على المستوى الاقتصادي، المالي وحتى على مستوى الميزانيات في بعض دول منطقة اليورو خلال فترة الأزمة، وأدت إلى التخصيص الخاطئ للموارد وكشفت عن ضعف متنامي، فالاقتصاديات الوطنية كانت تتعرض لضغوطات مختلفة عززتها التقلبات الحادة في أسعار الفائدة الحقيقية مما اضطر النظام البنكي لتحويل الأموال من الدول ذات الادخار القوي نحو الدول ذات العجز²

- النهج الأوروبي في معالجة الأزمة: يتمثل النموذج الأوروبي في ضمان الديون والودائع، بهدف تفادي هروب السيولة والاحتفاظ بها داخل الجهاز المصرفي، وبالتالي يقوم البنك المركزي في هذه الحالة بدور الضامن فقط³.

- دور صناديق الثروة السيادية خلال الأزمة: نص تقرير منظمة التعاون والتطور الاقتصادي (OCDE) الذي صدر في أبريل 2008 على أن مساهمة صناديق الثروة السيادية خلال الأزمة في المنطقة كانت لها أثر إيجابي في تحقيق الاستقرار المالي لتدخلها في الأوقات الحرجة، من

خلال ضخ الكتلة النقدية في المؤسسات المالية، وكذا في الوقت الذي كان فيه ارتفاع التهرب من المخاطرة، كما نص التقرير أن صناديق الثروة السيادية أدت دورا مهما في تحقيق النمو الاقتصادي على المستوى المحلي والدولي⁴.

ويوضح الجدول الموالي دور هذه الصناديق خلال الأزمة، حيث يقدم استثمارات صناديق الثروة السيادية ومن بينها العربية في بعض المؤسسات الأجنبية خلال فترة الأزمة.

جدول رقم (01): حجم استثمارات صناديق الثروة السيادية في البنوك الغربية خلال فترة الأزمة

البنك	جنسية البنك	اسم الصندوق الثروة السيادي	جنسية الصندوق السيادي	التاريخ	حجم الاستثمار (مليار USD)
Barclays	المملكة المتحدة	Temasek	سنغافورة	25-07-2007	2,05
Barclays	المملكة المتحدة	China development bank	الصين	25-07-2007	3,08
Barclays	المملكة المتحدة	QIA, challenger	قطر	31-10-2008	6,94
Barclays	المملكة المتحدة	QIA	قطر	31-10-2008	4,84
Citigroup	الولايات المتحدة	Abu Dhabi investment authority	أبوظبي	26-11-2007	7,5
Citigroup	الولايات المتحدة	GIC	سنغافورة	15-01-2008	6,9
Citigroup	الولايات المتحدة	KIA, alwaleed bin total	الكويت	15-01-2008	5,6
Crédit suisse	سويسرا	QIA et autres	قطر	16-10-2008	8,71
Merill lynch	الولايات المتحدة	Temasek	سنغافورة	24-12-2008	4
Merill lynch	الولايات المتحدة	KIC, KIA	كوريا، الكويت	15-01-2008	6,6
Merill lynch	الولايات المتحدة	Temasek	سنغافورة	24-02-2008	0,6
Merill lynch	الولايات المتحدة	Temasek	سنغافورة	28-07-2008	0,9
Morgan stanley	الولايات المتحدة	China investment corporation	الصين	19-12-2007	5,58
UBS	سويسرا	GIC	سنغافورة	10-12-2007	9,75
UBS	سويسرا	صندوق غير معروف	الشرق الأوسط	10-12-2007	1,77
Unicredit	إيطاليا	Central bank of libya, Libya investment authority and libya foreign bank	ليبيا	18-10-2008	1,61

Source: Focus, banque de France, bilan et perspectives des fonds souverains, n°1, 2009.

وعليه فقد تلخصت إستراتيجية الصناديق السيادية في البداية في مساعدة المؤسسات المالية الأمريكية والأوروبية المتضررة من الأزمة، وذلك نظرا لعدم تأثرها في البداية بالأزمة، وبعد ذلك تغيرت إستراتيجيتها، في نهاية 2007 وبداية 2008 عكس ما كان متوقعا، ويرجع السبب إلى:

- ما شهدته المصارف الغربية الكبيرة من خسائر هائلة قدرت بمئات المليارات من الدولار من جراء أزمة الرهن العقاري، منها مجموعة ستي بنك وميريل لسننت وكردية سويس. وقد تحركت صناديق الثروة السيادية بشكل سريع لإنقاذ هذه البنوك بشكل أكثر سرعة من تحرك صندوق النقد الدولي، وكان تحرك هذه الصناديق يهدف أساسا إلى تحقيق عوائد كبيرة نتيجة لتدهور أسهمها، لكن ما حصل في الواقع هو أن الصناديق السيادية قد سجلت خسائر جراء انقاذ هذه المصارف.

-تأثر البورصات الوطنية لصناديق الثروة السيادية (ومنها البورصات العربية) بالأزمة، الأمر الذي استوجب توفير السيولة محليا، مما دفع بها إلى الاستثمار بالداخل بدلا من التوجه للخارج.

ب- تأثيرات الأزمة على منطقة اليورو

استطاعت العديد من الدراسات بأن تتنبأ بتحسّن الوضع الاقتصادي في منطقة اليورو بعد الأزمة المالية، وذلك انطلاقا من السداسي الثاني لعام 2010، خاصة فيما يتعلق بنمو الناتج المحلي الإجمالي كما هو موضح في الجدول.

جدول رقم (02): معدلات النمو والتضخم في منطقة اليورو خلال الفترة 2007-2011

السنوات	2007	2008	2009	2010	2011
معدل نمو الناتج المحلي الخام %	2.8	0.3	4.1-	1.7	2.0
معدل التضخم %	2.1	3.3	0.3	1.6	2.6

Source: <http://www.oecd.org>

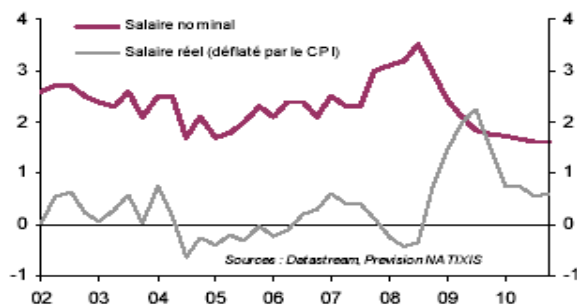
وعلى الرغم من وجود تحسن ملحوظ في الاقتصاد كانخفاض العجز العمومي، تحسن وضعية البنوك وتصحيح أسعار الأسهم في الأسواق المالية، تبقى هناك تهديدات كثيرة تحيط باقتصاديات المنطقة كنتيجة بديهية لآثار الأزمة، حيث أثرت هذه الأخيرة على العديد من القطاعات وفيما يلي بعض المؤشرات التي لا يجب إهمالها⁵:

-تراجع القوة الشرائية: يعود تراجع القوة الشرائية للفرد في منطقة اليورو لسببين رئيسيين هما:

-مواصلة تدهور الأجور الاسمية مع ارتفاع معدلات البطالة (كما موضح في الشكل رقم 01)

-ارتفاع معدلات التضخم، مع اختفاء الآثار الأساسية له وذلك نتيجة انخفاض أسعار المواد الأولية سنة 2008.

الشكل رقم (01): الأجر الاسمي والحقيقي لكل فرد في منطقة اليورو (%)

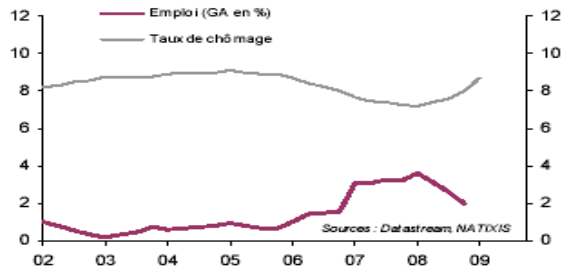


Source: Patrick ARTUS, -2010:
beaucoup de menaces sur
l'économie de la Zone euro;
revue du natixis, flash économie,
17 juin 2009, N° 270

- تراجع مناصب الشغل:

إن تراجع عدد مناصب الشغل بداية من ربيع 2009 ليس راجع فقط لضعف معدلات النمو المسجلة بل أيضا للتعديلات على مستوى العجز في الإنتاجية المسجل في سنة 2009 والذي تجاوز -3.5%، وبالنظر لهذه العوامل نلاحظ ارتفاع معدلات البطالة المسجلة في المنطقة كما هو موضح في الشكل.

الشكل رقم (02): معدل البطالة والشغل في منطقة اليورو (%)



Source: Patrick ARTUS,-2010:
beaucoup de menaces sur
l'économie de la Zone euro-;
revue du natixis, flash

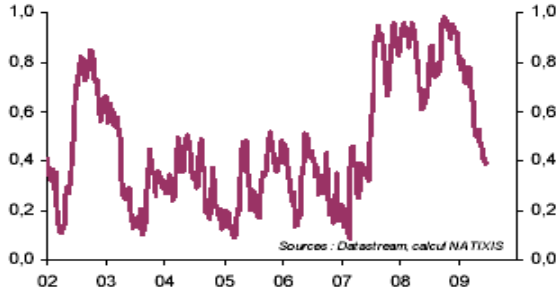
-تعديل استثمارات المؤسسات:

-سجل معدل التمويل الذاتي الخاص بالمؤسسات في منطقة اليورو مستويات منخفضة جدا وبشكل غير طبيعي، وذلك لتناقص الطلب وارتفاع التكاليف الوحشية نظرا لتراجع الإنتاجية الفردية. ولتدارك ذلك وإعادة معدلات التمويل الذاتي إلى المستوى العادي، وجب على المؤسسات تخفيض عدد العمال والنقليل من الاستثمار المنتج (أنظر الشكل رقم 03)، الشيء الذي بدأ فعليا منذ 2008 والذي سيستمر خلال السنوات الموالية حسب تصريحات المؤسسات. وتجدر الإشارة إلى أن تزايد وارتفاع إفلاس المؤسسات والشركات منتشر بشكل قوي وواضح في جميع دول المنطقة، وخاصة في كل من هولندا واسبانيا.

-فقاعة أسعار المواد الأولية:

-إن ارتفاع أسعار المواد الأولية سنة 2009 المبالغ فيه، سببه الرجوع إلى اتخاذ مواقع مضاربة وليس تحسن وضعية أسواق تلك المواد الأولية، فمثلا نلاحظ مواصلة زيادة العرض عن الطلب في سوق النفط. ويمكن تفسير ذلك بإعادة استثمار جزء من السيولة العالمية الزائدة، انطلاقا من زوال حالة الخوف والذعر وانخفاض درجة تحمل الخطر بالنسبة للمستثمرين كما هو موضح في الشكل.

الشكل رقم (03): مؤشر درجة تحمل الخطر في منطقة اليورو



Source: Patrick ARTUS,-2010:
beaucoup de menaces sur
l'économie de la Zone euro-; revue
du natixis, flash économie, 17 juin

فقاعة المضاربة هذه إذا تواصلت سوف تزيد الأمور سوءا خاصة بالنسبة لمعدلات التضخم والأجور الحقيقية التي سوف تتأثر سلبا.

-**ردود الفعل على سياسة الميزانية:** أدت سياسة الميزانية التي طبقت في منطقة اليورو إلى ارتفاع كبير في معدل المديونية العمومية، مع الإشارة إلى أنه من الصعب جدا إعادة الاستقرار لمعدل المديونية العمومية مع ضعف وانخفاض معدلات النمو المسجلة مع مواصلة عزوف كل من قطاع المؤسسات وقطاع العائلات عن الاقتراض. وإذا تنبه قطاع العائلات إلى أن استقرار معدل المديونية العمومية لمنطقة اليورو سوف يؤدي بالضرورة إلى ارتفاع الضغوط الجبائية، سيقومون منذ الآن بزيادة مدخراتهم، وهو الشيء الحاصل إذ نلاحظ ارتفاع معدل الادخار الخاص بالعائلات في منطقة اليورو مما أدى إلى تراجع وتناقص الاستهلاك.

. **التجربة الكويتية:**

يعد الاقتصاد الكويتي أحد أهم الاقتصاديات في المنطقة الإقليمية بالشرق الأوسط، وأحد أكبر الدول المصدرة للنفط بالعالم، يتمتع بالعديد من المقومات والعوامل البارزة التي أسهمت في تشكيله وصناعته.

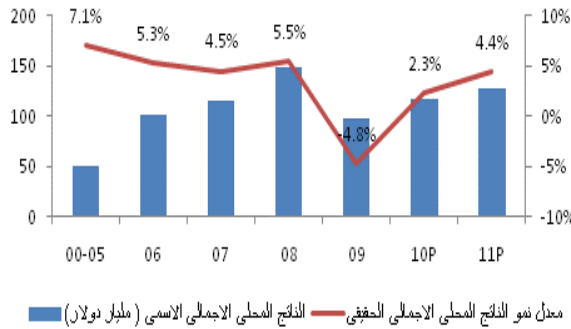
أ- **بيانات أساسية عن اقتصاد دولة الكويت أثناء و بعد الأزمة :**

ب-

-الناتج المحلي الإجمالي:

استطاعت الكويت أن ترفع من مستوى الناتج المحلي طوال السنوات بشكل ثابت و متصاعد و ذلك خلال الفترة ما بين 2000- 2008 ، إلا أنها عرفت انخفاضا سلبيا سنة 2009 بلغ -4.8%، وما لبث هذا الانخفاض حتى بدأ في الارتفاع فيما بعد حيث وصل إلى 2.3% سنة 2010. ومن المتوقع أن يتجاوز هذه النسبة في 2011. و يرجع سبب الانخفاض السلبي الذي سجلته الكويت في ناتجها المحلي سنة 2009 بسبب تأثر الاقتصاد الحقيقي من جراء تداعيات الأزمة المالية 2008 (انظر الشكل الموالي).

شكل رقم (04): معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي للكويت.

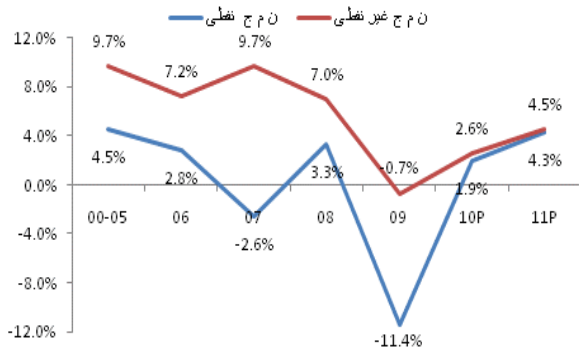


المصدر: بدر السميطة، تقييم الكويت كمركز مالي، اتحاد الشركات الاستثمارية، ديسمبر 2010، ص3.

-معدلات الناتج المحلي الإجمالي النفطي و غير النفطي:

لقد عرفت معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي النفطي تراجعاً ما بين 2000 و 2006 (من 12% إلى 8%) ثم حدث تطور فيه حيث وصل في 2007 إلى 9.7% ثم عرفت تدهوراً كبيراً ما بين 2007 إلى 2009 حيث كانت 9.7% و وصلت إلى 0.7% لكنها سرعان ما عرفت زيادة لتصل إلى 2.6% خلال سنة 2010 تميزت معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي النفطي بالتقلب صعوداً و نزولاً نظراً لحساسية أسعار النفط التي تتميز بالتذبذب الشديد نتيجة تأثرها بعوامل عديدة خلال تلك الفترة و خصوصاً تأثرها بالأزمة المالية.

شكل رقم (05): تطور معدلات الناتج المحلي الإجمالي النفطي و غير النفطي



المصدر: بدر السميطة، تقييم الكويت كمركز مالي، اتحاد الشركات الاستثمارية، ديسمبر 2010، ص3.

أما معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الغير النفطي فهو كذلك عرف تراجعاً في الفترة (2000-2007) حيث كانت النسبة 4.5% ثم تدنت حتى وصلت إلى -2.6% لكنها عرفت انتعاشاً من جديد ما بين 2007 و 2008 حيث وصلت إلى 3.3%، ثم شهدت تدهوراً حاداً فقد وصلت في 2009 إلى نسبة -11.4% و بعدها مباشرة و خلال 2010 عرفت انتعاشاً كبيراً ووصلت إلى 1%.

-مؤشرات لتأثير الأزمة على الكويت

تأثرت الكويت كسائر الدول بالأزمة المالية العالمية، وكانت أكبر نتائجها هو انخفاض أسعار النفط و الذي كان له اثر كبير على الحالة المالية للدولة. كما تأثر قطاع شركات الاستثمار بشكل كبير

نتيجة لفقدان الثقة والعامل النفسي لدى المستثمرين، وعانت بعض شركات الاستثمار عندما بدأت مطالبة بعض البنوك العالمية بالتسديد المبكر لبعض القروض قصيرة الأجل ورفض التجديد لها. وعلى الرغم من حجم الأزمة المالية لم تتأثر بها البنوك المحلية بشكل كبير وذلك لانكشاف المحدود للبنوك العالمية والطبيعة المتحفظة للبنوك للاستثمار في سوق الأسهم.

و لقد قامت الحكومة الكويتية بإقرار قانون الاستقرار المالي والذي بموجبه تضمنت الحكومة 50% من قيمة القروض الجديدة للمؤسسات الاستثمارية لتشجيع الدعم المالي للشركات المتعثرة. كما قام بنك الكويت المركزي بخفض سعر الفائدة بواقع 25 نقطة لتشجيع الإقراض⁶.

جدول رقم (03) مؤشرات لتأثير الأزمة المالية العالمية على الكويت

المؤشرات	مرحلة ما قبل الأزمة 2007-2008	أثناء الأزمة 2009-2008	بعد الأزمة 2010-2011
النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	5.1	1.9	4.0
الناتج المحلي الإجمالي النفطي	6.6	1.7	3.5
الناتج المحلي الإجمالي الغير نفطي	8.2	4.4	4.3
معدل التضخم %	3.4	7.6	4.3
الميزان المالي / الناتج المحلي الإجمالي %	34.2	27.0	22.5
ميزان الحساب الجاري الناتج المحلي الإجمالي	40.8	33.3	32.1

Source: State of KUWAITE, the millennium development goals country

progress, report 2010, p 28.

إن الأزمة المالية قلصت القدرة المحتملة للحكومة للتعامل مع حالات الطوارئ في المستقبل، و يمكن أن يستند هذا الانطباع لانخفاض المؤشرين من مستويات ما قبل الأزمة و هي من 34.2 % إلى 27% عن الفائض المالي إلى الناتج المحلي الإجمالي ومؤشر من 40.8% إلى 33.3% أثناء الأزمة 2008-2009 لينخفض إلى 32.1% بعد الأزمة⁷.

من خلال ما جاء في البيانات الأساسية عن اقتصاد الكويت خلال الفترة الممتدة 2000-2010 يتضح لنا أن مسار اقتصاد الكويت مستقر نوعاً ما باستثناء سنوات الأزمة المالية، التي تراجع فيها كل من

الناتج المحلي، ميزان الحساب الجاري، الإيرادات الحكومية. و كل ذلك بسبب تراجع عوائدها النفطية من جراء تدهور أسعار هذه الأخيرة.

ب- بيانات أساسية عن السوق المالي الكويتي أثناء و بعد الأزمة:

يعد السوق المالي الكويتي من أنشط الأسواق العربية و أقدمها كما انه يتميز بالخبرة الطويلة التي تمتد إلى حوالي النصف قرن.

- مؤشرات السوق في عامي 2009-2010

الجدول التالي يوضح حالة السوق المالي الكويتي من خلال مؤشراتته للفترة ما بين 2009 و 2010 .

جدول رقم (04) أهم مؤشرات السوق في عامي 2009-2010

المؤشر	2009	2010	نسبة التغير %
مؤشر السوق نقطة	7005.3	6955.5	(0.7-)
كمية الاسهم المتداولة مليون سهم	106331.7	74691.5	(29.8-)
قيمة التداول (مليون دينار)	21828.9	12526.3	(42.6-)
عدد الصفقات (صفقة)	1938987	1254143	(35.3-)
القيمة السوقية (مليون دينار)	27722.4	33678.8	21.5
عدد الشركات التي ارتفعت اسهمها	65	85	30.8+
عدد الشركات التي انخفضت اسهمها	125	71	43.2+
عدد الشركات التي ادرجت اسهمها	3	8	166.7
معدل التداول اليومي (مليون سهم)	430.5	302.4	(29.8-)
معدل التداول اليومي (مليون دينار)	88.4	50.7	(42.6-)

المصدر: إدارة المكتب الفني قسم الاستشارات و البحوث، سوق الكويت للأوراق المالية، التقرير السنوي لعام 2010، ص 26.

اقفل سوق الكويت للأوراق المالية في نهاية تداولات يوم 2010/12/31 عند مستوى (6955.5) نقطة مسجلا تراجعا كانت نسبته 0.7% عن الإقفال المسجل بتاريخ 2009/12/31، وقد شهدت حركة التداول

خلال العام الماضي تراجعاً نسبياً في مؤشراتها المختلفة حيث بلغت كمية الأسهم المتداولة (74691.5) مليون سهم بانخفاض نسبته 29.8% و بقيمة نقدية بلغت (12526.3) مليون دينار كويتي، بانخفاض نسبته (42.6%) موزعة على (1 143254) صفقة بانخفاض قاربت نسبته (35.3%) مقارنة بمؤشرات عام 2009، في حين ارتفعت القيمة السوقية للشركات المدرجة في السوق لتبلغ (33678.8) مليون دينار كويتي بنسبة ارتفاع تبلغ 21.5% عما بلغت في عام 2009⁸.

جدول رقم (05): تطور نشاط التداول في سوق الكويت للأوراق المالية 2006-2010.

السنوات	مؤشرات التداول		نسبة التغير السنوي		الصفحة المنفذة
	عدد الأسهم المتداولة (مليون سهم)	قيمة الأسهم المتداولة (مليون دينار)	عدد الصفقات بالألف	القيمة	
2006	37658.0	17284.0	1486.0	(27.9)	(39.2)
2007	70438.0	37009.5	2101.7	87	114.1
2008	80850.8	35747.1	1997.7	14.8	(3.4)
2009	106331.7	21828.9	1939.1	31.5	(38.9)
2010	74691.5	12526.3	1254.1	(29.8)	(42.6)
الربيع الأول 2010	30350.9	4556.1	454.1	-	-
الربيع الثاني 2010	14246.6	2820.1	299.7	(53.1)	(38.1)
الربيع الثالث 2010	15374.3	2469.8	246.3	7.9	(12.4)
الربيع الرابع 2010	14719.7	2680.3	254.0	(4.2)	8.5

المصدر: إدارة المكتب الفني قسم الاستشارات و البحوث، سوق الكويت للأوراق المالية، التقرير السنوي لعام 2010، ص 27.

لقد شهد الربع الأول من عام 2010 النشاط الأبرز للسوق، حيث بلغ عدد الأسهم المتداولة خلاله (30350.9) مليون سهم، كانت قيمتها (4556.1) مليون دينار هذا ما يظهره الجدول رقم (05) الذي

يظهر أيضا أن عام 2009 هو الأكثر تداولاً خلال السنوات الخمس الأخيرة (2006-2010) . وعلى العموم فقد سجل مؤشر السوق خلال العام 2010 انخفاضا طفيفا مقارنة بالأسواق الخليجية و الإقليمية بلغت نسبته 0.7% عما بلغه مع إقفالات العام الذي سبقه، إذ سجل 6955.5 نقطة مقابل 7005.3 نقطة، كما تم إدراج ثماني شركات جديدة في السوق الرسمي و تحويل ثلاث أخرى إليه من السوق الموازي⁹.

2-2- مقارنة أداء السوق المالي الكويتي أمام الأسواق العالمية بعد الأزمة

أنهت أسواق المال العالمية تداولات عام 2010 بصورة ايجابية مترافقة مع تحسن أداء الاقتصاديات الكلية رغم استمرار تداعيات الأزمة المالية و توالي ظهور فقاعات الديون في مناطق متفرقة من العالم لاسيما في منطقة اليورو، و تزامنا مع ارتفاع أسعار النفط الخام ليصل إلى 92,81 دولار للبرميل بزيادة سنوية تخطت الـ 20% و هو أعلى مستوياته منذ بدأ الأزمة¹⁰.

جدول رقم (06) تغيرات مؤشرات أسواق المال العالمية في 2010/12/31 مقارنة باقفالات

2010/12/31.

السوق	المؤشر في 2009/12/31	المؤشر في 2010/12/31	التغير	معدل التغير %
مؤشر NIKKEI 225	10546,4	10228,9	-317,5	- 3,0
مؤشر DOW JONES	10428,1	11577,5	1149,4 +	+ 11,0
مؤشر DAX	5957,4	6914,2	956,8 +	+ 16,0
مؤشر NASDAQ	2269,1	2652,9	383,8 +	+ 16,9
مؤشر FTSE	5412,9	5899,9	487,0 +	+ 9,0
مؤشر CAC	3936,3	3804,8	-131,5	- 3,3
مؤشر S&P500	1115,5	1257,6	142,5 +	+ 12,8

المصدر: المكتب الفني للاستشارات و البحوث، سوق الكويت للأوراق المالية، التقرير السنوي لعام 2010، ص 21.

ارتفع مؤشر (مورغان ستانلي كابيتال انتر ناشيونال) لأسواق العالم (MSCI WORLD) بمعدل 13% خلال 2009، و تراجعت معدلات ارتفاع مؤشرات أسواق المال العالمية بين ما يقارب الـ 17% في NASDAQ و تراجع بأكثر من 3 % في CAC .

١. الاقتصاد الجزائري:

في الجزائر لا توجد قناة انتقال مالية بحتة لأنها شبه غائبة بحكم التكوين للنظام المعرفي والمالي في البلاد وهذا ما اعتبر في الواقع حماية للاقتصاد الجزائري من العدوى المالية اعتمادا على ضعف المطلوبات الأجنبية للمصارف الجزائرية تكاد لا تذكر ، لكن الأزمة يمكن أن تعبر عبر الاقتصاد الحقيقي في الجزائر من خلال انخفاض أسعار النفط الناتجة عن الركود العالمي الذي يؤثر بشكل سلبي على الاقتصاد الجزائري.

أ- تشخيص الصدمة¹² (ترجمة المؤلف):

- الدائرة المالية والبنكية:

حتى لو أن الأزمة ذات أصل مالي، لكن آثارها تجارية في الجزائر، فالإتصال القليل في النظام المالي والمصرفي في الجزائر له تأثير في حماية الاقتصاد من الصدمات المالية والاقتصادية البحتة، وقد وقعت الأزمة المالية في البلدان ذات النظام المالي المتطور من خلال حصول أزمة في السيولة، مما يجعل من الضعف الحصول على شروط الائتمان، فتدهور ربحية النظام البنكي، وفقا للبيانات المتاحة¹³. النظام المصرفي الجزائري يعرض ربحية كبيرة من خلال سيولة كافيته تجعله بعيدا عن الخطر.

نسبة المرد ودية لحقوق الملكية من البنوك لا تزال ذو قيمة مقدرة معتبرة ووفقا لتقرير من بنك الجزائر، كانت النسبة 25.01 % في 2008 مقابل 17.41 % في 2007 بالنسبة للبنوك العامة والتي تم تقليل اقتراضها لأنها تواجه سيولة زائدة. والمخزون من هذه الأخيرة يقدر بـ 2845.9 مليار دينار في نهاية ديسمبر 2008 مقابل 2001.2 مليار دينار في نهاية 2007 و 1146.9 مليار دينار في نهاية 2006.

14.

لكبح الآثار التضخمية من فائض النفط واصل بنك الجزائر منذ عام 2002 لامتناس السيولة الزائدة وتعقيم احتياطات النقد الأجنبي، واستخدم التلاعب في نسبة الاحتياطي القانوني واستئناف السيولة مباشرة بنسبة 2.5 % على نفس المستوى منذ 1994 ونسبة الاحتياطي القانوني زادت عن 4 % . في 15 فيفري 2001، 4.25 % في ديسمبر من نفس العام وسوف يرتفع بـ 6.25 % في ديسمبر 2002 وعدلت بالزيادة في جانفي 2008 بـ 8 %. زادت الودائع تحت الطلب للاحتياط القانوني من 43.5 مليار دينار عام 2001 إلى 122.6 مليار دينار في عام 2002 (تقرير بنك الجزائر 2002) ووصلت في نهاية عام 2008 إلى 394.7 مليار دينار مقابل 272.1 مليار دينار في نهاية عام 2007 ولأجل التخلص من فائض السيولة البنك الجزائري عرض على البنوك التجارية معدل فائدة 3.5 % ، فنشاط بنك الجزائر منذ 2002 هو قمع السيولة الزائدة فتوقفت التدخلات له من جانب العرض في السوق النقدي من خلال عدم وجود الطلب. وقد برزت سوق مابين البنوك في عام 2002. باعتبارها الوسيلة الرئيسية للتمويل والحد من تدخلات بنك الجزائر باعتباره مقرض الملاذ الأخير ويمكن استخدام السوق المفتوحة لانكماش في

السوق المتخصصة في أوراق الخزينة في أعقاب تحسن من الخزينة العامة والتطور البطيء في الأوراق المالية الحكومية.

- ومن جانب ميزان المدفوعات، هيكل الإيرادات يوضح أن أيا من (IDE) الاستثمار الأجنبي المباشر ولا أموال المهاجر ولا السياحة أن يكون لها آثار كبيرة على الاقتصاد الجزائري لضعف كميات كل منها. كما أن الدين الخارجي خفض إلى أقل من 4% من (PIB) مع خدمة الديون، والتي ستكون ضئيلة على الرغم من انخفاض عائدات التصدير، إضافة إلى احتياطات النقد الأجنبي بما يعادل 3 سنوات من الواردات، تعمل على عدم حاجة الجزائر للحصول على القروض الدولية وعلاوة على ذلك كانت التعبئة الحديثة 4060 مليون دولار في عام 2008 وحده.

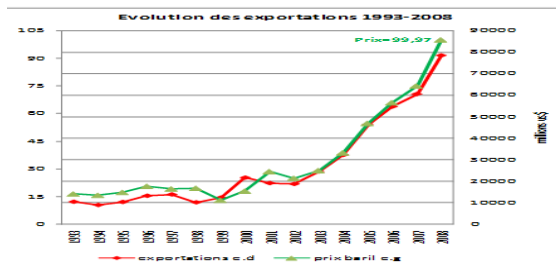
- الجزائر على عكس غيرها من الدول النفطية، لم تختار أن تخصص لها، صندوق الثروة السيادية والتي تعني استثمار الأموال الفائضة عن ميزانية الدولة من الفوائض البترولية في القطاعات الإستراتيجية. الذي يعمل على طرح أو يفقد احتياطياته من النقد الأجنبي لآثار الأزمة. بنك الجزائر أكد أن تفصيلاته توجهت نحو المزيد من الاستثمارات غير المحفوفة بالمخاطر. هذه الاعتبارات في خضم الأزمة المالية تقودنا بعيدا في المديين المتوسط والقصير وتقتصر الصدمة على الحساب الجاري من خلال الميزان التجاري، أما في المدى الطويل لو استمرت الأزمة لمدة سنوات، العلامات المالية والبنكية ستظهر علما أن فائض السيولة هو تعبير عن زيادة الربوع البترولية.

- قنوات انتقال التذبذبات:

* الصدمة التجارية:

الأزمة ذات طبيعة تجارية حتى لو كان منشأها أزمة مالية، التغير في أسعار النفط يؤثر على التوازنات الخارجية والمالية في المقام الأول وعلى النمو الاقتصادي في المقام الثاني والجزائر بلد يحتوي على نسبة صادرات النفط إلى إجمالي الصادرات من بين المصدرين الأقوى في العالم وانخفاض أسعار النفط تؤثر بوضوح تأثير مزروع للاستقرار.

شكل رقم (06): تقدير الصادرات



Source: Y. Benabdallah,
CREAD / K. Oukaci,
université de Bejaia / N.
Chettab, université de Annaba;
structurelle ou vulnérabilité De

يمكن ملاحظة (من الرسم البياني رقم (06) من خلال اعتماد المتغير الصادرات كتابع لمتغير أسعار البترول وتحدد مقياسا لمدى الصدمات التجارية على ميزان المدفوعات، زيادة مدا خيل التصدير من

21.6 مليون دولار في عام 2000 حتى 38.6 في 2004 وأكثر من 78.5 في 2008، تطور أسعار النفط تقريبا على نفس الترتيب من 17.91 في 2000 حتى 38.6 في 2004 و 100 في 2008. كانت الأزمة واضحة على نطاق واسع في إحصاءات التجارة الخارجية للأشهر الأولى من عام 2009 وفقا للمركز الوطني للإعلام الآلي والإحصاء (CNIS) للجمارك، بلغت الصادرات 13.72 مليار دولار في نهاية الأشهر الأربعة الأولى من 2009، بانخفاض قدره 46.62% خلال نفس الفترة في عام 2008 وفي الوقت نفسه كانت الواردات 13.20 مليار دولار بزيادة قدرها 5.90% خلال الفترة نفسها، وزاد الفائض التجاري لنفس الفترة من 13.23 مليار دولار في 2008 إلى 512 مليون دولار من متوسط قدره 99.9 دولار في 2008. سعر البترول انخفض إلى متوسط نحو 50 دولار خلال الربع الأول من عام 2009 و 56 خلال السداسي الأول من نفس السنة. معدل تغطيه الصادرات للواردات انخفض إلى 106% مقابل 210% للفترة نفسها من عام 2008.

على أساس سعر متوسط سنوي قدره 54 \$ ، فحسب صندوق النقد الدولي يتوقع حصول عجز في الحساب الجاري في 2009¹⁵. في الواقع ، من المرجح أن توقعات صندوق النقد الدولي تتحقق مع العلم أن الجزائر تعاني من عجز أكثر أهمية في التوازن من العوامل والخدمات غير المرتبطة بعوامل الإنتاج ، على الرغم من الزيادة الكبيرة في أسعار النفط خلال متوسط الربع الأول.

- القناة المالية (الميزانية)

إيرادات الميزانية تعتمد اعتمادا كبيرا على تقلبات أسعار النفط. خطر الانتقال لتقلبات أسعار النفط في بقية قطاعات الاقتصاد لا تقل أهمية ، نظرا للوزن العام للدولة (أكثر من 35 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي).

وزن الضرائب النفطية من موارد الميزانية اتجهت نحو الأعلى بسبب تخفيض قيمة العملة. زيادة في حجم الصادرات الهيدروكربونية ، ارتفاع أسعار النفط ، تكون أحيانا من التخفيضات الضريبية العادية من حيث الناتج المحلي الإجمالي ، زيادة عائدات الحكومة من 27,5 ٪ في 1993 إلى متوسط قدره حوالي 38 ٪ بين عامي 2000 و 2004. هذا المتوسط لن يخف ، أثناء ارتفاع معدل التذبذب لأن الإيرادات من 33,5 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي في 1997 حتى 27,1 في عام 1998 لترتفع أكثر من 39 في عام 2000. الموازنة الاستثمارية ليست سوى جزء من الاستثمارات العامة في مسار الضرائب البترولية على رؤوس الأموال في الميزانية منذ 1985 ، واستمرت حتى عام 1992 بسبب انخفاض الإيرادات ذاك العام. من ذلك التاريخ، ارتفاع أسعار البترول حفزت الدولة لتحرير بعض القيود المفروضة على الموارد وبعض برامج التعديل الهيكلي. و الخماسية الثانية (2010/2014) هي التعبير عن هذا الالتزام الجديد من قبل الدولة. بميزانية إجمالية تتجاوز 280 مليار دولار ، تعتزم الحكومة لتزويد البلاد بالبنية التحتية الاقتصادية والاجتماعية والإدارية الحديثة . زيادة حصة رأس المال للتجهيزات الميزانية من مجموع النفقات وهو شيء جد لافت للنظر في عام 2006، مقدار رأس المال للتجهيزات

المتوقع في الميزانية لأول مرة في تاريخ الجزائر أعلى من ميزانية التشغيل¹⁶. من حيث الإنجازات نفقات التجهيزات هي مشابهة جدا لتلك المخصصة للتشغيل في عام 2007 وصلت 15,5 % من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 17 % للتشغيل. منذ عام 2005 برامج البنية التحتية تلقت وزن كبير في جهود الاستثمار العام¹⁷.

-الوضعية الاقتصادية في الولاية الثالثة للرئيس عبد العزيز بوتفليقة

حسب ما يبدو أن الولاية الثالثة للرئيس عبد العزيز بوتفليقة بعد إعادة انتخابه في 9 أبريل تبشير بالخير، لأنه تحققت في هذه الفترة عدة إيجابيات منها:

-حسب تصنيف FMI للجزائر بأنها من البلدان النادرة الصافية على مستوى القارة الإفريقية خصوصا و في البلدان النامية عموما و ذلك بفضل سياسة التسديد المسبق لديونها¹⁸ إضافة إلى:

-حجم الاحتياطات من النقد الأجنبي 143 مليون دولار في نهاية ديسمبر 2008 أي بزيادة قدرها 30 مليار دولار مقارنة بالاحتياطي المسجل في 2007. فبعد عامين الواردات خفضت للنصف.

-خطة الانتعاش للاستثمار في البنية التحتية أساسا 150 مليار دولار، كلها عوامل جعلت السوق الجزائرية واحدة من أكثر دول جنوب البحر الأبيض المتوسط المرغوب الاستثمار فيها. فالجزائر كمثيلاتها من البلدان التي تم الاستخفاف بها لعدم الانفتاح على العولمة الاقتصادية والمالية، لكن في المقابل وجدت نفسها في حالة مميزة وقت اندلاع الأزمة المالية العالمية. حيث نجد FMI أول من يعترف أن قلة تكاملها مع الاقتصاد العالمي يحميها من انتقال العدوى، لكن لسلبات التبعية الساحقة في الميزانية والتجارة للجزائر للقطاع "الهيدروكربوني" يجعلها عرضة للتقلبات الناتجة عن التغير في أسعار البترول.

ردود فعل السلطات الجزائرية للأزمة المالية هي في قمة الرهانات، وللأسف إن الحالة المزرية للقطاعات الإنتاجية الوطنية والعمالة في الزراعة والصناعة جعلت من الاقتصاد المحلي الآن غير مستفيد من الاستثمارات المبرمجة بالرغم من أنها مموله برؤوس أموال عامة. ومن العيوب التي يمكن تحويلها إلى فضائل حسب رأي FMI في تقريره الأخير حول الوضعية المالية نذكر مايلي:

-إجمالي الديون الخارجية متدني، حوالي 3% من PIB في عام 2008، والمداخيل المتاحة من صادرات النفط والغاز قد أتاحت في السنوات الأربع الأخيرة توفير ما يعادل تخفيض نسبة الدين العام الخارجي إلى الناتج الإجمالي المحلي دون عتبة 1% من PIB.

-المطلوبات الأجنبية للمصارف الجزائرية منخفضة أقل من 1% من التزاماتها.

-الجهاز المصرفي 90% منه من الأموال العامة للدولة فظلت مخاطر الائتمان على القروض المصرفية محدودة.

- الاستثمار في الحوافز المالية الأجنبية غير مسموح به لحد الآن.

- ظلت الاستثمارات الأجنبية المباشرة منخفضة نسبيا 1% من PIB للمتوسط، أي ما يعادل 8.5 مليار دولار في السنوات العشرة الأخيرة، إعادة الأرباح زادت خلال الأزمة، لكن هذا لا يمثل أي تأثير كبير 1% من الاحتياطات الوطنية¹⁹.

-القنوات الأخرى الممكنة للعدوى السياحة والتحويلات المالية من المهاجرين. وهذين البندين لا يشكلان إلا تأثيرا ضعيفا في ميزان المدفوعات بضعف أنشطة السياحة وتمويلات المهاجرين.
-في النهاية لا يبقى إلا الانخفاض لفترة طويلة في أسعار البترول الذي يمكن أن يعوق نمو PIB في المدى المتوسط. استنادا إلى البرنامج الاستثماري الطموح الذي أسندته الدولة لهذا القطاع وخصوصا أن الصادرات خارج المحروقات ضعيفة جدا.

- تأخر الإصلاحات وعدم كفاية التعديلات عبر عائدات البترول²⁰-ترجمة المؤلف-
***التعمق في التخصص الأولي**

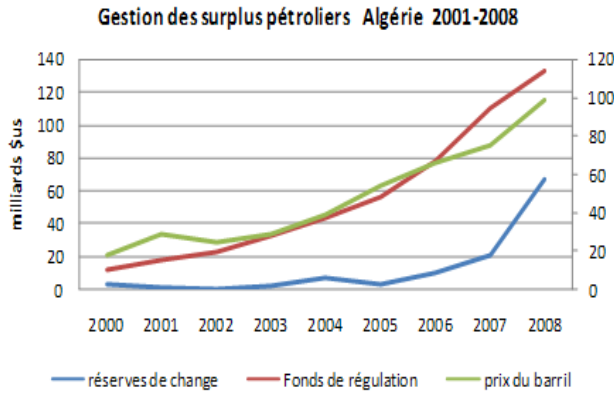
حجم الصدمات وعدم الاستقرار اللذان يتسببان في النمو يعتمدان على درجة الانفتاح وتنوع الصادرات حيث نستطيع الحكم على فعالية سياسات الانفتاح من خلال تحليل تغير هيكل الصادرات بالمقارنة مع متوسط البلدان النامية ، الجزائر هي بلد متخصص للغاية في تصدير البترول درجة تركيز صادراتها زادت بسبب ارتفاع الأسعار وكميات النفط. بالمقارنة مع دول في منطقة التجارة الحرة الأوروبية ، الجزائر لها درجة تركيز كبيرة في الصادرات. على سبيل المثال، تقدر هذه النسبة 0.187 لتونس، 0.169 في المغرب و 0.356 لمصر. وقد زادت حصة الصادرات المصنعة نتيجة لسياسات التنوع التي بذلت من قبل هذه البلدان. في دول الأوبك تبقى الجزائر هي البلد الأكثر اعتمادا على الصادرات النفطية ويرافق ارتفاع مستوى تركيز الصادرات تطوير منابع النفط والغاز على حساب المتلقين لها (التصنيع). والنتيجة هي تنمية الصادرات من المنتجات الأولية على حساب المنتجات المكررة. 32,8 % من إجمالي الصادرات في عام 1996 ، المنتجات المعالجة في وحدة التخزين مستواها تعدى 23,4 % في عام 2006 للاستفادة من المنتجات الخام (النفط الخام والغاز الطبيعي). الجزائر تسعى للاستئناف اليوم ، وذلك بفضل برنامج طموح للاستثمار في سونا طراك (أكثر من 50 مليار دولار) ، معدل التصدير للاقتصاد عرف ارتفاع قوي ومطرّد ، بينما الصادرات غير النفطية ، نسبة إلى الناتج المحلي غير النفطي ، قد ركبت عند حوالي 2 % من 74 فرعا من جدول التعريف للمنتجات الجزائرية خلال الفترة 2006/1992 ، وكلها ذات الصلة بمجال النفط و استخراج الفوسفات²¹.

*** صناديق التعديل: رؤية جديدة؟**

الجزائر كغيرها من البلدان المنتجة للنفط ، أنشأت صندوق يسمى (FRR) التي تغذيه عائدات النفط الزائدة من الضرائب بالنسبة إلى السعر المرجعي من 19 \$ في 2001 حتى 2008 و 37 دولار في 2009. على ضوء هذه المداخل استخدمت كوسيلة للهروب من الآثار السلبية للركود في أسواق النفط.

هل وجود هذه الأموال هو في الحقيقة شرطا كافيا للحفاظ على ميزان المدفوعات ، والمالية العامة والنمو الاقتصادي بشكل عام ، وتقلب معدلات التبادل التجاري على المدى الطويل؟ تبين التجربة أن هذه الأموال لم تصمد لفترة طويلة من تدهور معدلات التبادل التجاري. وانهارت بين عامي 1980 و 1990 في نيجيريا وفنزويلا. ومن طبيعة هذه الصناديق مغدة من الفوائض المالية علما انه لا يوجد ضمان لتحقيق وفورات متراكمة من السنوات الأخيرة لتعويض العجز في أي تراجع. وعلاوة على ذلك ، فإن مع وجود هذه الصناديق ، زاد الميل للاقتراض. في الجزائر التوسع المالي ابتداء من عام 2002 ، لم يمنع تراكم مبالغ كبيرة في الصناديق بلغت نحو 67مليار في نهاية 2008. ارتفاع أسعار النفط والصعوبات التي تواجه استيعاب المبالغ المرصودة لميزانية الاستثمار هي الأسباب الوحيدة في ذلك. فإشياء هذا الصندوق ينظر إليه كأفضل أداة لإدارة عائدات البترول على المدى القصير والمتوسط.

شكل رقم (07):



Source: Y. Benabdallah, CREAD / K. Oukaci, université de Bejaia / N. Chettab, université de Annaba; structurelle ou vulnérabilité De la conjoncture/ L'économie algérienne face à la crise: effets . (communication)

في المدى البعيد ، يجب علينا أن ننتظر نتائج البرامج القائمة للاستثمار في البنية التحتية. فهل مخزون رصيد رأس المال المادي سيكون له آثار غير مباشرة على رؤوس الأموال الخاصة ويتسبب في قيادة الاقتصاد بأكمله إلى المسار الانتقادي؟ على الرغم من الجدل حول هذا الموضوع ، بعض الدراسات ، بما في ذلك صندوق النقد الدولي ، هو على أمل رؤية الجزائر بعيدة من دوامة عائدات البترول²².

النتائج و التوصيات

أصبحت الأزمات هي السمة المميزة لاقتصاديات العالم، وتعتبر أزمة الرهن العقاري 2007-2008 من أعنف الأزمات المالية، حيث ساهم في نشوبها العديد من الأعوان والعوامل مثل تصريحات محافظ البنك المركزي الأمريكي، مساهمة سوق العقارات الأمريكية، السماسرة، وكالات التصنيف الائتماني والبنوك. وقد تكبدت أكبر مؤسسات المال والأعمال الأمريكية والأوروبية خسائر ضخمة، ترتب عنها تراجع في مؤشرات معظم البورصات المتقدمة (الأوروبية) منها والعربية (الكويت)، غير أن السبب في هذا التراجع يختلف فإذا كان السبب الرئيسي لتراجع البورصات المتقدمة هو الخسائر المحققة من قبل المؤسسات المدرجة فيها جراء اقتناءها للأصول المسمومة، نجد أن تراجع البورصات العربية يعود إلى سلوك القطيع وتخوف المستثمرين المحليين، الأمر الذي تطلب تدخل الدولة من خلال

تخفيض معدلات الفائدة، ضمان الديون والودائع وتوفير السيولة عن طريق تدخل صناديق الثروة السيادية. أما فيما يخص اقتصادنا الجزائري فقد أظهرت الدراسة أن ضعف الاقتصاد الجزائري ذات طبيعة هيكلية، النمو الاقتصادي لا يزال يشكل ظاهرة خارجية منذ اعتماده في الأساس على قطاع النفط الذي يتحسس بسرعة معروفة للصدمات الخارجية. فعدم وجود علاقة بين النظام الجزائري المالي والنظام العالمي هذا لا يحمي القطاع الحقيقي من التعرض للصدمات السلبية الناجمة عن الأزمة المالية. فانتقال العدوى ناتجة من أسعار النفط، ميزانية الدولة، الاستثمار العام والنمو الاقتصادي. هذا الاستخدام المتكرر للمواد الهيدروكربونية والمتغير الرئيسي للإصلاح يعني فشل الحكومة لإنتاج متغيرات أخرى في الإصلاحات للاقتصاد الوطني التي من شأنها الحد من التعرض للصدمات الخارجية.

التوصيات

- حسب النتائج المتحصل عليها يمكننا اقتراح مجموعة من التوصيات تتمثل في:
- . التركيز على الاقتصاد الحقيقي الذي يصاحبه إنتاج وتبادل فعليين.
 - . تركيز القروض والائتمان وتوجيهها نحو القطاع الاقتصادي الحقيقي.
 - . تغيير التعامل بالعملات من الدولار إلى الأورو.
 - . وضع مخطط عالمي يقوم على تضافر الجهود الدولية .
 - . وضع قوانين صارمة وقواعد جديدة عالمية تحكم التبادل في الأسواق المالية، وتضع المضاربة تحت المجهر .
 - . الالتزام بقواعد الشريعة الإسلامية لأن الإسلام دين نظم جميع نواحي الحياة الإنسانية بطريقة سليمة، علمية وإنسانية.
 - . اعتماد الدول العربية على الاستثمار والبناء الداخلي.
 - . تنويع الموارد ما عدا المحروقات.

المصادر

- 1-Goldstein, Morris, *The Subprime Credit Crisis : Origins, Policy Responses, and Reforms*, Peterson Institute for International Economics, 2008, (unpublished manuscript).
- 2- <http://www.oecd.org/dataoecd/38/44/46673001.pdf>
- 3- حاج موسى نسيم، علوي فاطمة الزهراء، أثر أزمة الرهن العقاري على البورصات العربية خلال الفترة 2007-2008، مجلة الباحث، العدد 08، 2010.
- 4- OCDE, *Fonds souverains politique des pays d'accueil, Rapport du comité de l'investissement*, 4 avril 2008, P.3.
- 5- Patrick Artus, 2010: *Beaucoup de menaces sur l'économie de la zone euro*, NATIXIS, *Flash Economie*, N°279, 17 juin 2009, in: <http://gesd.free.fr/flash9279.pdf>
- 6- الموسوعة الحرة ويكيبيديا ، اقتصاد الكويت ، 2011/04/28 عن الموقع ar.wikipedia.org
- 7 - State of kuwait the millenium development goals country progress report 2010, p 28 .
- 8- إدارة المكتب الفني ، الاستشارات و البحوث ، سوق الكويت للأسواق المالية ، التقرير السنوي العام، 2010، ص22.
- 9- المرجع نفسه، ص23.
- 10- إدارة المكتب الفني، الاستشارات والبحوث، سوق الكويت للأسواق المالية، التقرير السنوي العام، 2010، ص21
- 11- المرجع نفسه ، ص 24 .
- 12-Y. Benabdallah, CREAD / K. Oukaci, université de Bejaia / N. Chettab, université de L'économie algérienne face à la / De la conjoncture ou vulnérabilité Annaba; structurelle crise: effets . (communication)
- 13- Banque d'Algérie, Rapport 2008.
- 14-Banque d'Algérie, Rapport2008.
- 15- FMI (2009), Rapport Algérie
- 16- La loi de finance (LF) pour 2006 et la loi de finances complémentaire pour 2006 avaient fait passer ce chiffre à 23,5% du PIB et 38% respectivement contre un peu moins de 24% pour le fonctionnement ; ce qui donne une dépense totale de 62% du PIB. Il s'agit d'un record historique. L'année a été clôturée avec une dépense budgétaire équivalente à 14,5% du PIB seulement ; ce qui donne toute la mesure des problèmes d'absorption des capacités financières en Algérie.
- 17- Y. benabdallah. « Le développement des infrastructures en Algérie : quels effets sur la croissance économique et l'environnement de l'investissement ? » À paraître dans «Attractivité et conditions de l'émergence en Méditerranée », ouvrage coordonné par Hakim Ben Hamouda, Nassim Oulmane et René Sandretto.
- 18- الاقتصاد الجزائري و الأزمة الاقتصادية العالمية، من الموقع: www.galam.com/forums/showthread.php
- REVUE - ALGÉRIE – 2009; DOSSIER RISQUES ET OPPORTUNITÉS, 15 JUIN 2009, 19 N° 122.
- 20- Y. Benabdallah, CREAD / K. Oukaci, université de Bejaia / N. Chettab, université de Annaba; ; – op cit – .
- 21- Y. Benabdallah, CREAD / K. Oukaci, université de Bejaia / N. Chettab, université de Annaba; ; – op cit – .
- 22-IMF (2005), Annual report.

قياس ممارسات إدارة الأرباح في الشركات المساهمة المدرجة ببورصة باريس

من إعداد:

أ. د. هوام جمعة أ. فداوي أمينة أ. بوسنة حمزة
جامعة باجي مختار - عنابة جامعة باجي مختار - عنابة جامعة فرحات عباس - سطيف -

الملخص:

يمكن للمحاسب الممارس بخبرته تقديم رقم الأرباح الذي ترغبه الإدارة و الذي يمكن كشفه أحيانا ، وأحيانا أخرى لا يمكن كشفه إلا عند انهيار المنشأة ، إنها ممارسات إدارة الأرباح و تعد من أحدث ممارسات التلاعب المحاسبي الذي يمارس باستغلال المرونة المحاسبية و دون خرق القواعد و المبادئ المحاسبية ، و عند تسليط الضوء أكثر نجد أنّ الشركات المسعرة في البورصة الأكثر لجوءاً لمثل تلك الممارسات لأنّه لا بد لها أن تظهر بصورة المؤسسة الجيدة ذات الأرباح الوفيرة ليتم قبولها في البورصة ، من هنا ارتأينا من خلال هذه الدراسة أن نتعرف على ممارسات إدارة الأرباح ، أساليبها و نحاول قياس مدى ممارستها في الشركات المدرجة في بورصة باريس.

الكلمات الدالة: إدارة الأرباح، المستحقات الاختيارية.

Abstract:

By its practitioner experience, the accountant can provide profits that the management like and which can be detected sometimes, and sometimes cannot be detected only in the collapse of the facility, it is earnings management practices , it is one of the latest practices to manipulate accounting practice by using flexible accounting without violating rules and accounting principles, when we highlight more we find that the stock exchange companies are the most of the refuge to such practices because it has to appear in the institution of a high profit abundant to be accepted in the stock market, from here we decided in this study to identify the earnings management practices, its methods and try to measure the extent to do it in the France stock exchange companies.

Keywords: Earnings management, discretionary accruals.

أولاً: مقدمة الدراسة

1- تمهيد

قد يؤدي دافع تحقيق الأغراض الخاصة للإدارة إما لتخفيض أرباحها بغرض التهرب الضريبي ، أو لزيادتها بغرض زيادة مكافآت أعضاء مجلس الإدارة ، ومع ذلك فهناك تباين في الدوافع التي تحرك الإدارة لتبني مثل هذا السلوك والذي يعرف بإدارة الأرباح أو المكاسب ، ويطلق مصطلح "إدارة الأرباح" ، Earnings management "على بعض الإجراءات المحاسبية التي تلجأ إليها إدارات الشركات في بعض الأحيان سعياً وراء إحداث تحسين صوري (حقيقي)، إما في ربحيتها أو في مركزها المالي و ذلك عن طريق استغلال الثغرات المتواجدة في أساليب التدقيق الخارجي أو بالاستفادة من تعدد البدائل المتوفرة في السياسات المحاسبية التي تتيح المعايير المحاسبية للمنشأة إتباعها خلال عملية القياس المحاسبي من أجل الإفصاح في القوائم المالية ، مما يؤثر سلباً على نوعية الأرقام التي تظهرها تلك القوائم سواء بالنسبة للأرباح أو بالنسبة للمركز المالي و من ثم على مصداقية النسب المالية و بالتالي انعدام الشفافية و مصداقية المعلومة المحاسبية، ولعل أكثر المنشآت التي تلجأ لاستخدام ممارسات المحاسبة الإبداعية هي المنشآت المتعثرة.

2- مشكلة الدراسة و اسئلتها

ومن خلال ما سبق ذكره يتبادر إلى أذهاننا التساؤل التالي :

" ما مدى ممارسة الشركات المساهمة المدرجة في بورصة باريس لإدارة الأرباح ؟ "

ويتفرع عن هذا التساؤل الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية:

- ماذا نقصد بإدارة الأرباح ؟ و ما هي أساليبها؟
- كيف يتم قياس ممارسات إدارة الأرباح؟
- ما مدى ممارسة الشركات المساهمة المدرجة في بورصة باريس لإدارة الأرباح ؟

3- أهمية و أهداف الدراسة

تتبع أهمية هذه الدراسة من خطورة ممارسات التلاعب في القوائم المالية و توافؤ مراجعي الحسابات مع إدارة الشركات ، كما تتبع أهميتها أيضاً من أهمية تبني المعايير المحاسبية الدولية و التي تشمل على المرونة المحاسبية و تعدد الطرق و البدائل المحاسبية و تعميم تطبيقها على المستوى الدولي دون الأخذ بعين الاعتبار الثغرات الموجودة بها و التي يمكن أن تفتح المجال للتلاعب المحاسبي بطريق إدارة الأرباح ، لذلك صار لابد من إلقاء الضوء على حالة فرنسا كواحدة من الدول المتقدمة التي تبنت المعايير المحاسبية الدولية و معايير التقرير المالي IAS/IFRS منذ عام 2005م ، و تسعى هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على النقاط الآتية:

- التعرف على مفهوم إدارة الأرباح .
- التعرف على أساليب و طرق إدارة الأرباح.

- التعرف على النموذج المستخدم لكشف ممارسات إدارة الأرباح.
- قياس ممارسات ادارة الارباح في عينة من الشركات المساهمة المدرجة ببورصة باريس خلال الفترة 2007-2009.

4-فرضيات الدراسة

يمكن طرح فرضية الدراسة كما يلي:

- فرضية العدم (H_0): لا تمارس الشركات المساهمة المدرجة ببورصة باريس ادارة الارباح.
- الفرضية البديلة (H_1): تمارس الشركات المساهمة المدرجة ببورصة باريس ادارة الارباح.

5-منهج الدراسة

تحقيقاً لأهداف الدراسة السابقة ووصولاً لأفضل الأساليب والطرق للكشف عن مدى ممارسة الشركات المساهمة المدرجة ببورصة باريس لإدارة الأرباح ، فإننا سوف نعتمد على المنهج التحليلي الوصفي.

6-خطة الدراسة

من أجل تحقيق أهداف الدراسة قمنا بتقسيمها إلى مبحثين أساسيين، بحيث تناولنا في المبحث الأول الإطار النظري لإدارة الأرباح، و ذلك بالتعرض للقراءة الأدبية لمفهوم إدارة الأرباح، أنواعها، طرقها و أساليبها، و كيفية قياسها و من ثم استعرضنا الدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدراسة. أما المبحث الثاني فقد تناولنا من خلاله الدراسة التطبيقية، بحيث تضمن القراءة الأدبية لتطور النظام المحاسبي الفرنسي، و عملية قياس ممارسات إدارة الأرباح التي أجريت على عينة من الشركات المساهمة الفرنسية المسجلة ببورصة باريس.

و في النهاية ثبتنا مجموعة من النتائج و التوصيات المرتبطة بموضوع الدراسة.

المبحث الأول : الإطار النظري و الدراسات السابقة

1- القراءة الأدبية لمفهوم إدارة الأرباح

لقد قدمت العديد من التعريفات لإدارة الأرباح ، و نذكر منها مايلي :

تعريف " Shipper ، 1989 " الذي عرفها على أنها: " تدخل متعمد في عملية إعداد البيانات المالية الخارجية بغية تحقيق بعض المكاسب الخاصة"⁽¹⁾،

وحسب " Healy & Wahlen ، 1999 " فإن : " إدارة الأرباح تتحقق عندما يقوم المديرون باستخدام الحكم الشخصي في إعداد البيانات المالية، وإعادة هيكلة العمليات بهدف تعديل البيانات المالية إما بتضليل المساهمين بشأن الأداء الاقتصادي للشركة، أو لإبرام تعاقدات باستخدام الأرقام المحاسبية"⁽²⁾، و يرى كلا من " Watts & Zimmerman ، 1999 " أن : "إدارة الأرباح تظهر عندما تمارس الإدارة عند إعدادها للأرقام المالية الاختيار دون قيود، و بعض هذه الاختيارات تكون لتلبية لرغبتها الخاصة"⁽³⁾،

ويراها "Rosenfield ، 2000 " : "السلوك الذي تقوم به الإدارة، يؤثر على الدخل الذي تظهره البيانات المالية، و لا يحقق مزايا اقتصادية حقيقية، و قد يؤدي في الواقع إلى أضرار على المدى الطويل" ،

كما يرى كلا من "Scott & Ritman ، 2005" أن: "لجوء الإدارة لإدارة الربح يكون استنادا للمبررات التالية: أنها لا تخالف القواعد القانونية سواء كانت عامة أو خاصة بالنشاط التجاري، أنها لا تخالف المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، أنها لا تتجاوز نطاق سلطاتها" (4)،

و يعرفها "الداعور و عابد ، 2009 " على أنها: "اختيار للسياسات المحاسبية من جانب الوحدة الاقتصادية لتحقيق أهداف معينة للإدارة، وتحدث عندما يستخدم المديرون المرونة المتاحة لهم للاختيار بين الطرق والسياسات المحاسبية ، وكذلك حالات التقدير والحكم الشخصي لبعض البنود الظاهرة في التقارير المالية لهيكلة الصفقات ، لتعديل التقارير المالية ، سواء أكانت لتضليل بعض أصحاب المصلحة حول الأداء الاقتصادي للوحدة الاقتصادية، أو للتأثير على النتائج التعاقدية التي تعتمد على الأرقام المحاسبية الواردة بالتقارير" (5).

واستنادا للتعريفات السابقة يمكننا الاستنتاج بان إدارة الأرباح هي ممارسات متعددة تتبعها الإدارة عند اعداد و عرض التقارير المالية للشركة مستغلة المرونة المحاسبية و السلطة التقديرية الممنوحة لها لتقدير بعض عناصر التقارير المالية بقصد التأثير على ارباح الشركة إما بالزيادة او بالنقصان.

2-أنواع إدارة الأرباح

تصنف إدارة الأرباح إلى عدة أنواع تبعاً لشرعيتها، و إتجاهها، ومن حيث مدى تأثيرها على التدفقات النقدية ، ونية الإدارة من وراء ممارستها، و ذلك كمايلي:

أ- من حيث شرعيتها:

- إدارة الأرباح الشرعية: وهي التي تكون وفق ما تسمح به المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً من حيث الاختيار بين البدائل والتقديرات المحاسبية وأيضاً تكون موافقة للأنظمة والقوانين.
- إدارة الأرباح الغير الشرعية: وهي التي تخالف وتنتهك المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً أو القوانين للوصول إلى أهداف الإدارة. وهذا النوع من إدارة الأرباح يمكن اعتباره غشاً.

ب- من حيث اتجاهها:

- إدارة الأرباح الهابطة : وهي التي تهدف إلى تخفيض الدخل.
- إدارة الأرباح الصاعدة: وهي التي تهدف إلى زيادة الدخل.

ج- من حيث مدى تأثيرها على التدفق النقدي:

- إدارة الأرباح الاقتصادية : وهي التي تنتج عن القيام بالأنشطة الحقيقية للشركة للتأثير على الدخل ، وهذا النوع يؤثر على التدفق النقدي.

- إدارة الأرباح من خلال إدارة الاستحقاق: وهي التي تستفيد من المرونة في التقديرات المحاسبية والبدائل للتأثير على الدخل ، ولكن يقتصر تأثيرها على الدخل دون التدفقات النقدية.

د- من حيث نية الإدارة:

- إدارة الأرباح المعلوماتية: ويهدف مثل هذا النوع إلى توفير معلومات لمستخدمي التقارير المالية من مستثمرين وغيرهم حول مستقبل التدفق النقدي للشركة، وتوقعاتها المستقبلية.
- إدارة الأرباح الإنتهازية : ويهدف هذا النوع إلى التأثير على النتائج المالية من أجل تدعيم حصول الإدارة على بعض المنافع الخاصة على حساب مصالح الأطراف الأخرى مما يمثل سلوكاً إنتهازياً⁽⁶⁾.

3- طرق و أساليب إدارة الأرباح

هناك ثلاث طرق لإدارة الأرباح وهي:

أ- إدارة الاستحقاقات:

يرى "كامل محمد عيسى ، 2008" أن نظام المحاسبة على أساس الاستحقاق يتطلب وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية المتعارف عليها من المديرين القيام بوضع العديد من التقديرات المحاسبية التي لها تأثير جوهري على الأرباح المعلنة، ومن بين أحكام التقديرات المحاسبية التي يمكن أن تؤثر على الأرباح في اتجاه أو آخر ما يلي:

- تتطلب عقود الإنشاءات طويلة الأجل تقديرات تتعلق بالتقدم في انجاز الأعمال وتكلفة هذا الانجاز ، وبالتالي يمكن للمديرين أن يستخدموا تقديرات متفائلة للتقدم في انجاز الأعمال، وذلك بغرض تضخيم الأرباح.
- يتطلب احتساب الإهلاك تقدير العمر الانتاجي وقيمة الخردة للأصول القابلة للإهلاك، وبالتالي يمكن للمديرين أن يستخدموا تقديرات متفائلة للعمر الانتاجي وقيمة الخردة ، وذلك لتدنية مصروف الإهلاك بنية تضخيم الأرباح.
- يجب أن يظهر حساب العملاء بالقيمة الصافية القابلة للتحقق، وبالتالي يمكن للمديرين أن يستخدموا تقديرات متفائلة للقيم القابلة للتحصيل بغرض تخفيض مخصص الديون المشكوك فيها، ومن ثم تضخيم الأرباح.
- يجب تصنيف التكاليف الى تكاليف إنتاج وتكاليف فترية، ويمكن للمديرين أثناء فترات نمو المخزون تصنيف بعض التكاليف الهامشية كتكاليف إنتاج بدلا من تكاليف فترية، مما يؤدي الى تدنية المصروفات، ومن ثم تضخيم الأرباح⁽⁷⁾.
- يجب الاعتراف بأرباح بيع الأصول بالكامل في فترة البيع، ويمكن للمديرين التلاعب بتوقيت بيع الأصول كالأوراق المالية والأصول الثابتة، مما يؤدي الى تدعيم الأرباح .

- يجب إهلاك التكاليف المدفوعة مقدماً مقابل ضمان الأصول على فترة الاستفادة من هذا الضمان، ويمكن للمديرين من خلال التقديرات المتقابلة لتكاليف الضمان تخفيض المصروفات الحالية بهدف تضخيم الأرباح.

- يجب اعتبار مصاريف الصيانة العادية مصاريف دورية تحمل على الفترة أما مصاريف الصيانة غير العادية فتعتبر مصروف رأسمالي تحمل على الأصل موضوع الصيانة، ويمكن للمديرين تدعيم الأرباح الحالية من خلال معالجة مصاريف الصيانة العادية كمصاريف غير عادية.

- يمكن للمديرين تحفيز العملاء على التعجيل بالشراء عن طريق تخفيض السعر، وذلك بغرض زيادة المبيعات، ومن ثم تدعيم الأرباح.

- يجب أن يظهر المخزون بالدفاتر على أساس التكلفة أو السوق أيهما أقل، ويمكن للمديرين من خلال استخدام قيم سوقية متقابلة تخفيض قيمة المخزون، ومن ثم ممارسة إدارة الأرباح⁽⁸⁾.

وتشير وثائق لجنة سوق الأوراق المالية (SEC) الى أنه في العديد من الحالات، وحين يصبح سلوك إدارة الأرباح شائعاً داخل الشركة، يستنفذ المديرون في المراكز العليا جزءاً كبيراً من الوقت لإيجاد الطرق التي تؤدي الى استمرار الممارسات المخالفة . وحيث أن الأطراف الخارجيين غير قادرين على ملاحظة الأنشطة اليومية للمديرين، لذا ينبغي على المراجعين، المحللين الماليين، والمستثمرين البحث بعناية عن أى إشارات تحذيرية تشير الى وجود إدارة الأرباح. ومن أهم هذه الإشارات التحذيرية :

- تدفقات نقدية لا ترتبط بالأرباح.
- حسابات عملاء لا ترتبط بالإيرادات.
- مخصصات ديون مشكوك فيها لا ترتبط بحسابات العملاء.
- احتياطات لا ترتبط ببند الميزانية العمومية.
- احتياطات التملك المشكوك فيها.
- الأرباح التي تتفق بدقة وبصفة دائمة مع توقعات المحللين الماليين.

ب- اختيار توقيت ملائم لتطبيق سياسة محاسبية إلزامية:

عندما يصدر معيار محاسبي جديد فإنه يتم تحديد ميعاد لاحق لصدوره كبداية للتطبيق ، و مع ذلك فإنه عادة ما تسمح المعايير المحاسبية بالتطبيق المبكر لأي معيار عن الميعاد المحدد ، و يتاح للشركات الفرصة أن تقوم بالتطبيق المبكر او الانتظار حتى الميعاد المحدد للتطبيق.

ج- التغييرات المحاسبية الاختيارية:

و تتضمن التحول من طريقة محاسبية الى طريقة محاسبية اخرى مثل التحول من طريقة الوارد أخيراً صادر أولاً الى الوارد أولاً صادر أولاً⁽⁹⁾.

4- قياس ممارسات إدارة الأرباح باستخدام المستحقات الاختيارية

بعد اكتشاف العلاقة بين إدارة الاستحقاق و ممارسات إدارة الأرباح ، اتجهت أنظار الباحثين نحو قائمة التدفقات النقدية علمهم يجدون فيها ما يقودهم لكشف تلك الممارسات ، و اعتمدوا في ذلك على مفهوم المستحقات، Accruals ، و تعبر المستحقات عن مجموع الإيرادات و المصاريف المسجلة في قائمة الدخل و التي لم تنتج عنها تدفقات نقدية خلال فترة النشاط ⁽¹⁰⁾ ، و يشير كلا من " Ronen & Yaari ، 2008 " إلى ان المستحقات تنشأ عندما يكون هناك تباين بين توقيت حدوث التدفقات النقدية و توقيت الاعتراف المحاسبي بالعمليات و الأحداث التي تقوم بها المنشأة خلال فترة معينة⁽¹¹⁾، وتتكون المستحقات الكلية، Total Accruals من نوعين من المستحقات، المستحقات الاختيارية و المستحقات الغير اختيارية، بحيث أن:

$$\text{المستحقات الكلية} = \text{المستحقات الاختيارية} + \text{المستحقات الغير اختيارية}$$

و يمكن التعبير عن هذه المعادلة كمايلي:

$$TA_{i,t} = NDA_{i,t} + DAC_{i,t}$$

بحيث:

$TAC_{i,t}$: المستحقات الكلية للشركة (i) في السنة (t).

$NDA_{i,t}$: المستحقات الغير اختيارية للشركة (i) في السنة (t).

$DAC_{i,t}$: المستحقات الاختيارية للشركة (i) في السنة (t) ⁽¹²⁾.

ويتم تحديد المستحقات الكلية بطريقتين :

الطريقة الأولى: منهج قائمة التدفقات النقدية

و تمثل المستحقات الكلية وفقا لهذا المنهج الفرق بين النتيجة الصافية و التدفقات النقدية التشغيلية للشركة و ذلك وفق المعادلة التالية:

$$TA_{i,t} = NI_{i,t} - CFO_{i,t}$$

بحيث:

$TA_{i,t}$: المستحقات الكلية للشركة (i) في السنة (t).

$NI_{i,t}$: النتيجة الصافية للشركة (i) في السنة (t).

$CFO_{i,t}$: التدفقات النقدية التشغيلية للشركة (i) في السنة (t).

الطريقة الثانية: منهج الميزانية العامة

و يتم حساب المستحقات الكلية حسب هذا المنهج وفق المعادلة التالية:

$$TA_{i,t} = \Delta CA_{i,t} - \Delta Cash_{i,t} - \Delta CL_{i,t} + \Delta DCL_{i,t} - DEP_{i,t}$$

بحيث:

$TA_{i,t}$: المستحقات الكلية للشركة (i) في السنة (t).

- $\Delta CA_{i,t}$: التغير في الأصول المتداولة للشركة (i) في السنة (t).
- $\Delta Cash_{i,t}$: التغير في القيم الجاهزة للشركة (i) في السنة (t).
- $\Delta CL_{i,t}$: التغير في الالتزامات المتداولة للشركة (i) في السنة (t).
- $\Delta DCL_{i,t}$: التغير في الديون طويلة الأجل المدرجة ضمن الالتزامات المتداولة للشركة (i) في السنة (t)، أو بعبارة أخرى الديون طويلة الأجل التي تصبح واجبة الاستحقاق في الأجل القصير (السلفات المصرفية).
- $DEP_{i,t}$: إجمالي مخصصات الاهتلاكات والمؤنات للشركة (i) في السنة (t)⁽¹³⁾.

و تعرف المستحقات الاختيارية ، Discretionary Accruals على أنها المستحقات التي تنشأ من المعاملات أو المعالجات المحاسبية التي يتم اختيارها لغرض المحاسبة الإبداعية وإدارة الأرباح، و تنشأ نتيجة اختيار الإدارة بين المعالجات و الخيارات المحاسبية البديلة و المتاحة أمامها بهدف تضخيم أو تخفيض الأرباح على غير حقيقتها، مثل زيادة أو تخفيض المستحقات المحاسبية المتعلقة بحسابات تحت التحصيل، كحساب العملاء، الديون المشكوك في تحصيلها، حسابات المخزون، مؤونة انخفاض المخزون، حساب الذمم الدائنة، الإيرادات المؤجلة، الالتزامات مستحقة الدفع، المصاريف المدفوعة مسبقا.... الخ.

كما تعرف المستحقات الغير إختيارية ، Non- Discretionary Accruals على أنها المستحقات التي تنشأ من المعاملات التي تقوم بها الشركة في الفترة الحالية، و التي تعتبر طبيعية بالنسبة للشركة، بحيث تعكس مستوى أداء الشركة، إستراتيجيتها، اتفاقيات العمل، الأحداث على المستوى الكلي، و العوامل الاقتصادية الأخرى⁽¹⁴⁾.

و يعد التلاعب من خلال المستحقات وسيلة مثيرة للاهتمام بالنسبة للإدارة، فمن خلالها يمكن أن تحصل على عدة مزايا، و يعد من السهل التلاعب في المستحقات بدلا من تغيير الطرق و المعالجات المحاسبية، إضافة إلى أن تأثير قرارات الإدارة من خلال المستحقات اقل وضوحا، لان التغير في المستحقات لا يمكن كشفه بسهولة من طرف مستخدمي البيانات المالية و مراجعي الحسابات مقارنة بتغيير الأساليب المحاسبية التي يمكن اكتشافها، إذن فالمستحقات تمثل مزايا دمج كل الآثار المترتبة عن التغييرات المحاسبية في طريقة واحدة، و نظرا لان إدارة الاستحقاق يمكن أن تمارس باستمرار فبإمكان الإدارة أن تحصل على المستوى المطلوب كل سنة، و لذلك فقد اكتشف الباحثون أن المستحقات الاختيارية هي الوسيلة التي من خلالها يمكن كشف ممارسات المحاسبة الإبداعية⁽¹⁵⁾ ، حيث أن المستحقات الاختيارية تساوي الفرق بين المستحقات الكلية و المستحقات الغير اختيارية، وذلك وفق المعادلة التالية:

$$DAC_{i,t} = TA_{i,t} - NDA_{i,t}$$

إذن فمن خلال حساب المستحقات الاختيارية يمكننا كشف ممارسات إدارة الأرباح.

5- الدراسات السابقة

تناولت العديد من الدراسات السابقة في الفكر المحاسبي موضوع إدارة الأرباح من عدة جوانب بالدراسة والتحليل ، ويشير الباحث ان هنا إلى وجود العشرات من الدراسات الهامة المتعلقة بموضوع الدراسة على النحو التالي:

أ- دراسة " Dechow et al. ، 1995 " :

هدفت هذه الدراسة إلى تقويم النماذج المستخدمة في قياس الاستحقاقات الاختيارية للكشف عن إدارة الأرباح، ولمعرفة مدى قدرة هذه النماذج في كشف إدارة الأرباح وتحديد النموذج الأكثر قدرة، وقد شمل التقويم النماذج التالية:

- نموذج " Healy ، 1985 "

- نموذج " De Angelo ، 1986 "

- نموذج " Jones ، 1991 "

- النموذج القطاعي " Industry Model ، 1991 "

- نموذج دجونز المعدل " Modified Jones Model ، 1995 "

وقد تم إجراء الدراسة على عينة مكونة من 3032 شركة ، وتوصلت الدراسة الي أن جميع النماذج التي خضعت للتقويم لديها القدرة على الكشف عن إدارة الأرباح بنسب مختلفة ، ويعتبر نموذج دجونز المعدل " Modified Jones Model ، 1995 " هو الأكثر قدرة من بين تلك النماذج على الكشف عن إدارة الأرباح.

ب-دراسة " Kim et al. ، 2003 " :

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار تأثير حجم الشركة على إدارة الأرباح ، وقد أجريت الدراسة في الفترة من 1983 م إلى 2000 م، وتوصلت إلى أن الشركات صغيرة الحجم تمارس إدارة الأرباح بغرض تجنب التقرير عن الخسائر أكثر من الشركات المتوسطة والكبيرة ، ومن ناحية أخرى فإن الشركات المتوسطة والكبيرة تمارس إدارة أرباح تعسفية أكثر لتجنب التقرير عن انخفاض الأرباح.

ج-دراسة " Spyros ، 2004 " :

من خلال استبيان وزع على الممارسين من مراجعين ومحاسبين حاولت هذه الدراسة الإجابة عن لماذا؟ وكيف؟ وإلى أي مدى؟ وفي أي اتجاه؟ تمارس إدارة الأرباح في اليونان، وأشارت النتائج إلى الممارسة المتكررة من قبل الشركات اليونانية لإدارة الأرباح حيث أن الشركات الكبيرة تضخم الأرباح بدافع الحصول على التمويل الخارجي، أما الشركات الصغيرة فتخفض الأرباح وذلك من أجل التقليل من الضرائب التي تفرض على الدخل.

د- دراسة " Norman and Kamran ، 2004 " :

ركزت هذه الدراسة على اختبار الاستحقاقات التقديرية في الشركات الماليزية التي لديها أزمات مالية ، والتي دخلت في مفاوضات جدولة الديون لإنقاذها لعقود الديون لتحديد ما إذا كان مدراء تلك الشركات يتبنون زيادة استحقاقات الدخل خلال فترة جدولة الديون ، وقد أجريت الدراسة على عينة مكونة من 153 شركة للفترة من 1994م إلى 2000م ، وقد توصلت الدراسة إلى وجود دليل يفيد بأن الشركات التي تعاني من أزمات مالية تمارس إدارة أرباح هابطة، وكذلك أوضحت الدراسة أن حجم الاستحقاقات التقديرية ذو دلالة إحصائية سالبة خلال فترة مفاوضات جدولة الديون مع المقرضين ، وأن هذه الاستحقاقات أكثر بشكل سالب من عينة أخرى للشركات التي لم تدخل في مفاوضات جدولة الديون.

هـ- دراسة " السهلي ، 2006":

تناولت هذه الدراسة ظاهرة إدارة الربح في الشركات المساهمة السعودية مع التعرف على بعض الدوافع لدى الشركات لممارسة إدارة الأرباح .ولتحقيق أهداف الدراسة تم صياغة الفرضيات التالية:

- تمارس الشركات السعودية الاستحقاق الاختياري في التقارير المالية السنوية.
- تمارس الشركات السعودية الاستحقاق الاختياري الموجب عند انخفاض الأرباح أو عند تحقيق خسائر منخفضة نسبياً.
- تمارس الشركات السعودية الاستحقاق الاختياري الموجب في السنوات التي يتم فيها زيادة رأس المال.
- تمارس الشركات السعودية الاستحقاق الاختياري الموجب عند ارتفاع نسبة المديونية.
- وقد أجريت الدراسة على عينة مكونة من 40 شركة تمثل قطاع الصناعة وقطاع الزراعة وقطاع الاسمنت وقطاع الخدمات وذلك بنسبة 53 % من عدد الشركات المقيدة في السوق المالية للأسهم خلال الفترة من 2001 م إلى 2004 م ، وقد تم استخدام في تقدير الاستحقاق الاختياري للكشف عن إدارة الأرباح نموذج الصناعة Industry Model وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:
- أن الشركات السعودية تمارس الاستحقاق الاختياري بطريقة موجبة وسالبة حيث بلغت النسبة 5,3 % لعام 2002م و 7,4 % لعام 2003 م و 2,3 % لعام 2004 م.
- تعد شركات القطاع الزراعي اكبر القطاعات ممارسة للاستحقاق الاختياري حيث بلغت نسبة الممارسة 33% .

-تمارس الشركات السعودية الاستحقاق الموجب عندما يكون الربح منخفضاً وعند تحقيق خسائر منخفضة نسبياً.

- تمارس الشركات السعودية الاستحقاق السالب عندما ترتفع الأرباح بشكل ملحوظ عن الفترة السابقة.
- تعد رغبة الإدارة في زيادة رأس المال دافعاً لدى الشركات السعودية لممارسة الاستحقاق الاختياري بشكل إيجابي في السنوات التي تتم فيها الزيادة.

- لا تعد نسبة المديونية دافعاً لدى الشركات السعودية لممارسة الاستحقاق الاختياري سواء عند انخفاض أو ارتفاع نسبة المديونية ، ويفسر الباحث هذه النتيجة بعدم لجوء الشركات السعودية إلى الاقتراض لتمويل مشاريعها حيث تمول هذه الاحتياجات عن طريق زيادة رأس المال.

ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة :

إن الدراسة الحالية يمكن اعتبارها شبيهة بدراسات أجريت من قبل ، إلا أن ما ما يميزها عن الدراسات السابقة التي تناولت قياس إدارة الأرباح هو تطبيقها لنموذج كشف ممارسات إدارة الأرباح على عينة من الشركات المساهمة المدرجة ببورصة باريس ، على اعتبار أن فرنسا هي واحدة من الدول المتقدمة التي يشاد بها في الحوكمة الجيدة و فعالية الرقابة المحكمة ، و كذا اعتماد الشفافية و المصادقية في التقرير المالي ، ما اثار فضول الباحث في محاولة كشف مدى ممارسة الشركات المساهمة الفرنسية لمثل هذه الأشكال من التلاعب المحاسبي الذي يصعب كشفه أحيانا من طرف عدة جهات رقابية داخل و خارج الشركة ، لا سيما و تبنيها للمعايير المحاسبية الدولية منذ سنة 2005 م .

المبحث الثاني: الدراسة التطبيقية

1- قراءة في تطور النظام المحاسبي الفرنسي و تبني المعايير المحاسبية الدولية

يمكن تلخيص مراحل تطور النظام المحاسبي الفرنسي بالتميز بين الفترات التالية:

أ- الفترة 1940م- 1944م :

في ظل حكومة فيكي Vicky صدر اول مخطط محاسبي فرنسي مستوحى من الاطار المحاسبي الالمانى ، سمي بمخطط " Goering " ، تم اعداده عام 1942م ، و لكن تطبيقه اقتصر على بعض شركات قطاع الطيران.

ب- الفترة 1945م- 1957م :

كانت بداية الجمهورية الفرنسية الخامسة ، تميزت هذه المرحلة باعادة هيكلة الجمهورية الفرنسية، و نشأة المجلس الوطني للمحاسبة CNC، و الذي يلعب دورا في إبداء آراءه و توجيهاته المتعلقة بمهنة المحاسبة في فرنسا بحيث لا تكتسي هذه الآراء طابعا قانونيا ،كما تميزت هذه المرحلة بوضع المخطط المحاسبي العام الفرنسي PCG عام 1947م ، بحيث تضمن 10 مجموعات (حسابات الميزانية 1،2،3،4،5)،(حسابات النتائج 6،7،8)،(حسابات خاصة بالمحاسبة التحليلية ، 9) ،(حسابات خاصة بالإحصاء ، 0) ، تم تطبيق هذا المخطط في المؤسسات العمومية الصناعية التجارية و المؤسسات التابعة للقطاع الخاص و التي تستفيد من ضمانات من طرف الدولة. و في عام 1957م ، تمت مراجعة المخطط المحاسبي العام الفرنسي PCG1957 ليتطور من جديد ، بحيث تضمن عدة تعديلات معمقة تمثلت في مايلي:

- اصبح اجباري التطبيق بالنسبة لكل الشركات ذات القطاع الخاص ماعدا شركات القطاع الزراعي،

- تميز النظام المحاسبي السائد بقوة العلاقة ما بين المحاسبة و الجباية، تغليب المظهر القانوني على الحقيقة الاقتصادية ، واعتماد مبدئي التكلفة التاريخية و مبدأ الحيطة و الحذر، و يجدر بالذكر ان المخطط المحاسبي الوطني PCN الصادر في الجزائر عام 1975م قد تم اقتباسه من هذا المخطط.

ج- الفترة 1958م-1973م:

تميزت هذه المرحلة بصور مرسوم في 28-12-1959 م ، نص على ضرورة تعميم تطبيق المخطط المحاسبي ووضعه في خدمة مصالح الدولة الجبائية، و في 28-10-1965م صدر مرسوم فرض اعداد و تقديم الربح الجبائي او النتيجة الجبائية ، بحيث تمت الاشارة اليه ضمن المخطط المحاسبي ليكون هذا الاخير في خدمة الجباية عند الحاجة لذلك.

د- الفترة 1974م-1983م:

تميزت هذه المرحلة بصور التوجيه رقم 4 المتعلقة بمحتوى و عرض الحسابات السنوية ، تطوير قانون الشركات التجارية الفرنسي و كذا القانون التجاري، و تلتها التوجيه رقم 7 المتعلقة بعرض الحسابات المجمعة، واعداد المخطط المحاسبي العام الفرنسي لعام 1982م ، و ذلك بعد مراجعة طالب بها رئيس جمهورية فرنسا انذاك (Valery Giscard D'esting) و تميز المخطط الجديد بإدخال عناصر جديدة كالخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية، مفاهيم و فروض محاسبية ، ادخال عنصر استقلالية المحاسبة عن الجباية، تبني مفهوم الصورة العادلة، تطور الملاحق المحاسبية، و الانتقال من اعداد الميزانية بالذمة الى اعداد الميزانية الوظيفية.

هـ- الفترة 1984م-1998م:

تميزت هذه المرحلة بإنشاء الاسواق المالية Matif عام 1983م و Monep عام 1986م ، واعداد المخطط المحاسبي العام الفرنسي لعام 1986م الذي يحتوي على تعاليم التوجيه رقم 7 ، و قد تضمن فصلا خاصا بمنهجية اعداد الحسابات المجمعة. كما تميزت هذه المرحلة بالاتجاه نحو التوحيد المحاسبي، و نشأة لجنة التنظيمات المحاسبية CRC عام 1998م ، هذه اللجنة التي تلعب دورا اساسيا في تحويل الاراء الصادرة عن المجلس الوطني للمحاسبة الى مراسيم و قوانين رسمية.

و- الفترة ما بعد 1999م:

تميزت بصور مخطط محاسبي جديد عام 1999م و لكن اقتصر مجال تطبيقه على الحسابات الفردية للشركات الصناعية و التجارية، و ابتداء من عام 2001م تأثرت القواعد المحاسبية الفرنسية بالمعايير المحاسبية الدولية ، و هذا ما ادى الى تغيير جذري شمل مخرجات النظام المحاسبي ، سيطرة الأسواق المالية ، وفي 19-07-2002م صدر قانون يفرض تطبيق المعايير المحاسبية الدولية و

معايير التقرير المالي ابتداء من 2005م على كل الحسابات المجمعة للشركات التي تلجا علنياً للدخار APE.

و ابتداء من عام 2009م نشأت سلطة المعايير المحاسبية ANC و التي تضم كلا من المجلس الوطني للمحاسبة CNC و لجنة التنظيمات المحاسبية CRC ، إلا أن فرنسا اختارت ان تمنع تطبيق المعايير المحاسبية الدولية و معايير التقرير المالي في الحسابات الاجتماعية، و القانون المحاسبي الوحيد الذي تخضع له هذه الحسابات هو القرار الوزاري رقم 99-03 و الذي الغى تطبيق المخطط المحاسبي لعام 1982م و اصدر مخطط محاسبي جديد عام 1999م، هذا المخطط لا يعالج اي نصوص متعلقة بالتجميع أو المحاسبة التحليلية التي كانت واردة ضمن المخطط المحاسبي السابق، و يتميز بترميز خاص بثلاث ارقام متبوعة بمطة و بترقيم جديد، و ذلك كما يوضحه المثال الآتي:

XXX-XX

121-1

الفقرة - المجموعة الفصل العنوان

أما فيما يتعلق بالحسابات المجمعة الخاصة بالشركات الغير مدرجة بالبورصة فقد خصص لها القرار الوزاري رقم 99-02 ، مما يؤكد لنا ان النظام المحاسبي الفرنسي الجديد قد فصل بين الحسابات الاجتماعية و الحسابات المجمعة و ذلك ليسمح بتطويرها في نطاقين مختلفين،

و خلاصة القول يمكننا الاستنتاج أن القانون المحاسبي الفرنسي الحالي مضطر للتعايش مع ثلاث مراجع رئيسية:

- القرار الوزاري رقم 99-03 المتضمن المخطط المحاسبي الفرنسي الجديد و المخصص للحسابات الاجتماعية،
- القرار الوزاري رقم 99-02 المخصص للحسابات المجمعة للشركات الغير مدرجة بالبورصة،
- المعايير المحاسبية الدولية و معايير التقرير المالي IAS/IFRS الاجبارية للتطبيق على الحسابات المجمعة للشركات المدرجة بالبورصة،

و يجدر بنا ان نذكر بأن النظام المحاسبي الجزائري كان و لازال يتبع التغييرات الحاصلة في النظام المحاسبي الفرنسي ، بحيث و ابتداء من عام 2005م بدأ النظام المحاسبي الجزائري بالسير أيضا نحو ضرورة تغيير الوجهة الفرنكوفونية السابقة في ظل نظام الـ PCN عام 1975م نحو تبني المعايير المحاسبية الدولية و معايير التقرير المالي IAS/IFRS المستوحاة من الوجهة الانجلوسكسونية التي تخدم بالدرجة الاولى مصالح المستثمر⁽¹⁶⁾.

2- قياس ممارسات ادارة الارباح في عينة من الشركات المساهمة المدرجة في بورصة باريس أ-مجتمع وعينة الدراسة:

- يتكون مجتمع الدراسة من جميع الشركات المساهمة المدرجة ببورصة فرنسا - مؤشر SBF250- خلال الفترة 2007-2009 بافتراض أنها تنتمي لنفس القطاع ، أما عينة الدراسة فتشتمل على 60 شركة مساهمة فرنسية أي مايعادل نسبة 50% من مجتمع الدراسة ككل ، والتي تحقق الشروط التالية:
- تتوفر لها كل البيانات اللازمة لإجراء اختبارات الدراسة، وعلى وجه الخصوص البيانات المتعلقة باحتساب المستحقات الاختيارية،
 - أن لا تكون قد أدمجت أو أوقفت عن التداول خلال فترة الدراسة،
 - أن يتم استثناء شركات التأمين و المؤسسات المالية من عينة الدراسة نظرا لاختلاف النظام المحاسبي المتبع فيها،

ب- الطريقة و الإجراءات:

من أجل اختبار فرضية ممارسة أو عدم ممارسة الشركات المساهمة الفرنسية لإدارة الأرباح ، قمنا بتطبيق نموذج جونز المعدل، و ذلك بإتباع الخطوات التالية:

الخطوة الأولى : حساب المستحقات الكلية

وذلك بالاعتماد على منهج التدفقات النقدية خلال سنوات الدراسة 2007،2008،2009 كل على حدا (أنظر الملحق) ، كمايلي:

$$TAC_{i,t} = NI_{i,t} - CFO_{i,t} \dots\dots\dots (1)$$

بحيث تمثل كلا من:

$TAC_{i,t}$: المستحقات الكلية للشركة i في السنة t،

$NI_{i,t}$: صافي الدخل للشركة i في السنة t،

$CFO_{i,t}$: التدفق النقدي التشغيلي للشركة i في السنة t ،

فكانت النتائج كما يوضحها الجدول الآتي:

الجدول رقم(1): متوسط المستحقات الكلية لعينة الدراسة

متوسط صافي الدخل	متوسط التدفقات النقدية التشغيلية	متوسط المستحقات الكلية	
437, 925,116.67	972, 145,450.00	-534, 220,333.33	2007
192, 978,816.67	752, 932,466.67	-559, 953,650.00	2008
68, 922,916.67	880, 745,900.00	-798, 514,376.90	2009

المصدر: من إعداد الباحثين

الخطوة الثانية: حساب المستحقات غير الاختيارية

لحساب المستحقات غير الاختيارية قمنا بتقدير معالم نموذج جونز المعدل من خلال معادلة الانحدار لمجموع شركات العينة في كل سنة على حدا ، وذلك وفقا لنموذج جونز المعدل كمايلي:

$$TAC_{i,t} / A_{i,t-1} = \alpha_0 + \alpha_1 (I / A_{i,t-1}) + \alpha_2 [(\Delta REV_{i,t} - \Delta REC_{i,t}) / A_{i,t-1}] + \alpha_3 (PPE_{i,t} / A_{i,t-1}) + e_{i,t} \dots \dots (2)$$

بحيث تمثل كلا من:

$TAC_{i,t} / A_{i,t-1}$: المستحقات الكلية إلى إجمالي الأصول للشركة i في السنة t ،

$A_{i,t-1}$: مجموع الأصول للشركة i في السنة $t-1$ ،

$\Delta REV_{i,t}$: التغير في إيرادات للشركة i بين السنتين t و $t-1$ ،

$\Delta REC_{i,t}$: التغير في الحسابات تحت التحصيل للشركة i بين السنتين t و $t-1$ ،

$PPE_{i,t}$: الحجم الإجمالي للعقارات والتجهيزات والممتلكات للشركة i في السنة t ،

$e_{i,t}$: الخطأ العشوائي،

فحصلنا على 60 معادلة انحدار متعدد لكلا من السنوات الثلاث كل سنة على حدا (أنظر الملحق رقم)، وكانت معالم النموذج المقدرة كما يوضحها الجدول التالي:

الجدول رقم(2):معالم نموذج جونز المعدل المقدرة خلال الفترة 2007-2009 .

معالم نموذج جونز المعدل المقدرة	α_1	α_2	α_3
2007	1770875.000	0.073-	0.035-
2008	892367.100	0.093	0.025-
2009	767725.800	0.026-	0.050-

المصدر: مخرجات برنامج SPSS

وباستخدام معالم نموذج الانحدار السنوية $(\alpha_1, \alpha_2, \alpha_3)$ و المقدرة في المرحلة السابقة، قمنا بتقدير قيمة المستحقات غير الاختيارية لمجموع شركات العينة في كل سنة على حدا ، من خلال المعادلة التالية:

$$NDAC_{i,t}/A_{i,t-1} = \hat{\alpha}_1 (1/A_{i,t-1}) + \hat{\alpha}_2 [(\Delta REV_{i,t} - \Delta REC_{i,t})/A_{i,t-1}] + \hat{\alpha}_3 (PPE_{i,t}/A_{i,t-1}) \dots \dots \dots (3)$$

بحيث تمثل:

$NDAC_{i,t}/A_{i,t-1}$: المستحقات الغير اختيارية إلى إجمالي الأصول للشركة i في السنة t،

الخطوة الثالثة: حساب المستحقات الاختيارية

تمثل المستحقات الاختيارية الفرق بين المستحقات الكلية والمستحقات غير الاختيارية خلال فترة معينة

$$DAC_{i,t}/A_{i,t-1} = TAC_{i,t}/A_{i,t-1} - NDAC_{i,t}/A_{i,t-1} \dots \dots \dots (4)$$

كما يلي:

بحيث:

$DAC_{i,t}/A_{i,t-1}$: المستحقات الاختيارية إلى إجمالي الأصول للشركة i في السنة t،

فكانت النتائج كما يلخصه الجدول الآتي:

الجدول رقم(3): الإحصاء الوصفي لمتوسط المستحقات الاختيارية خلال الفترة 2007 - 2009

المدى	أدنى قيمة للمستحقات الاختيارية إلى إجمالي الأصول	أعلى قيمة للمستحقات الاختيارية إلى إجمالي الأصول	الانحراف المعياري للمستحقات الاختيارية إلى إجمالي الأصول	متوسط المستحقات الاختيارية إلى إجمالي الأصول $DAC_{i,t}/A_{i,t-1}$	متوسط المستحقات الغير اختيارية إلى إجمالي الأصول $NDAC_{i,t}/A_{i,t-1}$	متوسط المستحقات الكلية إلى إجمالي الأصول $TAC_{i,t}/A_{i,t-1}$	
2007	-	0,1493	0,003	-0,0193	-0,0181	-0,0374	4
2008	-	0,1123	0,006	-0,0469	-0,0059	-0,0528	9
2009	-	0,0401	0,002	-0,0507	-0,0185	-0,0692	4

المصدر: مخرجات برنامج SPSS.

من خلال الجدول نلاحظ أن متوسط المستحقات الاختيارية إلى إجمالي الأصول قد ظهر بإشارة سالبة خلال فترة الدراسة، و نفسر ذلك بممارسة غالبية الشركات المساهمة الفرنسية لإدارة الأرباح باتجاه

تخفيض الربح، كما نلاحظ أن أعلى قيمة للمستحقات الاختيارية كانت سنة 2007 بقيمة 0,1493، و أدناها كان سنة 2008 بقيمة -0,4585.

الخطوة الرابعة: تقرير مدى ممارسة الشركات المساهمة المدرجة في بورصة باريس لإدارة الأرباح خلال الفترة 2007-2009

بعد حساب المستحقات الاختيارية لكل شركة خلال سنوات الدراسة ، يجب حساب القيمة المطلقة للمستحقات الاختيارية للشركة خلال سنوات فترة الدراسة ومتوسط هذه القيمة، فإذا كانت القيمة المطلقة للمستحقات الاختيارية في سنة معينة تفوق المتوسط فإن الشركة قد مارست إدارة الأرباح خلال هذه السنة وتعطى متغير وهمي (1)، أما إذا كانت القيمة المطلقة للمستحقات الاختيارية في سنة معينة تقل عن المتوسط فإن الشركة لم تمارس إدارة الأرباح خلال هذه السنة وتعطى متغير وهمي (0). و الجدول الآتي يبين النتائج المحصل عليها:

الجدول رقم(4):نسبة الشركات الممارسة و الغير ممارسة لإدارة الأرباح خلال فترة الدراسة

السنة	الشركات الممارسة		الشركات الغير ممارسة		المجموع	
	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار
2007	42%	25	58%	35	100%	60
2008	100%	60	0%	0	100%	60
2009	100%	60	0%	0	100%	60

المصدر: من إعداد الباحثين.

و يلاحظ من خلال الجدول أعلاه بأن هناك تباين بين شركات العينة من حيث ممارسة إدارة الأرباح، بحيث ظهرت أعلى نسبة للشركات الممارسة لإدارة الأرباح سنتي 2008 و 2009، بتكرار قدره 60 شركة و بنسبة 100%، و في المقابل كان أقل تكرار للشركات الممارسة سنة 2007 قدره 25 شركة بنسبة 42%،

الخطوة الخامسة: اختبار فرضية الدراسة

لاختبار فرضية مدى تواجد مؤشرات ذات دلالة إحصائية على قيام الشركات المساهمة الفرنسية بإدارة الأرباح خلال الفترة 2007-2009 ، تم إجراء اختبار ثنائي الحد (Binomial Test) لمعرفة مدى معنوية الممارسة، فكانت النتائج كما يوضحها الجدول الآتي:

الجدول رقم (5): نتائج اختبار ثنائي الحد (Binomial Test) للفرضية الأولى

التصنيف	عدد المشاهدات	نسبة المشاهدات	مستوى المعنوية (Sig)
المجموعة الأولى	الشركات الممارسة	145	% 81
المجموعة الثانية	الشركات الغير ممارسة	35	%19
			0,000
			0,000

المصدر: مخرجات نظام SPSS.

نلاحظ من الجدول أعلاه أن الشركات المساهمة العامة الفرنسية قد مارست إدارة الأرباح خلال فترة الدراسة وبما نسبته 81% وذلك بعدد مشاهدات بلغ 145 مشاهدة من أصل مئة و ثمانين 180 مشاهدة، في حين بلغت نسبة عدم الممارسة 35% بعدد مشاهدات بلغ 80 مشاهدة من أصل مئة و ثمانين 180 مشاهدة، وبالنظر لمزايا هذا الاختبار من حيث انه يقارن توزيع المشاهدات الفعلية بتوزيع افتراضي، فالقيمة المنخفضة للمعنوية 0,000 أقل من 0,05، و تشير إلى أن توزيع المشاهدات يختلف عن التوزيع الافتراضي، بمعنى أن نسبة ممارسة الشركات لإدارة الأرباح أكثر من نسبة عدم ممارسة الشركات لإدارة الأرباح، والقيمة المعنوية (Sig) تؤيد الدلالة الإحصائية لهذه النتيجة، وعليه فقد تم رفض الفرضية العدمية، وقبول الفرضية البديلة، أي أنه توجد مؤشرات ذات دلالة إحصائية على قيام الشركات المساهمة الفرنسية بإدارة الأرباح خلال الفترة 2007-2009.

نتائج و توصيات الدراسة

في ضوء التحليلات النظرية و العملية لهذه الدراسة، يمكن الخروج بالنتائج التالية:

- تعتبر ادارة الارباح شكلا من أشكال التلاعب المحاسبي الذي يمارس دون خرق القوانين و المعايير المحاسبية بحيث يقوم من خلالها المحاسب باستخدام معرفته بالقواعد والقوانين ، المبادئ و المعايير المحاسبية لمعالجة الأرقام المسجلة في حسابات الشركات و التلاعب بها لتقديم انطباع مظل عن عائد الشركة و مخاطرها ، و يستخدم في ذلك مجموعة من الأساليب ابرزها : التضخيم و التقليل المتعمد للأرباح ، تخفيف تقلبات الدخل ، التخلص من كل الخسائر في السنة الرديئة ،
- تعتبر فرنسا من بين الدول المتقدمة التي تبنت المعايير المحاسبية الدولية منذ سنة 2005 م ، و قد أثبت التحليل الوصفي لممارسات ادارة الارباح ان الشركات المساهمة الفرنسية قد مارست ادارة الارباح في ظل الازمة المالية الراهنة سعيا منها لتضخيم مؤشرات الربحية لديها ، إلا أن اختبار الفترة مابين 2007-2009 لم يظهر أية مؤشرات ذات دلالة إحصائية على قيام الشركات المساهمة المدرجة ببورصة باريس بإدارة ربحيتها .
- لقد فتحت المعايير المحاسبية الدولية من خلال المرونة المحاسبية المتوفرة بها بابا واسعا لممارسة ادارة الارباح اعتمادا على التقديرات و إدارة الاستحقاقات ، لذلك فمن غير الممكن القضاء على مثل

هذه الممارسات المرتبطة بالدافع الانتهازي للإدارة بل لابد من تحديد خط دفاعي تحكمه آليات رقابية فعالة ، و طرق و أساليب حديثة للحد من هذه الممارسات إلى أدنى مستوى ممكن، و من بينها تفعيل نظم الحوكمة و اخلاقيات الأعمال في منشآت الأعمال.

وعلى ضوء النتائج السابقة ، يمكن تقديم التوصيات التالية:

- ضرورة توعية مختلف الجهات الرقابية داخل و خارج الشركات بخطر إدارة الأرباح.
- ضرورة الاستفادة من نظام حوكمة الشركات كنظام رقابي متكامل تحكمه مجموعة من الركائز و الآليات الرقابية التي يمكن من خلالها تقليل ممارسات إدارة الأرباح.
- ضرورة احترام قواعد أخلاقيات مهنة المحاسبة و التدقيق للحد من مثل هذه الممارسات.
- كانت ممارسات إدارة الأرباح و ستظل محط أنظار الخبراء المحاسبين لاسيما و إن تطورت مع مرور الزمن ، فرغم جهود مجلس المعايير المحاسبية الدولية ، و جهود القوانين واللوائح و التشريعات المنظمة لمهنة المحاسبة ، لا يمكن توقيف هذه الممارسات نهائيا ، إلا أنه ما يمكن فعله تجاهها هو بذل الجهود للحد منها إلى أدنى المستويات.
- و في الأخير تبقى الإشارة إلى أن قياس ممارسات إدارة الأرباح يحتاج إلى استعراض مجموعة من التجارب الرائدة على الصعيد الدولي، و نأمل من البحوث المقبلة أن تتعمق في موضوع دراستنا و تحاول البحث عن حلول للحد من تلك الممارسات....!

المراجع

- (1) Joshua Ronen & Varda Yaari : **Earning management, emerging insights in theory, practice & research**, Springer edition, New York, USA, 2008, P:26.
- (2) سمير كامل محمد عيسى: أثر جودة المراجعة على عملية إدارة الأرباح مع دراسة تطبيقية ، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، العدد:2، المجلد:45، الإسكندرية، مصر، جويلية 2008، ص:13.
- (3) Joshua Ronen & Varda Yaari : **Earning management, emerging insights in theory, practice & research**, Op Cit , P:26.
- (4) سمير كامل محمد عيسى، مرجع سابق ، ص:13.
- (5) جبر ابراهيم الداعور، محمد نواف عابد: أثر السياسات المحاسبية لإدارة المكاسب على اسعار اسهم الوحدات الاقتصادية المتداولة في سوق فلسطين للأوراق المالية: دراسة تطبيقية ، مجلة الجامعة الإسلامية (سلسلة الدراسات الانسانية) ، المجلد رقم :17، العدد الأول، غزة ، فلسطين، جانفي 2009، ص: 823.
- (6) نفس المرجع، ص:250.
- (7) فواز سفير القناني ، توفيق بن عبد المحسن الخيال: إدارة الأرباح في الشركات المساهمة السعودية (دراسة تطبيقية)، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية الصادرة عن جامعة الإسكندرية ، العدد :01 ، المجلد رقم: 47 ، الاسكندرية ، مصر ، جويلية 2010، ص:249.
- (8) سمير كامل محمد عيسى: أثر جودة المراجعة الخارجية على عمليات إدارة الأرباح - مع دراسة تطبيقية، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية الصادرة عن جامعة الاسكندرية العدد رقم : 02 ، المجلد رقم: 45 ، الاسكندرية ، مصر، جويلية 2008 ، ص:16.
- (9) نفس المرجع ، ص: 18.
- (10) Ines Fakhfakh Ben Amar : **Free cash flow, gestion des résultats et gouvernement des entreprises, étude comparative des entreprises françaises et américaines**, thèse présentée et soutenue en vue de l'obtention du doctorat en sciences de gestion, université de Reims Champagne-Ardenne, France, 2009, P : 66.
- (11) Ronen & Yaari: **Earnings management, emerging insights in theory, practice and research**, Op cit, P: 371.
- (12) Op cit, P: 372.
- (13) Syed Zulfiqar Ali Shah, Safdar Ali Butt & Arshad Hasan: **Corporate Governance and Earnings Management an Empirical Evidence Form Pakistani Listed Companies**, European Journal of Scientific Research, Vol: 26, N°:4, 2009, P: 633.
- (14) Ronen & Yaari: **Earnings management, emerging insights in theory, practice and research**, Op cit, P: 371.
- (15) Ines Fakhfakh Ben Amar : **Free cash flow, gestion des résultats et gouvernement des entreprises, étude comparative des entreprises françaises et américaines**, Op cit, P : 66.
- (16) Bernard Colasse & Peter Standisi : De la reforme dispositif française de normalisation comptable, Volume:02, Tome: 04, 1998, P:08.

تحرير قطاع التأمين في الجزائر - عرض للمسار و وقوف عند النتائج -

أ.مطرف عواطف

كلية العلوم الإقتصادية جامعة باجي مختار عنابة - الجزائر -

ملخص:

عرف قطاع التأمين في الجزائر جملة من التحولات منها ما أفرزه الإنتقال من الإقتصاد المخطط إلى إقتصاد السوق، ومنها ما أفرزته التطورات الإقتصادية العالمية، متمثلة في العولمة و في التحرير الإقتصادي، و قد هدفت هذه الإصلاحات التي مست قطاع التأمين إلى خلق التنافسية و ترقية القطاع و تحسين خدماته، لكن ضيق السوق المالي و ضعفه لم يسمح لشركات التأمين بتوظيف فوائضها بفعالية، كما أنه لم تتجج الإصلاحات في جعلها قادرة على خلق تشكيلة متنوعة وواسعة من المنتجات بسبب هيمنة الجانب التشريعي في نشاط التأمين على الجانب التسييري، حيث أن خلق منتجات جديدة يبقى دائما خاضعا لمنطق المدونة و حكرها على السلطة التشريعية، مما جعل التأمين يفقد ميزته الإقتصادية و يتحول إلى مجرد إلزام قانوني و أدى إلى ضعف حجمه و مساهمته في الناتج الوطني الخام، و بقاءه بعيدا عن كل المعايير الدولية .

الكلمات المفتاحية: التحرير المالي-قطاع التأمين الجزائري- الأمر 07-95 المتعلق بالتأمينات-القانون 04-06-التأمين على الأضرار -تأمينات الأشخاص- هيئات الرقابة و الإشراف.

Liberalization of the insurance sector in Algeria - display of the track and stand when results-

Abstract

Given the present context of globalization, the impulse of economic reforms along the lines of a market oriented – economy has triggered the transformation of the Algerian insurance sector.

The economic reforms undertaken in the insurance sector were mainly aimed at greater competitiveness and a better upper grading of its own services.

However the weakness and narrowness of the local financial market could not allow for a more efficient use of its surpluses.

Because of legislative constraints, these reforms could not allow for more diversified product mix, because the creations of new products have always been subject to the official list of products.

It is because of all such constraints that the insurance sector could not become an economic activity as such.

Keywords: financial liberalization- Algerian insurance Sector - Ordinance 07-95 relating to insurance- Law 04-06 - damages insurance - persons insurance - Institutions of control and supervision.

المقدمة:

شرعت الجزائر منذ بداية التسعينات في الانتقال تدريجيا من إقتصاد مخطط إلى إقتصاد السوق، و قد رافق هذا التحول اضطرابات إقتصادية و إجتماعية جعلت الدولة تواجه عنفا إجتماعيا، دام لأكثر من عشر سنوات (1992-2002)، مخلفا بيئة إقتصادية و إجتماعية سلبية، منفرة للإستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات.

و قد تجسدت عملية الانتقال إلى إقتصاد السوق في مجموعة من الإصلاحات إرتكزت على برنامج التعديل الهيكلي المفروض من قبل صندوق النقد الدولي، وقد عرف خلالها القطاع المالي إعادة تنظيم لقطاع البنوك وشركات التأمين كي تتلاءم مع متطلبات إقتصاد السوق، وأصبح قطاع التأمين مفتحا على عموم الجمهور بعد أكثر من 30 سنة من إحتكاره من طرف الدولة، حيث أن التسيير الإداري الممركز للإقتصاد حول نشاط التأمين إلى مجرد أداة لجمع الموارد المالية لصالح الخزينة العمومية من خلال الطابع الإلزامي للتأمين، هذه الوضعية أدت إلى تشويه و ظيفة التأمين و النظر إليه كصنف إضافي من الضرائب المفروضة من طرف الدولة لا أكثر، و قد ترك ذلك إنطبعا بأن الهدف من التأمين هو تحصيل الأقساط و ليس التكفل بتغطية الأخطار و دعم النمو الإقتصادي، وهذه الوضعية التي ميزت قطاع التأمين في الإقتصاد المخطط تناقض حقيقة دوره و مكانته في الإقتصاد المفتوح.

وبتطبيق برنامج التعديل الهيكلي تأكد لدى السلطات العمومية رغبة أكيدة في بعث قطاع التأمين من جديد ضمن منطق إقتصاد السوق و قد تجسد ذلك في الأمر 07-95 المتعلق بالتأمينات الصادر في 25 جانفي 1995 و رغم أن هذا الأمر أعطى نفسا جديدا للقطاع إلا انه لم يتمكن من تحقيق هدف إخضاع قطاع التأمين إلى منطق السوق، مما أدى بالسلطات العمومية إلى تعديله بإدخال إجراءات تحفيزية إضافية خصت تدعيم الأداء و الرفع من تنافسية القطاع من خلال القانون 04-06 الصادر في 20 فيفري 2006، و رغم الفرص الجديدة التي فتحها هذا القانون و التي لقيت ترحيبا لدى المتعاملين بالقطاع، يبقى منقوصا من وجهة نظر الملاحظين الدوليين لسوق التأمين الجزائري أساسا لعدم السماح للممارسة الأجانب بالنشاط في السوق الوطني.

و بناء على هذه المعطيات التاريخية و التحولات الجذرية فإن الإهتمام الرئيسي لهذا

المقال يركز على الإشكالية التالية:

إذا كان يفترض في تحرير القطاع المالي أنه يؤدي إلى التعميق المالي وإلى رفع الناتج الداخلي الخام و دفع الإقتصاد إلى رفع الأداء من خلال زيادة تعبئة الإدخار و تنشيط الإستثمارات المنتجة فإن التساؤل الرئيسي الذي يطرحه هذا العمل هو ما مدى نجاح الإصلاحات التي مست قطاع التأمين في الجزائر و مدى تحويله إلى قطاع يتماشى مع شروط إقتصاد السوق و يقترب من المعايير الدولية للقطاع و يساهم في التعميق المالي؟

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في الوقوف على أهمية نشاط التأمين في دعم التنمية الاقتصادية و توفيره للضمانات اللازمة لتحقيقها وتجميع الموارد المالية وتخصيصها للمشاريع المنتجة.

أهداف البحث:

و يهدف البحث إلى التعرف على التحولات والتغيرات التي عرفها قطاع التأمين في ظل الإصلاحات التي هدفت إلى تحرير القطاع و إنعكاسات هذا التحرير على الدور الذي يلعبه التأمين في الإقتصاد ومدى تأثيره على المتغيرات الاقتصادية الكلية.

دوافع البحث:

كان وراء إختيار هذا الموضوع عدة أسباب أهمها:

- قلة الدراسات المهمة بقطاع التأمين عامة.
- إهمال الدارسين لتحليل آثار الإصلاحات على قطاع التأمين في الجزائر بعد مرور فترة معتبرة على تطبيق هذه لإصلاحات (16 سنة) و هو ما يجعل من الممكن الوقوف على تبعاتها على القطاع.
- رغبة في الإسهام في إثراء المكتبة الجزائرية بهذا النوع النادر من الدراسات.

المنهجية المتبعة:

إعتمدت هذه الدراسة على الجانب القانوني و ذلك بعرض التطور التشريعي و الذي كان أساس الإصلاحات التي عرفها القطاع، مع إستخدام منهجية تعتمد على دراسة ميدانية من خلال جمع و تحليل الإحصائيات المنشورة حول القطاع.

حدود البحث:

تعرض الدراسة تطور مسار إصلاح قطاع التأمين في الجزائر و جعله يخضع لشروط السوق تماشيا مع التوجه الجديد نحو إقتصاد السوق، مع محاولة لتحليل الإحصائيات المنشورة على القطاع مابين سنة 1995 بداية الإصلاحات و سنة 2011 فيما يخص المعطيات الإجمالية التي تنشر كل سداسي مع غياب بعض المعطيات التفصيلية لسنة 2011 التي تنشر متأخرة بتقارير النشاط للقطاع. و قد تمحور هذا العمل على:

المبحث الأول: الإطار النظري للتحرير المالي

و يضم هذا المبحث مفهوم التحرير المالي و إنعكاساته السلبية و الإيجابية المتوقعة على قطاع الخدمات التأمينية.

المبحث الثاني: تحرير قطاع التأمين بالجزائر

و يتضمن هذا المبحث على التطور التاريخي لقطاع التأمين في الجزائر و مسار تحريره و واقع سوق التأمين الجزائري بعد التحرير (التغيرات البنوية، هيئات الرقابة و الإشراف و معايير اليسار المالي

لمؤسسات التأمين بعد التحرير و أخيرا تقييم نتائج التحرير و تحليل بعض المعطيات الإحصائية المنشورة حول القطاع).

الدراسات السابقة:

من خلال إطلاعنا على أدبيات الموضوع إتضح عدم وجود بحث يتطابق مع عنوان بحثنا تماما فإستترنا ببعض الدراسات السابقة القريبة من موضوع البحث و التي تتشابه في بعض المتغيرات مع البحث الحالي و التي إرتأينا ذكرها على النحو التالي:

دراسة **فلاف صليحة (2010)** و المعنونة بـ " أثر الإصلاحات الإقتصادية على قطاع التأمين في

الجزائر (1990-2008) " و التي هدفت إلى دراسة التحولات والتطورات التي عرفها قطاع التأمين الجزائري مساهمة للإصلاحات الإقتصادية التي فرضها التحول نحو إقتصاد السوق مقتصرة على الفترة (1990-2008) و أثر هذه الإصلاحات على أداء القطاع، و قد إستخدمت الباحثة في الدراسة الميدانية الإستبيان المغلق و الذي وجه إلى 06 مدراء وكالات تأمين من أصل 16 وكالة متواجدة على مستوى ولاية الشلف (03 وكالات من شركة عامة و 03 من شركة خاصة) و قد خلصت الدراسة إلى أنه رغم إيجابية و كثرة الإجراءات التشريعية المستحدثة لتنظيم سوق التأمين الجزائري إلا انه يبقى يفتقر لوجود منافسة حقيقية و هو ما يعيقه عن القيام بدوره المفترض في تنمية الإقتصاد الوطني، إلا أنها رغم دراسة الباحثة لبعض مؤشرات القياس للقطاع كإنتاج الفروع و إعادة التأمين... لم تحيط بكل المؤشرات المنشورة على القطاع كتطور عدد الوسطاء مساهمتهم في الإنتاج إنتاج المؤسسات الخاصة و العامة، مساهمة القطاع في الناتج الخام و تربية من ناحية الأقطاط المصدرة عالميا و التي شملتها دراستنا الحالية.

دراسة **حريري عبد الغني (2007)** و عنوانها " آثار التحرير المالي على إقتصاديات الدول

العربية دراسة حالة الجزائر" حاولت الدراسة الوصول إلى إنعكاسات سياسة التحرير المالي على الإقتصاديات العربية و الإقتصاد الجزائري بصفة خاصة و التي إعتدنا عليها لتعميق المفاهيم النظرية الخاصة بالتحرير المالي، حيث تعمق الباحث في دراسة التأصيل النظري للتحرير المالي (تعريفه، أهدافه، إجراءاته، مستوياته، شروط نجاحه، علاقته بالآزمات...) و قام بإسقاط ذلك على واقع التحرير المالي و إجراءاته بالدول العربية (مصر، الكويت، لبنان، الأردن، تونس...) محاولا تحليل آثاره على إقتصاد هذه الدول متوسعا في حالة الجزائر من خلال تحليل مؤشرات القياس الكلي المتاحة، و توصلت هذه الدراسة إلى أن هناك تطابق بين الدول العربية في تحريرها على المستوى الداخلي و تفاوت تحريرها على المستوى الخارجي و الجزائر من الدول التي لم تصل لتحرير حساب رأس المال بالكامل لعدم وجود سوق مالي فعال و نشط و هو ما جعل تأثير التحرير المالي على المتغيرات الإقتصادية لم يصل للمستوى المتوقع بالإضافة إلى فتح المجال للآزمات المصرفية (بنك الخليفة والبنك الصناعي التجاري)

نظرا لضعف الرقابة و الإشراف لكنه أغفل في دراسته آثار التحرير على قطاع التأمين تماما و هو ما نحاول دراسته بالعمل الحالي.

مقال الأمين الدائم للمجلس الوطني للتأمين بالجزائر Abdelmadjid MESSAOUDI

(2007) يحمل عنوان " les assurances en Algérie : un marché ouvert et très prometteur

و الذي إستهدف عرض التحولات المستحدثة على قطاع التأمين حتى 2007 مسلطا الضوء على آفاق القطاع بعد أن إستفاد من إجراءات تحريره، و التأكيد على جعله مفتوحا أمام المستثمر الأجنبي بعد الإصلاحات المستحدثة عليه و التي ينتظر بعدها إستقطاب للمستثمرين الأجانب و هو ما سيرفع من كفاءته و يجعله يستفيد من الخبرات الأجنبية و العمل بالتقنيات الحديثة، و هو ما يعد بالكثير من المكاسب في المستقبل... إلا أن هذه الدراسة لم تتناول تحليل لمؤشرات القياس الكمية للقطاع حيث لم تهدف لتقييم نتائج التحرير.

دراسة عزة عبد السلام إبراهيم (2003) و هي مداخلة موسومة بـ " تسويق التأمين في ظل المتغيرات العالمية " تناولت الباحثة فيها بالدراسة السياسات التسويقية المناسبة لتقوية المركز المالي و التنافسي لشركات التأمين العربية للتعامل مع مخاطر السوق المفتوحة بهدف تقليل فرص خروج هذه الشركات تدريجيا من مجال المنافسة و سيطرة الشركات الأجنبية الوافدة على الأسواق المحلية، حيث تميزت هذه الدراسة بعرض آثار التحرير و العولمة المالية على صناعة التأمين العربية عارضة تفاصيل هذه الآثار على القطاع المصري كمثال و التي خلصت في بحثها إلى أن أسواق التأمين العربية أسواق محدودة لا تتناسب مع عدد الشركات العاملة بها، و دخول شركات جديدة سيؤدي إلى تفتيت العمليات و تعريض الشركات لهزات و تقلبات عكسية، كذلك ضعف و قصور مجالات الإستثمار و الغياب الكامل و الجزئي للبورصات و أسواق المال الذي يؤثر سلبا على عوائد توظيفاتها...، و قد أوصت الدراسة بالعديد من التوصيات كضرورة إستخدام الأساليب الحديثة في مجال التسويق، تدعيم أوجه التعاون العربي و الإندماج لمواجهة التكتلات الدولية، إعادة النظر في ضرائب الدمغة المفروضة على عقود التأمين في الدول العربية و غير المفروضة في الدول الأوروبية...

دراسة نور الصباح عكنوش (2003) تحت عنوان " التأمين في الجزائر بين القطاعين العام

والخاص " تناولت الدراسة أهم التحولات التاريخية والتغيرات الهيكلية التي عرفها قطاع التأمين من خلال التعرض بالتحليل لظاهرة التأمين في العلاقات الدولية الحديثة خاصة عل مستوى دولتين استمدت منهما الجزائر الأشكال التنظيمية للتأمين هما الاتحاد السوفياتي سابقا وفرنسا، كما تتعرض لتحليل تاريخي وتنظيمي للشركة الوطنية للتأمين العامة وشركة ترأست الجزائر للتأمين وإعادة التأمين وتم ضبط متغير الفعالية من خلال تحليل تجربة كل شركة وانعكاساتها على تطور قطاع التأمين، كما حاولت تسليط الضوء على العلاقة بين البيئة و الإستراتيجية المتبعة في ظل تطور تنظيم قطاع التأمين الجزائري لغاية

1995 غير أن الدراسة لم تتناول عدة مستجدات شهدها القطاع أهمها قانون 04-06 و مدى تأثيره في تنظيم القطاع و آدئه.

المبحث الأول: الإطار النظري للتحرير المالي

1- مفهوم التحرير المالي و إنعكاساته على قطاع التأمين:

لقد أضحي التحرير الإقتصادي و التجاري سمة أساسية من سمات البيئة العالمية في نهاية القرن العشرين سواء فيما يخص تجارة السلع أو الخدمات، ومع التوجه نحو العولمة حيث شكل تحرير تجارة الخدمات في إطار دولي متعدد الأطراف تحديات كبيرة تختلف طبيعتها عن تلك التي تواجهها تجارة السلع، و يعزى ذلك إلى كون غالبية الحواجز التي تعترض تجارة الخدمات هي القوانين و الإجراءات التنظيمية و الممارسات الإدارية التي تقف أمام عبورها الحدود الوطنية، والتي تعتبر أقل وضوحا بكثير من الحواجز الجمركية و أكثر صعوبة في تقييم أثارها المقيدة على تجارة الخدمات.

و من هنا يمكن القول بأن التحرير عموما يتمثل في إزالة جميع أو بعض العراقيل و الحواجز القانونية و الإجراءات التنظيمية و الممارسات الإدارية التي تقف عائقا أمام حرية و سهولة انتقالها، و مع زيادة التطور الاقتصادي و التقدم الكبير الذي شهدته تكنولوجيات الاتصال فقد ازداد تحرير الخدمات، و خاصة منها المالية بما فيها التأمينية و المصرفية و التي تعتبر الأكثر ديناميكية ضمن التجارة الدولية.

إن الدعوة إلى تحرير قطاع تجارة الخدمات المالية و فتح الأسواق الدولية تستند إلى عدة اعتبارات، التي تتراوح بين تحسين مناخ المنافسة و زيادة الاستثمارات و رفع كفاءة الخدمات المالية و تخفيض تكاليفها و ضمان توظيف أفضل للموارد.

و يمكن حصر منطلقات و مبررات تحرير تجارة الخدمات المالية في الجوانب التالية⁽¹⁾:

- تعزيز المنافسة و تحسين كفاءة أداء قطاع الخدمات المالية، الأمر الذي من شأنه أن يؤدي إلى تخفيض التكاليف و تحسين نوعية الخدمات المقدمة، بالإضافة إلى توفير خيارات أكثر و أفضل لمستهلكي الخدمات المالية.

- تحسين خدمات الوساطة المالية و زيادة فرص الاستثمار من خلال توظيف أفضل للموارد فيما بين القطاعات و البلدان المختلفة وفقا للفتترات الزمنية المناسبة و من خلال إدارة أفضل للمخاطر.

- تحفيز الحكومات لتحسين إدارة السياسات الاقتصادية و سياسات الإشراف و الرقابة الخاصة بالقطاعات المالية.

كما تستند كذلك إلى مبررات أخرى، بعضها مرتبط بابالقدرة على تحقيق معدلات نمو اقتصاد أعلى، و البعض الآخر وثيق الصلة بالسعي إلى وضع سياسات اقتصادية و إجراءات رقابية سليمة و محكمة، و بالفعل فقد اتضح من خلال تجارب الكثير من دول العالم أن هناك علاقة ايجابية بين

سياسات الانفتاح و معدلات النمو الاقتصادي، أي أن الدول ذات السياسات الاقتصادية المفتوحة قد نمت بسرعة أكبر من تلك ذات الاقتصاديات المغلقة.

غير أن المبررات التي تساق في صالح تحرير الخدمات المالية لا تتوقف في الواقع عند حد ما تم ذكره، بل أن بعضها يشير إلى جوانب أخرى لا تقل أهمية مثل إمكانية نقل المعرفة و التكنولوجيا التي تشمل الممارسات المتقدمة في القطاع المالي و خاصة في مجال الإدارة، المحاسبة، التعامل مع المعلومات و التعامل مع الأدوات المالية الجديدة.

كما أن تحرير تجارة الخدمات من شأنه أن يوفر وسائل متنوعة لتقليل المخاطر التي قد تتعرض لها الأسواق المالية الصغيرة و يعمق و يوسع من هذه الأسواق من خلال زيادة حجم التعاملات و زيادة تنويع الخدمات المعروضة، مما من شأنه أن يخفض من تذبذب هذه الأسواق و يقلل من حدة تعرضها للصدمات المالية.

2- الإنعكاسات الإيجابية المتوقعة للتحرير المالي على قطاع التأمينات :

و يمكن تلخيص أهم الإنعكاسات الإيجابية المتوقعة على القطاع في الجوانب التالية⁽²⁾:

- إنعاش الإستثمارات الأجنبية الخاصة بقطاع التأمين في البلد المستقبل للإستثمار،
- تحسين الفعالية و تعزيز القدرات التنافسية للشركات الوطنية، و رفع كفاءتها من خلال عملها على مجارة الشركات العالمية، الأمر الذي من شأنه أن يؤدي إلى تخفيض التكاليف و تحسين نوعية الخدمات المقدمة، بالإضافة إلى توفير خيارات أكثر و أفضل في هذه الخدمات، مما يؤدي لزيادة مدخرات الإقتصاد الوطني و المساهمة في إنعاشه.
- تحفيز الحكومات لتحسين إدارة السياسات الاقتصادية و سياسات الإشراف و الرقابة الخاصة بقطاع التأمين،
- تدعيم البنيات التكنولوجية الوطنية بالحصول على التكنولوجيات الحديثة التي يمكن أن تنقلها الشركات الأجنبية من الدول المتقدمة و التي تشمل الممارسات المتقدمة في القطاع المالي وخاصة مجال الإدارة، المحاسبة، التعامل مع المعلومات و التعامل مع الأدوات المالية الجديدة،
- توسيع نطاق التجارة الإلكترونية و تحسين إمكانية الوصول إلى قنوات التوزيع وشبكات المعلومات العالمية....

3- الإنعكاسات السلبية المتوقعة للتحرير المالي على قطاع التأمينات:

أهم الآثار السلبية المتوقعة لتحرير تجارة الخدمات على قطاع التأمين تكمن في⁽³⁾:

- زيادة حدة المنافسة في القطاع الذي يتميز بهيمنة على المستوى الدولي لعدد محدود من الشركات العالمية على المستوى الدولي على هذا النوع من الخدمات، مما قد يؤدي إلى خروج بعض الوحدات الوطنية من السوق.

- احتكار سوق الأدوات الحديثة في مجال الخدمات التأمينية لفترة من الزمن من قبل مؤسسات التأمين الأجنبية، و بما أن خدمات التأمين تعتبر من القطاعات الناشئة في الجزائر فإنها تحتاج لفترات إنتقالية حتى تتمكن من مواجهة المنافسة الأجنبية،
- ضعف قدرة مؤسسات التأمين الوطنية على فتح فروع لها في الخارج مما يقلل من الاستفادة المتبادلة من تحرير التجارة في الخدمات،
- الإضرار بإستراتيجية استخدام قطاع التأمين في دفع عجلة التنمية الاقتصادية،
- التأثير السلبي على الإقتصاد الوطني إذا استطاعت مؤسسات التأمين الأجنبية تهريب الأموال إلى الخارج تحت عنوان إعادة التأمين وإستغلال ضعف أجهزة الرقابة و الإشراف في الدولة،
- ضعف إمكانية توفير الحماية للوحدات التأمينية الوليدة.....
-

المبحث الثاني: تحرير قطاع التأمين بالجزائر

1- التطور التاريخي لقطاع التأمين في الجزائر و مسار تحريره:

إذا أخذنا قطاع التأمين في الجزائر بالمنظور التاريخي، فإنه يمكن التمييز بين عدة مراحل حيث لكل فترة مميزات السياسية و الإقتصادية وبالتالي نصوصها التشريعية، وتعرف سنة 1995 بأنها سنة متميزة، حيث عرف خلالها قطاع التأمين تغيرات عميقة وذلك في خضم الإصلاحات الهيكلية التي مر بها الإقتصاد الوطني، وفي هذا الإطار صدر الأمر 07-95 المؤرخ في 25/01/1995⁽⁴⁾ المتعلق بالتأمينات والذي نص على تحرير نشاط التأمين في الجزائر وبذلك تم إلغاء قانون احتكار الدولة لقطاع التأمين. ويمكن التعرف على لإطار التاريخي للتأمين في الجزائر من خلال المحطتين التاليتين :

1- التأمين في الجزائر قبل 1995

2- التأمين في الجزائر بعد 1995

1-1 التأمين في الجزائر قبل 1995: التأمين في الإقتصاد المخطط

يعود ظهور التأمين في الجزائر إلى الحقبة الإستعمارية، حيث إرتبط تطوره بتطور التأمين في فرنسا و هو ما جعل تاريخ التأمين في الجزائر آنذاك يختلط مع تاريخه في فرنسا، و إقتصرت ممارسة التأمين في الجزائر حينذاك من خلال تبني سياسة توسيع النشاط بالخارج من طرف المؤسسات الفرنسية، التي جعلت المؤسسات الأم تكون فرنسية و تمارس نشاطها في مستعمراتها من خلال الفروع، و بالتالي أخذ التأمين في الجزائر يتطور و ذلك من خلال إنشاء كل من⁽⁵⁾ " la Mutuelle incendie " في

1861، ثم "la caisse centrale mutuelle agricole" في 1933 و ذلك لغرض تلبية حاجيات المعمرين الفلاحين من الحماية في هذا المجال.

و بعد الإستقلال، إحتفظ قطاع التأمين بالنصوص القانونية و التشريعية⁽⁶⁾ التي تركها المستعمر و ذلك من أجل سد الفراغ القانوني و التنظيمي في هذا الميدان، إلا أن تلك النصوص لم تكن تتلاءم في مجملها مع التوجه الإقتصادي للدولة و هو ما أدى بها إلى سن العديد من القوانين و النصوص القانونية⁽⁷⁾ المتعلقة بالقطاع، و يمكن حصر مراحل تطور القطاع بعد الإستقلال في ثلاث، مرحلة فرض الرقابة على القطاع ثم مرحلة تأمين القطاع و أخيرا مرحلة الإصلاحات الأولية.

1. مرحلة فرض الرقابة على القطاع: القانونين 63-197 و 63-201

2.

سمح مواصلة ممارسة النشاط التأميني غداة الإستقلال بالنصوص التشريعية الفرنسية بفتح المجال للشركات الفرنسية العاملة آنذاك لتهريب أموال كبيرة للخارج تحت تسمية إعادة التأمين و هو ما جعل السلطات الجزائرية تعمل على سن نصوص تشريعية لإعادة تنظيم عمليات التأمين في الجزائر سنة 1963 فور إدراكها للخطر الذي شكلته تلك الممارسات على الاقتصاد الوطني، من خلال إصدار قانونين أساسيين رقم 63-197⁽⁸⁾ و رقم 63-201⁽⁹⁾ في 8 جوان 1963 اللذان نصا على:

1. إجبار مؤسسات التأمين على طلب الاعتماد لدى وزارة المالية لتمكينها من مزولة نشاطها بالجزائر مع تقديم ضمانات مسبقة.

2. فرض رقابة الدولة الجزائرية على شركات التأمين العاملة بالجزائر و إخضاع هذه الشركات إلى إعادة التأمين بالجزائر لدى أول مؤسسة وطنية أنشأت لهذا الغرض وهي الشركة الجزائرية للتأمين و إعادة التأمين "CAAR" و ذلك قصد الحد من تحويل المبالغ المالية التي كانت الشركات الفرنسية للتأمين تحولها للخارج برسم إعادة التأمين.

و نظرا لكون الأحكام السابقة الذكر لا تتفق مع مصالح مؤسسات التأمين الأجنبية فإن هذه الأخيرة فضلت توقيف نشاطها والانسحاب من الساحة الاقتصادية دون مراعاة لإجراءات التصفية المفروضة، مع ترك المؤمن لهم و ضحايا الحوادث بدون تعويضات و هي المهمة التي أوكلتها الدولة لـ CAAR، ولم يبق في الساحة سوى المؤسسات التالية:

- o الشركة الجزائرية للتأمين و إعادة التأمين (CAAR)
- o الشركة الوطنية للتأمين (SAA)
- o الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي (MAATEC)
- o تعاقدية التأمين الجزائرية لعمال التربية و الثقافة (CNMA)

3. مرحلة تأمين القطاع: الأمر 66-127 و القانون 66-129

نظرا للأهمية الاقتصادية التي يكتسبها قطاع التأمين، ومدى فعاليته في دفع وتيرة التنمية، كان لابد من تأمين هذا القطاع من أجل تنظيم نشاطه وإستغلاله، فأصدرت الدولة قوانين مكملة لقوانين 1963 تتمثل في:

1. الأمر 66-127 المؤرخ في 27 ماي 1966 الذي نص على احتكار الدولة لكافة عمليات التأمين حيث تضمنت المادة الأولى منه على " من الآن فصاعدا يرجع إستغلال كل عمليات التأمين للدولة " (10).

2. بسط الدولة الجزائرية لسيادتها على كافة شركات التأمين القائمة آنذاك بإتخاذ تدابير تقتضي تأمينها بالأمر 66-129⁽¹¹⁾. وخلال هذه المرحلة تأصل تدخل الدولة في تسيير و ملكية القطاع و فرضت إحتكارها الكامل من خلال إصدار العديد من الأوامر التي فرضت التخصص على مؤسسات التأمين وقد تمت إعادة هيكلة نشاط إعادة التأمين المطبق إلى غاية سنة 1973 من طرف كل من (SAA و CAAR) وتحويلها إلى الشركة المركزية لإعادة التأمين « CCR » و التي أنشأت 01 أكتوبر من نفس السنة⁽¹²⁾.

4. مرحلة الإصلاحات الأولى:

إلى غاية سنة 1988 وفي إطار الإصلاحات التي عرفتها الجزائر في ذلك الحين، صدر قانون 88-01 المؤرخ في 12/01/1988⁽¹³⁾ المتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية (إستقلالية المؤسسات) حيث تمتعت شركات التأمين باستقلالية أكثر في شكل شركات اقتصادية عمومية، وفتح لها المجال لممارسة نشاطها في جميع فروع التأمين، مما نتج عنه التخلي عن إحتكار النشاط و العمل وفق مبدأ التخصص ابتداء من سنة 1989، وعلى الصعيد الإقتصادي تم التحول من النظام الإداري إلى النظام التنافسي رغم أن ملكية الدولة لشركات التأمين ظلت قائمة.

1-2 التأمين في الجزائر بعد 1995 لنزعة عن نظام الاحتكار إلى المنافسة 07-95 و 04-06

في بداية التسعينات أخذ الإقتصاد الجزائري يتحول إلى إقتصاد السوق، و هو ما جعل الإصلاحات تمس العديد من القطاعات بما فيها قطاع التأمينات، حيث صدور الأمر 95-07 المتعلق بالتأمينات و الذي أعتبر كمنعطف قانوني هام أدى إلى تحرير سوق التأمينات، و مع ذلك و نظرا لعدم بلوغ ذلك الأمر الأهداف المنشودة، إرتأت السلطات العمومية ضرورة مراجعته، من أجل تكميله و تحسينه، و هو ما تم تجسيده من خلال إصدار القانون 04-06 في فيفري 2006

1. الفرع الأول: الأمر رقم 95-07 المتعلق بالتأمينات

أحدث الأمر 95-07 المؤرخ في 25/01/1995 المتعلق بالتأمينات ثورة هامة في مجال التأمين، حيث نص على تحرير نشاط التأمين في الجزائر وبذلك تم إلغاء قانون احتكار الدولة لقطاع التأمين، و

سمح و لأول مرة منذ تأميمات سنة 1966 لرؤوس الأموال الخاصة الجزائرية و لرؤوس الأموال الأجنبية بإنشاء شركات تأمين على أرض الجزائر بنفس الشروط التي تخضع لها الشركات العمومية الجزائرية، كما اتسم هذا التشريع الجديد بالشمولية والحدثة، ويعتبر حوصلة لما توصلت إليه التشريعات الأخرى. وقد كان يهدف إلى⁽¹⁴⁾:

- ترقية و تطوير سوق التأمينات.
- زيادة و توجيه الإدخار وتنمية التراكم.
- حماية حقوق المؤمن لهم و المستفيدين من عقود التأمين و ترقية مستوى الخدمات المقدمة في مجال التأمينات.
- و نتيجة لذلك عرف سوق التأمينات عدة تغييرات أهمها:
- منح الإعتماد للعديد من المؤسسات الخاصة لمزاولة النشاط (بلغت 07 مؤسسات خاصة في 2006)
- فتح السوق للمتعاملين الخواص في مجال توزيع منتجات التأمين (الوكلاء العامون و السماسرة)
- فتح السوق للمستثمرين الأجانب في مجال الإنتاج (بلغت 04 مؤسسات في 2006)
- إحداث مرونة على مستوى النصوص التشريعية الخاصة بالقطاع (تخفيف الشروط الخاصة بالحصول على الإعتماد)
- زيادة في رقم أعمال القطاع مقارنة بالسنوات السابقة (كما هو موضح بالجدول أدناه).

الجدول 01: رقم أعمال سوق التأمين الجزائري ما بين 1995 و 2011

الوحدة (مليار دينار)

2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	1996	1995	السنوات
			2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	1996		
			2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	1996		
86.5	80.7	76.5	67.6	52.7	46.5	41.4	36.7	31.2	29.1	22.5	19.5	17.5	16.4	11.6	15.6	13.6	رقم الأعمال

المصدر: التقارير السنوية المنشورة لشركات القطاع

2. الفرع الثاني: القانون رقم 04-06 المتعلق بالتأمين

بالرغم من التعديلات العميقة التي أحدثتها الأمر 07-95 على القطاع، بقيت ممارسة النشاط على مستوى القطاع لا ترقى للأهداف المرجوة و المسطرة من طرف السلطات العمومية، خاصة فيما يتعلق بحماية رؤوس الأموال، و زيادة و توجيه الإدخار، و التأمين على الحياة⁽¹⁵⁾ الذي يعتبر محور أساسي و مهم لرفع مستويات الإدخار و الذي يبقى سيئ الإستغلال، حيث بقي القطاع يعاني من النقائص التالية:

- مساهمة ضئيلة جدا للقطاع في الناتج الوطني (بلغت 0.56% سنة 2005 محتلة بذلك المرتبة 87 و هي المرتبة ما قبل الأخيرة في العالم⁽¹⁶⁾،
 - عدم التخلص من المشاكل المالية و ركود جانب العرض،
 - تركيز نشاط مؤسسات التأمين على تأمين الأضرار (95%) بينما بقي التأمين على الأشخاص محدود (5%)،
 - يمثل التأمين الإلزامي على الأقل نصف الأقساط الصادرة في سوق التأمين،
 - عجز في هيئات الرقابة و الإشراف على مستوى التنظيم و توفر الموارد البشرية المؤهلة.
- و لقد تم إرجاع هذا التأخر إلى هيمنة الجانب القانوني إضافة إلى أسباب إجتماعية و إقتصادية، حيث فضلت مؤسسات التأمين التركيز في نشاطها على فروع التأمينات خارج التأمين على الحياة و التي تمثلت في غالبها في التأمينات الإلزامية.
- وفي هذا السياق انعقدت جلسة لدراسة مشروع القانون المعدل والمتمم للأمر 07-95 في جانفي 2006 وتم المصادقة على هذا المشروع في نفس الشهر، بحيث أدخلت مجموعة من الإصلاحات هدفت إلى تحرير القطاع بشكل أكبر مما كان عليه بغية توفير ظروف ملائمة لتطويره من حيث تفعيل أدائه بما يحقق ترقية و نمو حقيقيين و إحكام الرقابة على نشاط التأمين و هذا من خلال⁽¹⁷⁾:
- متابعة تحرير القطاع بالسماح للشركات الأجنبية ممارسة نشاطها التأميني مباشرة من خلال فروع و مكاتب تمثلها في الجزائر،
 - إدخال إمكانية تسويق التأمين عن طريق شبكات مختلفة، من ضمنها البنوك و المؤسسات المالية وما شابهها، و هو ما فتح المجال لظهور ما يعرف بالبنك التأميني la bancassurance⁽¹⁸⁾،
 - أخذ إجراءات لتطوير التأمين و خاصة التأمين على الحياة و هذا بالإعفاء من الضرائب الهامة، و الفصل بين شركات تأمين الأشخاص و شركات التأمين على الأضرار،
 - حماية و تدعيم حقوق المؤمن لهم، بتمكينهم شرعا من التخلي عن عقود التأمين على الحياة و إسترجاع الأقساط و طلب الفوائد عند التأخر في تسديد التعويضات، و إنشاء صندوق لضمان المؤمن لهم يعوضهم في حالة عجز مؤسسات التأمين عن التعويض،

- تدعيم وسائل تدخل المراقبة بإنشاء لجنة الإشراف المستقلة للمؤمنين و تجهيزها بوسائل التدخل الضرورية،
- تحسين اليسار المالي للمؤسسات و مراجعة الإطار القانوني لتنظيم المهنة (تعديل مستوى راس المال برفعه و فرض التحرير الكلي له...⁽¹⁹⁾).

كذلك تبع هذين القانونين بمبادرات أخرى هدفها تحسين المناخ الإستثماري في القطاع، ففي سنة 2008 تمت التسوية النهائية للنزاع الجزائري- الفرنسي على التأمينات، هذا النزاع الذي بقي قائما منذ 1966، سنة تأميم القطاع من طرف الدولة الجزائرية حديثة الإستقلال، حيث أجبرت المؤسسات الفرنسية الناشطة في السوق آنذاك على المغادرة و التخلي على نشاطها، و تحويل إلزاماتها إتجاه المؤمن لهم للمؤسسات الجزائرية القائمة آنذاك بينما بقيت ممتلكاتها العقارية التي حازت عليها المؤسسات الجزائرية مقابل الوفاء بإلتزاماتها، قانونيا ملكا لها، و بالمقابل عمدت المؤسسات الجزائرية آنذاك لتسديد الأضرار دون إمكانية لإستعمال الأصول المتعلقة بهذه الأضرار، وتم هذا من خلال إتفاق 07 مارس 2008، بين المؤسسات الفرنسية:

o « MMA » Assurance Mutuelle Multispécialiste

o « AGF » Le Groupe Allianz Francé

o « Groupama » Groupe d'Assurance et de Banque

o « Aviva » Le Groupe d'Assurance Vie et Dommages

o « AXA » Le Groupe d'Assurance et de Banque

و المؤسسات العمومية الجزائرية « CAAR » و « SAA »، الذي مكن من تسوية النزاع القائم، بتنظيم تحويل متبادل للمحافظ بين الطرفين المتفقين بأثر رجعي منذ 1966. أملا في أن يسمح هذا الإتفاق للوكالات الفرنسية من دخول السوق الجزائرية وبالتالي المساهمة في تحديث قطاع التأمينات في الجزائر و المساهمة في تنميته بتقديم صيغ جديدة للتأمين مثل التأمين على الحياة و التأمين على الصحة و التأمين التعويضي " من خلال إنشاء فروع مشتركة مع شركات التأمين الجزائرية ودخول رأسمال البعض منها".

3- واقع سوق التأمين في الجزائر بعد التحرير:

2-1 التغييرات البنوية للقطاع:

سمح تحرير القطاع بإنشاء العديد من المؤسسات الخاصة والعامة، الوطنية و الأجنبية، ففي سنة 1995 كان سوق التأمين محتكر كليا من طرف الست (06) شركات العمومية القائمة آنذاك والتي

تحتل في كل من (SAA, CAAR, CAAT) على 87.3 % من حصة السوق، و تبقى 12.7% من نصيب التعااضديتين (CNMA, MAATEC)، بالإضافة لـ (CCR) التي كانت تحتكر مجمل عمليات إعادة التأمين الإجباري و الإختياري لصالحها⁽²⁰⁾.

و في سنة 2006 بلغ عدد شركات التأمين الناشطة في السوق الجزائري ستة عشرة (16) شركة، بما فيها الستة شركات التي كانت قائمة من قبل، منها عشرة (10) شركات جديدة مقسمة إلى ثلاثة أصناف:

- مؤسسات خاصة جزائرية: الجزائرية للتأمينات «2A»، الشركة العامة للتأمينات المتوسطة «GAM» والشركة الدولية للتأمين وإعادة التأمين «CIAR»
- مؤسسات خاصة أجنبية مختلطة: أليانس للتأمين «ALLIANCE»، سلامة للتأمينات الجزائر «SLAMA ASSUR» البركة و الأمان سابقا، ترست الجزائر «TRUST Algeria»، كريدف الجزائر «CARDIF EL-DJAZAIR»
- مؤسسات عمومية: شركة تأمين المحروقات «CASH».
- مؤسسات عمومية متخصصة: الجزائرية لضمان الصادرات «CAGEX» و شركة ضمان القرض العقاري «SGCI».

أما حاليا فقد وصل عددها إثنين و عشرين (22)⁽²¹⁾ مؤسسة، فبعد صدور القانون 04/06 و الذي نص على إلزامية الفصل بين شركات التأمين على الحياة و شركات التأمين على الأضرار، تم منح الإعتماد لشركة جديدة متخصصة في التأمين على الحياة، بالإضافة إلى خلق فروع للتأمين على الحياة لبعض الشركات القائمة تطبيقا لما نص عليه القانون السالف الذكر و تمثلت فيما يلي:

- مؤسسات أجنبية مختلطة:
 - o «SAPS» Société d'Assurance de Prévoyance et de Santé⁽²²⁾
 - فروع للمؤسسات الوطنية:
 - o TALA Assurances فرع من «CAAT»
 - o CAARAMA Assurance فرع من «CAAR»
 - فروع للمؤسسات الخاصة الجزائرية:
 - o Macir vie فرع من «CIAR»
- بالإضافة لإعتماد مؤسستين خاصيتين أجنبيتين مختلطتين في 2011 تابعة لنفس المجموعة «AXA»⁽²³⁾

0 الأولى مختصة في تأمين الأضرار AXA Assurances Algérie Dommage
و الثانية مختصة في تأمين الأشخاص AXA Algérie Assurance Vie⁽²⁴⁾.

2-2 الرقابة و الإشراف على مؤسسات التأمين:

1. المجلس الوطني للتأمينات (CNA):

أسس هذا المجلس بموجب المادة 274 من الأمر 95-07، كهيئة تابعة لوزارة المالية حيث يتزأسه الوزير المكلف بالمالية و ترك أمر تنظيمه و تحديد سلطته و مهامه إلى قوانين خاصة⁽²⁵⁾، يلعب المجلس دور منظم لنشاط التأمين و إعادة التأمين عن طريق السلطة المفوضة له من خلال⁽²⁶⁾:

- إبداء رأيه و إعتقاداته في كل مشروع مقترح من أجل تحسين أو تغيير تنظيم عمل القطاع،
- تقديم إقتراحات بغرض تحسين القواعد التقنية لعمل مؤسسات و وسطاء التأمين،
- الإسهام في تنظيم حماية الأخطار.....⁽²⁷⁾

2. لجنة الإشراف على التأمينات:

تؤمن المراقبة و المتابعة على المستوى الوطني من طرف مديرية التأمينات، و ذلك من خلال إنشاء لجنة الإشراف على التأمينات بموجب المادة 26 من القانون 06-04 خلافا لإدارة الرقابة التي أنشأت بموجب الأمر 95-07 المادة 209، و التي تتصرف كإدارة رقابة بواسطة الهيكل المكلف بالتأمينات لوزارة المالية، و توكل لها مهمة رقابة الدولة على نشاط التأمين و إعادة التأمين و تهدف من خلال ممارسة مهامها إلى⁽²⁸⁾:

- حماية مصالح المؤمن لهم والمستفيدين من عقد التأمين، بالسهر على شرعية عمليات التأمين و على يسار شركات التأمين أيضا.
- ترقية و تطهير السوق الوطنية للتأمين قصد إدماجها في النشاط الإقتصادي و الإجتماعي.
- و تسعى من خلال عمليات الرقابة التي تمارسها إلى⁽²⁹⁾:
- السهر على إحترام شركات التأمين و الوسطاء المعتمدين للأحكام التشريعية و التنظيمية المتعلقة بالتأمين و إعادة التأمين،
- التأكد من أن هذه الشركات تقي و مازلت قادرة على الوفاء بالإلتزامات التي تعاقدت عليها إتجاه المؤمن لهم، و أنها تتمتع بيسار مالي كاف.
- إضافة للتحقق من المعلومات حول مصدر الأموال المستخدمة في إنشاء أو زيادة رأس مال شركات التأمين أو إعادة التأمين⁽³⁰⁾.

3. الإتحاد الجزائري لشركات التأمين و إعادة التأمين(UAR)

4.

هو جمعية مهنية تأسس في 22 فيفري 1994 وأعتد في 24 أفريل 1994 يخضع لأحكام القانون 90-31 المؤرخ في 04 ديسمبر 1990 الخاص بالجمعيات المهنية، و يختلف على المجلس الوطني للتأمين كونه يهتم بمشاكل المؤمنين، حيث لا تشمل عضويته إلا شركات التأمين و إعادة التأمين، و تتركز أهداف الإتحاد على⁽³¹⁾:

- ترقية نوعية الخدمات المقدمة من طرف شركات التأمين و إعادة التأمين،
- تحسين مستوى الإدارة، التأهيل و التكوين،
- ترقية ممارسة المهنة بالتعاون على الأجهزة و المؤسسات المعنية،
- الحفاظ على أدبيات و أخلاقيات ممارسة المهنة.

5. اليسار المالي في شركات التأمين:

تتجسد قدرة شركات التأمين على الوفاء و فق القوانين المعمول بها، من خلال إثبات توفرها على مبلغ إضافي لتسديد ديونها التقنية أو على حد قدرتها على الوفاء، و يتكون هذا المبلغ الإضافي على⁽³²⁾:

- 1- جزء من رأس مال الشركة أو من أموال التأسيس المحررة، الإحتياطيات المقننة أو غير المقننة التي تكونها هيئة التأمين و لو كانت غير مطابقة مع إلتزاماتها تجاه المؤمن لهم أو إتجاه الغير،
- 2- رصيد الضمان،

3- الرصيد التكميلي الإلزامي للديون التقنية،

4- الأرصدة الأخرى المقننة أو غير المقننة التي لا تتطابق مع إلتزاماتها إتجاه المؤمن لهم أو إتجاه الغير بإستثناء الأرصدة الخاصة بالإلتزام المتوقع أو بتناقص عناصر الأصول⁽³³⁾.

حيث يجب أن يساوي حد القدرة على الوفاء لشركات التأمين وإعادة التأمين على الأقل 15% من الديون التقنية المحددة بخصوم ميزانية الشركة، و لا يمكن أن يكون في أي فترة من السنة أقل من 20% من مجموع المبيعات الصافية من الرسوم و الإلغاءات لفائدة إعادة التأمين⁽³⁴⁾.

2-3 واقع السوق الجزائري للتأمين بعد تحرير القطاع:

1. تطور رقم الأعمال:

الجدول 02: تطور رقم أعمال سوق التأمين الجزائري ما بين 1995 و 2011

(الوحدة %)

السنوات	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
ت	19	20	20	20	20	20	20	20	20	20	20	20	20	20	20	20	20
العنا	95	10	09	08	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
صر	6	7	6	5	4	3	2	1	0	9	8	7	6	5	4	3	2
نسبة التطور	12.6	1	3.4	2.7	1.3	1.2	1.9	1.7	1.5	1.3	1.4	1.5	1.7	1.6	1.4	1.3	1.2

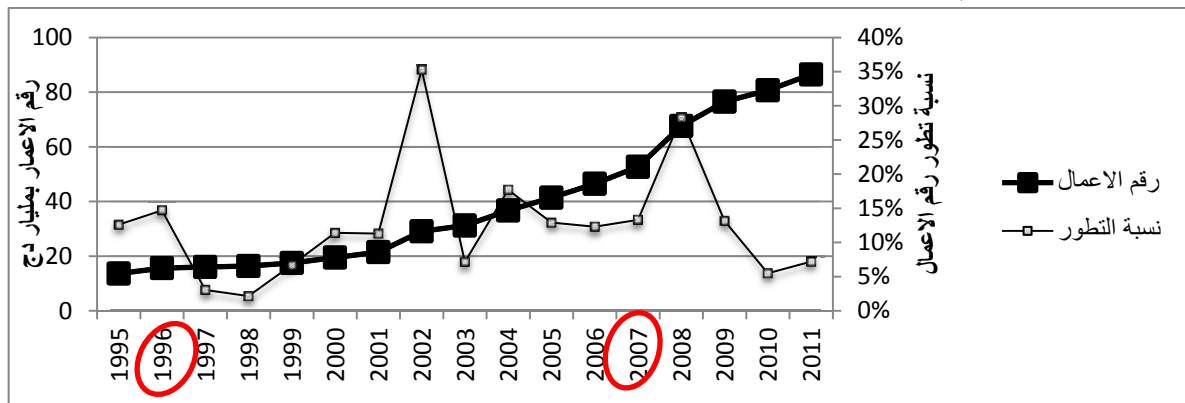
المصدر: التقارير السنوية المنشورة لشركات القطاع

توضح المعطيات المدرجة **بالجدول 02** أن التطور في رقم أعمال القطاع مستمر لكن بنسب في غاليتها متذبذبة على مدى فترة الدراسة التي إمتدت منذ سنة تحرير القطاع 1995 إلى غاية آخر سنة نشاط تتوفر عليها المعطيات الإحصائية 2011، و هو ما يوحي بعشوائية النشاط على مستوى القطاع، و عدم فعالية سياسة التحرير التي يفترض مع إنتهاجها مضاعفة ملحوظة و نمو مستمر لرقم أعمال القطاع.

و حيث يمكن توضيح تطور رقم أعمال سوق التأمين في الجزائر بعد تحرير القطاع بصفة أدق

وفق الرسم البياني الموالي

الشكل 1: تطور رقم الأعمال سوق التأمين من 1995 إلى 2011



المصدر: إعداد الباحثة باستخدام معطيات التقارير السنوية المنشورة لشركات القطاع

عند تحليل تطور رقم الأعمال بالأرقام المطلقة يبدو و أن هناك إتجاه عام نحو زيادة مستوى رقم الأعمال، لكن عند تحليل تطوره إعتقادا على النسب المئوية السنوية يبدو أن رقم الأعمال عرف تذبذب كبير خلال الفترة و تجدر الإشارة إلى أن فرض عقود تأمين إلزامية جديدة المتمثلة في عقد

التأمين على الكوارث الطبيعية على كل مالكي أو مؤجري البنايات السكنية أو المهنية و التجارية و عقد التأمين خلال السفر المفروضة على كل من يسافر لدول الإتحاد الأوروبي ضد الحوادث المرض و الوفاة تلعب دور في إرتفاع رقم أعمال القطاع و لا يعود هذا الإرتفاع فقط إلى ظهور الشركات الخاصة الوطنية و الأجنبية في السوق الوطنية.

2. الحصة السوقية للقطاعين العام و الخاص:

الجدول 03: حصة المؤسسات العمومية و الخاصة في رقم الأعمال السنوي للقطاع ما بين 2008 و 2011

(الوحدة %)

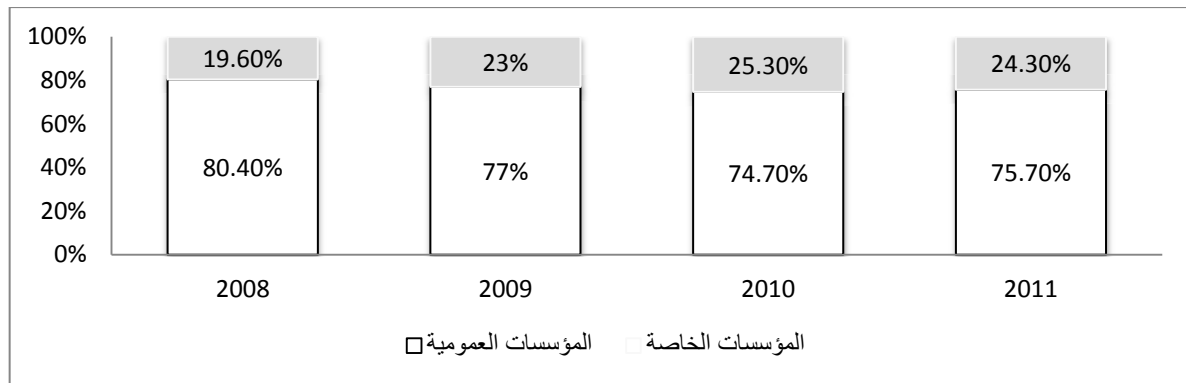
السنوات نوع المؤسسات	2008	2009	2010	2011
المؤسسات الخاصة	19.60	23.00	25.30	24.30
المؤسسات العمومية	80.40	77.00	74.70	75.70

المصدر: التقارير السنوية المنشورة لشركات القطاع

يتضح من الجدول 03 هيمنة المؤسسات العمومية حتى بعد مدة 16 سنة من تحرير القطاع حيث كانت حصتها حوالي 80% و التي عرفت إنخفاضا طفيفا في السنتين الأخيرتين و قد يعزى إلى إعتداد مؤسسة خاصة أجنبية جديدة Cardif al-djazair (نهاية سنة 2006 و كانت بداية النشاط الفعلي لها نهاية سنة 2007).

و يؤكد الرسم البياني رقم 02 المعد إعتقادا على معطيات الجدول 02 هيمنة الشركات العمومية من خلال تحليل حصتهم في رقم الأعمال بعد تحرير سوق التأمين إلى غاية 2011.

الشكل 2: حصة المؤسسات العمومية و الخاصة في رقم الأعمال السنوي من 2008 إلى 2011 (الوحدة %)



المصدر: إعداد الباحثة بإستخدام معطيات التقارير السنوية المنشورة لشركات القطاع

3. توزيع رقم الأعمال بين فروع النشاط:

الجدول 04: تطور رقم الأعمال القطاع حسب الفروع من 2006 إلى 2011 (الوحدة %)

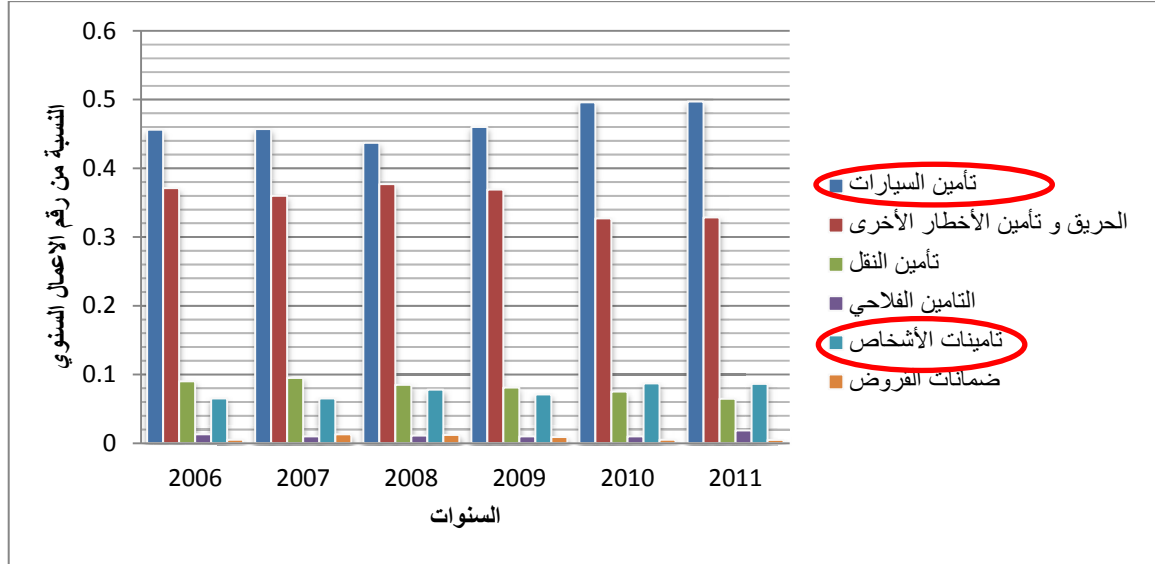
2011	2010	2009	2008	2007	2006	السنوات الفروع
0.48	0.5	0.9	1.20	1.30	0.50	ضمانات القروض
8.63	8.7	7.10	7.8	6.50	6.50	تأمينات الأشخاص
1.86	1.00	1.00	1.10	1.00	1.30	التأمين الفلاحي
6.47	7.10	8.10	8.50	9.50	9.00	تأمين النقل
32.85	32.70	36.90	37.70	36.00	37.10	الحريق و تأمين الأخطار المختلفة
49.71	49.60	46.00	43.70	45.70	45.60	تأمين السيارات

المصدر: التقارير السنوية المنشورة لشركات القطاع

تبين معطيات **الجدول 04** إخفاق مهني قطاع التأمين في الوصول إلى نشاط تأميني أساسه الإدخار الإختياري و الذي يترجمه توسع الإكتتاب في الفروع الإختيارية و أهمها التأمين على الأشخاص، حيث نلاحظ أن أغلبية حصة رقم أعمال القطاع منذ 2006 عبارة عن التأمين الإلزامي لفرع السيارات في حين تقتسم باقي الفروع الحصة الباقية مع نسب في مجملها ضئيلة للتأمين على الأشخاص لا تتعدى اكبر نسبة له 09 % كما أن أغلبها هي عبارة عن عقود التأمين على الحياة الإلزامية لمنح القروض البنكية و التأمين الجماعي في المؤسسات المكمل للضمان الإجتماعي .

و يمكن توضيح الصورة بشكل أكبر من خلال الرسم البياني 3 و الذي يوضح تركيز مهني القطاع على تأمينات الأضرار التي أغلبها إلزامية.

الشكل 3: تطور رقم الأعمال القطاع حسب الفروع من 2006 إلى 2011
(الوحدة %)



المصدر: إعداد الباحثة باستخدام معطيات التقارير السنوية المنشورة لشركات القطاع

4. تطور عدد الوسطاء و حصتهم السوقية:

الجدول 05: تطور عدد الوسطاء من 1998 إلى 2010

السنوات	1998	2001	2006	2010
عدد الوسطاء	287	402	418	560

المصدر: التقارير السنوية المنشورة لشركات القطاع

أما فيما يخص زيادة عدد الوسطاء يوضح **الجدول رقم 05** زيادة ملحوظة في عدد الوسطاء منذ 1998 إلى 2010 آخر سنة تتوفر عليها المعطيات بنسبة 51 % و الذي يمكن تفسيره، بالدخول السهل نسبيا لمهنة وسيط التأمين، و الطريقة المغرية لمكافأتهم و المتمثلة في عمولة تتعلق برقم الأعمال المحقق بغض النظر على نسبة الأضرار المرفقة لرقم الأعمال المحقق أو نوعيته (تشكيلة الفروع التي يتكون منها رقم الأعمال المحقق)

الجدول 06: الحصة السوقية للوسطاء في رقم أعمال القطاع مابين 1998 إلى 2010
الوحدة (%)

السنوات	1998	2001	2006	2010
الحصة في رقم الأعمال السنوي	15	20	20	20

المصدر: التقارير السنوية المنشورة لشركات القطاع

بالمقابل يوضح **الجدول رقم 06** مساهمة منخفضة في رقم أعمال القطاع تميزت بالثبات لمدة عشر سنوات من النشاط رغم زيادة عدد الوسطاء خلال الفترة زيادة ملحوظة، حيث رغم المدة المعتبرة التي مرت على بداية عمل الوسطاء بالسوق إلا أن مساهمتهم تبقى غير مرضية و تبقى مؤسسات القطاع تعتمد في غالبيتها على الوكالات المباشرة لتوزيع منتجاتها.

5. مكانة نشاط التأمين مقارنة بالمستوى الدولي:

الجدول 07: جدول مقارنة لسوق التأمين في الجزائر و دول الشرق الأوسط و شمال إفريقيا لسنة 2010

العناصر	أقسام التأمين بمليين دولار	الرتبة العالمية	الحصة السوق العالمية %	الحصة الناتج الداخلي الخام %	الرتبة العالمية
لبنان	1 074	66	0.02	2.8	52
سوريا	غير محدد				
إيران	5 087	46	0.12	1.2	78
مصر	1 585	58	0.04	0.7	84
المغرب	2 592	52	0.06	2.8	48
تونس	776	74	0.02	1.7	67
ليبيا	غير محدد				
الجزائر	1 162	61	0.03	0.8	83

L'Etude sigma Swiss Re, l'assurance dans le monde en 2010 n°

المصدر: 02/2011

أما عن مكانة قطاع التأمين الجزائري دوليا توضح معطيات **الجدول رقم 07** في مقارنة مع مجموعة دول الشرق الأوسط و شمال إفريقيا MENA التي تصنف ضمنها الجزائر من طرف البنك الدولي نظرا لأنها مجموعة الدخل المتوسط⁽³⁵⁾، أنها لم تتغير بعد التحرير و بقيت تحتل آخر المراتب. حيث تبين المعطيات الخاصة بسنة 2010 (آخر سنة تتوفر عليها المعطيات) أنه بعد التحرير بـ 15 سنة بقيت الجزائر تحتل أسوء المراتب في دول المجموعة فتحتل الرتبة الثانية ما قبل الأخيرة حسب الأقساط المحققة و توافق الرتبة 61 عالميا، و بنسبة تبقى ضئيلة جدا 0.09 مقارنة بالولايات المتحدة الأمريكية التي تحتل الرتبة الأولى عالميا، أيضا حسب حصة القطاع في الناتج الداخلي الخام تحتل نفس الرتبة في دول المجموعة و توافق الرتبة 83 عالميا حيث تمثل مساهمتها نسبة ضئيلة لم تتحسن كثيرا 4 % مقارنة بأول دولة مرتبة عالميا حسب مساهمة القطاع في الناتج الداخلي الخام ألا و هي طايوان، هذا مقابل ترتيب في السنوات الأولى من التحرير (سنة 1999) حيث مازال اثر التحرير لم يظهر على القطاع⁽³⁶⁾ في المرتبة ما قبل الأخيرة في دول المجموعة حسب الأقساط المحققة و توافق المرتبة 68 عالميا و لا تمثل أقساطها سوى نسبة ضئيلة جدا (0.03%) من الأقساط المحققة من طرف أول دولة في الترتيب العالمي و التي كانت الولايات المتحدة الأمريكية، أما حسب حصة القطاع في الناتج الداخلي الخام فقد كانت تحتل الرتبة الثانية ما قبل الأخيرة في دول المجموعة و توافق المرتبة 80 عالميا و مساهمتها كانت تمثل نسبة ضئيلة 3 % مقارنة مع الدولة المرتبة الأولى عالميا من و التي كانت إفريقيا الجنوبية وبالتالي فسياسة التحرير المنتهجة لم تتجح في تحسين ترتيب القطاع دوليا و لا حتى مقارنة بالدول المماثلة لا فيما يخص الأقساط المحققة ولا فيما يخص مساهمة القطاع في الناتج الداخلي الخام.

نتائج البحث:

- نظرا للدور الذي يلعبه التأمين في التشجيع على الإدخار و في دفع وتيرة التنمية الإقتصادية، بذلت الدولة جهودا جد معتبرة لإحداث إصلاحات جوهرية في القطاع و رفع العراقيل وإزالة الحواجز في وجه المستثمرين الخواص عامة والمستثمرين الأجانب خاصة، و يظهر ذلك جليا من خلال الأمر 07-95 والقانون 04-06 إلا أن القطاع يبقى لا يرقى للمستوى المطلوب و يعاني من عدة نقائص أهمها:
- هيمنة مؤسسات القطاع العام على أغلبية حصة السوق،
 - عدم فاعلية وسطاء التأمين الذين ينشطون بالسوق و ضعف مساهمتهم في تحقيق رقم الأعمال، و بقاء إعتمادها على الوكالات المباشرة لتسويق أغلبية منتجاتهم،
 - تميز رقم أعمال القطاع بالتركيز على التأمينات الإلزامية من جهة، و التأمينات الأخرى عدا تأمينات الأشخاص (التأمينات الإدخارية) من جهة أخرى،

- الرجوع بسوق التأمين الجزائري من ناحية التكوين البنيوي، لنفس البنية التي رفضت من طرف السلطات العامة بعد الإستقلال، سوق تأمين تكونه أساسا الشركات الفرنسية و التي حولت الجزائر إلى سوق تنشط فيه من خلال فروع لها و بقاء الشركة الأم في فرنسا،
 - الوصول إلى إصلاحات تشريعية من حيث السماح للشركات الخاصة بمزاولة النشاط، لكن تبقى سلطة خلق منتجات جديدة و طرح عقود تأمين جديدة بالسوق، سلطة تشريعية في يد السلطات العامة و هو ما جعل تغيير مفهوم التأمين كضريبة غير مباشرة من وجهة نظر عموم الجمهور غير وارد،
 - ضعف دور و فعالية هيئات الرقابة و الإشراف المستحدثة مع تحرير القطاع، في إحكام الرقابة على المؤسسات الناشطة في السوق، وإعتماد الدولة أساسا على الضمانات المفروضة قبل منح الإعتماد و إحترام المؤسسات نسبة اليسار المالي المفروضة قانونيا.
 - مساهمة قطاع التأمين في الناتج الداخلي الخام تبقى ضعيفة حيث لم تتجاوز نسبته خلال سنوات الدراسة 1% و إحتلال الجزائر آخر المراتب مقارنة بالدول الأخرى و حتى المجاورة و المماثلة منها كما أن مساهمة قطاع التأمين في الاستثمار الوطني تبقى ضعيفة وتعرف انخفاضا متواصلا.....
- التوصيات:**

- على ضوء دراستنا لموضوع البحث، وبعد استعراضنا للنتائج المتوصل إليها، يمكن في هذا المجال تقديم التوصيات التالية:
- تعزيز دور الإشراف و الرقابة و تفعيل دورهما في قطاع التأمين، و هو عامل أساسي لإنجاح الإصلاحات و الوقوف في وجه الممارسات التي تسعى لتهديب الأموال للخارج من طرف المستثمرين الأجانب تحت عنوان إعادة التأمين.
- على الجزائر و نحن نشهد مرحلة من الاندماج المالي العالمي أن تولي إهتماما أكبر لتطوير سوقها المالي و توسيعه، لتمكين مؤسسات التأمين من حسن إستثمار فوائضها ، و تفعيل دورها في تمويل الإستثمارات المنتجة.
- ضرورة العمل على رفع مستوى الوعي و الثقافة التأمينية لدى أفراد المجتمع من خلال تكثيف الحملات الإشهارية وإعداد الندوات والملتقيات واللقاءات التلفزيونية،... والتي تعرف بالمنتجات المتاحة خاصة فيما يخص التأمينات الإذخارية (تأمينات الأشخاص) وأهمية هذا النوع من التأمينات في دفع عجلة التنمية الاقتصادية للبلاد.
- العمل على تطوير شبكات التوزيع وتوسيعها عن طريق استخدام وسائل الاتصال الحديثة كالانترنت إضافة إلى توسيع عملية توزيع الخدمة التأمينية عن طريق البنوك « la bancassurance » و المؤسسات المالية المختلفة..

- العمل على تدريب الإطارات العاملة بقطاع التأمين وتزويدها بكل المستجدات المتعلقة بالتقنيات المستخدمة في هذه الصناعة.
 - إنشاء معاهد للتكوين في مجال الصناعة التأمينية مع الإستعانة على الخبرات المتخصصة في هذا المجال خاصة منها الأجنبية للإستفادة من كفاءتها بغرض توفير الكفاءات لتفعيل أداء القطاع.....
- المراجع و الهوامش:

- 1 عبد الغني حريزي، آثار التحرير المالي على إقتصاديات الدول العربية دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية، جامعة الشلف-الجزائر- 2007، ص 36-37-38.
- 2 عزة عبد السلام إبراهيم تسويق التأمين في ظل المتغيرات العالمية، الملتقى الثاني، التسويق في الوطن العربي -الفرص و التحديات- قطر 2003.
- 3 نفس المرجع السابق .
- 4 أنظر الجريدة الرسمية عدد 13 الصادر في 08 مارس 1995.
- 5 جديدي معراج، مدخل لدراسة قانون التأمين الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000، ص 13.
- 6 وفقا للقانون الصادر في 31 ديسمبر 1962 القاضي باستمرار تطبيق القوانين الفرنسية السارية المفعول قبل الإستقلال إلا ما كان مخالفا للسيادة الوطنية.
- 7 voir Ali Hassid : Introduction aux assurances économiques, édition ENAL, Alger, 1984.
- 8 القانون 63-197 الصادر في 08 جوان 1963 الذي نظم عمليات إعادة التأمين و نص على تأسيس الصندوق الجزائري للتأمين و إعادة التأمين CAAR (الجريدة الرسمية، العدد 38 الصادر في 11 جوان 1963).
- 9 القانون 63-201 الصادر في 08 جوان 1963 المتعلق بالإلتزامات القانونية و الضمانات المفروضة على مؤسسات التأمين لممارسة النشاط في الجزائر (الجريدة الرسمية، العدد 55 الصادر في 09 أوت 1963).
- 10 الجريدة الرسمية، العدد 43، الصادر في 31 ماي 1966.
- 11 الجريدة الرسمية نفس العدد السابق ينص على تأميم الشركة الجزائرية للتأمين
- 12 www.cna.dz.saa
- 13 الجريدة الرسمية، العدد 2 الصادر في 13 جانفي 1988.
- 14 عبد الرزاق بن خروف، التأمينات الخاصة في التشريع الجزائري، مطبعة جبر، الجزائر، 1998، ص 33.
- 15 التأمين على الحياة مصطلح يستخدم في الدول الأوروبية و يقصد به كل التأمينات على الأشخاص بينما تأمينات الأشخاص هو المصطلح الأكثر إستخداما في الجزائر.
- 16 L'assurance dans le monde en 2005, revue sigma n°05-2006.
- 17 Abdelmadjid MESSAOUDI, secrétaire permanent du conseil nationale d'assurance, article sur« les assurances en Algérie : un marché ouvert et très prometteur », publié au www.cna.dz
- 18 أنظر لكل من : المادة 228 من الأمر 07-95 الذي ينص على أن يكون عمل البنوك والمؤسسات المالية في شكل إتفاقيات والمرسوم التنفيذي 07-153 المحدد لكيفيات و شروط توزيع المنتوجات التأمينية من طرف البنوك، والقرار المؤرخ في 06/08/2007 الذي يحدد المنتوجات الممكن توزيعها عن طريق البنوك والحد الأعلى لعمولات التوزيع.
- 19 أنظر المرسوم التنفيذي رقم 09-375 الصادر بالجريدة الرسمية عدد 67 الصادر في 19 نوفمبر 2009.
- 20 Conseil nationale des assurances : Rapport sur la situation des assurances, édition 2003-2004, p 11 et 12
- 21 حيث منح الإعتماد لمؤسسة Cardif al-djazair نهاية 2006 و إنطلقت في النشاط الفعلي سنة 2007 أنظر تقديم المؤسسة عبر الموقع <http://www.cardif.fr> و الجريدة الرسمية عدد 77 الصادر في 02 ديسمبر 2006.
- 22 مؤسسة شراكة بين كل من SAA بـ 34% و بنك BADR بـ 10% و بنك BDL بـ 15% والمؤسسة الفرنسية للتأمين MACIF بـ 41% .
- 23 مؤسسة شراكة بين le groupe AXA الفرنسي و البنك الخارجي الجزائري BEA
- 24 هذا بإستثناء الشركات التي تم سحب إعتمادها: الشركة الجزائرية لضمان قرض الإستثمار (AGCI) سنة 2006، (Star Hana) سنة 2004 و (Al Rayan) سنة 2007.
- 25 المادة 1 من المرسوم التنفيذي رقم 95-339 الصادر بالجريدة الرسمية العدد 65 الصادر في 31 أكتوبر 1995
- 26 المادة 2 من المرسوم التنفيذي السابق الذكر.
- 27 للتوسع في أهداف المجلس أنظر نور الصباح عكنوش، التأمين في الجزائر بين القطاعين العام والخاص، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة باتنة - الجزائر - ، 2002-2003، ص 25.
- 28 أنظر المادة 209 من الأمر 95/07 و المادة 27 من القانون 04/06.
- 29 أنظر المادة 28 من القانون 04/06.
- 30 و هو الجانب من الرقابة الذي أضافه القانون 04/06 على مهام إدارة الرقابة سابقا وفق الأمر 95/07.
- 31 www.uar.dz و للتوسع في هيئات الإشراف و الرقابة إرجع لـ فلاف صليحة، أثر الإصلاحات الإقتصادية على قطاع التأمين في الجزائر (1990-2008)، مذكرة ماجستير جامعة الشلف - الجزائر- 2010
- 32 أنظر المادة 2 من المرسوم التنفيذي رقم 95-343، الجريدة الرسمية العدد 65 الصادر في 31 أكتوبر 1995.
- 33 المادة 224 من الأمر 95-07 التي ألزمت شركات التأمين وإعادة التأمين تكوين الإحتياطيات، الأرصدة والديون التقنية و حدد المرسوم 95-342 الصادر بنفس الجريدة الرسمية السابقة تعريفها و كيفية حسابها و نسب تكوينها .
- 34 أنظر المادة 3 من المرسوم التنفيذي رقم 95-343، الجريدة الرسمية السابقة.

35 www.banquemonddiale.org.

36 L'Etude sigma Swiss Re, l'assurance dans le monde en 1999 n° 09/2000

دور الخصخصة المصرفية في عملية التنمية الاقتصادية- الجزائر نموذجا-

محاجبية نصيرة

كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير / جامعة باجي مختار - عنابة

المخلص:

في ظل متغيرات العالم المتسارعة وما أفرزته من نظام اقتصادي جديد أبرز سماته تفعيل الحرية الاقتصادية وإزالة العوائق أمام تدفق المعلومات وتجارة السلع والخدمات، والاتجاه نحو إقامة التكتلات الاقتصادية والبقاء لمن يملك مقومات التقدم التقني والرأسمالي، عرف دور الدولة في الحياة العامة تطورات عديدة منذ بداية القرن السادس عشر حتى الوقت الراهن . آخر هذه التطورات ما عرفه دور الدولة في نهاية القرن العشرين والسنوات الأولى من القرن الحادي والعشرين والتي تصب في مجملها بضرورة تقليص دور الدولة في الحياة الاقتصادية والاتجاه نحو خصخصة المشروعات العامة.

ولما كان النظام المصرفي يحتل الصدارة في نجاح اقتصاد أية دولة إذ يلعب دورا أساسيا وبارزا في النشاط الاقتصادي ويشكل مركز الثقل والعمود الفقري والقوة الدافعة نحو التطور، كان أحد أهم القطاعات التي وجبت فيها الخصخصة، ولم يكن بالطبع النظام المصرفي الجزائري بمنأى عن هذا بل نتيجة لانتقال الجزائر من النظام الموجه إلى نظام اقتصاد السوق عرف مسار المنظومة المصرفية الجزائرية تطورا شكل فيه قانون النقد والقرض منعطفا حاسما.

الكلمات المفتاحية : الخصخصة - الاستثمارات الأجنبية - النظام المصرفي - اقتصاد السوق - الكفاءة الاقتصادية - القطاع الخاص - القطاع العام .

Résumé :

Dans le cadre de l'évolution rapide du monde et les conséquences du nouveau système économique dont le principal caractère est la garantie de la liberté économique et la suppression des difficultés et face au flux d'informations et le commerce en marchandises et services ainsi qu'au recours aux regroupements économiques et la pérennité de celui qui détient les éléments de l'évolution technique et capitaliste, le rôle de l'Etat dans la vie publique a connu de nombreuses évolutions depuis le début du 16^{ème} siècle jusqu'à nos jours. La dernière de ces évolutions est celle qu'a connue l'Etat à la fin du 20^{ème} siècle et les

premières années du 21^{ème} siècle qui concerne dans son ensemble, la nécessité de diminuer le rôle de l'Etat dans la vie économique et l'orientation vers la privatisation des projets publics.

Du fait que le système bancaire soit le principal acteur de la réussite économique d'un Etat, car il joue un rôle principal et prépondérant dans l'activité économique et représente la base de l'évolution, il fut un des plus important secteurs qui nécessita une privatisation. Ainsi, le système bancaire algérien n'a pu que suivre cette trajectoire du moment qu'il est passé du système dirigé au système de l'économie du marché. Le système bancaire algérien a connu des évolutions dont la loi sur la monnaie et le crédit représente une orientation déterminante.

Mots clés : Privatisation, investissements étrangers, système bancaire, économie du marché, la capacité économique, secteur privé, secteur public.

المقدمة :

يشهد العالم منذ ثمانينات القرن العشرين عهداً جديداً يتسم بجملة من التطورات مست كل القطاعات لاسيما الاقتصادية منها تمثلت أساسا في : الشركات متعددة الجنسيات العملاقة دولية النشاط - التطورات التكنولوجية الواسعة و المتسارعة وبالذات ما يتصل منها بالتقنيات المتقدمة، وخصوصا التي ترتبط بثورة المعلومات والاتصالات وتقنياتها واستخدام الحاسوب والانترنت - تجاوز الزمان والمكان في إتمام المعاملات والصفقات. أطلق على كل ذلك ما نعرفه اليوم تحت مصطلح - العولمة -.

دخل بذلك الاقتصاد العالمي إلى الألفية الثالثة " قرن العولمة " محملاً ومتأثراً بمجموعة من التغيرات الاقتصادية والمصرفية العالمية التي كان ولازال وسيظل لها تأثيراً جذرياً وعميقاً على أداء وأعمال المصارف من منظور أن النظام المصرفي يلعب دوراً حيوياً في النشاط الاقتصادي المحلي والعالمي، فهو الجهاز العصبي لأي نظام اقتصادي، وتعد المصارف التجارية المكون والمؤثر والفعال في هيكل النظام المصرفي.

والجدير بالذكر أنه تحت مظلة العولمة جرت تغييرات جذرية وتصحيحات هيكلية في أغلب الدول لاسيما النامية منها، خصوصا بعد انهيار النظام الاشتراكي، ولصالح سيادة النظام الرأسمالي وعولمته، هذه التحولات التصحيحية تضمنت بذلك الأخذ بألية السوق والاقتصاد الحر، والتحول من سيطرة القطاع العام وقيادته للنشاطات الاقتصادية إلى القطاع الخاص وقيادته للنشاطات الاقتصادية من خلال بروز فلسفة اقتصادية جديدة أطلق عليها سياسة الخصخصة.

هكذا اتجهت أغلب الدول إلى إجراء التصحيحات الهيكلية وخصخصة مرافقها العامة، وتأتي أهمية خصخصة المصارف العامة في إطار تطوير النظام المصرفي وزيادة قدرته التنافسية على ضوء الاتجاهات العالمية للعمل المصرفي في أواخر القرن الماضي .

الجزائر واحدة من الدول النامية التي شرعت في إجراء مجموعة من الإصلاحات منذ ثمانينات القرن العشرين تتدرج أساسا في الخروج والتحول من النظام الاشتراكي إلى الاندماج في النظام الرأسمالي

تحت وطأة تطبيق اقتصاد السوق، ليشهد بذلك القطاع المالي أولى الإصلاحات باعتماد قانون النقد والقرض في أبريل 1990، وكان ذلك إيذانا بانتهاء مرحلة التخطيط والدخول إلى مرحلة السوق الحرة، وكان الهدف الأسمى للقانون هو تنظيم القطاع المصرفي والمالي.

أهمية الموضوع :

- لما كان النظام المصرفي هو الممول الأساسي لأي اقتصاد وفي أي دولة، فإن فعاليته و نجاعته وقدرته على التمويل تعد أمراً هاماً في التنمية الاقتصادية، الأمر الذي يتطلب تسليط الأضواء على النظام المصرفي الجزائري.
- حتى يكون النظام المصرفي قوي و سليم لابد أن تمتلك المصارف مراكز مالية قوية، الأمر الذي يتطلب البحث عن وسيلة تمكنها من ذلك.
- تعتبر خصخصة المصارف من المواضيع المعاصرة والجديدة المطروحة منذ عقد التسعينات من القرن الماضي على الاقتصاد الجزائري ، وتعد أحد أهم الحلول المطروحة لدفع عجلة الاقتصاد الوطني والتنمية الشاملة وتسريعها.
- تزايدت وتيرة الأخذ بالخصخصة باعتبارها عنصراً حاسماً في عملية التحول الاقتصادي في جميع الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، وقد حثت المنظمات الدولية على الإسراع في تطبيقها.

أهداف الدراسة :

من خلال موضوع خصخصة النظام المصرفي الجزائري نهدف إلى تحقيق جملة من الأهداف نوجزها فيما يلي:

- ✓ دراسة و تشخيص النظام المصرفي الجزائري.
- ✓ إبراز أهم التطورات و الإصلاحات التي مر بها النظام المصرفي الجزائري.
- ✓ التعرف على إستراتيجية خصخصة المصارف وتطورها .
- ✓ الوقوف على واقع أداء المصارف الخاصة وموقوفاتها ضمن هذا النظام.

مشكلة الدراسة:

في خضم التطورات والمتغيرات المالية المتلاحقة التي يشهدها العالم اليوم: هل يمكن للنظام المصرفي الجزائري أن ينتهج سياسة الخصخصة بخطى واثقة كأحد البدائل المطروحة لتطوره و تمكنه من مواجهة المنافسة المحتدمة؟.

افتراضات الدراسة : للإجابة على المشكلة المطروحة استندنا إلى الفرضيتين التاليتين :

✓ إن إستراتيجية خصخصة المصارف هي أحد الحلول المطروحة للنهوض بالقطاع المصرفي ورفع كفاءته، وتحسين قدراته التنافسية، وخير دليل على ذلك تجارب بعض الدول العربية في الخصخصة.

✓ إن عملية إصلاح النظام المصرفي الجزائري ضرورة حتمية أملت لها وضعيته التي لا ترتقي إلى المستوى المطلوب، وأهميته في تمويل التنمية الاقتصادية لاسيما في الضوء تحديات ورهانات الألفية الثالثة.

خطة الدراسة : من أجل التحقق من هذه الفرضيات تم تقسيم الدراسة إلى مبحثين:

✓ المبحث الأول : الإطار النظري للخصخصة وتجارب بعض الدول العربية.

✓ المبحث الثاني : خصخصة النظام المصرفي الجزائري ودوره في رفع وتيرة التنمية الاقتصادية.

1- إستراتيجية خصخصة المصارف وتطبيقها في الدول العربية:

إن تدخل الدولة في الاقتصاد أنتج العديد من السلبيات في أغلبية الدول المتقدمة و السائرة في طريق النمو على حد سواء وذلك من خلال العجز الميزاني الكبير و تضخيم دور القطاع العام العاجز، الغير الناجع أساسا على دعم المنافسة الدولية في مفهوم عولمة الاقتصاديات، الأمر الذي دعم ظهور سياسة الخصخصة التي تسعى أساسا على تحسين خصائص المؤسسات في ظل المراقبة المباشرة للدولة و ذلك لجعلها أكثر قدرة على المنافسة، و أكثر قدرة على الاستيعاب السريع للتكنولوجيا الحديثة من أجل مواجهة قوة المنافسة الدولية.

تعتبر الخصخصة ظاهرة عالمية لا تتعلق فحسب بالدول ذات النظام الليبرالي بل تمس كل دول العالم، كما تمس كل قطاعات النشاط الاقتصادي بما فيها القطاع المصرفي.

1-1- ماهية خصخصة المصارف:

يعد الاتجاه نحو خصخصة المصارف العامة أحد أهم الانعكاسات و التغيرات التي أفرزتها العولمة على النظام المصرفي، باعتبار هذا الأخير يحتل موقعا متميزا و حيويا، شديد التأثير و التأثير بالبيئة المحيطة به على المستويين المحلي و العالمي.

أولا - خصخصة المصارف: النشأة و المفهوم :

على الرغم من أن مصطلح الخصخصة « Privatisation » ظهر لأول مرة في قواميس اللغة في أوائل الثمانينات وبالتحديد في عام 1983م، لكن كتب التاريخ تبين أن الخصخصة قد وجدت منذ أواخر القرن السادس عشر أثناء تطور الصراع بين المملكة المتحدة و اسبانيا، حيث اعتمدت الملكة إليزابيث الأولى على القطاع الخاص لتمويل البحرية و المستعمرات مقابل إعطائهم الغنائم من الحرب،

أما عام 1969م فقد كانت البداية الحقيقية للبدء في تطبيق أول عملية نقل الملكية العامة، مبتدئة بصناعة النقل و الطاقة و الاتصالات و الفولاذ و بناء السفن.(د.رفعت عبد الحليم الفاعوري، 2004، ص6)

ولمصطلح الخصخصة مترادفات كثيرة تعبر عن نفس المفهوم، مثل الخاصية، و التخصيص و التخصيص، والخصوصية، لكن الآداب الاقتصادية تفضل استخدام مصطلح الخصخصة الذي اقترحه مجمع اللغة العربية في جمهورية مصر العربية. (د.فالح أبو عامرية، 2008، ص ص: 10-12)

يعرف البعض الخصخصة بأنها، "تحويل الملكية العامة إلى القطاع الخاص، إدارة أو إيجارا أو مشاركة أو بيعا أو شراء في ما يتبع الدولة أو تنهض به أو تهيمن عليه في قطاعات النشاط الاقتصادي المختلفة أو مجال الخدمات العامة". (مصطفى محمد العبد الله، 1999، ص47)

كما تعرف بأنها "نقل لملكية مشروع من القطاع العام إلى القطاع الخاص"(د.جمال محمود الكري، 1998، ص11)

كما تعرف الخصخصة حسب ما تم اعتماده في أكثر بلدان العالم التي أخذت بتنفيذ هذه السياسة الاقتصادية مثل المملكة المتحدة و تشيلي و أمريكا و عدد من بلدان أوروبا و مصر و عمان و الأردن: "بأن الخصخصة تعتبر سياسة اقتصادية تهدف في المقام الأول إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي بوجه عام، وذلك من خلال إعادة هيكلة الاقتصاد و إعادة هيكلة الأدوار بين الحكومة و القطاع الخاص و تقنياتها، و تشجيع القطاع الخاص، الذي من المفترض أن يتميز عن القطاع العام بانخفاض درجة البيروقراطية في اتخاذ القرارات المتعلقة بالمنشأة، وقدرته على تحسين الجودة والابتكار والمنافسة وجذب الاستثمار للمساهمة في إدارة الاقتصاد". (د.فالح أبو عامرية، 2008، ص 15)

من خلال جملة التعاريف المقدمة نصل إلى أن الخصخصة تتمثل في زيادة الدور الذي يقوم به القطاع الخاص في ملكية أو في تشغيل و إدارة الوحدات الإنتاجية في الدولة.

ثانيا - دوافع خصخصة المصارف:

ترجع عملية خصخصة المصارف لكثير من الدوافع و الأسباب يمكن رصد أهمها فيما يلي: (د.عبد الحميد عبد المطلب، 2001، ص ص: 219-225).

- 1- زوال دوافع الملكية العامة للمصارف في ظل العولمة حيث أن التدخل الكبير للدولة في النشاط الاقتصادي كان كابحا للنشاط المالي بصفة عامة و النظام المصرفي بصفة خاصة.
- 2- مواجهة التحديات و المتغيرات التي تواجه العمل المصرفي في ظل العولمة و التي من أبرزها :
 - تغير طبيعة النشاط المصرفي بعد تراجع أهمية الخدمة المصرفية التقليدية.

- تزايد اتجاه المؤسسات غير المصرفية إلى اقتحام العمل المصرفي كمنافس في المصارف.
 - تزايد اتجاه الأفراد إلى تحويل مدخراتهم في المصارف إلى أدوات الاستثمار في سوق المال بشكل مباشر.
 - التوسع في الخدمات الالكترونية المصرفية.
- 3- تحقيق عدد من الجوانب الإيجابية مثل: الوصول إلى تطبيق المصارف الشاملة و تعميق المشاركة في الثورة المصرفية العالمية، وضخ رؤوس أموال جديدة، وتطوير الإدارة والارتقاء بمستوى كفاءة العاملين وزيادة الإنتاجية و تحسين الخدمات المصرفية، و توسيع النطاق الجغرافي للخدمات والأنشطة مع تطويرها و تحديثها بصفة مستمرة ومن ثم إيجاد فرص أفضل للاستثمار و تقليل معدلات المخاطرة و تنمية سوق رأس المال.
- 4- تعد خصخصة المصارف من بين أهم التشريعات الجديدة المطبقة من خلال برامج الإصلاح الاقتصادي من أجل مواكبة الانطلاقة الاقتصادية الجديدة نحو المزيد من التكيف مع العولمة و في خضم إطار السوق، وتطبيقا للسياسات التي تضمن سلامة المعاملات المصرفية و المالية، وتجذب العديد من التغيرات و الوفورات و الأزمات و التجاوزات التي كشفت عنها الانهيارات التي حدثت في جنوب شرق آسيا، وبالتالي الاندماج في النظام الاقتصادي العالمي الجديد دون مخاطر و مشاكل تعوق تقدم الاقتصاد الوطني.
- 5- تعد خصخصة المصارف من بين أحد المداخل الرئيسية الضرورية للبدء في تطوير الجهاز المصرفي، وزيادة الكفاءة المصرفية و القدرة التنافسية للقطاع المصرفي.

ثالثاً - أهداف خصخصة المصارف:

يوجد الكثير من الدراسات التي تثبت أن خصخصة المصارف لم تأتي فقط نتيجة لأسباب أتى بها العصر، بل كذلك جاءت من أجل العمل على تحقيق جملة من الأهداف نوجز أهمها فيما يلي: (د. طارق عبد العال، 2001، ص ص: 225-226)

1. زيادة المنافسة في السوق المصرفية و تحسين الأداء الاقتصادي: من بين أهم العوامل التي تعمل على خفض هامش الوساطة المالية زيادة المنافسة بين المصارف التي تعمل على توجيه الائتمان المصرفي نحو المشروعات الأكثر إنتاجية وربحية، وهذا من شأنه أن يساهم في إعادة تخصيص الائتمان المصرفي بالاعتماد على المعايير الاقتصادية السليمة.
2. تنشيط سوق الأدوات المالية و توسيع قاعدة الملكية: تعمل خصخصة المصارف العامة من خلال طرح أسهمها في سوق الأوراق المالية على زيادة المعروض من الأوراق المالية وبالتالي زيادة سعة السوق وتطورها، خاصة بعدما أصبحت أسهم المصارف تتمتع بثقة كبيرة في التداول،

ومما تجدر الإشارة إليه هو أن طرح أسهم بالاككتاب العام يعمل على توسيع قاعدة الملكية لإفراد المجتمع، مما قد يشجعهم على زيادة مدخراتهم لاستثمارها في شراء تلك الأسهم و يساهم في تسهيل عملية تحويل الملكية العامة للمصارف إلى الملكية الخاصة.

3. تحديث الإدارة وزيادة كفاءة أداء الخدمة المصرفية، إن خصخصة المصارف تتيح حرية أكثر في اتخاذ القرارات سواء في مجالات الاستثمار أو أداء الخدمات المصرفية،و أيضا المساهمة في دعم أسواق المال و النقد، كما نعلم أن المصارف تخضع باستمرار لعوامل المنافسة و التطور المستمر في تكنولوجيا العمل المصرفي، مما يجعلها بحاجة دائمة إلى تحرير الإدارة وزيادة درجة استقلالها بمنأى عن التدخل الحكومي، لاسيما و أن المصارف المشتركة و مصارف الاستثمار و الأعمال و فروع المصارف الأجنبية تستقطب أفضل العناصر البشرية المتاحة لدى المصارف العامة.

4. ترشيد الإنفاق العام و إدارة أفضل للسياسة النقدية: قد يعمل تخفيض سيطرة الدولة على المصارف إلى دفع الحكومة نحو ترشيد إنفاقها العام،كذلك خصخصة المصرف تتيح إدارة السياسة النقدية بطرق غير مباشرة مثل استخدام عمليات السوق المفتوحة و بكفاءة أكبر في ظل وجود أوراق مالية متطورة بدلا من التدخل في تخصيص الائتمان.

5.

و حتى يصل برنامج الخصخصة إلى تحقيق أهدافه لابد وأن يسير تدريجيا وبعد إعداد رؤية موحدة للجهاز المصرفي، وهذه المسألة تحتاج إلى دراسات تحليلية لهيكل الجهاز المصرفي والوضع المالي تحت شروط وضوابط ودراسات تحكم نمط الملكية المتوقع، وإعداد سيناريو لتوقع تأثير عملية الخصخصة على السوق و السهم بالبورصة، كما لا ننسى تأثير مختلف التطورات الإقليمية و العالمية و القدرة التنافسية للمصارف في المستقبل.

ومهما يكن من أمر فالمنتظر من عملية الخصخصة في القطاع المصرفي هو تحقيق الهدف المنشود منها، لا سيما فيما يتعلق بتحسين و تطوير الخدمة المصرفية وزيادة الإنتاجية و سلامة المعاملات وزيادة القدرة التنافسية في ظل العولمة.

نستحضر هنا مقولة الدكتور عبد الحميد عبد المطلب عندما قال: "إن النشاط المصرفي هو أحد الأنشطة التي يمكن أن يتنافس فيها العام و الخاص و في ذلك فليتنافس المتنافسون و هو ما يؤكد مرة أخرى أن خصخصة المصارف إذا عمقت المنافسة فهي أضفت نجاح لبرنامج الخصخصة في مجال المصارف.....". (د. عبد الحميد عبد المطلب، 2001، ص223)

1-2- طرق و إجراءات خصخصة المصارف:

أولاً- طرق خصخصة المصارف:

على الرغم من اختلاف طرق الخصخصة من دولة إلى أخرى، ومن نظام سياسي واجتماعي إلى نظام سياسي و اجتماعي آخر، ومن وقت إلى آخر، فإنه يتطلب في كل الظروف الفهم العميق و الدراسة الجيدة، والمعرفة بكافة أبعاد كل طريقة و بمختلف جوانبها، وفيما يلي نعرض أهم الطرق المستخدمة عالمياً. (العديد من المراجع)

أولاً- طرح أسهم المصرف بالبورصة:

تعد هذه الطريقة أحد أهم طرق الخصخصة التي تقوم بها الدول في سبيل خصخصة وحداتها الحكومية و العامة، إذ يتم طرح أسهمها للبيع في البورصة، وبناء على هذا البيع تتم الخصخصة، وتتميز هذه الطريقة بـ:

- جماهيرية عملية الخصخصة.
- زيادة اهتمام من جانب المجتمع بالبرنامج.
- تحقيق فاعلية أداء البرنامج و نجاح العملية.
- و إذا كانت الدولة تمتلك بورصة نشطة للتعامل على الأوراق المالية تتم فيها كافة المعاملات فإنه يتم ما يلي:

1. تحديد سعر عام لطرح الأسهم: يتميز هذا السعر بجاذبية للجماهير وبالعادلة الكاملة كما يكون محدداً وفقاً للمبادئ العامة للتسعير.
2. يقوم الأفراد بالاكتتاب العام للسهم سواء بعدد معين من الأسهم أو بشراء حصة معينة لكل مساهم، أو ترك الأمور حاكمة و متحركة في عملية الطرح العام.
3. يتم إعادة تقييم سعر السهم بالبورصة، خاصة إذا ما كان الطرح يتم على شرائح و ليس على شريحة واحدة، ويتم تسعير كل شريحة وفقاً لمقدار ما تساهم به حركة العمليات و المعاملات في البورصة.
4. الوصول إلى السعر المناسب التي تتم به العمليات في البورصة "وفقاً لعلاقة العرض و الطلب".
5. إعادة تدوير و تنمية المشروع بشكل كلي للتأكد من سلامة قوته المالية و تحقيق أهدافه العليا.

ثانيا - بيع لمستثمر رئيسي:

في ظل تحسين أداء المصرف ورفع كفاءته لابد أن يكون المستثمر الرئيسي على درجة عالية من التكنولوجيا و الإمكانيات الواسعة، لتطبيق هذا الأسلوب تتجلى ضرورة تمتع المصرف المركزي بالقوة و الاستقلالية و الفعالية في ضبط السوق النقدي و المالي، وحماية أموال المودعين، وضبط المعروض النقدي و السيولة، والقيام بالرقابة الفعالة على المصارف.

مما تجدر الإشارة إليه في هذه الطريقة هو جنسية المستثمر الرئيسي، إذ يفضل البعض البيع لمستثمرين محليين فقط خوفا من سيطرة الأجانب الذين سوف يقومون بعد الخصخصة بتحويل الأرباح إلى بلدانهم الأصلية، ليفضل البعض الآخر البيع لمستثمر أجنبي استراتيجي بحثا عن الأداء المتميز و التكنولوجيا المصرفية الفعالة، و التطوير الفني، مع الاتفاق على البرامج التدريبية من أجل رفع مهارات و كفاءات العاملين، مما ينتج عنه رفع القيمة السوقية لسهم المصرف.

و يكون البيع لمستثمر رئيسي إما بناء على المنافسة "اختيار المستثمر الأفضل"، أو عن طريق عروض شراء، أو من خلال بيع أصول و بضائع يمتلكها المصرف لمستثمر رئيسي "مثلا بيع شركات مشتركة أنشأها المصرف".

ثالثا - إيجار طويل الأجل:

من خلال هذه الطريقة تظل ملكية المصرف تابعة للدولة ليتولى المؤجر عملية إدارة الأصول المؤجرة له لمدة طويلة الأجل، ووفقا لشروط و ضوابط و بنود يتم مراعاتها في هذا الشأن.

رابعا - المشاركة بين القطاع العام و الخاص:

هي مشاركة قائمة بين القطاع الحكومي و القطاع الفردي الخاص، يراد منها تحريك و تفعيل متطلبات المشروع، وزيادة فعاليته، ورفع كفاءته، وتقليل ذلك العبء الروتيني الذي يحكم عمل القطاع العام الحكومي، تكون هذه المشاركة محكمة بطريقة قياسية تناسبية، تختلف باختلاف الظروف التي يمر بها المصرف المطروح للخصخصة، وتعتمد على إجراء تغيير جذري في هيكل إدارة المصرف بإدخال القطاع الخاص إلى مجلس إدارته، و بالتالي إحداث نوع من التوازنات الحركية الفاعلة التي تضيف نوعا من الحركية و الحيوية إلى هذا المصرف.

وقد تكون هذه المشاركة إما مشاركة متزايدة للقطاع الخاص و الأفراد أو مشاركة ثابتة لهم.

خامسا - بيع مهجن و مشترك:

وهي عملية امتزاج بين القطاع الخاص الوطني و القطاع الخاص الأجنبي، إذ يعمل كل منها لتجديد صلاحية المصرف المعروض للخصخصة، و إدخال كافة التطورات عليه، وتحسين سمعته التشغيلية و التنفيذية، والارتقاء بالعمليات التنفيذية التي تتم فيه.

وتقوم عملية البيع المهجن و المشترك على قيام كل من مصارف القطاع العام و المشتركة بالدخول معا في شراء أحد المصارف العامة، والتي يتم عرضها وفقا لشروط محددة، و بالتالي تنتزع الملكية وفق مساهمات كل من المصارف العامة، و المصارف الخاصة، وتتحدد بناء على ذلك الشروط الخاصة بالتعامل الارتباطي مع المصرف المزعم خصصته.

ثانيا - إجراءات خصخصة المصارف:

تتلخص إجراءات خصخصة المصارف العامة في: (العديد من المراجع)

✓ تهيئة الرأي العام و مناقشة الجوانب المختلفة لعملية خصخصة المصارف، إذ يجب القيام بهذه الحملة قبل البدء في تنفيذ الخصخصة، من أجل إدراك ووعي مفاهيمها و أثارها المتوقعة.

✓ إجراء التعديلات القانونية اللازمة لخصخصة المصارف، كإصدار قوانين و تشريعات منظمة لعمليات الخصخصة تتجلى من خلالها كيفية التنازل عن المصارف العامة، و نسبة الأصول المتنازل عنها.

✓ التقسيم الدقيق و الموضوعي لأصول و خصوم المصرف بما يتضمنه ذلك من ضرورة الإفصاح و الشفافية.

✓ إعادة هيكلة المصارف محل الخصخصة، و معالجة مشاكل القروض المتعثرة، و بحث إمكانية دمج بعض الوحدات المصرفية في إطار تهيئتها للخصخصة، فضلا عن زيادة قدرتها على المنافسة من أجل دخول الأسواق العالمية.

✓ ضمان حقوق العاملين بالمصارف محل الخصخصة.

✓ اختيار الأسلوب الذي يتماشى مع أهداف الدولة من خصخصة مصارفها.

✓ تدعيم كفاءة الرقابة المصرفية و المالية من خلال :

1- تطوير التشريعات المنظمة لعمل المصارف.

2- إصدار قانون المنافسة ومنع الاحتكار.

3- وضع ضوابط ملكية المصارف.

دعم استقلال المصرف المركزي وتدعيم قدرته الإشرافية لضمان قيامه بواجباتها بعيدا عن الضغوط السياسية.

1-3- تجارب بعض الدول العربية في خصخصة المصارف:

نتيجة لما عرفه القطاع المصرفي العربي في الألفية السابقة من مكامن ضعف جعلته غير قادر على مواجهة المنافسة المحتدمة في السوق المصرفي العالمي، خطى صندوق النقد العربي خطوات فاعلة للنهوض بهذا القطاع وجعله قطاع متطور قادر على البقاء والاستمرار في زمن العولمة والمنافسة؛ لاسيما من خلال تدعيمه لسياسات تسهيل التصحيح الهيكلي التي دفعت الكثير من الدول العربية إلى مباشرة تنفيذ برامج الخصخصة. والملحق رقم (1) يوضح ذلك.

أولا - تجربة الخصخصة المصرفية في الأردن :

في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة التي عاشتها الأردن في ثمانينات القرن الماضي دخل الجهاز المصرفي في مسيرة الإصلاحات ابتداء من سنة 1989 ؛ وفي واقع الأمر تعد تلك الظروف نقطة الانطلاق للمصرف المركزي الأردني في إصلاح نظامه المصرفي وجعله أكثر كفاءة وفعالية لمواجهة التحديات التي عرفها الاقتصاد الأردني.

وقد حرص المصرف المركزي الأردني والقائمين على القطاع المصرفي بشكل عام على تطوير وتحديث التشريعات المصرفية بما يتماشى مع التطورات التي حصلت في الصناعة المصرفية بشكل عام عالميا ومحليا، وفي هذا الإطار صدر قانون المصارف رقم 28 لسنة 2000 ، والذي يعد من أهم القوانين العصرية والمتطورة ضمن قوانين المصارف في الدول العربية ، وبذلك حظيت هذه الجهود بتكوين نظام مصرفي متطور تمكن من تحقيق العديد من الإنجازات النوعية والمتمثلة في تقديم خدمات مصرفية ومالية متنوعة، وعلى درجة عالية من التطور، وبما يتوافق مع متطلبات العمل المصرفي الحديث كتقديم: خدمات الاستشارات المالية، التمويل التأجيري، خدمات ومنتجات إلكترونية (من خلال شبكة الصراف الآلي (A.T.M)) ، خدمات الاستثمار للأفراد ومؤسسات القطاعين العام والخاص على حد السواء..... الخ من الخدمات.

وفضلا على ذلك، إن الشبكة المصرفية للمصارف المرخصة والعاملة في المملكة الأردنية قد غطت سائر أنحاء المدن الرئيسية في المملكة؛ دون أن ننسى الدرجة العالية التي يتمتع بها العاملين في القطاع المصرفي الأردني والتي أصبحت يحتذي بها في باقي المصارف في مختلف الدول العربية.

ثانيا- تجربة خصخصة المصارف في لبنان :

تعد لبنان بخلاف الدول العربية دولة ذات قطاع عام- بما يعنيه من مؤسسات اقتصادية تملكها الدولة- ضعيفا، ومع ذلك أخذت في إصدار اللوائح والتشريعات لتدعيم برامج الخصخصة من أجل تدعيم النهوض الاقتصادي.

ونتيجة لعملية إعادة الهيكلة التي شهدتها القطاع المصرفي اللبناني خلال العقد الأخير من القرن الماضي، فقد تبوأ مركزا إقليميا مرموقا في التمدد إلى الأسواق الخارجية، واستقطاب الرساميل والاستثمارات والانتشار والتواجد في الأسواق الإقليمية والدولية. فهو يتميز بقدرات ومميزات تنافسية تؤهله لتعزيز دوره الإقليمي والخارجي ومن أهمها :

- حيابة القطاع المصرفي على موجودات تقارب 60 مليار دولار، أي ما يزيد عن 4 أضعاف إجمالي الناتج المحلي، وهو ما يضاهي موجودات القطاعات المصرفية في بلدان إقليمية غنية بمواردها النفطية.
- وجود بنية قانونية متطورة ، عمادها نظام السرية المصرفية التي يكاد ينفرد به لبنان ليس في المنطقة فحسب، بل مع دول عديدة في العالم، من دون الإخلال بالمعايير الدولية الحديثة في الإفصاح والشفافية ومكافحة الأموال غير المشروعة عبر القانون رقم 2001/318.
- استقطاب القطاع المصرفي لمهارات وكفاءات دولية في مجال الأعمال المصرفية والمالية والاستثمارية، سواء من جيل الشباب الذين يحملون شهادات عالية من جامعات مرموقة، أو من ذوي الخبرات في العمل المصرفي والمالي الحديث وجلهم من اللبنانيين الذين تملسوا العمل بمؤسسات دولية.
- تطوير شامل لبيئة الأعمال والوسائل المستخدمة بما يتوافق مع تطلعات الممولين والمستثمرين واحتياجات الأسواق، وبشكل خاص بالنسبة للخدمات والمنتجات المرتبطة بالعمل المصرفي الحديث.
- استخدام التكنولوجيا المصرفية الحديثة ومواكبة الجديد منها على الصعيد العالمي، سواء بالنسبة للكفاءات البشرية أو بالنسبة للأجهزة والمعدات، حيث يمكننا التأكيد، بأن الاستثمار في التكنولوجيا يشكل أحد أهم أبواب الإنفاق لدى المصارف اللبنانية.

4- خصخصة النظام المصرفي الجزائري ودوره في رفع وتيرة التنمية الاقتصادية:

يضطلع النظام المصرفي لاقتصاد أية دولة بمكانة جوهرية تجعله يتواجد في مركز النشاطات و المعاملات الاقتصادية، إذ يقوم بوظيفة الوساطة المالية بين أصحاب الفوائض المالية و أصحاب العجز المالي محققا بذلك منافع على المستوى الجزئي و الكلي، حيث يشجع الاستثمار و يعبئ الادخار، وهو ما جعل منه محورا أساسيا لتمويل الحركة التنموية بالجزائر.

2- 1 - نظرة شمولية على النظام المصرفي الجزائري:

في خضم التحولات السريعة التي يشهدها النظام المالي العالمي، أصبح من الضروري انتهاج إستراتيجية فعالة لإدماج النظام المصرفي الجزائري ضمن الاقتصاد العالمي، وهو ما ألقى حتمية القيام بإصلاحات عميقة لهياكله وآليات عمله مع خلق الوسائل الضرورية التي تسمح له بالتكيف مع المحيط الدولي، وفي هذا الإطار عملت الجزائر منذ استقلالها على بناء نظام مصرفي يتماشى و التنمية الاقتصادية، وهو ما جعلها تمر بالعديد من الإصلاحات و التغييرات، خاصة خلال مرحلة الانتقال إلى اقتصاد السوق، أين انتقل النظام المالي من نظام يعتمد على نوع واحد من المصارف* إلى نظام مالي يعتمد على قواعد و أسس السوق.

أولا - خصائص النظام المصرفي الجزائري منذ الاستقلال إلى غاية سنة 1986:

إن طبيعة هذه المرحلة جعلت النظام المصرفي يتميز بتنظيمات و قواعد محددة لأدائه، والمركزة على خلفية إيديولوجية، حيث ارتكز تنظيم الاقتصاد الوطني على التخطيط و التسيير الاشتراكي، و كانت الدولة مالكة لوسائل الإنتاج و مصادر التمويل، و بالتالي قرارات الإنتاج، التوزيع، التمويل تتخذ بطريقة إدارية. (د.يوسف مسعداوي، 2008، بدون صفحة)

و قد اتسم النظام المصرفي الجزائري خلال هذه المرحلة بما يلي:

- ملكية النظام المصرفي تابعة للدولة.
- خضوع النظام المصرفي لقواعد التسيير الاشتراكي.
- تعاظم دور الخزينة العمومية وتدخلها في منح القروض مما ولد غموضا على مستوى نظام التمويل.
- عدم إقرار الضمانات في حالة منح القروض المصرفية و تقديمها على أساس التوطن المسبق و المركزي.
- تخصص كل مصرف في قطاعات محددة من طرف السلطات الأمر الذي قضى على المنافسة.
- عدم استقلالية المصارف و بصفة خاصة المصرف المركزي و الاستعمال الضيق للآليات التقليدية للسياسة النقدية، حيث يتم تحديد سعر الفائدة بشكل إداري و كذا كل العمليات المصرفية.

بناء على ذلك يتضح ضمنا أن الآليات التقليدية للسياسة النقدية (1962-1985) كانت تستعمل في مجالات ضيقة جدا إن لم نقل كانت معطلة. وذلك تبعا لمتطلبات تلك المرحلة و بما ينسجم و التوجه الاقتصادي المنتهج.

ثانيا- الإصلاحات الأساسية للنظام المصرفي الجزائري منذ سنة 1986:

لقد عرفت عشرية السبعينات العديد من الصعوبات التي أثرت بصفة مباشرة على المستوى الاقتصادي بشكل عام و على النظام المصرفي بشكل أخص، إذ عجز هذا الأخير عن تعبئة و جمع المدخرات و تمويل الاقتصاد الوطني، الأمر الذي بات معه إجراء إصلاحا عميقا نتيجة ضرورية و مطلبا أساسيا للمنظومة المصرفية الجزائرية، و قد بدأ في تجسيد ذلك منذ سنة 1986 بصدر قانون المصارف و القرض (86-12) بتاريخ 19 أوت 1986م المتعلق بتوجيه المؤسسات العمومية و وضع مخطط وطني للقرض، ثم بعد ذلك شهدت سنة 1988م إصلاحات اقتصادية واسعة بصدر قانون (88-01) في 12 جانفي 1988م والذي منح الاستقلالية للمؤسسات العمومية (مصطفى عبد اللطيف، 2004، ص 50).

❖ الإصلاح المصرفي من خلال قانون القرض و البنك لسنة 1986م:

نتيجة للأزمة المزدوجة التي عاشها الاقتصاد الجزائري في منتصف الثمانينات: "انخفاض أسعار البترول و انهيار سعر صرف الدولار" و كذلك المديونية الخارجية التي لجأت إليها السلطات الجزائرية بحجة التنمية التي اعتمدتها الحكومة، ظهرت إصلاحات 1986 كرد مباشر من خلال القانون رقم (86-12) الصادر في 19 أوت 1986 المتعلق بنظام المصارف و القرض، إذ من خلاله تم إدخال إصلاح جذري على الوظيفة المصرفية، و في واقع الأمر كان مضمون هذا القانون يسير في اتجاه إرساء المبادئ العامة و القواعد الكلاسيكية للنشاط المصرفي، و توحيد الإطار القانوني الذي يسير النشاط الخاص بكل المؤسسات المالية مهما كانت طبيعتها القانونية.

أهم الأفكار التي تضمنها نظام المصارف و القرض لسنة 1986: (الطاهر لطرش، 2007 ص 194)

- استعادة المصرف المركزي لدوره كمصرف للمصارف إذ أصبح يتكفل بالمهام التقليدية للمصارف المركزية و إن كانت هذه المهام تبدو في أحيان كثيرة مقيدة.

- وضع نظام مصرفي على مستويين: تم الفصل بذلك بين المصرف المركزي كملجأ أخير للإقراض و بين نشاطات المصارف التجارية.

- استعادة مؤسسات التمويل لدورها داخل نظام التمويل من خلال تعبئة الادخار و توزيع القروض في إطار المخطط الوطني للقرض، و أصبح بعد هذا القانون بإمكان المصارف أن تستلم الودائع مهما كان شكلها و مدتها، وأصبح أيضا بإمكانها أن تقوم بمنح القروض دون تحديد لمدتها أو للأشكال التي تأخذها، كما استعادت حق متابعة استخدام القرض ورده.

- تقليل دور الخزينة في نظام التمويل و تعييب مركزة الموارد المالية.

- إنشاء هيئات رقابة على النظام المصرفي و هيئات استشارية أخرى.

❖ الإصلاح المصرفي لسنة 1988م:

نظرا للمستجدات التي طرأت على مستوى التنظيم الجديد للاقتصاد و صدور قوانين الإصلاحات في عام 1988 التي شرعت الجزائر في تطبيقها في سياق التحضير إلى التحول الاقتصادي من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق، لم تعد بعض أحكام قانون 1986 تتماشى و هذه القوانين.

جاء قانون رقم (06-88) الصادر في 12 جانفي 1988 و المتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية، و في هذا الإطار بالذات جاء القانون (06-88) الصادر في 12 جانفي 1988 المعدل و المتمم للقانون (12-86) السابق الذكر.

تضمن قانون 1988 إعطاء الاستقلالية للمصارف في إطار التنظيم الجديد للاقتصاد و المؤسسات، و يمكن أن نعرض العناصر الأساسية التي جاء بها هذا القانون فيما يلي : (الجريدة الرسمية، العدد2، 1988، ص55).

- يعتبر المصرف شخصية معنوية تجارية تخضع لمبدأ الاستقلالية المالية و التوازن المحاسبي، هذا يعني أن نشاط المصرف يخضع ابتداء من هذا التاريخ إلى قواعد التجارة، و يجب أن يأخذ أثناء نشاطه بمبدأ الربحية و المردودية، و لكي يحقق ذلك يجب أن يكيف نشاطاته في هذا الاتجاه.

- يمكن للمؤسسات المالية غير المصرفية أن تقوم بعمليات التوظيف المالي كالحصول على أسهم أو سندات صادرة عن مؤسسات تعمل داخل التراب الوطني أو خارجه.
- يمكن أيضا لمؤسسات القرض أن تلجأ إلى الجمهور من أجل الاقتراض على المدى الطويل، كما يمكنها أن تلجأ إلى طلب ديون خارجية.

- و على المستوى الكلي تم دعم دور المصرف المركزي في تسيير السياسة النقدية وضعها و تنفيذها و من بين ذلك تحديد سقف إعادة الخصم على صالح هيئات الإقراض وفقا للمبادئ الموضوعية من طرف المجلس الوطني للقرض.

نلاحظ من خلال الإصلاحات السالفة الذكر أنها غير صالحة لعدم تحقيقها لنتائج مهمة: لم تسمح للمصارف من تحسين و ساطتها المالية، و لا للمؤسسات العمومية الاقتصادية من تحسين إنتاجيتها.

و مما تجدر الإشارة إليه هو أن قانون سنة 1988 ترجم توجه الحكومة إلى اقتصاد السوق إذ قام المشرع بفتح واسع للقطاع المصرفي على الاستثمارات الخاصة الوطنية و الأجنبية، هذا الانفتاح لاسيما نحو المستثمرين الأجبيين تمثل في إنشاء مصارف، فروع و مكاتب التمثيل لأكبر المصارف الأجنبية (Arab) (BNP Paribas – Société générale)، و المؤسسات المالية الأجنبية (Arab) (leasing corporation – Cétélem algérie).

❖ النظام المصرفي الجزائري تحت وطأة قانون النقد و القرض (90-10):

إن إصدار القانون رقم (90-10) المتعلق بالنقد و القرض يمثل منعطفًا حاسمًا فرضه منطق التحول إلى اقتصاد السوق من أجل القضاء على نظام تمويل الاقتصاد الوطني القائم على المديونية و التضخم. أما عن المعايير المحددة من خلاله فهي انفتاح النشاط المصرفي على رأس المال الخاص الوطني والأجنبي كذلك، وتحرير تحديد نسبة الفائدة المصرفية من قبل المصارف دون تدخل الدولة

وضع قانون النقد و القرض النظام المصرفي الجزائري على مسار تطور جديد، تميز بإعادة تنشيط وظيفة الوساطة المالية و إبراز دور النقد و السياسة النقدية.

وقد تضمن النقاط التالية: (بلعزوز بن علي، 2004، ص8)

- ✓ منح استقلالية للمصرف المركزي الذي أصبح يسمى " مصرف الجزائر " و اعتباره سلطة نقدية حقيقية مستقلة عن السلطات المالية تتولى إدارة و توجيه السياسة النقدية في الدولة، إلى جانب إعادة تنظيمه و ذلك بظهور هيئات جديدة تتولى تسيير المصرف و إدارته و مراقبته.
- ✓ تعديل مهام المصارف العمومية لزيادة فعاليتها في النشاط المصرفي بقيامها بالوساطة المالية في تمويل الاقتصاد الوطني و ذلك بإلغاء التخصص في النشاط المصرفي و تشجيع المصارف على تقديم منتجات و خدمات مصرفية جديدة و دخول الأسواق المالية و مواجهة المنافسة نتيجة انفتاح السوق المصرفية على القطاع المصرفي الخاص الوطني و الأجنبي.
- ✓ تفعيل دور السوق المصرفية في التنمية و تمويل الاقتصاد الوطني، و فتحه أمام المصارف الخاصة و المصارف الأجنبية لمزاولة أنشطتها المصرفية، إلى جانب إقراره بإنشاء سوق للقيم المنقولة.

❖ المبادئ العامة لقانون النقد و القرض: (الطاهر لطرش، 2007، ص ص: 196-199)

- الفصل بين الدائرة النقدية و الدائرة الحقيقية.
 - الفصل بين الدائرة النقدية و دائرة ميزانية الدولة.
 - وضع نظام مصرفي على مستويين.
 - الفصل بين دائرة الميزانية و دائرة الائتمان.
- إن تعتبر التغييرات التي مست النظام المصرفي الجزائري من خلال قانون النقد و القرض جذرية و ذلك لما تحتويه من قواعد و مبادئ تتماشى و خصوصيات اقتصاد السوق الذي يسير عليه الاقتصاد الجزائري، و على أساسه تم إدخال تعديلات مهمة خاصة بعد فتح المجال للقطاع الخاص حيث تم إنشاء العديد من المصارف و المؤسسات المالية، و نذكر على سبيل المثال، مصرف البركة، الخليفة مصرف، المصرف الاتحادي، المصرف التجاري و الصناعي، سيتي مصرف و القرض الليوني...إلخ.

و بعد 10 سنوات من ذلك تم سن الأمر (01/01) المتمم والمعدل لبعض أحكام مواد القانون (90-10) و المتعلقة عموما بإدارة و مراقبة مصرف الجزائر حيث صدر في فيفري سنة 2001.

ثم بعد ذلك القانون الصادر بعد فضيحة الخليفة مصرف و المصرف التجاري و الصناعي الجزائري BCIA، حيث صدر الأمر (03-11) المؤرخ في 26 أوت سنة 2003 والمتعلق بالنقد و القرض، الذي أبقى على الأنظمة المتخذة في إطار القانون رقم (90-10) سارية المفعول و ألغى جميع الأحكام المخالفة لهذا الأمر و التي وردت في قانون(90-10).

وقد تعززت التشريعية الجديدة بوضع العديد من الأنظمة فيما بعد من أجل تدارك النقص و نقاط الضعف التي تمت معاينتها، فمثلا بعد النظام رقم 08-04 المؤرخ في ديسمبر 2008 الذي رفع بصفة جوهريّة رأس المال الأدنى للمصارف و المؤسسات المالية، جاء النظام رقم 09-03 المؤرخ في ماي 2009 و المتضمن القواعد العامة الخاصة بشروط المصارف و المتعلقة بالمخاطر على المنتجات المالية، ثم الأمر رقم 10-04 المؤرخ في 26 أوت 2010 المعدل والمتمم للأمر رقم 03-11 المؤرخ في 26 أوت سنة 2003، الذي وضع الإطار القانوني القاضي بتنظيم القطاع المصرفي في الجزائر وتقوية الإرساء القانوني للاستقرار المالي كمهمة صريحة لمصرف الجزائر، خاصة من زاوية مراقبة الخطر النظامي .

ومن أهم مبادئ هذا القانون طبعاً والخاص بالمساهمات الخاصة في المصارف نذكر على سبيل المثال لا الحصر. (الجريدة الرسمية، العدد 50، ص 11)

1- لا يمكن الترخيص بالمساهمات الخارجية في المصارف والمؤسسات المالية التي يحكمها القانون الجزائري إلا في إطار شراكة، تمثل المساهمة الوطنية المقيمة 51% على الأقل من رأس المال، ويمكن أن يقصد بالمساهمة الوطنية جمع عدة شركاء.

2- تملك الدولة سهما نوعيا في رأس مال المصارف والمؤسسات المالية ذات رؤوس الأموال الخاصة يخول لها بموجبه الحق في أن تمثل أجهزة الشركة، دون الحق في التصويت.

3- تملك الدولة الحق في الشفعة عن كل تنازل من أسهم وسندات مماثلة لكل مصرف أو مؤسسة مالية.

4- يعتبر كل تنازل عن أسهم وسندات مشابهة لم يتم على مستوى التراب الوطني وطبقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما، لاغيا وعديم الأثر.

5- لا يرخّص للمساهمين في المصارف والمؤسسات المالية برهن أسهمهم وسنداتهم المشابهة . .

ثم بعد ذلك إصدار القانون 02-11 المؤرخ في 23 فيفري 2011 الذي تضمن اعتماد مؤسسة مالية " الشركة الوطنية للإيجار المالي - شركة أسهم - بصفة مؤسسة مالية" (الجريدة الرسمية, العدد 17, ص 53).

من خلال العرض السابق يتضح جليا أن السلطات العمومية قد قطعت شوطا كبيرا في مجال الإصلاحات من خلال إعادة هيكلة الأطر المؤسساتية و القانونية للنظام المصرفي، لكن مازال هذا النظام يواجه الكثير من التحديات لاسيما حاليا بعد موجة التطورات المالية العالمية التي يعيشها منذ العقدين الأخيرين للألفية السابقة (إفرازات العولمة المالية و تحرير الأسواق الدولية).

و هو ما يتطلب البحث عن إستراتيجية محكمة تساعد على:

- ❖ مواجهة المنافسة المصرفية العالمية.
 - ❖ التوسع في الأنشطة الاستثمارية.
 - ❖ تقديم أنشطة تمويلية حديثة.
 - ❖ ترشيد الإنفاق العام و إدارة أفضل للسياسة النقدية.
 - ❖ تأسيس شركات رأس مال المخاطر.
 - ❖ الاتجاه نحو الاندماج المصرفي للاستفادة من مزايا الحجم...الخ.
- 2-2- المصارف الخاصة في الجزائر:**

بعد إفلاس المصرفين الخاصين (الخليفة مصرف و المصرف الصناعي التجاري) سنة 2003، أصبحت المصارف العمومية مسيطرة تماما وبلا منازع على السوق المصرفية الجزائرية، نتيجة لفقدان الثقة في القطاع المصرفي الخاص الوطني و الأجنبي.

يقدر عدد المصارف والمؤسسات المالية في جانفي سنة 2012 بـ 27 مصرفا ومؤسسة مالية بعد دخول مصرفين جديدين في النشاط المصرفي سنة 2008، واعتماد مؤسسة مالية جديدة نهاية سنة 2011، وعموما تتوزع الهيئات المصرفية و المؤسسات المالية حسب الجريدة الرسمية المنشورة في 21 مارس 2012 كما يلي:

- 06 مصارف عمومية، من بينها صندوق التوفير.
- تعاونية تأمين واحدة معتمدة لإجراء العمليات المصرفية.
- أربعة عشر (14) مصرفا خاصا من بينها مصرف واحد برؤوس أموال مختلطة.
- ثلاث (03) مؤسسات مالية من بينها اثنتان (02) عموميتان.
- ثلاث (03) شركات خاصة للاعتماد الايجاري.

و لازالت المصارف العمومية مهيمنة على حصة نسبية معتبرة من إجمالي الأصول تقدر بـ 89%، و تمتلك شبكة واسعة من الوكالات تقدر بـ 1072 وكالة، أما حصة المصارف الخاصة فهي لا تتجاوز نسبة 11% من إجمالي الأصول المصرفية، إذ تمتلك المصارف الخاصة و المؤسسات المالية 252 وكالة.(ومن خلال الملحق رقم 02 سنذكر قائمة المصارف الخاصة في الجزائر).

أولاً- بعض مؤشرات الأداء للمصارف الخاصة في الجزائر للفترة الأخيرة (2010-2008): 1 - مرد ودية المصارف:

من خلال تقرير 2010 للمصرف الجزائري، المصارف العمومية (بما فيها صندوق الادخار) قدمت 89% من إجمالي أصول القطاع المصرفي، 83% من الشبكة المصرفية الوطنية و 70.5% من إجمالي المنتجات المصرفية.

الجدول رقم 01: مؤشرات المردودية بالمصارف العمومية والخاصة خلال الفترة (2010-2008)

التعيين	2008	2009	2010
المصارف العمومية بما فيها صندوق الادخار			
ROE ^(*) <مردودية رأس المال>	%25.01	%27.41	%22.70
ROE <قبل المؤنات>	%33.26	%27.41	%22.70
ROA ^{**} <مرد ودية الأصول>	%0.99	%1.33	%1.25
*** الرافعة المالية	25	21	18
معدل تغطية المنتوجات للمصارف	%60.03	%57	%53.12
المصارف الخاصة			
ROE <مردودية رأس المال >	%28.60	%21.84	%16.79
ROE <قبل المؤنات >	%30.43	%22.58	%18.38
ROE مردودية الأصول	%3.27	%3.28	%3.49
الرافعة المالية	8	5	5
معدل تغطية المنتوجات للمصارف	%61.37	%64.43	%52.40

المصدر: دليل المصارف والمؤسسات المالية في الجزائر - 2012 - KPMG

ROE^(*) (مردودية رأس المال) النتيجة/متوسط الأموال الخاصة.

ROA^(**) (مردودية الأصول) النتيجة/متوسط إجمالي الميزانية.

*** (الرافعة المالية) متوسط إجمالي الأصول/ متوسط الأموال الخاصة.

يتبين من خلال الجدول أعلاه أن مردودية رأس المال (ROE) شهدت انخفاضا متواصلا بالنسبة للمصارف الخاصة خلال الفترة (2008-2010) وذلك بانخفاض يقدر تقريبا بـ 25,60% سنة 2008 إلى 16,79% سنة 2010، يرتبط انخفاض نسبة مردودية الأموال الخاصة للمصارف الخاصة بانخفاض رافعتها المالية التي انتقلت من 8 سنة 2008 إلى 5 سنة 2010، وعليه يظهر أن ارتفاع الأموال الخاصة أكثر أهمية من ارتفاع حجم نشاطها وهو ما يفسر من خلال الارتفاع في مردودية الأصول التي ارتفعت من 3,27% سنة 2008 إلى 3,49% سنة 2010، وخير دليل على اتجاه المصارف الخاصة إلى رفع أموالها الخاصة هو نسبة الملاءة التي انتقلت من 22,11% في 2009 إلى 23,31% سنة 2010.

2 - مردودية الأصول:

يتضح من خلال الجدول أدناه أن مردودية النظام المصرفي تعتبر مرضية سواء بالنسبة للمصارف العمومية أو الخاصة، تجسدت مردودية المصارف الخاصة في الزيادة شبه الكلية للأرصدة الوسيطة لتسيير، و ذلك تبعا للتطور الايجابي لأنشطتها في الوساطة و خارج الوساطة. إذ بلغ الارتفاع في عائد أصولها 3,49% في 2010 مقابل 3,28% في 2009. أما بالنسبة للمصارف العمومية فقد انخفض عائد الأصول بشكل طفيف ليبلغ 1,25% في 2010 مقابل 1,33% في 2009، و ذلك بسبب الحجم الهام لعملياتها مع مصرف الجزائر و التي تكتسب من خلالها فوائد أضعف، أما فيما يخص مردودية الأموال الخاصة للمصارف فقد انخفضت سواء بالنسبة للمصارف العمومية أو الخاصة وهو انخفاض راجع إلى الزيادة الهامة في أموالها الخاصة أي رأسمال مضاف إليه الاحتياطات الناتجة عن تجميع أرباح السنوات السابقة.

الجدول رقم 02: عائد أصول المصارف العمومية والخاصة خلال الفترة (2007 - 2010)

التعيين	2007	2008	2009	2010
المصارف العمومية بما فيها صندوق الادخار				
أ-ROA	0.875%	0.99%	1.33%	1.25%
ب-الهامش المصرفي	2.61%	2.47%	2.41%	2.30%
1-هامش الوساطة	1.91%	1.82%	1.72%	1.68%

2-هامش خارج الوساطة	%0.70	%0.65	%0.69	%0.62
3-هامش الربح	%33.39	%40.07	%55.15	%54.45
المصارف الخاصة				
أ-ROA	%3.21	%3.27	%3.28	%3.49
ب-هامش المصرفي	%7.01	%7.73	%7.45	%7.19
1-هامش الوساطة	%4.56	%4.52	%4.50	%4.06
2-هامش خارج الوساطة	%5.45	%3.21	%2.95	%3.13
3-هامش الربح	%45.83	%42.31	%44.02	%48.48

المصدر: دليل المصارف والمؤسسات المالية في الجزائر - 2012 - KPMG

3- الهامش المصرفي:

عرف الهامش المصرفي بالمصارف العمومية والخاصة تطورا متناظرا لكليهما خلال السنوات الأخيرة، وهذا ما سيوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم 03 : هامش الوساطة بالمصارف العمومية والخاصة خلال الفترة (2008 - 2010)

التعيين	2008	2009	2010
المصارف العمومية بما فيها صندوق الادخار			
هامش الوساطة	%100	%100	%100
العمليات مع المؤسسات المالية	%25.00	%15.32	%13.04
العمليات مع الزبائن			
القروض	%49.99	%68.11	%67.00
الاعتماد الإيجاري	--	--	--
سندات و أوراق أخرى			
ذات عائد ثابت	%23.88	%15.69	%18.38
ذات عائد متغير	%1.12	%0.97	%1.64
فوائد أخرى و منتجات مشابهة	%0.01	-%0.09	-%0.07
نشاط المصارف الخاصة			
هامش الوساطة	%100	%100	%100
العمليات مع المؤسسات المالية	%7.17	%8.31	%8.48
العمليات مع الزبائن			
القروض	%69.74	%73.62	%82.28
اعتماد إيجاري	%14.28	%9.26	%1.50
سندات و أوراق أخرى			
ذات عائد ثابت	%0.12	%0.21	%0.60
ذات عائد متغير	%0.02	%0.41	%0.00
فوائد أخرى و منتجات مشابهة	%8.67	%8.19	%7.14

المصدر: دليل المصارف والمؤسسات المالية في الجزائر - 2012 - KPMG

نشاط الزبائن يبقى مسيطر تبعا لتفاسير مصرف الجزائر، "سيطرة العمليات مع الزبائن في هامش الوساطة للمصارف الخاصة، أكثر إكسابا من العمليات مع المؤسسات المالية أو مستوى نسبيا مرتفع، بالرغم من الانخفاض التدريجي للديون الغير ناجعة في أصول المصارف العمومية تشرح المستوى الغير متساوي للهوامش المصرفية بين مجموعتي المصارف.

ثانيا - معوقات المصارف الخاصة و العمومية في الجزائر:

• تعد المصارف الجزائرية من أضعف مصارف القارة الإفريقية بالرغم من وجود 5 مصارف جزائرية من بين أكبر 25 مصرف في القارة الإفريقية، إلا أن عدد المصارف الجزائرية يبقى متواضعا جدا بين أفضل 40 مصرفا في تصنيف مصارف منطقة شمال إفريقيا، التي سيطرت عليها المصارف المغربية و التونسية و المصرية، قال عبد الرحمن بن خالفة " التصنيف الخاص بأهم 100 مصرف في القارة الإفريقية الصادر في شهر سبتمبر الماضي، شمل 12 مصرفا مصرية و 9 مصارف تونسية و 8 مصارف مغربية في مقابل 7 مصارف جزائرية فقط و 4 ليبية" يرجع ذلك حسبه إلى "التخلف الذي تعانيه المصارف الجزائرية نتيجة رداءة الخدمات، و تواضع مستويات الاستثمار و ضآلة رأس مال تلك المصارف"

• تعود نسبة 100% للمصارف العمومية إلى ملكية الدولة، إذ تسيطر المصارف العمومية على 90% من الساحة المالية، مع تواضع حصة القطاع المصرفي الخاص الذي تلقى ضربة قوية سنة 2010 مع البنود الجديدة التي تضمنها قانون الموازنة التكميلي.

• يشير مصرف الجزائر المركزي إلى أن الساحة المالية الجزائرية تتكون من 6 مصارف عمومية و 14 مصرفا خاصا أجنبيا، و يؤكد على ضرورة عدم الخلط بين عدد المصارف الخاصة، و قوة حضورها في الساحة المالية على اعتبار أن 90% من القروض الموجهة للاقتصاد مصدرها المصارف العمومية، مع الإشارة إلى أن 100% من شركات القطاع العام و 77% من شركات القطاع الخاص تلجأ إلى جهة واحدة عندما تحتاج إلى القروض و هي المصارف العمومية علما أن مصرف الجزائر الخارجي لوحده يمتلك 39% من أصول مصارف القطاع العمومي.

• إن مساهمة مصارف القطاع الخاص الـ14 في تمويل الاقتصاد الجزائري لا تتعدى نسبة 10% و هو ما دفع الحكومة الجزائرية إلى مراجعة طريقة تعاملها مع هذه المؤسسات التي تركز أغلبية عملياتها على تمويل عمليات الاستيراد، كما لا تشغل مصارف القطاع الخاص سوى 6 آلاف شخص من إجمالي 35 ألف وظيفة في قطاع المصارف.

• إن أغلبية المصارف لا تزال تحبذ تمويل عمليات الاستيراد على حساب تمويل عمليات الاستثمار، التي تتطلب وقتا طويلا لتحصيل أرباح و عائدات عادة ما تكون أقل من أرباح تمويل عمليات التجارة الخارجية و في زمن قصير.

• رغم الفرص الهائلة التي تتوفر للمصارف الجزائرية العمومية و الخاصة في مجال الاستثمار، إلا أنها تواصل الامتناع عن المخاطرة و الاكتفاء بعمليات بسيطة، مثل تمويل الواردات و الابتعاد قدر الإمكان عن مصاحبة مؤسسات القطاع الخاص في عمليات التوسع، أو مصاحبة عمليات إنشاء مقاولات جديدة.

2-3- تحديات النظام المصرفي الجزائري:

إن نجاح النظام الاقتصادي في وقتنا الحاضر أصبح مرهونا بمدى فعالية النظام المصرفي لأية دولة، و مدى قدرته على تمويل التنمية الاقتصادية الشاملة، ومن هنا تتضح ضرورة تأهيل النظام المصرفي الجزائري من أجل مواكبة التغيرات الجذرية التي يعيشها الاقتصاد الجزائري في تحوله إلى اقتصاد السوق.

إلا أنه في واقع الأمر لا يزال هذا النظام بعيدا كل البعد عن مواكبة التطورات المالية العالمية لمواجهة المنافسة ويتضح ذلك خاصة من خلال غياب الفعالية المالية و الاقتصادية للمنظومة المصرفية (saleh selmani,2004, page2) إذ أن ارتفاع تكاليف الخدمات المقدمة من قبل المصارف الجزائرية وقلة المعلومات التي تقدمها للزبائن يجعلها بمنأى عن التطور المالي المصرفي و يظهر ذلك من خلال :

- ✓ انعدام المنافسة الحقيقية في الساحة المصرفية لاحتكارها من قبل المصارف العمومية .
 - ✓ التأخر التكنولوجي الذي تعانيه المنظومة المصرفية.
 - ✓ العجز الكبير في مراقبة و تدقيق الحسابات الداخلية.
- أما عن الفعالية الاقتصادية فهي تتجلى في قدرة المنظومة المصرفية على تسيير نظام الدفع و توزيع الموارد توزيعا يتم من خلاله تحقيق ضمان الملائمة بين احتياجات السيولة و الربحية و العائد. وفي هذا الصدد تعاني المصارف الجزائرية ضعفا شديدا في تعبئة الموارد.

لذلك فالمنظومة المصرفية الجزائرية تحت جملة من التحديات نذكرها فيما يلي: (علي بوعمامة، ص ص: 183-184).

أولاً- التحديات الداخلية:

- صغر حجم المصارف: لا تزال المصارف الجزائرية بالرغم من كل الإجراءات التي اتخذتها في زيادة أصولها و رؤوس أموالها تعاني من صغر أحجامها مقارنة بالمصارف العربية و الأجنبية بصفة عامة.
- التركيز في نصيب المصارف: يستحوذ عدد قليل من المصارف على مجمل الأصول المصرفية، حيث تمتلك المصارف التجارية أكثر من 95% من إجمالي الأصول، وهو ما يكبح المنافسة.

- هيكل ملكية المصارف: يتسم هيكل ملكية النظام المصرفي الجزائري بالمساهمة الكبيرة للقطاع العمومي، تصاحبه سيطرة هذا القطاع على إدارة و عمليات المصارف.
- ضعف استخدام التكنولوجيا والرقابة.
- علاقة المصارف بالمؤسسات العمومية : يبقى أداء المؤسسات العمومية بعيدا عن معايير التسيير الفعال الهادف إلى تحقيق الربحية و المردودية.
- القيود المحاسبية و التنظيمية : منها عدم ملائمة المخطط المحاسبي القطاعي الخاص بالمصارف في تغطية الحسابات و طرق معالجة العمليات المصرفية.

ثانيا - التحديات الخارجية :

نظرا لتلك التطورات السريعة و المتلاحقة التي يعيشها المحيط الدولي فإن النظام المصرفي الجزائري أمام جملة من التحديات نوجزها في الآتي :

- عولمة الخدمات المالية و المصرفية.
- ظاهرة اندماج الأسواق الدولية.
- تأثر المصارف ذات الكفاءة المتدنية و التكاليف التشغيلية المرتفعة و التي تقدم خدمات غير تنافسية مع ما تقدمه المصارف الأجنبية.
- تحديات تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات .
- التزام المصارف العالمية بالاتفاقيات الدولية مثل نسبة الملاءة المصرفية (معيار كفاية رأس المال).

- دخول مؤسسات وشركات مالية تعمل على نطاق السوق العالمية من خلال استعمال تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات الجديدة.

كل هذه التحديات و غيرها تجعل من الخصخصة إستراتيجية مهمة للنظام المصرفي الجزائري من أجل رفع كفاءته و تأهيله للقيام بدور الصيرفة الشاملة ذات الخدمات المتنوعة.

الاستنتاجات :

في خضم المستجدات و المتغيرات المصرفية العالمية الجديدة وما يحمله القرن الحالي من تحديات صعبة للمصارف، سادت سمات جديدة ومعاصرة في العمل المصرفي أبرزها اتجاه المصارف إلى تبني الخصخصة كأحد أنجح السبل لمواجهة المنافسة المحتدمة في الساحة المصرفية العالمية.

- لقيت عملية خصخصة المصارف في بعض الدول العربية صداها إذ ارتقت المصارف في تلك الدول إلى درجات عالية من التقدم والتطور.

- يظل القطاع المصرفي الخاص في الجزائر يحتل حجما صغيرا جدا مقارنة بالقطاع العام الذي يسيطر بصورة كلية على المنظومة المصرفية الجزائرية.
 - الغياب النهائي للمنافسة المصرفية الجزائرية مما جعل الخدمات المقدمة لاتزال في صورتها الأولى: تقديم القروض لأصحاب العجز المالي واستقطاب الودائع من أصحاب الوفورات المالية.
 - لم تتم إلى يومنا هذا عملية خصخصة مصرف واحد على الأقل بالرغم من انتهاج سياسة اقتصاد السوق منذ سنة 1991.
 - ضعف الأداء المصرفي الجزائري جعل من المنظومة المصرفية الجزائرية بعيدة كل البعد عن الأهداف المنوطة بها لاسيما المتعلقة بعملية تمويل التنمية الاقتصادية.
- فقد أصبح من الضروري على النظام المصرفي الجزائري بعد دخوله ضمن اقتصاد السوق تبني سياسة الخصخصة كأحد الخيارات من أجل الحفاظ على مكانته في الساحة المصرفية العالمية أمام هذه المنافسة القوية، إذ تبني سياسة الخصخصة بإمكانه أن يؤدي إلى :
- زيادة القدرة على المنافسة في إطار تحرير الخدمات المصرفية.
 - تؤدي الخصخصة إلى معالجة ضعف و نقص الكفاءة الاقتصادية المرتبطة بالملكية العامة للمؤسسات المصرفية، و تساعد أيضا في معالجة العجز في الموازنة العامة و ميزان المدفوعات.
 - تحسين نوعية الخدمة المصرفية المقدمة من خلال تعزيز المنافسة في السوق المصرفية.
 - تشجيع القطاع الخاص على المساهمة في التنمية الاقتصادية .
- توصيات الدراسة :**
- ضرورة مواصلة واستمرارية إصلاح النظام المصرفي الجزائري بما يتكيف مع متطلبات اقتصاد السوق.
 - دراسة تحليلية لهيكل النظام المصرفي الجزائري و الوضع المالي، تحت شروط و ضوابط و دراسات تحكم نمط الملكية المتوقع، وإعداد سيناريو لتوقع أثر و تأثير عملية الخصخصة.
 - تفعيل عملية المنافسة في السوق المصرفي من أجل زيادة كفاءة وتحسين أداء الخدمات المصرفية.

المراجع :

- د-منير إبراهيم الهندي، أساليب و طرق خوصصة المشروعات العامة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، إدارة البحوث و الدراسات، القاهرة، مصر، 1995.
- د-مصطفى محمد عبد الله، التصحيحات الهيكلية و التحول إلى اقتصاد السوق في البلدان العربية، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، 1999.

- محسن أحمد الخضيرى، خصخصة المصارف والمصارف، مقدمة في علم إدارة التوازنات الاقتصادية، القاهرة، 2009.
- فالح أبو عامرية، الخصخصة و تأثيراتها الاقتصادية، دار أسامة، عمان، 2008.
- عبد الحميد عبد المطلب، العولمة و اقتصاديات المصارف، الدار الجامعية للنشر، مصر، 2001.
- طارق عبد العال حماد، اندماج و خصخصة المصارف الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2001.
- جمال محمود الكردي، التنظيم القانوني للخصخصة، دار النهضة العربية، القاهرة، 1998.
- المرسي السيد حجازي، الخصخصة إعادة ترتيب دور الدولة و دور القطاع الخاص، بدون سنة نشر.
- أ.د. رفعت عبد الحليم الفاعوري، تجارب عربية في الخصخصة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، بحوث ودراسات، 2004.
- أ.د. محمد محمود يوسف، إعادة هيكلة وخصخصة المؤسسات المالية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، بحوث ودراسات، 2007.
- مصطفى عبد اللطيف، بلعور سليمان، النظام المصرفي بعد الإصلاحات، الملتقى الوطني الأول حول الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر والممارسة التسويقية، يوم 21/20 أبريل 2004، بشار، الجزائر.
- علي بوعمامة، اندماج وخصخصة المصارف، مذكرة ماجستير، جامعة سعد دحلب البليدة، 2006.
- يوسف مسعداوي، النظام المصرفي الجزائري ونظيره في تونس والمغرب، دراسة مقارنة، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 36، 2008، بدون صفحة. على الموقع: www.ulum.nl تم الإطلاع عليه في: 20/03/2012.
- بلعوز بن علي، كتوش عاشور، دراسة لتقييم انعكاس الإصلاحات الاقتصادية على السياسات النقدية، الملتقى الدولي حول السياسات الاقتصادية في الجزائر، الواقع والأفاق، جامعة تلمسان، أيام: 30/29 أبريل 2004.
- سامي عفيفي حاتم، الخبرة الدولية في الخصخصة، دار العلم للطباعة، القاهرة، 1994.
- القانون رقم 86-12 الصادر في 19 أوت سنة 1986 المتعلق بالمصارف و القرض.
- المواد: (07/03/02) من القانون رقم 88-06، الصادر في 12 جانفي 1988، المعدل والمتمم لقانون 86-12، والمتعلق بالمصرف والقرض.
- الطاهر لطرش، تقنيات المصارف، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة السادسة، 2007.
- الجريدة الرسمية، العدد 02/13 أبريل 1988.
- الجريدة الرسمية، العدد 50، ص 11، 01 سبتمبر 2010.
- الجريدة الرسمية، العدد 17، ص 53، 20 مارس 2011.
- الجريدة الرسمية، العدد 16، ص 35، 21 مارس 2012.
- salah selimani, « carte bancaire : l'Algérie à la traîne el – watan, 22 juin 2004 en ligne : www.algeria-dz.com/article 83. visite le: 20/03/2012.
- Guide des banques et des établissements financiers en Algérie, édition 2012, kpmg.dz, pp, 9-13.
- Guide des banques et des établissements financiers en Algérie, édition 2012, kpmg.dz, pp, 27-29.
- Loi n° 88-01 du 12 janvier 1988 relative à l'orientation des entreprises publiques économiques.
- Loi n° 88-06 du 12 janvier 1988 modifiant et complétant la loi n° 86-12 du 19 août 1986 relative au régime des banques et du crédit.
- Loi n° 90-10 du 14 avril 1990 relative à la monnaie et au crédit.
- جمعية المصارف الأردن، تطور القطاع المصرفي الأردني، 2000 – 2010. على الموقع: تم الإطلاع عليه: 2012/10/10.

- جمعية المصارف الأردن، التقرير السنوي، تم الإطلاع عليه: WwW.ABJ.ORG.JO.2012/10/10

- مغاوري شلي، مملك سر المصارف العربية: على الموقع: تم الإطلاع عليه: 2012/10/10. [in www.islameonline.net [on line

قائمة الملاحق:

الملحق رقم (01):

قروض التسهيل الهيكلي للبلدان الاعضاء في صندوق النقد العربي						
الف دينار عربي محاسبي						
السنة	1998	1999	2000	2001	2002	2003
البلد						
الأردن	3910	—	—	5214	—	—
اليمن	11113	—	—	—	—	—
الجزائر	—	30605	—	—	—	—
المغرب	—	10878	—	14504	—	11100
تونس	—	5072	—	6762	—	—
لبنان	—	—	3601	—	—	—
مصر	—	—	23153	—	30870	—
جيبوتي	—	—	—	—	420	—
المجموع	15023	46555	26754	26480	31290	11100

المصدر:- صندوق النقد العربي، التقرير السنوي، ابو ظبي، 2003، ص 69.

الملحق رقم (02):

قائمة المصارف الخاصة والمؤسسات المالية في الجزائر:

- مصرف الجزائر الخارجي (Banque Extérieure d'Algérie)
- المصرف الوطني الجزائري (Banque Nationale d'Algérie)
- القرض الشعبي الجزائري (Crédit Populaire d'Algérie)
- مصرف التنمية المحلية (Banque De Développement Local)
- مصرف الفلاحة والتنمية الريفية (Banque de L'Agriculture et du Développement Rural)
- الصندوق الوطني للادخار والاحتياط (Banque) Caisse Nationale d'Epargne et de Prévoyance
- مصرف البركة الجزائر (Al-Baraka Bank Algérie) (مصرف)
- سيتي مصرف الجزائر (Citibank Algérie)
- المؤسسة العربية المصرفية الجزائر (Arab Banking Corporation-Algeria (ABC-Algeria)
- ناتيكسيس الجزائر (Natixis Algérie)
- سوسيتي جنرال الجزائر (Société Générale Algérie)
- المصرف العربي- الجزائر - "فرع مصرف" Arab Bank PLC-Algeria « succursale de banque »
- مصرف بريباس-الجزائر (BNP Paribas Al Djazaïr)
- قوف مصرف الجزائر (Gulf Bank Algeria)
- مصرف الثقة الجزائر (Trust Bank Algeria)
- مصرف الإسكان للتجارة والتمويل الجزائر (The Housing Bank for Trade and Finance-Algeria)
- المصرف الفرنسي الجزائري (Fransabank El-Djazaïr SPA)
- كاليون الجزائر (Calyon Algérie)
- مصرف السلام-الجزائر (Al-Salam Bank-Algeria)
- إس . بي . سي . الجزائر (فرع مصرف) HSBC Algérie (Succursale)
- 2- قائمة المؤسسات المالية :
- شركة إعادة التمويل الرهنى (Société de Refinancement hypothécaire)
- الشركة المالية للاستثمار والمساهمة والتوظيف ش.م.ا.ت.ش.أ.
- « Sofinance - SPA - Société financière d'investissement, de participation et de placement - SPA »
- الشركة العربية للايجار المالي (Arab Leasing Corporation)
- المغاربية للايجار المالي - الجزائر (Maghreb Leasing Algérie)
- سيتيلام الجزائر (Cétélem Algérie)
- الصندوق الوطني للتعاضدية الفلاحية (مؤسسة مالية)
- Caisse nationale de mutualité agricole «Etablissement financier»
- Société nationale de Leasing – SPA.(الشركة الوطنية للايجار المالي – شركة أسهم -

The Scientific Journal of ARAB ACADEMY I N DENNARK

Managing Editor
Prof. Dr. Walid Al-Hayali
Editorial Secertary
Ass. Prof. Dr. Hassan Al-Sudany

Board of Editors
Ass. Prof. Dr.Kadum ALaddly
Ass. Prof. Dr.Mohammed Falhy
Ass. Prof. Dr. Lutfi Hatem
Ass. Prof. Dr. Thair Alathari
Dr. Aseel Al-Amiri

Address: The Arab Academy in Denmark
kobbelvænget 72 B, st
2700brønshøj
Denmark

Website : www.ao-academy.org
E-mail: ao-academy@yahoo.com